من كُنُوز تُرَاثنا النَّحْويِّ كتابُ :

قَوَاعِدُ المُطَارَحَة

للعَلاَّمَة

جمالِ الدِّين الحُسَيْنِ بنِ إياز النَّحْويِّ

المتَوَفَّى سَنَةَ ٦٨١ هـ

تحقيق وتعليق

د. عبد الله بن عمر الحاج إبراهيم

أستاذ النحو والصرف المشارك

بجامعة الملك فهد للبترول والمعادن ـ الظهران

الجزء الأول

١٤٣١هـ - ٢٠١٠م

الطَّبْعَةُ الأُوْلَى

١٤٣١هـ - ٢٠١٠م

إهداء

إلى مَن حبب إليَّ العلم ، ودأب على تشجيعي ومؤازرتي .

إلى مَن وقف بجانبي في كل مراحل حياتي ولم يضن علي بأغلى ما ملكت يداه.

إلى مَن رحل عن الدنيا في طيبة الطيبة وترك في أعماقي بصمات لا تنسى .

إلى فضيلة والدي الشيخ عمر ، وإلى روحه الطاهرة، أهدي أغلى ما أملك.

عبد الله بن عمر



بسم الله الرحمن الرحيم

مقدمة :

الحمد لله حمد الشَّاكرين، وصلى الله وسلم وبارك على سيدنا محمد رسوله الأمين، وعلى آله وصحابته والتابعين لهم بإحسان إلى يوم الدين ، وبعد :

فإني اطلعت منذ أكثر من خمسة عشر عاماً على كتاب قواعد المطارحة للعلامة جمال الدين الحسين بن إياز البغدادي النحوي المتوفى سنة ٦٨١هـ فوجدته كتاباً ثميناً مليئاً بالتحليلات والنقول عن علماء لم تصل إلينا كتبهم ، وقد جمع إضافة إلى ذلك آراء واختيارات واستدراكات على كثير من العلماء السابقين . ووقفت من خلاله على عالم متمكن من علوم العربية نحوها وصرفها ، عارف بأسرارها ، متعمق بدقائقها .

وقد وقع في نفسي أن أقوم بتحقيقه وإخراجه لأبناء العربية لعلهم يفيدون منه منذ ذلك الوقت ، ولكن مع تزاحم مشاغل الدنيا وإكمال دراستي العليا تلك الأيام في جامعة أم القرى بمكة المكرمة حرسها الله ، لم يتح لي تحقيق تلك الرغبة .

والآن وبعد مضي ما يقرب من خمسة عشر عاماً وقد انتهيت من تحقيق كتاب (توجيه اللمع) للعلامة ابن الخباز رحمه الله ، استخرت المولى عزَّ وجل وقمت بتحقيق هذا الكتاب ليكون ثالث كتب سلسلة التراث التي عقدت العزم على إخراجها ، فقد سبقه بحمد الله كتاب الإغفال لأبي علي الفارسي ، وكتاب توجيه اللمع لابن الخباز ، رحمهم الله جميعاً . وفي الجعبة أشياءُ أسأل

الله أن يوفقني وأن يبارك لي في الوقت ويفسح في الأجل لإخراجها .

لقد أقام ابن إياز كتابه هذا (قواعد المطارحة) على خمس مقدمات ونتيجة، تناول في المقدمات الأربع أبواب النحو عامة دون فصل بينها ، فقد كان كل باب منها يسلمه إلى الآخر ، حتى أتى على أغلبها . ثم أفرد النتيجة لأبياتٍ شعرية وجعلها ككتاب مستقل تناول فيها أبياتاً من الشعر بلغ عددها واحداً وسبعين بيتاً فيها إشكالات إعرابية ، فصل الحديث فيها ، وجعلها نبراساً لغيرها يتهدى بها القارئ ، ويرسم على منوالها في حل مشكلات الإعراب .

بدأت العمل في تحقيق هذا الكتاب في شهر شعبان من عام ثمانية وعشرين وأربعمائة وألف من هجرة المصطفى عليه الصلاة والسلام ، وأنهيت تحقيقه ومقابلة نسخه في شهر محرم الحرام سنة إحدى وثلاثين وأربعمائة وألف . وقدمت له بمقدمة موجزة تكشف الضوء عن حياة مصنفه ، وحديث عن مصورات نسخه التي عدت في التحقيق إليها .

ولا يفوتني في هذا المقام أن أتقدم بالشكر إلى جامعة الملك فهد للبترول والمعادن التي ما فتئت تدعم البحث العلمي والباحثين ، وكان هذا العمل ضمن ما دُعم تحت الرقم (**AR ٠٧٠٠٠٤**) .

وبعد ، فقد بذلتُ في تحقيق هذا الكتاب غايةَ الجهد ، وقضيتُ في تقليب صفحاته ومراجعة مسائله أنفسَ الأوقات من ريعان الشباب ، فإنْ كُنْتُ قد وُفِّقتُ فيما إليه هدفتُ فذلك فضل الله يؤتيه مَن يشاء ، له الحمد والشكر كما ينبغي لجلال وجهه وعظيم سلطانه ، وإنْ كنتُ قصَّرت في جوانبَ كان المجالُ فيها واسعاً للقول والتَّحقيق والتَّدقيق فحسبي أني اجتهدت في إخراج كنز من كنوز هذه اللغة الخالدة إلى أبنائها ، « ومَنْ أراد عيباً وَجَدَهُ ، ومَنْ فَحَصَ عن

عَثْرةٍ لم يَعْدَمْهَا ، وكان قديماً يقالُ : مَنْ حَسَدَ إنساناً اغتابه ، ومَـنْ قَـصَّرَ عـن شيءٍ عَابَهُ »[1]. هذا و أرجو ممن ينتفع بـه دعـوةً بظهـر الغيـب مـستجابةً ، أو كلمةً مستطابةً، ورحمَ الله القائلَ :

إذَا أَفَادَكَ إنْسَـــانٌ بفائدةٍ مِنَ العلومِ فأكثِرْ شُكرَهُ أبدَا

وقُلْ فُلانٌ جزاهُ اللهُ صالحةً أفادَنِيها وألْقِ الكبرَ والحَسَدَا

أسألُ الله أنْ يتقبَّلَهُ مني بقبول حَـسَن ، وأن يجعَلَـهُ ذُخـراً لـي يـوم ألقـاه ، فلقد أفنيتُ فيه من زهرة شبابي ونفيس وقتي ما أحتـسبُهُ عنـده وَحْـدَهُ جَـلَّ في عُلاه . أسألُهُ تَعَالى أنْ يغفرَ لي ولمؤلِّفِهِ وناسِـخِهِ ولمـن اطَّلَـعَ عليـه وقـرأه ، وأنْ يحشرنا جميعاً تحت لواء سيد المرسلين ، إنه نعم المولى ونعم النصير .

والحمدُ لله أولاً وآخراً

وكتبه :
عبد الله بن عمر الحاج إبراهيم
شهر محرم الحرام من سنة ١٤٣١هـ
في مدينة الظهران ـ المملكة العربية السعودية

---

(١) من مقدمة أبي الفرج جعفر بن قدامة الكاتب في نقد النثر : ٤ .

ابن إياز البغدادي

هو العلامة جمال الدين أبو عبد الله الحسين بن بدر بن إياز النحوي البغدادي ، وصفه ابن مكتوم فقال فيما كتبه على المحصول : « أحد أعلم النحويين بالعراق ، والمشهود له بالفضيلة في الآفاق . أخذ علم العربية عن الأستاذ أبي عثمان سعد بن أحمد بن عبد الله الجذامي البيَّاني ببغداد . أخبرني بذلك شيخنا الحافظ أبو محمد الدمياطي رحمه الله ، وقال : إنه زاره ببغداد يقرأ على سعد المذكور وهو شاب في زي أولاد الأجناد ، أو هذا بمعناه . ولابن إياز المذكور من التصانيف كتاب المحصول في شرح الفصول ، وله كتاب شرح التصريف الضروري ذكر فيه عبد الله بن مالك ضروري التصريف ، ولا أدري تاريخ وفاته غير أنه كان موجوداً ببغداد في حدود الثمانين وستمائة رحمه الله . قال ذلك وكتبه بخط يده : أحمد بن عبد القادر بن أحمد بن مكتوم[1] » .

وقال اليماني في إشارة التعيين[2]: الحسين بن بدر بن إياز المنعوت بالجمال، إمام متأخر في العربية ، وكان ذا خط حسن ، ثقة فيما يكتب ،

---

(١) عن مقدمة كتاب المحصول لابن إياز . مصور معهد البحوث العلمية بجامعة أم القرى ذات الرقم (١٢١٠ نحو) .
وانظر شيئاً من الأخبار عن ابن إياز في المصادر التالية : الحوادث الجامعة : ٤٢٦ ، وإشارة التعيين: ١٠٣ ، والبغلة : ٩١ ، والوافي بالوفيات ٣٤٢/١٢ ، والدليل الشافي ٢٧٣/١ ، وبغية الوعاة ٥٣٢/١ ، وكشف الظنون : ٨٥ ، ٤١٢ ، ١٢٦٩ ، ١٢٧٠ ، ١٥٧٣ ، ١٦٦٩ ، وهدية العارفين ٣١٣/٥ ، وتاريخ الأدب العربي ١٨٥/٥ ، وتاريخ علماء المستنصرية ١٩/٢ ، والأعلام ٢٣٤/٢ ، ومعجم المؤلفين ٣١٦/٣ .

(٢) إشارة التعيين : ١٠٣ .

متصدراً لإقراء العربية بالمستنصرية ببغداد .

ومثل ذلك نقل الفيروز أبادي في البلغة[1]، والصفدي في الوافي بالوفيات[2]، وابن تغري بردي في الدليل الشافي[3]، وزاد السيوطي في البغية[4]: كان أوحد زمانه في النحو والتصريف .

وقال أبو حيان عنه[5]: ابنُ إياز أبو تعاليل .

ولابن إياز رحمه الله تعالى ترجمة في كتب أخرى ، وفي غالب الظن أنها كتب ناقلة عمن سبق ، فقد ذكره المكناسي[6]، والبغدادي[7].

ومن المعاصرين : بروكلمان ، وناجي معروف ، والزركلي ، وكحالة وغيرهم .

وجميع التراجم تكاد تتفق على المعلومات التي أشرت إليها ، ماعدا ما جاء في البلغة[8] من ذكر أبان بدل إياز . ولعل ذلك من وهم النساخ . وما جاء في كشف الظنون حيث ذكر بلفظ إياز مرات ، وأخرى بلفظ إياس (بالسين) . وقد أشار ابن مكتوم في ترجمته التي كتبها على المحصول ـ وأشرنا إليها في صدر ترجمة ابن إياز ـ أشار إلى أنه يقال فيه : إياز وإياس حيث قال : جمال الدين بن إياز ويقال : إياس البغدادي النحوي المنعوت بجمال الدين أحد أعلم النحويين بالعراق ...

---

(١) البلغة : ١٩ .
(٢) الوافي بالوفيات ٣٤٢/١٢ .
(٣) الدليل الشافي ٢٧٣/١ .
(٤) بغية الوعاة ٥٣٢/١ .
(٥) المرجع السابق .
(٦) درة الحجال ٢٤٥/١ .
(٧) هدية العارفين ٣١٣/٥ .
(٨) البلغة : ١٩ .

ولكـن أشـهر وأهـم مـا أشـير إليـه في ترجمتـه أنـه درَّس في المدرسـة المستنصرية ، تلك الجامعة التي أقامها المستنصر العباسي ، وكان يختـار لها العلماء الأكفاء ، وكان ممن تولى تدريس فنون العربية بدائرة اللغة وآدابها ابن إياز رحمه الله.

علمه ومصنفاته ، وشيوخه ، وتلاميذه :

نشأ ابنُ إياز وترعرعَ في بغدادَ ، ولم تُشر كتُبُ التراجم إلى أنه خرج منها ، بل أخذ عن علمائها والطارئين عليها كشيخه سعد المغربـي ـ كمـا يصفه في كتبه ـ لكنه برع في علـوم العربيـة ، وبَـزَّ أقرانـه ، فكـان أوحـد زمانه في النحو والتصريف ، ومن ثم كان أحد علمـاء المستنـصرية الـذين يُختَارُونَ من أكفأ علماء العصر كمـا أشـرنا . وتـدلُّ مؤلفاتـه علـى سـعة علمه ، وتمكنه ، وتدقيقه وتحقيقه في مسائلها .

وممَّا عُرف من تصانيفه الكُتُبُ الآتية :

١ ـ قواعد المطارحة . وهو كتابنا هذا ، وبعض الكتب تصفه بكتاب القواعد .

٢ ـ المحصول في شرح الفصول . وهو شرحٌ علـى كتـاب « الفـصول الخمسون في النحو » ليحيى بن عبد المعطي الزواوي المغربي زيـن الدين أبي الحـسين المتـوفى سـنة ٦٢٨ هــ . والكتـاب مختـصر في النحو صغير الحجم وضعه للمبتدئين . وقد قام بتحقيقه قبل عقود من الـزمن أسـتاذنا الـدكتور محمـود الطنـاحي رحمـه الله وأسـكنه فـسيح الجنـان إذ كـان أطروحتَـهُ للماجـستير عـام ١٣٩٢هــ ـ ١٩٧٢، ثم طُبع بعدُ عام ١٣٩٧هـ ـ ١٩٧٧م .

٣ ـ شرح التعريف في ضروري التصريف . وهو شـرح علـى كتـاب

(التعريف في ضروري التصريف) للعلامة أبي عبد الله جمال الدين بن مالك ، وهو مختصر في التصريف ، ولابن مالك رحمه الله مختصرٌ آخَرُ في التصريف اسمه (إيجاز التعريف في علم التصريف) ، وهو مستقل عن سابقه ، وكل منهما مختصر في علم الصرف . ويقع الخلط بينهما عند بعض المترجمين . وقد حقق الكتابين الدكتور محمد المهدي سالم ، وطبع الأول بدار البخاري بالمدينة النبوية عام ١٤١٨هـ ، وطبع الثاني في الجامعة الإسلامية بالمدبنة النبوية عام ١٤٢٢هـ .

وقد شرح ابنُ إياز كتاب (التعريف) ، وحقَّقَ هذا الشَّرْحَ الدكتوران : هادي نهر ، وناجي معروف ، وطبع في دار الفكر بعمَّان ـ الأردن عام ١٤٢٢هـ ـ ٢٠٠٢م . وهو الشرح الوحيد على هذا الكتاب كما ذكر المحققان . وقد اعتمدا في تحقيقه على نسخة نادرة كما وصفاها محفوظة بمكتبة أحمد الثالث بتركيا تحت الرقم ١٠٩٦ .

قلتُ : وللكتاب نسختان أخريان إحداهما في مكتبة برنستون (مجموعة يهودا) تحت الرقم : ١٢٨٥ يهودا . وثانيهما في دار الكتب المصرية تحت الرقم : ٣٧ صرف .

٤ ـ الإسعاف بتتمة الإنصاف ، وقد ذكره كثيراً في كتبه[١] . وهو كتاب مفقود يظهر من عنوانه أنه في مسائل الخلاف النحوي . ولعله هو المسمى بـ(مسائل الخلاف) . وهو مفقود .

---

(١) انظر شرح التعريف : ٢٠١ .

٥ ـ مسائل الخلاف . ذكره المصنف بهذا الاسم في كتبه[١]. قلتُ : ولعله هو الكتاب السابق (الإسعاف) لأنهما يتعلقان بمسائل الخلاف النحوي كما أشرت ، و لم أقف على من فصل بينهما فجعلهما كتابين إلا حاجي خليفة في كشف الظنون[٢]، والبغدادي في هدية العارفين[٣].

٦ ـ مآخذ المتبع . (المتَّبع) كتابٌ لأبي البقاء العكبري (ت٦١٦هـ) في شرح لمع ابن جني ، وقد طبع هذا الكتاب في مجلدين بتحقيق الدكتور عبد الحميد الزاوي بجامعة قاريونس بليبيا عام ١٤١٤هـ ـ ١٩٩٤م . ولابن إياز مآخذُ عليه كما يبدو من اسم كتابه ، ذكره كثيراً في كتبه[٤]. وهو مفقود .

٧ ـ آداب الملوك . وقد ذكره ناجي معروف في تاريخ علماء المستنصرية ، ولا أدري معتمَدَهُ في ذلك[٥].

شيوخه وتلاميذه :

من أبرز شيوخ ابن إياز :

١ ـ **سعد المغربي** . أبو عثمان سعدُ بنُ أحمدَ بنِ عبدِ الله الجذامي الأندلسي البيَّاني . نسبة إلى بيَّانة مدينة في الأندلس . قال

---

(١) انظر شرح التعريف : ٧٩ ، ٨٣ ، وغيرها .

(٢) كشف الظنون : ٨٥ ، ١٦٦٩ .

(٣) هدية العارفين ٣١٣/٥ .

(٤) انظر شرح التعريف : ٤٠ .

(٥) تاريخ علماء المستنصرية ٢٠/٢ ـ ٢١ .

السيوطي في البغية[1]: روى عنه الشرف الدمياطي ، وقال : رأيته ببغداد يُقرئ النحو . توفي بعد ٦٥٠ هـ . و لم أقف له على ترجمة وافية .

٢ ـ **ابن جعفر** . رضي الدين إبراهيم بن جعفر الإربلي ، ذكره ابن إياز في كتبه[2]، ونقل عن شرحه للجزولية المسمى بـ(المنهاج الجلي في شرح قانون الجزولي) ووصفه بقوله : شيخنا . و لم أقف له على ترجمة وافية .

قلت : وقد نقل عنه الرضي في شرح الكافية ، ووهم محقق القسم الثاني منه (د. بشير المصري) فيه فقال في ترجمته : هو محمد بن جعفر الأنصاري أستاذ مقرئ . وهذا وهمٌ .

٣ ـ **التاج الأرموي**[3]. ذكره السيوطي ، و لم أقف له على ترجمة .

٤ ـ **ابن القبيطي**[4].ذكره السيوطي ، و لم أقف له على ترجمة .

ومن أبرز تلاميذه الذين أخذوا عنه :

١ ـ **ابنُ القوَّاس**[5]. عبد العزيز بن جمعة الموصلي المعروف بابن القواس المتوفى سنة ٦٩٦هـ . ولد في الموصل وانتقل إلى بغداد ، وطلب العلم على كبر فنال ما أراد ، رتب معيداً للمذهب المالكي بالمدرسة المستنصرية ، وكان شاعراً أديباً . له شرح على ألفية ابن

---

(١) بغية الوعاة ٥٧٧/١ . وانظر معجم علماء اللغة والنحو في الأندلس : ١٦٥ .
(٢) انظر ص: ١٣٤ من هذا الكتاب .
(٣) بغية الوعاة ٥٣٢/١ .
(٤) بغية الوعاة ٥٣٢/١ .
(٥) بغية الوعاة ٩٩/٢، وتاريخ علماء المستنصرية ٢٥٥/١ .

معط مطبوع ، وكذلك شرح على الكافية ، وهو مطبوع أيضاً .

٢ ـ **ابنُ الفُوَطي**[١]. كمال الدين أبو الفضائل عبد الرزاق بن تاج الدين أحمد بن محمد بن أبي المعالي . كاتب ومؤرخ وفيلسوف وأديب ، ولد ببغداد وتلقى على يد علمائها إلى أن غزاها المغول على يد هولاكو سنة (٦٥٦هـ) فأُسِرَ مع مَنْ أُسِرَ هناك ، وسيق إلى أذربيجان ، ثم فُكَّ أَسْرُهُ سنة (٦٥٨هـ) ، وعاد إلى بغداد بعد عشرين سنة تقريباً وذلك عام (٦٧٩هـ) ، حيث بقي في هذه المدة طالباً للعلم في أذربيجان ملازماً لنصير الدين الطوسي ، وقائماً على خزانة كتبه التي كانت تحوي أربعمائة ألف مجلد ، ولما عاد أسندت إليه مهمة القيام على خزانة الكتب بالمستنصرية .توفي ابن الفوطي عام (٧٢٣هـ) .

٣ ـ **ابنُ السَّبَّاك**[٢]. علي بن سنجر بن عبد الله البغدادي ، أبو الحسن ابن أبي اليمن الحنفي الملقب تاج الدين بن قطب الدين ، ولد سنة (٦٦٠هـ) وأخذ العلم عن ابن إياز وغيره من مشايخ عصره . أصبح إماماً في الفقه الحنفي ، وولي تدريسه بالمستنصرية، وكان مشاركاً في العلوم الأخرى ، وله باع في الأدب والشعر . توفي سنة (٧٥٠هـ).

٤ ـ **الخزرجي**[٣]. يعقوب بن يوسف بن قاسم بن الحصين بن عوض

(١) مقدمة الحوادث الجامعة ، وتاريخ علماء المستنصرية ٨٤/٢ .
(٢) الدرر الكامنة ٥٥/٣ ، وبغية الوعاة ٥٣٢/١ ، وتاريخ علماء المستنصرية ١٣٤/١.
(٣) بغية الوعاة ٣٥١/٢ ، وتاريخ علماء المستنصرية ١٤/٢ .

الأنصاري الخزرجي العبادي ، أبو يوسف المالكي النحوي الملقب بنجم الدين . ولد سنة (٦٤١هـ) ، وقرأ على ابن إياز وغيره ، ودرَّس بالمستنصرية . ولا تعرف سنة وفاته .

* * *

مخطوطات الكتاب ومنهج التحقيق

اعتمدت في تحقيق كتاب (قواعد المطارحة) على ثلاث نسخ ، ووصفها كما يلي :

الأولى : نسخة محفوظة في مكتبة ولي أفندي بتركيا تحت الرقم : ٣٠٢ ، وهذه أقدم النسخ حيث نسخت سنة ٦٩٠هـ ، وناسخها هو علي بن صخر العلوي نقلاً عن نسخة بخط الشيخ قطب الدين سنجر عتيق الشيخ المذكور رحمه الله تعالى (كما جاء في ختام النسخة) . وهذه النسخة أكثر النسخ الثلاث أخطاء ، وعليها تملك لخليل بن إيبك الصفدي صاحب فوات الوفيات وقد رمزت لها بالحرف (ت).

عدد أوراق هذه النسخة (١٦٧) ورقة ، في كل ورقة (١٩) سطراً.

الثانية : نسخة محفوظة في المكتبة الأحمدية بتونس تحت الرقم : ١٣٤٩٩ ، نسخت سنة ٦٩١هـ ، وناسخها هو حسن بن صالح بن أحمد بن جعفر ، كتبت بخط نسخي ممتاز ، وهي نسخةٌ مصحَّحَةٌ ومقابلَةٌ على يد حسن بن داود ، حيث جاء في نهاية النسخة (على الهامش) : انتهت المقابلة والاجتهاد في التصحيح في مجالس آخرها خامس عشر من ربيع الآخر من سنة تسع وتسعين وتسعمائة ، كتبه الفقير إلى الله تعالى حسن ابن داود غفر الله له .

عدد أوراق هذه النسخة (٨٥) ورقة ، في كل ورقة (٢٥) سطراً.
وهذه النسخة أصح النسخ الثلاث ، ورمزت إليها بالحرف (ح) .

وهذه النسخة أصح النسخ الثلاث من حيث صحة النص وقلة

الأخطاء ووجود المقابلة ، ولذا اعتمدتها أصلاً في اعتماد النص .

الثالثة : نسخة محفوظة في دار الكتب المصرية تحت الرقم : ٢٢ نحو (الخديوية) ، نسخت سنة ٦٩٨هـ ، وناسخها هو عبد الله بن محمود الجيلي ، وخطها نسخي واضحٌ . وقد ملكها الشيخ محمد محمود بن التلاميد الشنقيطي التركزي في منتصف شوال سنة ١٢٩١هـ .

عدد أوراق هذه النسخة (٧٥) ورقة ، في كل ورقة (٢٧) سطراً. وهذه النسخة صحيحة في غالبها ، وقع فيها بعض الأخطاء ، وخلل في بعض أوراقها حيث تقدمت فيها بعض النصوص على مكانها ، ورمزت لها بالحرف (ص) .

* * *

عملي في الكتاب :

سرتُ في تحقيق الكتاب ملتزماً بقواعد التحقيق المتبعة عند أهل الفن، وأوجز أبرز مظاهر عملي في النقاط التالية :

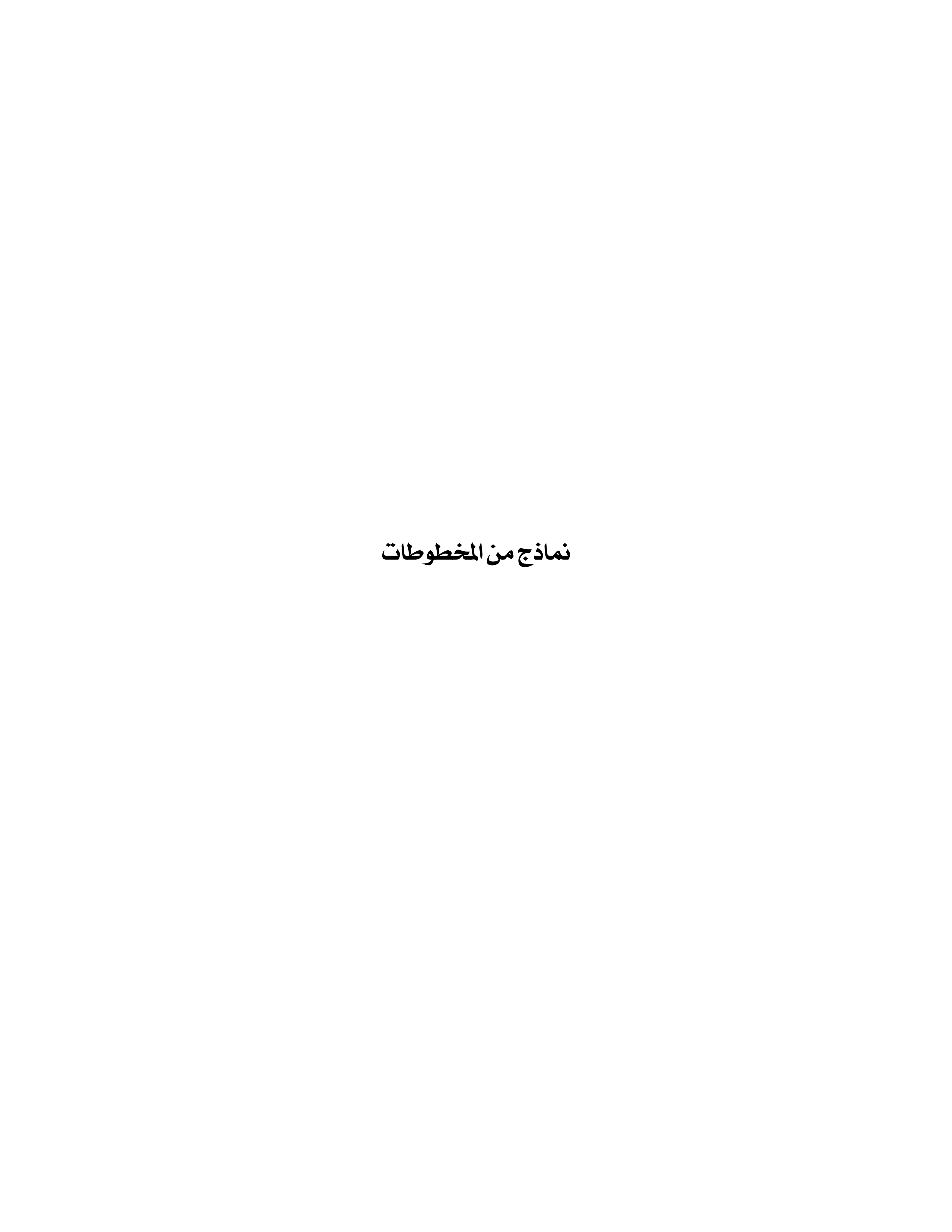
- قدمت للكتاب بمقدمة تكشف عن مؤلفه ، وحياته ، وشيوخه ، وتلاميذه ، مع بيان النسخ المعتمدة في التحقيق .
- نَسْخْتُ النص ، وقابلتُ نُسَخَهُ .
- ضَبْطتُ النص بالشكل .
- خرجتُ أقوال العلماء وآراءَهم من كتبهم المعتمدة ، فإن لم أجد فممَّنْ نقل عنهم .
- خرجتُ شواهد الكتاب من الآيات والأحاديث والأشعار والأرجاز، وإذا كان البيت الشعري أحد الأبيات التي تحدث

عنها المصنف في (النتيجة) ، فأشير إلى ديوان صاحب البيت إن وجد أو مجموع شعره في أول ذكر للشّاهد ، وأرجئ تخريجه إلى مكان ذكره في النتيجة .

ـ أوضحتُ بعض الألفاظ الغامضة في النص .

ـ ترجمتُ للعلماء غير المشهورين في الكتاب . أما الشعراء فعنيت بغير المشهورين منهم في قسم الشواهد (النتيجة) التي أفردها المصنف للأبيات الشعرية .

ــ ذيلتُ الكتاب بفهارس تساعد في الكشف عن مضمونه ، والوصول إلى محتواه فصنعت فهارس لـ(الآيات المستشهد بها ، وكذلك الأحاديث والآثار ، والأشعار والأرجاز ، والأعلام ، والكتب الوارد ذكرها في الكتاب ، ثم مراجع التحقيق ومصادره ، ثم فهرس الموضوعات) .



نماذج من المخطوطات

النص المحقق

كتاب

(قواعد المطارحة)

بسم الله الرحمن الرحيم

[٢/أ]

قَالَ الشَّيخُ الإمامُ العالمُ جمالُ الدين حسينُ بنُ إيازٍ النَّحويُّ البغداديُّ بلَّغهُ اللهُ أملَهُ ، وزيَّنَ بالصَّالحات عَمَلَه[١]:

الحمدُ للهِ مُستَحِقِّ الحَمْدِ وأهلِهِ ، الهادي إلى طُرُقِ الخير وسُبُلِهِ ، حمداً يُوازي عَوَارِفَهُ ، ويَستديمُ نِعَمَهُ ، ويُمْري صَوْبَ المزيدِ فيها ودِيَمَه ، وصلواتُهُ على مَنِ اصطفاهُ مِنْ أشرَفِ القبائل ، وأيَّدَهُ بواضح الدَّلائل ، وطَمَسَ بنُبُوَّتِهِ معالِمَ الباطل ، وحَلَّى بهدايَتِهِ جِيْدَ الحَقِّ العاطِل ، سَيِّدِنَا محمَّدٍ النَّبيِّ المختار ، وعلى آله الكِرَامِ الأطهَار ، وصَحْبِهِ المنتجَبِينَ الأخيار ، وبعدُ :

فلم يزَلْ يعتَلِجُ بصَدْري ويتردَّدُ في فِكْري مع قلَّةِ بضاعتي من العِلْم ، وجمود فِكْرَتي بالنِّسْبة إلى أُولي الفَهْم أنْ أضَعَ كتاباً في قواعد المطارَحَةِ ، وأنصَحَ فيه الطَّالِبِينَ حقَّ المناصَحَةِ ، وأرتِّبَهُ ترتيباً يَقْرُبُ به نفْعُهُ ، ويَحِلُّ في القُلُوب وَقْعُهُ ، ويَبْسُطُ عُذْري في تقصيرٍ يَقَعُ أنَّهُ تأليفٌ مخترَعٌ ، ونمطٌ أنا فيه متَّبعٌ . وقد وضعتُهُ على خمس مُقدِّماتٍ ونتيجةٍ ، وباللهِ أستعينُ ، وهو عزَّ اسمُهُ نِعْمَ المعينُ .

---

(١) المقدمة في (ت) : قال الشَّيخُ الإمامُ العَلاَّمةُ ، أَوحَدُ دَهْره ، وفريدُ عَصْره ، جمالُ الدُّنيا والدِّين، الحسينُ بنُ إياز ، أدام الله تأييدَهُ وتمهيدَهُ وتسديدَهُ ، ورَفَعَ في الأنام قدْرَهُ ، كما سيَّرَ في الآفاقِ ذِكْرَه بمحمَّدٍ وآله الطَّاهرين . الحمد لله ...

المَقَدِّمةُ الأُوْلَىَ

اعلَمْ أنَّ الكلماتِ ثلاثٌ : اسمٌ وفعلٌ وحرفٌ ؛ لأنَّ الكلمةَ إمَّا أنْ تَستَقِلَّ بالدَّلالة على ما وُضعَتْ له أو لا تَستَقِلُّ ، وغيرُ المستقلَّةِ الحرْفُ .

والمستقلَّةُ إمَّا أنْ تُشْعِرَ مع دلالتها على معناها بزَمَنِهِ المحصَّل ، أوْ لا تُشْعِرُ ، فإنْ لم تُشْعِرْ فهي الاسمُ ، وإنْ أشْعَرَتْ فهي الفعلُ . وهذا الوجهُ أقوى من غيره ؛ لاشتماله على التَّقسيم المتَرَدِّدِ بين النَّفْي والإثبات .

فالاسمُ ما دلَّ على معنًى في نَفْسِهِ غيرِ مقترنٍ بأحد الأزمنة الثَّلاثة . وفي اشتقاقه ثلاثةُ أوجُهٍ[1]:

الأوَّلُ للبَصْرِيِّين[2]: وهو أنه مشتقٌّ من (سَمَوْتُ) ؛ لظهور المسمَّى به بعد خفائه ، أو لعُلُوِّهِ على قَسِيمَيْه . وأصله سِمْوٌ كعِدْل ، أو سُمْوٌ كقُفْل . ولو قيلَ : إنه محذوفٌ من سُمًى كهُدًى ، أو سِمًى كَرِضًا ـ وهما لغتان مُستَعْمَلَتَان فيه ـ لكان جيِّداً عندي .

فإنْ قلتَ : قَصْدُهُم من ذلكَ سُكُونُ العين ليُقَال : نُقِلَ إلى الفاء فاحتيج إلى همزة الوَصْل .

---

(١) انظر الإنصاف : ٤ ، والتبيين : ١٣٢، وائتلاف النصرة : ٢٧ .

(٢) انظر المقتضب ٢٢٩/١ ، والأصول ٣٢٢/٣ ، وشرح الملوكي : ٤٠٣ .

أجبتُ : يَبْطُلُ بـ(ابن) ؛ إذ أصلُهُ بَنَوٌ بدليل أبناء ، كقَلَم وأقلام ، وكذلك اِسْتٌ ، فأُسْكِنَت الفاءُ والعينُ متحرِّكةٌ .

ووزْنُهُ[1] على هذا (افْعٌ) ؛ لأنَّهُ محذوفُ اللاَّم .

والثاني للكوفيِّين[2]: وهو أنه من الوَسْم، وهو محذوفُ الفاء ، فوزْنُهُ (اِعْلٌ) ، وأُبطل بأسماء وسُمَيٍّ وسَمَّيتُ وسَمِيُّكَ دون أوسام ووُسيم ووَسَمْتُ ووَسِيْمُكَ . ويُقوِّي الأوَّلَ كَثْرَةُ حَذْفِ اللاَّم وقِلَّةُ حَذْفِ الفاء في غير المصَادر ، و« اسمٌ » ليس منها[3].

والثالث : أنه من السِّيما ، وهي العلامةُ ، فهو محذوفُ العين/، [٢/ب] فوزْنُهُ (اِفْلٌ) . ويَبْطُلُ بما ذُكِرَ .

وعلاماتُهُ لفظيَّةٌ ومعنويَّةٌ ، فاللفظيَّةُ في أوَّلِهِ وأوسَطِهِ وآخِرِه .

ففي أوَّلِهِ : الألفُ واللامُ ، وحروفُ الجرِّ ، وحروفُ النِّداء .

وفي أوسَطِهِ : ياءُ التَّصغير ، وألفُ التَّكسير .

وفي آخِرِهِ التَّنوينُ، وياءُ النَّسَب، وألفُ التَّثنية ونونُهَا، وواوُ الجَمْع ونونُهُ .

والمعنويَّةُ : كونُهُ مخبَراً عنه ، ومُعرَّفاً ، وظَرْفاً ، ومضافاً ، وغير ذلك.

---

(١) أي اسم .

(٢) انظر المنصف ٦٠/١ ، وأمالي ابن الشجري ٢٨١/٢ ، والإنصاف : ٤ ، وشرح الشافية للرضي ٢٥٨/٢ ، وائتلاف النصرة : ٢٧ .

(٣) أي من المصادر .

والفعلُ ما دلَّ على معنًى في نَفْسِهِ مقترنٍ بأحد الأزمنة الثَّلاثة. وسُمِّيَ باسْم أصله وهو المصْدَر، والمصْدَرُ فِعلٌ حقيقةً ؛ ألا تَرَى إلى قول الجزولي[1]: « الفعلُ يقَعُ على المصْدَر وعلى الذي هو أَحَدُ الكَلِمِ الثَّلاث ». وذلك[2] أعمُّ من العمل[3] لاختصاصه بما يكونُ بالجوارح فقط ، ولذلك جَعَلُوهُ ميزاناً دون غيره .

وعلاماتُهُ لفظيَّةٌ ومعنويَّةٌ .

فاللفظيَّةُ في أوَّلِهِ وآخرِهِ دون أوسطه حَطّاً له عن الأسماء ؛ لفرعيَّتِهِ عليها، كما انحَطَّ عنها في الأبنية .

ولي فيه نَظَرٌ ، وهو أنَّ هذا يَصِحُّ على قول البَصْريِّ ، وأمَّا الكوفيُّ فيمنَعُهُ ، ولعلَّهُ يقولُ : العلاَمَةُ في وسط الاسم ياءُ التَّصغير ، وألفُ التَّكسير ، وكلاهما لا يصحُّ في الفعل ؟

وهذا ضعيفٌ؛ لأنه يُقَالُ : هلاَّ كانت له علامةٌ في وسَطِهِ يصِحُّ دُخُولُها عليه ؛ إذ ليست علاماتُ الأسماء في الأوَّل علاماتِ[4] الأفعال ، وكذلك في الآخِرِ ، فَهَلاَّ كان حُكْمُ الوَسَط كذلك ؟

---

(١) المقدمة الجزوليَّة ص : ٦٦ . ونصُّهُ : « الفعل يقع على المعنى الصَّادر عن الفاعل ، ويقع على اللَّفظ الذي هو أحد الكلم الثَّلاث ، والفعل الذي المصدر اسمه غير الذي اشتق منه » .

(٢) أي المصدر .

(٣) في (ص) : من الفعل .

(٤) في (ت) كعلامات .

ففي أوَّلِهِ قَدْ وسوفَ والسِّينُ وحروفُ المضارَعَةِ وحروفُ النَّصْب وحروفُ الجزم .

وفي آخره تاءُ التَّأنيث السَّاكنةُ ، والضَّمائرُ المرفوعةُ ، والنُّونُ الثَّقيلةُ أو الخفيفةُ .

والمعنوية : كونُهُ متصرِّفاً إلى الماضي والمستَقْبَلِ ، وأمراً غيرَ نائب ، ونهياً كذلك .

والحرفُ : ما لا يَدُلُّ على معنًى إلاَّ في غيره . وسُمِّيَ بذلك لأنه لا يكونُ أحدَ الجُزْأَيْنِ المفيدَيْنِ .

وعلامتُهُ ألاَّ تَحسُنَ فيه علاماتُ الأسماء والأفعال . كذا قالوا[(١)]. **وفيه نظرٌ**[(٢)].

(١) هذا تعريف ابن جني في اللمع : ٤٦ . وعلق عليه العلامة ابن الخباز في توجيه اللمع ص : ٤ فقال : وقَوْلُهُ : « مَالم تَحْسُنْ فيه عَلاَمَاتُ الأسماءِ ولا عَلاَمَاتُ الأفْعَالِ » فيه نَظَرٌ منْ وَجْهَين : أحدهما : أنه جعل حقيقة الحدِّ سَلْباً ، والسَّلْبُ لا يكون حَقِيْقَةً .
والثاني : أن من علامات الأسماء والأفعال الحروف ، فصار التَّقديرُ : والحَرْفُ مالم يحسُنْ فيه الحَرْفُ، فيَلْزَمُ من هذا أن يكون الشَّيءُ معروفاً قبل معرفته .

(٢) قال المصنفُ في كتابه « المحصول في شرح الفصول » لوحة (١٣) : « وقد اعترض على ذلك بعض المتأخرين بأن قال : علامات الأسماء والأفعال حروفٌ، وإذا كان كذلك اقتضى هذا توقُّفُ معرفة الشيءِ على نفسه ، وهو ممتنعٌ .
ولقائلٍ أن يقول : لم يُرد بالعلامات ما هي حروف ، بل أراد ما ليست بحروف ، أما في الأسماء فلِوقوعها مبتدأةً وفاعلةً ومفعولةً وكونها أشخاصًا ، وأما في الأفعال فكالتصرُّف إلى الأزمنة ، وكاتصال الضمائر ، وكونها أمرًا غير واقعة موقعَ غيرها ، وعلى هذا لا يلزمُ ما ذكره .
والظاهر أنهم لا يريدون هذا ؛ لأنهم يذكرون ذلك بعد ذكر علامات الأسماء وعلامات الأفعال، وإن كانت حروفًا ، فاعرفه » .

ولا تخلو[1] من أنْ تكونَ مُعرَبَةً أو مبنيَّةً .

فالمعرَبُ ما تحرَّكَ آخرُهُ بحركةٍ ظاهرةٍ أو مقدَّرَةٍ ، أو تَغَيُّرٍ كذلك، أو حَذْفٍ بالعوامل .

وينقَسِمُ إلى اسم مُتَمَكِّنٍ، وفعلٍ مضارع. فالأوَّلُ صحيحٌ ومُعْتَلٌّ وما بينهما .

فالصَّحيحُ : ما ليس آخرُهُ أَلِفاً ، ولا ياءً قبلها كَسْرَةٌ نحو : زَيْد . وتَعْتقبُ عليه الحركاتُ ظاهرةً .

والمعتلُّ : ما آخرُهُ أحدهما[2].

فإن قلتَ : فلِمَ أُهْمِلَت الواوُ وهي من حروف العِلَّة ؟

أجبتُ : بأنه ليس في العربيَّة اسمٌ متمكِّنٌ مُفرَدٌ آخرُهُ واوٌ قبلها ضَمَّةٌ وَصْلاً . وفي هذا احترازاتٌ عن خِسْرُو ، ويَغْزُو ، وهُوْ ، وأَبُوْكَ ، ودَلُو ، وزَيْدُو في لغة أَزْدِ السَّرَاة[3].

وله قِسْمان : الأول : المقصُور ، وهو كلُّ اسْم مُعْرَبٍ آخِرُهُ أَلِفٌ .

[٣/أ] /فـ« اسمٌ » احترازٌ من يَخْشَى ، و« مُعْرَبٌ » احترازٌ من ذَا وشِبْهِهِ ،

---

(١) أي : الكلمة .
(٢) أي الألف أو الياء .
(٣) قال سيبويه في الكتاب ١٦٧/٤ : « وزعم أبو الخطاب أن أزد السراة يقولون : هذا زيدو وعمْرُو ، ومررت بزَيدي وبعَمْري ، جعلوه قياساً واحداً ، فأثبتوا الواو والياء ، كما أثبتوا الألف » . وانظر سر الصناعة ٥٢٢/٢ .

و« آخرُهُ أَلِفٌ » احترازٌ من قَسِيْمِهِ[١]. وقولُ أبي الفتح[٢]: « ألفٌ مفردةٌ » لا حاجةَ إليه ؛ لاستحالة اجتماع أَلِفَين ، اللَّهُمَّ إلاَّ أنْ يَنظُرَ الأصلَ .

وإعرابُهُ تقديريٌّ ، فإذا قلتَ : هذه العَصَا ، فعلامةُ الرَّفع ضمَّةٌ مقدَّرةٌ في الألِف ، وكذلك الفتحةُ في : كَسَرْتُ العَصَا، والكَسْرَةُ في : ضَرَبْتُ بالعَصَا ، وحيث قُدِّرَتْ ولم تَظْهَرْ صارَتْ كأنَّها محبوسةٌ فيه . والقَصْرُ : الحبسُ ، فلهذا أُطلِقَ هذا اللَّقَبُ عليه .

قال عبدُ القاهر[٣]: وتحقيقُ ذلك أنكَ تُقَدِّرُ انقلابَ الألِفِ في الرَّفع عن واو مضمومةٍ ، وفي النَّصْب عن واو مفتوحةٍ ، وفي الجرِّ عن واو مكسورةٍ ، وكذلك حُكْمُ الألِفِ المنقَلِبَةِ عن الياء في الفَتَى .

ويُشْكِلُ عندي بألِفِ أَرْطَى وألِفِ قَبَعْثَرَى وألِفِ حُبْلَى ، فإنَّها بأَسْرِهَا تُقَدَّرُ فيها الحركاتُ، وهي غيرُ منقَلِبَةٍ . نَعَمْ له أنْ يقولَ : إنها جاريةٌ مَجرى المنقلبة[٤]؛ ألا ترى أنَّ ألفَ أَرْطَى مُلْحَقَةٌ بالأصل في جَعْفَر، ويقالُ: أَرْطَيَان

---

(١) أي المنقوص .

(٢) اللمع ص : ٥٦ . قال في تعريفه المقصور : كل اسم وقعت في آخره ألفٌ مفردة .

(٣) جاء في المقتصد ١٠٦/١ : فالأصل في تقدير الإعراب نحو عصا ؛ لأنك تقدر على أن تقول : إن الألف منقلبة عن حرف مرفوع أو منصوب أو مجرور ، ولا تقدر على ذلك في حبلى ؛ لأن ألفه ليس بمنقلبة عن شيء ...

(٤) قلت : وقد نص رحمه الله على ذلك حيث قال : غير أنه محمولٌ على عصا من حيث يقال : إن الألف في تقدير الاختلاف ، بمعنى أنك لو أوقعت موقعه ما يتحرك ، لكان اختلاف الحركات موجوداً فيه . المقتصد ١٠٦/١ .

وقَبَعْثَرَيَان وحُبْلَيَان . وبهذا يَبْطُلُ قولُ الأصفهانيِّ[1]: إنَّ المقصورَ واويٌّ أو يائيٌّ ، ولعلَّهُ أرادَ الأصليَّةَ .

وإنْ لَحِقَهُ التَّنوينُ حُذِفَتْ ألفُهُ لالتقاء السَّاكنين، وخُصَّت بذلك دونه لاعتلالها وصحَّتِهِ ، ودَلالتِهِ على التَّمَكُّنِ دونها ، وبقاءِ دليلِهَا بخلافه .

والثاني : **المنقوصُ** ، وهو كلُّ اسم متمكِّنٍ آخرُهُ ياءٌ قبلها كَسْرَةٌ .

فـ« اسمٍ » احترازٌ من يَرْمِي .

و« متمكِّنٍ » احترازٌ من ذِي .

و« قبلها كَسْرَةٌ » احترازٌ من ظَبْيٍ . وذلك نحو : رَامٍ ، وأصلُهُ رَامِيٌ ، فاستُثْقِلَت الضَّمَّةُ على الياء وكذلك الكَسْرَةُ ، فأُسْكِنَت الياءُ ، فالتقى ساكنان هي والتَّنوينُ ، فحُذِفَتْ الياءُ دونه لِـمَا ذُكِرَ .

ويُفتَحُ في النَّصْب لخفَّة الفتحة كقولكَ: رأيتُ رامياً . ولمنْعِهِ حَرَكَتَين ـ وهو يستحقُّهُما بتَمَكُّنِهِ ـ أُطْلِقَ عليه ذلك[2] .

وهنا تنبيهان :

الأَوَّلُ : أنَّ فيه ما ياؤُهُ أصليَّةٌ غيرُ منقلبةٍ كما ذُكِر، وفيه ما ياؤُهُ منقلبةٌ كالغازي ، وأصلُهُ الغَازِوُ ؛ لأنه مِنْ غَزَوْتُ ، لكن سُكِّنَت الواوُ في

---

(١) شرح اللمع له ١/٢٣٣ .

(٢) أي أطلق عليه لفظ المنقوص .

الرَّفع والجرِّ فانقلبَتْ ياءً لذلك ولانكسار ما قبلها ، وحُمِلَ عليهما[1]: رأيتُ الغَازِيَ. قال عبدُ القاهر[2]: وهذا أقيسُ من حَمْل أعِدُ ونَعِدُ وتَعِدُ على يَعِدُ .

وبيانُ ذلك عندي من ثلاثة أَوْجُهٍ :

الأوَّلُ : أنَّ ذاك حُمِلَ فيه شَيءٌ على شَيْئَين ، وذا حُمِلَ فيه ثلاثةُ أشياءَ على شَيءٍ ، وإذا كَثُرَ المحمولُ عليه وقلَّ المحمولُ كان أَوْلى من العَكْس .

والثَّاني : أنَّ الحَمْلَ المؤدِّيَ إلى إعلال اللاَّم أَوْلى من الحَمْل المؤدِّي إلى إعلال الفاء ؛ لأنَّ اللاَّمَ محلُّ التَّغيير ، ولذا كَثُرَ الحذفُ فيه .

والثَّالث : أنَّ الحَمْلَ علَّةٌ ضعيفةٌ ،/ نصَّ عليه أبو الفتح في « سرِّ الصِّناعة »[3] وقال : لا يُحمَلُ عليه مع وجود غيره ، فإذا كان مقتضاه القلبَ كان أقيسَ من الحذف . [٣/ب]

والثاني : أنه يجوزُ في الضَّرورة إسْكانُ الياء في النَّصْب . وقال المبرِّدُ[4]:

---

(١) أي على الرفع والجر في قلب الواو ياء .

(٢) المقتصد ١/١٦٤ .

(٣) لم أقف عليه في سر الصناعة ولا في الخصائص حسب تتبعي .

(٤) تحدث المبرد عن هذا الموضوع في المقتضب ٤/٢١ ولم ينص على أنه من أحسن الضرورات ، ولعله ذكره في كتاب آخر . وقال في الكامل ٢/٩٠٨ : إنما أسكن الياء ضرورة ، وإنما جاز ذلك لأن هذه الياء تسكن في الرفع والخفض ، فإذا احتاج الشاعر إلى إسكانها في النصب قاس هذه الحركة على الحركتين الضمة والكسرة الساقطتين فشبهها بهما .

=

إنه من أحسن الضَّرورات . قال الفَرَزْدَقُ[1]:

يُقلِّبُ رَأساً لَمْ يَكُنْ رَأْسَ سَيِّدٍ وَعَيْنـاً لَهُ حَـوْلاَءَ بَادٍ عُيُـوبُهَا

أرادَ : بادياً . **فإنْ قلتَ** : « عُيُوبُهَا » مُبتدأٌ و« بَادٍ » خَبَرُهُ ؟

أجبْتُ : يمتنع ذلك ؛ لأنَّ المفرَدَ لا يكونُ خبراً عن المجموع ، فلا يُقالُ : الزَّيْدُونَ قائمٌ .

ويجوزُ ضمُّ الياء في الضَّرورة أيضاً[2]. أنشَدَ ابنُ الدَّهَّان[3]:

= ونقل العبارة عنه ابنُ جني في المحتسب ٣٤٣/٢ ، وتناقلها من بعده ، قال ابن جني : وشواهد ذلك في الشعر أكثر من أن يؤتى بها. وانظر أيضاً أمالي ابن الشجري ١٥٧/١ ، وهدى مهاة الكلتين لابن النحاس ص : ١٣٦ ، والخزانة ٣٤٨/٨.

وعلق الصبان في حاشيته على شرح الأشموني ١٠١/١ بقوله : « الأصح جوازه في السعة بدليل قراءة جعفر الصادق : ﴿ مِنْ أوسَطِ مَا تُطْعِمُونَ أهَالِيْكُمْ ﴾ بسكون الياء ». وانظر الضرائر لابن عصفور ص : ٩٣ .

(١) ديوانه ٤٧/١ ، وانظر شرح اللمع للثمانيني (المطبوع باسم الفوائد والقواعد) ص : ٩٣ ، وأمالي ابن الشجري ١٥٨/١ ، ٤٣٣ ، والأشباه والنظائر ٤٤٤/٤ .

(٢) ومنه قول أبي خراش الهذلي :

تَـرَاهُ وَقَـدْ فَاتَ الرُّمَاةَ كَأَنَّهُ أَمَامَ الكِلاَبِ مُصْغِيُ الخَدِّ أَصْلَمُ

انظر الخصائص ٢٥٨/١ ، والمنصف ٨١/٢ ، والمرتجل ص : ٤٠ وفيه نسب ابن الخشاب إنشاده إلى سيبويه ، قلتُ : وليس البيت من شواهد سيبويه . وانظر ما يحتمل الشعر من الضرورة للسيرافي ص : ٦٥ .

والبيت في شرح أشعار الهذليين ١٢١٩/٣، وروايته : « مصغيَ » بالنصب على الحال ، ولا شاهد فيها .

(٣) الغرة في شرح اللمع (١٩/١ مخطوط) . وقد أنشده ابن الأنباري في الإنصاف ص : ٥٨٨ شاهداً على اجتماع الهمزتين برواية : جائئٌ ، ومثله في تذكرة النحاة لأبي حيان ص : ٦٣٧ .

لَعَمْرُكَ مَا تَدْرِي مَتَى المَوْتُ جَائِيٌّ ... وَلَكِنَّ أَقْصَى مُـدَّةِ العُـمْـرِ عَاجِـلُ

وكذلك كَسْرُهَا . قال الشَّاعرُ[1]:

لاَ بَارَكَ اللهُ فِي الغَوَانِي هَلْ ... يُصْبِحْـنَ إلاَّ لَـهُـنَّ مُطَّلَبُ

وما بينهما إذا سَكَنَ ما قبل الواو والياء كظَبْيٍ وحَقْوٍ ؛ لأنَّكَ لو أسْكَنْتَهُمَا لالْتَقَى ثلاثُ سَوَاكِنَ وَصْلاً ، وهو غيرُ جائزٍ .

وله[2] أيضاً انقسامٌ إلى المنْصَرِفِ وغيره .

فالمنصرفُ هو ما لم يُشَابِه الفعلَ من وَجْهَين . وهو الأصلُ لتَعَاقُبِ الحركات الدَّالَّةِ على معانيه على آخِرِهِ ، وتنوينِهِ ، ولذلك جاز إجماعاً صَرْفُ غير المنصَرِفِ .

وغيرُ المنصَرِفِ ما شابهَهُ من وَجْهَين يَحصُلاَن فيه من وُجُوه تسعة ، وهي :

إِذَا اثْنَـان مِـنْ تِسْــع أَلَمَّا بلَفْـظَـةٍ ... فَدَعْ صَرْفَهَا وَهْي الزِّيادةُ والصِّفَهْ

وعَـدْلٌ وتَأنِيْثٌ وجَـمْــعٌ وعُجْمَـةٌ ... ووَزْنٌ وترْكِيْبٌ ووِجْـدَانُ مَعْــرِفَهْ

---

(١) قائله عبيد الله بن قيس الرقيات . والبيت في ديوانه ص : ٣ وروايته :

لاَ بَارَكَ اللهُ فِي الغَوَانيْ فَمَا ... ...

بسكون الياء ، ولا شاهد في هذه الرواية. والبيت في : الكتاب ٣/٣١٣، والمقتضب ١/٢٨٠ ، والكامل ٣/١٤٠٩، والأصول ٣/٤٤٢ ، وشرح الكتاب للسيرافي : ٥٨٨ ـ مطبوع ـ وشرح أبياته ١/٥٩٦ ، والخصائص ١/٢٦٢ ، ٢/٣٤٧ ، والمحتسب ١/١١١ ، والمغني : ٣٢٠ ، وشرح أبياته ٤/٣٨٦. وانظر ما يحتمل الشعر من الضرورة للسيرافي ص : ٦٥ .

(٢) أي للاسم المعرب .

وبيانُ ذلك : أنَّ الفعلَ فرعٌ على الاسم من وجهَين :

أحدهما : أنه مُشْتَقٌّ منه .

والآخَرُ : توقُّفُ فائدتِهِ عليه .

فإذا حصَلَ فيه اثنان منها ، أو ما يقومُ مَقَامَهُما فقد شابَهَهُ ، فمُنِعَ منه ما لا يكونُ فيه ، وهو الجرُّ والتنوينُ معاً .

وقال عبدُ القاهر[1]: المقصودُ بالمنع التَّنوينُ لأنه عَلَمُ الخفَّة ، وإنما مُنِعَ الجرَّ تَبَعاً لمنْعِهِ[2]؛ لاشتراكهما في الاختصاص .

وفيه نظرٌ ؛ لأنَّ ذلك يَقتَضِي مَنْعَهُ من لام التَّعريف وحَرْفِ الجرِّ ؛ لأنَّهما من خصائص الأسماء .

وأجْوَدُ منه أنْ يُقَالَ: مُنِعَ لأنَّ هذه الحركةَ لا تكونُ إعراباً إلاَّ بالتَّنوين أو ما يُعاقِبُهَا ، فلمَّا تجرَّدَتْ من ذلك أُنيبَ عنها أختُهَا وهي الفتحةُ .

وسأشيرُ إلى شَرْحِ الوجوه المانعة مختصِراً على ترتيب البيتَين .

أمَّا الزِّيادةُ :

فهي زيادةُ الألف والنُّون ، فإنْ كانت في وصْفٍ على وَزْنِ فَعْلانَ

---

(١) لم أقف على عبارته . وجاء في المقتصد ١/١١٤ : « واعلم أن باب ما لا ينصرف قصد أن يمنع التنوين لأنه شابه الفعل ، والتنوين من علامات التمكن ، ولا يكون في الفعل » .

(٢) أي لمنعه التنوين .

[٤/أ] ومؤنَّثُهُ فَعْلَى نحو: غَضْبَانَ وغَضْبَى ، وسَكْرَانَ وسَكْرَى ، وحَرَّانَ / وحَرَّى، وفي الحديث النَّبَويِّ[١]: « في كلِّ كَبِدٍ حَرَّى أجْرٌ » ، وقال الشَّاعرُ[٢]:

هَاشِمٌ جَدُّنا فَإنْ كُنْتِ غَضْبَى فَاملَئِي وَجْهَكِ الجَمِيْلَ خُمُوشَا

فذلك لا يَنْصَرِفُ ؛ لأنَّهُ ضَارَعَ حَمْرَاءَ من أربعة أوجُهٍ :

الأول : أنَّ تاءَ التَّأنيث لا تَدْخُلُ على غَضْبَانَ،كما لا تَدخُلُ على حمراءَ.

والثَّاني : أنَّ بناءَ مُذَكَّره مُخالفٌ لبناء مُؤَنَّثِهِ ،كما أنَّ أحمرَ وحمراءَ كذلكَ .

والثالث : أنَّهَما في كلٍّ منهما أخيرَتَان .

والرابع : أنَّهُمَا زِيْدَا مَعاً و لم يُزَدْ أحدُهما بعدَ الآخَرَ .

وإنْ كانت[٣] فيما ليس كذلك فتُمنَعُ مع التَّعريف ، نحو : سُلْطَان وسَرْحَان ونَدْمَان . قال أبو عليٍّ[٤]: لأنَّ التَّعريفَ يَمنَعُ دُخُولَ تاءِ التَّأنيث عليه فأَشْبَهَ سَكْرَان .

---

(١) رواه الإمام أحمد في مسنده برقم ٧٠٧٥ . وفي مواطن أخرى منه .

(٢) هو الفضل بن عباس بن عتبة بن أبي لهب المعروف بـ(الأخضر اللهبي) . انظر البيت في الصحاح والمقاييس واللسان والتاج (خمش) ، وطبقات فحول الشعراء ١/٧٥ ، والقوافي للتنوخي ص : ١٣١، والموشح : ٢٨ ، وتلقيب القوافي لابن كيسان ص : ٥٦ .ونقد الشعر ص : ١١ . ويروى بلفظ :
عَبْدُ شَمْسٍ أَبي فَإِنْ كُنْتِ غَضْبَى فَامْلَئِي وَجْهَكِ الجَمِيْلَ خُدُوْشَا

(٣) أي الزيادة في غير الصفة .

(٤) الإيضاح ص : ٣٠٨ .

وهنا تنبيهٌ : وهو أَنَّهُمَا[1] على ثلاثة أقسام :

الأوَّلُ : أنْ تقومَ الدَّلالةُ على زيادتهما إمَّا بالاشتقاق كسَكْران من السُّكْر ، وإمَّا بعَدَمِ النَّظير كمَرْجَان ؛ إذ لو كانت النُّونُ أصْلاً لكان الوَزْنُ فَعْلالاً ، وهو معدومٌ إلاَّ في المضاعَفِ نحــو : قَلْقَال ، و« ناقةٌ خَزْعالٌ »[2] نادرٌ .

الثَّاني : أن تقومَ الدَّلالةُ على أصالة النُّون كمَنَّان ؛ لأَنَّهُ من المَنِّ .

والثَّالثُ : أنْ تَحتَمِلَ الأمرَين كشَيْطَان ، إنْ أخَذْتَهُ من شَاطَ يَشِيْطُ فهي مع الألف زائدتان ، وإن أخَذْتَهُ من الشَّطَن ـ وهو البُعْدُ لبعده من رحمة الله تعالى ـ فهي أصلٌ ، وهذا أَوْلى لقولهم في معناه : شَاطِنٌ .

---

(١) أي الألف والنون .

(٢) في المزهر ٣٤٢/١ : « وروى تَخَزْعل أيضاً ، ومنه قولهم : ناقة خَزْعال بفتح الخاء ، وليس في كلامهم فعلال غير هذا الحرف إذا كانت تنبث التراب برجليها إذا مَشَتْ » .

وفي ٢١٣/١ جاء قوله : « قال ابن قتيبة : قال الفراء : ليس في الكلام فَعْلال بفتح الفاء من غير ذوات التضعيف إلاّ حرف واحد يقال : ناقة بها خَزْعال ، أي ظَلَع ، وأما ذوات التضعيف فالقَلْقَال والزَّلْزَال وما أشبه ذلك، وهو بالفتح اسم ، فإذا كسرته فهو مصدر .

وقال سيبويه : فِعلال بالكسر من غير المضاعف كثير، نحو: حِمْلاق وقِنْطار وشِمْلال، والصفة: سِرْدَاح وهِلْباج » .

وفي الصحاح (خزعل) : وليس في الكلام فَعْلال مفتوح الفاء من غير ذوات التضعيف إلا حرفٌ واحدٌ ، يقال : ناقة بها خزعالٌ إذا كان بها ظلع . وزاد ثعلب قهقار ، وخالفه الناس وقالوا : هو قهقر ، وزاد أبو مالك قَسطال ، وهو الغبار ، فأما المضاعف ففَعلال فيه كثير .

وأمَّا الصِّفةُ :

فشَرْطُهَا أنْ تكونَ في الأصل كذلك نحو : أَحْمَرَ ، فإنه لا يَنصرِفُ للصِّفة ووَزْنِ الفعل ، ولولا اعتبارُ الأصل لوجَبَ ألاَّ ينصرفَ « أربعٌ » من قولكَ : مَرَرْتُ بِنِسْوَةَ أرْبَعٍ ؛ لاجتماع الوَصْفِ والوَزْنِ ، لكن حيثُ كان أصلُهُ الاسميَّةَ لُمِحَ ذلك ، و لم يُعتدَّ بوصفيَّتِهِ العارضةِ .

وعكسُهُ « أسود » للقيد ؛ لأنه الآنَ اسمٌ ، فكان يجبُ صَرْفُهُ ، لكنَّ أصلَهُ الوصفيَّةُ فلُمِحَتْ ، و لم يُعتَدَّ باسميَّتِهِ العارضة ، فلم يُصْرَفْ .

وأمَّا العَدْلُ :

فهو الانصرافُ من صيغةٍ إلى أخرى مشارِكَةٍ لها في الحروف الأصليَّة؛ لرَفْعِ التَّوهُّمِ ، أو للمبالَغَةِ والاختصار .

فالأوَّلُ نحو : عُمَرَ وزُفَرَ ، فعُمَرُ معدولٌ عن عامِرٍ ، فلا يَنصَرِفُ للعَلَميَّةِ والعَدْل . وفائدةُ ذلك أنه رُبَّمَا تُوُهِّمَ في عامرٍ الوصفيَّةُ بخلاف عُمَرَ ، وكذلك حُكْمُ زُفَرَ .

وهنا تنبيهٌ :

وذلك أنَّ زُفَرَ قد جاء في النَّكرات . قال الأعشى[(١)]:

---

(١) عجز بيت لأعشى باهلة (عامر بن الحارث) يرثي المنتشر بن وهب الباهلي. وهو في شعره ص : ٢٦٧ (الصبح المنير) ، والبيت من قصيدة في الأصمعيات : ٨٨ [برقم : ٢٤] ، وانظر تخريجها هناك .والبيت في شرح الكافية (القسم الأول) ١٢٩/١ ، والخزانة ١٨٥/١. وصدر البيت :

أَخُو رَغَائِبَ يُعْطِيْهَا وَيُسْأَلُهَا

يَأْبَى الظُّلاَمَةَ مِنْهُ النَّوْفَلُ الزُّفَرُ

ونظَرَ إلى هذا صدرُ الأفاضل الخُوارِزْمِيُّ[1] فصَرَفَ زُفَر ، وزَعَم أنه منقولٌ من هذا الَّذي هو نَكِرَةٌ .

وقال أشياخُنَا العراقيُّونَ : هذا اتِّفاقٌ وقَعَ بين اللَّفظَين ، والتَّقديرُ مختلِفٌ، فالزُّفرُ النَّكرةُ بمعنى السَّيِّد ، وزُفَرُ المعدولُ عن زافِرٍ بمعنى نَاصر ، أو معنى حامِلٍ / ، أو فاعلٍ من الزَّفير . ولا تُنكِرَنَّ ذاك ؛ إذ قد أتى في اللُّغةِ العربيَّةِ نحوُ « هِجَان » للواحد والجَمْع ، و« يا مَنْصُ » في التَّرخيم على اللُّغتين . [٤/ب]

وما أحسنَ قولَ أبي الفتح في « التَّنبيه »[2]: « مَن عَرَفَ أَنِسَ ومَنْ جَهِلَ استَوْحَشَ » .

والثَّاني : في الأَعْدَادِ ، وله صيغتان : (فُعَال) و(مَفْعَل) كأُحَاد ومَوْحَد، وثُنَاء ومَثْنَى، وثُلاَث ومَثْلَث، ورُبَاع ومَرْبَع . قال الشَّاعرُ[3]:

وَلَكِنَّمَا أَهْلِيْ بِوَادٍ أَنِيْسُهُ ... ذِئَابٌ تَبَغَّى النَّاسَ مَثْنَى وَمَوْحَدُ

واختُلِفَ فيها ، فقيل[4]: لم يُسْمَع غيرُ ما ذَكَرْنا .

---

(١) التخمير ٢١٤/١ .

(٢) وردت هذه العبارة في الخصائص ١٢/١ ونسبها ابن جني إلى أبي بكر بن السَّرَّاج .

(٣) هو ساعدةُ بنُ جُؤَيَّة الهذلي. انظر شرح أشعار الهذليين ١١٦٦/٣. والشاهد في الكتاب٢٢٦/٣. وانظر شرح أبياته ٢٣٥/٢ ، ومعاني القرآن للأخفش ٢٤٥/١ ، والمقتضب ٣٨١/٣، وما ينصرف وما لا ينصرف : ٥٩ ، والإغفال ١٤٥/٢ ، وشرح المفصل ٦٢/١ ، ٥٧/٨ ، والمغني: ٨٥٨ ، وشرح أبياته ١٤/٨ .

(٤) وهو قول أبي عبيد . انظر الصحاح (عشر)

وقيل[1]: يجوزُ ذلك إلى العشرة ، فتقولُ : عُشَار ومَعْشَر .

فأُحَاد معدولٌ عن واحد واحد، والمبالغة فيه أنَّ واحداً مدلولُهُ المفرَدُ[2]، وإذا قلتَ : جاؤوا أُحَادَ فلا يُعلَمُ عددُهم ، والمعنى : جاؤوا مُتَفَرِّقِين .

والاختصارُ أنكَ عَدَلْتَ عن « واحد واحد » إلى أُحَاد . فلا ينصرفُ هذا للوصف والعَدْل .

وأمَّا التَّأنيثُ :

فعلى قِسْمَين : معنويٌّ ولفظيٌّ ، فالمعنويُّ ما كان مُسَمَّاهُ مؤنثاً حقيقياً ، أو يَقصِدُ[3] المسمِّي إلى تأنيثه ، وهو ثلاثيٌّ وما زادَ عليه ، فالثُّلاثيُّ نوعان: ساكنُ الوسط ومتحرِّكُهُ . وفي السَّاكن ثلاثُ مسائلَ :

الأُولى : أنَّ الاسمَ العربيَّ الموضوعَ على التَّأنيث نحوُ هِنْدٍ ، فيه مذهبان: الصَّرفُ وتَرْكُهُ ، فمَنْ صَرَفَ اعتبَرَ قلَّةَ الحروف ؛ إذ ليس فيه حرفٌ وحركةٌ إلاَّ للحاجة، فخَفَّ[4] لذلك فَصَرَفَهُ ، ومَنْ عَكَسَ فللتَّأنيثِ

---

(١) وهو قول الخليل وكثير من اللغويين . انظر العين (عشر). قال ابن فارس في المقاييس ٤/٢٦٤: « قال الخليل : تقول : جاء القومُ عُشَارَ عُشارَ ، ومَعْشرَ مَعْشرَ، أي عَشَرة عشَرة، كما تقول: جاؤوا أُحادَ أحاد ، وَمَثْنَى مثنى. ولم يذكر الخليل مَوْحَدَ مَوْحد ، وهو صحيحٌ » .

(٢) في (ص) : المفرد .

(٣) في (ت) ويقصد المسمِّي إلى تأنيثه .

(٤) في (ح) : فخفف .

والعَلَميَّةِ ، وهو الظَّاهرُ . وإليه ذَهَبَ المبرِّدُ[1]، وقَدَحَ في الصَّرف ، وردَّ عليه أبو عليٍّ[2] بصَرْفِ نُوحٍ ، وهو أعجميٌّ مَعرفةٌ .

قال ابنُ الخبَّاز في « شرح الجزولية »[3]: « ويحتاجُ أبو عليٍّ في هذا الإبطال إلى أنْ يُبيِّن أنَّ نُوحاً أعجميٌّ ، وسبحانَ مَن يَعْلَمُ حال الأمم الخالية » .

أقولُ : أحدُ الدَّلائل على العُجْمَةِ نَقْلُ أئمة اللغة ، وأجمعوا على أنَّ نُوحاً أعجميٌّ . وفسادُ قول مَنْ زعمَ أنه سُمِّيَ بذلك لنَوْحِهِ ظاهرٌ ؛ لأنَّ تَسْميتَهُ بذلك مُتقَدِّمَةٌ على فِعْلِهِ . و لم يَكُنْ له عليه السَّلامُ اسمٌ غيرُ ذلك .

الثانية : إذا كان ذلك الاسمُ أعجميّاً نحو: مَاه وجَوْر (لبلَدَين) ، لم يَنْصَرِف البتَّةَ؛ لأنَّ فيه ثلاثةَ أسبابٍ : العلميَّةُ والتَّأنيثُ والعُجمَةُ ، فقاوَمَت الخفَّةُ أحدَهَا ، فبقيَ سببان سالمان عن المعارِض ، وإذا نُكِّرَ انصَرَفَ .

---

(١) الذي وقفت عليه من كلام أبي العباس المبرد خلاف ما نسبه إليه المصنف ، فظاهر كلام المبرد أنه يقول بصرف ما جاء على ثلاثة مؤنثاً ، وأنه هو الذي استشهد بصرف العلم الأعجمي الذي جاء على ثلاثة . قال في المقتضب ٢٠٢/١ : « وإنما انصرف في الثلاثة لخفته ؛ لأن الثلاثة أقل أصول الأسماء. وكذلك إن كان الاسم أعجمياً » ، وقال في ٢٠٩/١ : « وأما المستعملة للتأنيث فنحو: جمل ، ودعد ، وهند ، فأنت في جميع هذا بالخيار ، وترك الصرف أقيس . فأما مَن صرف فقال : رأيت دعداً ، وجاءتني هندٌ ، فيقول: خفت هذه الأسماء لأنها على أقل الأصول ، فكان ما فيها من الخفة معادلاً ثقل التأنيث . ومن لم يصرف قال : المانع من الصرف لما كثر عدته؛ نحو: عقرب وعناق، موجود فيما قل عدده ؛ كما كان فيه علامة تأنيث في الكثير العدد والقليله سواءً » .

(٢) قال في الإيضاح ص : ٣٠٧ : « ومن زعم أن القياس في دعد كان ألا يصرف دخل عليه في قوله هذا صرفهم لنوح ولوط وهما أعجميان معرفتان ... » .

(٣) هو من كتبه المفقودة إلى الآن .

الثَّالثةُ : إذا سَمَّيْتَ بـ « زَيْدٍ » وشِبْهِهِ مؤنَّثاً، فجمهورُ النُّحَاة يمنعونه الصَّرْفَ ، ويُفَرِّقونَ بينه وبينَ هِنْدٍ بأنَّ ذلكَ نَقَلْتَهُ من التَّذكير وهو الأصلُ إلى التَّأنيث الذي هو الفرعُ مُثقَّلٌ ، وهندٌ ليس كذلك . وعيسى بنُ عُمَرَ لا يُفَرِّقُ بينهما .

والمتحرِّكُ الوسَطِ نحو « قَدَم » لا يَنصَرِفُ إجماعاً ؛ لِتَنَزُّلِ الحركةِ منزلةَ الحرف بدليل جَمَزَى ، ولأجله تَرَجَّحَ شاهي على شوهي . ذَكَرَهُ عبدُ القاهر[1] فاعْرِفْهُ .

وأمَّا ما زاد عليه فلا يَنصَرِفُ للعلميَّةِ وتَنَزُّلِ الزَّائد منزلةَ تاء التَّأنيث ، وسواءٌ في ذلك المرتَجَلُ كزينب ، والمنقولُ من الجنس كعَقْرَب ، والمنقولُ من التَّذكير /كجَعْفَر . أنشَدَ المبرِّدُ في « الكامل »[2]: [٥/أ]

يَا جَعْفَرُ يَا جَعْفَرُ يَا جَعْفَرُ

إنْ أَكُ دَحْدَاحاً فَأَنْتِ أَقْصَرُ

غَرَّكِ سِربالٌ عَلَيْكِ أَحْمَرُ

وَمَقْنَعٌ مِنَ الحَرِيْرِ أَصْفَر

---

(١) لم أقف عليه . قال ابن الخباز في توجيه اللمع ص : ٤٨٣ : لأنَّ حَرَكَةَ أَوْسَطِهِ تَنَزَّلَتْ منزلَةَ الحرْفِ الزَّائِدِ عَلَى الثَّلاثة ؛ ألا تَرَى أَنَّهُم يقولون في النَّسَبِ إلى حُبْلَى : حُبْلَويٌّ وحُبْلِيٌّ ، فإذَا تَحَرَّكَ الثَّاني نحو : دَقَرَى ،لم يقولوا في النَّسَبِ إلاَّ : دَقَرِيٌّ ، ولم يقولوا : دَقْرَوِيٌّ ،كما لم يقولوا في حُبَارَى: حُبَارَوِيٌّ ، وكذلكَ كُلُّ اسْمٍ مؤنَّثٍ سَمَّيْتَ به مُؤَنَّثاً نحوُ : قَدَمٍ وكَبِدٍ وعَضُدٍ.

(٢) الكامل ١/١٢٥.

واللَّفظيُّ : ما كان بالتَّاء أو بالألف أو بالهمزة .

فذو التَّاء لا يَنصَرِفُ مَعْرفةً مُذَكَّراً كان أو مؤنَّثاً نحو : حمزةَ وفاطمةَ، وإنْ نُكِّرَ انصَرَفَ. وذو الآخَرَين نحو : حُبلى وصحراءَ لا يَنصَرِفُ مُطْلَقاً.

والفرق بينهما وبين التَّاء من وجوهٍ ثلاثةٍ :

الأول : أنهما لازمتان ؛ ألا ترى أنهم لم يقولوا : حُبْلٌ وصَحْرٌ، ثم قالوا: حُبلى وصحراء ، كما قالوا : قائمٌ وقائمةٌ .

الثاني: أنكَ تُثبتُهُما في النَّسَب مُبْدَلَتَين كقولكَ: حُبلَوَيٌّ وصحراويٌّ. والتاء تُحذَفُ كقولكَ : مَكِّيٌّ في مَكَّةَ .

والثالث : إثباتُهُما كذلك في الجمع نحو : حُبْلَيَاتٍ وصَحْرَاواتٍ ، وحذْفُ التَّاءُ في مُسْلِمَاتٍ .

وإنْ سُمِّيَ بذلك مُذَكَّرٌ لم يَنصَرِفْ أيضاً لوجود مانِعِ الصَّرْف .

وأمَّا الجَمْعُ :

فالمرادُ به أنْ يكونَ ثالثُ حروفه ألفاً وبعدها حرفان متحرِّكان نحو: مَسَاجد ، أو ثلاثةٌ أوسَطُهَا ياءٌ نحو : محاريبَ ، أو شَدَّةٌ نحو : دَوَابَّ ، فهذا لا يَنصَرِفُ مُطْلَقاً . أمَّا إذا كان نكرةً فهو جمعٌ في غاية الثِّقَل لعدَمِ نظيرٍ له في الإفراد ، فلم يكُنْ له في الخفَّةِ مَدْخلٌ أصلاً ، فقام ذلك مَقامَ سَبَبٍ آخرَ .

فإن قيلَ : فَسَرَاويلُ مُفْرَدٌ ، وكذلك حَضَاجِرُ (للضَّبُعِ) ، وطَفَانِنُ . أنشَدَ ابنُ الأعرابيِّ[1]:

بِسَيْرٍ لَيْسَ فِيْهِ طَفَانِنٌ

أي : فتورٌ . فلهذين إذاً نظيرٌ في الأفراد ؟

أجبتُ: بأنَّ سراويلَ أعجميٌّ[2]، وأصلُهُ شَرَاويلُ بالشِّين المعجَمَةِ، وقيل[3]: إنه جمعُ سِرْوَالَةٍ . قَالَ الشَّاعرُ[4]:

---

(١) لم أقف عليه . وجاء في الجمهرة ٩٢١/٢ : « ويقال : سيرٌ ما فيه طفانن ، أي : ما فيه تؤدة »

(٢) انظر ما ينصرف وما لا ينصرف ص : ٦٤ ، وشرح الكتاب ٩٧/٤ (مخطوط) .

(٣) نقله أبو العباس المبرِّد في المقتضب ٢٠٧/١ عن بعض العرب قال : ومن العرب من يراها جمعاً واحدها سروالة . ونقله عنه السيرافي في شرح الكتاب ٩٧/٤ (مخطوط) . وانظر ما ينصرف وما لا ينصرف ص: ٦٤ ، والمذكر والمؤنث للسجستاني ص : ١٩٧ ، والمذكر والمؤنث لابن الأنباري ص : ٣١٠ ، والمذكر والمؤنث للتستري ص : ٨١ .
قال البغدادي في تعليقه على البيت الذي استشهد به على أن سروالة جمع سراويل : أقول : هذا البيت قيل مصنوع، وقيل قائله مجهول، والذي أَثْبَتَهُ قال: إنَّ سروالة واحدة السراويل، وكيف تكون سروالة بمعنى قطعة خرقة ، مع الحكم بأنها واحدة السراويل ، هذا لا يكون. وقال السيرافي : سروالة لغة في السراويل، إذ ليس مراد الشاعر عليه من اللؤم قطعة من جزء السراويل. الخزانة ٨٣/١ .
قلت : قال سيبويه في الكتاب ٤٩٣/٣ : « زَعَم يونُسُ أنَّ من العرب من يقول في سَراويل سُرَيِّيلات ؛ وذلك لأنهم إذا أرادُوا بها الجمع فليس لها واحدٌ في الكلام كُسِّرت عليه ولا غيْرُ ذلك . وقال مَرَّة: أمَّا سَرَاويلُ فشيءٌ واحدٌ وهو أعجميٌّ أعرب كما أعرب الآجُرُّ إلا أن سراويل أشبهَ من كلامهم ما لا ينصرفُ في معرفة ولا نكرة كما أشبه بَقَّمُ الفعلَ ولم يكن له نظير في الأسماء ، ولذلك جمعت بالألف والتاء ولم تُكَسَّر ، فإن حَقَّرتها اسمَ رَجُل لم تصرفْها كما لا تصرْف عَناق اسمَ رجُل . وحكى غيرُه سِرْوالَة » .

(٤) البيت في المقتضب ٢٠٨/١ ، والخزانة ٨٢/١ . وانظر تعليق البغدادي على البيت في الهامش السابق. قال الأزهري: سمعت غير واحد من الأعراب يقول: سروال، قال أبو حاتم السجستاني: وسمعت من الأعراب من يقول : شروال .
وفي الفائق٣٦٥/١ عن الأخفش أن من العرب من يراها جمعاً وأن كل جزء من أجزائها سروالة.

عَلَيْهِ مِنَ اللُّؤْمِ سِــرْوَالَةٌ   فَلَيْسَ يَــرِقُّ لِمُسْتَعْطِفِ

وبأنَّ حَضَاجِرٌ جمعٌ سُمِّيَ به الضَّبُعُ ،كما يُسَمَّى بفَضَائلٍ ومَكَارم ، وبأنَّ طَفانِنَ جمعٌ وقَعَ موقع المفرَدِ كقولهم : بَعيرٌ ذو عَثانين[1]، وشَابَتْ مَفَارِقُهُ[2]. قاله الزعفرانيُّ[3].

وقال أبو الفتح[4]: يجوزُ أنْ يكونَ الأصلُ فيه : طَفَانّ كعَبَالَّةٍ[5]، لكن كَرِهَ هذا الشَّاعرُ من التقاء السَّاكنين ما كَرِهَهُ مَنْ هَمَزَ فقالَ : دَأَبَّة ، فَحَرَّكَ فانفكَّ الإدغامُ .

ويجوزُ أنْ يكونَ بَنَى من الفَنِّ تَفاعُلاً ـ كما ذَكَرَ أبو زيدٍ[6]: تفاوَتَ الأمرُ تفاوُتاً ـ فقال : تَفَانِن ، وأبدلَ من التَّاء طاءً ، فهو على هذا مُفرَدٌ .

فإنْ قلتَ : فأَجْمَالٌ وأَكْعُبٌ جَمْعَانِ ، وليس في الإفراد لهما نظيرٌ ، وهما مصروفان ؟

---

(١) انظر الكتاب ٤٨٥/٣ ، والأصول ٦٣/٣ ، والخصائص ٤٢١/٢ . وعثانين : جمع عُثنون وهو ما فضل من اللحية بعد العارضين من باطنهما . انظر غريب الحديث للحربي ٧٣٢/٢ ، والتهذيب ١٩٩/٢ .

(٢) انظر الكتاب ٤٨٤/٣ .

(٣) هو محمد بن يحيى أبو الحسن الزعفراني النحوي البصري ، أحد تلاميذ علي بن عيسى الربعي الذي كان يثني عليه ويصفه وصفاً كثيراً . لقي الفارسي وقرأ عليه الكتاب. انظر الوافي بالوفيات ٦٥٨/٤ ، وبغية الوعاة ٢٦٨/١ . وعبارة « قال الزعفراني » ساقطة من (ت) وفيها مباشرة : قال أبو الفتح .

(٤) لم أقف عليه في كتبه المطبوعة .

(٥) في المعاجم : ألقى عليه عبالَّته أي ثقله ، و لم أقف على تشديدها . وقد ذكرها ابن جني في الخصائص ٩٥/٢ قال : « وأغمض من ذلك أن تسمِّي رجلاً بِعَبَالٍّ وحَمَارٍّ جمع عَبَالَّة وحَمارَّةٍ على حدّ قولك : شجرة وشجر ... » .

(٦) لم أقف عليه في النوادر حسب فهارسه السيئة . وينظر النقل عنه في إصلاح المنطق : ١٩٠ ، وأدب الكاتب : ٦٢٩ .

أجبتُ : بأنَّهُما جاريان مَجرى الآحاد لوجهَين :

الأوَّلُ : تصغيرُهُما نحو : أُجَيْمَال وأُكَيْعُب .

والثَّاني : جمعهما نحو : أَكْلُب وأَكَالِب ، وإِعْرَاب وأَعَاريب .

وصَرَّحَ الزَّمخشريُّ في « مُفَصَّله »[1] بأنَّ ذلك قياسٌ ، وهذان ممتنعان في الأوَّلِ . وهذا جوابُ أبي عليٍّ في « المسائل الشِّيرازيَّة »[2] فاعْرِفْهُ .

وأما إذا كان مَعرفةً فقالَ أبو عليٍّ[3]: لا يَنصرفُ للعَلَميَّة وشَبَهِ الأعجميِّ. وقال غيرُهُ : لها ولمراعاة أصْلِهِ .

ومتى دخلَتْهُ التَّاءُ انصرَفَ نحو : ملائكة ؛ لأنه على وِزَانِ : حمارٌ / [٥/ب] حَزَابِيَة (وهو الغليظ) ، وزَلابِيَة . قالت امرأةٌ[4]:

إنَّ حِـــرِيْ حَـزَوَّرٌ حَـزَابِيَـهْ

كَالقَدَحِ المَكْبُـوْبِ تَحْتَ الرَّابِيَهْ[5]

---

(١) المفصل ص : ١٨٤ .

(٢) لم أقف عليه فيما اطلعت من مسائل الشيرازيات المطبوعة .

(٣) الإيضاح ص : ٣١٢ . قال : « ولو سميت بمساجد رجلاً لم تصرفه لأنه شابه الأعجمي المعرفة حيث لم يكن له في الآحاد نظير » .

(٤) الأبيات لامرأة من العرب في العين ١٦٥/٣ (حزب) ، والتهذيب ٢١٧/٤، ٢٢٠/٥ ، واللسان والتاج (حزب، حزبل ...) دون نسبة . في الصحاح : الحَزَوَّر : الغلام إذا اشتد وقوي ، وفي المحكم ٤٨٩/١ هو الذي انتهى إدراكه ، وأنشد الأبيات . وحزابية : يقال : رجلٌ حزابٍ وحزابية إذا كان غليظاً إلى القصر .

(٥) في (ص) انتقل الحديث بعد البيت الثاني إلى قول الشاعر :

=

إِذَا عَلَــوْتُ فَـوْقَــهُ نَـبَـا بِـيَــهْ

بَـاطِـنــهُ أَحْـلَى مِـنَ الـزَّلاَبِـيَــهْ

وأمَّا العُجْمَةُ فمعناها ألاَّ تكونَ الكلمةُ عربيَّةً.ويُعْرَفُ ذلك بثلاثة أوجهٍ :

الأوَّلُ : كونُ الاسم على وِزَانٍ معدومٍ في العربيَّة نحو: فيثاغورس، وأرسطاطاليس .

والثاني : أنْ تجتَمِعَ فيه حروفٌ لا تجتمع فيها نحو : ثكج وقليج[1] .

والثالث : النَّقْلُ .

وهي على ضَرْبَين : جِنْسِيَّةٌ وعَلَمِيَّةٌ . فالجنسيَّةُ لا تُعتَبَرُ لأنَّ العَرَبَ صَرَّفَتْهَا تصريف كلامها من دخول الألف واللاَّم عليها ، وإضافتها ، وتغييرها؛ ألا ترى أنَّ أصل إبْرِيْسَم أوريشم، ونيروز نوروز ، ولجام لكام، ومن طريقه جورب ، وأصله كورباي أي : قبر الرجل .

فإذا سَمَّيْتَ بذلك مؤنَّثاً لم ينصرف للعلميَّة والتَّأنيث لا للعَجَمِيَّةِ ، وإنْ سَمَّيْتَ به مذكَّراً نظَرْتَ فإنْ كان على وزنٍ يُمنَعُ عليه نظيرُهُ العربيُّ من الصَّرْفِ لم ينصرف، وإلاَّ انصَرَفَ. فالأوَّلُ نَرْجِس لأنَّ نظيرَهُ يَضْرِب، والثَّاني لجام لأنَّ نظيرَهُ كتاب .

فَكَلاَّ وَرَبِّي لاَ تَعُوْدِي لِمِثْلِهِ عَشِـيَّةَ لاَقَـتْـهُ المَنِيَّـةُ بِالـرَّدْمِ

وهو آت بعد عشر صفحات تقريباً ، ولا أدري كيف دخل هذا الفاصل هنا ومقداره ثلاثة أرباع الصفحة من المخطوطة .

(١) في (ص) : قيلج .

والعلميَّةُ إنْ كان الاسمُ ثلاثياً مؤنَّثاً لم ينصرف ساكنَ الوسط كانَ أو متحرِّكاً ؛ لِـمَا تقدَّمَ ، وإنْ كان مذكَّراً كذلك فبعكسه ، خلافاً لابن الحاجب[1] في المتحرِّكِ الوسط ، فإنه لا يَصرفُهُ ؛ لكونه للحركة بمنزلة الزائد على الثَّلاثة كإبراهيمَ ، وهذا لا يَنصرِفُ إجماعاً مُذَكَّراً ومؤنَّثاً . ويَلْزَمُهُ أنْ يُجيزَ ترخيمَ عُمَرَ ، وهو لا يُجيزُهُ .

وأمَّا الوَزْنُ :

فالَّذي يُمنَعُ منه قسمان : **أحدُهما** : المختصُّ ، وهو أنْ يُنقَلَ الفعلُ الذي وزنُهُ لا تشاركُهُ فيه الأسماءُ فيُسَمَّى به نحو : يَشْكُر ، وتَغْلِب ، ووزنُهُما يَفعُل وتَفْعِل ، وهذان المثالان لا يكونان إلاَّ في الأسماء .

والآخَرُ : الغالبُ وهو أنْ يكونَ الاسمُ على وَزْنٍ يَغْلِبُ وُجُودُهُ في الأفعال وتَشْرَكُهُ فيه الأسماءُ ، وذلك نحو : يَرْمَع[2]، ومثاله يَفْعَل ، وهذا في الأفعال أكثَرُ منه في الأسماء . وقولُ ابن الحاجب[3]: إنَّهُ يؤدِّي إلى جهالَةٍ **ضعيفٌ**[4]؛ لأنَّ نَقْلَ أئمَّةِ اللُّغة يُقْبَلُ ولا يُرَدُّ ، وإذا نَقَلوا عدَمَ البناء

---

(١) انظر الكافية ص : ٦٤ ، وشرحها له ٢٨٢/١ .

(٢) اليَرمَع : حجارة بيضٌ رقاقٌ تلمع . الصحاح (رمع) .

(٣) قال في شرح الكافية له ٣١١/١ : « قوله : أو يكون في أوله زيادة كزيادته . هذا أولى من قول النحويين : (أو يكون غالباً في الفعل)، فإنه غير مستقيم لوجهين : أحدهما : أنه ردٌّ إلى جهالة ؛ إذ لا تعرف كثرته على الاسم إلا بعد الإحاطة بما وقع منه في الأسماء والأفعال ، والثاني : أنه باطل بأفعل ... » .

(٤) في (ت) : فعلتُ .

كما قالوا : ليس في الكلام فَعْلُل[1]، ولا في الصَّحيح فَيْعِل بكَسْر العين[2]، وقُبلَ ذلك، فكذلك يُقْبَلُ في ادِّعاء الكَثْرة، وهذا ظاهرٌ مع الانصراف[3].

ولو سَمَّيْتَ بضَرَبَ أو ظَرُف أو عَلِمَ أو دَحْرَجَ لا نصرَفَ ذلك أجمع؛ لأنه ليس منهما ، وعيسى بنُ عُمَرَ لا يَصرفُهُ[4]، ويُمسِكُ بقول سُحَيْمِ بنِ وَثِيلٍ الرِّيَاحي[5]:

أَنَا ابْنُ جَلاَ وَطَلاَّعِ الثَّنَايَا مَتَى أَضَعِ الْعِمَامَـةَ تَعْرِفُوْنِي

والجوابُ من وجهَين :

أحدهما : أنْ يكونَ « جَلاَ » وَصْفاً لموصوفٍ محذوفٍ أي : ابنُ رَجُلٍ جَلاَ/ ،كقوله تعالى[6]:﴿ وَعِندَهُمۡ قَٰصِرَٰتُ ٱلطَّرۡفِ ﴾ أي : حُورٌ قاصراتُ الطَّرْف . [٦/أ]

والآخَرُ : أنه سُمِّي به وفيه ضميرٌ فحُكِيَ ،كقوله[7]:

عَارِي الأَشَاجِعِ مِنْ ثَقِيْفٍ أصْلُهُ عَـبْـدٌ ويَـزْعُـمُ أَنَّـهُ مِــنْ يَقْدُمِ

---

(١) انظر الكتاب ١٩٦/٣، والخصائص ١٩٤/٣ . ويمكن ضبطها بفِعْلَل . انظر الكتاب ٤٢٤/٤ .

(٢) انظر شرح الأشموني ١٨٣/٣ .

(٣) في (ت) و(ح) الاتصاف .

(٤) انظر الكتاب ٢٠٦/٣ ـ ٢٠٧ ، وما ينصرف وما لا ينصرف ص : ٢٧ ، والإيضاح في شرح المفصل ١٣٠/١ .

(٥) انظر الكتاب ٢٠٧/٣ ، وشرح أبياته (تحصيل عين الذهب) : ٤٥٢. والشاهد في الأصمعيات ص: ١٧ ، ومجالس ثعلب : ١٧٦ ، وأمالي ابن الحاجب ٤٥٦/١ ، وشرح الكافية ١٨٢/١/١، والمقاصد الشافية ٦٤٨/٥ ، والخزانة ٢٥٥/١ ، وفيها مزيد تخريج للبيت وأقوال العلماء فيه .

(٦) سورة الصافات ، من الآية (٤٨) .

(٧) هو حسان بن ثابت والبيت في ديوانه ص : ٤٣٨ . وانظر معاهد التنصيص ٢١٢/١ .

وأمَّا التَّركيبُ :

فحقيقتُهُ أنه ضَمُّ اسم إلى اسم على غير جهة الإضافة والإسناد . وهو ضَرْبان :

الأوَّلُ : أن يُبنى الشَّطْرُ الأوَّلُ نحو: بعْلَبَكَّ وحَضْرَمَوتَ، فلا يُصرَفُ للتَّعريف والتركيب ، تقول : هذا بعلَبَكُّ، ورأيتُ بَعْلَبَكَّ، ومررتُ ببَعْلَبَكَّ ، فإنْ نكَّرْتَ صَرَفْتَهُ .

والثَّاني : أنْ يُبنى الشَّطران ، وهو قسمان :

أحدهما : الأعدادُ وهو من أحدَ عَشَرَ إلى تسعةَ عَشَرَ عدا اثنَي عشَرَ ، فإنه مُعْرَبٌ خلافاً لابن دُرُسْتُوَيه[1].

والآخَرُ : ألفاظٌ جاءت فَضْلَةً إمَّا حالاً وإمَّا ظَرْفاً ، كقوله : « هو جاري بيتَ بيتَ »[2]، أي : ملاصقاً . ومنَعَ أبو سعيد[3] مِن تقديمه ؛ لأنَّ عاملَهُ جاري ، وليس بجارٍ على الفعل . فإن قلتَ : مجاوري جازَ التَّقديمُ ؛ لأنه جَارٍ على يجاوِرُ .

و « هو يأتينا صباحَ مساءَ »[4]. قال الشَّاعرُ[5]:

---

(١) ذهب ابن درستويه ومعه ابن كيسان إلى أنه مبني كثلاثة من ثلاثة عشر ، وعشر مبني لقيامه مقام النون . المساعد ٢/٨٠ ، وارتشاف الضرب ٢/٧٥٩ .

(٢) انظر الكتاب ٢/١١٨ ، ٣/٣٠٢ ، والمقتضب ٤/٢٩ .

(٣) شرح الكتاب ١/٢٠٨ .

(٤) انظر الكتاب ٣/٣٠٢ .

(٥) هو كعب بن زهير والبيت في ديوانه ص : ٢٠١ ، وروايته :

=

ومَنْ لم يَصْرِفِ الوَاشِيْنَ عَنْهُ   صَبَاحَ مَسَاءَ يُضْنُوهُ خَبَالاَ

وأمَّا المعرفةُ فالمرادُ بها العلميَّةُ دون باقي ضروبها ، وعلَّتُهُ أنَّ تعريفَ الإضمار والإشارة يُبنَى معهما الاسمُ ، وغيرُ المنصرف مُعْرَبٌ ، وتعريف الألف واللام والإضافة يُرجِّحَان جانبَ الاسميَّةِ ؛ لأنَّهُما من خصائصها ، فتَعَيَّنَتِ العَلَميَّةُ .

وهنا تنبيهان :

الأوَّلُ : أنَّ السَّيِّدَ ابنَ الشَّجري وابنَ يَعيشَ[1] ذهَبَا إلى أنَّ « أَجْمَعَ » لا ينصرفُ للوزن وتعريف الإضافة المقدَّرة ، والظَّاهرُ أنه علمٌ للتوكيد ، والعَلَمُ كما يكونُ للأشخاص يكونُ للمعاني ، والأوَّلُ أكثَرُ .

والثَّاني : أنَّ العَلَميَّةَ سببٌ قويٌّ ، ألاَ ترى أنَّ أذربيجان فيه خمسةُ أسباب : التركيبُ والعَلَميَّةُ والألفُ والنُّونُ والعُجْمَةُ والتَّأنيثُ ، فإذا نُكِّرَ انصرفَ وإنْ بقيَتْ فيه أربعةٌ ، وعلَّتُهُ أنَّ للعلميَّةِ فضلاً على غيرها ؛ لأنَّ كلَّ واحدٍ من الأناسيِّ والبلاد وكثيراً من الحيوان المتَّخَذِ المألوف كالإبل والخيل والغنم والكلاب والحمير لا يخلو من عَلَمٍ يُوضَعُ عليه ، وليس من ضرورته غيره كالتَّأنيث والألف والنون وغير ذلك ، فلما كان له فضلٌ

= ومَنْ لم يَفثَأِ الوَاشِيْنَ عَنْهُ   صَبَاحَ مَسَاءَ يَبْغُوهُ الخَبَالاَ

وهو في شرح الكتاب للسيرافي ١٣٢/٤ (مخطوط) .

(١) لم أقف على رأيهما .

على غيره أخلَّ فقدُهُ بمنع الصَّرْف .

وينقسم[1] **أيضاً إلى مُفْرَدٍ ومثَّى ومجموعٍ جمعَ السَّلامة .**

فالأولُ قد ذُكِرَ .

والثاني يكونُ بالألف والنون في الرَّفع كقولكَ : قام الزَّيدانِ ، والياء والنُّون في الجرِّ والنَّصْب كقولكَ : مرَرْتُ بالزَّيْدَينِ ، ورأيتُ الزَّيْدَينِ .

وهنا سؤالان :

الأول : ما حرفُ إعرابه ؟

والجوابُ : أنه الألفُ والياءُ ، وهو مذهبُ سيبويهِ[2]، واختيارُ المتأخِّرينَ[3]. ويدلُّ عليه أنَّ الإجماع منعقدٌ على حَذْفِ حَرْفِ الإعراب في التَّرخيم، وإذا رَخَّمْتَ « زيدان » بعد / التَّسمية حَذَفْتَ الألفَ والنُّونَ، [٦/ب] والنُّونُ ليست حرفَ إعراب لحذْفِهَا في الإضافة ، وأنها مع صحَّتِهَا لم يَجْرِ

---

(١) أي الاسم المعرب .

(٢) الكتاب ١٧/١ ـ ١٨ . وانظر المقتضب ١٥١/٢ ، والإيضاح في علل النحو : ١٣٠ ، وعلل النحو للوراق : ١٦٥ ـ ١٦٦ ، وشرح اللمع للثمانيني ص : ١٤٠ .
أما الزجاج فذهب إلى أن المثنى والجمع مبنيان ، قال الرضي : « ومذهب الزجاج أن المثنى والمجموع مبنيان لتضمنهما معنى واو العطف كخمسة عشر ، وليس الاختلاف فيهما إعراباً عنده ، بل كل واحد صيغة مستأنفة » . شرح الكافية ٦٣٨/١ (القسم الثاني) ، وانظر التصريح ٢٢٩/١.

(٣) انظر الإنصاف ص: ٢٥ [المسألة الثالثة] ، وأسرار العربية ص : ٦٧ ، والتذييل ٢٣٦/١ ، وارتشاف الضرب ٥٦٨/٢ .

عليها الإعرابُ، فتَعَيَّنَ أنْ يكونَ ذلك ما قبلها ، وهذا أقوى ما يُستَدَلُّ له.

فإنْ قيلَ : فكيف وقَعَتْ قبله التَّاءُ في ضاربتان ؟

أجبتُ : بأنَّ الألفَ لَـمَّا جرَتْ في الدَّلالة على الإعراب مَجرى الحركة استُجيزَ ذلك .

فإنْ قيلَ : لو كانت كذلك لم تتغير قياساً على ألف فتًى ؟

أجبتُ : أَلِفُ فتًى يُغْنِي عن تغيُّرِهَا تَغَيُّرُ التَّوابع ، ولو سَلِمَتْ أَلِفُ المثنَّى وتابعُهُ مثنًّى مثلُهُ لم يُتَبيَّنْ حالُهُ . واستضعَفَهُ الشَّلَوبيني[1] .

والثاني : ما هذه النُّونُ ؟

والجواب : فيها تفصيلٌ ذَكَرَهُ ابنُ جنِّيٍّ[2] والزَّعْفَرَانيُّ ، وهو أنَّها تارةً تكونُ بدَلاً من الحركة والتَّنوين ، كقولكَ : زَيْدٌ وزَيْدان ، وتارةً تكونُ بدَلاً من الحَرَكَة لا غيرُ ، كقولكَ : الرَّجُلُ والرَّجُلان ، وأحمدُ وأحمدان ، ويا زَيْدَان ، وتارةً تكونُ بدَلاً من التَّنوين لا غيرُ وذلك في الإضافة كقولكَ : قامَ غُلاَمَا زَيْدٍ ؛ ألا تراها حُذِفَت كحَذْفِ التَّنوين .

---

(١) عمر بن محمد بن عمر الأزدي الإشبيلي ويعرف بالشلوبين والشلوبيني . أحد أعلام النحو في الأندلس، أخذ عن ابن ملكون وابن مضاء وغيرهما، وعنه أخذ ابن أبي الربيع وابن الضائع وغيرهما، من تصانيفه: التوطئة وشرح الجزولية وحواشي المفصل وغيرها، توفي سنة ٦٤٥ هـ .
أخباره في: إنباه الرواة ٣٣٢/٢، ووفيات الأعيان ٤٥١/٣، وسير أعلام النبلاء ٢٠٧/٢٣ .
وانظر كلامه في شرح الجزولية ٤٠١/١ .

(٢) قال ابن جني في اللمع ص : ٦١ : « ودخلت النون عوضاً مما منع الاسم الواحد من الحركة والتنوين اللذين كانا في الواحد » .

وهنا تنبيهٌ :

وهو أنَّها في « هذان » و« اللَّذان » عِوَضٌ من المحذوف ، وهو الياءُ من « الَّذي » والألفُ من « هذا » .

والمقصورُ الثُّلاثيُّ المعلومُ أصلُهُ يُرَدُّ إلى أصله ،كقولكَ في عصًا : عَصَوَان ، وفي رَحًا : رَحَيَان ، والمجهولُ إنْ أُمِيلَ فبالياء ، كما لو سُمِّي بمَتَى ، وإنْ لَزِمَهُ التَّفخيمُ فبالواو كإذا ، وما زَادَ [على ثلاثة][1] فبالياء ، كقولكَ : مَغْزَيَان ومُسْتَرْشِيَان .

والمنقوصُ لا تتغيَّرُ ياؤُهُ مطلقاً ،كقولكَ : قاضيان ومُسْتَرْشِيَان .

والثالث[2]: إمَّا أنْ يكونَ في اسم جامد صحيحٍ أو صفةٍ .

فالأوَّلُ له شُروطٌ وهو أنْ يكونَ عَلَماً لمذكَّر يعقلُ خالياً من التَّاء .

فـ« عَلَمٌ » احترازٌ من رَجُل ، ولـ« مذكَّر » احترازٌ من هِنْدٍ ، و« يعقل » احترازٌ من أَعْوَج ولاَحق ، فإنهما عَلَمَان على فحلين من الخيل[3].

و« خالياً » احترازٌ من حمزةَ . وأجازه الكوفيُّونَ . وقد ذَكَرْتُ ذلك في « شَرح الفصول »[4] .

---

(١) زيادة يستقيم بها السياق ، وقد نص المؤلف على هذه العبارة في المحصول .

(٢) وهو (الجمع) في التقسيم الذي أشار إليه قبل صفحتين .

(٣) انظر أسماء خيل العرب وأنسابها للغندجاني ص : ٣٥ ، ٣٧ ، ٢١٧ .

(٤) المحصول لوحة (٤٣) قال : « وأجاز الكوفيون طَلحُونَ، وطَلحِينَ، ووافقهم ابن كيسان، إلا أنه يفتح اللام، وحجتهم أنهم يحذفون التاء ثم بعد ذلك يجمعونه » .

والثاني[1] شَرْطُهُ أنْ يكونَ وصفاً لذلك ، وألاَّ يكونَ فَعْلان فَعْلى ، ولا أفْعَل فَعْلاء[2]، فلا يجوزُ عطشَانُونَ ولا عَطْشَيَات ، ولا أحمرون ولا حَمْرَاوَات ؛ للفَرْقِ بين فَعْلان وله فَعْلَى ، وبينه وليس له ذلك ، كقولكَ : نَدْمان ، وبينَ أفْعَل مؤَّنثُهُ فَعْلاَء ، وبين أفْعَل الذي للتَّفضيل ومؤنثُهُ فُعْلَى .

والمعتلُّ إنْ كان مقصوراً نحو موسى ، حُذِفَتْ أَلِفُهُ لالتقاء السَّاكنين ، وبَقِيَت الفتحةُ تَدُلُّ عليها فتقول : مُوْسَوْنَ ومُوْسَين .

وأجاز الكوفيُّ ضَمَّ ما قبل الواو ، وكَسْرَ ما قبل الياء . وقد ذكرتُهُ في « مسائل الخلاف »[3].

وإنْ كان منقوصاً قُلْتَ : قَاضُون في الرَّفْع ، وأصله قَاضِيُون ، فنُقِلَت ضمَّةُ الياء إلى الضَّاد استثقالاً لها عليها، وحُذِفَت الياءُ لالتقاء / السَّاكنين. [٧/أ] وقَاضِين في الجرِّ والنَّصْب ، وأصلُهُ قَاضِيِينَ ، فحُذِفَت الكَسْرَةُ استثقالاً ، وفُعِلَ ما ذَكَرْنَا .

والثَّاني من قِسْمَي المعْرَبِ وهو الفعلُ المضارعُ .

---

(١) أي جمع الصفة .

(٢) هنا حدث خطأ في ترتيب صفحات النسخة (ت) ، حيث نهاية الصفحة (١١/أ) هنا ، وتكملتها في (١٢/ب) ، وهكذا حصل في أغلب اللوحات العشر القادمة .

(٣) قال المصنف في المحصول (لوحة ١٩) : « وأجاز الكوفيون ضمَّ ما قبل الواو ، وكسـرَ ما قبل الياء هنا، فقالوا: موسُون ، وموسِين . وأراه فاسدًا ؛ لأنه يفضي إلى اللبس ، ألا ترى أنك إذا قلت في جمع مصطفى المقصور : مصطَفُون بضم الفاء التبس بجمع مُصطَفٍ ، الذي هو اسم الفاعل من اصطفى ؛ إذ جمعُهُ : مصطَفُون ، فاعرفه » .

وأصلُ الفعل البناءُ ؛ لعدم مقتضي الإعراب فيه ، لكن أُعرِبَ هذا النَّوع لشَبَهِهِ بالاسْمِ .

فإنْ قلتَ : ومن أيِّ وجهٍ حَصَلَ ذلك ؟

أجبتُ : قال العَبديُّ[1]: حَصَلَ من وجهين : الأوَّلُ لفظيٌّ ، وهو أنَّ « يَضْرِبُ » على وزن ضارب . والثَّاني معنويٌّ ، وهو أنه مُبْهَمٌ يتخصَّصُ، كما أنَّ ضارباً كذلك .

ويُشْكِلُ ذلك بأنَّ الماضيَ يتخصَّصُ أيضاً ؛ ألا ترى أنَّكَ إذا قلتَ : أَكْرَمَ ، فهو مبهمٌ بين القريب من الحال والبعيد منه . فإذا أدْخَلْتَ عليه « قد » تعيَّنَ للقريب ، وأَكْرَمَ مُوَازنٌ لقولك : مُكْرِمٌ .

والجوابُ : أنه ليس مُوازناً له في التَّحقيق ؛ ألا ترى أنَّ أصْلَ مُكْرِمٍ مُؤَكْرِم كمُدَحْرِج ، وأيضاً فالمضارعُ مُوازنٌ لاسم الفاعل مُطْلَقاً لفظاً أو تقديراً، وليس الماضي كذلك؛ لأنه لا يُوازنُهُ في الثُّلاثي بل في الزَّائد عليه لفظاً فقط .

---

(١) هو أحمد بن بكر بن أحمد بن بقية ، أبو طالب العبدي ، أحد الأئمة النحويين المتقدمين ، قرأ على السيرافي والرماني والفارسي وغيرهم . له شرح الإيضاح ، وشرح كتاب الجرمي وغيرها . قال القفطي : عاش إلى قريب سنة عشرين وأربعمائة . انظر أخباره في معجم الأدباء ٢/٢٢٦ ، وإنباه الرواة ٣٨٦/٢ ، والوافي بالوفيات ٨١٠/٥ ، وبغية الوعاة ٢٩٨/١ .
قلتُ : وقد نقل ابن إياز عنه كثيراً في كتبه ، وذكر له كتاب البرهان ، فلعله هو شرح الإيضاح أو شرح كتاب الجرمي .
وانظر أوجه مشابهة المضارع للاسم في شرح اللمع للثمانيني ص : ٤٩١ .

وقال الجزوليُّ[1]: وضارَعَهُ أيضاً في دُخُول لام الابتداء عليه كقولكَ: إنَّ زَيْداً لَيَضْرِبُ، كما تقولُ : إنَّ زَيْداً لَضَارِبٌ، وامتنع : إنَّ زَيْداً لضَرَبَ، فإنْ جاء ذلك حُمِلَ على أنها لامُ قَسَمٍ و« قد » مُقدَّرَةٌ[2].

وزَيَّفَهُ بعضُهُم بأنَّ اللاَّم صحَّ دخولُها عليه بعد استقرار المشابَهَة ، ولا يَجعَلُ ذلك وجهاً فيها[3].

وقال ابنُ الدَّهَّان في « الغُرَّة »[4]: والمضارعُ يَلحَقُهُ الواوُ والنُّونُ والياءُ والنُّونُ نحو : يَضْرِبُونَ وتَضْرِبِينَ ، كما تقولُ : ضاربون وضاربين . بخلاف الماضي .

فإنْ كان صحيحاً ضُمَّ آخرُهُ في الرَّفع وفُتِحَ في النَّصْب ، وسَكَنَ في الجزم ، وإنْ كان معتلاًّ بالألف نحو : يخشى قَدَّرْتَ فيه الضَّمَّةَ في الرَّفع ، والفتحةَ في النَّصْب لتعذُّر تحركها[5]، وحُذِفَتْ في الجزم ؛ لأنَّ الجازمَ لا بدَّ له من تغيير ، فلمَّا لم يكُنْ في آخره حركةٌ وحَرْفُ العلَّةِ جارٍ مَجرَى الحركات حُذِفَ كحَذْفِهَا .

---

(١) المقدمة الجزولية : ٨ . قلتُ : وهذا ما أشار إليه سيبويه رحمه الله في قوله : « وإنما ضارعت أسماء الفاعلين أنك تقول : إن عبد الله ليفعل ، فيوافق قولك : لفاعل ... وتلحقه هذه اللام كما لحقت الاسم ولا تلحق فَعَل » الكتاب ١٤/١ .

(٢) قال ابن يعيش عن لام الابتداء : « ولا يجوز دخولها على الماضي لبعد ما بينه وبين الاسم فلا يقال : إن زيداً لقام » . شرح المفصل ٦/٧ .

(٣) قال الثمانيني : « وهذا الوجه مطعون فيه ؛ لأن لام الابتداء إذا دخلت آذنت بشبهه بالاسم ، و لم يعلم من أي وجه أشبهته » . شرح اللمع ص : ٤٩١ .

(٤) الغرة في شرح اللمع ٥/١ (مخطوط) .

(٥) في (ت) : لتقدم حركتها .

وإنْ كان بالواو أو بالياء نحو : يَغْزُو ويَرْمِي ، سُكِّنَا في الرَّفْع لِثِقَلِ الضَّمَّةِ عليهما وقُدِّرَتْ ، وفُتِحَا في النَّصْب لخفتها عليهما ، وحُذِفَا في الجزم أيضاً .

وهنا تنبيهان :

الأوَّلُ : أنَّ بعضَهُم يُسكِّنُهُمَا في النَّصْب ، كقوله[1]:

وَمَا لِيَ أُمٌّ غَيْرُهَا إنْ تَرَكْتُهَا ... أَبَى اللهُ أَنْ أَسْمُوْ بِأُمٍّ وَلاَ أَبِ

وقال آخرُ[2]:

فَآلَيْتُ لاَ أَرْثِي لَهَا مِنْ كَلاَلَةٍ ... وَلاَ مِنْ حَفًا حَتَّى تُلاَقِي مُحَمَّدَا

والأصلُ : حتَّى تلاقيَ بفتح الياء . ويجوزُ أنْ يكونَ أصلُهُ : تُلاقِينَ ، فحَذَفَ النُّونَ ، وفيه على / هذا انتقالٌ من الغَيبة إلى الخِطاب ، ويُسمِّيه [٧/ب] أربابُ البلاغة التَّلوين ، ومُسَوِّغُ ذلك حَمْلُ النَّصْبِ على الرَّفْع والجرِّ .

---

(١) هو عامر بن الطفيل . انظر ديوانه برواية ابن الأنباري ص : ٢٨ . وصدر البيت كما هو في الديوان وكتب اللغة : (فَمَا سَوَّدَتْني عَامِرٌ عَنْ وِرَاثَةٍ) ، أما الصدر المذكور فهو صدر بيت للمتلمس والبيت في ديوانه : ٣٠ وتمامه :

وَمَا لِيَ أُمٌّ غَيْرُهَا إنْ تَرَكْتُهَا ... أَبَى اللهُ إلاَّ أَنْ أَكُوْنَ لَهَا ابنَمَا

وانظر الشاهد في الخصائص ٣٤٢/٢ ، والمحتسب ١٢٧/١ ، وتوجيه اللمع ص : ٦٤ ، وضرائر الشعر ص : ٩٠ ، والخزانة ٥٢٧/٣ ، وشرح شواهد شرح الشافية ص : ٤٠٤ . وجاء الشاهد في (ح) :

وَمَا لِيَ أُمٌّ غَيْرُهَا إنْ تَرَكْتُهَا ... أَبَى اللهُ إلاَّ أَنْ أَكُوْنَ لَهَا ابنَمَا

فَمَا سَوَّدَتْني عَامِرٌ عَنْ وِرَاثَةٍ ... أَبَى اللهُ أَنْ أَسْمُوْ بِأُمٍّ وَلاَ أَبِ

وأشير في هامشها إلى أن البيت في الأصل وما لي أم غيرها ... كما جاء في المتن .

(٢) هو الأعشى والبيت في ديوانه : ١٨٥. وروايته: « حتى تزورَ »، وهو من قصيدة في مدح النبيِّ ﷺ مطلعها :

ألم تَغْتَمِضْ عَيْنَاكَ لَيْلَةَ أرْمَدَا ... وَعَادَكَ مَا عَادَ السَّلِيمَ المسَهَّدَا

وَمَا ذَاكَ مِنْ عِشْقِ النِّسَاءِ وَإنَّمَا ... تَنَاسَيْتَ قَبْلَ اليَومْ خُلَّةَ مَهْدَدَا

وأرى أنَّ ذلك في الاسم كقوله[1]:

فَتًى لَوْ يُبَارِي الشَّمْسَ أَلْقَتْ خِمَارَهَا ... أو الْقَمَرَ السَّارِيْ لأَلْقَى المَقَالِدَا

أحسنُ منه في الفعل ؛ لحَمْلِهِ هناك على حالَتين الرَّفعِ والجرِّ ، وهنا على حالةٍ واحدةٍ وهي الرَّفعُ[2]. وقد ذَكَرْتُ في « الخلاف » غير هذا.

والثاني : أنَّ منهم مَنْ يُثبت حروفَ العلَّةِ في الجزم ،كقوله[3]:

أَلَمْ يَأْتِيكَ وَالأَنْبَاءُ تَنْمِي ... بِمَا لاَقَتْ لَبُونُ بَنِي زِيَادِ

وكقوله[4]:

هَجَوْتَ زَبَّانَ ثُمَّ جِئْتَ مُعْتَذِراً ... مِنْ هَجْوِ زَبَّانَ لَمْ تَهْجُوْ وَلَمْ تَدَعِ

---

(١) هو الأعشى والبيت في ديوانه ص : ١١٥ . وفي (ص) : ألقت قناعها .

(٢) عبارة : « وهي الرفع » ساقطة من (ص) .

(٣) الكتاب ٣/٣١٤ ، هو صدر بيت لجرير في ديوانه : ١/١٤٠ ، وتمامه :

فَيَوْماً يُوَافِيْنِي الهَوَى غَيرَ مَاضِيٍ ... وَيَوْماً تَرَى مِنْهُنَّ غُوْلاً تَغَوَّلُ

وفي شرح الديوان : « غير ما صباً » ، وتعرض لذكر رواية سيبويه . وانظر : النوادر : ٥٢٤ ، وما يحتمل الشعر من الضرورة للسيرافي : ٦٦ ، والخصائص ٣/١٥٩ ، والمنصف ٢/٨٠ ، ١١٤ ، والضرائر لابن عصفور : ٤٢ . والتَّغَوُّلُ : التلوُّنُ والتقتُّلُ .

(٤) هو أبو عمرو بن العلاء يخاطب الفرزدق الذي جاءه معتذراً من أجل هجو بَلَغَهُ عنه على ما ذَكَرَ ياقوت في معجم الأدباء ١١/١٥٨ . وبيته هذا سيار في كتب العربية . انظره في معاني القرآن للفراء ١/١٦٢ ، ٢/١٨٨ ، وكتاب الشعر للفارسي ١/٢٠٤ ، والمنصف ٢/١١٥ ، وشرح اللمع للثمانيني ص : ٥٠٨ ، وأمالي ابن الشجري ١/١٢٨ ، وشرح المفصل ١٠/١٠٤ ، وشرح الملوكي ص : ٢٧١ ، وضرائر الشعر ص : ٤٥ ، والممتع ٢/٥٣٧، وشرح شواهد شروح الشافية ص : ٤٠٦ .

وكقوله[1]:

إِذَا العَجُوْزُ غَضِبَتْ فَطَلِّقِ

وَلاَ تَرَضَّــاهَا وَلاَ تَمَلَّــقِ

واعْلَمْ أنَّ هذا في الواو والياء أحسَنُ منه في الألِفِ ؛ لأنَّ تحريكَهُما ليس متعذِّراً كتَعَذُّرِهِ في الألِفِ[2]، فهما قريبان من الصَّحيح ، ثمَّ هو في الواو أحسَنُ منه في الياء ؛ لقُرْبِ الياء من الألف ، ولهذا كَثُرَ انقلابُ الياء السَّاكنة ألِفاً ، وقَلَّ ذلك في الواو السَّاكنة. نَصَّ عليه أبو الفتح في « المنصف »[3]، وله تَرَجَّحَ قولُ الخليل[4] في « حَاحَيْتُ » وشبهِهِ على قول أبي عثمان المازني[5]. وهذا التَّفضيل إنَّما يتَّجِهُ على قول مَنْ قالَ : حُذفت الحركةُ المقدَّرَةُ للجزم[6].

---

(١) هو رؤبة . والبيتان في ديوانه ص : ١٧٩ . وهما في المسائل الحلبيات ص : ٨٦ ، والعسكريات ص : ٢٦٤ ، والخصائص ٣٠٧/١ ، والمنصف ١١٥/٢ ، وشرح اللمع للثمانيني ص : ٥١٠ ، وأمالي ابن الشجري ١٢٩/١ ، وشرح المفصل ١٠٦/١٠ ، وضرائر الشعر ص : ٤٦ ، والممتع ٥٣٨/٢ ، وشرح شواهد شروح الشافية ص : ٤٠٩ ، وشرح أبيات المغني ٣٥٥/٢ .

(٢) وقد أثبت هذا بعض النحويين أي إثبات الألف مع الجازم ، ورده ابن عصفور . انظر الممتع ٥٣٧/٢ - ٥٣٨ .

(٣) انظر المنصف ١١٤/٢ - ١١٥ ، والممتع ٥٩٢/٢ .

(٤) يرى الخليل أن الألف في (حاحيتُ) بدل من الياء ، ولو كانت من الواو لجاءت على أصلها كما جاءت ضَوضيتُ وقَوقيتُ . انظر المنصف ١٦٩/١ .

(٥) أبو عثمان المازني يرى أن الألف في (حاحيتُ) منقلبة عن واو ؛ لأنه لما ينطق له بأصل لا من ياء ولا من واو ، حملها على ما نطق له بأصل كقوقيت. انظر المنصف ١٦٩/١ ، والممتع ٥٩٢/٢.

(٦) انظر الممتع ٥٣٧/٢ .

وأمَّا مَن قالَ: إنَّ اللاَّمَ محذوفةٌ، وإنَّ الموجودَ في اللَّفظ إشباعٌ، فلا فرقَ.

وفي الأفعال خمسةُ أمثلةٍ وهي : تَفْعلانِ ويَفْعلانِ ويَفْعلونَ وتَفْعلونَ وتَفْعَلِينَ .

علامة رفعها ثبوتُ النُّونِ ، وعلامة جَزْمها ونَصْبها حذفها كقولك : هما يضربان ، ولن يضربا ، و لم يضربا .

وهنا تنبيهٌ :

وهو أنَّهُ قد جاء حَذْفُ النُّونِ في الرَّفْع . أنشَدَ أبو الفتح في « التَّمام »[(١)]:

أَبِيْتُ أَسْـــرِي وَتَبِـيْـتِـي تَدْلُكِي   وَجْهَكِ بِالْعَنْبَرِ وَالمِسْكِ الذَّكِيْ

وقال الآخرُ[(٢)]:

فَكَلاَّ وَرَبِّي لاَ تَعُـوْدِي لِمِثْلِهِ   عَشِـيَّةَ لاَقَـتْـهُ المنِيَّـةُ بِالـرَّدْمِ

وهذه (لا) نافية لا ناهية؛ ألا تراها جواباً للقَسَم ، فلذلك كان الفعلُ مرفوعاً، وأجاز أبو الفتح أنْ تكونَ ناهيةً ، وحَذْفُ النُّون للجزم ، وسَدَّت الجملَةُ النَّهْيِيَّةُ مَسَدَّ جواب القَسَم .

فإنْ قيل : فكيف حُذِفَت النُّونُ تخفيفاً وهي متحرِّكةٌ ؟

أجبتُ : أصلُها السُّكُونُ ، وحَرَكَتُهَا لالتقاء السَّاكِنَين ، وذلك غيرُ

---

(١) لم أقف عليه في التمام ، وقد أنشده في الخصائص ٣٨٨/١ ، وانظر الخزانة ٣٣٩/٨ .

(٢) هو أبو خراش الهذلي . انظر شرح أشعار الهذليين ١٢٢٧/٣ . وروايته :

كُلِيْـهِ وربِّي لاَ تَجِيْئِينَ مِثْـلَـهُ   غَـدَاةَ أصَـابَتْهُ المـنـيَّـةُ بِالـرَّدْمِ

مُعْتَدٍّ به ؛ ألا ترى أنَّه لم يُرَدَّ لها المحذوفُ في : قُمِ اللَّيْلَ ، وبِعِ الثَّوْبَ .

وأيضاً فلمَّا قامَت مَقَام الضَّمَّةِ حُذِفَتْ حَذْفَهَا في قوله[1]:

سِيرُوا بَنِي العَمِّ فَالأَهْوَازُ مَنْزِلُكُمْ وَنَـهْـرُ تِيْرَى وَ لاَ تَعْرِفْكُمُ العَرَبُ

/ وجاء إثباتُهَا في الجزم كقوله[2]: [٨/أ]

لَـوْلاَ فَوَارِسُ مِنْ نُعْـــمٍ وَأُسْرَتِهِمْ يَـــومَ الصُّلَيْفَاء لم يُوْفُوْنَ بِالجَــارِ

وفي النَّصْب كقوله[3]:

وَنَحْنُ مَنَعْنَا البَحْرَ أَنْ يَشْرَبُوْنَهُ وَقَـدْ كَانَ مِنْكُمْ مَاؤُهُ بِمَكَانِ

وأرى أنَّ إثباتَهَا في النَّصْبِ أقْرَبَ ؛ وذلك لأنَّ حَذْفَهَا فيه ليس بأصْلٍ ، بل بالحَمْل على الجزم ، ألا تَرَى أنَّ النَّصْبَ في الأسماء محمولٌ على جَرِّهَا ، والجَزْمُ هنا نظيرُهُ هناك ، فحُمِلَ النَّصْبُ عليه ، وهذا بيِّنٌ .

والمبني ضدُّ المعرَب ، والبناءُ في الأسماء طارئٌ على الإعراب لِعِلَلٍ:

---

(١) هو لجرير في ديوانه ٤٤١/١ يخاطب الفرزدق ، وهو من مقطوعة في ثلاثة أبيات ، وقبله :

مَا لِلفَرَزْدَقِ مِنْ عِـــزٍّ يَلُـــوْذُ بِهِ إلاّ بَنُو العَمِّ في أَيْدِيْهِمُ الخَشَبُ

(٢) لم يعرف قائله . قال البغدادي رحمه الله في الخزانة ٣/٩ : « هذا البيت أنشده الأخفش والفارسي وغيرهما ، ولم أجد من عزاه إلى قائله ، ولا من ذكر تتمته » . وهو في الخصائص ٣٨٨/١ ، والمحتسب ٤٢/٢، وسر الصناعة ٤٤٨/٢، وشرح المفصل ٨/٧ ، والضرائر : ٣١٠، وشرح التسهيل ٢٨/١ ، ٦٦/٤ ، وشرح الكافية ٨٩٥/٢/٢ ، والتذييل والتكميل ١٠٤/١ ، والمغني ص : ٣٦٥ ، وشرح أبياته ١٣١/٥ ، والمقاصد النحوية ٤٠٨/٣ .

(٣) هو تميم بن أُبيٍّ بن مقبل العجلاني . ديوانه ص : ٢٤٣. وقد أنشده ابن برهان في شرح اللمع ١٣٦/١، وهو في المقاصد النحوية ١٧٣/٣ ، والأشباه والنظائر ٥٤/٤.

الأُولى : تَضَمُّنُ الاسْمِ معنى الحرف ، وحقيقةُ ذلك أنْ يؤدِّيَ معناه، ألا تَرَى أنَّ « أين » تُفيدُ الاستفهامَ كالهمزة ، نعَمْ الاستفهامُ بها شاملٌ وبالهمزة مخصوصٌ ، ولذا أُنِيْبَتْ عنها .

الثَّانيةُ : افتقارُهُ إلى ما يُبيِّنُ معناه ، وهذا هو المرادُ بقولهم : أشْبَهَ الحرفَ ، ويَقَعُ في الموصولات والغايات المقطوعة ، وحيثُ ولَدُنْ ، وما جرى ذلك المجرى .

الثَّالثة : وُقُوعُهُ موقعَ المبني ، وهو في النِّدَاء كقولك : يا زَيْدُ ، وفي أسماء الفِعْل كنَزَالِ .

والرَّابعةُ : مشابهتُهُ ما وَقَعَ موقع المبني ، وذلك نحوُ حَذَامِ في اللُّغَةِ الحجازيَّةِ وفَجَارِ وفَسَاقِ .

والخامسةُ : إضافتُهُ إلى غير متمكِّنٍ، وذلك كإضافة « مثل » إلى « أنَّكم » في قوله تعالى(١): ﴿ مِّثْلَ مَآ أَنَّكُمْ تَنطِقُونَ ﴾ ، و« ما » زائدة .

وقال أبو عثمان المازني(٢): رُكِّبَت « مثل » و« ما » كقول الشَّاعر(٣):

---

(١) سورة الذاريات ، من الآية (٨٣) .

(٢) النقل عنه في الأصول ٢٧٥/١ ، والحجة لأبي علي ٢١٨/٦ . وانظر كلام الفارسي عنه في البغداديات ص : ٣٣٤ .

(٣) البيت في الأصول ٢٧٥/١ ، والحجة لأبي علي ٣٥١/٤ ، ٢١٨/٦ ، والتعليقة ٢٥٤/٢ ، والمسائل البغداديات ص : ٣٣٩ ، والمنثورة ص : ٦٩ ، وأمالي ابن الشجري ٦٠٤/٢ ، وشرح المفصل ١٣٥/٨ ، وهو في اللسان (حمض) عن ابن بري .

=

وَتَـدَاعَـى مِـنْـخَـرَاهُ بِـدَمٍ مِثْلَ مَا أَثْـمَرَ حُمَّاضُ الجَبَلْ

وقال أبو عُمَرَ الجرميُّ[1]: هو منصوبٌ على الحال من « حقٍّ » . وزيَّفَهُ السَّيِّدُ ابنُ الشَّجَرِيِّ[2] بأَنَّهُ لاعاملَ فيها على قوله ، وذَهَبَ إلى أنه حالٌ من الضَّمير في « حقٍّ » ، و« حقٌّ » هو العاملُ فيها .

وأقولُ : أجاز أبو الفتح في كتاب « التَّمام » عَمَلَ إنَّ في الحال ، فلعلَّ الجَرْمِيَّ ذَهَبَ إليه .

وكذلك إضافةُ ظَرْفِ الزَّمان إلى الفعل الماضي ،كقوله[3]:

وَيَوْمَ عَقَرْتُ للعَذَارَى مَطِيَّتِي

وإِضَافَتُهُ إلى المضَارِع كقوله تَعَالى[4]:﴿ **هَٰذَا يَوْمَ يَنفَعُ ٱلصَّٰدِقِينَ صِدْقُهُمْ** ﴾ . فيمَنْ فَتَحَ الميمَ[5] مِن « يَوم ».

= قال أبو علي : وقد يجوز أن لا يقدر (مثل) مع (ما) كشيء واحد ، لكن تجعله مضافاً إلى (ما) مع (أثمر)، ويكون التقدير : مثل شيء أثمره حماضُ الجبل ، فيبنى (مثل) على الفتح لإضافتها إلى (ما) وهي غير متمكن ، ولا يكون لأبي عثمان حينئذ في البيت حجة على كون (مثل) مع (ما) بمنزلة شيء واحد .

(١) انظر رأيه في المسائل المنثورة ص : ٦٩ ، والحجة لأبي علي ٢٢١/٦ ، وفي أمالي ابن الشجري ٦٠٤/٢ نقلاً عن أبي علي .

(٢) أمالي ابن الشجري ٦٠٥/٢ . قال : إن جعلناه حالاً من (حق) فما العامل فيه ؟ فهذا مما أرى القياس يدفعه .

(٣) هو امرؤ القيس والبيت في ديوانه ص : ١٤ من معلقته ، وتمامه :

فَيَا عَجَباً من رَحْلِهَا المتحَمَّلِ

(٤) سورة المائدة ، من الآية (١١٩) .

(٥) فتح الميم من (يومَ) قراءة نافع وحده . انظر السبعة ص : ٢٥٠ ، والحجة لأبي علي ٢٨٢/٣ .

وإضَافتُهُ إلى اسمٍ مبنيٍّ كقوله تَعَالى[1]: ﴿لَوۡ يَفۡتَدِي مِنۡ عَذَابِ يَوۡمَئِذٍ﴾ فيمَنْ فَتَحَ الميمَ[2] أيضاً .

وهنا تنبيهان :

الأوَّلُ : أنَّ عبدَ القاهر صَرَّحَ في « المفتاح[3]» بأنَّ الإضافَةَ إلى الجملةِ الاسميَّةِ لا تُجوِّزُ البناءَ ، فلا تقولُ : هذا يومَ زَيدٌ قَائِمٌ بفتح الميم، بل يُرْفَعُ، وأجاز ذلك غيرُهُ .

والثاني : أنَّ ابنَ السَّرَّاجِ[4] قَوَّى البناءَ مع الماضي ، وضَعَّفَهُ مع المضارع . ونَقَلَ المَرَاغِيُّ[5] عن الكوفيِّينَ عكْسَ ذلك ، **وهو نَقْلٌ غريبٌ** لم أقف عليه، وأصولُهُم تُنَاقضُهُ ؛ لأنَّ الفعلَ المضارعَ / عندهم مُعْرَبٌ بالأصالة كالأسماء . والبَصْريُّ مع أنه يرى ضَعْفَ بناءِ المضافِ إليه، لكن جَوَّزَ ذلك؛ لأنَّ أصلَهُ البناءُ ، والكوفيُّ لا أصْلَ له عنده في البناء ، فكيف يُرَجِّحُ البناءَ معه ؟ [٨/ب]

---

(١) سورة المعارج ، من الآية (١١) .

(٢) هي قراءة نافع ومعه الكسائي حيث فَتَحَا الميمَ من كلمة (يومئذ) في عدة مواضع . انظر السبعة ص : ٣٣٦ ، وجامع البيان للداني ص : ٥٥٥ .

(٣) لم أقف عليه في المفتاح .

(٤) انظر حديثه عن الأفعال في الأصول ١٤٥/٢ .

(٥) هو أبو بكر محمد بن علي المراغي النحوي (من المراغة بلدة كبيرة في أذربيجان)، قرأ علي أبي إسحاق الزجاج ، وكان عالماً ديناً ، أقام بالموصل زمناً طويلاً ، وله من الكتب : المختصر في النحو ، وشرح شواهد الكتاب . انظر الفهرست ص : ١٢٧ ، ومعجم الأدباء ٢٦٣/١٨ وإنباه الرواة ١٩٦/٣ .

واعلَمْ أنَّ الأصلَ في البناء السُّكُونُ لوجهين :

أحدهما : أنَّ حركَتَهُ لا تَدُلُّ على معنًى فلا حاجَةَ إليها .

والآخَرُ : أنه ضدُّ الإعراب الذي أصلُهُ الحرَكَةُ ، وضدُّ الحركة السُّكُونُ . وإنَّما يُعْدَلُ إلى الحركة لأربعَة أسباب :

الأوَّلُ : التقاءُ السَّاكنين، ومعنى ذلك أنه لولا الحرَكَةُ لالْتَقَيَا، وقيل: قُدِّرَ السُّكُونُ ثُمَّ وقَعَ الفِرارُ إلى الحَرَكَةِ ، وهذا مُشتَرَكٌ نحوُ : أينَنٍ وعضَّ وإنَّ .

والثَّاني : أنْ يكونَ مُعَرَّضاً للابتداء به لفظاً أو حُكماً نحو : كَزَيدٍ أنتَ ، وأكْرَمْتُكَ .

والثَّالثُ : عُرُوضُ البناء وذلك في المَنادَى نحو : يا زَيْدُ ، والغاياتِ نحو : قَبْلُ ، والنَّكِرَةِ مع لا نحو : لا رَجُلَ ، والمضافِ إلى الياء نحو : غُلاَمِي على رَأْيٍ ، والمرَكَّبِ نحو : خمسَةَ عَشَرَ .

والرَّابعُ : أنْ يُضَارِعَ ما ضارَعَ المتمكِّنَ نحو الماضي ؛ وذلك لأنه ضارَعَ المضارع في الصِّفَةِ والخبرِ والشَّرْطِ والجزاء[1]، فالأُولَيَان للاسم ، والأُخْرَيَان للفعل المضارع .

---

(١) قال ابن السراج : وإنما بني على الحركة لأنه ضارعَ الفعل المضارع في بعض المواضع . الأصول ١٤٥/٢ ، وانظر المتبع في شرح اللمع ١٥٥/١ .

ولكلِّ واحدٍ من الضَّمَّة والكَسْرَةِ والفتحةِ مخصِّصٌ .

فللضَّمَّةِ تسعةٌ :

الأوَّلُ : الإتْبَاعُ نحو : مِنُه ، ورُدُّ ، ولم يَرُدُّ ، فيمَنْ ضَمَّها .

والثَّاني : الرُّجُوعُ إلى الأصل نحو مُذْ إذا لَقِيَهَا ساكنٌ تُضَمُّ ذالُها نحو: مُذُ اليَوم؛ لأنَّ أصلها مُنْذُ، وقد ذَكَرْتُ هذا والخلافَ فيه في « التَّعليق على كتاب المتَّبع »[1]، وكذلك ميمُ أكرَمْتُم نحو: أكْرَمْتُمُ القَوْمَ؛ لأنَّ الأصلَ أكرَمْتُمُو .

والثَّالثُ : جَعْلُ الضَّمَّة كالواو في نظير الكلمة نحو : نحنُ ؛ لأنه بُني على الضَّمِّ حيث كان ضميراً للجَمْع كالواو في فَعَلُوا .

والرَّابع : تشبيهُ الواو بنَحْنُ فتُحرَّكُ بالضَّمِّ ، كقوله تَعَالى[2]:﴿ وَلَا تَنسَوُا۟ ٱلْفَضْلَ بَيْنَكُمْ ﴾ .

والخامسُ : ألاَّ تكونَ الضَّمَّةُ إعراباً لِمَا حُرِّكَ بها وذلك نحو : قبلُ وبعدُ ، وفي الغايات .

والسَّادسُ : شَبَهُهَا نحو : يَا زَيْدُ ؛ وذلك لأنهُ يَمتَنِعُ من الإضافة كامتناعِهَا .

والسَّابع : تشبيهُ واو الجَمْع بواو الضَّمير نحو : هؤلاء مُصْطَفَوُ الله.

---

(١) كتاب « المتبع في شرح اللمع » هو شرح للعكبري على كتاب اللمع لابن جني ، وقد طبع في ليبيا في جزأين عام ١٤١٤هـ ـ ١٩٩٤م ، وقد ذكر المصنف هنا بأن له تعليقاً على المتبع ، وذكره في مكان آخر باسم (مآخذ المتبع) ، ولا أعلم له وجوداً .

(٢) سورة البقرة : من الآية (٢٣٧) .

والثَّامنُ : تشبيهُ واو (لو) بهذه نحو قوله تعالى[1]:﴿ لَوِ ٱسۡتَطَعۡنَا ﴾ .

والتَّاسعُ : حيثُ ، فإنَّهُ شُبِّهَ بـ« قَبْلُ » بلزوم الإضافة .

وللكَسْرةِ ستَّةٌ :

الأوَّلُ : أنَّها الأصلُ في حركة التقاء السَّاكِنَين ، وتعليلُهُ ما قال الجزوليُّ[2] وهو : أنَّهَا حركةٌ لا تُوهِمُ إعراباً . انتهى كلامُهُ .

ومعنى ذلك أنَّ الضَّمَّةَ والفتحةَ تكونان إعراباً بتنوينٍ وغيرِ تنوينٍ ، والكَسْرَةُ لا تكونُ إعراباً إلاَّ بالتَّنوين أو ما عاقَبَهُ من لامٍ أو إضافةٍ ، فلو حُرِّكَ / السَّاكنُ بهما لتُوُهِّمَ الإعرابُ ، وإذا حُرِّك بها انتفى ذلك الوَهْمُ لِعَدَمِ التَّنوين ومُعاقِبَيْهِ . [٩/أ]

وقيل : يُريدُ أنَّ أكثَرَ ما يلتقي السَّاكنان في الفعل ؛ ألا تراه مُعَرَّضاً للجَازم والأمر ، وذانِكَ يَسْكُنُ آخرُهُ معهما ، وقد يكون ما قبله[3] ساكناً فيلتقيان ، فإذا حُرِّكَ السَّاكنُ فيه بالكَسْرَةِ لا يُوهِمُ الإعرابَ ؛ إذ ليست من إعرابه ، ثُمَّ حُمِلَ الاسْمُ عليه .

والثَّاني : التَّأنيثُ وذلك في فَعَلْتِ وبِكِ ونَزَالِ .

والثَّالثُ : الإتْبَاعُ نحو : بِهِ ، وفيهِ ؛ إذ أصلُ هاء الإضمار الضَّمُّ ، وإنَّما كُسِرَتْ لأجْلِ كَسْرَةِ البَاء واليَاء .

---

(١) سورة التوبة : من الآية (٤٢) .
(٢) تحدث الجزولي عن الكسرة في مقدمته ص : ٣١ ، ولم يذكر العبارة التي أوردها المصنف هنا .
(٣) في (ت) : ما بعده .

والرَّابعُ : مجانَسَةُ العَمَل نحوُ ما قالَهُ المبرِّدُ من أنَّ البَاءَ واللاَّمَ كُسِرَتا لأنَّ عَمَلَهُمَا ذلك ، وأُوردَ عليه الكافُ ، وأُجِيبَ بأنَّ الكافَ لا تَلزَمُ الحرفيَّةَ ، فإنَّها تكونُ اسماً ، وهما لازمان للحرفيَّةِ .

والخامسُ : مقابل مجانَسَة العَمَل ، وذلك في لام الأمر خاصَّةً نحو : لِيَقُمْ ، فإنَّها كُسِرَتْ حَمْلاً على لام الجَرِّ ، والجَرُّ مقابلٌ للجزم .

والسَّادس : الفَرْقُ بين أداتَين نحو : أنْ وإنْ الخفيفتَين .

وللفتحة عَشْرَةٌ :

الأوَّلُ : طَلَبُ التَّخفيف ، والدَّاعي إليه كَثْرَةُ الاستعمال نحوُ : أينَ .

والثَّاني : الإتْبَاعُ نحو : عَضَّ ، و لم يَعَضَّ .

والثَّالثُ : أنْ تكونَ الفتحةُ أقرَبَ المتحركات من السَّاكن نحو: انطَلْقَ ، والأصل انطَلِقْ ، فأُسْكِنَتِ اللاَّمُ ؛ لأنَّ طَلِقْ على مِثال فَخِذْ ، فالتَقَى ساكنان اللاَّمُ والقَافُ ، ففُتِحَت القافُ ؛ لأنَّ أقرَبَ المتحرِّكاتِ إليها الطَّاءُ ، وهي مفتوحةٌ . وهذه لغةٌ بَكْرِيَّةٌ وتَغْلِبيَّةٌ .

والرَّابعُ : أنْ يُجاورَ السَّاكنُ الألِفَ فيُفتَحُ بمُجَاوَرَتِهِ أخا الفتحَةِ . وفي تمثيله غُمُوضٌ وهو أنَّكَ لو سَمَّيتَ بأَسْحَارَّ (اسْمُ بنتٍ) ، ثمَّ رخَّمتَهُ على لُغةِ مَنْ قالَ : يا حارِ بكَسْرِ الرَّاء لحذَفْتَ الرَّاءَ الأخيرَةَ ، فالتَقَى ساكنان الرَّاءُ السَّاكنةُ والألِفُ ، فاختارَ سيبويهِ[1] فتحَ الرَّاءَ فقالَ : يا

---

(١) الكتاب ٢/٢٦٥ .

أسحَارَ ؛ لمجَاوَرَتِهَا الألِفَ ، فاعْرِفْهُ .

والخامسُ : شَبَهُ المتحرِّكِ بما قبل تاءِ التَّأنيث نحو: بَعْلَبَكَّ، وخمسَةَ عَشَرَ.

والسَّادسُ : كونُ الفتحة الحركةَ الأصليَّةَ ، وذلك في لام الجرِّ ، فأصلُهَا الفتحُ ؛ لأنَّهَا حرفٌ أُحاديٌّ ، فكسرت مع الظاهر لئلا يلتبس بلام الابتداء ، وحيث أُمن ذلك مع المضمر أعيد الفتحُ فقيل : لنا ولك وله .

والسَّابعُ : أنْ يُجاوِرَ السَّاكنُ مُجَاوِرَ الألِفِ وذلك نحو : « يُضَارّ » في الجَزْم والوَقْف ، وقُرِئَ[1]: ﴿ **وَلَا يُضَآرَّ كَاتِبٌ وَلَا شَهِيدٌ** ﴾، فُتِحَت الرَّاءُ الأخيرةُ حيث جَاوَرَت الرَّاءَ السَّاكِنَةَ المُجَاوِرَةَ للألِفِ .

والثَّامنُ : الهربُ من تَوَالي ضَمَّتَين أو كَسْرَتَين أو ضَمَّةٍ وكَسْرَةٍ أو كَسْرَةٍ وضَمَّةٍ نحو : إنَّ وثمَّ .

والتَّاسعُ : الفَرْقُ بين مَوضِعَي حرفَين مُشتَبِهَين في المعنى، وذلك نحو: أنَّ وإنَّ[2]؛ ألا تراهُمَا لَـمَّا اتَّفَقَا في العَمَل والمعنى والتَّركيب، وقُصِدَ الفَرقُ بينهما/لأنَّ إحداهما مُفرَدَةٌ والأخرى جُملَةٌ فَتَحُوا الأُولى، وكَسَرُوا الثَّانيةَ. [٩/ب]

فإنْ قيل : فهَلاَّ عَكَسُوا ؟

أجبتُ : بأنَّ المصْدَرِيَّةَ حيث طالت بصِلَتِهَا كانَتْ بالفتحة الخفيفةِ أَولى .

---

(١) سورة البقرة ، من الآية (٢٨٢) . وهي قراءة الجمهور ، وقرأ ابن كثير وأبو عمرو (يضارُّ) و(تضارُّ) . انظر السبعة : ١٨٣، والتيسير : ٢٣٩ . وانظر الحجة لأبي علي ٢/٣٣٤ .

(٢) من قوله : والتاسع إلى هنا ساقط من نسخة (ص) .

والعاشرُ : الفَرقُ بين حَرفَين مختلِفَي المعنَيَين نحو: أنْ وإنْ ، كذا قيل. وهو تَسَمُّحٌ ؛ لأنَّ مُرادَ النَّحْويِّ أنْ يكونَ الآخِرُ مفتوحاً لا أوَّلُ الكلمة .

والبِنَاءُ في الأفعال أصيلٌ ، وهو فيها على ضَرْبَين :

الأوَّلُ : السُّكُونُ ، وهو في فعلِ الأمر للواحد نحو : أَكْرِمْ عند البَصْرِيِّين ، ودليلُ بنائه وجهان: **أحدهما** : أنَّ إعرابَ الأفعال بشَرْطٍ وهو وُجُودُ حرفِ المضارَعَةِ أوَّلَهُ ، وقد انتفى الشَّرْطُ فينتفي المشرُوطُ. **والآخَرُ**: أنَّ الاسمَ إذا وقع مَوقِعَهُ بُني نحو : نَزَالِ وصَهْ ، كذا قالوا . **وفيهما نظرٌ** ؛ أمَّا الأوَّلُ فيقال لهم : الشَّرْطُ قد انتفى لفظاً لا تقديراً، وإذا قُدِّرَ صارَ في اليد، وجرى مَجْرَى المنطوق به ، وأيضاً فالخَصْمُ لا يُسلِّمُ فَرْعِيَّةَ إعرابه . وأمَّا الثَّاني فيُقَالُ لهم: إنَّما بُنِيَ « صَهْ » وشِبْهُهُ لتضَمُّنِهِ معنى لام الأمْرِ ، لا لوقوعه موقع المبنيِّ . ذَكَرَهُ أبو الفتح في « التَّمام[1]» واختارَهُ .

والثَّاني : الفتحُ ، وهو في الفعل الماضي المجرَّدِ من تاء الضَّمير وواوِهِ ، وحُرِّكَ لأنه ضارَعَ الأسماء مضارَعَةً ناقصةً والأفعالَ . فالأوَّلُ حيث وقع صفةً كقولك : مَرَرْتُ برَجُلٍ أَكْرَمَ زَيْداً ، أي مُكْرِمٍ زَيْداً . والثَّاني حيث وَقَعَ موقعَهُ في الشَّرْط كقولكَ : إنْ قَامَ زَيْدٌ تَبِعَهُ أخُوهُ .

وفُتِحَ لقصد أنْ تكونَ حركتُهُ أقربَ الحركات إلى السُّكون ، وذلك

---

(١) التمام ص : ٤٨ .

الفتح؛ ألا تراهم قَلَبُوا الهمزةَ المفتوحة المضمُومَ ما قبلها واواً نحو : جُؤَنٍ كقَلْبِ السَّاكنة نحو : جُؤْنَة ، وكذلكَ إذا انكَسَرَ ما قبلها نحو: بِئَرٍ[1] كقلبها في بير .

وقيل : بعضُهُم يَحذفُ واوَ الضَّمير ويُبْقِي الضَّمَّةَ دلالةً عليها[2]. قال الشَّاعرُ[3]:

وَلَوْ أَنَّ الأَطِبَّا كَانُ حَوْلي وَكَانَ مَعَ الأَطِبَّاءِ الأُسَـاةُ

وتُحذَفُ الضَّمَّةُ في الوقف ، كقوله[4]:

لَوْ أَنَّ قَوْمِي حِيْنَ أَدْعُوْهُمْ حَمَلْ

عَلَى الجِبَالِ الصُّمِّ لارْفَضَّ الجَبَلْ

فلو بُنِيَ على الضَّمِّ لالْتَبَسَ بهذه اللُّغَةِ ، والكَسْرَةُ أُختُهَا ، فمُنِعَت كمَنْعِهَا ، فتَعَيَّنَت الفتحةُ .

---

(١) جمع بير .

(٢) وهي لغةُ هوازن وعُليَا قيس كما ذكر الفراء في المعاني ٩١/١ .

(٣) لم أقف على قائله . والبيت في : معاني الفراء ٩١/١ ، ومجالس ثعلب ٨٨/١ ، وشرح الكتاب للسيرافي ١٤٥/١ ـ مطبوع ـ والإنصاف ص : ٣٢٩ ، ٤٣٠ ، ٦١٠ ، والنهاية ص : ٢٢٣ ، وشرح المفصل ٥/٧ ، ٨/٩ ، والضرائر الشعرية ص : ١١٩ ، ١٢٧ ، والهمع ٢٠١/١ ، والخزانة ٢٢٩/٥ . والأساة : جمع آسٍ ؛ وهو الذي يأسو الجرح أي : يداويه (الصحاح ـ أسا)، وحذف الواو والاكتفاء بالضمة هي لغةُ هوازن وعُليَا قيس كما ذكر الفراء .

(٤) شرح الكتاب ١٤٥/١ ـ مطبوع ـ ولم أقف على قائله . والبيت في النهاية ص : ٢٢٤ ، وشرح المفصل للخوارزمي (التخمير) ٢٧١/١، وشرحه لابن يعيش ٨٠/٩ ، والضرائر الشعرية ص : ١٢٨ ، وشرح التسهيل ١٣٤/١ .

وهو مُزيَّفٌ عندي لوجهين :

أحدهما : أنَّ القرائنَ المذكورةَ معه تدلُّ على ذلك .

والثَّاني : أنَّ هذه لغةٌ نادرةٌ جداً ، فلا يتَّفِقُ الكُلُّ على خوف الالتباس بها .

وقال ابنُ الدهان في « الغُرَّة »[1]: بُني « ضَرَبَ » على الفتح حَمْلاً له على ضَرَبَتْ .

وهو ضعيفٌ عندي لحَمْلِهِ المذكَّرَ على المؤنَّثِ ، كما ضَعُفَ قولُ الفرَّاء[2] ؛ حيث حَمَلَهُ على ضَرَبَا .

وكذلك البناءُ في الحروف أصيلٌ .

[١٠/أ] وهو فيها إمَّا على السُّكون نحو : هلْ وقدْ .

/ وإمَّا على الفتح نحو : إنَّ وثمَّ ، وحركتُهُمَا لالتقاء السَّاكنين . وفَتْحُهُمَا طلبٌ للخِفَّة وقد تقدَّمَ بيانُ ذلك (أنَّهما لو ضُمَّتَا لتَوَالَتْ في ثُمَّ ضمَّتان، وفي إنَّ كَسْرَةٌ وضَمَّةُ[3]، ولو كُسِرَتَا لتَوَالَتْ في إنَّ كَسْرَتَان ، وفي ثمَّ ضَمَّةٌ وكَسْرَةٌ)[4].

---

(١) تحدث عن الإعراب والبناء في الغرة ٤/١ (مخطوط) و لم أقف على نصه هذا .

(٢) لم أقف عليه .

(٣) سقطت عبارة (كسرة وضمة) كما سقطت كلمة (كسرة) في السطر الآتي من (ت)

(٤) ما بين القوسين سقط من (ص) .

وإمَّا على الكَسْر نحو : جَيْرِ بمعنى نَعَمْ ، وحُرِّكَت لالتقاء السَّاكنين ، وكُسِرَتْ على الأصل في ذلك حيث قَلَّتْ[1] ، بخلاف أينَ .

وإمَّا على الضَّمِّ نحو: مُنْذُ فيمَنْ جَرَّ بها. وحُرِّكت لالتقاء السَّاكنين، وضُمَّتْ إتباعاً ، وكذلك رُبَّ في أحد لُغَاتِهَا[2].

* * *

(١) قال ابن الخباز في النهاية ص : ١٩٥ : « لأنَّ جيرِ قليلة الاستعمال فسلك فيها الأصل » ، وقال في توجيه اللمع ص : ١٨ : « ومن العرب من يفتحها طلباً للخفة » .

(٢) يقال فيها : رُبُ . انظر لغاتها في التسهيل ص : ١٤٧ ، وشرحه لابن مالك ١٧٤/٣ ، وتذكرة النحاة ص : ٥ .

المَقَدِّمَةُ الثَّانِيَةُ

في العَوَامِلِ

اختَلَفَ النُّحاةُ في تعريف العامل ، فَقَالَ المطرِّزيُّ[1]: « هو ما أَوجَبَ كونَ آخِرِ الكلمةِ على وجهٍ مخصوصٍ من الإعراب » .

وقال ابنُ الخبَّاز[2]: « هو ما أحدَثَ في آخِرِ الكلمة رَفْعاً أو نَصْباً أو جَرّاً أو جَزْماً » .

وقال ابنُ الحاجب[3]: « هو ما يتقوَّمُ به المعنى المقتضي للإعراب » . انتهى كلامُهُ . ومعناه أنَّ المقتضيَ له الفاعليَّةُ والمفعوليَّةُ والإضافةُ لئلاَّ يَلتَبِسَ ، ولا يَتقوَّمَ كلُّ واحد منها إلاَّ بأمر يَنضمُّ إليه في التَّركيب ، فذلك الأمرُ الذي يستقلُّ به ذلك المعنى هو الَّذي يُسَمَّى عاملاً ؛ ألا ترى أنَّ المقتضيَ للرَّفع الفاعليَّةُ[4]، ولا يَتقوَّمُ إلاَّ بفعلٍ أو شبهِهِ نحو : جَاءَ عَمْرٌو، وزَيْدٌ قَائِمٌ غُلاَمُهُ ، ولو قطعتَ النَّظر عن ذلك لم تُتَصَوَّر الفاعليَّةُ ، فهو إذاً الرَّافعُ .

---

(١) المصباح في النحو ص : ٦٣ .

(٢) توجيه اللمع ص : ٨ . وانظر شرح العوامل للأزهري : ٧٣ .

(٣) الكافية ص : ٦١ ، وشرحها لابن الحاجب ٢٤٢/١ .

(٤) وذهب بعضهم إلى أن الفاعل يرتفع بالوصف . انظر التعليقة على المقرب ١٦٢/١ .

وإنْ وقع اختلافٌ في العامل فليس ذلك باختلافٍ في هذه القاعدة ، بل هو اختلافٌ في المعنى المقتضي[1]، وذلك نحو قولك : غُلاَمُ زَيدٍ ، فمنهم مَن يقول : الجارُّ هو المضافُ ؛ إذ لا تَتقوَّمُ الإضافةُ إلا باسمَين ، فالأوَّلُ هو العاملُ ، ومنهم مَنْ يقولُ : لا تَتقوَّمُ إلاَّ بتقدير حرفِ جرٍّ ، فذلك الحرفُ هو العامل .

وكذلك : ضَرَبْتُ زَيْداً ، إذ المفعوليَّةُ لا تتقوم إلا بفعلٍ أو شبهِهِ ، فهو النَّاصِبُ . ومَنْ قالَ : لا تتقوَّمُ إلاَّ بالفعل والفاعل جَعَلَ العمَلَ لهما .

واعلَمْ أنَّ العاملَ على ضَرْبَين : لفظيٍّ ومعنويٍّ .

وبدأتُ باللَّفظيِّ لكثرته وقوَّته وعَدَمِ الخلاف فيه. وهو على ثلاثةِ أضرُبٍ :

عامل بحقِّ الأصل ، وعامل بحقِّ الشَّبَهِ ، وعامل بحقِّ النِّيابة .

فالأوَّلُ ضَرْبان : فعلٌ وحرفٌ ، فالفعلُ مُطْلَقاً عاملٌ بالأصالة ما عدا الأفعالَ النَّاقصةَ ، ورَفعُهُ مطَّردٌ لعدم انفكاكه عن الفاعل . نَعَمْ رُبَّمَا كُفَّ عنه بـ « ما » ،كقول الشَّاعر[2]:

---

(١) في (ص) : « بل هو اختلاف في المقوم ».

(٢) هو المرار الفقعسي ، شعره ص :٤٨٠ (شعراء أمويون ، القسم الثاني) ، وينسب إلى عمر بن أبي ربيعة ، وهو في ملحق ديوانه ص : ٥٠٢ .
والشاهد في الكتاب ٣١/١ ، ١١٥/٣ ، والنكت عليه ١٥١/١ ، وشرح أبياته ١٠٥/١، وتحصيل عين الذهب : ٦٧ ، والمقتضب ٨٤/١، والأصول ٢٣٤/٢ ، وكتاب الشعر ٩١/١، والخصائص ٢٥٧/١ ، والمنصف ١٩١/١ ، والإنصاف : ١٢١، وشرح المفصل ١١٦/٧ ، ١٣٢/٨ ، وشرح الجمل ١٦٠/١ ، والخزانة ٢٢٦/١٠ .

صَدَدْتِ فَأَطْوَلْتِ الصُّدُوْدَ وَقَلَّمَا وِصَالٌ عَلَى طُـوْلِ الصُّدُوْدِ يَدُوْمُ

ذَكَرَ العبديُّ أنَّ « ما » كافَّةٌ لـ « قَلَّ » عن طلب الفاعل ، و« وِصَالٌ » مرفوعُ بفعل مُضْمَرٍ يُفسِّرُهُ « يَدُومُ »[1].

وقيلَ إنَّ « ما » زائدةٌ ، و« وِصَالٌ » فاعلُ « قَلَّ »[2].

وقيل : إنها مَصدريَّةٌ[3]، والمصدَرُ الفاعلُ ؛ أي : وقَلَّ دَوَامُ وِصَالٍ .

ونَصْبُهُ غيرُ مُطَّردٍ ؛ إذ يكونُ لازماً ومتعدياً ، **فاللازمُ** ما يعقل بغير تعلق بغير مَنْ قام به نحو: قَعَدَ واحْمَرَّ، والمتعدِّي بخلافه وهو ما لا يعقل إلا بمتعلِّق غير القائم به نحو : ضَرَبَ ، ثمَّ قد **يَتعدَّى إلى واحد** كما ذُكِرَ .

[١٠/ب] **وقد يَتَعدَّى إلى اثنين ، وهو / قسمان :**

أحدهما : ما يجوزُ فيه الاقتصار على أحد مفعولَيْهِ نحو : أعطيتُ ، أما تعدِّيْهِ إليهما فلتوقُّفِ عقليَّتِهِ عليهما ، وهما المعطِي والشَّيءُ الَّذي يُعطَاهُ ، ولو رَفَعْتَ عن الذِّهْنِ ذلك لم يُعْقَل الإعطَاءُ . وأمَّا جوازُ الاقتصار فلعدم النِّسْبة

---

(١) وهذا ذكره ابن السراج في الأصول ٤٦٦/٣ ، والفارسي في البغداديات ص : ٢٩٧ ، والأعلم في تحصيل عين الذهب ص : ٦٧ ، وانظر كتاب الشعر ٩١/١ ، والخزانة ٢٢٨/١٠ .
قلتُ : وقد رد الفارسي في البغداديات : ٢٩٧ رأي سيبويه في ارتفاع (وصال) على الابتداء قال: ولا يصلح ارتفاعه بالابتداء كما قدره.

(٢) هذه العبارة كلها ساقطة من (ت) .

(٣) وردَّهُ ابنُ خلف في شرح أبيات الكتاب (اللوحة : ١٢) فقال : لا يجوز أن تكون (ما) مصدرية لأنها معرفة ، و(قلَّ) تطلب النكرة ... ولو كانت مصدرية لجاز أن تدخل على الماضي والمستقبل، وهي ههنا لا تدخل إلا على المستقبل. وانظر الخزانة ٢٢٧/١٠ .

الإسنادية بين مفعولَيْهِ . والكوفيُّ يَذهَبُ إلى أنَّ ناصب الثَّاني فعلٌ مقدَّرٌ[1]، وقد أوضحتُهُ في « المسائل الخلافيَّة » .

والآخَرُ : سبعةُ أفعال تُسَمَّى أفعالُ الشَّكِّ واليقين ؛ لإفادتها ذَينِكَ ، وهي : ظننتُ ، وحَسِبْتُ، وخِلْتُ، وعَلِمْتُ، ورأيتُ، ووَجَدْتُ ، وزَعَمْتُ . ولها مصادرُ .

فأمَّا تعدِّيها إلى مفعولين فلتوقُّفِ عقليَّتِهَا على منسوبٍ ومنسوبٍ إليه .

وأمَّا امتناعُ الاقتصار فلأنها داخلةٌ على المبتدأ والخبر ، وأحدُهُما لا يَستغني عن الآخَرِ ؛ ألا تَرَى أنَّكَ لو قلتَ : ظَنَنْتُ زَيْداً ، لم يُعْلَمْ متعلَّقُ الظَّنِّ، ولو قلتَ : ظَنَنْتُ قَائماً ، لم يُعْلَمْ صاحبُهُ ، وهذا ضعيفٌ[2].

ونَقَلَ المَرَاغيُّ عن أبي عليٍّ جوازَ الاقتصار[3]، وكان مُتَّهَماً في نَقْلِهِ .

وهنا تنبيهٌ :

وهو قولُكَ : عَلِمْتُ أنَّ زَيْداً قَائمٌ . فرأيُ سيبويهِ[4] أنه لَمَّا جَرَى

---

(١) والبصريون يرون أن ناصب المفعول الثاني الفعل المذكور . انظر تفصيل المسألة في الإنصاف ص : ١٢٩ [المسألة : ١٧] .

(٢) انظر توجيه اللمع ص : ١٧٠ .

(٣) جاء عن أبي علي إجازة الاقتصار في قولك : ظننتُ ذاكَ إذا كانت الإشارة إلى المصدر ، فكأنك قلتَ : ظننتُ ذاك الظنَّ . قال : « ولو كان إشارةً إلى غيره لم يكن من المفعول الثاني بد إلا أن تجعل الظن بمعنى التهمة ، فإنه يجوز حينئذ الاقتصارُ فيه على مفعول واحد » . الإيضاح ص : ١٦٨ - ١٦٩ .

(٤) الكتاب ١٥١/٣ .

ذِكْرُ المخبَرِ عنه والخَبرِ استُغْنِيَ عن تقدير مفعولٍ آخَرَ ، ورأيُ الأخفش أنَّ المفعولَ الثَّانيَ مُقَدَّرٌ حُذِفَ لطول الكلام ، وكلا القولَين حَسَنٌ . فسيبويه نَظَرَ إلى اللفظ ، وكونِهِ مشتملاً على المخبَر عنه والخبر. والأخفَشُ نَظَرَ إلى أَنَّهُمَا مع « أنَّ » مَصْدَر تقديراً ، فاحتاج إلى خبرٍ آخَرَ .

ولا يَعْرَيَان من ضَعْفٍ ، أمَّا الأوَّلُ فإنه مُنَافٍ لوضع إنَّ ، وأمَّا الثَّاني فَلِنَصِّهِم على امتناع حَذْفِ أحدِ المفعولَين[1] .

وأخبرَني شيخُنَا سَعْدٌ المغربيُّ[2] رحمه الله تَعَالى وقتَ القراءة بأنَّ بعضَهُم ذَهَبَ إلى أنها في هذه الصُّورة تتعدَّى إلى مفعولٍ واحدٍ .

والثَّاني من مفعولَيْهَا كخبر المبتدأ في الإفراد والجُملَةِ والظَّرْفِ. فالمفرَدُ يَسْتَبِينُ نَصبُهُ، والجملةُ والظَّرْفُ يُحْكَمُ على محلِّهِمَا. أنشَدَ أبو عليٍّ[3] لأبي ذُؤَيْبٍ[4]:

---

(١) في حاشية (ح) : هذا إذا كان جائزَ الظُّهور ، فكيف به مع المنع من ذلك .

(٢) هو أبو عثمان سعد بن أحمد بن عبد الله الجذامي الأندلسي البيَّاني النحوي ، أبرز شيوخ المصنف، ذَكَرَه كثيراً في كتبه وبخاصة قواعد المطارحة والمحصول وأثنى عليه . وروى عنه الشرف الدمياطي قال : رأيته ببغداد يُقرئ النحو . وقال : إنه زار ابن إياز ببغداد وهو شاب في زي أولاد الأجناد يقرأ على شيخه سعد المذكور . من تصانيفه شرح على الجزولية نقل عنه المصنف في كتابه المحصول . توفي سنة ٦٤٥هـ . انظر بغية الوعاة ٥٧٧/١ ، وكشف الظنون ١٨٠٠/٢ .

(٣) الإيضاح ص : ١٦٧ .

(٤) شرح أشعار الهذليين ٩٠/١. والشَّاهد في الكتاب ٦٠/١، والمقتصد ٤٩٥/١، والأضداد للأنباري ص : ٧٤ ، وتوجيه اللمع ص : ١٧١ ، والمغني ص : ٥٤٣ ، وشرح أبياته ٢٦٨/٦ . قال الأخفش : أي تظنيني كنتُ أجهل باتباعي إيَّاكِ .

فَإِنْ تَزْعُمِيْنِي كُنْتُ أَجْهَلُ فِيْكُمُ   فَإِنِّي شَرَيْتُ الحِلْمَ بَعْدَكِ بِالجَهْلِ

وهذه الأفعالُ إنْ تقدَّمَتْ وجَبَ إعمالُها فيهما غالباً ما لم تصادف مُعَلَّقاً ، وذلك لقوَّتِهَا كقولكَ : ظَنَنْتُ زَيْداً قَائِماً .

وإنْ توسَّطَت جاز الإعمالُ ـ لتقدُّمِهَا تقديراً وهو الأَولى ـ كقولكَ : زيداً ظننت قائماً ، والإلغاء لضعفها كقولكَ : زيدٌ ظننت قائمٌ .

وإنْ تأخَّرَتْ اختير الإلغاءُ ، وجاز الإعمال[1] . وهذا بَيِّنٌ .

وقد يتعدى إلى ثلاثةٍ ، وهو قسمان :

الأوَّلُ :كان في الأصل متعدياً إلى مفعولين ، فنُقِلَ بالهمزة ، فتَعَدَّى إلى ثلاثةٍ ، وذلك : أَعلَمُ،/ وأَرَى ، تقولُ : أَعْلَمَ اللَّـهُ زَيْداً عَمْراً قَائِماً[2] .   [١١/أ]

والثَّاني : أصله أنْ يتعدَّى إلى واحدٍ بنَفْسِهِ ، وإلى آخرَ بحرف الجرِّ ، وهو: أنبأْتُ، ونَبَّأْتُ، وأَخبَرْتُ، وخَبَّرْتُ، وحَدَّثْتُ . قال تعالى[3]: ﴿ قَدْ نَبَّأَنَا ٱللَّهُ مِنْ أَخْبَارِكُمْ ﴾ . ثُمَّ شُبِّهَ بأَعْمَلْتُ فتَعَدَّى إلى ثلاثةٍ ، كقولك : أَنْبَأْتُ زَيْداً عَمْراً كَرِيماً .

---

(١) قال ابن الخباز : أما جودة إلغائها فلشدة ضعفها في التأخر ، وإما إعمالها فلأن لها تعلقاً بالجملة . توجيه اللمع ص : ١٧٣ .

(٢) انظر الكتاب ٤١/١ ، ٤٣ ، والمقتضب ١٢١/٣ ، ١٨٩ . وعبارة المصنف بنصها تقريباً في توجيه اللمع ص: ١٧٥ .

(٣) سورة التوبة ، من الآية (٩٤) .

وهنا تنبيهٌ :

وهو أنَّ هذه إذا بُنِيَتْ لِمَا لم يُسَمَّ فاعلُهُ صارت متعديةً إلى اثنين كقولكَ : أُعْلِمَ زَيْدٌ عَمْراً كريماً[1]، ولا يجوزُ الاقتصار على أحدهما ؛ لأنَّهُمَا في الأصل مفعولاَ عَلِمْتُ ، ولا يجوزُ إلغاءُ الفعل ؛ لتعدِّيْهِ في الأصل إلى ثلاثةٍ . ذَكَرَهُ الورَّاقُ في « علله »[2].

والحرفُ إمَّا جارٌّ للأسماء ، وإما جازمٌ للأفعال ، وإمَّا ناصبٌ ، ويأتي بيانُ ذلك إنْ شاء الله تعالى .

* * *

والثاني من تقسيم العامل :

وهو ما يَعمَلُ بالشَّبَه[3]، وهو فعلٌ واسمٌ وحرفٌ .

فالفعلُ كان وأخواتُهَا ؛ ألا تراهم يقولون : كَانَ زَيْدٌ أَخَاكَ ، فشُبِّهَ بضَرَبَ زَيْدٌ أَخَاكَ من جهة الفعليَّة ، ولهذا قالَ الفرَّاءُ[4]: يجوزُ : كِيْنَ

---

(١) في (ص) : زيدٌ أُعْلِمَ عَمْراً كريماً .

(٢) الذي نص عليه أبو الحسن الوراق هو (علمت) حيث قال : « واعلم أن (علمت) إذا لم تسم الفاعل فيها، ثم وسطتها بين المفعولين ، فالقياس فيها ألا تلغى كإلغاء ظننت » علل النحو: ٢٨٩.
قلت : وهذه العبارة منقولة عن توجيه اللمع ص : ١٧٥ بنصها تقريباً ، ولم يشر المصنف إليه .

(٣) حيث كان الأول : هو ما يعمل بحق الأصالة .

(٤) لم أقف عليه في المعاني . وانظر النقل عنه في الأصول ٨١/١ ، والتسهيل : ٧٧ ، وشرح الكافية ٢٤٠/١/١ ، وحاشية الصبان ٩٧/١ .

أَخُوكَ ، كما يجوزُ : ضُرِبَ أَخُوكَ . نقَلَهُ البطَلْيَوسيُّ[1] .

وتُسَمَّى أفعالاً ناقصةً لعدم استغنائها بالمرفوع، وقيل: لدَلاَلَتِهَا على الزَّمان المجرَّدِ من الحدَثِ ؛ لكون خبَرها عِوَضاً عن حَدَثِهَا . وهو اختيارُ أبي الفتح في « اللمع »[2]؛ ألا تراه قالَ : « تَدُلُّ على الزَّمان المجرَّدِ من الحدث » ، ولهذا يُسْتَقْبَحُ حَذفُهُ (أعني الخبر) .

وفائدةُ دُخُولها على الجملة تَضَمُّنُهَا معانِيَهَا التي تدُلُّ عليها ، فـ(كان) لمضيِّ مضمونِ الجملة، و(صار) للانتقال، و(أصبح) لاقتران المضمون بالصَّباح، و(أمسى) لاقترانه بالمساء ، و(أضحى) لاقترانه بالضُّحَى ، و(ظَلَّ) لاقترانه بالنَّهار ، و(بات) لاقترانه باللَّيل ، و(ما زال) و(ما فتئ) و(ما برح) و(ما انفك) لاستمرار خبرها لاسمها مُذْ قَبِلَهُ ؛ ألا ترى أنَّكَ إذا قلتَ : مَازَالَ زَيْدٌ كَرِيماً ، فمعناهُ استمرارُ الكَرَم لزَيْدٍ ، لكنَّهُ لم يتَّصِفْ به في أوَّلِ وُجُوده ، بل مذ كان قابلاً له في المعتاد . ويَلْزَمُهَا حرفُ نفي ؛ لأنَّ تَجَرُّدَهَا منه يَنقُضُ المعنى؛ لأَنَّهَا للنَّفي ، فلمَّا دَخَلَهَا النَّفيُ صار المعنى الإثبات ، فلو تجرَّدَت منه لفظاً وتقديراً لصارت نفياً . نَعَمْ قد حُذِفَ وهو مُرَادٌ ، كقول الله تعالى[3] :

---

(١) الحلل في إصلاح الخلل من كتاب الجمل ص : ١٨٠ قال : وروي عن الفرَّاء أنه أجاز في (كان زيدٌ أخاك) أن يقال : كين أخوك . وقال : ليس من كلام العرب ، ولكنه جائز على القياس .

(٢) اللمع ص : ٨٥ .

(٣) سورة يوسف ، من الآية (٨٥) .

﴿ تَٱللَّهِ تَفۡتَؤُاْ تَذۡكُرُ يُوسُفَ ﴾، وكقول الشَّاعر[1]:

وَأَبْرَحُ مَا أَدَامَ اللهُ قَوْمِي بِحَمْـدِ اللهِ مُنْتَطِقاً مُجِيْـدَا

المعنى لا أبرَحُ .

و(ما دام) لتوقيت أمرٍ بمدَّةِ ثـُبُوتِ خبرها لاسمها ، فإذا قلتَ : أُحسِنُ إليك ما دام زَيْدٌ صَدِيقَكَ ، فالمعنى توقيتُ الإحسان إلى المخاطَبِ بمدة ثُبُوت صداقة زَيدٍ له ، و(ما) معها مَصدريَّةٌ زمانيَّةٌ ، ولذلك احتاجَتْ إلى كلامٍ؛ لأنها ظَرْفٌ، والظَّرْفُ / فَضْلَةٌ. ولا بُدَّ له من عامل لفظاً أو تقديراً. [١١/ب]

و(ليس) لنفي مضمون الجملة في الحال ، وهو الأكثَرُ، وقيل : مُطْلَقاً. وفيه خلافٌ ، فالمشهورُ أنه فعلٌ لاتِّصَال الضَّمير به نحو : لَسْتُ ، والتاءُ السَّاكنةُ نحو : لَيْسَتْ[2]، ولجواز تقدُّمِ خَبَرِهِ على اسمِهِ إجماعاً .

وأبو عليٍّ صرَّح في « الحلبيَّات »[3] بحرفيَّتِهِ. قال العَبْدِيُّ: وأقوى تمسكاته

---

(١) هو خداش بن زهير . انظر مقاييس اللغة ٤٤١/٥، والمقرب ص : ١٠٣، وشرح الجمل ٣٨٧/١، والمقاصد النحوية ٤٣٢/١ ، والخزانة ٢٤٣/٩ (عرضاً) .

(٢) انظر المقتضب ٨٧/٤ ، ١٩٠ ، والمتبع ٢٥٦/١ .

(٣) المسائل الحلبيات ص : ٢١٠ ـ ٢١٤، ومثله في المسائل المنثورة ص : ٢٢٠، وكلامه في الإيضاح ص : ١٤٧ يوحي أنه يقول بفعليته . وانظر كلاماً له أيضاً في إيضاح الشعر ص : ٨ ـ ١٤ .
كما نسب القول بحرفيته في المغني ص : ١٩٣ إلى كل من ابن السراج وابن شقير ، وابن السراج قد صرح في الأصول ٨٢/١ بفعليته . وانظر رصف المباني ص : ٣٦٨ ، والتذييل ١١٧/٤ .
وقد رد الفارسي في المسائل المنثورة : ٢٢٠ على من قال بفعليته لاتصال الضمائر فقال : « هذا لا يلزم ، وذلك أن (هاء) وهي حرف يتصل بها الضمير ، وذلك قولك : هاؤم ، وهاؤموا ، فلما

=

قوله تعالى[1]: ﴿ وَأَن لَّيْسَ لِلْإِنسَٰنِ إِلَّا مَا سَعَىٰ ﴾، وذلك من قِبَلِ أنَّ « أنْ » الخفيفةَ من الثَّقيلة لا يليها الفعلُ إلاَّ وبينهما حاجزٌ،كما قال تَعَالى[2]: ﴿ عَلِمَ أَن سَيَكُونُ مِنكُم مَّرْضَىٰ ﴾ ، وقد وَلِيَتْ أنْ ليس ، فلو كانت فِعْلاً لم تتجرَّدْ عن الحاجز ، وقد تجرَّدَتْ ، فاقتضى ذلك حَرفيَّتَهَا .

وهذا عندي غيرُ لازمٌ لأمرين :

الأوَّلُ : أنَّ هذا الحاجزَ إنما يَلزَمُ مع الأفعال الرَّاسخة القَدَمِ في الفعليَّةِ ، و« ليس » ضعيفةٌ .

الثَّاني : أنَّ الحاجزَ[3] المعتبر عند الواضع هو في الإيجاب السِّينُ وسوف وقد ، وفي النَّفي « لا » و« لن »، ولا يَصِحُّ دُخُولُ شيءٌ منه على « ليس » .

ووَزْنُهُ فَعِل كعَلِم ، ثُمَّ أُلزِمَتْ عينُهُ السُّكُونَ ، ولا يكون كضَرَب ؛ لعدم إسكان المفتوح إلاَّ نادراً ،كقوله[4]:

وَقَالُوا تُرَابيٌّ فَقُلْتُ صَدَقْتُمُ ... أَبي مِنْ تُرَابٍ خَلْقَهُ اللهُ آدَمَا

ولا تكونُ كظَرُفَ ؛ لانتفائه فيما عينُهُ ياءٌ لإفضائه في المستقبَلِ إلى

= اتصل هذا بها ، ولم يكن ضميراً ، فكذلك يتصل بليس ، ولا يكون ضميراً ، ومما يدل على أنها ليست بفعل أنها تدل على النفي ، ولا تدل على حدث ولا على زمان ... »

(١) سورة النجم ، الآية (٣٩) .

(٢) سورة المزمل ، من الآية (٢٠) .

(٣) في (ت) : أن العوض .

(٤) لم أقف على نسبته ، وهو في رسالة الغفران لأبي العلاء : ٣٥ ، وعبث الوليد له : ٢٢٤ ، وما يجوز للشاعر في الضرورة : ١٨٩ ، وضرائر الشعر : ٨٤ ، وشرح شواهد شرح الشافية ١٨/٤ (عرضاً) . وفي بعض هذه المصادر ورد بلفظ (آدمُ) .

قلب الياء واواً ، وهو قلبُ الأخَفِّ إلى الأثقل في الفعل الثَّقيل ، وذلك مباينٌ للأصول .

ويجوزُ عندي أنْ يكونَ فَعَل كضَرَبَ، وإنَّما سُكِّنَ صوناً له عن القلب مع جموده وجَرْيِهِ مَجْرَى الحروف، وأيضاً ليكون على وَزْنِ الحرف وهو ليتَ .

فإنْ قلتَ : التَّسكينُ تَصَرُّفٌ أيضاً ؟

أجبتُ : بأنه دون القلب على كلِّ حال .

فإنْ قلتَ : فالمسموعُ لسْتُ ، ويَلزَمُكَ أنْ يكونَ لَسْتُ كبِعْتُ ؟

أجبتُ : بأنَّ هذا لازمٌ أيضاً لِمَنْ قالَ : هو كعَلِمَ . لكن مَنَعَ من ذلك على القولَين أنَّ حركةَ العين هُجِرَتْ رأساً، و لم يبقَ إليها التِفَاتٌ ، وجَرَت العينُ مَجْرَى السَّاكن ؛ ولأنَّ هذا من خواصِّ الأفعالِ المكينةِ المتصرِّفَـةِ ، و« ليس » خارجةٌ منها. ومُنِعَت من التَّصرُّفِ لشبهها بـ(ما) من جهة النَّفي في الحال .

فإنْ قلتَ : فهلاَّ مُنِعَ تَصَرُّفُ « أُشَبِّهُ » و« أَسْتَدْرِكُ » لشَبَهِهِمَا بكأنَّ ولكنَّ ؟

قلتُ : لا يَلزَمُ ذلك ؛ لأنَّ الحُكْمَ قد يتوقَّفُ على شيئين ، فلا يكفي أحدُهما كما لا ينصرفُ ، وكذلك حَذْفُ الواو في عِدَة ، فإنه متوقِّفٌ على كَسْرَةٍ ، وأنه في مصدَرٍ لفعلٍ معتَلٍّ ، ولذلك صَحَّ وَعْدٌ . والمراغيُّ وَهِمَ فجعل كُلاًّ منها علَّةً كافيةً .

وكذلك قلبُ الواو ياء في « قيام » لانكسار ما قبلها ، وإعلالها / في [١٢/أ] الفعل ، ولذلك صحَّتْ في قِوَام مَصْدَرِ قَاوَمَ ، فلمَّا شَابَهَتْ « ما » « ليس » من وجهين : النَّفيُ وكونُهُ في الحال جَمَدَتْ ، بخلاف ما اعترَضَ به .

وهنا تنبيهٌ :

وهو أنَّ بعضَهُم قال : بُنِيَ مَنْ وكَمْ لمشابهته قَدْ وهَلْ ، ولا يَرِدُ أخٌ وأبٌ؛ لتقدير المحذوف، وإذا ثَبَتَ ذلك جاز لآخَرَ أنْ يُعلِّلُ جمودَ « ليس » لمشابهتها « ليتَ » لفظاً .

فإنْ قيلَ : فبالحركة المقدَّرَةِ في عينها يَخرُجُ عن ذلك ، كما خرج أبٌ وأخٌ(١) بتقدير المحذوف ؟

أجبتُ : بأنَّ المحذوفَ منهما يُرَدُّ في التَّثنية والجمع والتَّصغير والفعل ، وليست حركةُ عين « ليس » كذلك ؛ إذ لم تَظْهَرْ في موضع ، ولا وَرَدَ بها استعمالٌ أصلاً فافْهَمْهُ .

وقد ألحقوا بها ستَّةَ أفعال وهي: آضَ ، وعادَ، وغدا ، وراحَ ، وجاءَ ، وقعدَ(٢)، وكلُّهَا بمعنى صار . قال تعالى(٣): ﴿ فَتَقْعُدَ مَذْمُومًا مَّخْذُولًا ﴾، وقال المرقِّشُ الأكبر(٤):

---

(١) في (ت) : كما خرج أخ بتقدير المحذوف .

(٢) وزاد بعضهم : رجع واستحال وحار وارتد وتحول وغيرها . انظر التسهيل :٥٣ ، والمقاصد الشافية ١٤٦/٢ ، وشرح الأشموني ١١٤/١ .

(٣) سورة الإسراء ، من الآية (٢٢) .

(٤) من قصيدة في المفضليات : ٢٢٦ (ذات الرقم ٤٧) وهي في شعر المرقش من ديوان بني بكر في الجاهلية

=

فَآضَ بِهَا جَـذْلاَنَ يَنْفُضُ رَأْسَـهُ كَمَا آضَ بِالنَّهْبِ الكَمِيُّ المُخَالِسُ

وقال ربيعةُ بنُ مَقرُومٍ الضَّبِّيُّ[1]:

فَـدَارَتْ رَحَانَـا بِفُـرْسَـانِهِمْ فَعَـادُوا كَـأَنْ لَـمْ يَكُـونُوا رَمِيْمَا

فـ« رميماً » خبرُ قوله: « عادوا » ، و« يكونوا » تامَّةٌ . والمعنى: فعادوا رميماً كأنْ لم يُوجَدُوا .

وقالت الخوارجُ لابن عبَّاس[2]: « ما جَاءَتْ حَاجَتُكَ » ، تقديرُهُ : أَيَّةُ حاجةٍ صارَتْ حَاجتُكَ .

= الذي جمعه الدكتور عبد العزيز نبوي ص : ٥٧٧ ، والبيت في المصدرين جاء برواية :

فَآضَ بِهِ جَذْلاَنَ يَنْفُضُ رَأْسَـهُ كَمَا آبَ بالنهْبِ الكَمِيُّ المُحَالِسُ

وانظر الشاهد في توجيه اللمع ص : ١١٢ .

(١) من قصيدة في المفضليات ص: ١٨٤ (برقم ٣٨) ، وهو في شعر ربيعة بن مقروم الذي جمعه الدكتور نوري حمودي القيسي (ضمن شعراء إسلاميين) ص : ٢٨٤ ، وهو فيه برواية :

وَسَـاقَت لَنَا مِذْحَـجٌ بالكلاب فَعَادُوا كَأَنْ لم يَكُونُوا رَمِيْمَـا

وانظر الشاهد في توجيه اللمع ص : ١١٢ .

(٢) أورد سيبويه رحمه الله هذه العبارة في عدة أماكن من الكتاب ، انظر : ٥٠/١ ، ٥١ ، ١٧٩/٢، ٢٤٨/٣ . قال سيبويه : « وزعم يونس أنه سمع رؤبة يقول: ما جاءت حاجتك؛ فيرفع . ومثل قولهم : ما جاءت حاجتك ؛ إذ صارت تقع على مؤنث قراءة بعض القراء : ﴿ ثمَّ لَمْ تَكُنْ فِتْنَتُهُمْ إلاَّ أنْ قَالُوا ﴾ و ﴿ تَلْتَقِطْهُ بَعْضُ السَّيَّارَةِ ﴾ . وربَّمَا قالوا في بعض الكلام : ذَهَبَتْ بعضُ أصابعه ، وإنما أنث البعض لأنه أضافه إلى مؤنث هو منه، ولو لم يكن منه لم يؤنثه، لأنه لو قال : ذهبت عبد أمك لم يحسن ».

والمصنفُ هنا متابع لابن الخباز في توجيه اللمع في أغلب الفقرات السابقة . وانظر شرح الجمل لابن خروف ٤١٥/٢ ، والبسيط ٦٦٨/٢ .

وقالوا : « شَحَذَ شفرَتَهُ حتَّى قَعَدَتْ كأنَّهَا حَرْبَةٌ »[1]، أي : صارت . لكن « جَاءَ » و« قَعَدَ » لا يتجاوزان ما وَرَدَا فيه .

واعلَمْ أنه يجوزُ تقديمُ أخبارها على أسمائها مطلقاً كقولكَ : كَانَ قَائِماً زَيْدٌ ، وبَاتَ مَسْرُوراً عَلِيٌّ ، قال تَعَالى[2]: ﴿ وَكَانَ حَقًّا عَلَيْنَا نَصْرُ ٱلْمُؤْمِنِينَ ﴾، وذلك لأنَّهَا أفعالٌ وأخبارُهَا مُشَبَّهَةٌ بالمفعول ، وتقديمُ المفعول على الفاعل جائزٌ ، فكذا يجوزُ تقديمُ أخبارها على الأسماء .

وفي تقديمها عليها أنْفُسِهَا تفصيلٌ ، وكلُّ فِعْلٍ مجرَّدٍ عمَّا يجوزُ تقديمُهُ عليه فغيرُ خلاف عند البصريِّين . قال تَعَالى[3]: ﴿ كَذَٰلِكَ كُنتُم مِّن قَبْلُ ﴾، وقال تَعَالى[4]: ﴿ وَأَنفُسَهُمْ كَانُوا۟ يَظْلِمُونَ ﴾، فـ« أنْفُسَهُمْ » منصوبٌ بالخبر وهو « يَظْلِمُونَ » ، وقد تقدَّم على «كان » ، والمعمولُ إنَّما يَقَعُ في موضعٍ يجوز أنْ يَقَعَ العاملُ فيه .

و« مازال » وأخواتُهَا الثَّلاثةُ لا يجوز عند البصريِّينَ[5] أنْ تتقدَّمَ عليها أخبارُهَا ؛ لأنَّ في أوائلها « ما » ، وهي للنَّفي، وما في حيزها لا يتقدَّمُهَا .

---

(١) انظر تهذيب اللغة ١٣/٥ ، والمحكم (قعد) ٩٧/١ ، والعباب (رحف) حيث جاء اللفظ فيه : أرحف شفرته ... وفي أساس البلاغة (قعد) : أرهف شفرته ...

(٢) سورة الروم ، من الآية (٤٧) .

(٣) سورة النساء ، من الآية (٩٤) .

(٤) سورة الأعراف ، من الآية (١٧٧) .

(٥) ووافقهم الفراء من الكوفيين . انظر الإنصاف ص : ١٣٤ ، واللباب ١٦٧/١ ، وشرح المفصل ١١٣/٧ .

ويجوزُ ذلك عند الكوفيِّين[1]؛ لأنَّ النَّفيَ لَمَّا انتقَضَ صار إيجاباً ، فجَرَتْ مَجْرَى كان ، وإليه ذَهَبَ ابنُ كَيْسَانَ[2].

و« مادام » لا يجوزُ ذلك فيها بالإجماع ، فلا تقولُ : أَزُوْرُكَ مُقِيْماً مَادَامَ زَيْدٌ ؛ لأنَّ « ما » مَصْدَرِيَّةٌ ، / وما في حيِّزِ المصْدَرِ لا يتقدَّمُ عليه . [١٢/ب]

وفي ليس خلافٌ[3]، فالمتقدِّمونَ من البصريين أجازوا ذلك فقالوا : قَائِماً لَيْسَ زَيْدٌ، وتمسَّكُوا بقوله تَعَالى[4]: ﴿ أَلَا يَوْمَ يَأْتِيهِمْ لَيْسَ مَصْرُوفًا عَنْهُمْ ﴾، والكوفيُّونَ مَنَعوا ذلك لضَعْفِهَا[5]، وهو اختيارُ عبد القاهر[6]. وقال : إنَّهَا ترتفعُ عمَّا يُسبِّبُ الفعليَّةَ ، فيتقدَّمُ خبرُهَا على اسمها ، وتنخفضُ عن كان بسبب الجُمُود ، فيمتنعُ تقديمُهُ عليها .

ويُجابُ عن الآية بأنَّ « يوم » مبنيٌّ لإضافته إلى ما أصلُهُ البناءُ ، وهذا واضحٌ[7] .

---

(١) انظر الإنصاف ص : ١٣٤ (المسألة ١٨) ، واللباب ١/١٦٧ .

(٢) وروي عن الأخفش كما نص ابن خروف في شرح الجمل ٢/٤١٨ وصوبه ، وبه قال أبو جعفر النحاس أيضاً كما في الحلل ص : ١٦١ ، وشرح الألفية لابن عقيل ١/٢٥٦ ، والتذييل ٤/١٧٦. وانظر شرح المفصل ٧/١١٣. والإيضاح في شرح المفصل ٢/٨٧ .

(٣) انظر الإنصاف ص : ١٣٨ [المسألة ١٩] ، والتبيين ص : ٣١٥ ، واللباب ١/١٦٨ ، وشرح التسهيل ١/٣٥١ .

(٤) سورة هود ، من الآية (٨) .

(٥) ووافقهم من البصريين المبرد وابن السراج والزجاج والسيرافي واختاره ابن الأنباري وابن مالك . انظر الإنصاف ص : ١٣٨ ، ١٤١ ، وشرح التسهيل ١/٣٥١ ، والتذييل والتكميل ٤/١٧٨ .

(٦) المقتصد ١/٤٠٨ - ٤٠٩ .

(٧) انظر الإنصاف ص : ١٤٢ ، والتبيان ١/٢٣٤ ، والتذييل ٤/١٨١ .

وتُستَعْمَلُ كان وأصبح وأمسى تامَّاتٍ مُستَغْنِيَاتٍ بالمرفوع ، قال تَعَالى[1]: ﴿ وَإِن كَانَ ذُو عُسْرَةٍ ﴾، أي : وإنْ وُجِدَ ، وقال الرُّبَيِّعُ بنُ ضُبَعٍ الفَزَاريُّ[2]:

إِذَا كَانَ الشِّتَاءُ فَأَدْفِئُوْنِي ... فَإِنَّ الشَّيْخَ يَهْدِمُهُ الشِّتَاءُ

فَأَمَّا حِينَ يَذْهَبُ كُلُّ قُرٍّ ... فَسِرْبَالٌ خَفِيْفٌ أَوْ رِدَاءُ

وقال تعالى[3]: ﴿ فَسُبْحَانَ اللَّهِ حِينَ تُمْسُونَ وَحِينَ تُصْبِحُونَ ﴾ .

وتُزَادُ مطَّردةً دونهما بشرطين :

أحدهما : أنْ تكونَ ماضيةً لشبهها بالحرف، فلا تُزَادُ مضارِعَةً لشبهها بالاسم . وتَسَمَّحَ الآمديُّ[4] وأبو البقاء[5] في إجازة زيادةِ المضارع .

---

(١) سورة البقرة ، من الآية (٢٨٠) .

(٢) شاعرٌ جاهليٌّ معاصرٌ لامرئ القيس ، عُمِّرَ طويلاً حتى أدرك الإسلام لكنه لم يسلم، قال أبو حاتم: عاش ثلاثمائة وأربعين عاماً. انظر أخباره في المعمَّرين والوصايا : ٨ ، والحلل في شرح أبيات الجمل للبطليوسي : ٤١ ـ ٤٢ .

وانظر البيت في الجمل : ٤٧ ، وشرح أبياته لابن السيد البطليوسي : ٥٧ ، وشرحه لابن أبي الربيع (البسيط) ٧٣٩/٢ ، والأزهية : ١٨٤ ، وأسرار العربية ص : ١٣٢، وتوجيه اللمع لابن الخباز : ١١٦، وشرح التسهيل ٣٤٢/١ . ويروى : يهرمه الشتاءُ .

(٣) سورة الروم ، من الآية (١٧) .

(٤) هو أبو علي الحسين بن سعد الآمدي ، اللغوي الشاعر الأديب . توفي سنة ٤٤٤ هـ . معجم الأدباء ٢٦٦/٩ ، وإنباه الرواة ٣٢٣/١ ، والوافي بالوفيات ٢٤٢/٤ .

(٥) اقتصر أبو البقاء في اللباب ١٧٢/١ والمتبع ٢٦٩/١ في التمثيل على زيادة كان على الفعل الماضي،

=

وقد ذَكَرْتُ ذلك في « مآخذ المتَّبَع » .

والآخَرُ : أنْ تكونَ متوسِّطةً أو متأخِّرةً كقولكَ : مَرَرْتُ برَجُلٍ كَانَ قَائِمٍ ، ومَرَرْتُ برَجُلٍ قَائِمٍ كَانَ . قال أبو علي : ليس فيها ضميرٌ ؛ لأنها لو تحمَّلَتْهُ لكانت معه جملةً، والجملةُ لا تُزَادُ . وقال السِّيرافيُّ : فيها ضميرٌ لعدم خُلُوِّ الفعل من الفاعل . واستَحسَنَ القولَين بعضُ الأشياخ .

وشذَّ قولُهم[1]: مَا أَصْبَحَ أَبْرَدَهَا ، ومَا أَمْسَى أَدْفَاهَا ؛ لزيادتهما .

وهنا تنبيهٌ :

وهو أنَّ هذه الأفعالَ تَدخُلُ على ضمير الشَّأن ، فينتقلُ من البروز إلى الاستكنان ، والجملَةُ المفسِّرَةُ هي الخبرُ في موضع نَصْبٍ ،كقول هشام أخي ذي الرِّمَّة[2]:

هِيَ الشِّفَاءُ لِدَائِي لَوْ ظَفِرْتُ بِهَا وَلَيْسَ مِنْهَا شِفَاءُ الدَّاءِ مَبْذُوْلُ

= ولم يشر إلى المضارع . وذكر أبو حيان بأن زيادتها بلفظ المضارع ينبغي أن يحمل على الشذوذ ، ونقل عن صاحب البسيط الاتفاق على أن زيادتها لا تكون إلا بلفظ الماضي . التذييل ٢١٧/٤ .

(١) انظر الأصول ١٠٦/١ ، والمفصل : ٢٧٨ ، وشرح الكافية ١٠٤٠/٢/٢ . وقد حكى زيادتهما الأخفش .

(٢) انظر : الكتاب ٧١/١ ، ١٤٧ ، وشرحه ٦٥/٣ ، وشرح أبياته ٤٢١/١، والنكت عليه ٢٠٨/١، والمقتضب ١٠١/٤ ، والجمل : ٥٠ ، والإغفال للفارسي ٣٣٣/٢ ، والمسائل الحلبيات : ٢٢٠ ، وشرح أبياته (الحلل) للبطليوسي : ٦٦ ، وتوجيه اللمع لابن الخباز : ١١٨ ، والتذييل ٢٨٢/٢ ، ٢٥٠/٤ ، وشرح أبيات المغني ٢٠٩/٥ . وفي (ح) : شفاء النفس .

ولا يجوزُ تقديمُ الخبر عليها هنا ؛ لكون الجملةِ مفسِّرةً لضمير الشَّأن، وكذلك قبل دُخُولِهَا .

ويجوزُ تأنيثُ هذا الضَّمير إذا كان في الكلام مؤنَّثٌ ، كقولك : كَانَتْ هِنْدُ مُنْطَلِقَةٌ ، ويُسَمَّى ضَميرُ القِصَّة . وأجَازَ السِّيرافيُّ[1] التَّأنيثَ مع المذكَّر كقولكَ : كَانَتْ عَمْرٌو ذَاهِبٌ . وهذا ظاهرٌ .

[أفعال المقاربة]

ومن أخوات كان أفعالُ المقارَبَةِ ؛ لأَنَّهَا تَدخُلُ على المبتدأ والخبر لإعطاء الخبر معناها من مقاربَةٍ مخصوصَةٍ . وإنَّما أفرَدَهَا النُّحَاةُ بالذِّكْرِ لالتزامهم في خبرها الفِعْلَ ، وقد جاءَ اسماً نادراً كقوله[2]:

فَأُبْتُ إلى فَـهْـمٍ وَمَا /كِدْتُ آيِبــاً وَكَمْ مِثْلِهَا فَارَقْتُهَا وَهْيَ تَصْفِرُ [١٣/أ]

وكذا قولُ الآخَرِ[3]:

---

(١) انظر توجيه اللمع ص : ١١٨ .

(٢) هو تأبط شراً والبيت في ديوانه ص : ٩١ . وسيأتي الحديث عنه في أبيات النتيجة ص : ٤٨٥ وسأرجئ تخريجه إلى هناك فانظره . وفي (ت) : ولم أك آيبا قال ابن جني في التنبيه ٥١/١ : صحة الرواية : وما كدت آئبا . وقد بين ذلك العلامة البغدادي في الخزانة ٣٧٤/٨ .

(٣) مجهول النسبة . قال ابن هشام في تخليص الشواهد : ٣٠٩ : طَعَن في هذا البيت عبدُ الواحد الطراح ، وقال : هو بيتٌ مجهولٌ ، ولم ينسبه الشراح إلى أحد ، فسقط الاحتجاج به . ورد عليه البغدادي رحمه الله في الخزانة ٣١٧/٩ . وانظر المسائل العضديات : ٦٥ ، والخصائص ٩٨/١ ، واللباب للعكبري ١٩٢/١ ، وشرح المفصل ١٤/٧ ، والضرائر : ٢٦٥ ، وشرح الكافية ١٠٧٠/٢/٢ ، والجنى الداني ص : ٤٦٣ ، وشرح الألفية للمرادي ٢١٢/١ ، والمغني : ١٦٤ ، وشرح أبياته ٣٤١/٣، والدرر اللوامع ١٤٩/٢ . وكذا في النسخ (أصبحتَ) مع أن الرواية (أكثرت) ، وسيذكرها المصنف حين يعيد البيت في الصفحة : ٤٨٦ .

أَصْبَحْتَ فِي العَذْلِ مُلِحّاً دَائِمَا   لاَ تُكْثِرَنْ إِنِّي عَسِيْتُ صَائِمَا

وفي مَثَلٍ[1]: « عَسَى الغُوَيْر أَبْؤُسَا » .

وهي ثلاثةُ أقسام :

الأوَّلُ : عَسَى ، وهو فعلٌ لاتِّصَال الضَّمائر به نحو : عَسِيْتُ بكَسْر السِّين وفَتْحِهَا ، ولحاقِ التَّاء السَّاكنةِ ، ولكن لا يَتصَرَّفُ لتَضَمُّنِهِ معنى الإنشاء ، فأشبَهَ الحروفَ التي هي موضوعةٌ لذلك .

وقيل : معناها الطَّمَعُ والإشفاقُ[2]. وشابَهَتْ لَعَلَّ فجَمَدَتْ .

وتكون ناقصةً وتامَّةً ، **فالنَّاقصة** تَرفَعُ وتَنْصِبُ ، لكنَّ خبرَهَا يكونُ « أنْ » مع الفعل نحو : عَسَى زَيْدٌ أَنْ يَقُوْمَ ، ووجَبَ ذلك تقديراً لمعناها في الطَّمَع ؛ إذ لا يكونُ إلاَّ في المستقبل ، فعَبَّرُوا عنه بما يطابقه .

فإنْ قيلَ : « زَيدٌ » مفهومُهُ شَخْصٌ ، و« أنْ يَقُومَ » حَدَثٌ ، فكيف أَخْبرَ به عنه ؟

أَجَبْتُ : بأنَّ أبا عليٍّ نصَّ في « القَصْرِيَّات »[3] على حَذْفِ المضاف

---

(١) فصل المقال : ٤٢٤ ، والمستقصى ٢/١٦١ . وانظر الكتاب ١/٥١، ٣/١٥٨، والمقتضب ٣/٧٠، ٧٢ ، والإغفال ٢/٤١٣ ، والمسائل العضديات : ٦٥ ، والضرائر : ٢٦٦ .

(٢) جاء في شرح الفصول للمصنف لوحة (٢٩) : « قال ابن بَرِّي : وقد يحتملُ أنْ تريدَ ذلك في موضع واحدٍ ؛ لأنّ الطامعَ في الشَّيء يرجو نَيْلَهُ مُشْفِقٌ ألاّ يَنالَهُ » .

(٣) جاء في « شرح الفصول » للمصنف (البصريات) بدل (القصريات) ، ولعله تحريف حيث لم أجده في المسائل البصريات . وانظر كلاماً له عن هذه الجملة في المسائل العضديات : ٦٥ .

منه كأنه : عَسَى زَيْدٌ ذَا القِيَام . وجَعَلَهُ بعضُهُم فاعلاً ومفعولاً ، وقَدَّرَهُ : يُقَارِبُ زَيْدٌ القِيَامَ .

وحَكَى لي شيخُنَا ـ رحمه الله تَعَالى ـ عن الشَّيخ التَّقيِّ[1] أَنَّهَا زائدةٌ . وقد ذَكَرْتُ ذلك في « شَرْحِ الفُصُول »[2] .

وقد تُحْذَفُ « أنْ » في الضَّرورة تشبيهاً بكادَ .

والتَّامَّةُ تَرفَعُ فقط نحو : عَسَى أَنْ يَقُومَ زَيْدٌ. قال عبدُ القاهر[3]: لكن لا يُقالُ : عَسَى يَقُوْمُ زَيْدٌ .

واستُغْنِي عن المنصوب لاشتمال الكلام على منسوبٍ ومنسوبٍ إليه ، ومَنْ قدَّرَ محذوفاً في : عَلِمْتُ أَنَّ زَيْداً قَائِمٌ فلعَلَّهُ يُقَدِّرُ هنا أيضاً ، لكن يَلزَمُ على هذا كونُهَا ناقصةً أبداً ، اللَّهُمَّ إلاَّ أنْ يَقصِدَ بذلك اللَّفظَ .

وهنا تنبيهٌ :

وهو قولُهُم : عَسَاكَ أنْ تفعلَ، فسيبويهِ[4] يَذهَبُ إلى أَنَّهَا مُشَبَّهَةٌ بلعلَّ، فتَنصِبُ وتَرفَعُ .

---

(١) هو تقي الدين الحلبي ذكره المصنف في المحصول قال في تقديم خبر مادام على اسمها : وحكى لي من أثق به عن الشيخ تَقِيِّ الدين الحَلَبِيِّ أنَّ ابنَ الخَشَّاب نقل مثل ذلك . ولم أقف له على ترجمة .

(٢) لم يحدد المصنف هناك من قال بزيادتها ، ونصه فيه : « وقال بعضهم : أن زائدة فيه . وعندي فيه نظر ؛ لأن الزائد لا يلزم ، وقد نصُّوا على أنَّ أنْ في خبرها لازمة ، وأنَّ استعمالها بغير أنْ يكون في الضرورة ، ألا ترى إلى قولهم : إنَّ الباء بعد ما ليست بزائدة للزومها » . المحصول من اللوحة (٨٤/أ) .

(٣) المقتصد ٣٦١/١ .

(٤) الكتاب ٣٧٥/٢ ، وقد خطأه المبرد في ذلك ، انظر المقتضب ٧٢/٣ .

فإنْ قيلَ : كيف شَبَّهَ الفعلَ بالحرف في العمل والمعروفُ العكسُ ؟

أجبتُ : جاز ذلك لضعفها بالجُمُود وعدم الدَّلالة على الحَدَث . والأخفشُ يَذهَبُ إلى أنَّهَا على حالها لكن أُنِيبَ الضَّميرُ المنصوبُ عن المرفوع ، والمبرِّدُ[1] يَذهَبُ إلى أنَّ اسمَهَا مُضمَرٌ ، والكافُ خبرُها . وهو ضعيفٌ .

والثَّاني : كاد . ولها اسمٌ وخبرٌ ، غير أنَّ خبرَهَا فعلٌ غيرُ مقترنٍ بأنْ؛ وذلك لأنَّ معناها الإشرافُ على الفعل ، وأنْ تُفيدُ بُعدَهُ ، ولذلك شَذَّتْ معها كقوله[2]:

قَدْ كَادَ مِنْ طُوْلِ البِلَى أَنْ يَمْصَحَا

وفي الحديث النَّبويِّ[3]: « كَادَ الفَقْرُ أنْ يَكُوْنَ كُفْراً » .

---

(١) المقتضب ٧٢/٣ .

(٢) منسوب لرؤبة ، وهو في المنسوب إليه ص : ١٧٢ . والشَّاهد في الكتاب ٣٦٠/٣ ، والمقتضب ٧٥/٣، والإيضاح : ١٢١ ، والمقتصد ٣٦٠/١ ، وأدب الكاتب : ٤١٩ ، وشرحه الاقتضاب ٢٦١/٣ ، والإنصاف : ٤٥٣ ، والضرائر : ٦١ ، وشرح الألفية للمرادي ٢١٢/١ ، والخزانة ٣٤٧/٩ .
قال المرادي : وظاهر كلام المصنف (أي ابن مالك) جواز اقتران المضارع بعد كاد بأنْ .

(٣) رواه أبو نعيم في حلية الأولياء ٥٣/٣ ومواطن أخرى . وجاء في تحفة الأحْوَذي ١٧/٧ تعليقاً عليه قوله : وَأَمَّا حديث : « كَادَ الْفَقْرُ أَنْ يَكُونَ كُفْرًا » ، فهو ضعيفٌ جدًّا وعلى تقدير صحته فهوَ محمولٌ على الفَقْرِ القَلْبِيِّ الْمُؤَدِّي إِلَى الْجَزَعِ .
وقال في ٤٥/١٠ : رواهُ أَبو نُعَيْمٍ فِي الْحِلْيَةِ عَنْ أَنَسٍ كما في الجامِعِ الصَّغِيرِ ، قالَ الْمُنَاوِيُّ فِي شَرْحه : إِسْنَادُهُ وَاهٍ ، وقال صاحبُ الْمَجْمَعِ فِي تذكرة الْموضوعات : ضَعِيفٌ .

فإنْ دَخَلَ حرفُ النَّفي عليها فقيل : إنها كالأفعال ، وهو الحقُّ .

وقيل : تكون في الماضي للإثبات ، وفي المستقبل كالأفعال .

وقيل : تكون للإثبات في الحالَين .

والثَّالثُ : جَعَلَ ، وأَخَذَ ، وأنشَأَ ، وطَفِقَ ، وكَرَبَ ، وأوشَكَ ، [١٣/ب] كقولك : جَعَلَ زَيْدٌ / يتَحَدَّثُ ، وخبرُها الفعلُ بغير أنْ ؛ لأنَّ معناها الأخذُ في الفعل ، وينفرد « أوشكَ » بجواز استعمال « أنْ » معها كعَسَى ، كقولك : أَوْشَكَ زَيْدٌ أنْ يَقُومَ ، وهذا بيِّنٌ .

* * *

[المشتقات]

والاسمُ العاملُ بحقِّ الشَّبَهِ اسمُ الفاعل، وهو وصفٌ لِمَنْ أَوقَعَ الفعلَ .

فقولنا : « وصفٌ » يَدخُلُ فيه المحدودُ وغيرُهُ من اسم المفعول والصفة .

وقولنا : « لمن أَوقَعَ الفعلَ » يَفْصِلُهُ عنهما .

وصيغته من الثلاثي المجرَّدِ على فَاعِل ، وبه سُمِّيَ لكثرة ذلك وخِفَّتِهِ ، وهي مما عداه على صيغة المضارع بميمٍ مضمومةٍ وكَسْرِ ما قبل الآخِرِ نحو : مُدَحْرِجٍ ومُكْرِمٍ ومُضَارِبٍ .

ويَعمَلُ عَمَلَ فعله بشَرْطَين :

أحدهما : أنْ يكونَ مستقبلاً أو حالاً ؛ وذلك لأنه حينئذٍ يكونُ مشابِهاً للفعل لفظاً ، ومُوافقاً له معنًى . وإذا كان ماضياً تنتفي المشابهَةُ اللَّفظِيَّةُ ، فيَضْعُفُ الشَّبَهُ .

والآخَرُ : اعتمادُهُ على صاحبه أو على حَرْفي الاستفهام والنفي .

أمَّا الأوَّلُ فلتَوَقُّفِهِ على محكومٍ عليه به ، وحينئذ إمَّا أنْ يكونَ خبراً لمبتدأٍ ، كقولك : زَيْدٌ ضَارِبٌ عَمْراً ، أو صفةً لموصُوفٍ كقولكَ : مَرَرْتُ برَجُلٍ ضَارِبٍ زَيْداً ، أو حالاً كقولكَ : مَرَرْتُ بزَيدٍ ضَارباً عَمْراً .

وأمَّا الثَّاني : فلأنهم لم يستعملوا الصِّفةَ قائمةً مَقامَ الفعل إلاَّ كذلك نحو : أَقَائِمٌ الزَّيْدَان ، ومَا قَائِمٌ الزَّيْدَان ، ولذلك يستقلُّ مع مرفوعه كلاماً .

وأجازَ الأخفشُ[1] إعمالَهُ مجرَّداً عن ذلك ، وهو ضعيفٌ قياساً لِمَا ذكَرْنَاهُ ، وسماعاً لِعَدَمِهِ من فصيحٍ .

وخالفَ الكِسَائيُّ[2] فأجاز إعماله ماضياً ، وتمسَّك بقولهم : هَذَا مُعْطِي زَيْدٍ دِرْهماً أَمْسِ ؛ وذلك لأنَّ « درهماً » منصوبٌ به .

وأجاب البصريُّونَ بوَجْهَين :

الأوَّلُ : أنه منصوبٌ بفعل مُضْمَرٍ تقديرُهُ : أعطاه درهماً[3]، وإذا احتمَلَ ذلك بَطَلَ التَّمَسُّكُ به . وزَيَّفَهُ الشَّلوبينُّ[4] المغربيُّ بقولهم : هذا ظَانٌّ زَيْدٍ قَائماً أَمْسِ ، ولو كان التَّقدير : ظَنَّهُ قائماً ، لوَقَعَ الاقتصارُ على أحَدِ مَفْعُولَي ظَنَنْتُ . وهو ممتنعٌ .

والثَّاني : أنَّ الفعلَ الماضيَ له شَبَهٌ مَا بالاسم ، ولذلك حُرِّك آخرُهُ ،

---

(١) ووافقه في ذلك الكوفيون وابن مالك . انظر الإيضاح في شرح المفصل ٦٤١/١ ، والتسهيل: ٤٥، ١٣٦ ، وشرحه ٧٤/٣ ، وشرح الكافية ٧٢٦/١/٢ ، وشرح الألفية للمرادي ٤٦٧/١ .

(٢) انظر رأي الكسائي ومن تبعه في ائتلاف النصرة : ٩٧ ـ ٩٨، وشرح المفصل ٧٧/٦، والإيضاح في شرح المفصل ٦٤٠/١ ، وشرح الجمل ٥٥٠/١ ، وشرح الكافية ٧٢٦/١/٢ ، والمساعد ١٩٧/٢، والمغني : ١٨٠ ، والهمع ٨١/٥ . قال ابن مالك في شرح التسهيل ٧٥/٣ : « ومذهبُهُ ـ أي الكِسَائي ـ في ذلك ضعيفٌ ؛ لأنَّ اسمَ الفاعل الذي يُرادُ به المضيُّ، لا يُشبِهُ الفعلَ الماضي إلا من قبل المعنى ، فلا يعطى ما أعطي المشابه لفظاً ومعنى ، أعني الذي يراد به معنى المضارع » ، كما عرض ابن أبي الربيع لهذا الرأي وناقشه . انظر البسيط ١٠١١/٢ – ١٠١٥ .

(٣) وهذا مذهب الفارسي وجماعة . انظر الإيضاح ص : ١٧٣ ، وشرح الكافية ٧٢٧/١/٢ .

(٤) شرح الجزولية ٨٧٩/٢ . وقد رد الرضي اعتراض الشلوبين قائلاً : وللفارسي أن يرتكب جواز ذلك مع القرينة وإن كان قليلاً ،كما يجيء في أفعال القلوب . شرح الكافية ٧٢٧/١/٢ .

فجُعِلَ لِمَا كان في معناه مَزِيَّةٌ على غيره من الأسماء التي ليست كذلك ، فأُعمِلَ في المفعول الثَّاني . وهذا اختيارُ الورَّاق[1] ذَكَرَهُ في « عِلَلِهِ » .

ولي فيه نظرٌ وهو : **إنْ قيل** : فَلِمَ عَمِلَ في الثَّاني دون الأوَّل ؟

أجبتُ : بأنه لو عَمِلَ في الأوَّلِ لامتنعت إضافتُهُ إلى الثَّاني للفصل بينهما ، وكان حينئذٍ يساوي ما هو للحال والاستقبال .

فإن قيل : فهل فيه ضميرٌ فاعلٌ على هذا التَّقدير ؟

[١٤/أ] **أجبتُ** : لم أجِدْ لهم نصّاً ، وإذا /كان الغرضُ من ذلك حصول المزيَّة ـ وقد حَصَلَت بالمنصوب ـ اكتفى به . نَعَمْ لم نَرَ اسماً ينصب ولا يرفع ، بل عكسُ ذلك موجودٌ ، فإنْ قُدِّرَ فيه ضميرٌ لذلك أمْكَنَ ، لكن على هذا التَّقدير لا يصحُّ الإطلاقُ في عدم إعمال اسم الفاعل الماضي فاعلَمْهُ . وتثنيتُهُ وجمعُهُ مطلقاً كمفرَدِهِ في ذلك ، كقولك : الزَّيدَانِ ضَارِبَانِ عَمْراً ، والزَّيْدُونَ ضَارِبُونَ عَمْراً ، وضَوَارِبُ عَمْراً . قال الشَّاعرُ[2]:

أَوَالِفاً مَكَّةَ مِنْ وُرْقِ الحَمِي

ويجوز حذف النُّون مع العمل والتعريف تخفيفاً ،كقول الشَّاعر[3]:

---

(١) علل النحو ص : ٣٠٢ .

(٢) العجاج والبيت في ديوانه : ٢٩٥ . والشاهد في الكتاب ٢٦/١ ، ١١٠ ، وتحصيل عين الذهب ص : ٥٨، وسر الصناعة ٧٢١/٢ ، والخصائص ٤٧٣/٢ ، والمفصل : ٢٢٣ . أراد الحَمام فغيرها إلى الحَمِي ، رحمه على غير قياس ، ثم قلب ألفه ياء .

(٣) نُسِبَ هذا البيت إلى عدد من الشعراء ، وهو في ملحقات ديوان قيس بن الخطيم : ٢٣٨، وانظر كلام

=

الحَافِظُو عَوْرَةَ العَشِيْرَةِ لاَ يَأْتِيْهِم مِنْ وَرَائِهِمْ وَكَفُ

وذلك لأنَّهُ لما نَصَبَ باسم الفاعل طالت الصِّلَةُ ، فخُفِّفَت بحذْفِ النُّونِ تشبيهاً بحذف نُونِ « الَّذين » في قوله[1]:

وَإِنَّ الَّذِيْ حَانَتْ بِفَلْجٍ دِمَاؤُهُمْ ... هُمُ القَوْمُ كُلُّ القَوْمِ يَا أُمَّ خَالِـدِ

فأمَّا إذا خُفِضَ المعمولُ فحَذْفُ النُّونِ للإضافة .

وهنا تنبيهٌ :

وهو أنَّ حَذْفَ النُّون يكونُ للإضافة والتَّخفيفِ في الموصول ،كما ذَكَرْنَا ، ويكون لتقديرها ،كقول الشَّاعر[2]:

= محققه عن نسبته في ص : ١١٤-١١٥، وقد نص العلامة البغدادي رحمه الله في الخزانة ٢٧٥/٤، على أنه لعمرو بن امرئ القيس الخزرجي الجاهلي ، جدِّ عبد الله بن رواحة رَضِيَ اللهُ عَنْهُ ، يخاطب مالك بن عجلان ، وراجع كلام البغدادي في نسبة البيت ص : ٢٨٢-٢٨٣ من هذا الجزء .

والشاهد في الكتاب ١٨٦/١، ٢٠٢، وشرح أبياته ٢٠٥/١، وإصلاح المنطق : ٩٤ ، وتهذيبه ١٧٤ ، وأدب الكاتب ٣٢٤ ، والمقتضب ١٤٥/٤ ، والإيضاح : ١٧٥ ، وإيضاح شواهده ١٦٧/١ ، وفرحة الأديب ١٦٦ وغيرها . والقصيدة كاملة في الاختيارين : ٤٩٥ ، وجمهرة أشعار العرب ٦٧٣/٢ .

(١) هو الأشهب بن رميلة (منسوب إلى أمه) . انظر الكتاب ١٨٦/١ ، والمقتضب ١٤٦/٤ ، وسر الصناعة ٥٣٧/٢ ، والمنصف ٦٧/١ ، والمحتسب ١٨٥/١ ، وشرح المفصل ١٥٤/٣ ، وشرح الألفية للمرادي ١٤٧/١ ، والخزانة ٢٥/٦ ، ٢١٠/٨ ، وشرح أبيات المغني ١٨٠/٤ .

وفلج : موضع في بلاد بني مازن على الطريق من البصرة إلى مكة ، وقيل : واد بين البصرة وحمى ضرية ، وهو بطن واد يفرق بين الحزن والصمان ، يسلك منه طريق البصرة إلى مكة . انظر : معجم ما استعجم : ١٠٢٧ ، ومعجم البلدان (فلج) .

(٢) هو الفرزدق والبيت في ديوانه: ٢١٥ (الصاوي)، والشاهد في الكتاب ١٨٠/١، وشرحه ٤٠٢/٢

=

يَا مَنْ رَأَى عَارِضاً أَرِقْتُ لَهُ   بَيْنَ ذِرَاعَيْ وَجَبْهَةِ الأَسَــدِ

فـ « ذِرَاعَي » مضافٌ تقديراً، والمضافُ إليه محذوفٌ ، والجبهةُ مضافةٌ إلى الأسد . وهذا قولُ المبرِّد[1] خلافاً لسيبويه[2].

ويكون للمعاقَبَةِ عند الأخفش في قولِكَ : الضَّارِبَاكَ والضَّارِبُوكَ ، أي أنَّ الضَّمير يُعَاقِبُ النُّونَ فلا يجتمعان ، والضَّميرُ منصوبٌ لا مجرورٌ لعدم نتيجة الإضافة، وهي إمَّا للتَّعريفُ أو التَّخفيفُ ، وأجازَ الكوفيُّونَ حَذْفَهَا تخفيفاً في غير الموصول ،كقول الشَّاعر[3]:

يَا حَبَّذَا عَيْنَا سُلَيْمَى وَالفَمَا

قالوا : والأصلُ : الفَمَان ، وهو تثنيةٌ للفَمِ والأنف حيث تجاوَرَا ، فغَلَّبَ الفَمَ على الأنف .

فإن قلتَ : فهلاَّ عُكِسَت الحالُ ؟

= ومعاني الفراء ٣٢٢/٢ ، والمقتضب ٢٢٩/٤ ، وسر الصناعة ٢٩٧/١ ، والخصائص ٤٠٧/٢ ، وشرح المفصل ٢٠/٣ ، وشرح الجمل ٩٧/٢ ، وشرح التسهيل ٢٤٩/٣ ، وشرح الألفية للمرادي ٤٤٦/١ ، والخزانة ٣١٩/٢ ، ٤٠٤/٤.

وفي أغلب المصادر (أسر به) بدل (أرقت له) . والذراعان والجبهة من منازل القمر .

(١) المقتضب ٢٢٩/٤ .

(٢) ورأي سيبويه أن (ذراعي) مضاف إلى (الأسد) ، و(جبهة) مقحم بينهما ، وهو مضاف إلى محذوف منوي لفظه . انظر شرح الألفية للمرادي ٤٤٦/١ .

(٣) البيت دون نسبة في الخصائص ١٧٠/١، وسر الصناعة ٤٨٤/٢، والهمع ١٢٩/١، وشرح شواهد شروح الشافية : ١٥٨ . وبعده كما في اللسان :

والجِيْدُ وَالنَّحْرُ وَثَـدْيٌ قَدْ نَمَا

أجبتُ : بأنَّ الفمَ ثُنائيٌّ[(1)] لفظاً فغَلَبَ على الأنف لخفَّتِهِ . ولا حُجَّةَ في ذلك ؛ لجواز أنْ يكونَ « والفَمَا » مفعولاً معه[(2)]، أو يكونَ منصوباً بفعل مضمَرٍ تقديرُهُ : وأُحِبُّ الفَمَا ، أو يكونَ مقصوراً ، وهو مرفوعٌ بالعطف على « عَيْنَا سُلَيْمَى » .

[صيغ المبالغة]

ويُلحَقُ باسم الفاعل ما وُضِعَ للمبالغة ، وهو : ضَرَّابٌ ومِضْرَابٌ وضَرُوْبٌ ، وحَذِرٌ ، وعَلِيْمٌ . قال الشَّاعرُ[(3)]:

حَذِرٌ أُمُوراً لاَ تَضِيْرُ وَآمِنٌ ... مَا لَيْسَ مُنْجِيَهُ مِنَ الأقْــدَار

وكذا قولُ الآخَرِ[(4)]:

---

(1) قال ابن الخباز في النهاية : ٤٤٠ : يريد الفَمَان ؛ وذلك لأنه جعل كل شِدْقٍ فَماً .

(2) أجازه الفراء كما نقل ابن جني . سر الصناعة ٤٨٤/١ . .

(3) قائله أبان بن عبد الحميد اللاحقي (من شعراء هارون الرشيد) ، وقيل : هو لابن المقفع ،كما في شرح السيرافي ٢١٥/٣ .
والبيت من شواهد الكتاب ١١٣/١ ، وانظر شرحه ٢١٥/٣ ، وشرح أبياته ٤٠٩/١ ، وشرح عيونه : ٧٩ ، والمقتضب ١١٥/٢، وأمالي ابن الشجري ٣٤٦/٢ ، وشرح المفصل ٧١/٦ ، وشرح الجمل ٥٨٢/١ ، وشرح التسهيل ٨١/٣ ، والبسيط ١٠٥٨/٢ ، والخزانة ١٦٩/٨ .

(4) هو أبو طالب عم النبي ﷺ يرثي أبا المغيرة بن أمية وكان صديقه .
وهو في ديوان أبي طالب ص : ٧٩ ، والشاهد في الكتاب ١١١/١ ، وشرحه ٢١٣/٣ ، وشرح أبياته ٧٠/١، والمقتضب ١١٣/٢ ، والأصول ١٢٤/١ ، وشرح الجمل ٥٦٠/١ ، والبسيط ١٠٥٦/٢ ، وشرح المفصل ٧٠/٦، والخزانة ٢٤٢/٤، ١٤٦/٨ .

=

ضَرُوْبٌ بِنَصْلِ السَّيْفِ سُوْقَ سِمَانِهَا

إذَا عُــدِمُــوا زَاداً فَـإِنَّكَ عَـاقِـــرُ

[١٤/ب] وحُكِيَ : « أمَّا العَسَلَ فأَنَا شَرَّابٌ[1] ». وإنما عَمِلَ مع فوات الشَّبَهِ لفظاً لقيام المبالغة مَقَامَهُ ، وشَرْطُهُ في / العمل كما ذُكِرَ[2] .

* * *

[اسم المفعول]

ومن ذلك اسمُ المفعول ، وهو وَصْفٌ لِمَنْ وقَعَ عليه الفعلُ .

وصيغته من الثلاثي الصَّحيح على مَفْعُولٍ ، وبه سُمِّيَ لكثرته ، ومن غيره على صيغة اسم الفاعل لكن بفتح ما قبل آخِرِهِ لفظاً أو تقديراً ليحصُلَ الفَرْقُ بينهما . وشَرْطُهُ في العَمَل أيضاً كذلك[3] .

* * *

= قال البغدادي : « قال ابن ولاد : سألت أبا إسحاق الزجاج : لِمَ صار ضروبٌ ونحوه يعمل ، وهو بمنزلة ما استقرَّ وثبتَ، وضاربٌ لا يعملُ إذا كان كذلك ؟ فقال : لأنك تريد أنها حالة ملازمة هو فيها، ولست تريد أنه فعلَ مرةً واحدةً وانقضى الفعلُ كما تريد في ضارب، فإذا قلتَ: هذا ضاربٌ رؤوسَ الرجال، فإنما هي حالٌ كان فيها، فنحنُ نحكيها » . ولم أقف عليه في الانتصار .

(١) انظر الكتاب ١١١/١ ، وشرحه للسيرافي ٢١٣/٣ .

(٢) أي كما ذكر في اسم الفاعل .

(٣) أي كشروط اسم الفاعل .

[الصفة المشبهة]

ومن ذلك الصِّفةُ المشَبَّهَةُ ، وهي : تابعٌ لا يَتقدَّمُ عليه منصوبُهُ .

فقولنا : « تابعٌ » يَدخُلُ فيه المحدودُ وغيره من اسم الفاعل والمفعول .

وقولنا : « لا يتقدَّمُ عليه منصوبُهُ » يفصله عنهما ؛ ألا تراك لا تجيزُ : مَرَرْتُ برَجُلٍ وَجْهاً حَسَنٍ ، تريدُ حَسَنٍ وَجْهاً ، وتجيز : مَرَرْتُ برَجُلٍ زَيْداً ضَاربٍ ، وبرَجُلٍ دِرْهَماً مُعْطًى أخُوْهُ .

ووَجْهُ شَبَهِهَا باسم الفاعل أنها تُذَكَّرُ وتُؤَنَّثُ وتُثَنَّى وتُجْمَعُ ،كما يُفعَلُ ذلك باسم الفاعل ، فتقولُ : حَسَنٌ وحَسَنَةٌ وحسَنان وحَسَنَتَان وحَسَنُون وحَسَنَات،كما تقولُ: ضاربٌ وضارِبَةٌ وضاربان وضاربتان وضاربون وضاربات.

وبينها وبين اسم الفاعل ستَّةُ فُرُوق :

الأوَّلُ : أنها لا تُوجَدُ إلا حالاً ثابتةً كالحسَنِ والشَّديد ، واسمُ الفاعل يكونُ مستقبَلاً وحالاً وماضياً .

والثَّاني : أنها لا تَعمَلُ إلا في السَّببِيِّ[1]، وحقيقةُ ذلك : أنْ يكونَ

---

(١) قال المصنف في المحصول (لوحة ٧٩) : قوله : (وتعملُ في السَّبَبِيِّ دون الأجنبيّ) : يَقْصِدُ به بيانَ الفَرْق بينهما وبين اسم الفاعل، والمرادُ بالسَّبَبِيِّ المضافُ لَفْظًا، كقولك: برَجُلٍ حَسَنٍ وَجهُهُ، أو تقديرًا ، كقولك : برَجُلٍ حَسَنٍ وَجهًا ؛ إذِ الوجهُ لِصاحِبِ الحُسْنِ، ولا تعملُ في غير ذلك، كقولك : مررتُ برَجُلٍ حَسَنٍ وَجهُ امرَأَةٍ؛ إذْ كانت أجنَبِيَّةً منه، فإنْ كانت له جازَ ذلك، واسمُ الفاعل يعمل في الأجنبيِّ، كقولك: مررتُ برَجُلٍ ضاربٍ زيدٌ أَخاهُ .

معمولُهَا مضافاً إلى ضمير مَنْ هي له لفظاً أو تقديراً ، فاللَّفظيُّ قولُكَ : مَرَرْتُ برَجُلٍ حَسَنٍ (وَجْهُهُ، والتَّقديريُّ قولُكَ: مَرَرْتُ برَجُلٍ حَسَنٍ وَجْهاً، ولو قلتَ: مَرَرْتُ برَجُلٍ حَسَنٍ)[1] وَجْهُ امرَأَةٍ ، لم يجزْ ، إلاَّ أنْ تريدَ امرأةً له.

والثَّالثُ : أنها لا يتقدَّمُ منصوبها عليها كما سبق .

والرَّابعُ : أنها لا تَنصِبُ المفعول به ، وهذا يدلُّ على أنها لا تُصَاغُ من المتعدي ، ولهذا قيل : إنَّ عليماً وسميعاً وما أشبههما اسما فاعِلَين .

والخامسُ : أنها إذا عُرِّفَتْ باللاَّم ومعمولها كذلك ، فالوجهُ الإضافةُ كقولكَ : مَرَرْتُ بالرَّجُلِ الحسَنِ الوجْهِ ، والوَجْهُ في اسم الفاعل كذلك النَّصْبُ كقولكَ : مَرَرْتُ بالضَّاربِ الرَّجُلَ ؛ وذلك لأنَّ الضاربَ أَوقَعَ فِعْلاً بالرَّجُل ، بخلاف الحَسَن .

والسَّادسُ : أنَّ مجرورها لا يُعطَفُ عليه إلاَّ مجرورٌ كقولكَ : مَرَرْتُ بالرَّجُلِ الحسَنِ الوجهِ والقامةِ ، ولا يجوزُ نَصْبُ القامة .

ومجرورُ اسم الفاعل يُعطَفُ على مجروره[2] بالنَّصْب كقولكَ : مَرَرْتُ بالضَّارب الرَّجُلِ والغُلاَمَ . وهذا جَلِيٌّ .

* * *

---

(١) ما بين القوسين ساقطٌ من (ص) .

(٢) في (ت) : مفعوله .

[إنَّ وأخواتها]

والحرفُ العاملُ بالمشابَهَةِ : إنَّ وأنَّ وكأنَّ ولكنَّ وليتَ ولعلَّ .

ووجهُ شبهها بالفعل أنها مُرَكَّبَةٌ من ثلاثة أحرف فصاعداً ،كما أنَّ الأفعالَ /كذلك ، وأنها مفتوحةُ الأواخر كالأفعال الماضية ، وأنها تتَّصِلُ بها الضمائرُ، ونونُ الوقاية كاتصال ذَيْنِكَ به، وأنها تقتضي اسمَين كاقتضاء المتعدِّي لهما . [١٥/أ]

ولَمَّا كان لها معمولان امتنَعَ أنْ ترفَعَهُمَا ؛ لأنَّ الفعل لا يرفع فاعِلَينِ إلا بحرف عطفٍ ، وامتنع أنْ تنصبَهُمَا لخُلُوِّ الكلام من مرفوعٍ . وهو خلافُ وضْعِهِم ، فتعَيَّنَ رفعُ أحدهما ونَصْبُ الآخَرِ ، فكان تقديمُ المنصوب أَوْلى تنبيهاً على قُوَّتها بخلاف « ما » الحجازية ، أَلاَ تَرَاها يُفْصَلُ بينها وبين اسمها بالظَّرْفِ والمجرور بخلاف « ما » ، وأنها عاملةٌ إجماعاً و« ما » فيها خلافٌ . هذا تعليلُ الخُوَارزمي[1] في « التَّخمير » .

وقيل : لَمَّا كان عمَلُهَا فرعاً على الفعل، جُعِلَ كعَمَلِهِ الفرعي ، وهو تقديمُ المنصوب على المرفوع .

---

(١) لم أقف عليه بنصه ، وانظر شيئاً من هذا المعنى في التخمير ٢٨٢/١ ، وراجع ترشيح العلل له ص: ١٣٩ - ١٤١ .
وانظر التعليل لتقديم المنصوب على المرفوع ومقارنتها بـ(ما) في علل النحو للوراق : ٢٣٥ وما بعدها ، وشرح الجمل ٤٢٤/١ .

ومعنى **إنَّ وأنَّ التوكيدُ** ، تقول : زَيْدٌ قائمٌ ، فإذا أكَّدْتَهُ قلتَ : إنَّ زَيْداً قائمٌ ، وصار كقولكَ : زَيْدٌ قائمٌ زَيْدٌ قائمٌ .

وكأنَّ للتَّشبيه ،كقولكَ : كَأَنَّ زَيْداً الأَسَدُ . وقال الزَّجَّاجيُّ(١): تكونُ للشَّكِّ كقولكَ : كَأنَّ زَيْداً قائمٌ ، وقال البُسْتيُّ(٢): تكونُ للتَّحقيق(٣)، كقول الشَّاعر(٤):

كَأَنَّنِي حِيْنَ أُمْسِي لاَ تُكَلِّمُنِيْ ... مُتَيَّمٌ يَشْتَهِيْ مَا لَيْسَ مَوْجُوْدَا

المعنى : أنه على ذلك في تلك الحال .

---

(١) حروف المعاني : ٢٩ ، وقد ذكر لها فيه ثلاثة معان : تكون تشبيهاً وشكاً ومخففة ، وقيد الشك عندما يكون خبرها مشتقاً من الفعل . واقتصر في الجمل ص : ٥٠ على التشبيه .

(٢) في « تعليقه » الذي ينقل عنه المصنف كثيراً في كتبه ، ويغلب في ظني أنه تعليق على الإيضاح ؛ لأن المصنف ذكره غير مرة مقروناً به في شرح الفصول ، بل وذكر أنه لقي أبا علي وسأله عن (قُمْنَ) في مثل قولك : قُمْنَ الهنداتُ ، هل يصرف ؟ فقال : نعم .

قلت : ويغلب في ظني أن المعني بهذه النسبة هو أبو سليمان حمد بن محمد الخطابي البستي صاحب غريب الحديث وشرح البخاري . توفي سنة ٣٨٨هـ ، وهو معاصر لأبي علي وتوفي بعده بنحو عشرة أعوام . ونقل المصنف في ص : ٤٠٢ من هذا الكتاب أن الفارسي أنشد البستي بيتاً ، **فإن صح هذا فإنه استدراك مهم** لأني لم أر أحداً ممن ترجم له ذكر أنه لقي الفارسي وأخذ عنه . انظر أخباره في طبقات الشافعية للسبكي ٢٨٢/٣ ، وإنباه الرواة ١٦٠/١ ، والخزانة ١٣٢/٢ .

(٣) هذا رأي الزجاج كما نص البغدادي في شرح أبيات المغني ١٥٠/٦ ، والخزانة ٤٠٨/٦ ، وبه أخذ السيرافي في شرح الكتاب ١٥/٣ (مخطوط) . ورده بأن الخبر في مثل هذا البيت محذوف . كما نص عليه ابن جني في المحتسب ١٥٥/٢ . ونسبه أبو حيان في التذييل ١٣/٥ إلى الكوفيين والزجاجي . وانظر شرح الجمل ٤٤٧/١ ، والتسهيل : ٦١ ، وشرحه ٦/٢ ، والمغني: ٦٨٩ . وفي الخصائص ١٧٠/٣ أن أبا علي اعتبر كأن كالزائدة واستشهد بالبيت .

(٤) هو عمر بن أبي ربيعة من مقطوعة في ديوانه : ٣٢٠ . ونسب إليه في الخصائص ١٧٠/٣ ، ونسب إلى يزيد بن الحكم الثقفي في اللسان (عود) ، وشرح أبيات المغني ١٤٩/٦ . وانظر المحتسب ١٥٥/٢ ، واللسان (عود) ، والتذييل ١٤/٥، والمغني : ٦٨٩ .

ولكنَّ للاستدراك ، وحقُّهَا أن تتوسَّط بين جملتين إحداهما مُوجَبَةٌ والأخرى مَنفيَّةٌ ، ويتوارد النَّفيُ والإثباتُ على حكم واحدٍ كقولكَ : قامَ زَيْدٌ لكنَّ عَمْراً لم يَقُمْ ، وما قَامَ جَعْفَرٌ لكنَّ عَمْراً قَامَ ، وغيرُ جائز : ما قَامَ خَالدٌ لكنَّ زَيْداً تحدَّثَ ؛ لِمَا ذَكَرْنَا .

وهي مُفرَدَةٌ عند البصريين تمسُّكاً بالأصالة ، وعند الكوفيِّين[1] مُرَكَّبَةٌ من لا والكاف وإنَّ ، فحُذفت الهمزةُ وكُسِرَت الكاف . وهذا ادِّعَاءٌ لا يَنهَضُ به صاحبُهُ. واستحسَنَهُ ابنُ يعيشَ الحلبيُّ[2]؛ لعَدَم النَّظير ونُدْرَةِ البناء .

ومعنى « ليت » التَّمَني ، ومعنى « لعلَّ » الترجِّي .

فإنْ قُلتَ : فما الفرقُ بينهما ؟

أَجَبْتُ : الترجِّي لا يكونُ إلاَّ للمُمْكِنِ، والتَّمني يكونُ له وللمستحيل ، كقولك : ليتَ الشَّبابَ يَعُودُ، وكقوله تعالى[3]: ﴿ لَيۡتَنِي لَمۡ أَتَّخِذۡ فُلَانًا خَلِيلٗا ﴾.

---

(١) انظر اللباب للعكبري ٢٠٦/١ ، والتبيين له : ٣٥٥ ، وشرح المفصل ٧٩/٨ ، وجواهر الأدب للإربلي : ٥٢٨ ، والجنى الداني : ٦١٧ ، وشرح الألفية للمرادي ٢١٧/١ . قال الإربلي : وربما مال إلى هذا الرأي بعض البصريين .
وفي بعض المصادر نُسب إلى الفراء أنها مركبة من لكن وأنَّ . انظر الحلل في إصلاح الخلل : ١٦٥، والتذييل ١٠/٥ . والذي في معانيه ٤٦٥/١ موافق لما نسبه المصنف إلى الكوفيين . ونسب العكبري في المتبع ٢٨١/١ إلى الكوفيين القول بأنها مركبة من لا وكأنَّ ، وبه قال السهيلي كما في التذييل ١١/٥ .

(٢) شرح المفصل ٧٩/٨ .

(٣) سورة الفرقان ، من الآية (٢٨) . وفي النسخ الثلاث يا ليتني ، وليست الآية كذلك ، بل تكملتها: ﴿ يَا وَيْلَتَى لَيْتَنِي لَمْ أَتَّخِذْ فُلاناً خَلِيلاً ﴾

ولا يجوزُ تقديمُ أخبارها على أسمائها لِمَا ذُكِرَ . نَعَم إنْ كان ظرفاً أو جاراً ومجروراً جاز ذلك ، كقولكَ : إنَّ في الدَّار زَيْداً، وإنَّ عِندَكَ عَمْراً ؛ لأنَّ العَرَبَ تتَّسِعُ فيهما ؛ ألا تراهما يُفصَلُ بهما بين المضاف والمضاف إليه .

واللاَّم المفتوحةُ[1] مختصَّةٌ بإنَّ عند البصرِّيين[2] . وغيرُ جائز أن يَلِيَهَا أنَّ[3] أو بالعكس؛ لاجتماع حَرْفَين متَّفِقَي المعنى ، وذلك مُباينٌ لوضع الحروف، فَأُخِّرَتِ اللاَّمُ إلى الجزء الثَّاني ، وكانت أَولى بذلك لعدم عملها .

[١٥/ب] وهي تدخُلُ / على الخبر كقوله تعالى[4]: ﴿ إِنَّ ٱللَّهَ لَغَفُورٌ رَّحِيمٌ ﴾ ، وقوله تعالى[5]: ﴿ وَإِنَّ رَبَّكَ لَيَحْكُمُ ﴾ لمضارعته الاسم .

ولا يجوزُ : إنَّ زيداً لَقَامَ ؛ لعدمها[6].

وعلى اسمها إذا فُصِلَ بينهما، كقوله تعالى[7]: ﴿ إِنَّ فِي ذَٰلِكَ لَآيَةً ﴾ .

---

(١) وهي لام الابتداء المعروفة باللام المزحلقة . انظر الخصائص ٣١٤/١، وشرح الألفية للمرادي ٢٢٤/١.

(٢) وأجاز الكوفيون دخولها على لكنَّ ، قال الرماني في معاني الحروف : ١٣٤ : وهذا من الشاذ الذي لا يقاس عليه . انظر الإنصاف : ١٧١ [المسألة : ٢٦]، وجواهر الأدب للإربلي: ٥٢٨، ورصف المباني : ٢٧٩ .

(٣) وحكي جوازها عن المبرد . انظر شرح الألفية للمرادي ٢٢٤/١ .

(٤) سورة النحل ، من الآية (١٨) .

(٥) سورة النحل ، من الآية (١٢٤) .

(٦) أي لعدم المضارعة . وفي التذييل ١٢٦/٥ ـ ١٢٧ أن هذه اللام تجوز على اعتبارها واقعة في جواب قسم محذوف تقديره : والله لقامَ .

(٧) وردت في سورة كثيرة أولها البقرة ، من الآية (٢٤٨) .

وعلى معمول الخبر المقدَّم كقولكَ : إنَّ زَيْداً لَطَعَامَكَ آكِلٌ ، وقوله تعالى[1]: ﴿ لَعَمْرُكَ إِنَّهُمْ لَفِى سَكْرَتِهِمْ يَعْمَهُونَ ﴾ . ولا يجوز : إنَّ زَيْداً آكِلٌ لَطَعَامَكَ .

واعلَمْ أنَّ المكسورة وما بعدها في موضع الجملة ، والمفتوحةَ وما بعدها في موضع المفرَدِ . **ومواضعهما ثلاثة** :

الأوَّلُ : موضعٌ لا يقع فيه إلاَّ المكسورةُ ، وذلك خمسةُ أقسام غالباً :

منها: الابتداء، قال الله تعالى[2]: ﴿ إِنَّ ٱلَّذِينَ سَبَقَتْ لَهُم مِّنَّا ٱلْحُسْنَىٰٓ أُوْلَٰٓئِكَ عَنْهَا مُبْعَدُونَ ﴾ .

ومنها : دخولُ اللاَّم كقوله تعالى[3]: ﴿ أَفَلَا يَعْلَمُ إِذَا بُعْثِرَ مَا فِى ٱلْقُبُورِ ۞ وَحُصِّلَ مَا فِى ٱلصُّدُورِ ۞ إِنَّ رَبَّهُم بِهِمْ يَوْمَئِذٍ لَّخَبِيرٌ ﴾ .

ومنها: وقوعُهَا بعد القول المجرَّدِ من معنى الظَّنِّ، قال تعالى[4]:﴿ قَالَ رَبِّ إِنِّى وَهَنَ ٱلْعَظْمُ مِنِّى ﴾ .

ومنها : جواب اليمين. قال تعالى[5]: ﴿ لَعَمْرُكَ إِنَّهُمْ لَفِى سَكْرَتِهِمْ يَعْمَهُونَ ﴾ .

---

(١) سورة الحجر ، الآية (٧٢) .
(٢) سورة الأنبياء ، الآية (١٠١) .
(٣) سورة العاديات ، الآيات (٩ ـ ١١) .
(٤) سورة مريم ، من الآية (٤) .
(٥) سورة الحجر ، الآية (٧٢) .

ومنها : **وقوعُهَا صِلَةً** ، قال تعالى[1]: ﴿ وَءَاتَيْنَٰهُ مِنَ ٱلْكُنُوزِ مَآ إِنَّ مَفَاتِحَهُۥ لَتَنُوٓأُ بِٱلْعُصْبَةِ ﴾ .

والثَّاني : مُقابِلُهُ ، وهو ما اختَصَّ بالمفرَد، ويكونُ مرفوعاً أو منصوباً أو مجروراً ، كقولك : بلغني أنَّ زيداً منطَلِقٌ ، وعَرَفْتُ أَنَّ زَيْداً مُنْطَلِقٌ ، وعَجِبْتُ مِنْ أَنَّ زَيْداً مُنْطَلِقٌ .

والثَّالث : أنْ يحتَمِلَهُمَا ، كقولكَ : عِنْدِي أَنَّكَ فَقِيْهٌ ، وأَنَّكَ أَدِيْبٌ ، فيجوزُ في الثَّانية الكَسْرُ لعطف جملةٍ على جملةٍ، والفتحُ لعطف مفرَدٍ على مفرَدٍ ، وقُرئ[2]: ﴿ وَأَنَّ ٱللَّهَ مَعَ ٱلْمُؤْمِنِينَ ﴾ بهما .

وهنا تنبيهٌ :

وهُوَ أنَّ شَيْخَنَا الثِّقَةَ[3] أَخْبَرَني عَنِ الأَنْدَلُسِيِّ[4] صَاحِبِ

---

(١) سورة الشعراء ، من الآية (٧٦) .

(٢) سورة الأنفال ، من الآية (١٩). وفتحُ الهمزة قراءةُ نافع وابن عامر وحفص عن عاصم ، وكسرها قراءة ابن كثير وعاصم في رواية أبي بكر وأبي عمرو وحمزة والكسائي . انظر السبعة : ٣٠٥ .

(٣) الشيخ سعد المغربي .

(٤) هو علم الدين الأندلسي شارح المفصل أبو محمد القاسم بن أحمد الموفق المرسي الأندلسي . عالم نحويٌّ له شروح على المفصَّل والجزوليَّة والشَّاطبية وغيرها . توفِّي سنة ٦٦١ هـ . انظر معجم الأدباء ٢٣٤/١٦ ، وإنباه الرواة ١٦١/٤ ، والوافي بالوفيات ١٠٢/٢ .
وقد نقل ابنُ هشام في شرح الشذور : ٢٦٦ ذلك عن عامة الفقهاء فقال : « وقد أُولع الفقهاء وغيرهم بفتح إنَّ بعد حيث وهو لحنٌ فاحشٌ » . وانظر الجنى الداني : ٤٠٧ ، وشرح الألفية للمرادي ٢٢١/١ .

أبي علي[1] أنه يَفتَحُ أنَّ بعد حيثُ ،كقولكَ: جَلَسْتُ حَيْثُ أَنَّكَ جَلَسْتَ، وإنْ كانت تُضافُ إلى الجمل ؛ لأنَّ الجملَةَ واقعةٌ موقع المفرَدِ ، ونائبةٌ عنه، ولذلك فُتِحَتْ بعدَ مُذْ ،كقولكَ : مَا رَأَيْتُهُ مُذْ أَنَّ اللهَ خَلَقَني؛ لأنَّ التَّقديرَ: مُذْ زَمَنِ أَنَّ اللهَ خَلَقَني . والمختارُ عند الأكثرين الكَسْرُ بعدها أعني حيث، اعتباراً للجملة ، وهذا القائلُ اعتبر اللَّفْظَ ، وذاك اعتبر المعنى، وكلاهما جيِّدٌ ، فلم يبقَ إلاَّ اتِّبَاعَ اعتبارِ الواضِعِ فاعرِفْهُ .

وهي مشتركةٌ في جواز العَطْفِ بالنَّصْب على الاسم قبلَ الخبر وبعدَهُ، وبالرَّفْع إذا عطفْتَ على الضَّمير في الخبر بعد تأكيده ، أو على أنه مبتدأٌ والخبرُ محذوفٌ .

وتنفردُ إنَّ بجواز العَطْفِ بالرَّفع على موضع اسمها بعد الخبر عند البصريِّين، ومُطْلَقاً عند الكوفيِّين[2]، والفرَّاءُ إنْ ظهَرَ فيه الإعرابُ فكالأول، وإلاَّ فكالثَّاني /، والتَّمثيلُ ظاهرٌ . [١٦/أ]

* * *

(١) الشلوبين . أبو علي عمر بن محمد الإشبيلي الأندلسي المعروف بالشلوبين أو الشلوبيني ، من أئمة أهل الأندلس في النحو ، له كتاب التوطئة وشرح الجزولية ، وتعليق على الكتاب ، وغيرها . توفي سنة ٦٤٥ هـ . انظر إنباه الرواة ٣٣٢/٢ ، ووفيات الأعيان ٤٥١/٣ ، والذيل والتكملة ٤٦٠/٢/٥ ، وبغية الوعاة ٢٢٤/٢ .

(٢) هذه المسألة من مسائل الخلاف انظرها في الإنصاف : ١٥٨ [المسألة ٢٤] .

[لا المشبهة بإنَّ]

وتُشَبَّهُ « لا » بإنَّ فتعملُ عَمَلَهَا كقولك : لا رَجُلَ أَفْضَلُ منكَ ؛ لأنَّ كُلاًّ منهما يُتَلَقَّى به القَسَمُ ، ويقَعُ صَدْرَ الكلام ، ويُناقِضُ الآخَرَ . وقد لَمَحَ واضعُ اللُّغة ذلك .

واختُلِفَ في اسمها ، فالأشهر أنه مبنيٌّ[1] . وفيه وجوهٌ :

قيل : وقع ذلك لتضمُّنِهِ معنى « مِنْ » الدَّالَّة على الاستغراق ؛ وذلك لأنه جوابٌ لسائل قالَ : هَلْ مِنْ رَجُلٍ في الدَّارِ ؟ فقياسُهُ أنْ يُقَالَ : لا مِنْ رَجُلٍ في الدَّار ، فحُذِفَتْ لذكرها في السُّؤال ، وتَضَمَّنَ الاسمُ معناها فبُنِيَ[2] .

ويُشْكِلُ ذلك بالمميِّزِ الَّذي يُقَدَّرُ معه مِنْ ، فإنه لم يُبْنَ ؟

والجواب : أمَّا مَنْ قالَ : إنَّ البناءَ ليس على سبيل الوجوب فالسُّؤالُ ساقطٌ ، وأمَّا مَنْ قالَ بالوجوب ، فهو كما قيلَ في الاعتذار عن بناء المثنَّى والظَّرْف ، وسيأتي إنْ شَاءَ اللهُ تَعَالى .

---

(١) هذا رأي أكثر البصريين . انظر الكتاب ٢/٢٧٤ ، والمقتضب ٤/٣٥٨ ـ ٣٦٠ ، والمسائل المنثورة ص : ٨٨ ، والإنصاف : ٣١٠ ، وأسرار العربية : ٢٤٦ ، والتبيين : ٣٦٢ ، وارتشاف الضرب ٣/١٢٩٥، والتذييل ٥/٢٢٦ .

(٢) وهو قول الخليل كما في الكتاب ٤/٢٧٥ ، وانظر المقتضب ٤/٣٥٧ ، وعلل النحو : ٤٠٦ ، والتذييل ٥/٢٢٦ .

وقيل : رُكِّبَتْ « لا » مع اسمها ، والتركيبُ مُوجِبٌ للبناء .

وقيل : بل ذلك لشَبَهِهِ بلام الاستغراق[1].

وبُني على حركةٍ لعُرُوضِ البناء ، وكانت فتحَةً لأجل التركيب .

وذَهَبَ الزَّجَّاجُ[2] و السِّيرافي[3] إلى أنه مُعْرَبٌ .

وهو ظاهرُ كلام سيبويه؛ لأنه قال[4]: « هذا باب النَّفي بـ(لا)، و(لا)

---

(١) انظر التذييل ٢٢٨/٥ .

(٢) وهو رأي الكوفيين . انظر تفصيل المسألة في الإنصاف ص : ٣١٠ [المسألة : ٥٥] ، والتبيين : ٣٦٢ ، وائتلاف النصرة ص: ٥٠.

وقد نفى الدكتور شعبان صلاح في كتابه (من آراء الزجاج النحوية) ذلك عن الزجاج ، وقال : إنه يقول برأي سيبويه وهو البناء في اسم لا ، والفرق بين قوله وقول سيبويه هو في المصطلح لا في مدلول المصطلح. انظر ص : ٧٨ ـ ٨٣ من الكتاب.

قلتُ : وأول مَن نسب ذلك إلى الزجاج هو الرضي في شرح الكافية ٨١٥/٢ (القسم الأول) ، ولا أدري على ماذا استند في نقله هذا . وانظر المغني ص : ٣١٤.

(٣) شرح الكتاب ٨٣/٣ (مخطوط). ونصه : « والذي عندي أن الفتحة في الاسم بعد (لا) إعرابٌ ، وهو مذهب سيبويه ؛ لأنه قال : فتنصبه بغير تنوين ، ونصبها لما بعدها كنصب (إنَّ) لما بعدها ، وترك التنوين لما تعمل فيه لازمٌ » . وإليه أيضاً ذهب من البصريين الجرميُّ والأخفش والزَّجَّاجُ والرمانيُّ والمبرد . انظر ارتشاف الضرب ١٢٩٦/٣، والتذييل ٢٢٦/٥ ، والمقاصد الشافية ٤٢٤/٢ .

(٤) الكتاب ٢٧٤/٢. قلتُ : وهذا المصطلح الذي أطلقه سيبويه قد فسَّرَهُ هو بنفسه بنص آخَرَ في الكتاب ٢٨٣/٢ قال فيه : « واعلم أنَّ المنفي الواحد إذا لم يل (لك) فإنما يذهب منه التنوين ،كما ذهب من خمسة عشر ، لا كما ذهب من المضاف » ، كما فسره النحاة من بعده كالأخفش والمبرد والنحاس من أنه نُصب بغير تنوين لتركبه معها تركب خمسة عشر. انظر المقتضب ٣٥٧/٤، وإعراب القرآن للنحاس ١٧٨/١ ، ١٧٩ ، ومعاني القرآن للأخفش ٢٤/١ ، وشرح التسهيل لابن مالك ٥٨/٢ .

تعمل فيما بعدها فتنصبه بغير تنوين »[1].

وإنَّما تُرِكَ لثلاثةِ أوجُهٍ :

الأوَّلُ : أنَّه لَمَّا لم يُفْصَل بينها وبينَ اسمها جَرَيا مَجْرَى المُرَكَّب ، فحُذِفَ التَّنوينُ لذلك .

والثَّاني : أنَّ « لا » ضعيفةٌ لأنها فرعُ أنَّ التي هي فرعُ «كان » التي هي فرعُ الفعل الحقيقيِّ ، فلم يُنوَّن اسمها .

والثَّالثُ : أنه لو نُوِّنَ لتُوُهِّمَ أنه منصوبٌ بفعل مقدَّرٍ ،كقولكَ : وَعَدْتَني بدِرْهَمٍ ودِينَارٍ فَلاَ دِرْهَماً ولا دِيْنَاراً ، تريدُ : فَلاَ أَعْطَيْتَني ، فحُذِفَ التنوينُ رفعاً لذلك .

وعكسُهُ تنوينُ « غُدْوَةٍ » في قولكَ : لَدُنْ غُدْوَةً ؛ لأنهم لَمَّا نَصَبُوا بلَدُنْ تشبيهاً لها بضَارب ، فلو لم يُنوِّنُوا لم يُعْلَمْ أهُوَ منصوبٌ أم مجرورٌ ، فاعرفْهُ .

وإنْ كان مُضافاً كقولكَ: لا غُلاَمَ رَجُلٍ عِنْدَنَا، أو مشابِهاً له كقولكَ : لا ضَارباً زَيْداً في الدَّار ، فهو مُعْرَبٌ .

ويُثَنَّى ويُجْمَعُ بالنون كقولكَ : لا غُلاَمَينِ لكَ ، ولا مُسْلِمِينَ في البلد .

فإن قيل : فلِمَ أَثبَتَّ النُّونَ وحَذَفْتَ التَّنوينَ ؟

---

(١) اقتبس المصنف هذه الفقرة بكاملها من توجيه اللمع لابن الخباز دونما إشارة . انظر توجيه اللمع ص : ١٤٢ .

أجبتُ : النُّونُ قويةٌ بتحرُّكها ، والتنوين ضعيفٌ بسكونه ، فلذلك اختَلَفَ حكمُهُمَا ؛ ألا ترى أنَّه يجوزُ : جَدْولٌ ، وجُديِّلٌ ، وجُدَيولٌ ، ولا يجوزُ في عَجُوز إلاَّ عُجَيِّزٌ بالقلْبِ فقط، والفرقُ ما ذكَرْنَا من قوَّة المتحرِّك، وضعفِ السَّاكن . وكذلك قلبوا الواوَ ياءً في ميقات ، ولم يقلبوها في عِوَض .

نَعَمْ فيهما خلافٌ : فمَذْهَبُ الخليل وسيبويه[1] بناؤُهُمَا لقيام المقتضي له ، ومَذْهَبُ المبرِّدُ أنه مُعْرَبٌ[2]؛ إذ ليس في الكلام مُرَكَّبٌ شطرُهُ / الثَّاني مثنًّى أو مجموعٌ . [١٦/ب]

وهنا تنبيهٌ في رافع الخبر :

فذَهَبَ الأخفشُ[3] ـ واختاره الزَّمخشَريُّ[4] ـ إلى أنه مرفوعٌ بلا ،كَمَا أنه مرفوع بإنَّ .

فإنْ قلتَ : فإذاً لا يَظْهَرُ أثرُ الفرعيَّة ؟

أجبتُ : قد ظَهَرَ في غير ذلك ، وهو اختصاصُ عملها في النَّكرات ،

---

(١) الكتاب ٢٨١/٢ ـ ٢٨٣ ، وانظر توجيه اللمع ص : ١٥٠ .

(٢) انظر المقتضب ٣٦٦/٤ ، وشرح التسهيل ٥٧/٢ ، وتوجيه اللمع : ١٥٠ ، والمغني ص : ٣١٤ .

(٣) انظر معاني القرآن للأخفش ٢٤/١ ، قال : « وخبرها رفعٌ ، وهو بمنزلة الفاعل ، وصار المنصوب بمنزلة المفعول به ، ولا بمنزلة الفعل » . وانظر توجيه اللمع ١٥٠ ، والمغني : ٣١٤ ، والمساعد ٣٤١/١ ، والجنى الداني : ٢٩١ ، والمقاصد الشافية ٤١٣/٢ .

(٤) المفصل ص : ٥٥ .

وعدَمُ جواز تقديم خبرها على اسمها وإنْ كان ظرفاً أو جاراً ومجروراً .

وذَهَبَ سيبويه[1] إلى أنَّ « لا » مع اسمها في موضع مبتدأ ، وما بعد ذلك هو الخبر ، وهذا بيِّنٌ .

* * *

[لا المشبَّهَةُ بليس]

وتُشبَّهُ « لا » أيضاً بليس ، فتَرْفَعُ وتَنصِبُ ، ولا تَعمَلُ إلاَّ في النكرات كقولكَ : لا رَجُلٌ أَفْضَلَ منكَ حَمْلاً لأقلِّ الوَجْهَين على أكثرهما ، وهذا رأيُ البصريِّين .

وأجاز الكوفيُّونَ[2] أنْ تَعْمَلَ في المعارف ،كقول الشَّاعر[3]:

وَحَلَّتْ سَوَادَ القَلْبِ لاَ أَنَا مُبْتَغٍ   سِـــوَاهَا وَلاَ عَنْ حُبِّهَا مُتَرَاخِيَا

والتقدير : لا أنا مُبْتَغِياً ، فسَكَّنَ الياءَ في النَّصْب ، ويدلُّ على ذلك عَطْفُ « مُترَاخِياً » عليه ، وقد جَاءَ في شِعْرِ المتنبِّي ، وهو[4]:

---

(١) الكتاب ٢/٢٧٤ ـ ٢٧٥ .

(٢) ووافقهم ابن جني وابن الشجري وابن مالك . انظر التسهيل : ٥٧ ، وشرحه ١/٣٧٧ ، والجنى الداني : ٤٩ ، والتذييل ٤/٢٨٦ ، والمغني : ٣١٦ .

(٣) هو النابغة الجعدي ، شعره : ١٧١ .
وانظر البيت في أمالي ابن الشجري : ١/٤٣١، والمغني ٣١٦ ، وشرح أبياته ٤/٣٧٨ ، والتذييل ٤/٢٨٦.

(٤) ديوانه بشرح ابن جني (الفسر) ٤/٧٧٧ وفيه : (إذا الجود) ، وشرح الواحدي ص : ٦٢٤ .

إِذَا العِرْضُ لَمْ يُرْزَقْ خَلاَصاً مِنَ الأَذَى   فَلاَ الحَمْـدُ مَكْسُـوْباً وَلاَ المَالُ باقياً

وقد استقصيتُ القولَ في هذه المسألة في « المسائل الخلافيَّة » .

* * *

[ما النَّافية]

ومن ذلك ما النَّافيةُ :

وهي تعمَلُ عند الحجازيِّين لمشابهتها ليس في النَّفْي ، ونَفْي الحال ، ودخولِ الباء في الخبر ، فتقول : ما زَيْدٌ قَائِماً .

ويَبطُلُ عَمَلُهَا بأربعة أشياءَ :

الأَوَّلُ : انتقاضُ النفي بإلاَّ كقولكَ : مَا زَيْدٌ إلاَّ قَائِمٌ ، ولا يجوزُ : قَائِماً[1]. وحَكَى ابنُ خَروفٍ[2] أنَّ الإعمال لغةٌ قليلةٌ .

والثَّاني : تقديمُ الخبر على الاسم كقولكَ : ما قائمٌ زيدٌ ، ولا يجوزُ: ما قائماً زيدٌ ؛ لأنَّ التَّقديمَ تَصَرُّفٌ ، فليس لـ « ما » فيه نصيبٌ[3].

---

(١) انظر علل النحو ص : ٢٥٧ .

(٢) شرح الجمل ٥٨٧/٢ قال حين حديثه عن لغة بني تميم في عدم الإعمال : « لم يعملوها في شيء على حال، وهو قياسٌ ، لضعفها عن العمل » .
ورُوي عن يونس من غير طريق سيبويه إعمال (ما) في الموجب بإلا . انظر شرح التسهيل ٣٧٣/١ ، والجنى الداني ص : ٣٢٥ ، والمقاصد الشافية ٢٢١/٢ .

(٣) وحكى الفارسي عن الجرمي أن ناساً قد رووا عن العرب نصب خبر (ما) مقدماً نحو : ما منطلقاً زيد ، قال : وليس ذلك بكثير ... واستدل الفارسي على جواز ذلك بدخول الباء عليه مقدماً . المقاصد الشافية ٢٢٢/٢ .

والثَّالثُ : تقديمُ المعمول ،كقولكَ : مَا طَعَامَكَ زَيْدٌ آكِلٌ ، ولا يجوزُ : آكلاً .

وهنا تنبيهٌ :

وهو أنَّ هذا المعمولَ لو كان ظرفاً أو جاراً ومجروراً وتقدَّمَ ، جازَ الإعمال كقولك : مَا فِيكَ زَيْدٌ راغباً ؛ لِمَا سَلَفَ من الاتِّسَاع فيهما .

والرَّابعُ : زيادة إنْ كقولكَ : مَا إنْ زَيْدٌ قائمٌ ، وذلك لحصول الفصل . ونَقَلَ الفارسيُّ عن المبرِّدِ[1] جوازَ الإعمال[2].

* * *

والثالث من تقسيم العامل[3]:

وهو ما يعمل بالخَلَف والنيابة ، وهو أربعة أقسام : اسمٌ غيرُ ظرف ، واسمٌ هو ظرفٌ ، وجملةٌ ، وحرفٌ .

فالأوَّلُ :

أسماءُ الإشارة نحو قولك : هَذَا زَيْدٌ قَائِماً[4]، فالعاملُ في « قائم » ذا

---

(١) كلام المبرد في المقتضب ١٨٩/١ و ٣٦٠/٢ القول بعدم إعمالها . قال : « تكون إنْ زائدة في قولك : ما إنْ زيدٌ منطلقٌ ، فيمتنع ما بها من النصب الذي في قولك : ما زيدٌ منطلقاً » .

(٢) المسألة ذكرها ابن الأنباري في الإنصاف ص : ٥٠٥ [المسألة : ٩٢] . وانظر اللباب للعكبري ٥٩/١ ، وشرح المفصل ١٢٨/٨ ، والجنى الداني ص : ٢١٠ .

(٣) كان الأول : هو ما يعمل بحق الأصالة ، والثاني : هو ما يعمل بحق الشبه .

(٤) انظر الكتاب ٧٩/١ ، ١١٣ ، والأصول ١٥٦/١ .

لنيابته عن « أُشِيرُ » .

ومن ذلك أسماءُ الأفعال، وهي ما كان بمعنى الأمر والماضي، ولذلك قيل أسماءُ الأفعال لموافقتها لها في المعنى ، فالأوَّلُ نحو : صَهْ بمعنى اسْكُتْ ، والثَّاني نحو : أُفٍّ بمعنى تَضَجَّرْتُ .

فإن قيلَ : فما فائدة التَّسمية ، أتكثيرُ الألفاظ أم غيرُ ذلك ؟

أجبتُ : بأنَّ ابنَ السَّرَّاج قَالَ[1]: المقصودُ من ذلك المبالَغَةُ ، فإذا قلتَ : أُفٍّ ، فكأنَّكَ قلتَ : كَثُرَ تَضَجُّرِي جدّاً ، وإذا قلتَ : صَهْ ، فكأنَّكَ قلتَ : اسْكُتْ / سُكُوتاً تَاماً ، ولولا هذه المبالَغَةُ لم يكُنْ في العدول عن الأفعال إليها فائدةٌ . [١٧/أ]

نَعَمْ قال أبو الفَتْح في « الخصائص »[2]: الفائدةُ منها الاتِّسَاعُ أيضاً .

فإنْ قيل : ما الدَّليلُ على اسميتها ؟

أجبتُ : يدلُّ على ذلك وجوهٌ :

منها : أنَّ فيها ما هو على حرفين كصَهْ ومَهْ ، ، وليس في الأفعال ما هو على حرفين وليس له أصلٌ في الثلاثة .

ومنها : أنَّ فيها ما يُنَوَّنُ كصَهٍ ومَهٍ وأَيْهاً وهَيْهَاتٍ .

---

(١) لم أقف عليه في الأصول مع أنه تحدث عن أسماء الأفعال في ١/١٤١ ـ ١٤٧ .

(٢) الخصائص ٣/٤٦ .

ومنها : أنَّ فيها ما ليس وزنُهُ وزنُ الأفعال نحو : شَتَّانَ ، وقَرْقَارِ ، ونَزَالِ .

ومنها : أنَّ الضَّمائرَ لا تتَّصِلُ بأكثرها .

فإنْ قيلَ : فإذا كانت أسماءً فكيف دلَّتْ على الزَّمان المحَصَّل ؟

أجبتُ : حصل لها ذلك بالنيابة لا باسميتها المطلقة .

فإنْ قيل : فما الأكثرُ فيها هل الأمرُ أو الخبر ؟

أجبتُ : بأنَّ الأمرَ هو الكثير(١)؛ وذلك لأنهم يستغنون فيه عن الفعل الصريح فيُسقِطُونَهُ بغير عوض ،كقولكَ لِمَنْ أشَالَ السَّوط : زَيْداً ، أو لِمَنْ وَضَعَ يدَهُ على ما تريدُهُ : يدَكَ ، تُريدُ : اضْرِبْ ، وارْفَعْ . والخبر ليس كذلك .

فإن قيل : فلمَ بُنِيَتْ ؟

أجبتُ : لوقوعها موقع فعل الأمر أو الماضي ، ومنهم مَنْ يقولُ : أُفٍّ نابَتْ عن أَتَضَجَّرُ ، فيُقَدِّرُ المستقْبَلَ ، فتكونُ علَّةُ بنائه وقوعُهُ موقع ما أصلُهُ البناءُ، ولأنَّ ذلك خُروجٌ للاسم عن أصله ووَضْعه ، وخروجُ الشَّيء علَّةٌ كافَّةٌ(٢) في البناء .

---

(١) انظر شرح الكافية ٢٩٧/١/٢ .

(٢) كذا في النسخ . وفي (ح) غير واضحة . ولعل الصحيح : علة كافية .

وهذه الأسماء على قسمين : مُتَعَدٍّ ، ولازم[1].

فالأوَّلُ نحو : **رُوَيدَ** زَيْداً بمعنى أَمْهِلْ . قال الشَّاعرُ[2]:

رُوَيْدَ عليّاً جُدَّ مَا ثَـدْيُ أُمِّهِم إِلَيْنَا وَلَكِــنْ بَعْضُهُمْ مُتَمَايِنُ

ويُستَعْمَلُ معرَباً على ثلاثة أوجُهٍ :

مصدَرٍ ،كقوله تعالى[3]: ﴿ أَمْهِلْهُمْ رُوَيْدًا ﴾ .

وحالٍ كقولكَ : ساروا رُوَيداً أي : مُرْوِدِيْنَ .

وصفةٍ كقولكَ : ضَعْهُ وَضْعاً رُوَيداً .

وهنا تنبيهٌ :

وهو أنه تصغيرُ إرْوَاد بحذْفِ زائدَيْهِ وهما الهمزةُ والألِفُ[4]، ويُسَمَّى تصغير الترخيم . وهذا يُبْطِلُ زَعْمَ الفَرَّاء[5] أنه مختصٌّ بالعَلَم ، وكذلكَ حُمَيقٌ في تصغير أحمق ، وكُمَيْتٌ .

---

(١) انظر الأصول ١٤١/١ ، وشرح الكافية ٢٩٧/١/٢ .

(٢) هو مالك بن خالد الهذلي، وقيل : المعطل الهذلي ، والبيت من قصيدة مذكورة في شرح أشعار الهذليين ٤٤٤/١ . والشاهد في : الكتاب ٢٤٣/١، والمقتضب ٢٠٨/٣، ٢٧٨، والمسائل الحلبيات ٢١٢، وإيضاح الشعر ٢٨ ، وشرح المفصل ٤٠/٤، وشرح ابن القواس ١٠١٦/٢، والتذييل والتكميل ١٩/٥ (مخطوط) . و(جدَّ ما ثديَ أمهم إلينا) كلمةٌ تقال للرجل إذا لم يصل رحمه. (شرح أشعار الهذليين) .

(٣) سورة الطارق ، من الآية (١٧) .

(٤) انظر شرح السيرافي ٥٠/٢-٥١ (مخطوط)، وشرح المفصل ٢٩/٤، وارتشاف الضرب ٢٣٠٠/٥.

(٥) انظر رأيه في ارتشاف الضرب ٢٣٠٠/٥ ، والمساعد ٦٤٦/٢ .

ولو ذَهَبَ إلى أنَّ ذلك فيه أكثرُ منه في غيره لأصَابَ .

ومنه تَيْدَ(١)، وهو بمعنى أَمْهِلْ(٢)، وبناؤُهُ لِمَا ذُكِرَ . وحُرِّكَ لالتقاء السَّاكنين الياءِ والدَّالِ ، وفُتِحَتْ تخفيفاً .

وحكى الكوفيُّون تَيْدَكَ زَيْداً(٣)، فتحتَمِلُ الكافُ وَجْهَين :

أحدهما : أنْ تكونَ مخفوضةً بإضافة تِيْدَ إليها(٤)، وتَيْدَ على هذا مَصْدَرٌ بمنزلة أعْجَبَنِي ضَرْبُ زَيْدٍ عَمْراً .

والآخَرُ : أنْ تكونَ حرفاً للخطاب(٥).

والأقرَبُ فيها أنْ تكونَ من التُّؤَدَة . الفاءُ واوٌ أُبْدِلَ منها التَّاءُ ، ولَزِمَ على حَدِّ تَيْقُورٍ(٦) وتَوْرَاة(٧)، والعين همزة لكن أُبْدِلَتْ ياءً لضَرْبٍ من

---

(١) نَصَّ الرعينيُّ في شرح ألفية ابن معط : ٤٨٣ على أنه تِيْدَ بكسر التَّاء ، وسكون الياء .

(٢) في المفصل : ١٤٥ تيد بمعنى رُويد ، ومثله في معاجم اللغة . انظر القاموس (تيد) ، والتخمير ٢٢٧/٢ ، وشرح المفصل ٢٩/٤ .

(٣) الحكاية عن البغداديين في المصادر . انظر إيضاح الشعر : ٣٦ ، وشرح المفصل ٢٩/٤ ، وشرح الكافية ٣٠٤/١/٢ ، وارتشاف الضرب ٢٢٩٥/٥ ، والهمع ١٢٢/٥ .

(٤) انظر شرح الكافية ٢٩٩/١/٢ .

(٥) وهو قول ابن بابشاذ . انظر شرح الكافية ٢٩٩/١/٢ . وهذا السطر ساقط من (ت) .

(٦) قال سيبويه في الكتاب ٣٣٢/٤ : « وزعم الخليل أنها من الوقار ، كأنه حيث قال العجاج :

فَإِنْ يَكُنْ أَمْسَى البِلَى تَيْقُوْرِي

وانظر الإغفال ٢٤٣/٢ ، ٢٤٧ ، وسر الصناعة ١٤٦/١ ، والمنصف ٢٢٧/١ .

(٧) انظر الإغفال ٢٤٣/٢ ، ٢٤٧ ، وكتاب الشعر : ٢٩ . وراجع الارتشاف ٢٢٩٥/٥ .

التخفيف على غير قياس،كما قالوا في قَرَأْتُ: قَرَيْتُ، وفي بَدَأْتُ: بَدَيْتُ[1] .

ومنه هاتِ الشَّيءَ ؛ أي : أعْطِنِيْهِ ، وكأنه من لفظ هَيْتَ ومعناه .

قال الخليلُ[2]: هو من آتى يُؤَاتي ، والهاءُ بدلٌ من الهمزة ، واستدلَّ على ذلك بتصرُّفِهِ نحو قوله[3]:

لله مَا يُعْطِي وَمَا يُهَاتِي

وبقولهم في المصدر : المهاتاة[4]. ويدلُّ على قوة هذا[5] لحاقُ الضمير له. قال تعالى[6]: ﴿ قُلْ هَاتُوا بُرْهَانَكُمْ إِن كُنتُمْ صَادِقِينَ ﴾ . وفي [١٧/ب] الحديث[7]: « هَاتُوا رُبْعَ عُشْرِ أَمْوَالِكِم » .

---

(١) قال أبوحيَّان : وفيه تكلُّفٌ ، والأظهرُ أن يكونَ غيرَ مشتَقٍّ؛ لأنَّ الغالبَ على هذه الأسماءِ عدمُ الاشتقاق . الارتشاف ٢٢٩٥/٥ .

(٢) العين ٨٠/٤ . فهو عنده فعلٌ . وانظر شرح الكافية ٣٠٣/١/٢ .
وجاء في شرح الرعيني على ألفية ابن معط :٥٢٢ تعليقاً على مَن قال بأنها اسم فعل : « قال السيِّدُ ناصرُ الدين عبدُ المطلب بنُ المرتَضَى المعروفُ بابن بابْشَاه : إنَّ هَاتَى يُهَاتِي لا دليلَ فيه على الفعلية ؛ لاحتمال أن يكونَ من لفظ هاتِ كما صنعوا فعلاً من لفظ لولا فقالوا : سألتُه حاجَتَه فلَولاَ . قلتُ : والأمرُ كما قالَ من الاحتمال، إلا أن بنَاءَ الأفعال من الحروف قليلٌ ، لا سيَّمَا وقد نقَلُوا عن العرَب إبرازَ الضمير بحسَبِ المخاطَب ، وذلك يُقوِّي الفعليَّةَ » .

(٣) لم أقف على قائله . والبيت في العين (هتى) ٨٠/٤ ، والبارع : ١٤٤ ، وسر الصناعة ٥٥٣/٢، والتصريف الملوكي ص : ٣٠٧ ، وشرح المفصل ٣٠/٤ ، واللسان (هتى) .

(٤) انظر البارع ص : ١٤٢ .

(٥) أي كونها فعلاً لا اسم فعل .

(٦) سورة البقرة ، من الآية (١١١) ، وسورة النمل ، من الآية (٦٤) .

(٧) جاء بلفظ : « هاتوا ربع العشور من كل أربعين درهما ... » في كل من مسند الإمام أحمد ١٣٢/١ ، ٣٣٤/٢ ، وسنن أبي داود ٤٩٢/١ ، ١٠/٢ ، وسنن ابن ماجه ٥٧٠/١ .

وليس بابُ هذه الأسماء لحاقَ الضَّمائر لها .

والثَّاني : نحوُ صَه ، وهو بمعنى اسكتْ ، ومه بمعنى اكففْ ، وإيهٍ بمعنى زِدْ .

فإنْ قيلَ : فاكْفُفْ وزِدْ يتعدَّيان كقولكَ : كَفَّ الله شَرَّه، وزَادَهُ الله. وحُكْمُ الاسم في ذلك حُكْمُ الفعل المَنُوْبِ عنه ، فَلِمَ ذُكِرَا في قِسْمِ اللاَّزم ؟

أجبتُ : فُعِلَ ذلك نظراً إلى الاستعمال ؛ ألا ترى أنه لا يُقَالُ : مَهْ زَيْداً ، ولا : إيهِ الحديثَ ، وإنْ كان القياسُ لا يأباه ، فاعْرِفْهُ .

ومن ذلك المصْدَرُ النَّائبُ عن الفعل كقولكَ : ضَرْباً زَيْداً ، تُريدُ : اضْرِبْ زَيداً ، وفيه ضميرٌ مستكِنٌّ انتقَلَ من الفعل إليه ، وهو النَّاصبُ لزَيدٍ . ويعمَلُ أيضاً إذا كان مُقَدّراً بأنْ والفعل كقولكَ : رَجَاؤُكَ زَيْداً خَيْرٌ لَكَ ، والتقدير : أنْ تَرْجُوَ زَيْداً خَيرٌ .

فإنْ قيلَ : فلِمَ قُدِّرَ بأنْ دون غيرها ؟

أجبتُ : الحروف المصدريات أربعٌ :

أولها : **ما** ، وليست بقوية في ذلك لوجهين : أحدهما : أنها قد توصل بالجملة الاسمية ،كقولكَ : سَرَّني مَا أَنْتَ صَانِعٌ . قال الشَّاعر[1]:

---

(١) هو المرَّار الأسدي ، والبيت في ديوانه ص: ٤٦١/٢ (ضمن شعراء أمويون)، ويقالُ له المرَّار الفقعسي، وفقعس من بني أسد، وهو أحد آبائه الأدنَين،وأسد جده الأعلى.الخزانة ٢٨٨/٤.

=

أَعَلاَقَــةً أُمَّ الوُلَـيِّـدِ بَعْـدَمَـا   أَفْنَانُ رَأْسِكِ كَالثَّغَامِ المُخْلِسِ

والآخر : أنَّ الأخفشَ ذهب إلى أنها ليست بمصدرية .

وثانيها : **أنَّ** المشددة ، وهذه تختصُّ بالأسماء ، والعمل هنا لِمَا شُبِّهَ بالفعل ، فكيف تُقدِّرُهُ بما لا يَدخُلُ على الفعل ؟

وثالثها : **كي** ، وهي للتَّعليل ، ولا معنى لها في قولك : ضَرْبُكَ زَيْداً شَديدٌ . ولَمَّا بطَلَتْ هذه الثلاثةُ ، بقيَتْ **أنْ** .

وهنا تنبيهٌ :

وهو أنَّ ابنَ الدَّهَّان قال : المصدَرُ إذا كان للحال كقولكَ : ضَرْبُكَ زَيْداً الآنَ حَسَنٌ لا يَصِحُّ تقديرُهُ بأَنْ ؛ لأنها للاستقبال ، وقد فَرَضْنَاهُ للحال ، بل نقدِّرُها هنا بـ« ما » ؛ لأنَّ « ما » للحال .

قال ابنُ الخَبَّاز الموصليُّ[1]: هذا لا يُجْدِي عليه نفعاً ؛ لأنَّ « ما » للحال إذا كانت نافيةً ، فمِنْ أينَ له أنَّ « ما » للحال إذا كانت مَصْدريَّةً ؟

= وقد ورد البيتُ في كثير من المصادر . انظر منها الكتاب ١١٦/١، وشرحه للسيرافي ٢٢٢/٣ ، والمقتضب ٥٤/٢ ، والإغفال ٤٢٣/١ ، والمسائل البغداديات : ٢٩٢ ، وأمالي ابن الشجري ٥٦١/٢ ، وشرح التسهيل ١٢٦/٣، والخزانة ٢٣٢/١١ . والأفنان : جمعُ فَنَن وهو الغصن، وأراد بها ذوائب الشعر على سبيل الاستعارة . قال البغدادي : قال السيرافي : الرواية الصحيحة (أمَّ الوَلِيد) بالتكبير، ويكون مزاحَفاً بالوقص؛ وهو إسقاط الحرف الثاني من (متفاعلن) بعد إسكانه، قال: وإنما الرواية بالتصغير لأنه أحسن في الوزن، والوليد : الصبي . والثغام نبت تبرز منه خيوط طوال دقاق، والمخلس الذي اختلط بياضه بالسواد، فإذا صار أبيض كله، قيل ممحل فيكون أشبه بالشيب .

(١) ذكره المصنف في المحصول أيضاً ، ويبدو أنه عن شرح ابن الخباز للجزولية .

وأقولُ : الغرضُ أنْ يُقدَّرَ المصدَرُ العاملُ بحرفٍ مصدريٍّ لا يُناقِضُ حاليَّتَهُ كمناقضَتِهِ أنْ ، و« ما » غيرُ مناقضةٍ . **لكنَّ قولَهُ : إنَّ « ما » المصْدَرِيَّةَ للحالِ عَجَبٌ** .

ويعمل منوناً كقوله تعالى[1]: ﴿ **أَوْ إِطْعَٰمٌ فِى يَوْمٍ ذِى مَسْغَبَةٍ ۝١٤ يَتِيمًا** ﴾ ، وهو الأقوى .

ومضافاً إمَّا إلى الفاعل ، وهو الأكثَرُ كقولكَ[2]: أعجَبَني دَقُّ القَصَّار الثَّوبَ .

وإمَّا إلى المفعول كقولكَ : أعجبني دقُّ الثَّوبِ القصَّارُ[3].

وإمَّا إلى الظَّرْفِ كقولكَ : أعجَبَني ضَرْبُ اليومِ زَيْدٌ عَمْراً .

ومعرَّفاً بالألف واللاَّم وهو الأضعف. قال أبو عليٍّ[4]: ولا أعلمُ مصْدراً معرَّفاً بالألف واللام مُعْمَلاً في التَّنزيل .

ووجهُ ضَعْفِهِ أنه في عمله مقدَّرٌ بأنْ والفعل . وإذا دخلت اللامُ تعذَّرَ تقديرُهُ بها ؛ لامتناع دخول اللام على الحرف ، قاله ابنُ الحاجب[5]. وفيه نظرٌ ؛ وذلك لأنَّ اللاَّمَ لا يقدَّرُ انفصالها عن المصدر ، بل يجعل مكانه أنْ

---

(١) سورة البلد ، من الآيتين (١٤ ـ ١٥) .
(٢) المثال في المقتضب ١/١٥٤ ، والمفصل : ٢٢٠ ، وشرح الكافية لابن الحاجب ٣/ ٨٢٨ .
(٣) في (ت) : كقولكَ : دق الثوب القصار .
(٤) الإيضاح ص : ١٨٦ .
(٥) شرح الكافية له ٣/٨٢٨ .

والفعل ؛ لأنها كالجزء مما تُعرِّفُهُ ، وهو بُني على أنها تُنزع منه ، ثمَّ يُقدَّرُ المصدَرُ وحدَهُ بأنْ والفعل ، / وتدخُلُ اللامُ على أنْ ، وذلك ممنوعٌ . [١٨/أ]

أَعْجَبَني ضَرْبٌ زَيْدٌ عَمْراً اليومَ عِنْدَ بَكْرٍ ، وجعلتَ الظَّرفين متعلِّقَين بالمصدَرِ لم يَجُزْ تقديمهما عليه ؛ لأنه في حكم الموصول . وإنْ جَعَلْتَهُمَا متعلِّقَين بأَعْجَبَني جاز تقديمهما ، وإنْ جعَلْتَ الأوَّلَ لأَعْجَبَني ، والثَّاني للمَصْدَرِ امتَنَعَ لحصول الفصل بالأجنبي ، بل العكسُ جائزٌ .

وهنا تنبيهٌ :

وهو أنه إذا كان في معنى اسم الفاعل جازَ تقديمُ معمولِهِ عليه ، كقول الشَّاعر[1]:

كُلٌّ مِنَ المَنْظَرِ الأَعْلَى لَهُ شَبَهٌ   هَذَا وَهَذَانِ قَدُّ الجِسْمِ وَالنُّقَبُ

فقوله : « له » متعلِّقٌ بـ« شَبَه » ، والتقديرُ : لَهُ مُشَبِّهٌ ، وكذلك إنْ كان في معنى اسم المفعول وتعلَّق به شيءٌ ، فاعْرِفْهُ .

والاسمُ الذي هو ظرفٌ كقولكَ : زَيْدٌ عِنْدَكَ قَائِماً ، فقائماً نصبٌ على الحال من الضَّمير الذي في الظَّرْف ، والظَّرْفُ هو النَّاصِبُ . هذا

---

(١) هو ذو الرمة والبيت في ديوانه ١٢٥/١ من قصيدته المشهورة التي أولها :
ما بالُ عَينِكَ مِنْهَا الماءُ يَنْسَكِبُ   كَأَنَّه مِن كُلى مَفْرِيَّةٍ سَرَبُ
وفي (ص) : والثقب .

اختيارُ أبي عليٍّ وأبي الفتح[1].

ويدُلُّ على ذلك أنه لا يتقدَّمُ الحالُ على قوله : « عندَكَ » في الأشهَر[2]. وفيه نَظَرٌ ؛ لأنَّ الأخفَشَ[3] أجَازَ التَّقديمَ في ذلك .

وأيضاً فيجوزُ أنْ يكونَ العاملُ هو المقدَّرُ ، وامتَنَعَ التقديمُ للزوم حذفِهِ وكونِهِ غيرَ مذكورٍ لفظاً .

نَعَمْ ذهَبَ ابنُ بَرْهَانَ[4] إلى إجازة تقديم الحال إذا كان ظرفاً على عامله إذا كان كذلكَ ،كقولكَ : زَيْدٌ في الدَّار خَلْفَكَ ، إذا جَعَلْتَ « في الدَّارِ » خبرَ زَيْدٍ ، وعلَّقْتَهُ بمحذوف ، وجعلْتَ « خَلْفَكَ » منصوباً على الحال من الضَّمير الذي في الخبر ، وذلك هو العاملُ فيه ، فتقول : زَيْدٌ خَلْفَكَ في الدَّار ، وحَسُنَ ذلك مراعاةً للفظ الظَّرْف ، كما رُوعي في باب إنَّ حيث قيل : إنَّ في الدَّارِ زَيْداً .

---

(1) انظر المسائل المنثورة ص : ٣٢ ـ ٣٣ ، واللمع ص : ١١٧ .

(2) انظر الكتاب ٢٧٦/١ ، قال سيبويه : « واعلم أنه لا يقال : قائما فيها رجلٌ ، فإن قال قائل: اجعله بمنزلة: راكباً مُرَّ زيدٌ .. قيل له : فإنه مثله في القياس ... ولكنهم كرهوا ذلك فيما لم يكن من الفعل » ، وانظر المتبع ٣٤٠/١ ، وشرح الكافية ٦٥٢/٢/١ .

(3) ووافقه الكسائي والفراء كما في الغرة لابن الدهان ١٠٤/٢ (مخطوط) ، وانظر المتبع ٣٤٠/١ ، وشرح الكافية الشافية ٧٥٣/٢ . وقد ذهب إلى هذا الرأي من قبلُ الفراءُ في معانيه ٣٥٨/١، ٤٢٥/٢ .

(4) شرحه على اللمع ١٣٤/١ .

وقال لي شيخي سعدٌ المغربيُّ رحمه الله : إذا تعلَّقَ الظَّرْفُ أو الجارُّ والمجرورُ بمحذوفٍ عَمِلَ في الحال والظَّرفَين والجارِّ والمجرور والمفعولِ له والتَّمييز على ضَعْفٍ ، فالحالُ سَبَقَ .

والظَّرْفُ الزَّمانيُّ كقولك : زَيْدٌ عِنْدَكَ اليَوْمَ ، **والمكانيُّ** كقولكَ : زَيدٌ عندكَ خَلْفَكَ ، والجارُّ والمجرورُ كقولكَ : زَيْدٌ عِنْدَكَ في الدَّار ، والمفعولُ له كقولِ أبي الطَّيِّبِ[1]:

في الخَدِّ إنْ عَزَمَ الخَلِيْطُ رَحِيْلاَ مَطَرٌ تَزِيْدُ بِهِ الخُدُوْدُ مُحُوْلاَ

فـ« مَطَرٌ » مبتدأٌ ، و« في الخَدِّ » خبرُهُ ، وإنْ ومعمولُهَا مَصْدَرٌ هو مفعولٌ له ، والمعنى : في الخدِّ مطَرٌ لعَزْمِ الخليطِ على الرَّحيل ، وهذا تمثيلٌ لا شاهدٌ .

والتَّمييزُ كقولكَ : عِنْدِي عِشْرُوْنَ دِرْهَماً ، ذَهَبَ بعضُهُم فيما نَقَلَ ابنُ الدَّهَّان[2] إلى أنَّ ناصِبَهُ الظَّرْفُ ، وذلك لأنه يَعْمَلُ في الحال إجماعاً ، فكذلك في هذا ؛ لِمَا بينهما من المشَابَهَةِ ، وهو ضعيفٌ .

والجملَةُ[3] كقولِكَ : هُوَ زَيْدٌ مَعْرُوفاً ، وكقول الشَّاعر[4]:

---

(١) ديوانه بشرح الواحدي : ٢٢٤ .

(٢) الغرة في شرح اللمع ١٣١/٢ مخطوط .

(٣) هذا القسم الثالث مما يعمل بالنيابة وكان الأول والثاني : اسم غير ظرف واسم هو ظرف .

(٤) البيت لابن دارة كما ذكر في البيت، وهو سالم بن مسافع بن سريح (ينسب إلى أمه دارة . قيل : سميت بذلك لجمالها وتشبيهها بدارة القمر. وقيل: دارة هو يربوع جده، قال البغدادي: والصحيح الأول) شاعر أدرك الجاهلية والإسلام ، وقتل في خلافة عثمان رضي الله عنه . انظر من نسب إلى أمه ٩٢/١ ، وأسماء المغتالين ١٥٦/٢ ، والشعر والشعراء : ٤٠١ ، والمؤتلف والمختلف: ١١٦ ،

=

أَنَا ابْنُ دَارَةَ مَعْرُوْفاً بِهَا نَسَبِي وَهَـلْ بِدَارَةَ يَا لَلنَّاسِ مِـنْ عَارِ

كذا قال ابنُ بَرِّي المصريُّ في « أماليه ». وفيه تَسَمُّحٌ ؛ وذلك لأنَّ هذا القِسْمَ يُسَمَّى الحالُ المؤكِّدَةُ ، وناصبُهَا فعلٌ مُقَدَّرٌ[1]، وهو : أُحِقُّهُ ، ويَجِبُ حَذْفُهُ لأنَّ في الجملة إشعاراً به .

والحرفُ[2] كقولكَ : هَا قَائِماً ذا زَيْدٌ ، ألا تـرى أنَّ العامل في الحـــال « ها » لنيابته عن أُنَبِّهُ ، وكذلك حرفُ النِّداء كقولكَ : يا عبدَ الله /، ويا طَالِعاً جَبَلاً ؛ لأنه نَابَ عن أُنَادِي . [١٨/ب]

وقيل : العاملُ الفعلُ المقدَّرُ .

وقيل : هو اسمُ فِعْل . نقَلَهُ العَبْديُّ عن الفارسيِّ .

* * *

والمعنوي ضربان[3]:

الأَوَّلُ : رافعُ المبتدأ والخبر[4]، وهو الابتداءُ[5]، ومعناه : كونُ الاسم

= وشرح الحماسة للتبريزي ٢٠٣/١ . وانظر البيت في الكتاب٧٩/٢ ، والمسائل البغداديات: ٥٤٦، والبصريات ٦٦٣/٢، ٩٠٤، والخصائص ٢٦٨/٢، ٣١٧، ٣٦٢، وأمالي ابن الشجري ٢٢/٣ ، واللباب ٢٨٨/١ ، وشرح المفصل ٦٤/٢، وشرح الكافية ٦٨٧/٢/١، والبسيط لابن أبي الربيع ٥٢١/١ ، وشرح الألفية للمرادي ٣٧٢/١ ، والخزانة ٢٦٥/٣ .

(١) في (ت) : مضمر .

(٢) هذا القسم الرابع والأخير مما يعمل بالنيابة .

(٣) هذا هو القسم الثاني من العوامل التي بدأ الحديث عنها في أول المقدمة الثانية، والأول هو اللفظي.

(٤) هذه من مسائل الخلاف انظرها في الإنصاف ص : ٤٠ [المسألة : ٥] ، والتبيين ص : ٢٢٤ ، وائتلاف النصرة ص : ٣٠ . وانظر العوامل المائة بشرح الشيخ خالد الأزهري : ٣١٢ .

(٥) انظر : الأصول ٥٨/١ ، وعلل النحو : ٢٦٣ ، وأسرار العربية ص : ٧٩ ، والإنصاف ص : ٤٠ =

أولاً مقتضياً ثانياً .كذا قال الجزولي[1].

وقال عبدُ القاهر[2] ـ نَقْلاً عن شيخه ـ : هو مجموعُ تَعْرِيَةٍ وإسنادٍ .

وقال بعضُ المتأخِّرين[3]: الأوَّلُ أحسَنُ لأنَّ وَصْفَيْهِ وُجُودِيَّانِ، بخلاف الثَّاني ، فإنَّ أوَّلَ وَصْفَيْهِ عَدَميٌّ ، والآخَرُ وُجُوديٌّ .

والثاني : رافعُ المضارع[4]، وهو وُقُوعُهُ موقع الاسم[5]،كقولكَ :

[المسألة: ٥] ، والتبيين ص : ٢٢٤ ، وشرح المفصل ٨٣/١ ، وشرح الجمل ٣٥٥/١ ، والتعليقة في شرح المقرب لابن النحاس الحلبي ٢٩٧/١ ، والفاخر في شرح جمل الجرجاني للبعلي ١٦٥/١.

قلت : ولم يشر المصنف إلى رأي الكوفيين اعتماداً على أنهم يقولون بأن العامل فيه لفظي ، إلا أن المنقول عنهم فيه مذهبان ، أولهما لفظي وثانيهما معنوي كما نقل بهاء الدين ابن النحاس الحلبي ، ونقل رحمه الله نصاً عزيزاً عن ابن الدهان في شرحه على الإيضاح يحكي عن الفراء عن الكسائي هذين المذهبين . وعقب ابن النحاس بأن هذه الحكاية تدل على أن ما قالوه ليسا بمذهبين في رفع المبتدأ ، بل هو اختلاف أحوال . انظر التعليقة على المقرب ٢٩٧/١ .

(١) المقدمة الجزولية : ٩٣ ونصه : « جعل الاسم أول الكلام معنى مسنداً إليه الخبر » .

قلت : وهذا هو حاصل ما ذهب إليه أبو علي في تعريف الابتداء . انظر المقتصد ٢١٥/١ قال الجرجاني : « وكان الشيخ أبو الحسين يحكي عن الشيخ أبي علي أنه كان يقول في المبتدأ : إن عامل الرفع فيه هو كونه أولاً لثانٍ » ، وكذا قال ابن جني في اللمع : ٧١ .

(٢) المقتصد ٢١٤/١ ، والجمل له : ٥٨ .

(٣) نسبه في المحصول إلى بعض المغاربة .

(٤) من مسائل الخلاف انظرها في الإنصاف ص : ٤٣٧ [المسألة : ٧٧] . وانظر العوامل المائة بشرح الشيخ خالد الأزهري : ٣١٧ .

(٥) هذا رأي البصريين. انظر الكتاب ٤٠٩/١ ، والمقتضب ٨٠/٤ ، والأصول ١٥١/٢ ، والإيضاح ص : ٦٩ ، وعلل النحو : ١٨٧ ، والمقتصد ١٠٤٥/٢ ، وشرح الكافية لابن الحاجب ٨٦٦/٣ ، وشرح المفصل ١٢/٧ ، وشرح الجمل ١٣٠/١ ، والتعليقة في شرح المقرب ٨٥٢/٢ .

قلت : وقد علق ابنُ النحاس الحلبي في شرح المقرب (التعليقة) ٨٥٢/٢ على هذه العبارة (أي وقوعه موقع الاسم) قائلاً: « وهذه العبارة وإن كانت عبارة أبي علي رحمه الله فليست بمستحسنة

=

مَرَرْتُ برَجُلٍ يَضْرِبُ ، ألا تراه وَقَعَ موقع ضارب، ونابَ عنه، فذلك الوقوعُ هو رافعُهُ ، وهو نابَ عن مجرور كما ذُكِرَ ، أو عن مرفوع كقولكَ : زَيْدٌ يَضْرِبُ ، أو عن منصوب كقولكَ : رَأَيتُ رَجُلاً يَضْرِبُ .

فإن قيلَ : يَبْطُلُ بالماضي[1] كقولكَ : زَيْدٌ ضَرَبَ ، فإنه وَقَعَ موقع الاسم ، و لم يُرْفَعْ ؟

أجبتُ من وجهَين : **أحدهما** : أنَّ العَبْديَّ نصَّ على أنَّ الماضِيَ نابَ عن المضارع لاشتراكهما في الفعلية، والمضارعُ نابَ عن الاسم لِمَا بينهما من المضارَعَةِ ، وإذا كان كذلك لم يقع الماضي موقع الاسم .

والآخَرُ : أنَّ الوقوعَ إنما يُؤَثِّرُ بعد حصول المشابَهَةِ الموجِبَةِ لمجموع الإعراب ، والماضي لم يشابه الاسمَ ، فامتنع تأثيرُ الوقوع لانتفاء شَرْطِهِ .

وقال الفرَّاءُ[2]: رافعُهُ خُلُوُّهُ من النَّاصب والجازم .

فإن قيل : هذا عَدَمٌ ؟

= لأنها تعطي أن الموضع كان فيه الاسم وأزلناه ووضعنا الفعل موضعه، وليس المراد ذلك.. وأحسن من هذه العبارة قولُ الزمخشري رحمه الله : وذلك المعنى وقوعُهُ بحيث يصح وقوع الاسم ». وانظر المفصل : ٢٤٦ .

(١) انظر الإنصاف ص : ٤٣٩ .

(٢) معاني القرآن ٥٣/١ . وانظر علل النحو : ١٨٨ ، واللباب للعكبري ٢٥/١ . وهو رأي حذاق الكوفيين ، وتبعهم الأخفش وابن الحاجب وابن مالك ، قال ابن يعيش : وهو ضعيف . انظر شرح المفصل ١٢/٧ ، وشرح الجمل لابن خروف ٢٧٣/١ ، وشرح التسهيل ٥/٤ ، وشرح عمدة الحافظ ١٠٩/١ ، والبسيط ٢٢٩/١ ، وشرح الألفية للمرادي ١١٦/٢ ، والمساعد ٥٩/٣.

أجبتُ : بأنَّ عواملَ النَّحو أَمَارَاتٌ ، وقد تكونُ الأَمَارَةُ عَدَماً ، كما يكونُ الوُجُودُ كذلك ، وأيضاً فقد قال البصريُّونَ بذلك في المبتدأ .

وأفسَدَهُ بعضُهُم[1] بأنَّ ذلك يقتضي تقدُّمَ المنصوب والمجرور على المرفوع ، وهو مقدَّمٌ عليهما . وهو غيرُ لازم ؛ لأنَّ الخلوَّ لا يقتضي أَنَّهُمَا كانا مَوجُودَيْنِ ثمَّ عُدِمَا ، وأيضاً فإنه لازمٌ للبصريين في المبتدأ .

واختاره ابنُ الحاجب[2]، وقال : إنه أقرَبُ على المتعلِّم من الأوَّل ؛ إذ يَرِدُ عليه اعتراضاتٌ مُشْكِلَةٌ ، ويحتاج إلى الجواب عنها ، مثلَ قولهم : كَادَ زَيْدٌ يَقُومُ[3]، وأَوْشَكَ يَجِيءُ وأشباهها ، وإذا عُرِّفَ بتجَرُّدِهِ وضُحَ و لم يَرِدْ عليه إشكالٌ . انتهى كلامُهُ .

والجوابُ : أنَّ الأصل أنْ يكونَ خبرُ كاد وأخواتِهَا اسماً لكن هُجر ذلك لِمَا تَقَدَّمَ ، والأصولُ تُرَاعَى وإنْ عَرَضَ في بعض الأحوال ما يُوجِبُ العُدُولَ عنها ؛ ألا ترى أنَّ المجرور فَضْلَةٌ مستغنًى عنها ، وهو محتاجٌ إليه في قولكَ : زَيْدٌ عَمْرٌو مُنطَلِقٌ في أَمْرِهِ ، وكذلك المنصوبُ بعد المرفوع ، ثمَّ هو مُقدَّمٌ عليه وُجُوباً في قولك : إنَّ زَيْداً قَائِمٌ .

---

(١) هو الوراق في علل النحو ص : ١٨٩ ، ومثله ابن الأنباري في الإنصاف ص : ٤٣٩ . وانظر اللباب ٢٦/١ .

(٢) شرح الكافية له ٨٦٦/٣ . وفيه حرف الفعل (كاد) إلى (كان) .

(٣) هذا من إيرادات الكوفيين على ما ذهب إليه البصريون . انظر الإنصاف ص : ٤٣٨ .

وقال بعضُهُم[1]: يَفْسُدُ بقولكَ : زَيْدٌ سَيَقُومُ ، وسَوفَ يَقُومُ ، وقد يَقُومُ ، وامتناعُ وُقُوعِ الاسم بعد هذه الأحرف .

والجواب : أنَّ هذه الحروفَ تجري من الفعل مَجْرَى أحد حروفه ، ولذا لم تعمل فيه ، وإن اختَصَّتْ به فيُقَدَّرُ الفعلُ معها واقعاً موقعَ الاسم ، لا أنَّ[2] الفعلَ وحدَهُ دونها واقعٌ موقِعَهُ . وهذا بَيِّنٌ .

[١٩/أ] **وزَادَ الأخفشُ[3] عاملاً / ثالثاً معنوياً** وهو عاملُ الصِّفة ؛ لأنه قَالَ : عَامِلُهَا كونُهَا تابعةً لمرفوع أو منصوب أو مجرور .

وسيبويهِ[4] يَرَى أنَّ العاملَ فيها هو العاملُ في الموصوف . وهو الأجْوَدُ .

* * *

---

(١) انظر المقرب ص : ٢٨٤ ، والتعليقة عليه ٨٥٤/٢ .

(٢) في (ص) لأنَّ الفعل ....

(٣) انظر الارتشاف ١٩٢٥/٤ ، و التصريح ٤٦٢/٣ .

(٤) اضطرب النقل عن سيبويه في هذه المسألة ، فهناك من نسب إليه القول : إن العامل في النعت تبعيته للمنعوت ،كما في ارتشاف الضرب ١٩٢٥/٤ ، والمساعد ٤١٥/٢ ، وصححه النحاة المغاربة ، ونسبوا الرأي القائل بأن العامل في النعت هو العامل في المنعوت إلى المبرد وابن السراج وابن كيسان . انظر المقتضب ٢٩٥/٤ ، وشرح الألفية للمرادي ٥٥٨/١ هامش (٨) ، والتصريح ٤٦٢/٣ .

قلت : والذي يظهر من نص سيبويه رحمه الله في حديثه عن البدل أنه يقول بأن العامل في التابع هو العامل في المتبوع . انظر الكتاب ١٥٠/١ . وراجع ٤٢١/١ ـ ٤٢٢ منه .

المَقَدِّمَةُ الثَّالِثَةُ

في المعمولات

وهي تنقسمُ قِسمَين : **أحدهما** : الأسماء . **والآخَرُ** : الأفعال المضارعة .

فالأوَّلُ : مرفوعةٌ ومنصوبةٌ ومجرورةٌ .

فالمرفوعةُ : أصليٌّ وفرعيٌّ .

[باب الفاعل]

فالأصليُّ : **الفاعلُ** عند الأكثرين، وحَدُّهُ : ما أُسنِدَ الفعلُ التَّامُّ بالأصالة أو شِبْهُهُ إليه مقدَّماً عليه . وفيه قيودٌ :

فـ« التَّامُّ » احترازٌ من كان وأخواتها ، فإنها ناقصةٌ، ومرفوعها لا يسمى فاعلاً.

و« الأصالة » احترازٌ من الفعل المبني للمفعول .

و« أو شِبْهُهُ » احترازٌ مما أُسنِدَ إليه شِبْهُ الفعل كاسم الفاعل والصفة واسم الفعل .

و« مقدَّماً عليه » احترازٌ من المبتدأ .

وأصله أنْ يلاصِقَ فِعْلَهُ ، ولذلك جَازَ : ضَرَبَ غُلاَمَهُ زَيْدٌ ، وامتنع :

ضَرَبَ غُلامُهُ زَيْداً، وأجازَهَا أبو الفتح في « الخصائص »[1]، واستدلَّ بالسَّمَاع والقياس ، فالسَّماعُ قولُ الشَّاعر[2]:

جَــزَى بَنُـوهُ أَبَا الغَيْلاَنِ عَنْ كِبَرٍ   وَحُسْنِ فِعْلٍ كَمَا يُجْزَى سِــنِمَّارُ

وكذا قول الآخر[3]:

جَــزَى رَبُّهُ عَنِّي عَدِيَّ بْنَ حَاتِمٍ   جَزَاءَ الكِلاَبِ العَاوِيَاتِ وَقَدْ فَعَلْ

---

(١) الخصائص ٢٩٤/١ . قال : وأما أنا فأجير أن تكون الهاء في قوله : (جزى ربه عني عدي) عائدة على عدي خلافاً للجماعة . وهو موافق في ذلك للأخفش ـ وتبعه على ذلك أيضاً أبو عبدالله الطوال من أصحاب الكسائي . انظر التسهيل : ٧٩ ، وشرحه ١٦١/١ ، وشرح الكافية الشافية ٥٨٥/٢ ، وشرح الكافية للرضي ٢٠٥/١/١، والتعليقة لابن النحاس الحلبي ١٧٤/١، والمساعد ١١٢/١.

(٢) هو سليط بن سعد . والشاهد مشهور في كتب الأدب والأمثال . انظره في أمالي ابن الشجري ١٥٢/١ ، وشرح التسهيل ١٦١/١ ، وشرح الكافية الشافية ٥٨٧/٢ ، والتعليقة لابن النحاس الحلبي ١٧٥/١ ، والتذييل ٢٦١/٢ ، وتذكرة النحاة : ٣٦٤، وتخليص الشواهد : ٤٨٩ .
وانظر مناسبة البيت في الحيوان ٢٣/١ ، والأغاني ١٤٥/٢ ، وثمار القلوب : ١٣٩، ومجمع الأمثال ١٥٩/١ ، ومعجم البلدان (خورنق) ٤٩١/٢ .
قلت : وقد أورد ابن النحاس رحمه الله في تعليقته على المقرب ، وأبو حيان في التذييل شواهد عدة على هذه المسألة .

(٣) ينسب إلى أبي الأسود وهو في ملحق ديوانه : ١٢٤ ، وإلى عبد الله بن همارق بن غطفان . وجاء في ديوان النابغة : ٢١٤ برواية :

جَزَى اللهُ عَبْساً فِي المَوَاطِنِ كُلِّهَا

وقريباً منه في الفاخر : ٢٣٠ .
وانظر الشاهد في الجمل : ١١٩ ، والخصائص ٢٩٤/١ ، وشرح اللمع للثمانيني : ١٩٣ ، وأمالي ابن الشَّجري ١٥٢/١ ، وشرح المفصل ٧٦/١ ، وشرح الجمل ١٤/٢ ، وضرائر الشعر : ٢٠٩ ، وشرح الكافية ٢٠٦/١/١ ، والخزانة ٢٧٧/١ .

وأمَّا القياس فلأنه قد كثُرَ تقدُّمُ المفعول أيضاً على الفاعل ، بل لزم في أماكن يُقَاسُ عليها ، وقد أُجْرِيَ مُجْرَى جُزْءٍ من الفعل ، بدلالة قراءة مَنْ قَرَأَ[1]: ﴿ وَيَخْشَ ٱللَّهَ وَيَتَّقْهِ ﴾ ؛ لأنه أجْرَى « تَقْهِ » على نحو « كَبْد » فسَكَّنَهُ . فالهاءُ ضميرُ المفعول كالدَّال من كَبِد ، ومع هذا فالأمر كما قال ابنُ الخشَّاب[2] في « مُعْتَمَدِه » : وهذا اشتطاطٌ من أبي الفتح في القياس .

ويَلزَمُ تقدُّمُ الفاعلِ على المفعول في مواضعَ[3]:

منها : أنْ يكونَ ضميراً متَّصلاً نحو : أكرَمْتُ زيداً .

ومنها : انتفاءُ الإعرابِ والقرينةِ نحو : أَكْرَمَ مُوْسَى عِيْسَى ، فلو وُجِدَت القرينةُ المعنويَّةُ أو اللفظيَّةُ جازَ التصرُّفُ، فالمعنويَّةُ كقولكَ : أَكَلَ الباقِلَّى يحيى ، واللفظيَّةُ : أَكْرَمَ موسى الكَلِيْمُ عِيْسَى .

---

(١) سورة النور ، من الآية (٥٢) . وهي قراءة حفص عن عاصم . انظر التيسير ص : ٣٨٤ .

(٢) هو أبو محمد عبد الله بن أحمد بن الخشاب البغدادي النحوي ، أديب عالم فاضل ،كان يوصف بضيق الخلق والضجر ، ولذلك ما صنف تصنيفاً فأكمله ، له شرح كتاب الجمل للجرجاني (المرتجل) ترك أبواباً من وسطه ، وشرح اللمع في ثلاث مجلدات ولم يتمه ، وشرح مقدمة ابن هبيرة ولم يتمها ووصل فيها إلى باب النونين . توفي سنة ٥٦٧ هـ . معجم الأدباء ٤٧/١٢ ، وإنباه الرواة ٩٩/٢، ووفيات الأعيان ٢٦٧/١ ، وإشارة التعيين : ١٥٩ ، ومسالك الأبصار ١٤٩/٧ .

قلت : ولم أر ممن ترجم له أحداً ذكر له كتاباً اسمه المعتمد سوى ما أثبته له ابن إياز حيث نقل عنه كثيراً في كتبه ، ووسمه بالمعتمد ، **قلتُ** : ولعلَّ كتابَ المعتمد هو نفسه الشرح المذكور له على مقدمة ابن هبيرة الذي قيل إنه في أربع مجلدات ، ولدي صورة لأحد مجلداته .

(٣) انظر التعليقة على المقرب ١٦٥/١ .

ومنها : قَصْدُ الحَصْرِ في المفعوليَّة كقولكَ : مَا أَكْرَمَ زَيْدٌ إلاَّ عَمْراً .

وعَكْسُهُ في مواضع[1]:

منها : أنْ يكونَ **المفعولُ ضميراً متَّصلاً** والفاعل ليس كذلك نحو : أَكْرَمَني زَيدٌ .

وهنا تنبيهٌ :

وهو أنه لو كان الفاعلُ ضميراً متَّصلاً لَمَا وَجَبَ[2] تقدُّمُ المفعول عليه نحو: أَكْرَمْتُكَ . وهذا يدلُّ على إجراء الفاعل عندهم مُجْرَى الجزء من الفعل .

ومنها أنْ يتَّصلَ بالفاعل ضميرٌ راجعٌ إلى المفعول ،كقوله تعالى[3]: ﴿ وَإِذِ ٱبْتَلَىٰٓ إِبْرَٰهِـۧمَ رَبُّهُۥ ﴾، و﴿ لَا يَنفَعُ نَفْسًا إِيمَٰنُهَا ﴾[4]، وهذا يُقَوِّي قولَ أبي الفتح ؛ وذلك لأنه ـ أعني الفاعلَ ـ حيثُ اتَّصَلَ بضمير المفعول أَوجَبَ له التَّقديمَ لفظاً هنا ، وكذلك أَوجَبَ له في المسألة التَّقديمَ تقديراً ، وإذا قُدِّرَ تقديمُهُ لم يَتقَدَّم المضمرُ على المظهَر لفظاً وتقديراً ، وهو الممنوعُ منه .

ومنها : **حصرُ الفاعليَّة** كقولكَ : مَا أَكْرَمَ زَيْداً إلاَّ عَمْرٌو ، وفيه نَظَرٌ

---

(١) انظر التعليقة على المقرب ١/١٦٥ .

(٢) كذا في النسخ ، ولعل الصحيح : لما جاز .

(٣) سورة البقرة ، من الآية (١٢٤) .

(٤) سورة الأنعام ، من الآية (١٥٨) .

نبَّهَ عليه عبدُ القاهر[1].

وإن كان الفاعل مؤنَّثاً فلا يخلو من أنْ يكونَ حقيقياً أو غير حقيقيٍّ .

فالأوَّلُ هو / ما كان بإزائه ذَكَرٌ من الحيوان نحو : امرأةٍ وناقةٍ ، وهذا يَلحَقُ فعلَهُ التَّاءُ غالباً إنْ كان ماضياً في آخره نحو : قَامَتْ هِنْدٌ ، وفي أوَّلِهِ إنْ كان مستقبَلاً نحو : تَقُوْمُ هِنْدٌ . [١٩/ب]

فإن قيلَ : فما الفائدةُ في لحاقها ؟

أجبتُ : الدَّلالةُ على تأنيث الفاعل ولولاها لَوَقَعَ لَبْسٌ ؛ لأنَّهُم قد سَمَّوا رَجُلاً بهِنْدٍ ، قَالَ الشَّاعرُ[2]:

تَجَاوَزْتُ هِنْداً رَغْبَةً عَنْ قِتَالِهِ إلى مَالِكٍ أَعْشُو إلَى ضَوْءِ مَالِكِ

وسَمَّوا امرأةً بجَعْفَرَ . أنشَدَ المبرِّدُ في « الكامل »[3]:

يَا جَعْفَرُ يَا جَعْفَرُ يَا جَعْفَرُ

إنْ أَكُ دَحْدَاحاً فَأَنْتِ أَقْصَرُ

فإنْ حَصَلَ بينهما فاصلٌ جاز حذفُهَا كقولك : قَامَ اليَوْمَ هِنْدٌ[4].

وحَكَى سيبويهِ[5]: حَضَرَ القَاضِيَ اليَوْمَ امْرَأَةٌ . وقالَ : وَطُولُ الكلام

---

(١) انظر دلائل الإعجاز ص : ٣٣٩ وما بعدها .

(٢) البيت لابن جذل الطعان كما قال أبو عمرو ، نقله ابن منظور في اللسان (هلك) ، وانظر البيت دون نسبة في معاني القرآن للأخفش ٢/٥١٤ ، وتوجيه اللمع : ٩٥ .

(٣) الكامل ١/١٢٥ . وانظر توجيه اللمع : ٩٥ .

(٤) في (ص) : قام القوم هند .

(٥) الكتاب ٢/٣٨ .

صَارَ كالعوض منها . يعني أنَّ الطُّولَ هو المسَوِّغُ للحذف . وهذا حَقٌّ ؛ ألا ترى إلى حذفهم الضميرَ المنصوبَ المتَّصِلَ بالفعل من الصِّلَةِ حيثُ طَالَتْ ، كقوله تَعَالى[١]: ﴿ أَهَٰذَا ٱلَّذِى بَعَثَ ٱللَّهُ رَسُولًا ﴾ .

وكذلك حَذْفُ الجارِّ من أنْ وأنَّ ، قال تعالى[٢]: ﴿ وَلَا تَجْعَلُواْ ٱللَّهَ عُرْضَةً لِّأَيْمَٰنِكُمْ أَن تَبَرُّواْ وَتَتَّقُواْ ﴾، والمعنى : في أنْ تَبَرُّوا وتَتَّقُوا . لو صَرَّحَ بالمقدَّرِ لامتنَعَ الحذفُ .

وهنا تنبيهٌ :

وذلك أنه كُلَّمَا كَثُرَ الفاصلُ حَسُنَ الحذفُ ، فقولُكَ : أَعْطَى زَيْداً درهماً هندٌ أحسَنُ مِنْ : أَعْطَى زَيْداً هِنْدٌ دِرْهَماً ، وهذا أَحَسَنُ مِنْ : أَعْطَى اليومَ هِنْدٌ زَيْداً دِرْهَماً ؛ لضَعْفِ الفَصْلِ بالظَّرْف .

ولو قلتَ : قَامَ هِنْدٌ ، جَازَ عند سيبويه[٣]، وأنكَرَهُ المبرِّدُ[٤]، وصَوَّبَهُ الأخفَشُ والرُّمَّانيُّ ، وقالاَ : التَّذكيرُ هو الأصلُ ، فلا بأسَ بالرُّجُوع إليه ، ونَقْلُ الأصفهاني[٥] يخالِفُ هذا . وحُكْمُ المثنَّى كذلك . والثَّاني[٦] إلحاقُ

---

(١) سورة الفرقان ، من الآية (٤١) .

(٢) سورة البقرة ، من الآية (٢٢٤) .

(٣) نقل سيبويه رحمه الله أن بعض العرب يقول : قال فلانةُ . الكتاب ٣٨/٢ .
قلت : الظاهر أن رأي سيبويه أنه يقول بالتأنيث ، وما جاء عن بعضهم من قولهم : قال فلانة كأنه من الشاذ كما أشار الأصفهاني في التعليق الآتي ، وإن كان سيبويه قد أورده وسكت عنه ولم يعلق عليه .

(٤) المقتضب ١٤٤/٢ . وانظر رد ابن ولاد على المبرد في الانتصار ص : ١٢٤ .

(٥) شرح اللمع ٣٢٠/١ قال : « ولا يجوز عند سيبويه : قال هند خلافاً لبعضهم إلا في الشاذ » .

(٦) أي المؤنث غير الحقيقي حسب تقسيمه الذي أشار إليه في الصفحة السابقة .

العلامة فيه أحسَنُ كقوله : حَسُنَتْ دَارُكَ ؛ لأنَّ تاء التَّأنيث فيه مُقَدَّرةٌ ، ولذلك تُرَدُّ إليه في التَّصغير، وقال تَعَالى[1]: ﴿ ٱلنَّارُ وَعَدَهَا ٱللَّهُ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ ﴾ .

ويجوزُ حذفُهَا فتقولُ : حَسُنَ دَارُكَ، وذلك مع الفصل أحسنُ كقولك: حسُنَ اليومَ دارُكَ .

فإنْ كان الفاعلُ مُضْمَراً مؤنَّثاً ، وَجَبَت العلامةُ مطلقاً كقولكَ : هِنْدٌ قَامَتْ ، ودَارُكَ حَسُنَتْ ، فقيل : إنَّ المضمَرَ أشَدُّ اتِّصالاً من المظهَر ؛ إذ له اتصالان : اتِّصَالُ فاعليَّةٍ ، واتِّصَالُ إضمارٍ ، بخلاف المظهَر ، فإنَّ له اتِّصالاً واحداً ، وهو الفاعليَّةُ فقط ، وقيل : لأنَّ هذا خَبَرٌ ، والخبرُ يطابق المخبَرَ عنه في التَّذكير والتَّأنيث ، فكما لا يجوز : هِنْدُ قَائِمٌ ، والدَّارُ حَسَنٌ ، كذلكَ لا يجوزُ : هِنْدٌ قَامَ ، والدَّارُ حَسُنَ .

فإنْ قيلَ : فقد قال الشَّاعرُ ـ أنشَدَهُ أبو عليٍّ[2] ـ :

تَجُوْبُ بِنَا الفَلاَةَ إلى سَعِيْدٍ   إذَا مَا الشَّاةُ في الأَرْطَاةِ قَالاَ

أجبتُ : بأنه عَنَى بالشَّاة الثَّورَ الوَحْشيَّ ، وقَالَ من القَائِلَةِ .

---

(١) سورة الحج ، من الآية (٧٢) .

(٢) إيضاح الشعر : ٣٩٥ . والبيت للفرزدق يمدح سعيد بن العاص ، وهو في ديوانه ٧٠/٢ وروايته :

فَرَوَّحْتُ القَلُوْصَ إلى سَعِيْدٍ   إذَا مَا الشَّاةُ في الأَرْطَاة قَالاَ

وهو في المذكر والمؤنث للأنباري : ٤٣٩ ، والمخصص ١١١/١٦ ، وتوجيه اللمع : ٩٦ .
وعبارة أنشده أبو علي ساقطة من (ت) .

وإنْ كان الفاعلُ جمعَ المذكَّر بالواو والنون ، لم تَلْحَق فعلَهُ التَّاءُ ، تقولُ: قَامَ الزَّيدُونَ ، ولا يجوز : قَامَتِ الزَّيدُونَ ؛ لأنَّ لَفْظَ المذكَّرِ باقٍ . وذَهَبَ ابنُ بابشاذ المصريُّ(١) إلى جوازه . وهو القياسُ عندي لأنه جماعةٌ .

[٢٠/أ] وأمَّا سلامةُ لفظ الواحد فيه فمعارَضةٌ بسلامتها في الهندات ويجوزُ / فيه التذكير ،كقولكَ : قَامَ الهِنْدَاتُ ؛ لأنه جمعٌ ، والتأنيثُ لأنه جماعةٌ ، ولو كانت سلامةُ لَفْظِ الواحد مُعْتَبرَةً لوَجَبَت التاء ، وأيضاً فيجوزُ : قَامَت الطَّلْحَاتُ ، وإنْ لم يجز : قَامَتْ طَلْحَةٌ ، وهذا واضحٌ .

وإنْ كانَ جمعَ تكسير جازت في فعله التَّاءُ ، وجاز حَذْفُهَا مطلقاً .

* * *

(١) قال في شرحه على الجمل (اللوحة : ١٧) : « فإن كان الجمع مسلماً لمذكر كان تذكيره أحسن لأنه جار على واحده مثل : قال الزيدون ، وهو أحسن من التأنيث » . ويفهم من هذا أنه يجيز العكس على غير حسن .

[المبتدأ والخبر]

والفرعيُّ[1]: **المبتدأ والخبرُ** ، فالمبتدأ الحقيقيُّ هو الاسمُ المجرَّدُ عن العوامل اللفظيَّةِ والباءِ ، مُسْنَداً إليه .

وفيه قيودٌ : **الأوَّلُ** : الاسمُ ، ولزم ذلك لأنه مخبَرٌ عنه ، (والإخبار من خواص الأسماء)، ولأنه يكونُ مضمَراً ، وذلك مختصٌّ بها ، ثمَّ قد يجيءُ فعلاً لفظاً كقولهم[2] : « تَسْمَعُ بِالْمُعَيْدِي خَيرٌ مِنْ أَنْ تَرَاهُ » ، لكنه مقدَّرٌ بالاسم ، إمَّا بتقدير أنْ ، وإمَّا بإيقاعه مَوقِعَ المصْدَر ، والأَوَّلُ أَحَبُّ إليَّ ؛ لأنَّ الفَرَّاءَ[3] حَكَى فيه النَّصْبَ ، ولأنَّ تقديرَ « أَنْ » أكثَرُ من إيقا ع الفعل موقع المصْدَر، وكلاهما مَجَازٌ ، فيُحْمَلُ على الأكثر منهما .

والثَّاني : « المجرَّد عن العوامل اللفظيَّة » ، وهي كان وأخواتُها ، وإنَّ

---

(١) هذا القسم الثاني من الأسماء المرفوعة حيث جعلها أصلية وفرعية . وجعل الأصلي هو (الفاعل) في بداية هذه المقدمة .

(٢) يروى لأن تسمع ، وأن تسمع . انظر العين (معد) ، والكتاب ٤٤/٤ ، وأمالي الزجاجي : ٢٠٠، وكتاب الشعر : ٤٠٣/٢ ، وسر الصناعة ٢٨٥/١ ، ٢٨٨ ، وجمهرة الأمثال ٢٦٦/١ ، وأمالي ابن الشجري ١٨١/٢ ، ومجمع الأمثال ١٢٩/١ ، والضرائر : ٢٦٥ ، وشرح شواهد شرح التحفة الوردية : ٤٦٥ .

(٣) انظر معاني القرآن ٤٢٢/٢ .

وأخواتُهَا ، وظننت وأخواتُهَا .

وأمَّا « **الباء** » فكقولكَ : بحَسْبِكَ زَيْدٌ ، وبِشَرْعِكَ زَيْدٌ ، والمعنى : حَسْبُكَ وشَرْعُكَ ، وكذلك قولُ طَرَفَة[1]:

فَطَوراً بِهِ خَلْفَ الرَّدِيْفِ وَتَارَةً ... عَلَى حَشَفٍ كَالشَّنِّ ذَاوٍ مُجَدَّدِ

والتقدير: طوراً هو خلف الرديف . وقال تعالى[2]: ﴿ بِأَييِّكُمُ ٱلْمَفْتُونُ ﴾ ، والتقديرُ : أيكم المفتونُ في أحد القولين .

والثالث : « مسنَداً إليه » لتخرجَ ألفاظُ العدد وحروفَ التَّهَجِّي ، فإنها مجرَّدَةٌ غيرُ مُعرَبَةٍ ؛ لعدم التركيب الإسنادي .

وهنا تنبيهٌ :

وهو أنه لا حاجةَ إلى الاحتراز عن قولهم : أَقَائِمٌ الزَّيدانِ ؛ لأنَّ « أَقَائِمٌ » في المعنى خبرٌ ، وهو مبتدأٌ لفظاً ، فليس بمبتدأ حقيقي . والبيانُ إنما كان له ، ومَنْ تعرَّضَ لبيان المبتدأ مطلقاً احترز عنه ، وأصلُهُ التقديمُ ؛ لأنه محكومٌ عليه، وليس معمولاً لحكمه ، ولأنه موصوفٌ بالخبر معنًى ، ولذلك جاز : في دَارِهِ زَيْدٌ ، وامتَنَعَ : صَاحِبُهَا في الدَّار ، وقياس أبي الفتح يُجيزُهَا، وحَقُّهَا التَّعريفُ ليفيد الإخبار عنه .

ويبتدأ به نكرةً في اثني عَشَرَ مَوضعاً، وضابطُ ذلك قولُ ابن السَّرَّاج[3]:

---

(١) ديوانه ص : ٥٥ .

(٢) سورة القلم ، الآية (٦) .

(٣) انظر الأصول ٦٦/١ ، ولم أقف على النص مع كثرة بحثي فيه .

« إذا صحَّتِ الفائدةُ فأَخْبِرْ عن أيِّ مُخْبَرٍ شِئْتَ » . قَالَ ابنُ الخشاب : هذا كلامٌ منه عالٍ سديدٌ .

والمواضع :

ـ كونُهَا بعد النَّفي نحو قولكَ : مَا رَجُلٌ في الدَّار .

ـ وبعد الاستفهام كقولكَ : هَلْ رَجُلٌ في الدَّار ؟

ـ وتقدُّمُ خبرها وهو ظَرْفٌ أو مجرورٌ عليها ،كقولكَ : عِنْدي رَجُلٌ ، وفيه منفعةٌ .

ـ وكونُهَا جواباً للاستفهام كقولكَ: رَجُلٌ جَاءَني، في جَواب: مَنْ جَاءَكَ؟

ـ وتَضمُّنُهَا معنى الدُّعاء كقوله عَزَّ اسمُهُ[1]: ﴿ سَلَٰمٌ عَلَىٰٓ إِلْ يَاسِينَ ﴾ .

ـ ونعتها كقوله سبحانه[2]: ﴿ وَلَعَبْدٌ مُّؤْمِنٌ خَيْرٌ مِّن مُّشْرِكٍ ﴾ .

ـ وإفادتها العُمُوم كقولكَ : كُلٌّ خَيرٍ مِنَ اللهِ .

ـ ووَصْلُهَا بحرفِ جرٍّ كقولكَ : خَيْرٌ مِنْ زَيْدٍ جَاءَني .

ـ وتضمُّنُهَا معنى التَّعَجُّب ،كقول الشَّاعر[3]:

---

(١) سورة الصافات ، الآية (١٣٠) .

(٢) سورة البقرة ، من الآية (٢٢١) .

(٣) هذا الشاهد من أبيات اختلف في نسبتها . فقد نسبت في الكتاب ٣١٩/١ إلى هُنَيٍّ بن أحمرَ الكناني ، قال الغندجاني في فرحة الأديب : ١٨ : إن أبا عبيدة في كتابه العققة والبررة نسبها أيضاً إليه ، قلتُ : ولم أجد هذه الأبيات ولا بعضها في العققة والبررة المطبوع في (نوادر المخطوطات) .
ونسبت إلى زرافة الباهلي في شرح أبيات الكتاب ٢٣١/١ ، ولبعض مذحج في النكت ٣٧١/١، ونسبت إلى ضمرة بن ضمرة النهشلي ، وهي في شعره المجموع : ١١٣ ـ ١١٤ (مجلة
=

عَجَبٌ لَتِلْكَ قَضِيَّةٌ وَإِقَامَتِي ... مَعَكُمْ عَلَى تِلْكَ القَضِيَّةِ أَعْجَبُ

وكونُهَا في معنى نفي يَتبَعُهُ إيجابٌ،كقولهم : شَيءٌ جَاءَ بِكَ ، المعنى : ما جَاءَ بِكَ إلاَّ شَيءٌ .

ـ وكونُهَا جَوَاباً للنَّفي كقولكَ : إبلٌ لَنَا في جواب القائل : لاَ إبلَ لَكُم.

والخبرُ الحقيقيُّ هو المسنَدُ معنًى ولفظاً ، وأصلُهُ الإفرادُ ، ويكون جملة اسميَّةً وفعليَّةً ، ولا بدَّ فيها / من الضَّمير ليَحصُلَ الرَّبطُ ، اللَّهَمَّ إلاَّ أنْ يكونَ خَبراً عن ضمير الشَّأن فيُستَغنى عنه ويُحذَفُ ذلك ،كقول الشَّاعر[1]: [٢٠/ب]

الخُبْزُ كَالْعَنْبَرِ الهِنْدِيِّ عِنْدَهُمُ ... وَالقَمْحُ سَبْعُوْنَ إِرْدَبّاً بِدِيْنَارِ

فـ« القمحُ » مبتدأٌ ، و« سبعونَ » مبتدأٌ ثانٍ ، و« بدينار » خبرٌ عن « سبعون » ، والجملةُ خبرٌ عن « القمح » ، والعائدُ محذوفٌ تقديره : منه ، والجارُّ والمجرور في موضع رفع صفةٌ لـ « سبعون » ، ولذلك ابتُدِئَ به نكرةً[2].

= المورد) ، وقيل فيها غير ذلك ، راجع تفصيلاً وافياً عن نسبتهما في هامش شرح أبيات سيبويه ٢٣١/١، والخزانة ٣٤/٢ . وانظر الشاهد في المقتضب ٣٧١/٤/٤ ، وشرح الكافية ٣٦٨/١/١ ، والخزانة ٣٤/٢ .

(١) أنشده الجوهري في الصحاح (ردب) ونسبه إلى الأخطل ، والبيت غير مذكور في ديوانه المطبوع بصنعة السكري ٦٣٦/٢. وقبل البيت ـ كما في التنبيه لابن بري (ردب) وحياة الحيوان للدميري ٣٣٩/٢ ـ :

قَوْمٌ إِذَا اسْتَنْبَحَ الأَضْيَافُ كَلْبَهُمُ ... قَالُوا لأُمِّهِمُ بُولِي عَلَى النَّارِ
فَتَمْسِكُ البَوْلَ بُخْلاً أَنْ تَجُوْدَ بِهِ ... وَمَا تَبُولُ لَهُمْ إِلاَّ بِمِقْدَارِ

وانظر الشاهد في توجيه اللمع ص : ٧٦ .

(٢) في (ت) مع تنكيره .

وهنا تنبيهٌ :

وهو أنَّ حذفَ هذا الضَّمير بابُهُ الصِّلَةُ ، وشُبِّهَت به في ذاك الصِّفةُ ، وشُبِّهَ بالصفة الخبرُ ، فلذا قلَّ الحذفُ فيه .

وإذا أُخبر عن المبتدأ بالظَّرْف أو المجرور كقولك : زَيدٌ عِنْدَكَ ، وزَيْدٌ منَ الكِرَامِ ، فالأكثرون ذهبوا إلى أنه في تقدير الجملة نَظَراً إلى أنه معمولٌ، والعامل الأصليُّ الفعلُ[1].

وقيل : إنه في تقدير المفرَدِ نَظَراً إلى أصالة الخبر[2].

والحقُّ الأوَّلُ لوجوه أربعة :

الأوَّلُ : وقوعهما في الصِّلَة كقولك : جَاءَنِي الَّذِي عِنْدَكَ ، والَّذِي مِنَ الكِرَامِ ، ولا خلافَ في أنهما مُقَدَّران بالجملة هنا ، فكذلك في موضع الخلاف .

والثَّاني : قولُهُم: كُلُّ رَجُلٍ فِي الدَّارِ فَلَهُ دِرْهَمٌ، ولو كان في تقدير المفرَدِ لامتنع دُخُولُ الفاء كامتناع دخولها في قولهم : كُلُّ رَجُلٍ قَائِمٌ فَلَهُ دِرْهَمٌ[3].

والثَّالثُ : قولُهُ تَعَالى[4]: ﴿ بِسْمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحْمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ ﴾ ، والهاء ضميرُ الشَّأن ، وهو لا يُفَسَّرُ إلاَّ بجملة .

---

(١) انظر التبصرة ٣٠٤/١ ، وشرح الكافية ٢٧٦/١/١ ، والتعليقة على المقرب ٣١٤/١ .

(٢) ذهب إليه ابن السراج في الأصول ٦٣/١ ، وابن جني في اللمع : ٧٥ . وانظر شرح الكافية ٢٧٧/١/١ ، والتعليقة على المقرب ٣١٥/١ .

(٣) انظر الكتاب ١٤٠/١ ، والكامل ٨٢٢/٢ ، والإيضاح : ٩٩ ، وشرح الكافية ٢٧٧/١/١ ، والتعليقة على المقرب ٣٦٦/١ .

(٤) سورة الفاتحة ، الآية (١) ، وسورة النمل ، من الآية (٣٠) .

والرَّابعُ : عطفُ الفعل عليه كقولكَ : زَيْدٌ في الدَّارِ، وخَرَجَ أَخُوهُ[1]، وهذا أوضَحُ .

وأمَّا أصالة الخبر فمُعَارَضَةٌ بأصالة العمل . وقد انتصَرَ لهذا الرَّأي بعضُ المتأخِّرين بقولهم: أمَّا خَلْفَكَ فَزَيْدٌ، ومعلومٌ أنه لا يُفصَلُ بين أمَّا والفاء بجملة، ولهذا قال الصَّيْمَريُّ في « التَّبصرة »[2]: مَنْ قرأ[3]: ﴿ وَأَمَّا ثَمُودَ فَهَدَيْنَاهُمْ ﴾ بالنَّصْب ، فتقديرُهُ : وأمَّا ثمودَ فَهَدَيْنا هَدَيْنَاهُمْ ، ولا يجوزُ : وأمَّا هَدَيْنَا ثمودَ فَهَدَيْنَاهُمْ ، فدلَّ ذلك على أنَّ « خَلْفَكَ » مقدَّرٌ بالمفرَدِ لا بالجملة .

وعندي أنَّ ذلك لا يَلزَمُ ؛ لأنَّ هذا المقدَّرَ وإنْ كان فعلاً لكن لَمَّا لم يَظْهَرْ إلى اللَّفظ لم يُعتَدَّ به اعتدادَ ما هو فيه ، فساغ أنْ يقَعَ بعد أمَّا والفاء .

ونظيرُ هذا الذي ذكَرْتُهُ ما حكاه الزَّعفرانيُّ في « تعليقه »[4] وهو أنَّ أبا الفتح سألَهُ عن قولهم : خَرَجْتُ فإذا زَيْدٌ يَضْرِبُهُ عَمْرٌو، فقال : أتجيزُ نَصْبَ زَيدٍ ؟ فقال له : نَعَمْ . وهو أيضاً مَذهَبُ أبي عليٍّ ؛ لأنه سَأَلَ عنه فأجازَهُ . فقال أبو الفتح[5]: القياس عندي ألاَّ يجوزَ ؛ لأنَّ « إذا » كالفاء ،

---

(١) في (ص) : أبوه .

(٢) التبصرة والتذكرة ٣٢٦/١ .

(٣) سورة الصافات ، من الآية (١٧) . ونصب (ثمود) قراءة ابن أبي إسحاق وعيسى بن عمر ، وإحدى روايتي المطوعي عن الأعمش . انظر مختصر الشواذ : ١٣٣ ، ومعاني الفراء ١٤/٣ ، وإعراب القراءات الشواذ ٤٢٧/٢ (ومزيداً من المصادر في حاشيته) ، والإتحاف ٤٤٣/٢ .

(٤) له كتاب « التعليق على الإيضاح »، وهو مفقود فيما أعلم .

(٥) أوجب سيبويه الرفع بعد إذا في ٩٥/١ من الكتاب فقال : « فإن قلت : لقيت زيداً وأما عمرو فقد مررت به ، ولقيت زيداً وإذا عبد الله يضربه عمرو فالرفع » ...

=

والفاءُ لا يجوزُ ذلكَ بَعْدَهَا ؛ لئلاَّ ينتقضَ الغرَضُ في مجيئها ؛ إذا كان إنَّما جيء بها ليَقَعَ بعدها المبَتَدَأُ والخبرُ فيُجَازَى بهما ،كما يُجَازَى بالفعل وفاعلِهِ ، فلمَّا لم يَجُزْ ذلك في الفاء ، لم يَجُزْ ذلك أيضاً في إذا ؛ لأنها في موضعها .

فَقَالَ الزَّعفرانيُّ : ذلك الفعلُ لَمَّا لم يَظْهَرْ لم يُعْتَدَّ به . ولذلك أجاز أبو الحسن الأخفش[1]: لَزَيْداً ضَرَبْتُهُ ، فأدخَلَ لامَ الابتداء على المفعول به، والنَّاصبُ له مع ذلك فعلٌ ماضٍ يُفسِّرُهُ الظَّاهرُ ، فافهمه.

واعلَمْ أنَّ المبتدأَ متى تضمَّنَ معنى الاستفهام ، أو الشرط ، أو كان ضميرَ / الشأن ، وجَبَ تقدُّمُهُ . [٢١/أ]

أمَّا الأوَّلان فلِيُعْلَمَ المعنى من أوَّل وهلة ، وأمَّا الثَّالثُ فلو تأخَّر فإمَّا أنْ يتوسَّطَ بين المبتدأ والخبر أو يتأخَّرَ عنهما ، فتوسُّطُهُ يُحدِثُ فيه لَبْساً بضمير الفصل ،كقولكَ : زَيدٌ هو المتكلِّمُ ، وتأخيرُه يَنقُضُ الغرض به ، وذلك أنَ وضعَهُ أنْ يُبهَمَ على السَّامع أوَّلاً ، ثمَّ يُفسِّرُهُ ثانياً ؛ لِمَا في ذلك من المبالغة ، فإذا ذكَرْتَهُ آخِراً بعد مُضيٍّ تفسيره بَطَلَ ذلك الغرضُ أصلاً. ومن هنا منَعَ أهلُ العربية من الإخبار عنه .

= واستحسن رفع الاسم بعدها في موضع آخر فقال : « ولإذا موضع آخر يحسن رفع الاسم بعدها فيه تقول : نظرت فإذا زيد يضربه عمرو » الكتاب ١٠٧/١ .

وقال ابن مالك رحمه الله في شرح الكافية الشافية ٦١٦/٢ : « وقد غفل عن هذا كثير من النحاة فأجاز النصب في نحو : خرجت فإذا زيد يضربه عمرو ، ولا سبيل إلى جوازه » . وانظر شرح الكافية ٥٣٩/١/١ ، ٥٤٤ ، والمغني : ٢٣٢ ، ٧٦٠ .

(١) انظر شرح الكافية ١١٧٦/٢/٢ .

وله[1] خصائصُ كثيرة ذَكَرْتُهَا في « التعليق على المتبع » .

وكذلك **إذا كانا مَعرفَتَين** كقولِكَ : زَيْدٌ القَائِمُ ؛ لأنَّ في تقدير الأوَّل خبراً مخالفَةَ الأصل من غير فائدة ، فالبقاءُ عليه أَولى .

أو **كانا نكِرَتَين** متساويتين كقولكَ : خَيرٌ مِنْكَ خَيرٌ مِنِّي .

أو **كان الخبرُ فعلاً له** كقولك : زَيْدٌ قَامَ ؛ إذ لو تقدم الخبر لالتبس بالفاعل ، بخلاف ما إذا كان فعلاً لغيره كقولكَ : زَيْدٌ قَامَ أَبُوْهُ ، فإِنَّهُ يجوز : قَامَ أَبُوهُ زَيْدٌ ، ولا يكون « زَيدٌ » بدلاً من الأب ؛ لعدم مذكورٍ يعودُ إليه الضَّميرُ .

ولقائل أنْ يدَّعيَ أنَّ الضَّمير عائدٌ إلى معلوم فيقَعُ اللَّبْسُ، فالأجوَدُ أنْ يُمثِّلَ بنحو : زَيْدٌ أَكْرَمْتُهُ وشِبهِهِ .

فإنْ قيلَ : فلا يلتبس في قولكَ : الزَّيدَانِ قَامَا ، والزَّيدُوْنَ قَامُوا لو قَدَّمْتَ ؟

أجبتُ : المرادُ الإفرادُ ، على أنه يلتبس بلغة مَنْ قالَ : أَكَلُوني البراغيثُ[2]، وهي مشهورَةٌ ، واللَّبسُ يجتَنَبُ فيما هو أقلُّ منها .

وإذا تَضَمَّنَ الخبرُ ما له صَدْرُ الكلام تَصَدَّرَ وُجُوباً كقولكَ : أينَ زَيْدٌ ، وبعضُهم يُعيِّنُهُ بالإفراد ، ولا حاجةَ إليه ؛ لأنَّ قولَكَ : زَيــدٌ أينَ أَبُوهُ ، فـ« أينَ » ليس خبراً وحدَهُ ، بل جُزءاً من الخبر ، وما الكلامُ فيه .

---

(١) أي لضمير الشأن .
(٢) انظر الكتاب ١/١٩ ، ٢٠ ، ومعاني الأخفش ١/٢٨٦ .

أو كانَ مُصَحِّحاً كقولكَ : في الدَّار رَجُلٌ ؛ إذ لو تأخَّرَ لزالَ المصحِّحُ للابتداء بالنَّكرة ، ولالتَبَسَ الخبرُ بالصِّفة .

أو كان المبتدأُ مشتَمِلاً على ضمير يعودُ إلى معمُولِ الخبر كقولكَ : في الدَّارِ صاحِبُهَا ؛ إذ لو قلتَ : صَاحِبُهَا في الدَّارِ لقدَّمْتَ المضمَرَ على المظهَرِ لفظاً ومعنًى ، على أنَّ ذلك لو ورَدَ لم يكن بعيداً ، وكان من المضمَر الذي يُفسِّرُهُ ما بعدَهُ . وقياس أبي الفتح يُجيزُهُ.

أو كان **المبتدأُ أنَّ** كقولكَ : عندي أنَّكَ ذاهبٌ ، فقيل : لزمَ الخبرُ التقديمَ حَذَراً من دخول إنَّ المكسُورةِ ، واجتماعِ حرفين مؤكِّدَين ، كذا قالوا .

وقيلَ : لئلاَّ يشتبهَ بموضع المكسورة .

وقيل : لئلاَّ يشتبه بأنَّ التي بمعنى لَعَلَّ .

والخبرُ قد يتعدَّدُ كقولكَ : زَيدٌ كَاتبٌ فقيهٌ أديبٌ لأنه حُكْمٌ وقد يجتمع للشَّيء أحكامٌ كثيرةٌ .

وهنا تنبيهٌ :

وهو أنَّ النَّقيبَ ابنَ الشَّجريِّ صَرَّحَ في « أماليه »[1] بأنه لا يجتمعُ خَبرَان أحدُهُمَا مفرَدٌ والآخَرُ جملةٌ ، وذلك في قول الشَّاعر[2]:

---

(١) أمالي ابن الشجري ٢٣٨/١ [المجلس الرابع والعشرون] . وانظر أيضاً : ٢٤/١ ، ٩٦/٣ .

(٢) هو النابغة الجعدي رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ والبيت في ديوانه : ٢٠ . وانظر الخيل لأبي عبيدة : ٢٩ ، وأمالي ابن الشجري ٢٣٨/١ ، والخزانة ١٦١/٣ .

كَأَنَّ حَـوَامِيَـــهُ مُدْبِــراً   خُضِبْـنَ وَإِنْ كَانَ لَمْ يُخْضَـبِ
حِجَـــارَةُ غَـيْـلٍ بِرَضْـرَاضَـةٍ   كُسِـيْنَ طِـلاَءً مِنَ الطُّحْلُبِ

فمنع أنْ يكونَ « خُضِبْنَ » و« حجارةُ غِيْلٍ » خَبَرَيْن ، بل قالَ : « خُضِبْنَ » الخبرُ ، و« حجارةُ غِيل » خبرٌ لمبتدأ محذوفٍ أي : هي حجارةُ غِيلٍ ، وغيرُهُ أطلَقَ و لم يخصِّصْ .

[٢١/ب] وقد يتضمن المبتدأ معنى الشَّرط وذلك إذا كان موصولاً / بفعل لفظاً أو تقديراً كقولكَ : الَّذي يَأتِيني ، وَالَّذِي في الدَّارِ ، أوكان نكرةً موصوفةً بهما كقولكَ : كُلُّ رَجُلٍ يَأتِيني، أو كُلُّ رَجُلٍ في الدَّارِ، فيصحُّ دُخُولُ الفاء في الخبر إشعاراً بأنَّ الأوَّلَ سببٌ للثاني ، فتقول : الَّذِي يأتيني فَلَهُ دِرْهَمٌ[(١)] .

ولا يجوزُ دُخُولُهَا مع ليت ولعلَّ وكأنَّ[(٢)]؛ لِمَا في ذلك من التَّناقض المعنويِّ ؛ ألا ترى أنَّ خبرَ هذه غيرُ محكوم عليه بصدقٍ ولا كذبٍ ، وما يُذكَرُ بعد الفاء خبرٌ مَحضٌ .

واختلفوا في « إنَّ » فأجازَهُ سيبويه[(٣)]، ومنعه الأخفش[(٤)] .

---

(١) انظر الكتاب ١٤٠/١ ، ١٠٢/٣-١٠٣ ، والكامل ٨٢٢/٢ ، والإغفال ٤٢١/٢ ، والتعليقة على المقرب ٣٦٦/١ . وانظر كلاماً مستفيضاً عن هذه المسألة في هوامش شرح الكافية لابن الحاجب ٣٧٠/٢ ـ ٣٧٤ للدكتور جمال مخيمر رحمه الله .

(٢) انظر الإيضاح: ٩٨، والمفصل: ٥٢، وشرح الكافية لمصنفها ٣٧١/٢، والتعليقة على المقرب ٣٦٧/١ .

(٣) نسبة الحكم إلى سيبويه والأخفش فيها اضطراب كبير . انظر الكتاب ١٠٣/٣ ، والمفصل : ٥٢ . وقد نسب المنع إلى سيبويه في شرح الكافية لمصنفها ٣٧٢/٣ ، وشرح المفصل ١٤٥/٢ . وانظر كلاماً وافياً في هامش (٣) من شرح الكافية لابن الحاجب ٣٧٠/٢ ـ ٣٧٤ عن هذا الموضوع .

(٤) انظر المفصل : ٥٢ ، وشــرح الكافية لمصنفها ٣٧٢/٣ ، ، وشــرح المفصل ١٠١/١ ، وشـــرح

=

فوجه الأوَّلِ السَّمَاعُ والقياسُ ، فالسَّمَاعُ قولُهُ تَعَالى[1]: ﴿ إِنَّ ٱلَّذِينَ فَتَنُوا۟ ٱلْمُؤْمِنِينَ وَٱلْمُؤْمِنَٰتِ ثُمَّ لَمْ يَتُوبُوا۟ فَلَهُمْ عَذَابُ جَهَنَّمَ وَلَهُمْ عَذَابُ ٱلْحَرِيقِ ﴾، وأبلغُ منه قولُهُ تعالى[2]: ﴿ قُلْ إِنَّ ٱلْمَوْتَ ٱلَّذِى تَفِرُّونَ مِنْهُ فَإِنَّهُۥ مُلَٰقِيكُمْ ﴾ .

والقياسُ هو عدم تغيير إنَّ لمعنى الأخبار ، وذَكَرَ المبرِّدُ في « المقتضب » أنَّ حُكْمَ « لكنَّ » في ذلك كحُكْمِ إنَّ .

ووجهُ الثَّاني أنَّ الشَّرْطَ لا تدخُلُ عليه إنَّ ، فكذلك ما أشبَهَهُ ، وهو ضعيفٌ ؛ لأنه لا يجري المشابِهُ مَجْرَى ما شابهه مطلقاً ، وهذا النَّقلُ هو المعتمَدُ عليه ، وهو الذي رأيتُهُ في « مختلف » الأصفهاني[3]، وابنُ الحاجب أورده بالعكس في « شَرْحِ مقدِّمتِهِ »[4].

واعلَمْ أنَّ المبتدأ قد يُحذَفُ تارةً ، ويُحذَفُ خَبَرُهُ أخرى .

= الكافية الشافية ٣٧٩/١ . قال ابن مالك رحمه الله : « وقد ظفرت له في كتابه معاني القرآن بأنه موافق لسيبويه في بقاء الفاء بعد دخول إنَّ ، وذلك أنه قال : (واللذان يأتيانها منكم فآذوهما) فقد يجوز أن يكون هذا خبر المبتدأ ؛ لأن الذي إذا كان صلتُهُ فعلاً جاز أن يكون خبره بالفاء نحو قوله ... » .

(١) سورة البروج ، الآية (١٠) .

(٢) سورة الجمعة ، من الآية (٨) .

(٣) هو جامع العلوم علي بن الحسين الأصبهاني الباقولي المتوفى سنة ٥٤٣ هـ . صاحب كشف المشكلات ، وشرح اللمع ، وإعراب القرآن المنسوب خطأً للزجاج واسمه الصحيح (الجواهر) .
لجامع العلوم كتاب اسمه المختلف ذكره في كتبه المطبوعة السابقة ، وذكره باسم الاختلاف أيضاً ، ويبدو أنه كتاب موضوع لمسائل الخلاف بين النحاة ، وهو من كتبه المفقودة إلى اليوم . انظر مقدمة تحقيق كشف المشكلات : ٤٢ . وانظر في ترجمة الأصفهاني معجم الأدباء ١٦٤/١٣ ، وإنباه الرواة ٢٤٧/٢ ، ونكت الهميان : ٢١١ .

(٤) شرح الكافية لمصنفها ٣٧٤/٢ .

وهنا تنبيهان :

الأوَّلُ : إذا احتمل أنْ يكونَ المحذوفُ مبتدأً على تقديرٍ ، وخَبراً على تقدير آخَرَ ، فجَعْلُهُ خبراً أَوْلى . قال العبديُّ في « البرهان » : لأن الحذف اتِّسَاعٌ ، والاتِّسَاعُ في الخبر كثيرٌ ؛ ألا تراه مفرداً مشتقاً وجامداً وجملة اسمية وفعلية وظرفية .

وكان شَيْخُنا ابنُ جعفر[1] يقولُ: الحذفُ بالأواخر أشبَهُ منه بالأوائل[2].

وقال آخَرُونَ[3]: حَذْفُ المبتدأ أَوْلى؛ لأنَّ الخبرَ مُعْتَمَدُ الفائدة ، يريدون أنه الجزءُ المستفادُ . وفيه تَسَمُّحٌ ؛ لأنَّ المستفادَ في التَّحقيق النِّسْبَةُ الواقعةُ بين المسنَدِ والمسنَدِ إليه .

والثَّاني : المواضعُ الَّتي يَكثر فيها حذفُ المبتَدَأ خمسةٌ :

أوَّلها : أنْ يَدُلَّ عليه أحدُ الحواسِّ الخمس ،كقولكَ عند رؤية الهلال : الهلاَلُ واللهِ ، أي : هَذَا الهلاَلُ ، وكقولكَ إذا سمعتَ صوتاً : زيدٌ ، أي : هُوَ زيدٌ ، وكقولكَ إذا شمْمْتَ رائحةً : المسْكُ ، أي : هو المسكُ . وكذا الباقي .

---

(١) هو رضي الدين إبراهيم بن جعفر الإربلي، ذكره المصنف كثيراً في كتبه ، ولم أقف له على ترجمة وافية ، ومن عجب أن تخلو كتب تراجم الأندلسيين من أي ذكر له . ونقلُ المصنف هو عن شرحه على الجزولية المسمى بـ(المنهاج الجلي في شرح قانون الجزولي) ولدي مصورة عن نصفه الثاني، وليس منه باب المبتدأ . وفي شرح الكافية للرضي نقولٌ عن هذا الكتاب ، وقد وهم محقق القسم الثاني منه (د.بشير المصري) في ترجمة ابن جعفر فقال: هو محمد بن جعفر الأنصاري أستاذ مقرئ.

(٢) في المحصول (لوحة ١٢٢) : الحذف في الأعجاز والأواخر أليق منه بالصدور والأوائل .

(٣) هو الواسطي كما نص المصنف في المحصول : (اللوحة : ١٢٢) . وفي شرح اللمع للواسطي : ٣٣ ذكر للرأيين دون ترجيح .

وثانيها : أنْ يدلَّ عليه صفةٌ من صفاته كقولكَ : رأيتُ رجلاً كريماً شجاعاً ، فيقولُ بعضُهُم : زَيْدٌ ، أي : هُوَ زَيْدٌ .

وثالثها : أنْ يجيء للتَّبيين كقولكَ : مَرَرْتُ برَجُلين صَالح وطَالح ، أي: أحدُهُما صالحٌ ، والآخَرُ طالحٌ . ومنه قولُهُ سبحانه(1): ﴿ **قَدْ كَانَ لَكُمْ ءَايَةٌ فِى فِئَتَيْنِ ٱلْتَقَتَا فِئَةٌ تُقَـٰتِلُ فِى سَبِيلِ ٱللَّهِ وَأُخْرَىٰ كَافِرَةٌ** ﴾ .

ورابعها : أنْ يكون جوابَ استفهام كقولكَ : كَيْفَ زَيْدٌ ؟ فتقولُ : صالحٌ ، أي : هو صالحٌ .

وخامسها : أنْ يدلَّ عليه معنى الكلام،كقوله سبحانه(2): ﴿ فَصَبْرٌ جَمِيلٌ ﴾ أي : فصَبْري صَبْرٌ جميلٌ .

والمواضعُ التي / يُحذَفُ فيها الخبرُ اثنا عشر موضعاً : [٢٢/أ]

أوَّلُهَا : أنْ يكونَ الجوابُ سادّاً مَسَدَّهُ وذلك نحو: لَعَمْرُ الله لأَقُومَنَّ، وايمُنُ الله ، وعَهْدُ الله ، وأَمَانَةُ الله .

وثانيها : أنْ يَسُدَّ مَسَدَّهُ جوابُ لولا، كقولكَ : لَوْلاَ زَيْدٌ لأَكْرَمْتُكَ، وقد أوضحتُهُ في « شَرْح الفُصُول »(3).

وثالثُهَا : أن يَسُدَّ المصدَرُ مَسَدَّهُ كقولك : مَا أَنْتَ إلاَّ سَيْراً، والمعنى: تَسيرُ سَيراً .

---

(1) سورة آل عمران ، من الآية (١٣) .
(2) سورة يوسف ، من الآيتين (١٨ ، ٨٣) .
(3) المحصول : (اللوحة : ١٢٣) .

ورابعُهَا : أنْ تَسُدَّ الحالُ مَسَدَّهُ كقولكَ : شُرْبي السَّوِيْقَ مَلْتُوتاً، أي: إذا كان أو إذ كان . وفيه خلافٌ شَرَحْتُهُ في « المسائل الخلافيَّة »[1].

وخامِسُهَا : أنْ يَسُدَّ الشَّرْطُ مَسَدَّهُ ، كقولكَ : سُرُوْرِي بزيدٍ إنْ أَطَاعَنِي ، أي: ثابتٌ به إذا أَطَاعَني .

وسَادِسُهَا : أنْ تكونَ الواو العاطفة بمعنى مع ، كقولهم : كُلُّ رَجُلٍ وضَيْعَتُهُ[2]، والتَّقدير : كُلُّ رَجُلٍ وَضَيْعَتُهُ مَقْرُوْنَان .

وسَابعُهَا : أنْ يَسُدَّ الفاعلُ مَسَدَّ الخبر كقولكَ : أَقَائِمٌ أَخَوَاكَ ، وأَذَاهِبٌ غُلاَمَاكَ . **وفيه نَظَرٌ** .

وثامِنُهَا : أنْ تَسُدَّ الصِّفةُ مَسَدَّهُ كقولهم : أَقَلُّ رَجُلٍ يَقُولُ ذَاك إلاَّ زَيْدٌ[3].

وهنا تنبيهٌ :

وهو أنَّ أبا الفتح سَأَلَ أبا عليٍّ عن رَفْع زَيدٍ ، ومن أي شيء هو مُبدَلٌ؟ فقال أبو عليٍّ : مما دلَّ عليه « أقلُّ » .

قال له أبو الفتح : وكيفَ يكونُ ذلكَ وقد قُلْتَ في « الشِّيرازية »[4]: إنه بَدَلٌ من « أقل » دون غيره ؟

فقال أبو عليٍّ : الذي يَقْوَى في نفسي السَّاعةَ هذا ؛ لأنَّ « أقلَّ » جارٍ

---

(١) تحدث عنه بشيء من التفصيل في المحصول (اللوحة ١٢٣) .

(٢) انظر الإيضاح : ٧٩ .

(٣) انظر الكتاب ٣١٤/٢ ، والمقتضب ٤٠٤/٤ ، وأفرد لها أبو علي حديثاً في المسائل الشيرازيات ٤٠٢/٢ ـ ٤١٠ ، وإيضاح الشعر : ١٠٥ ـ ١١٣ (تحقيق د. هنداوي) .

(٤) المسائل الشيرازيات ٤٠٦/٢ .

مَجْرَى حَرْفِ النَّفي[1].

فقال أبو الفتح : فذا لازمٌ لكَ في قولهم : « مَا جَاءَني إلاَّ زَيْدٌ » أَنْ يكونَ « زيدٌ » بدلاً مما دلَّ عليه الكلامُ ؟

فقال أبو عليٍّ : لا يلزمُ ذلك لفرق بينهما واضحٍ ؛ وذلك لأَنَّهُ لما لم يَجُز[2] البدَلُ من لفظ « أقلُّ » لِمَا ذَكَرْنَا ، أُبدِلَ من المعنى ، والمبدَلُ منه وإنْ لم يكن في اللَّفظ فلَفْظُ « أَقَلُّ » قد صار كالعوض منه ، فحينئذ هو كالموجود لفظاً ، وليس كذا : مَا جَاءَنِي إلاَّ زَيْدٌ ؛ إذ ليس في اللفظ ما يُبدَلُ منه ، ولا ما ينوب عنه ، فاعرفه .

وتاسعها : أنْ يُستَغْنَى بخبر المعطوف عن خبر المعطوف عليه ،كقوله سبحانه[3]: ﴿ وَٱللَّهُ وَرَسُولُهُۥٓ أَحَقُّ أَن يُرۡضُوهُ ﴾ ، وقال الشَّاعر[4]:

نِحْنُ بِمَا عِنْدَنَا وَأَنْتَ بِمَا عِنْدَكَ رَاضٍ وَالرَّأْيُ مُخْتَلِفُ

وعاشرها : أنْ يكونَ جواباً للاستفهام كقولكَ : مَنْ عِنْدَكَ؟ فتقولُ: زَيْدٌ ، أي : زَيدٌ عِنْدي .

---

(١) انظر المسائل الشيرازيات ٢/٤١٠ .

(٢) غي (ح) : لما يجز . .

(٣) سورة التوبة ، من الآية (٦٢) .

(٤) هو عمرو بن امرئ القيس الأنصاري الخزرجي (شاعر جاهلي قديم) . والبيت مشهور في كتب العربية ، انظره في الكتاب ١/٧٥ ، وشرح أبياته ١/٢٧٩ ، وشرح عيونه : ٦٣ ، ومعاني الفراء ١/٤٣٤ ، ٤٤٥ ، ٢/٣٦٣ ، ٣/٧٧ ، ومعاني الأخفش ١/٨٨ ، ٣٥٧ ، ومجاز القرآن ١/٢٥٨، وتأويل مشكل القرآن : ٢٨٩ ، والمقتضب ٣/١١٢ ، ٤/٧٣ ، وشرح اللمع للثمانيني ص : ٥٠٩ ، وأمالي ابن الشجري ٢/٢٠ ، والمغني : ٦٢٢ ، وشرح أبياته ٧/٢٩٩ .

وحادي عشرها : أنْ تَستَفْهِم على طريق العُمُوم فتقولُ: هل طَعَامٌ ؟ ، والتَّقديرُ : هل عندكَ طَعَامٌ ؟

وثاني عشرها : أنْ تأتي بعد النَّفي بما يَنقُضُه ،كقول القائل : مَا عِنْدِي أَحَدٌ ، فتقولُ : بلى زَيْدٌ ، أي : عِنْدَكَ زَيْدٌ . وهذا ظاهرٌ .

* * *

والمنصوبة كذلك[1]، فالأصلي خمسةٌ :

خ سڞ

الأوَّلُ : **المصْدَرُ** ، ويُسَمَّى مفعولاً مُطْلَقاً ؛ لأنه لا يُقَيَّدُ بحرف جرٍّ .

وتعريفُهُ : ما دلَّ على حَدَث وَضْعاً ، وعلى زمانٍ مجهول ضِمْناً .

قال تعالى[2]: ﴿ صَلُّواْ عَلَيْهِ وَسَلِّمُواْ تَسْلِيمًا ﴾ ، وقال تعالى[3]: ﴿ وَكَلَّمَ ٱللَّهُ مُوسَىٰ تَكْلِيمًا ﴾ .

وإنما يُنصَبُ إذا كان فضلةً ؛ ألا تراه يُرفَعُ في قولكَ: سِيْرَ سَيْرٌ شديدٌ[4]، حيثُ قام مَقَامَ الفاعل ، وفائدةُ ذِكْرِهِ مع الفعل أحدُ ثلاثة أشياءَ :

توكيدُهُ ، وقد تقدَّمَ تمثيلُهُ ، وهو توكيدٌ لفظيٌّ ؛ لأنَّ لفظَ الفعل يدلُّ

---

(١) أي : والمعمولات المنصوبة كذلك أصلية وفرعية كالمرفوعة التي ابتدأ ذكرها في أول المقدمة الثالثة.

(٢) سورة الأحزاب ، من الآية (٥٦) .

(٣) سورة النساء ، من الآية (١٦٤) .

(٤) انظر الإيضاح : ١٥٥ .

على / المصدر، وكذلك المصدَرُ يدلُّ على الفعل ، فقولُكَ : ضَرَبْتُ ضَرْباً بمنزلة تكرير الفعل . [٢٢/ب]

وبيانُ نوعه ، وذلك حاصلٌ بصفته كقولكَ : قمتُ قياماً طويلاً . قال تعالى[١]: ﴿ مَّن ذَا ٱلَّذِى يُقْرِضُ ٱللَّهَ قَرْضًا حَسَنًا ﴾ . ولا شُبهةَ في أنَّ المصدَرَ الموصوفَ يُفيدُ ما لم يُفِدْهُ الفعل ؛ وذلك لأنه خرج بالصفة من الجنس العامِّ إلى النوع الخاص ، ولا يُفهَمُ من الفعل إلا المصْدَرُ المطْلَقُ وعددُ مرَّاته ، وذلك حاصلٌ بثلاثة أشياء :

الأول : إدخالُ التَّاء عليه كقولكَ: ضَرَبْتُ ضَرْبةً ، فضَربَةٌ من ضَرْبٍ كتَمْرَة من تَمْرٍ[٢].

والثَّاني : التَّثنية كقولك : ضربتُ ضَرْبَتَين .

والثَّالثُ : تمييزُ العدد به ،كقوله تعالى[٣]: ﴿ فَٱجْلِدُوهُمْ ثَمَٰنِينَ جَلْدَةً ﴾، وقال تعالى[٤]: ﴿ فَٱجْلِدُواْ كُلَّ وَٰحِدٍ مِّنْهُمَا مِاْئَةَ جَلْدَةٍ ﴾ .

وأضاف بعضُهُم إلى ذلك فائدتين أُخْرَيَين :

إحداهما : بيان الهيئة كالرِّكْبَةِ والجِلْسَةِ .

والأخرى : وقوعُهُ حالاً كقولكَ : أَتَيْتُهُ رَكْضاً .

ولا يجوز تثنيةُ المصدر ولا جمعُهُ؛ لأنَّ الغرضَ منهما التَّكثير في الواحد،

---

(١) سورة البقرة ، من الآية (٢٤٥) ، وسورة الحديد ، من الآية (١١) .

(٢) في (ص) : كثمرة من ثمر .

(٣) سورة النور ، من الآية (٤) .

(٤) سورة النور ، من الآية (٢) .

وذلك حاصلٌ بدونهما ؛ إذ يقعُ بلفظه على القليل والكثير . ألا ترى أنكَ إذا قلتَ : قُمْتُ قِيَاماً صَحَّ أنْ تريدَ به مرَّةً وألفَ مرَّةٍ وأكثَرَ . نَعَمْ إن اختلفت أنواعُهُ جاز فيه ، تقولُ : قُمْتُ قِيَامَين أي : قياماً في الدَّار ، وآخرَ في المسْجِدِ ، وعَقْل وعُقُول ، وحِلْم وحُلُوم . قال الهُذَليُّ[1]:

وَلَقَدْ نُقِيْمُ عَلَى الخُصُوْمِ تَنَاقَدُوْا أَحْلاَمَهُمْ صَعَرَ الخَصِيْمِ المُجْنِفِ

وهو قليلٌ .

وأسماء الأجناس كذلكَ ، قُرِئَ[2]: ﴿ فَٱلْتَقَى ٱلْمَآءَانِ ﴾ . وقال الراجز[3]:

وَبَلْدَةٍ قَالِصَةٍ أَمْوَاؤُهَا

ولا فرقَ بين مُعَرَّفَةٍ ومُنَكَّرَةٍ في نصب الفعل له ، تقولُ : قُمْتُ قِيَاماً والقِيَامَ الَّذي تَعْلَمُ . قال الشَّاعرُ[4]:

---

(١) هو أبو كبير عامر بن الحليس أحد بني سعد بن هذيل . والبيت في شرح أشعار الهذليين للسكري ١٠٨٧/٣ ، وروايته : « إذا الخصوم » . والصَّعَرُ : المَيلُ ، يقالُ : والله لأُقيمنَّ صَعَرَكَ أي : مَيلَكَ والمجنف : الذي يأمر بأمر فيه عوج ، .

(٢) سورة القمر ، من الآية (١١) . وهي قراءة علي بن أبي طالب والحسن وعاصم الجحدري ومحمد ابن كعب. مختصر الشواذ : ١٤٧، والمحرر الوجيز ١٥٠/١٤ ، وروي عن الحسن : فالتقى الماوان، وروي أيضاً : فالتقى المايان .

(٣) لم أقف على قائله . أنشده ابن دريد في الاشتقاق : ٣١٦ ، والجمهرة ٢٤٨/١ ، وأنشده الفارسي في المسائل الحلبيات : ٤٠ عن ثعلب ، وانظر: سر الصناعة ١٠٠/١ ، والمنصف ١٥١/٢، وشرح المفصل ١٥/١٠ ، والممتع : ٣٤٨ ، وشرح شواهد شرح الشافية : ٤٣٧ ، وشرح الشافية للغياث : ٣٠٢ . وبعده :

مُستنَّةٍ رَأْدَ الضُّحَى أفْيَاؤُهَـا

(٤) البيت دون نسبة في الخصائص ٤٤٨/٢ ، والمقتصد ٥٨٥/١ .

لَعَمْرِيْ لَقَدْ أَحْبَبْتُكِ الحُبَّ كُلَّهُ وَزِدْتُكِ حُبّاً لَمْ يَكُ قَطُّ يُعْرَفُ

وإذا أضَفْتَ أفعلَ التَّفضيلُ إلى المصْدَر انتَصَبَ انتصابَهُ ، كقولكَ : سِرْتُ أَشَدَّ السَّيْرِ ؛ لأنه بعضٌ لِمَا يُضَافُ إليه، فأشَدُّ السَّير سَيرٌ، وكذلكَ إذا كان مقروناً بـ« مِن » كقولكَ : سِرْتُ أَشَدَّ مِنْ سَيْرِكَ ؛ لأنكَ تُفاضِلُ بين سَيْرَيْن ، وفي التَّنزيل[1]: ﴿ وَعَمَرُوهَآ أَكۡثَرَ مِمَّا عَمَرُوهَا ﴾ .

ومتى كان الفعلان بمعنًى واحدٍ جاز تَعَدِّي أحدِهِمَا إلى مَصْدَرِ الآخَر ، كقولكَ : أَحْبَبْتُهُ إِعْجَاباً، وأَبْغَضْتُهُ كَرَاهِيَةً. أنشَدَ الجوهريُّ في « الصحاح »[2]:

يُعْجِبُهُ السُّخُوْنُ وَالبرُوْدُ
والتَّمرُ حُبّاً مَا لـه مزيـدُ

السُّخُونُ : ما يُسَخَّنُ من الطَّعَام ، والبُرُودُ : البارِدُ .

وهذا رأيُ الخليل[3] لأنه في معنى الفعل المشتقِّ منه .

---

(١) سورة الروم ، من الآية (٩) .

(٢) الصحاح (سخن) ٢١٣٤/٥ ، وفيه إشارة إلى رواية ثانية في البيت هي :

وَالتَّمْرُ حَتَّى مَا لَهُ مَزِيْدُ

ولا شاهد فيها . والبيتان لرؤبة في ملحقات ديوانه : ١٧٢ ، وانظر : اللمع : ١٠٤ ، وشرحه (توجيه اللمع) : ١٦١ ، وأمالي ابن الشجري ٣٩٦/٢ ، وشرح المفصل ١١٢/١ ، وتذكرة النحاة : ٥٢١ . وأغلب الفقرة السابقة في توجيه اللمع لابن الخباز .

(٣) يقصد أن المصدر منصوب بالفعل المذكور . وهو منسوبٌ إلى المازني والمبرد والسيرافي . انظر توجيه اللمع : ١٦٢ ، وشرح المفصل ١١٢/١ ، وشرح الكافية ٣٥٢/١/١ ، والهمع ٩٨/٣ . والذي نص عليه السيوطي في الهمع أن المبرد (ومثله ابن خروف وعزاه لسيبويه) يقول بأن المصدر منصوبٌ بفعل مقدر ، والفعلُ الظاهرُ دليلٌ عليه .

وذَهَبَ سيبويه[1] إلى أنَّ ناصبه فعلٌ من لفظه حُذِفَ للدَّلالة عليه ؛ لأنكَ لَمَّا قلتَ : أَبْغَضْتُهُ ، دَلَّ على أنك تَكرَهُهُ .

قال بعضُهُم[2]: ويُقوِّي هذا قولُ المتنخِّلِ الهُذَليِّ[3]:

السَّالِكُ الثُّغْرَةَ اليَقْظَانُ كَالِئَهَا مَشْيَ الهَلُوكِ عَلَيهَا الخَيـعَلُ الفُضُلُ

فـ« اليقظان » صفةٌ لـ« السَّالك » ، فلو نَصَبَ « مَشْيَ الهَلُوكِ » به لكان الموصولُ موصوفاً / قبل تمامه ، وهو ممتنعٌ . قالوا : لا يجوزُ : مَرَرْتُ بالضَّارِبَينِ الظَّرِيْفَينِ زيداً[4]. [٢٣/أ]

وأقولُ : يجوزُ أنْ يكونَ « اليقظانَ » صفةٌ لـ« الثَّغْرَةَ » ، و« كَالِئَهَا » مرفوعٌ به، ووُصِفَت بذلك لوقوع التيقُّظ فيها ، كما قالوا : نَهَارٌ صَائمٌ ، ولَيلٌ قَائِمٌ ؛ لوقوع ذينِكَ فيهما ، فيكونُ حينئذٍ « مَشْيَ الهَلُوكِ » منصوباً بالسَّالِكِ ، وينتفي المحذورُ ، وأمَّا « الفُضُلُ » فهو صفةٌ لـ« الهَلُوكِ » على الموضع .

---

(١) انظر توجيه اللمع : ١٦٢ . قلتُ : وليس لسيبويه نصٌّ واضح في هذه المسألة ، والذي جاء فيها قوله : « هذا باب ما جاء المصدر فيه على غير الفعل لأن المعنى واحد ، وذلك قولك : اجتوروا تجاوراً ، وتجاوروا اجتواراً ؛ لأن معنى اجتوروا وتجاوروا واحدٌ » . الكتاب ٢/٢٤٤ .

(٢) يقصد ابنَ الخباز رحمه الله ، فقد نص على ذلك في توجيه اللمع ص : ١٦٢ .

(٣) يَرثي ابنَه أُثَيلَةَ ، والبيت في شرح أشعار الهذليين ١٢٨١/٣. وانظر: أمالي ابن الشجري ٢٢٠/٢، وشرح التسهيل ١٢٠/٣، وتوجيه اللمع : ١٦٢ ، وتذكرة النحاة ٣٤٦، والهمع ٢٩٣/٥ ، والخزانة ١٠١/٥ . والثغرة : موضع المخافة ومكان الخوف. والخيعل: « القميص الذي لاكُمَّي له، وإنما أسقُطت النون من (كمَّين) للإضافة ؛ لأن اللام مقحمة لا يعتد بها في مثل هذا الموضع كَقَولهم : لا أبا لك ، أصله : لا أباك » . والفُضُل : هي التي عليها قميص ورداءٌ، وليس عليها إزارٌ وسراويل .

(٤) وإنما الجائز : مررت بالضاربين زيداً الظريفين .

وقال البستيُّ في « تعليقه » : هو مرفوعٌ بالمجاورة ، يعني أنه مجرورٌ لأنه صفةٌ لـ « الهلوك » ، لكن لَمَّا جاورَ « الخَيْعَل » وهو مرفوعٌ رُفِعَ بمجاورته.

وهذا غريبٌ ، وقد مَرَّ بي في « إعراب القرآن المجيد » مثلُ ذلك[1].

وهنا تنبيه :

قال الرَّبعيُّ[2]: المصدَرُ إذا كان مُطْلَقاً أو مقدَّراً بأنْ والفعل ، فإنه لا يتحمَّلُ الضَّميرَ ؛ وذلك لأنه لا يُوْصَفُ به ، فلو أُضْمِرَ فيه لكان إضماراً قبلَ الذِّكْر ، وإذا كان حالاً أو صفةً أُضمِرَ فيه ،كقولكَ : فَعَلْتُهُ جُهْدَكَ وطَاقَتَكَ ، وجَاءَ زَيْدٌ رَاكِضاً . انتهى كلامُهُ .

وأقولُ : نَقَلَ الزَّعفرانيُّ عن الأخفش[3] أنَّه يُضمِرُ في : « سَقْياً لك » ضميراً ؛ حيث قَامَ مَقَامَ الفعل ، ولذلك لا يظهَرُ الفعلُ معه .

قال أبو عليٍّ[4]: وهو قياسُ مذهبُ سيبويهِ وإنْ لم يَنُصَّ عليه ؛ لأنه

---

(١) في (ح) : في ذلك .

(٢) هو أبو الحسن علي بن عيسى بن الفرج الربعي النحوي البغدادي. أخذ عن السيرافي والفارسي وغيرهما. من تصانيفه (شرح الإيضاح) و (شرح مختصر الجرمي) توفي سنة ٤٢٠ هـ. أخباره في : معجم الأدباء ٧٨/١٤ ، وإنباه الرواة ٢٩٧/٢ ، ووفيات الأعيان ٣٣٦/٣ ، وبغية الوعاة ١٨١/٢ .

(٣) انظر حديثاً له عن المصدر المنصوب في معانيه ١٠٢/١ .

(٤) انظر الكتاب ٤٠٦/١ .

وجاء في المحصول للمصنف قوله : « وقال أبو علي الفارسيّ : تَصَفَّحْتُ الكتابَ فلم أَجِدْ فيه نَصًّا على ذلك، بل رأيتُ قياسَ ما فيه يُوجِبُ ذلك، وذلك لأنه قد أُضمِرَ في الظرف في قولك: زيدٌ عندَكَ، لقيامِهِ مَقامَ الفعلِ، فجازَ على هذا أنْ يُضمَرَ في المصدرِ كإضمارِهِ في ذلك؛ لِسَدِّهِ مَسَدَّ الفعلِ، بل كان ذلك بالمصدر أولى؛ لأنه من لفظ الفعل، ثم قال: قد مَرَّ بي في الكتاب نَصٌّ على جواز ذلك، وهو قوله: مَرَرْتُ بِرَجِلٍ سواءٍ هو والعَدَمُ، فسواءٌ مصدرٌ، وفيه ضميرٌ مرفوعٌ ، لجواز

=

أَضْمَرَ في الظَّرْفِ في قولهم : زَيْدٌ عِنْدَكَ ، بل الإضمارُ في المصْدَرِ أَوْلى ؛ لأنَّهُ من لَفْظِ الفعل .

فإنْ قيلَ : فما النَّاصبُ لقوله : « لَكَ » ؟

قال أبو علي[1]: لا يكونُ صفةً لسَقْياً وإن كان نكرةً مثلَهُ ؛ لقيامه مَقَامَ الفعل ، فهو تبيينٌ له ، ومتعلِّقٌ به .

وذَكَرَ الأندلسيُّ[2] صاحبُ أبي عليٍّ[3] أنَّ بعضَهُم يُعلِّقُهُ بمحذوفٍ تقديرُهُ : أعني لَكَ[4].

وفيه بعدٌ؛ لأنه لا حاجةَ إلى تكلُّفِ التَّقدير مع وجود المصدر وتناوُلِهِ إيَّاه[5].

فأمَّا قولُ سيبويه[6] في باب من أبواب النفي: تقديره: إرادتي بهذا لك.

= تأكيدِهِ بقوله (هو)، وعطف العدم عليه، ثم رَجَعَ عن هذا فقال: لا دليلَ في ذلك؛ إذ كان الإضمارُ إنما ساغَ فيه لَمجيئِهِ صِفَةً » . وانظر نص سيبويه في الكتاب ٣١/٢ .

(١) انظر كتاب الشعر : ٢١ ، والتمام ص : ٦١ . وفي المسائل الحلبيات : ٥١ ، والمسائل المنثورة : ١٢٢ ذكر لكلمة (سقياً) .

(٢) علم الدين اللورقي صاحب شرح المفصل .

(٣) الشلوبين .

(٤) انظر المغني ص : ١٩٤ ، ٢٩٢ . قال ابن هشام : وقال ابن مالك في شرح باب النعت من كتاب التسهيل : اللام في سقياً لك متعلقة بالمصدر ، وهي للتبيين . وفي هذا تهافت ؛ لأنهم إذا أطلقوا القول بأن اللام للتبيين فإنهم يريدون بها أنها متعلقة بمحذوف استؤنف للتبيين .

(٥) ذكر المصنف في المحصول أن الزعفراني ذهب إلى أنه يتعلق بـ(سقياً) لأنه قام مقام الفعل وناب عنه. وبه قال ابن مالك أيضاً .

(٦) الكتاب ٢٤٦/١ ، ٣١٨ ، ٢٨٨/٢ . فيكون على هذا شبهُ الجملة خبر لمبتدأ محذوف ،كما أشار الصبان حيث قال في سقياً لك، ورعياً لك : فلك خبر مبتدأ محذوف وجوباً ليلي الفاعل أو المفعول

=

فقال أبو عليٍّ[1]: هذا تفسيرٌ للمعنى لا للعمل ، بدليل أنَّ الموصولَ لا يجوزُ حَذفُهُ وتَبْقِيَةُ صِلَتِهِ عند البصريِّ .

واختار بعضُهُم أنْ يكونَ « لكَ » متعلقاً بالفعل النَّاصب ،كقوله : سَقْياً، ولا ضميرَ فيه على هذا.

ولو قيلَ : إنه صفةٌ للمصدر لم يكُنْ بعيداً ، والله أعلمُ[2].

* * *

خ يـتهيغقاآ

والثاني[3]: المفعول به .

وهوما وقع عليه فعلُ الفاعل كقولكَ : ضَرَبْتُ زَيْداً ، وقد مَضَى تمثيلُهُ[4]، وأنه ينتهي إلى ثلاثةٍ لا غير ، وأنه يجوزُ تقديمُهُ .

* * *

= في المعنى المصدر كما كان يلي الفعل، أي وهذا الدعاء لك . نقل هذا الثاني الدنوشري عن الرضي ، وعندي أنه إنما يحتاج إليه إذا كان المجرور ضمير المخاطب كما في التمثيل لعدم صحة الجمع بين الخطاب بفعل أمر أو بدله لشخص، والخطاب بغيره لشخص في جملة واحدة. أما نحو سقياً لزيد ورعيا لعمرو فالظاهر أن اللام لتقوية العامل ومدخولها معمول للمصدر فاحفظ هذا التحقيق .

(١) لم أقف عليه في التعليقة .

(٢) وهذا الذي منعه الفارسي قبل قليل .

(٣) أي من المنصوبات .

(٤) في بدايات المقدمة الثانية حين حديثة عن العوامل ومنها (الفعل) .

[المنادى]

ومنه[1] المنادَى ، وهو المذكورُ بعد حروف النداء لفظاً وتقديراً ، كقوله تعالى[2]: ﴿ يَٰمَرۡيَمُ ﴾ و: ﴿ يُوسُفُ أَعۡرِضۡ عَنۡ هَٰذَاۚ ﴾[3].

ولا يخلو من أنْ يكون مفرَداً أومضافاً أو مشبَّهاً به .

[٢٣/ب] فالمفرَدُ مقصودٌ ومُقابِلُهُ . **فالأوَّلُ مَعرِفَةٌ** قبل النِّداء ،كالأعلام نحو : يَا زَيْدُ . واختُلِفَ في عَلَمِيَّتِهِ[4] فقيلَ: لم تَزُلْ ؛ لأنَّنَا نادي مَنْ لا شَرِكَةَ فيه، كقولكَ : / يا فَرَزْدَقُ . وهو اختيارُ أبي الفتح[5]، والبستي .

وقيل : زالَتْ لئلاَّ يجتمِعَ تعريفان في الاسم الواحد ، وهو اختيارُ عبدالقاهر[6].

والثَّاني معرِفَةٌ[7] في حال النِّداء ،كقولكَ : يَا رَجُلُ ، وتَعريفُهُ بالقَصْد المشْرُوط بحَرْفِ النداء لا بحَرْفِ النداء[8]؛ إذ نُنادي النَّكِرَةَ وهي على حالها.

---

(١) أي من المفعول به .
(٢) سورة آل عمران ، من الآية (٣٩) وغيرها .
(٣) سورة يوسف ، من الآية (٢٩) .
(٤) أي بعد النداء .
(٥) اللمع : ١٦٨ . وبه قال ابن السراج وابن مالك . انظر الأصول ٣٣٠/١ ، وعلل النحو : ٣٣٦ ، وشرح التسهيل ٣٩٢/٣ ، وصحَّحهُ ابنُ عصفور في شرح الجمل ٨٩/٢-٩٠ .
وجاز اجتماع تعريفين عندهم ؛ لاختلاف جهتَي التعريف ؛ حيث إن تعريف النداء يكون بعلامة لفظية ، وتعريف العلمية ليس له علامة لفظية . انظر : الإنصاف ص : ٢٨٧ ، وأسرار العربية ص: ٢٠٩، وتوجيه اللمع ص : ٣٦٠.
(٦) انظر : المقتضب ٢٠٥/٤ ، وعلل النحو : ٣٣٦ ، وتوجيه اللمع : ٣٦٠ .
(٧) وهو النكرة المقصودة .
(٨) انظر اللمع : ١٦٨ ، وانظر شرحه لابن الخباز (توجيه اللمع) ص : ٣٦٠ .

وهما مبنيَّان على ما يُرْفَعَان به كقولكَ : يَا زَيْدُ ، ويَا زَيْدَانِ ، ويَا زَيْدُوْنَ[1]، ويَا رَجُلُ ، ويَا رَجُلاَنِ ، وهو من فوائد ابن الحاجب[2]. وهو أحسنُ من قول النُّحاة : يُبنى ذلك على الضَّمِّ[3] لعُمُومه واختصاص قولهم بالمفرد .

فإنْ قيلَ : فما علَّةُ البناء[4] والتَّحريكِ والضَّمِّ ؟

أجبتُ : **علَّةُ الأوَّلِ** لوقُوعِهِ موقع أسماء الخطاب[5] التي يَغلِبُ عليها معاني الحروف . وحكى سيبويه[6]: يا أنتَ ، ويا إيَّاكَ .

وقيلَ : لشَبَهِهِ بالمضْمَر لفظاً ومعنى[7]، فاللَّفظُ كونه مُفرَداً ، والمعنى كونه مخاطَباً .

وقيل: شُبِّهَ بالأصوات[8].

---

(١) « يازيدون » ساقطة من (ص) .

(٢) الكافية ص : ٨٩ . وانظر شرحها لمصنفها ٤١٢/٢ .

(٣) انظر شرح الوافية لابن الحاجب : ١٩١، وشرح الكافية له ٤١٢/٢ ، والتعليقة على المقرب ٥٨٧/١ .

(٤) انظر علل النحو : ٣٣٤ ، وعقد العكبري في التبيين : ٤٤٠ مسألة خاصة لمناقشة مسألة بناء المنادى المفرد [المسألة التاسعة والسبعين] .

(٥) نص عليه المبرد في المقتضب ٢٠٤/٤ ـ ٢٠٥ . وانظر علل النحو : ٣٣٤ ، والإنصاف : ٢٧٧ ، والتبيين : ٤٤٠ .

(٦) الكتاب ٢٩١/١ .

(٧) انظر أمالي الزجاجي : ٨٣ ، وأسرار العربية : ٢٠٤ ، والتخمير ٣٣٠/١ ، والتبيين : ٤٤٠ ، واللباب ٣٣١/١ ، والتعليقة على المقرب ٥٨٥/١ ـ ٥٨٦ .

(٨) وهو قول الخليل وأبي عمرو كما في أمالي الزجاجي : ٨٣ ، وانظر : أسرار العربية : ٢٠٤ ، واللباب ٣٣٠/١ .

وعلَّة الثاني[1]: عُرُوضُ البناء . **وقيل فيه** : ما قبلَ آخره ساكنٌ فحُرِّكَ هَرَباً من التقاء السَّاكنين ، ثُمَّ حُمِلَ ما ليس كذلك عليه .

وقال صَدْرُ الأفاضل[2]: إنما تنادي لِيُقبِلَ عليكَ المنادَى ، فتأمُرُهُ أو تنهاه أو تُخبرُهُ ، فحُرِّكَ لِيَدُلَّ ذلك على أنَّ المرادَ ما بعدَهُ .

وعلَّة الثَّالث[3]: أنَّ الفتحةَ حركتُهُ إذا أُعْرِبَ ، فلو حُرِّكَ بها لالتَبَسَ المقصودُ بغيره فيما لا ينصرف كقولكَ : يا اسْمَ ، والكسرَةُ تُحْدِثُ فيه لَبْساً بالمضاف إلى ياء المتكلِّم[4].

وقيلَ : قُصِدَ بذلك تكميلُ الحركاتِ الثَّلاثِ للمنَادَى .

والمقابلُ[5] كقول الأعمَى : يَا رَجُلاً خُذْ بِيَدِيْ ، ويَا غُلاَماً أَجِرْني . وإنما لم يُبْنَ لبقائه على شَيَاعِهِ .

وفي ناصبه خلافٌ ، **فقيلَ** : إنه الفعلُ المقدَّرُ وهو أَدْعُو[6]، وأُنَادِي ؛ لأنه الأصلُ في ذلك .

وقيل : الحرفُ لنيابته عنه[7].

---

(١) وهذه العلة هي : لِمَ بني على حركة ؟ انظر علل النحو : ٣٣٤ ، وأسرار العربية : ٢٠٤ .
(٢) انظر التخمير ١/٣٣٤ بمعناه .
(٣) وهي : لِمَ كانت الحركة ضمة ؟
(٤) انظر أسرار العربية : ٢٠٤ ، وشرح المفصل ١/١٣٠ ، والتعليقة على المقرب ١/٥٨٦ .
(٥) أي المقابل للمفرد المقصود ، ويعني به النكرة غير المقصودة .
(٦) وهو رأي سيبويه . انظر الكتاب ١/٢٩١، ٢/١٨٢. والمقتضب ٤/٢٠٢، والأصول ١/٣٤٠ ، وأسرار العربية ص : ٢٠٧ ، وشرح المفصل ١/١٢٧، وشرح التسهيل ٣/٣٨٥ ، والتعليقة على المقرب ١/٥٨٤ .
(٧) انظر أسرار العربية : ٢٠٧ .

وقال بعضُهُم : إذا عمل أنادي الذي هو عبارةٌ عن يا، فعملها أولى[1].

والمضافُ كقولكَ : يا رَبَّ العبادِ ، وإعرابُهُ لفوات أحدِ وَصْفَي شَبَهِ المضمَر ، أو لقيام المعارِضِ وهو الإضافةُ .

فإنْ قيلَ : كونُهُ مقصوداً يقتضي البناءَ ، وإضافتُهُ تقتضي الإعرابَ ، فما مُرَجِّحُ الإضافةَ ؟

أجبتُ : تَرَجَّحَتْ لأنها تَرُدُّ الاسمَ إلى أصله وهو الإعرابُ ، بخلاف معارِضِهَا فإنه يَرُدُّهُ إلى البناء ، وليس بأصله .

فإنْ قيلَ : فـ« لَدُن » و« كم » مُضَافتان ، وهما مَبْنِيَّتَان ؟

أجبتُ : بناؤهما لازمٌ ، و« كَمْ » وأحدُ لُغاتِ لَدُنْ وهو « لدُ » موضوعتان وَضْعَ الحُرُوف ، ولا يَلزَمُ من معارضةِ الإضافةِ البناءَ العارضَ مُعارَضَتُهَا البناءَ اللازمَ .

فإن قيلَ : فـ « أيُّهُم » من قوله تَعَالى[2]: ﴿ لَنَنزِعَنَّ مِن كُلِّ شِيعَةٍ أَيُّهُمْ أَشَدُّ عَلَى ٱلرَّحْمَٰنِ عِتِيًّا ﴾ مضافَةٌ ، وبناؤها عارضٌ ، ومع ذلك فلم تُعارِضِ الإضافةُ عُرُوضَ البناءِ عند سيبويه[3]؟

أجبتُ: لأجل ذلك فرَّ ابنُ السَّرَّاج ، وذَهَبَ إلى أنه على الحكاية ،

---

(١) انظر التعليقة على المقرب ١/٥٨٥ .

(٢) سورة مريم ، من الآية (٦٩) .

(٣) انظر الكتاب ٢/٣٩٩ .

وهو قولُ الخليل[1].

نَعَمْ ههنا سببان للبناء :

[٢٤/أ] **أحدهما** : كونُهَا موصولةً ، **والآخر**/: حَذْفُ صَدْرِ صِلَتِهَا. والإضافةُ تُعارض مقتضي البناءِ الواحدِ لا المقتَضِيَين . **وهذا البسطُ لي فتأمَّلْهُ** .

والمشابِهُ للمضاف هو ما عَمِلَ فيما بعده رفعاً أو نصباً .

فالأوَّلُ لَفظيٌّ ومَحْكيٌّ ،كقولك : يا حَسَناً وَجْهُهُ ، ويا مَسِيراً به ، والثَّاني كذلك كقولكَ : يا ضَارِباً زَيْداً ، ويَا لَطِيْفاً بِالعِبَادِ .

وهنا تنبيهٌ :

وهو أنَّ من المشابِهِ للمضاف المعطوفَ والمعطوفَ عليه إذا سُمِّيَ بهما ، فلو سَمَّيْتَ بزيدٍ وعَمْرو لقلْتَ في النداء : يَا زَيْداً وعَمْراً أَقْبِلْ ؛ وذلك لأنه طالَ بالعطف ؛ إذ لا يجوزُ بقاءُ أحدهما ؛ لأنَّ كلاًّ منهما بعضُ العَلَم ، وكذلك لو سَمَّيْتَ امرأةً بـ(ضَاربةٍ زَيْداً) لَصَرَفْتَ وقلتَ : جَاءَتْني ضَارِبَةٌ زَيْداً ؛ لأنَّ الاسْمَ ليس ضَاربةٌ وحدَهُ .

وحقُّ حرف النداء ألاَّ يُحْذَفَ ؛ لأنَّ الغرَضَ منه إفادةُ معناه ، وقد حُذِفَ تَشبيهاً له بالفعل .

والأسماءُ المناداةُ في ذلك على ضربين :

---

(١) انظر الكتاب ٣٩٩/٢ ، والأصول ٣٢٤/٢ قال ابن السراج : ولا أحسب الذين رفعوا أرادوا إلا الحكاية .

أحدهما : يُحذَفُ فيه وهو العَلَمُ والمضَافُ وأي ، كقوله تعالى[1] : ﴿ يُوسُفُ أَعْرِضْ عَنْ هَٰذَا ﴾، و﴿ رَبَّنَا لَا تُزِغْ قُلُوبَنَا ﴾[2]، وكقولِ عَدِيٍّ بن زيد[3]:

أَيُّهَا القَلْبُ تَمَتَّعْ بِدَدَنْ

إِنَّمَا هَمِّي سَمَاعٌ وَأَذَنْ

والآخَرُ : يمتَنِعُ من ذلك ، وهو ما جازَ أنْ يكونَ وَصْفاً لأيٍّ ، فلا تقولُ : رَجُلُ أَقْبِلْ ؛ لجواز قولكَ : يا أَيُّهَا الرَّجُلُ ، وكذا : هَذَا أَقْبِلْ ؛ لجواز: يا أَيُّهَذَا أَقْبِلْ . وشذَّ قول الأعشى[4]:

وَحَتَّى يَبِيْتَ القَوْمُ فِي الصَّيْفِ لَيْلَةً يَقُوْلُوْنَ نَـوِّرْ صُـبْـحُ وَاللَّيْلُ عَاتِـمُ

ولا يجوزُ إدخالُ حرف النِّداء على ذي اللاَّم عند البصريِّ هَرَباً من توالي حَرْفي تعريف ، لكن يَتوصَّلُونَ إلى ندائه بأيٍّ ، ويبنونه على الضَّمِّ

---

(١) سورة يوسف ، من الآية (٢٩) .

(٢) سورة آل عمران ، من الآية (٨) .

(٣) هو عدي بن زيد بن حماد العبادي التميمي . شاعر فصيح من شعراء الجاهلية . كان على النصرانية. سكن الحيرة ودخل الأرياف فلان لسانه فلم يحتج بشعره علماءُ العربية ، كان من خاصة كسرى ، وهو أول من كتب بالعربية في ديوانه . تزوج بنت النعمان بن المنذر . أخباره في: طبقات فحول الشعراء ١/١٤٠، والشعر والشعراء ١/٢٢٥ ، والأغاني ٢/٩٦، والخزانة ١/٣٨١.
والبيت في ديوانه : ١٧٢ ، وروايته :

إنَّ هَمِّي في سَمَاعٍ وَأَذَنْ

وانظر الشاهد في : شرح السيرافي : ٥٢٦ (مطبوع) ، والصحاح (ددن) ، وتوجيه اللمع : ٣٦٥.
والدَّدَنُ : اللهو واللعب ، والأَذَن : الاستماع .

(٤) ديوانه ص : ١٢٧، يهجو يزيد بن مسهر الشيباني . وانظر أمالي ابن الشجري ١/٤١٩ ، وشرح الجمل ٢/٨٨ ، والتصريح ٤/١٥ .

لكونه منادًى في اللَّفظ ، وذلك مَرْعِيٌّ ؛ ألا ترى إلى قولهم : ألسْتَ بقائم، فيأتون بالباء وإنْ زالَ النَّفيُ لوجود لفظ ليس .

وأمَّا (ها) فقيل : هي عوضٌ من مباشرة « يا » لذي اللاَّم .

وقيل : هي للمبالغة في التثنية .

وقيل : هي عوضٌ مما يضافُ إليه أيٌّ[1].

وذو اللام صفتُهُ ، ويلزَمُ رفعُهُ لأنه هو المقصودُ بالنداء[2]، وليس كالظريف في قولكَ : يَا زَيْدُ الظَّرِيْفُ ، وكذا صفتُهُ نحو : يا أيُّـهَا الرَّجُلُ ذُو المالِ .

وأجازَ المازنيُّ والزَّجَّاجُ[3]: يا أَيُّهَا الرَّجُلَ بالنَّصْب على الموضع ، وقُرِئَ شَاذّاً[4]: ﴿ يَٰٓأَيُّهَا الكَافِرِينَ ﴾ .

واعلَمْ أنَّ في المضاف إلى الياء إذا كان مُفْرَداً صحيحاً خمسَ لُغَاتٍ[5]:

حَذْفُ الياء وإبقاءُ الكسرة دالَّةً عليها كقولكَ : يا غُلاَمِ .

---

(١) انظر شرح الكافية ٤٤٦/١/١ .

(٢) انظر الإيضاح ص : ٢٤٧ . واختلف في إعرابه ، فقيل : صفة ، وقيل عطف بيان . انظر الكتاب ١٨٨/٢ ، والمقتضب ٢٢٠/٤ ، وشرح الكافية ٤٤٨/١/١ ، والتعليقة ٥٨٨/١ .

(٣) انظر الأصول ٣٧٢/١، وشرح الكتاب ٣٧/٣ (مخطوط)، وشرح التسهيل ٤٠٢/٣ ، والمساعد ٥٠٦/٢ ، والتعليقة ٥٨٩/١ .
وفي شرح الألفية لابن القواس ١٠٥٥/٢ نُسب هذا القول إلى الأخفش، قال: « وأجاز الأخفش يا زيدُ وعمراً بالنصب حملاً على المحل، وتنبيهاً على أنه يجوز في المعطوف ما لا يجوز في المعطوف عليه » .

(٤) الآية الأولى من سورة الكافرين . ورويت عن علي رضي الله عنه . انظر تفسير روح المعاني للألوسي عند قوله تعالى : ﴿ يَسْأَلُونَكَ عَنِ الخَمْرِ وَالمَيْسِرِ ﴾ البقرة : ٢١٩ .

(٥) انظرها في توجيه اللمع : ٣٧١ .

وإثباتُهَا ساكنةً كقولكَ : يا غلامِيْ .

وإثباتُهَا مفتوحةً كقولكَ : يا غلاميَ .

وفتحُ الميم وقلبُ الياءِ أَلِفاً كقولكَ : يا غلامَا .

وحذفُ الياءِ وضمُّ الميم كقولكَ : يا غلامُ .

وإنَّمَا يُفعلُ هذا في كل اسم تغلبُ عليه الإضافةُ .

وفي « اللَّهُمَّ » خلافٌ[1] فقال البصريون: الميمُ في آخره عوضٌ من « يا » في أوَّله ، ولذلك لا يَجْمَعُون بينهما إلاَّ في الضَّرورة[2]،كقول الشَّاعر[3]:

إِنِّي إذَا مَا حَـــدَثٌ أَلَمَّا

أَقُوْلُ يَا اللَّهُمَّ يَـا اللَّهُمَّا

---

(١) انظر تفصيل المسألة في الإنصاف ص : ٢٩٠ [المسألة : ٤٩] ، والتبيين ص : ٤٤٩-٤٥٢ ، وائتلاف النصرة ص : ٤٧ ومصادر أخرى في حواشيها .

(٢) انظر الكتاب ١٩٦/٢، والإغفال ١١٥/٢، والمسائل الشيرازيات ١٧٨/١ ، وسر الصناعة ٤١٩/١.

(٣) رجزٌ منسوبٌ إلى أبي خِراش الهذلي ، وهو في ملحق شعره في شرح أشعار الهذليين ١٣٤٦/٣، ونُسب أيضَاً إلى أمية بن أبي الصَّلت ، ولم أجده في ديوانه المطبوع . قَالَ البغداديُّ : « وهذا البيت أيضَاً من الأبيات المتداولة في كتب العربية ، لا يُعرف قائلُهُ ولا بقيتُهُ ، وزعم العينيُّ أنه لأبي خِراش الهذلي قَالَه عند موته ، وقبلَهُ :

إنْ تَغْفِرِ اللَّهُمَّ تَغْفِرْ جَمّاً

وَأَيُّ عَبْـــدٍ لَكَ لاَ أَلَمَّا

وهذا خَطأٌ ؛ فَان هذا البيت الذي زعم أنه قبله ، بيتٌ مفرَدٌ لا ثانيَ له ، وليس هُوَ لأبي خِراش ، وإنما هُوَ لأمية بن أبي الصَّلت ، قَالَه عند موته ، وقد أخذه أبو خِراش وضمَّهُ إلى بيتٍ آخَرَ ، وكان يقولُهما وهو يَسْعَى بين الصَّفَا والمرْوَةِ ...».**قلتُ**: وهذا البيت الذي زعم أنه قبله هو حديث عن النبي ﷺ رواه الترمذي في سننه ٣٩٦/٥ وصححه الألباني في صحيح الجامع (١٤١٧) .

وانظر الشَّاهدُ في : المقتضب ٢٤٢/٤، والمسائل البغداديات : ١٥٩ ، وسر الصناعة ٤١٩/١ ، ٤٣٠ ، وأمالي ابن الشجري ٣٤٠/٢ ، وتوجيه اللمع : ٣٧٣ ، وما يجوز للشاعر في الضرورة : ٢٤١ ، وشرح المفصل ١٦/٢، وشرح التسهيل ٤٠١/٣ ، وغيرهَا من المصادر .

فإنْ قيلَ : فما الدَّاعي إلى العِوَض ؟

[٢٤/ب] **أجبتُ** : كُرِهَ[1] إدخالُ « يا » على اسم الله تعالى وفيه الألفُ واللامُ / وإنْ كانتا للعِوَض ، فحُذِفَ الحَرْفُ وعُوِّضَ منه الميمُ ، وشُدِّدَت لتكونَ مقابِلَةً لـ« يا » في العدة .

فإنْ قيلَ : فلِمَ كانَ العِوَضُ الميمَ ؟

أجبتُ : قال السِّيرافيُّ : قد كَثُرَتْ زيادَتُهَا آخِراً نحو : زُرْقُمْ وسُتْهُم وحُلْكُم ؛ لأنَّهَا من الزُّرْقَةِ والأَسْتَهِ والحُلْكَةِ[2]، ووَزْنُهَا فُعْلُم .

فإن قيل : أيجوزُ وصفُهُ ؟

أجبتُ: منع منه سيبويه[3]؛ لأنه جرى مجرى الأصوات التي لا توصف، وأجازه المبرِّدُ . قال تعالى[4]: ﴿ قُلِ ٱللَّهُمَّ فَاطِرَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ ﴾ .

* * *

[الترخيم]

ومن خصائصه : الترخيم .

وهو عبارةٌ عن حَذْف أواخرِ الأعلام المناداة المفرَدَة المضمومة. وفيه قيودٌ :

الأوَّلُ : الأواخر ، وكان فيها لأنها محلُّ التَّغيير ، ولذلك كَثُرَ الحذفُ

---

(١) في (ص) : كثرة .

(٢) انظر الكتاب ٢٧٣/٤ ، وسر الصناعة ٤٣١/١ .

(٣) الكتاب ١٩٦/٢ - ١٩٧ .

(٤) سورة الزمر ، من الآية (٤٦) .

فيها ، وصُنِّفَت فيه كُتُبٌ . وقَلَّ في العين حتى لم يجئْ إلاَّ في مُذْ وسَه[1] وثُبَة[2] عند الزَّجَّاج .

وأيضاً فإنَّ صَدْرَ الاسم إذا سَلِمَ كان أدَلَّ على المحذوف .

والثَّاني : الأعلامُ لأنها كَثُرَ استعمالُهَا فعُرِفَتْ وقُصِدَ فيها التَّخفيفُ.

والثَّالثُ : المناداةُ ؛ لأنَّ النداءَ موضعُ تغيير ، وقد شَذَّ في غيره ، كقول الشَّاعر[3]:

أَلاَ أَضْحَتْ حِبَـالُكُـمُ رِمَـامَـا ... وَأَضْحَتْ مِـنْـكَ شَـاسِعَةً أُمَامَا

وقال آخَرُ[4]:

إِنَّ ابْنَ حَارِثَ إِنْ أَشْتَقْ لِرُؤْيَتِهِ ... أَوْ أَمْتَدِحْهُ فَإِنَّ القَوْمَ قَدْ عَلِمُوا

---

(١) في المنصف ٦١/١ : قالوا : رجل أيتع سوتهم ، وقد قالوا : سَهْ في معناها ، فحذفوا العين ، وهذا من الشاذ ، ولم يأت من الأسماء ما حذفت عينه إلا هذا الحرف .

(٢) ثبةُ الحوض : وسطه . المحذوف عينه لأنه من ثاب يثوب . انظر البحر المحيط ٢٧٦/٣ .

(٣) هو جرير والبيت في ديوانه : ٢٢١/١ ، وهو مطلع قصيدة يمدح بها هشام بن عبد الملك . ورواية الديوان لا شاهد فيها وهي :

أَأَصْبَـحَ وَصْلُ حَبْلِكُمُ رِمَامَـا ... وَمَـا عَهْـدٌ كَعَـهْـدِكِ يَا أُمَامَا

وانظر الشاهد في الكتاب ٢٧٠/٢ ، والإنصاف : ٢٩٨ ، وأسرار العربية : ٢١٧ ،والحلل في شرح أبيات الجمل ص : ٢٤٨ ، والخزانة ٣٦٣/٢ .

(٤) أنشده سيبويه في الكتاب ٢٧١/٢ . والبيت للمغيرة بن حَبناء التَّميمي (وحَبناء لقب أمُّه ، واسمها ليلى ، وقيل لقب أبيه) ، انظر معجم الشعراء : ٢٧٣ ، ومقدمة شعره : ٦٧.والبيت في شعره : ١٠٠ (ضمن شعراء أمويون ـ القسم الثالث) .

وانظر الشَّاهد في : الأصول ٤٥٨/٣ ، والإنصاف : ٢٩٨ ، وأسرار العربية : ٢١٧ ، وأمالي ابن الشجري ١٩١/١ ، ٣٢٠/٢ ، وتوجيه اللمع : ٣٧٦ ، وما يجوز للشاعر في الضرورة : ١١٠ ، وضرائر الشِّعر : ١٣٩. وأورده أبو الفرج الأصفهاني في الأغاني ٨٨/١٣ برواية :

إِنَّ المهَلِّبَ إِنْ أَشْـتَـقْ لِـرُؤْيَـتِـهِ ... أَوْ أَمْتَدِحْـهُ فَإِنَّ النَّاسَ قَدْ عَلِمُوا

وعليها يفوت الاستشهاد الذي أراده المصنف . وفي نسخة (ت) : « فإن الناس قد علموا » .

والرَّابعُ : المفرَدَةُ ؛ لأنَّ المضافَ والمضافَ إليه لا يُرَخَّمَان ، أمَّا المضافُ فلئلاَّ يكونَ الحذْفُ في الحَشْو. وأمَّا المضافُ إليه فلئلاَّ يكونَ في غير المنادى.

والخامسُ : المضمومةُ وفي ذلك احترازٌ عن النكرة المنصوبة ولم تُرَخَّم ؛ لأنَّ النداءَ لم يُؤثر فيها البناءَ . ومن ألفاظهم : التَّغييرُ يؤنسُ بالتَّغيير[1]، ألا ترى إلى حَنفيٍّ وحَذْفِهم الياء من حنيفة ؛ حيث حذفوا تاء التَّأنيث ، وإثباتِهم إيَّاها في كريميٍّ إذا نَسَبْتَ إلى كريم .

وفيه لغتان[2]: **الكثيرةُ** أنْ تَحذِفَ الآخِرَ ، وتَدَعَ ما قبله على حاله مطلقاً ، وكَثُرَتْ هذه لأنها أدلُّ على المحذوف .

والقليلةُ أنْ تَضُمَّ المرَخَّمَ كأنه تَامٌّ .

فعلى الأولى ضَمَّةُ « يَا بُرْثُ » هي الضَّمَّةُ الأصليَّةُ ، وعلى الثَّانية ضمَّتُهُ مجتَلَبَةٌ. وقد يختلف التقديرُ مع اتِّفاق اللَّفظ نحو : ثُبُون بضَمِّ الثَّاء[3]، ودِلَاص[4]. قال عبدُ القاهر[5]: العَجَبُ ممَّنْ يَرُدُّ على العلماء وهو لا يَعْرِفُ مقاصِدَهُم .

---

(١) انظر توجيه اللمع : ٦٣٦ .

(٢) أي في الترخيم .

(٣) جمع ثبة وهي الجماعة .

(٤) درعٌ دلاصٌ ودروعٌ دلاصٌ : ملساء براقة . واحده وجمعه على لفظ واحد .

(٥) انظر توجيه اللمع : ٣٧٩ ، والمصنف ناقل عن ابن الخباز ، بل مقتبس منه كثيراً من تقسيماته وعباراته ، ومنها هذه العبارة التي أوردها دون تقدمة مناسبة كما في كلام ابن الخباز ، حيث قال في توجيه اللمع بعد حديثه عن مذاهب العلماء في الترخيم : « ولا تَسْتَنْكِرَنَّ مثلَ هذا فَإِنَّهُ كثيراً ما تَتَّفِقُ الألفَاظُ وتختلفُ التَّقديراتُ ، ولا يُنكِرُ ذلك إلاَّ الجاهِلُ بمذاهب كَلَام العَرَبِ . وقَالَ عبدُ القاهر : العَجَبُ ممَّنْ يَرُدُّ عَلَى الأئمَّةِ وهو لا يعرفُ مقاصِدَهُمْ »

والمحذوفُ هنا قسمان :

الأوَّلُ : حَذْفُ حرفٍ واحد كقولك : يا حَارِ .

والثَّاني : حَذْفُ حَرْفَين ، وذلك على ضَرْبَين : **أحدهما** : أنْ يكونا زائِدَين ، ويقَعُ في سبعة مواضِعَ[(1)]:

في المؤنَّث بالألف الممدودة ، نحو : أسماء ، تقولُ : يا أَسْمَ . قَالَ الشَّاعر[(2)]:

يَا أَسْمَ صَبْراً عَلَى مَا كَانَ مِنْ حَدَثٍ ... إِنَّ الحَـوَادِثَ مَلْقِـيٌّ وَمُنْتَظَـرُ

وفي فَعْلان كمَرْوَان وشِبْهِهِ ، تقولُ : يَا مَرْوَ ، وقال الشَّاعرُ[(3)]:

يَا مَرْوَ إنَّ مَطِيَّتِي مَحْبُوسَةٌ ... تَرْجُو الحِبَاءَ وَرَبُّهَا لَمْ يَيْأَسِ

وأنشد سيبويه[(4)]:

يَا نُعْمَ هَلْ تَحْلِفُ لاَ تَدِينُهَا

---

(١) ذكرها ابن الخباز في توجيه اللمع : ٦٣٩ .

(٢) هو لبيد بن ربيعة في ملحقات شرح ديوانه : ٣٦٤ ، وبعضهم (كابن السيرافي وابن السيد) نسبه إلى أبي زُبيد الطائي ، وهو في المنسوب إليه من شعره : ٦٧٤ (ضمن شعراء إسلاميون) .
والبيت من شواهد الكتاب ٢٥٨/٢ ، وانظر شرح أبياته لابن السيرافي ٤٣٥/١ ، وللأعلم (تحصيل عين الذهب) ص : ٣٣٨ ، والجمل ص : ١٧١ ، وشرح أبياته (الحلل) ص : ٢٣٦ ، وأمالي ابن الشجري ٣١٤/٢ ، وتوجيه اللمع : ٣٧٩ ، وغيرها .

(٣) هو الفرزدق ، والبيت في ديوانه ٣٨٤/١ ، وفيه : (مروان إن مطيتي) ، ولا شاهد فيها .
والبيت من شواهد الكتاب ٢٥٧/٢ ، وشرح أبياته للأعلم : ٣٣٦ ، والحلل ص : ٢٣٩ ، وأمالي ابن الشجري ٣١٣/٢، وشرح المفصل ٢٢/٢ ، وتوجيه اللمع : ٣٧٩ ، وغيرها .

(٤) الكتاب ٢٥٧/٢ ، ٥١٤/٣ ، وانظر شرح أبياته للأعلم : ٣٣٦ ، وتوجيه اللمع : ٣٨٠ .

وفي زَيْدِي وبابه ، تقولُ : يا زَيْد .

وفي عِلْبَاء وشبهه مما فيه زائدتان للإلحاق تقولُ : يا عِلْبَ .

وفي هِنْدَاتٍ وبابه ، تقول : يا هِنْد .

وفي زَيْدَان وبابه ، تقولُ : يَا زَيْدَ .

وفي زَيْدُون وبابه ، تقولُ : يَا زَيْدُ .

والآخَرُ : أنْ يكونَ ما قبلَ آخِرِهِ حَرفاً زائداً ساكناً وقبله حركةٌ من جنسِهِ وهو زائدٌ على الأربعة . وفيه قُيُودٌ :

الأول : قولُهُ : « زائداً » يحترز به من الأصلي نحو : مُنْقَاد ، تقولُ في ترخيمه : يا مُنْقَا . ولا يجوزُ حَذْفُ الألف لأصالتها . ونَقَلَ الزَّعفرانيُّ عن الأخفش جوازَ حَذْفِهَا /، وقد علَّلْتُهُ في « شَرْح الفُصُول »[1]. [٢٥/أ]

والثاني : « ساكناً » يحترز به من قَنَوَّر للسَّيِّئ الخُلُق[2]، وهَبَيَّخ للجارية وللوادي[3]، فإذا رَخَّمْتَهما قُلْتَ: يا قَنَوَّ ويا هَبَيَّ ، فلم تحذف الزَّائد لتحرُّكِهِ، بخلاف السَّاكن فإنه ضعيفٌ يتَسَلَّطُ عليه الحذفُ .

والثالثُ : « قبلَهُ حَرَكَةٌ من جِنْسِهِ » يحترز به من غُرْنَيْق[4] وفِرْدَوس ، تقولُ على الكثيرة : يَا غُرْنَي ويا فِرْدَوْ ، وعلى القليلة : يا غِرْنَا ويا فِرْدَا ، فتُقلَبُ الياءُ والواوُ ألفاً لتحرُّكِهِمَا وانفتاحِ ما قبلهما .

---

(١) المحصول (اللوحة : ١٤٢) .
(٢) انظر الصحاح (قنر) .
(٣) في الصحاح (هبخ) الهَبَيَّخُ للغلام ، والجارية هَبَيَّخةٌ .
(٤) الغُرْنَيق : طير من طيور الماء طويل العنق . (الصحاح ـ غرنق) .

والرَّابعُ : قولُهُ : « وهو زائدٌ على الأربعة » يحترز به عن عِمَاد وسَعِيد وثمود ، تقولُ : يا عِمَا ويا سَعِي ويا ثَـمُو أو يا ثَـمِي . قال الشَّاعر[1]:

تَنَكَّرْتِ منَّا بَعْدَ مَعرِفَـةٍ لَمِي   وبَعْدَ التَّفَاني وَالشَّبَابِ المكَرَّمِ

يريدُ: يا لَمِيْسُ. وإنَّما لم يُحذَف الزَّائدُ لئلاَّ يبقى على حَرْفَين ، وذلك إجحافٌ لا تخفيف .

وهنا تنبيهٌ :

وهو أنَّ ما فيه التَّاءُ يمتازُ عن المرخَّمَات بأمرين :

أحدهما : أنَّهُ يُرَخَّمُ وإنْ لم يكن عَلَماً . قال أبو ذُؤَيب[2]:

أَعَاذِلَ إنَّ الرُّزْءَ مِثْلُ ابْنِ مَالِكٍ   زُهَيْرٍ وَأَمْـثَـالُ ابْـنِ نَـضْرَةَ وَاقِدِ

والآخَرُ : أنَّ ذلك يجوزُ فيه وإنْ كان على ثلاثةٍ ، وعلَّةُ ذلك كثرةُ ندائه ، وأنه بمنزلة اسمٍ ضُمَّ إلى اسم . ومن ذلك قولُهُم : يَا شَا ارْجُني أي : أَقِيْمِي . قال الأعْشَى[3]:

---

(١) هو أوس بن حجر والبيت في ديوانه ص : ١١٧ ، وهو من شواهد الكتاب ٢٥٣/٢ ، وانظر شرح أبياته لابن السيرافي ٤٥٦/١ ، وللأعلم (تحصيل عين الذهب) ص : ٣٣٥ ، وأمالي ابن الشجري ٣٠٤/٢ ، وتوجيه اللمع : ٣٨٢ . ولميس اسم امرأة .

(٢) شرح ديوان الهذليين ١٨٩/١ ، وروايته : « ابن نضلة » . وانظر توجيه اللمع : ٣٨٤ . ولا زال المصنف يقتبس من نص توجيه اللمع دونما إشارة .

(٣) ديوانه ص : ٦٧ بتحقيق الدكتور محمد محمد حسين ، وديوانه بشرح الإمام ثعلب ص : ١٥ (الصبح المنير) ، والرواية في النسختين :

وَأَشْـرَبُ بالـرِّيْفِ حَـتَّى يُـقَا   لَ ألاَ طَالَ بِالرِّيْفِ مَا قَدْ دَجَنْ

=

وَأَرْجُـنُ بِالـرِّيْـفِ حَـتَّى يُـقَـا   لَ أَلاَ طَالَ بِالرِّيْفِ مَا قَدْ رَجَنْ

ونَصُّوا على أنَّ ترخيمَ شاة على الكثيرة ، ولا يكونُ على القليلة لكونه على حرفين ، والثَّاني حرفُ علَّةٍ . وأرى أنَّ ترخيمَهُ على القليلة غير ممتنع ؛ لأنَّ المانعَ من ذلك الفرارُ من بقائه على حرفٍ واحدٍ إذا لحِقَهُ التَّنوين ، وفي النِّداء لا يَلحَقُهُ ذلك ، ونظيرُ ما ذَهَبْتُ إليه قولُهُم : إنَّما جازَ للعَجَّاج أنْ يقولَ[1]:

... ... وَفَا

= وقد ذكر الإمام ثعلب رواية المصنف (أرجن ـ ورجن) بالراء حيث قال : « ورَوَى أبو عُبيدةَ :

وَأَرجُـنُ فِي الـرِّيْفِ حَتَّى يُقَا   لَ ألاَ طَالَ بِالرِّيْفِ مَا قَدْ رَجَنْ

أبو عُبيدة والأصمعي : رَجنَ ودَجنَ سواءٌ ، والذكر والأنثى فيهما سواءٌ أي : ثَبَتَ » . وفي المخصص ١٢٦/١٦ أن الرُّجون والدُّجون يُقَالُ في الشاة ، وأمَّا قولُ الأعشى : (وأرجن في الريف ...) فزعَمَ الفارسي أنه استعارة . وبالراء أيضاً رُوِي في الصَّاهل والشَّاحج للمعرِّي ص : ٨٣ ، وتوجيه اللمع : ٣٨٥ .

(١) من قوله :

خَالَطَ مِنْ سَلْمَى خَيَاشِيْمَ وَفَا

وهو في ديوانه : ٤٩٢ . وانظر المقتضب : ٣٧٥ ، والإغفال ٣١٦/٢ ، والمسائل العسكريات : ١١٩ ، وكتاب الشعر ١١٠/١ ـ ١١١ (تحقيق د . الطناحي) ، والمسائل الشيرازيات : ١٨/١، ١٦٣، ٦٠٧ ، والبغداديات : ١٥٦ ، ١٦٠ ، ٣٨٥ ، والمخصص ١٣٦/١، والخزانة ٤٤٢/٣.

قال المبرد : « وقد لَحَّنَ كثيرٌ من الناس العجاجَ في قوله :

خَالَطَ مِنْ سَلْمَى خَيَاشِيْمَ وَفَا

وليس عندي بلاحنٍ ؛ لأنه حيث اضطرَّ أتى به في قافية لا يلحق فيها التنوين في مذهبه ... » .

لأنه ليس من لغته تنوينُ القوافي ، فلَمَّا أمِنَ لحاقَهُ جازَ ذلكَ عنده .

وقيلَ[1]: لأنه مضافٌ تقديراً ، فاعرفْ ذلك .

* * *

[المفعول فيه]

والثَّالثُ : المفعول فيه . وهو كلُّ اسم من أسماء الزَّمان أو المكان يُقَدَّرُ فيه « في » ،كقولكَ : جِئْتُ اليَوْمَ ، وجَلَسْتُ خَلْفَكَ .

نَعَمْ قد جَاءَتْ كلماتٌ منصوبةٌ على الظَّرْفِ وليسَتْ منهما ، قالوا : حَقاً إنَّكَ ذَاهِبٌ[2]، وجَهْدَ رَأْيي أَنَّكَ ذَاهِبٌ، أي : في حَقٍّ ذلك ، وكذلك الآخَرُ . قال الشَّاعر[3]:

---

(١) وهو رأي أبي الحسن الأخفش كما في المسائل الشيرازيات ١٦٣/١ .

(٢) انظر الكتاب ١٢٢/٣ .

(٣) الشاهد أحد ثلاثة أبيات أوردها أبو تمام في حماسته ٢٩٧/٢ بترتيب الأعلم دون نسبة ، وفي بعض الروايات منسوبة إلى النهدي (كما في طبعة د. عسيلان) .
وتُنسَبُ أيضاً إلى مجنون ليلى ، وهي في ديوانه : ١٠٠ ، وجاء البيتان الأول والثالث في سمط اللآلي ٤٠٣/١ منسوبين إلى رجل من ربيعة ، والأول في الحماسة البصرية منسوباً إلى قائد بن المنذر القشيري . وانظر : شرح الحماسة للمرزوقي ١٢٦٧/٣ ، وللتبريزي ١٣٣/٣، وتوجيه اللمع : ١٧٧ ، والمغني : ٧٩ ، وشرح أبياته ٣٥٦/١ .
ويقال في المثل : ما أنت بخَلٍّ ولا خَمرٍ . قال أبو عمرو : بعض العرب يجعل الخمر للذتها خيراً ، والخلَّ لحموضتها شراً . انظر مجمع الأمثال ٢٧٦/٣ ، والمستقصى ٣٢٦/٢ .

أَفِي الحَقِّ أَنِّي مُغْـرَمٌ بِكِ هَائِمٌ وَأَنَّكِ لاَ خَلٌّ هَـوَاكِ وَلاَ خَمْـرُ

وقدَّمَ ظرفَ الزَّمان على قَسِيمَيْهِ لوجهين :

الأَوَّلُ : أنَّ كلَّ أسماء الزَّمان تكونُ ظروفاً ، وليست أسماءُ المكان كذلك ؛ لأنَّ مختَصَّهَا لا يكون كذلك كالدار والمسْجِد .

والثَّاني : أنَّ الفعلَ يدُلُّ على المصدر والزَّمان بلَفْظِهِ .

والمؤَقَّتُ : ما عُلِمَ مقدارُهُ كيومٍ وليلةٍ وشهرٍ وسنةٍ .

فإن قيلَ : فما الفرق بين السَّنةِ والعام ؟

أجبتُ : العامُ مذ أوَّلُ المحرَّمُ إلى آخر ذي الحِجَّة ، والسَّنةُ هي كلُّ يوم إلى مثلِهِ من القابل . ذَكَرَهُ أبو منصور في « التَّهذيب »[1].

والمبهَمُ : ما لم يُعلَمْ مقدارُهُ كالدَّهْر والحِين عنَد مَنْ لم يحدَّه، والزَّمانُ واللَّيلُ والنَّهَار .

وهنا تنبيهان :

الأوَّلُ : أنَّ أسماء الزمان أربعةُ أقسام[2]:

متصرِّفٌ مُنصَرِفٌ ، فالمتصرِّفُ ما جاز نقلُهُ عن الظَّرْفيَّةِ ، والمنصرفُ ما نُوِّنَ وذلك كيومٍ وليلةٍ .

---

(١) المصنف هنا مقتبس من نص ابن الخباز دونما إشارة ، فقد ذكر ابن الخباز في توجيه اللمع : ١٨١ أنَّ هذا الفرق ذَكَرَهُ أبو منصور الجواليقي في تهذيب أدب الكاتب . وقلتُ هناك : لم أقف عليه في شرحه على أدب الكاتب حسب اطلاعي، وأزيد هنا بأني لم أجده في تهذيب اللغة للأزهري.

(٢) انظر توجيه اللمع : ١٨٣ .

ومقابلُهُ[1]، وذلك سَحَرٌ إذا أردْتَهُ من يوم مُعَيَّنٍ ، تقولُ : جئتُكَ اليومَ سَحَرَ ، فهذا لا ينصرفُ ؛ لأنَّكَ أخرَجْتَهُ عن موضوعه[2]؛ إذ أصلُهُ أنْ تريدَ كُلَّ سَحَرٍ، ولا ينصرفُ للتَّعريف / والعَدْلِ عن الألف واللام[3]. [٢٥/ب]

وفيه عندي نَظرٌ ؛ لأنَّ العَلَمَ المحلَّى بالألف واللام إمَّا أن يكونَ صفةً في الأصل كالعباس والحارث ، أو مَصْدراً كالفضل ، وسَحَرٌ ليس واحداً منهما[4].

فالجيِّدُ إذاً قولُ ثعْلَبٍ[5]: مُنِعَ من الصَّرْف للتَّعريف والتأنيث المعنويِّ ، وهو أنه عَنى به قطعةً من اللَّيْل ، فمَجْرَاهُ إذاً مَجْرى « قَدَمْ » إذا سُمِّيَ به مؤنَّثٌ . وقد شَرَحْتُ هذا في « المسائل الخلافية » .

ومتصرِّفٌ لا منصرِفٌ وهو غُدوَةً ، فلا ينصرفُ للتَّعريف والتَّأنيث، ويكون مرفوعاً ومجروراً ، ومنه مسألةُ « الكتاب[6]»: صِيْدِ عليه يومَ الجُمُعَةِ غُدْوَةً ، فغُدوةً بدلٌ من « يوم الجمعة » بدَلَ بَعضٍ من كُلٍّ . **وفيه نظرٌ** ؛

---

(١) وهو لا المتصرف ولا المنصرف .

(٢) في (ت) موضعه .

(٣) انظر ما ينصرف وما لا ينصرف : ١٣٠ .

(٤) قلتُ : قد أوضح ابن الخباز رحمه الله في كتابه « النهاية في شرح الكفاية » هذا النظر الذي أخذه على تعليل النحاة لامتناع صرف (سحر) (وهو سابق على ابن إياز في ذلك) حيث قال : « وفي هذا اعتسافٌ شديدٌ ، وتكلُّفٌ بالِغٌ ؛ وذلك لأنه لا يمنع الصَّرفَ إلاَّ التعريفُ العلَميُّ ، فالألفُ واللام المرادةُ إن كانت لا تُفِيدُ تعريفاً فهي زائدةٌ ، ولا معنى لإرادة الزَّائد ..» . انظر النهاية : ١٢٩ ، والغرة المخفية ٢٥٩/١ ، وتوجيه اللمع : ١٨٣ .

(٥) قلت : وهذا رأي كثير من النحاة كالمبرد في المقتضب ٣٣٣/٤، ٣٥٣ ، ٣٥٦ ، وغيره .

(٦) الكتاب ٢٢٣/١ وفيه : صيدَ عليه يومَ الجمعة غدوةَ يا فتى . وانظر توجيه اللمع : ١٨٣ .

لأنَّ بَدَلَ البعض يكونُ مشتملاً على ضميرٍ يعودُ إلى المبدَلِ منه .

ومقابلُهُ[1]، كقولكَ : أتيتُكَ عَتَمَةً ومَسَاءً ، إذا أردتَ عَتَمَةَ ليلَتِكَ ومَسَاءَهَا .

والثَّاني : لا يجوزُ تعدِّي الفعلِ إلى زمانَين ؛ لاستحالة حدوثِهِ فيهما . نَعَمْ إنْ كان الثاني بدلاً من الأوَّلِ كقولكَ : أتيتُكَ اليومَ ظُهرَةً، جازَ أنْ يعملَ فيهما.

وأمَّا المكانُ فهو ما استقرَّ فيه الجسمُ، وقد أطال الطبيعيُّونَ القولَ فيه، وقد أنكَرَهُ بعضُ الناس[2].

وليست أسماؤُهُ في الظَّرفيَّة كأسماء الزَّمان ، وفيها تقسيمٌ ، وهي أنها على ثلاثة أقسام :

الأوَّلُ : ما كان مجهولَ المقدار والصُّورة كالجهات السِّتِّ المفتَقَرِ إليها كلُّ متحيِّزٍ ، وهي : خَلْف وأمام وفوق وتحت ويمين وشمال ، فهذه تَنتصِبُ ظُرُوفاً ؛ وذلك لشبهها بأسماء الزَّمان من وجهين :

أحدهما : أنها تنتقلُ ؛ ألا ترى أنَّ خَلْفَكَ يكونُ أمامَكَ لأنه كان خلفَكَ حين استدبَرْتَهُ ، فصار أمامَكَ حين استقبلتَهُ ، كما أنَّ المستقبَلَ يصير حالاً ، والحالُ يصير ماضياً .

والثَّاني : أنها عامَّةٌ ؛ ألا ترى أنك إذا قلتَ : خلفَكَ، تناول ما يقابل

---

(١) أي المنصرف غير المتصرف .

(٢) المصنف مقتبسٌ من توجيه اللمع . انظر كلام ابن الخباز هناك : ١٨٤ .

ظَهْرَ المخاطَبِ إلى ما لا نهاية له ، كما أنك إذا قلتَ : قَامَ زَيْدٌ ، تناول الزَّمانَ الماضيَ منذُ خَلَقَ اللهُ الدُّنيا إلى وقت حَدِيثِكَ ، كذا قيل[1]. **وفيه نظَرٌ** .

والثاني : ما كان معلومَ المقدار مجهولَ الصُّورة نحو : الفَرْسَخ والميل والبريد ، فهذا ينتصب على الظَّرْف ؛ لأنه مشابهٌ للجِهَاتِ السِّتِّ في التَّنقُّلِ .

والثَّالثُ : ما كان معلومَ المقدار والصُّورة كالدار والمسجد ، وهذا لا يكون ظرفاً ؛ لأنه اسمٌ لمكانٍ مخصوصٍ ، فصَارَ كزَيْدٍ وعَمْرٍو ، فكما لا يجوزُ : جَلَسْتُ زَيْداً ، لا يجوزُ : جَلَسْتُ الدَّارَ . نَعَمْ يجوزُ ذلك في الضَّرورة . قالَ سَاعِدَةُ الهُذَليُّ[2]:

لَدْنٌ بِهَزِّ الْكَفِّ يَعْسِــلُ مَتْــنُهُ فِيْهِ كَمَا عَسَلَ الطَّرِيْقَ الثَّعْلَبُ

وهنا تنبيهٌ :

وهو أنَّ ناصبَ الظَّرف مطلقاً لا يخلو من أنْ يكونَ ثابتاً أومحذوفاً ، فالثَّابتُ الأصلُ كقولكَ : سِرْتُ خَلْفَكَ ، وتَبِعْتُكَ فَرْسَخاً .

---

(١) انظر توجيه اللمع : ١٨٥ .

(٢) شرح أشعار الهذليين ١١٢٠/٣ ، وفيه : « لذ ٌ بِهَزِّ الكَفِّ » .يصف رمحاً لين الهز ، فشبه اضطرابه في نفسه بعسلان الثعلب في سيره (أي اضطرابه في عدْوه) .
وانظر الكتاب ٣٦/١ ، ٢١٤ ، والنوادر : ١٦٧، والإغفال ٣٠٤/٢، والإيضاح : ٢٠٧ ، وإيضاح شواهده ٢١٢/٢ ، وإيضاح الشعر : ٣٧٣ ، ٤٨٦ ، والخصائص ٣١٩/٣ ، وأمالي ابن الشجري ٦٣/١، ٥٧٣/٢ ، وتوجيه اللمع : ١٩١ ، والمغني : ١٥ ، ٦٨١ ، ٧٥٠ ، والخزانة ٨٣/٣ . ويعسل : يضطرب ، وكما عسل الطريقَ الثعلبُ : أي : في الطريق .

والمحذوفُ نوعان :

أحدهما : جرى ذكرُهُ في السُّؤال[1] فاستُغْنِي عنه في الجَوَابِ ، كقولكَ: كَمْ سِرْتَ ؟ فتقولُ /: فَرْسَخاً ؛ أي : سِرْتُ فَرْسَخاً ، ومَتَى جِئْتَ ؟ فتقولُ : يَوْمَ الجُمُعَةِ ؛ أي : جِئْتُ يَوْمَ الجُمُعَةِ . [٢٦/أ]

ويجوزُ إظهارُهُ، وفي التَّنزيل[2]: ﴿ قَالَ كَمْ لَبِثْتَ قَالَ لَبِثْتُ يَوْمًا أَوْ بَعْضَ يَوْمٍ قَالَ بَل لَّبِثْتَ مِاْئَةَ عَامٍ ﴾ .

والثاني : ما لم يَجْرِ له ذِكْرٌ ، وذلك في :

خبر المبتدأ كقولكَ : زَيْدٌ عِنْدَكَ ، والخُرُوجُ يَوْمَ الجُمُعَةِ .

وأخبار كان وأخواتها كقولكَ : كَانَ زَيْدٌ أَمَامَكَ ، وكَانَ الاجْتِمَاعُ يَومَ السَّبْتِ .

وأخبار إنَّ وأخواتها كقولكَ : إنَّ زَيْداً عِنْدَكَ ، وإنَّ الخُرُوْجَ السَّاعَةَ .

وثاني مفعولَي ظَنَنْتُ وأخواتها كقولكَ : ظَنَنْتُ زَيْداً أَمَامَكَ ، وظَنَنْتُ السَّيرَ غَداً .

وثالث مفاعيل أَعْلَمْتُ وأخواتها كقولكَ : أَعْلَمْتُ زَيْداً عَمْراً عِنْدَكَ، وأَعْلَمْتُ زَيْداً السَّيرَ بَعْدَ غَدٍ .

---

(١) في (ت) : أجري نكرة في السؤال ...

(٢) سورة البقرة ، من الآية (٢٥٩) .

و**الحال** كقولكَ : مَا أَحْسَنَ زَيْداً عِنْدَكَ ، ومَا أَحْسَنَ السَّيرَ غَداً إذَا جَعَلْتَهُ حَالاً .

و**الصِّفَة** كقولكَ : أعجبني رَجَلٌ عندكَ ، وأعجبني قُعُودٌ عندكَ .

و**الصِّلَة** كقولكَ : الَّذِي خَلْفَكَ زَيْدٌ ، والَّذِي يَوْمَ الجُمُعَةِ اجْتِمَاعُنَا . وهذا واضحٌ .

* * *

[المفعول له]

والرابع : المفعول له .

وهو عِلَّةُ إقدامٍ على الفعل ؛ لأنكَ إذا قلتَ : أَتَيْتُكَ تَعْظِيماً لَكَ ، فالتَّعظِيمُ هو الذي دعاكَ إلى الإتيان . وله شُرُوطٌ منها[1]:

أنْ يكونَ مَصْدراً كمثالنا ؛ لأنَّ مجرَّدَ الجوهر لا يُعلَّلُ به ، ولذلك قال الفقهاءُ : الأحكامُ لا تتعلَّقُ بالذَّوات ، وإنَّما تتعلَّقُ بالصِّفات ،كقوله تَعَالى[2]: ﴿ حُرِّمَتْ عَلَيْكُمْ أُمَّهَـٰتُكُمْ ﴾ ، والمقصودُ النِّكاحُ .

ومنها : أنْ يكونَ فِعْلاً لفاعلِ الفعل المعلَّل ، فالإتيانُ يتعلَّلُ بالتَّعظيم، والتَّعظيمُ فِعلٌ لكَ ،كما أنَّ الإتيانَ كذلكَ .

ومنها : أنْ يكونَ مقارناً له في الوُجُود ، فالإتيان قَارَنَ التَّعظيم ،

---

(١) انظر النص كاملاً في توجيه اللمع لابن الخباز : ١٩٣ .

(٢) سورة النساء ، من الآية (٢٣) .

وذلك لأنه علَّةٌ ، فلا يتأخَّرُ المعلَّلُ عنها .

ومنها : أنْ يكونَ النَّاصبُ له من غير لفظه لأمرين :

أحدهما : لو كان من لفظه لكان مُطْلَقاً .

والآخَر : كنتَ معلِّلاً للشَّيء بنَفْسِهِ .

وهو[1] جوابُ لِمَ .

ويكونُ مُعَرَّفاً ومُنَكَّراً كسائر المفاعيل . قال حاتمٌ[2]:

وَأَغْفِرُ عَـوْرَاءَ الْكَرِيْـمِ ادِّخَـارَهُ وَأُعْـرِضُ عَـنْ شَـتْمِ اللَّـئِيْـمِ تَكَرُّمَا

وادِّعاءُ الجَرميِّ[3] أنه لازمٌ للتنكير باطلٌ بما ذَكَرْنا .

ويجوزُ تقديمُهُ على الفاعل وعلى الفعل[4]،كقولكَ : زارَكَ رَجاءَ الخير زيدٌ ، ورَجَاءَ الخَير زَارَكَ زَيْدٌ .

---

(١) أي المفعول له .

(٢) حاتم بن عبد الله الطائي . ديوانه : ٢٢٤ وروايته :

وَأَغْفِرُ عَوْرَاءَ الْكَرِيْمِ اصْطِناعَهُ وَأَصْفَحُ عَنْ شَتْمِ اللَّئِيْمِ تَكَرُّمَا

وانظر الشاهد في الكتاب ٣٦٨/١ ، ١٢٦/٣ ، وشرح أبياته ٤٥/١ ، والجمل : ٣١٠، وشرح أبياته (الحلل) ص: ٣٧٩ ، وتوجيه اللمع : ١٩٣ ، والخزانة ١٢٢/٣، في حواشي هذه المصادر مزيد تخريج .

وقد أخرج المبرد رحمه الله (ادخاره) و(تكرما) عن باب المفعول له ، وجعلهما من باب المفعول المطلق، قال في الكامل ٣٨١/١ : « قوله : (وأغفر عوراءَ الكريم ادخارَهُ) أي : أدِّخرُه ادخاراً ، وأضافه إليه ،كما تقولُ : ادخاراً له ، وكذلك قوله : (تكرماً) ، إنما أراد للتَّكرُّم ، فأخْرَجَهُ مُخرج أتكرَّم تكرُّماً » ، وانظر أيضاً المقتضب ٣٤٧/٢ ففيه مزيد إيضاح ، وراجع الخزانة ١٢٢/٣ .

(٣) انظر شرح اللمع للأصفهاني ٤٥٥/١ ، وتوجيه اللمع : ١٩٣ .

(٤) ومنعه قومٌ منهم الإمام ثعلب . انظر توجيه اللمع : ١٩٤ ، وارتشاف الضرب ١٣٨٨/٣ .

وهنا تنبيهٌ :

وهو أنَّ بعضَهُم[1] ذَهَبَ إلى أنه ينتصبُ انتصابَ المصادر التي لا تُلاقيه في اشتقاقه كقولهم : حُبِسْتُ مَنْعاً ، وقَعَدْتُ جُلُوساً . وحُجَّتُهُ أنَّكَ إذا قلتَ : أَتَيْتُكَ ، فُهِمَ منه التَّعظيمُ . والأوَّلُ الصَّوابُ لجواز ظُهُور اللاَّم معه كقولكَ : أَتَيْتُكَ للتَّعظيم ، ولو كان مصدَراً لامتَنَعَ ذلك فيه .

* * *

[المفعول معه]

والخامس : المفعول معه .

وهو المذكورُ بعد الواو غالباً لمصاحَبَة معمولِ فعلٍ لَفْظاً أو معنًى . وفيه قيودٌ :

قولُهُ : بعد الواو احترازٌ من أخواتها .

وقولُهُ : غالباً لأنها قد تُحذَفُ ،كقول الشَّاعر[2]:

فَالشَّمْسُ طَالِعَةٌ لَيْسَتْ بِكَاسِفَةٍ   تَبْكِي عَلَيْكَ نُجُـومَ اللَّيْلِ وَالقَمَرَا

---

(١) وهم الكوفيون . انظر توجيه اللمع : ١٩٤ ، وارتشاف الضرب ١٣٨٤/٣ . وقال الفراء في قوله تعالى : ﴿ يَجْعَلُوْنَ أَصَابِعَهُمْ فِي آذَانِهِمْ مِنَ الصَّوَاعِقِ حَذَرَ المَـوْتِ ﴾ : « نصب (حذرَ) على غير وقوعٍ من الفعل عليه ، لم ترد يجعلونها حذراً ، إنما هو كقولكَ : أعطيتك خوفاً وفرَقاً ، فأنت لا تعطيه الخوفَ ، وإنما تعطيه من أجل الخوف ، فنصبه على التفسير ليس بالفعل ». انظر معاني القرآن للفراء ١٧/١ ، وقد نقل أبو حيان عنه نصاً لم أقف عليه في المعاني .

(٢) هو ثالث أبيات لجرير يرثي فيها عمر بن عبد العزيز رحمه الله . ديوانه : ٧٣٦/٢ . وانظر الكامل ٨٣٣/٢ ، ٨٣٥ ، والإفصاح : ١٩٢.

[٢٦/ب] / قال ابنُ أَسَد في « الإفصاح »[١] التَّقدير : تَبْكي عليكَ ونجومَ اللَّيْل ، فحَذَفَ الواوَ . ومُسَوِّغُ ذلك عندي أنها في الأصل العاطفةُ ، والعاطفةُ قد حُذِفَتْ . قال الله تَعَالى[٢]: ﴿ سَيَقُولُونَ ثَلَـٰثَةٌ رَّابِعُهُمْ كَلْبُهُمْ ﴾ . فلا يجوزُ أنْ يكونُ « رابعُهُم » صفةً لـ « ثلاثة »، و« كلبُهُم » مرتفعٌ ؛ لأنه بمعنى الماضي فلا يَعمَلُ ، ولا يجوز أنْ يكونَ « رابعُهُم كلبُهُم » مبتدأٌ وخبرٌ في موضع حال ؛ لعدم العامل .

فإن قيلَ : التقدير : هؤلاء ثلاثةٌ ، وكلٌّ واحدٍ من حرف التَّنبية واسم الإشارة يعملُ في الحال ؟

أجبتُ : بأنَّ الإشارةَ تختصُّ بالحاضر، وكون رابعهم لما مضى يُنافي ذلك، فتَعيَّنَ أنْ يكونَ التقديرُ: ورابعُهُم كلبُهُم ، ثمَّ حُذِفَ الواوُ . ويدلُّ على ذلك ظهورها في قوله تَعَالى[٣]: ﴿ وَيَقُولُونَ سَبْعَةٌ وَثَامِنُهُمْ كَلْبُهُمْ ﴾ . وقال الشَّاعرُ[٤]:

---

(١) هو أبو نصر الحسن بن أسد الفارقي نسبةً إلى ميَّافارقين قرب حلب . عالمٌ نحويٌّ شاعرٌ . عاصرَ نظام الملك ، وكان متولياً جباية الأموال ، ثم قتله السلطانُ بحرَّان قرب حلب سنة ٤٨٧ هـ . من تصانيفه : الإفصاح والإبانة في شرح اللمع ، وغيرهما . أخباره في: إنباه الرواة ٣٢٩/١ ، ومعجم الأدباء ٥٤/٨ ، وبغية الوعاة ٥٠٠/٢ .
قال ياقوت عنه وعن كتابه الإفصاح : « وصنَّف في الآداب تصانيف تقوم له مقام شاهِدَي عدل ، تشهدُ بفضله وعظيم قدره ... منها : الإفصاح » . حقَّق الكتاب الأستاذُ سعيد الأفغاني ـ رحمه الله ـ وطُبِعَ سنة ١٣٩٣هـ .
وانظر قوله في الإفصاح ص : ١٩٣ .

(٢) سورة الكهف ، من الآية (٢٢) .

(٣) السابقة .

(٤) هو الحطيئة والبيت في ديوانه ص : ١١ وروايته : « جاراً » ، وكذا في بعض المصادر . انظر :

=

إنَّ امْرَأً رَهْطُهُ بِالشَّـأْمِ مَنْزِلُهُ　　　بِرَمْلِ يَبْرِينَ جَارٌ شَدَّ مَا اغْتَرَبَا

أي : ومنزلُهُ برَمْل يَبْرِينَ .

وقوله : « المصاحِبَةُ معمولَ فِعْلٍ » ، احترازٌ مِمَّا ليس كذلك نحو : زَيْدٌ وعَمْرٌو أَخَوَاكَ .

وهنا تنبيهٌ :

وهو أنَّ المعمولَ أعَمُّ من الفاعل؛ إذ قد يكونُ ذلك المصاحبُ فاعلاً، وهو الأكثَرُ ، أو مفعولاً نحو : حَسْبُكَ وَزَيْداً دِرْهَمٌ ، والمعنى : يَكْفِيْكَ مَعَ زَيْدٍ دِرْهَمٌ .

وقوله : « لفظاً أو معنى » تفصيلٌ للفعل ، فاللَّفظيُّ : جِئْتُكَ وَزَيْداً ، والمعنويُّ : مَا لَكَ وَزَيْداً أي : مَا تَصْنَعُ وَزَيْداً .

واختُلِفَ في ناصبه ، فالمختارُ رأيُ سيبويه[1] وهو أنه الفعلُ بتوسُّطِ الواو ، فهي إذاً كحرف الاستثناء في ذلك .

وقال الأخفش[2]: الأصل جِئْتُ مَعَ زَيْدٍ ، فحُذِفَت مَعَ وأُقِيْمَت الواوُ مُقَامها فانتقل إعرابُ مَعَ إلى ما بعد الواو . وأفسَدُوهُ[3] بأنَّ مَعَ ظَرْفٌ

= معجم ما استعجم ١٣٨٧/٢ ، وأمالي ابن الشجري ١١٨/١ ، ١٤٥/٢ ، والمغني ٨٣١ ، وشرح أبياته ٣٢٦/٧ ، وراجع ١٥٤/٢ منه ..

(١) الكتاب ٢٩٧/١ . وانظر الإنصاف ص : ٢٠٦ [المسألة ٣١] ، وتوجيه اللمع : ١٩٧ .

(٢) انظر رأيه في سر الصناعة ١٢٨/١ ، وأسرار العربية ص : ١٧١ ، والتبيين : ٣٧٩ ، وتوجيه اللمع: ١٩٨ ، وشرح المفصل ٤٩/٢ ، والجنى الداني : ١٥٦ . ونسبه أبو حيان في الارتشاف ١٤٨٤/٣ إلى أكثر الكوفيين .

(٣) انظر توجيه اللمع : ١٩٨ .

وزَيْدٌ ليس كذلك . ولا يَلزَمُ ذلك ؛ لأنَّ الواقعَ موقعَ شَيءٍ يُعرَبُ بإعرابه ولا يَستوفي سائرَ أحكامه .

وقال الزَّجَّاجُ[1]: ناصبُهُ فعلٌ محذوفٌ لا يظهر تقديرُهُ : جِئْتُكَ وَصَاحَبْتُ زَيْداً ، فعلى هذا يَسقُطُ من عِدَّةِ المفعولات .

وقال الكوفيُّون[2]: هو منصوبٌ على الخلاف ؛ لأنَّ قولَكَ : اسْتَوَى الماءُ وَالخشَبَةَ يمتنع فيه العطفُ ؛ لأنَّ الخشَبَةَ لم تكن مُعْوَجَّةً فتستوِيَ . وقد تكلَّمْتُ على قولهم في « التعليق على المتبع »[3].

وهنا تقسيمٌ : وهو إن كان الفعل ظاهراً وجازَ العطفُ كقولكَ : قَامَ زَيْدٌ وَعَمْرٌو ، جاز العطفُ والنَّصْبُ على المفعول معه ، وإن امتنع العطفُ تعيَّنَ الآخَرُ ،كقولكَ : قُمْتُ وَزَيْداً لامتناع عطف الاسم على جُزْءٍ من الفعل، وإن كان مُقَدَّراً وجازَ العطف تعيَّنَ ،كقولك : مَا لِزَيْدٍ وعَمْرٍو ، وإلاَّ تعيَّنَ النَّصبُ ،كقولكَ : مَا لَكَ وَزَيْداً .

وهذا المفعولُ قليلٌ في الكلام ، والاستقراءُ يعطيك ذلك ، واختارَ بعضُهُم قَصْرَهُ على النَّقْل ، وهذا بينٌ .

* * *

---

(١) المصادر السابقة وأسرار العربية ص : ١٧١ ، وتوجيه اللمع : ١٩٨ ، وشرح التسهيل ٢٤٩/٢ .
(٢) انظر الإنصاف ص : ٢٠٦ [المسألة ٣١]
(٣) انظر كلام أبي البقاء في المتبع ٣٣٤/١ وقد ذكره المصنف في كتابه المحصول .

والفرعيُّ ستَّةٌ[1]:

[الحَالُ]

الأوَّلُ : الحالُ .

وهي ما يُبَيِّنُ هيئةَ الفاعلِ أو المفعول لفظاً ومعنًى. وشروطُهَا /خمسةٌ : [٢٧/أ]

الأوَّلُ : أنْ تكونَ نكرةً أو في حُكْمِهَا كقولهم : أَرْسَلَهَا العِرَاكَ[2]، ومَرَرْتُ بِهِ وَحْدَهُ . وفيه تأويلان :

أحدهما : أنه إنْ كان في اللفظ معرفةً فهو في معنى النَّكرة ، والتَّقدير : أَرْسَلَهَا مُعترِكَةً ، ومَرَرْتُ به مُنْفَرِداً[3].

والآخَرُ : أنَّ « العِرَاكَ » و« وَحْدَهُ » مَصْدَران منصوبان بفعلٍ محذوفٍ ، وذلك الفعلُ هو الحال ، فالتقدير : أَرْسَلَهَا تَعتَرِكُ العِرَاكَ، ومَرَرْتُ به يَنفَرِدُ وَحْدَهُ ، وهو اختيار الفارسي[4] .

---

(١) يتابع حديثه عن المعمولات المنصوبة ، حيث ذكر النوع الأول منها وهي الأصلية فيما سبق ، والآن يتبعها بالقسم الآخر وهي الفرعية .

(٢) هذا صدر بيت للبيد ، وتمامه :

فَأَرْسَلَهَا العِرَاكَ وَلم يَذُدْهَا وَلم يُشْفِقْ عَلَى نَغَصِ الرِّجَالِ

وهو في ديوانه : ١٠٨ . والبيت في الكتاب ١٨٧/١ ، والمقتضب ٢٣٧/٣ ، واللباب ٢٨٥/١ ، شرح المفصل ٦٢/٢ ، وشرح الكافية ٦٤٤/٢/١ ، الخزانة ١٩٢/٣ .

(٣) انظر الإيضاح : ٢٢١ . وقد سبقه إليه ابن السراج في الأصول ذكره في باب المعرفة والنكرة ١٦٤/١ . وانظر الإيضاح في شرح المفصل ٣٤١/١ ، وشرح الكافية ٦٤٣/٢/١ .

(٤) وهو مذهب سيبويه ، واختاره الزمخشري . انظر الكتاب ٣٧٢/١ ، والإيضاح في شرح المفصل ٣٤١/١ .

والثَّاني : أنْ تكون مشتقَّةً أو في حُكْمِهِ ،كقولكَ : مَرَرْتُ بزَيْدٍ أسداً أي جريئاً شديداً ، ومنه ما أنشَدَهُ ابنُ الخشَّاب في « المعتمَد »[1]:

فَمَا بَالُنَا أَمْسِ أُسْدَ العَرِيْنِ   وَمَا بَالُنَا الْيَوْمَ شَاءَ النَّجَفْ

أي : ما بالنا أَمْسِ شُجْعاناً ، ومَا بَالُنَا اليَوْمَ جُبَنَاءَ . ومنه قولُهُ تَعَالى[2]: ﴿ فَمَا لَكُمْ فِى ٱلْمُنَٰفِقِينَ فِئَتَيْنِ ﴾ ، أي : مُنْقَسِمِينَ . وخَالَفَ ابنُ الحاجب[3] في ذلك .

والثالث : أنْ تكونَ بعد معرفةً أو في حُكْمِهَا كقولكَ: مَرَرْتُ بمِثْلِكَ قَائِماً ، وهَذَا أَفْضَلُ مِنْكَ وَاقِفاً ، فـ« مثْلُكَ » بلفظ المعرفة ، و« أفضل » تخصَّصَ بـ« مِثْلِكَ » ، ولهذا جازَ أنْ يقع الفصلُ مَعَهَمُا،كقولكَ : كَانَ زَيْدٌ هُوَ مِثْلَكَ ، وكَانَ زَيْدٌ هُوَ أَفْضَلَ مِنْكَ ، ومنه قولُهُ سبحانه[4]: ﴿ إِن تَرَنِ أَنَا۠ أَقَلَّ مِنكَ مَالًا وَوَلَدًا ﴾ .

وقيلَ : الضَّميرُ تأكيدٌ ، وضميرُ الفصل مخصوصٌ بالوقوع بين معرفتين.

ومن ذلك النَّكرةُ إذَا تخصَّصَتْ بالنَّعت ،كقولكَ : هَذَا رَجُلٌ عَاقِلٌ مُتَكَلِّماً ، وقال تَعَالى[5]: ﴿ وَلَمَّا جَآءَهُمْ رَسُولٌ مِّنْ عِندِ ٱللَّهِ مُصَدِّقاً ﴾ .

---

(١) البيت آخر أربعة أبيات لأحد أصحاب علي رضي الله عنه قاله في وقعة صفين . انظر الشاهد في وقعة صفين : ١٦٥ ، وشرح الكافية ٦٥٠/٢/١ ، ٦٦٣ ، والخزانة ٢٠١/٣ .

(٢) سورة النساء ، من الآية (٨٨) .

(٣) قال في شرح الكافية ٥٠٩/٢ : فلا حاجة إلى اشتراط الاشتقاق ولا إلى تكلفه .

(٤) سورة الكهف ، من الآية (٣٩) .

(٥) سورة البقرة ، من الآية (١٠١) .

والرَّابعُ : أنْ تكونَ بعد كلام تامٍّ أو في حُكْمِهِ ،كقولكَ : ضَرْبي زَيْداً قَائِماً ، والمعنى : إذَا كَانَ قَائِماً .

والخامسُ : أنْ تكونَ منصوبةً في اللَّفْظ أو في الموضع،كقولكَ : جَاءَ زَيْدٌ يَضْحَكُ ، أي : ضَاحِكاً ، وهَذَا زَيْدٌ في الدَّارِ ، أي : مُسْتَقرّاً فيها[1].

ولها أحكامٌ خمسةٌ :

ألاَّ تكونَ خِلْقَةً لازمةً ، فلا تقولُ : مَرَرْتُ بزَيْدٍ أَعْرَجَ ، فإنْ أَرَدْتَ أنه مُتعارجٌ في الوقتِ جازَ .

وألاَّ تكونَ لَوْناً ، فلا تقولُ : مَرَرْتُ بالبُسْر أَحْمَرَ ، إلاَّ إذا أَرَدْتَ احمرَارَهُ في ذلكَ الوقت .

وأنْ يكونَ لها عاملٌ لكونها مُعْرَبَةً .

وأنْ يكونَ لها صاحبٌ لكونها صفةً في المعنى .

وأنْ يكونَ فيها رابطٌ لكونها مُشتَقَّةً .

ولها أقسامٌ خمسة :

الأوَّلُ : أنْ تكونَ مُنتَقِلَةً ،كقولكَ : جَاءَ زَيْدٌ رَاكِباً ؛ لأنه يَنتَقِلُ عنها، وهو الأكثَرُ ، ولذلك سُمِّيَتْ حَالاً .

والثَّاني : أنْ تكونَ مؤكِّدَةً ، وهي التي لو لم تُذْكَرْ لاستُفِيْدَ معناها من الجملة قبلها،كقوله تَعَالى[2]: ﴿ وَهُوَ ٱلْحَقُّ مُصَدِّقًا ﴾، وقولِهِم: زَيْدٌ أَبُوكَ عَطُوفاً.

---

(١) انظر شرح الكافية ٢٧٧/١/١ .

(٢) سورة البقرة ، من الآية (٩١) .

واشتراطُ الزَّمَخْشَرِيُّ[1] وابنُ الحاجب[2] أنْ تكونَ مؤكِّدَةً لجملةٍ اسمية يَبْطُلُ بقوله تَعَالى[3]: ﴿ ثُمَّ وَلَّيْتُم مُّدْبِرِينَ ﴾، وقولِهِ تَعَالى[4]: ﴿ فَتَبَسَّمَ ضَاحِكًا ﴾ .

والثَّالثُ : أنْ تكونَ موطِّئَةً ،كقولكَ : مَرَرْتُ بزَيْدٍ رَجُلاً صَالحاً ، فـ « رَجُلاً » نَصْبٌ على الحال ، و« صالحاً » نَعْتُهُ ، وهو الحالُ في الحقيقة ، والأصلُ أنْ تقولَ : مَرَرْتُ بزيد صالحاً ، لكن ذَكَرْتَ « رَجُلاً » توطئةً للحال؛ إذ الحالُ صفةٌ معنويةٌ شبيهةٌ بالصِّفة اللَّفظيَّة ، ولَمَّا كان حُكْمُ الصفة اللفظية / أنْ يكونَ لها موصوفٌ في اللفظ تجري عليه ، فَعَلوا ذلك في الحال قليلاً إعلاماً بكونها صفةً . [٢٧/ب]

والرَّابعُ : أنْ تكونَ مُقَدَّرةً ، وذلك إذا كانت مستقبلية ،كقوله تَعَالى[5]:﴿ لَتَدْخُلُنَّ ٱلْمَسْجِدَ ٱلْحَرَامَ إِن شَآءَ ٱللَّهُ ءَامِنِينَ ﴾، وقولهم : مَرَرْتُ برَجُلٍ مَعَهُ صَقْرٌ صَائِداً به غَداً[6].

والخامس : أنْ تكونَ محكيَّةً ، وهي الحالُ الماضيةُ ،كقولكَ : مَرَرْتُ بزَيْدٍ أَمْسِ قَائِماً .

والعاملُ فيها خمسةُ أشياءَ :

الأوَّلُ : أنْ يكونَ فِعْلاً ،كقولكَ : جَاءَ زَيدٌ رَاكباً . ويجوز فيه عند

---

(١) المفصل ص : ٨١ .
(٢) شرح الكافية ٥١٩/٢ ، وشرح المفصل ٣٤٢/١ .
(٣) سورة التوبة ، من الآية (٢٥) .
(٤) سورة النمل ، من الآية (١٩) .
(٥) سورة الفتح ، من الآية (٢٧) .
(٦) انظر الكتاب ٥٢/٢ .

البصريِّينَ[1]: جَاءَ رَاكِباً زَيْدٌ ، وراكِباً جَاءَ زَيْدٌ . وهي وإنْ تحمَّلَت الضَّميرَ الرَّاجِعَ إلى زَيْدٍ لكن هي مؤخَّرَةٌ في التقدير، ومنه قولُ الشَّاعر[2]:

مُـزْبِـداً يَخْطُرُ مَا لم يَرَنِي فَإِذَا أَسْمَعْتُهُ صَوْتِي انْقَمَعْ

ومن كلامهم : « شَتَّى تَؤُوْبُ الحَلَبَةُ »[3].

والثاني : اسمُ الفاعل ، ويجري في ذلك مَجْرَى الفعل ،كقولكَ : أَضَاحِكَين قَائِمٌ أَخَوَاكَ .

واسمُ المفعول نحو قولكَ : ومَا باكِيَتَيْنِ مضروبةٌ جَارِيَتَاكَ[4].

والصِّفةُ كقولكَ : أقَائِمَينَ حَسَنٌ أَخَوَاكَ . نَعَمْ إنْ كان اسمُ الفاعل أو المفعول في صِلَةِ الألف واللام كقولكَ : زَيْدٌ القَادِمُ مَسْرُوراً ، وعَمْرٌو المعْطَى دِرْهَماً سَائِلاً ، امتَنَعَ التَّقديمُ لعدم جَوَاز تقديم بعض الصِّلَةِ على الموصول .

---

(١) والفراء يمنع التقديم مطلقاً ، وجمهور الكوفيين على منع التقديم إن كان صاحبها اسماً ظاهراً ، وتجويزه إن كان ضميراً . انظر الإنصاف ص : ٢١٠ [المسألة : ٣٢] .

(٢) هو سُوَيد بن أبي كاهل اليَشْكريُّ . شعره ص : ٦٦٧ (ديوان بني بكر) ، وهو من قصيدة في المفضليات : ١٩٨ ، وانظر شرحها للأنباري ص : ٤٠١ ، ٤٠٢ ، وللتبريزي ٩٠٢/٢ ، ٩٠٤ . والقصيدة التي منها الشاهد من أغلى الشعر وأنفسه ، مطلَعُهَا :

بَسَـطَتْ رَابِعَـةُ الحَـبْـلَ لنَا فَـوَصَلْنَا الحَبْلَ مِنْهَا مَا اتَّسَـعْ

وفي المصادر السابقة جاءت الكلمة التي فيها الشاهد (مزبدٌ) مرفوعةً ، ولا شاهدَ فيها . وانظر البيت في المقتضب ١٧٠/٤ (وعجزه فيه ملفق من بيت آخر)، والأصول ٢١٧/١ ، وتوجيه اللمع ص : ٢٠٢ .

(٣) الصحاح (حلب) ١١٤/١ ، وانظر : جمهرة الأمثال ٥٤١/١ ، ومجمع الأمثال ١٥٠/٢ .

(٤) في (ت) : « ما مُسْرِعتَين ذَاهِبَةٌ جَارِيَتَاكَ » . وقد أشير إليها في هامش (ح) .

والثَّالثُ : الاسمُ الذي فيه معنى الفعل ،كقولكَ : ذَا زَيْدٌ قائماً ، فالنَّاصبُ للحال ذَا ؛ لأنه في معنى أُشِيرُ ، وكذلكَ : زَيْدٌ مِثْلُ عَمْرٍو مُتكلِّماً ، فالنَّاصبُ لها مِثْلُ ؛ لأنها في معنى يشبه . ولا يجوزُ التَّقديمُ .

والرَّابعُ : الحرفُ الذي فيه معنى الفعل ، كقول الشَّاعر[1]:

كَأَنَّهُ خَارِجاً مِنْ جَنْبِ صَفْحَتِهِ سَفُّوْدُ شَرْبٍ نَسُوْهُ عِنْدَ مُفْتَأَدِ

فنَاصِبُ « خارجاً »كَأَنَّ . ومثلها في ذلك لَعلَّ وليتَ دون الأخريات[2]. قاله أبو الفتح في « التَّعاقب » .

والفَرْقُ قُوَّةُ تلك في التَّعبير اللَّفظي والمعنوي ، بخلاف هذه .

وكذلك « هَا » ،كقولكَ : هَا قَائِماً ذَا زَيْدٌ ؛ لأنها بمعنى أُنَبِّهُ .

وكذلكَ « يا » عندَ بعضهم ،كقولكَ : يَا زَيْـدُ ضَاحِكاً . ومنه بيتُ « الكتاب »[3]:

أَيَا شَـاعِراً لاَ شَاعِرَ اليَوْمَ مِثْلُهُ جرِيْرٌ وَلَكِنْ فِي كُلَيْبٍ تَوَاضُعُ

والخامس : ما في الجملة من معنى الفعل ،كقولهم : هو زيدٌ معروفاً،

---

(١) البيت للنابغة الذبياني في ديوان ص : ١٩ ، وانظر : المحلّى لابن شقير : ٤٩ ، وكتاب الشعر (تحقيق د.الطناحي) : ٦٢، ٢١٩، ٢٤٨، والخصائص ٢٧٥/٢ ، وأمالي ابن الشجري ٢٣٩/١، زشرح الكافية ٦٣٩/٢/١ ، ٦٤١ ، واللسان (فأد) والخزانة ١٨٥/٣ ، ١٨٧ . والشاعر شبه قرن الثور طعن به كلباً . والمفتأد : موضعُ اشتوائهم اللَّحْم . وشَرْبٌ : قوم يشربون واحدهم شارب .

(٢) في (ت) : دون أخواتهما ، وفي (ص) : دون الأخوات .

(٣) هو الصَّلَتَان العبدي (قُثَم بن خَبِيئَةَ) . والبيت في : الكتاب ٢٣٧/٢ ، والمقتضب ٢١٥/٤ ، وتوجيه اللمع : ٣٦٣ ، وشرح الجمل ٨٦/٢ ، والخزانة ١٧٤/٢.

وكقول الشَّاعر[1]:

أَنَا ابْنُ دَارَةَ مَعْـرُوْفاً بِهَا نَسَبِي وَهَلْ بِدَارَةَ يَا لَلنَّاسِ مِنْ عَارِ

إذ معنى ذلك : تَبيَّنْهُ وتَثَبَّتْهُ .

واعلم أنه يقَعُ في موضع الحال خمسةُ أشياءَ :

الأوَّلُ : المصْدَرُ ،كقولكَ : جَاءَ زَيْدٌ رَكْضاً ، والتَّقديرُ : رَاكِضاً ، وفيه حينئذٍ ضميرٌ لنيابته عن اسم الفاعل .

فإنْ قيلَ : فما الفائدةُ في هذه النيابة ؟

أجبتُ : فائدتُهَا المبالَغَةُ ؛ وذلك لأنه جُعِلَ عبارةً عن الحدَثَ لا مُتَّصِفاً به .

وقال المبرِّدُ[2]: وهو مَصْدَرٌ منصوبٌ بفعل مقدَّرٍ أي : جَاءَ يَرْكُضُ رَكْضاً ، والأُوَّلُ أَوْلى ؛ لسلامته من الحذْفِ ، وإفادته المبالغة .

وقال السِّيرافي[3]: هو مفعولٌ مُطْلَقٌ ، وناصبُهُ « جَاءَ » ، وهو عنده من باب « قَعَدَ القُرْفُصَاءَ » .

---

(١) هو ابنُ دارة . وقد سبق تخريجه .

(٢) المقتضب ٢٣٤/٣ ، وانظر المفصل : ٨٠ ، وشرحه لابن يعيش ٥٩/٢ ، وشرح الكافية ٦٧١/٢/١ ، والمغني : ٧٢٩ . وجاء في التسهيل لابن مالك : ١٠٩ : وإن وقع مصدر موقع الحال فهو حالٌ لا معمول حال محذوفٍ خلافاً للمبرد والأخفش .
قلتُ : قد اختلف النقل عن المبرد في تجويزه لوقوع المصدر حالاً أهو على إطلاقه أم هو مخصوص فيما كان نوعاً لعامله . انظر حديثاً مفصلاً عن ذلك في حاشية الشيخ عضيمة على المقتضب ص : ٢٣٤ ، وانظر المفصل : ٨٠ ، والبسيط ٥١٨/١ .

(٣) انظر شرح المفصل ٦٠/٢ ، والمغني : ٧٢٩ ـ ٧٣٠ ، ونسبه ابن هشام إلى سيبويه .

والثَّاني : الجامدُ ،كقولكَ : جَاءَ زَيْدٌ أَسَداً ، وقد مضى .

[٢٨/أ] /**والثَّالثُ** : الظَّرْفُ ،كقولكَ : هذا زَيْدٌ عِنْدَكَ .

والرَّابعُ : الجارُّ والمجرورُ ،كقولكَ : جَاءَ زَيْدٌ بِسَلاَحِهِ .

والخامسُ : الجُمْلَةُ ، وهي إمَّا اسميةٌ وإمَّا فعليَّةٌ ، والاسمية إمَّا بالضمير وحْدَهُ ،كقولكَ : جَاءَ زَيْدٌ وَجْهُهُ حَسَنٌ ، وهي به حَسَنَةٌ . وأبى الزَّمخشريُّ[١] إلاَّ الواو معها لتدُلَّ على التَّوقيت . واستضعفوه[٢] لمخالفته الإجماع والسَّماعَ .

وإمَّا بالواو وحدها ،كقولكَ : جَاءَ زَيْدٌ وَالشَّمْسُ طَالِعَةٌ .

فإنْ قلتَ : فلِمَ جَازَت الواوُ في الجملة الحاليَّة دون الوصفيَّة والخبريَّة؟

أجبتُ : جازت الواو في الحاليَّة لدلالتها على التَّوقيت ، وهو محتاجٌ إليه بخلاف الوصف والخبر .

وقال بعضُهُم : الحالُ فَضْلَةٌ بخلافهما .

فإنْ قيلَ : فالحالُ وَصْفُ الهيئة ، وطُلُوعُ الشَّمْس لا يكونُ هيئَةً لزيدٍ ؟

أجبتُ : بأنَّ التَّقديرَ: جَاءَ زَيْدٌ مُوَافقاً طُلُوعَ الشَّمْس ، فالموافَقَةُ هيئةُ مَجِيْئِهِ .

وإمَّا بهما كقولكَ : جَاءَ زَيْدٌ وَأَبُوْهُ مَعَهُ .

والفعلية إمَّا أنْ يكونَ فعلُهَا مُسْتَقْبلاً ، وهو ممتنعٌ ، لا يجوزُ : جَاءَ

---

(١) المفصل : ٨٢ . قال : « فإن كانت اسمية فالواو ... » .

(٢) انظر شرح المفصل ٦٦/٢ ، وشرح الكافية ٦٧٥/٢/١ ـ ٦٧٧ .

زَيْدٌ سَوفَ يَقُوْمُ ؛ لمنافاة معناه الحالَ .

فإنْ قيلَ : فلِمَ جَازَ : مَرَرْتُ برَجُلٍ مَعَهُ صَقْرٌ صَائِداً بِهِ غَداً ؟

أجبتُ : قال أبو عليٍّ : الاسمُ هو الأصلُ في باب الحال ، فتصَرَّفُوا فيه بخلاف الفعل، وأيضاً فهذا على خلاف القياس ، فلا يُحْمَلُ غيرُهُ عليه.

وعندي أنَّ اسمَ الفاعل موضوعٌ لمعنى من غير زمان في أصل وضعه ، وأمَّا إذا دلَّ على زمانٍ فبقرينةٍ نحو : غَدٍ وشبهه ؛ لأنك إذا قلتَ : زَيْدٌ ضَارِبٌ ، فلا دلالَةَ له على زَمَنٍ البتَّةَ ، ولو كان دالاًّ عليه لم ينفكَّ[1] عنه البتَّةَ ، والفعلُ وُضِعَ للزَّمان ، وقد عَرَفْتَ أنَّ الأمورَ العارضةَ لا يُعتَدُّ بها في العربيَّة بدليل صحَّةِ « رُؤْيَا » و« ضَوْء » و« شَيء » .

وإمَّا أنْ يكونَ حالاً ، وهو جائزٌ كقولكَ : جَاءَ زَيْدٌ يَضْحَكُ .

وإمَّا أنْ يكونَ ماضياً وتُشتَرَطُ معه « قد » لتُقَرِّبَهُ من الحال. وقد تكونُ ظاهرةً ،كقولكَ : جَاءَ زَيْدٌ قَدْ أَكْرَمَ أَخاهُ ، ومُقدَّرَةً كقولكَ: جَاءَ زَيْدٌ أَكْرَمَ أَخَاهُ . قال تَعَالى[2]: ﴿ أَوۡ جَآءُوكُمۡ حَصِرَتۡ صُدُورُهُمۡ ﴾ ، ﴿ أَنُؤۡمِنُ لَكَ وَٱتَّبَعَكَ ٱلۡأَرۡذَلُونَ ﴾[3]. وقَالَ الشَّاعرُ[4]:

---

(١) في (ص) : لم ينفل .

(٢) سورة النساء ، من الآية (٩٠) .

(٣) سورة الشعراء ، من الآية (١١١) .

(٤) هو أبو صخر الهذلي (عبد الله بن سلم) . في شرح أشعار الهذليين ٩٥٧/٢ . والصدر فيه :

إذا ذُكِرَتْ يَرْتاحُ قَلبِي لِذِكْرِها

وفي أغلب المصادر (لذكراكِ هِزَّةٌ) . وانظر الشاهد في الإنصاف : ٢١٢ ، وشرح المفصل ٦٢/٢،

=

وَإِنِّيْ لَتَعْـرُوْنِي لِذِكْـرَاكِ نَـفْـضَـةٌ   كَمَا انْتَفَضَ العُصْفُوْرُ بَلَّلَهُ القَطْرُ

نَعَمْ إنْ كان الماضي منفيّاً لم تدخُلْ عليه « قد » كقولكَ : جَاءَ زَيْدٌ مَا قَامَ غُلاَمُهُ[1]؛ وذلك لأنَّ فيها ضرباً من التَّحقيق ، وهو منافٍ للنَّفي .

وهنا تفصيلٌ وهو أنَّ المضارعَ المثبَتَ لا يجوز فيه دخولُ الواو ، فلا تقولُ : جَاءَ زَيْدٌ وَيَضْرِبُ غُلاَمَهُ ؛ لشدَّةِ شبهه باسم الفاعل .

والمنفيُّ في جوازها معه خلافٌ[2].

وماعَدَا ذلك فيجبُ الواو مع الخُلُوِّ من الضَّمير ، ويجوزُ مع وُجُودِهِ .

* * *

وشرح الكافية ٦٨٠/٢/١ ، والهمع ١٩٤/١ ، والخزانة ٢٥٤/٣ .

(١) وأجاز الأندلسي على ضعف دخول قد في الماضي المنفي بما . انظر المباحث الكاملية ٤٥٤/٢ (رسالة دكتوراه) ، قال : وأما إن كان الفعل منفياً نحو : مررت بزيد ما ضرب أبوه غلامه ، فلا تدخل قد هنا إلا على ضعف ؛ لأن قد المقدرة تبين الحال ، ووجه ضعفه أنه لو قيل : مررت بزيد ما قد ضرب أبوه لكانت قد تحقق الفعلَ ، وما تنفيه ، فيتنافيان .

(٢) انظر شرح الكافية ٦٧٨/٢/١ .

[التَّمييز]

الثاني : التَّمييز .

وهو ما يَرفَعُ الإبهامَ عن مُفْرَدٍ أو جملةٍ بالنَّصِّ على أحد محتملاته . وقال أبو عليٍّ في « الإيضاح »[1]: جملةُ التَّمييز أنْ يحتَمِلَ الشَّيءُ وُجُوهاً فتُبيِّنُه بأحِدَهَا .

والمميِّزُ لا يكونُ إلاَّ اسماً لوجهَين :

/**أحدهما** : أنه شَابَهَ المفعولَ، وذلك يلزمُهُ الاسميَّةُ، **وهذا ضعيفٌ عندي** ؛ [۲۸/ب] لأنَّ الشَّيء إذا شَابَهَ الشَّيءَ لا يَجْرِي مَجْرَاهُ ، ولأنَّ خبرَ كان مُشابهٌ له أيضاً، ولا يَلزَمُ فيه الاسميَّةُ ، والأجوَدُ أنْ يُقالَ : لَزِمَ ذلك لأنه إمَّا أنْ يكونَ فاعلاً نحو : طَابَ زَيْدٌ نَفْساً ، أو مفعولاً كقوله تَعَالى[2]: ﴿ وَفَجَّرْنَا ٱلْأَرْضَ عُيُونًا ﴾ ، أو مُعَرَّضاً لدخول مِنْ عليه كقولكَ: عِنْدِي عِشْرُوْنَ ثوْباً ، وهذا بأسْره مختصٌّ بالأسماء .

وهو إمَّا أنْ يكونَ بعد عدد أو لا يكون ، فالأوَّلُ يَلزَمُ فيه ثلاثةُ أشياءَ : التنكيرُ والإفرادُ وتقديرُ مِنْ ،كقولكَ: لي ثلاثُـوْنَ غُلاَماً، وأَرْبَعُوْنَ جَارِيَةً.

فلُزُومُ الإفراد من حيثُ إنَّ العَدَدَ بيِّنٌ .

---

(١) الإيضاح ص : ٢٢٣ .

(٢) سورة القمر ، من الآية (١٢) .

ولُزُومُ التَّنكير لأنه مُفرَدٌ في اللَّفظ ، وهو جمعٌ في المعنى ، ولأنَّ الغَرَضَ منه بيانُ الجنس ، والنَّكرةُ أخَفُّ ، وهي الأصلُ .

ولُزُومُ تقدير « مِنْ » لأنَّ الغَرَضَ من المميِّـز البيانُ ، والتَّبيينُ أحَدُ معاني « مِن » .

والثاني: لا يَلزَمُ فيه الإفرادُ ،كقوله تَعَالى[1]: ﴿ هَلْ نُنَبِّئُكُمْ بِالْأَخْسَرِينَ أَعْمَالًا ﴾ .

واعلَمْ أنَّ المميِّزَ إمَّا أنْ يكونَ بعد تمام الاسم ، أو بعد تمام الكلام ، ومُرَادُهُم بتمام الاسم أنْ تمتَنِعَ إضافتُهُ ، وذلك أنْ يكونَ بعد نون التَّثنية والجمع وشِبْهِهِ ، أو التَّنوين أو الإضافة كقولكَ : عِنْدِي مَنَوَانِ عَسَلاً ، والزَّيْدُوْنَ حَسَنُوْنَ وُجُوْهاً ، ولِي عِشْرُوْنَ دِرْهِماً ، ولِي جَرِيْبٌ نَخْلاً ، وعِنْدِي مِلْءُ الإِنَاءِ عَسَلاً .

وهنا تنبيهان :

أحدهما[2]: أنَّ مَا كان بعد التَّنوين أو نون التَّثنية أو نون الجمع جَازَ نَصْبُهُ وجَرُّهُ بالإضافة كقولك : عِنْدِي مَنَوَا سَمْنٍ ، والزَّيْدُوْنَ حَسَنُو وُجُوْهٍ ، ولِي جَرِيْبُ نَخْلٍ ، والباقي يَلزَمُ نَصْبُهُ .

أمَّا شِبْهُ الجَمْعِ فاختَلَفُوا في عِلَّة ذلك، فَقَالَ السِّيرافيُّ : عِشْرُوْنَ مُشَبَّهٌ بضَارِبُونَ ، وعِشْرِينَ مُشَبَّهٌ بضَاربِينَ ، والفَرْعُ يَنْحَطُّ عن الأصل ، فجَازَ في الأَصل الوجهان ، واقتُصِرَ في الفرع على أحدهما .

---

(١) سورة الكهف ، من الآية (١٠٣) .

(٢) ذكر المصنف هذا التنبيه فقط ونسي رحمه الله أن يذكر التنبيه الثاني .

فإنْ قيلَ : قد ظَهَرَ أثرُ الفرعيَّةِ بأنْ خُصَّ عملُهُ في النكرة دون المعرفة؟

أجبتُ[1]: بأنَّ اختصاصَ معمول بذلك لكونه مميزاً ، ومن خصائص المميز التَّنكيرُ .

فإن قيلَ : حسنون مُشبَّهٌ بضاربون ، ويجوز فيه النصبُ والإضافةُ ؟

أجبتُ : بأنَّ الصِّفةَ أقوى شَبَهاً باسم الفاعل من العَدد لِمَا ذَكَرْنَا من تثنيته وجمعه .

وقالَ ابنُ الحاجب[2]: لا تجوزُ الإضافةُ مع بقاء النُّون ؛ لأنَّكَ أثبَتَّ فيها ما هو مشابهٌ لنون الجمع ، ولا تجوزُ الإضافةُ مع حذفها ؛ لأنكَ حينئذٍ حذَفْتَ ما ليس بنونِ جمع .

وقيل : عِشْرُونَ صفةٌ في الأصل، والمعنى: في عِشْرُوْنَ دِرْهماً دَرَاهِمُ عِشْرُوْنَ ، فلو أُضِيفَ لكان من إضافة الصِّفَةِ إلى موصوفها ، وهو ممتنعٌ . وأمَّا الإضافةُ فلاستحالة إضافةِ « مِلْءُ » إلى « العَسَل » مع كونه مضافاً إلى الإناء .

وقيل : هو يقتضي معدوداً ،كما أنَّ ضَارِبُوْنَ يَقْتَضِي مَضْرُوباً .

وقيل : النَّاصِبُ له الظَّرْفُ .

وقيل : النَّاصبُ له مُقَدَّرٌ ./ ذَكَرَهُ الواسطيُّ[3]. وهو ضعيفٌ جداً . [٢٩/أ]

---

(١) من هنا إلى (أجبتُ) الآتية بعد ثلاثة أسطر ساقط من (ت) .

(٢) شرح الكافية ٥٢٣/٢ .

(٣) قال في شرح اللمع : ٧٦ : وقد قيل : إنه منصوبٌ بفعل دل عليه عشرون » .
والواسطي هو القاسم بن محمد بن مباشر أبو نصر الواسطي الضرير ، رحل إلى بغداد ولقي أصحاب أبي علي ، ثم رحل إلى مصر ولزمه ابن بابشاذ وانتفع به كثيراً وزوجه من أخته . له شرح اللمع . وكان حياً قبل سنة ٤٦٩هـ . انظر معجم الأدباء ٥/١٧ ، وبغية الوعاة ٢٦٢/٢ ، ومعجم المؤلفين ١٢٣/٨ .

و« مَنَوَان » مُشَبَّهٌ بضاربان، و« جَرِيبٌ نَخْلاً » مُشَبَّهٌ بقولكَ:أَعْجَبَنِي ضَرْبٌ زَيْداً،و« مِلْءُ الإِنَاءِ عَسَلاً» مُشَبَّهٌ بقولكَ: أَعْجَبَنِي ضَرْبُ زَيْدٍ عَمْراً. وهذا ظَاهِرٌ.

ومُرَادُهُم من تمام الكلام أنْ يكونَ المميِّزُ فاعلاً في المعنى أو مفعولاً ، كقولكَ : طَابَ زَيْدٌ نَفْساً ، وقولُهُ عَزَّ اسمُهُ[1]: ﴿ وَفَجَّرْنَا ٱلْأَرْضَ عُيُونًا ﴾. والأصلُ : طَابَتْ نَفْسُ زَيْدٍ ، وفَجَّرْنَا عُيُونَ الأَرْضِ ، وكذلكَ ذَهَبَ سيبويه[2] إلى أنه لا يجوزُ : نَفْساً طَابَ زَيْدٌ ؛ إذ الفاعلُ لا يتقدَّمُ على فِعْلِهِ ، ولأنه مُفَسِّرٌ فلا يتقدَّمُ على المفسَّر ، ولأنه قد تُجُوِّزَ فيه بالنَّقل ، فلا يُتجَوَّزُ فيه بالتَّقديم كراهةً للجَمْع بين مجازين ، ولأنَّ الغالبَ في هذا الباب الأعدادُ وشبهُهَا ، وذلك لا يتقدَّمُ فيه التَّمييزُ ، فحُمِلَ هذا عليه . ومن أصولهم المشهورة : اختيارُ إجراء الباب على نمطٍ واحدٍ .

نَعَمْ ذَهَبَ الكوفيُّونَ[3] والمازنيُّ والمبرِّدُ[4] إلى جواز ذلك ؛ لأنَّ العاملَ متصرِّفٌ ، فيجوزُ تقديمُ معمولِهِ قياساً على الحال .

---

(١) سورة القمر ، من الآية (١٢) .

(٢) الكتاب ٢٠٥/١ . وانظر علل النحو : ٣٩٢ .

(٣) انظر الإنصاف ص : ٢٢١ . .

(٤) المقتضب ٣٦/٣ ، ووافقه أيضاً الكسائيُّ . انظر علل النحو : ٣٩٣ ، والأصول ٢٢٣/١ ، والخصائص ٣٨٤/٢ ، والإنصاف ص : ٢٢١ ، وشرح الكافية لابن الحاجب ٥٢٩/٢ ، وشرح الكافية الشافية ٢٧٥/١ ، وشرح الكافية للرضي ٧١٢/٢/١ ، والتعليقة لابن النحاس ٥٥٢/١ .

وقد رد ابن ولاد في كتابه الانتصار : ٨٥ ـ ٨٦ على المبرد ، كما فنَّد الفارقي في تفسير المسائل المشكلة ص: ١٣٩ إجازة التقديم المنسوبة إلى المازني ، ورواية البيت الذي استشهدوا به وهو :

أَتَهْجُرُ سَلْمَى لِلْفِرَاقِ حَبِيْبَهَا وَمَا كَانَ نَفْساً بِالْفِرَاقِ تَطِيْبُ

بهذه الصورة . وانظر الأصول ٢٢٣/١، والخصائص ٣٨٤/٢، وشرح اللمع لابن بَرهان ١٤١/١، وراجع تعليقات الشيخ عضيمة رحمه الله على هذه المسألة في حاشيته على المقتضب ٣٦/٣ ـ ٣٧ ففيها فوائدُ .

وأمَّا « رُبَّهُ رَجُلاً » فقالَ الزَّجَّاجُ معناه : أقلِلْ به في الرِّجَال ، و« رَجُلاً » نَصْبٌ على التَّمييز ، وناصبُهُ الضَّميرُ لإبهامه . وفي المسألة خلافٌ شَرَحْتُهُ في « المسائل الخلافيَّة »[1].

* * *

[الاستثناءُ]

والثَّالثُ[2]: **الاستثناءُ**. وهو استفعالٌ من ثَنَيْتُ بمعنى عَطَفْتُ؛ لأنَّكَ إذا ذَكَرْتَ المستثنى فقد عَطَفْتَهُ عن الحُكْم الذي لغيره .

وحَدُّهُ : إخراجُ الشَّيء ممَّا دَخَلَ فيه غيرُهُ بإلاَّ وأخواتها .

وله أدواتٌ من الحروف والأسماء والأفعال . وأصلُهَا « إلاَّ » لوجهين :

الأوَّلُ : أنها حرفٌ بالإجماع ، وإنَّما يفيدُ المعانيَ الإنشائيَّةَ الحروفُ ، وغيرُها يُفيدُ ذلك بالنِّيَابة .

والثَّاني : أنَّهَا تقعُ حيثُ لا يَقعُ غيرُهَا ، فتقَعُ في المتَّصل والمنفصل والمفرَّغِ ، وغيرُهَا ليس كذلكَ .

فإذا استثنيتَ بإلاَّ فلا يخلو من أنْ يكونَ ما قبلها محتاجاً إلى ما بعدها أو غيرَ محتاج . **فالأوَّلُ** هو المفرَّغُ ، ومعناه أنَّ العاملَ قبل إلاَّ عَمِلَ فيما بعدها ،كما يعمل مع عَدَمِهَا ، وكذلك توسُّطُهَا بين شيئين ، وأحدهما

---

(١) هنا انتهى حديث المصنف عن التنبيه الأول الذي ذكره قبل ثلاث صفحات ، ونسي إتمام الحديث على التنبيه الثاني .

(٢) أي الثالث من المنصوبات الفرعية .

متعلِّقٌ بالآخَر. قَالَ تَعَالى[1]: ﴿ وَمَآ أَمۡرُنَآ إِلَّا وَٰحِدَةٞ كَلَمۡحِۭ بِٱلۡبَصَرِ ﴾، فوَقَعَت بين المبتدأ والخبر . وقَالَ تَعَالى[2]: ﴿ مَّا كَانَ حُجَّتَهُمۡ إِلَّآ أَن قَالُواْ ﴾ ، فوَقَعَت بين اسم كان وخبرها .

وقال سبحانه[3]: ﴿ وَمَا نُرۡسِلُ ٱلۡمُرۡسَلِينَ إِلَّا مُبَشِّرِينَ وَمُنذِرِينَ ﴾ فوقَعَتْ بين الحال وصاحبها ، وقال ذو الرُّمَّة[4]:

كَأَنَّهَا جَمَلٌ وَهْـمٌ وَمَا بَقِيَتْ   إلاَّ النَّحِيْزَةُ وَالأَلْوَاحُ وَالْعَصَبُ

فوَقَعَت بين الفعل والفاعل .

فإذا قلتَ : مَا قَامَ إلاَّ زَيْدٌ، فزَيدٌ فاعلُ « قَامَ »، ومَا رَأَيْتُ إلاَّ زَيْداً، فزيداً مفعولُ « رأيتُ »، وَمَا مَرَرْتُ إلاَّ بِزَيْدٍ، فـ« بزَيدٍ » يتعلَّقُ بـ« مَرَرْتُ»، ولا يجوزُ : مَا قَامَ إلاَّ زَيْداً بالنَّصْب ؛ لأنَّ الفعلَ لم يأخُذْ فاعلَهُ ، وقد شذَّ مجيؤُهُ ، كقول الشَّاعر[5]:

---

(١) سورة القمر ، الآية (٥٠) .

(٢) سورة الجاثية ، من الآية (٢٥) . وفي جميع النسخ : (وما كان حجتهم ...) بواو قبل ما .

(٣) سورة الأنعام ، من الآية (٤٨) ، وسورة الكهف ، من الآية (٥٦) .

(٤) ديوانه ٤٣/١ . والشاهد في توجيه اللمع : ٢٢٣ . والوهم : الضخم ، والنحيزة : الطبيعة ، وألواحها : عظامها.

(٥) هو عروة بن حزام العذري والبيت في ديوانه المجموع : ٥٣ ، وانظر ص : ٤٤ منه . ورواية البيت فيه :

يُكلِّفُني عَمِّي ثَمَانِينَ بَكْرَةً   وَمَا ليَ يَا عَفْرَاءُ غيرُ ثَمَانِ

وانظر الشاهد في شرح الكافية للرضي ٧٥٥/٢/١ ، والخزانة ٣٧٥/٣ . والبيت من قصيدته النونية المشهورة التي مطلعها :

خَلِيْليَّ مِنْ عُلْيَا هِلاَل بنِ عَامِر   بصَنْعَاءَ عُوجَا الْيَومَ وَانْتَظِرَاني

يُطَالِبُنِي عَمِّي ثَمَانِيْنَ نَاقَةً وَمَا لِيَ يَا عَفْرَاءُ إلاَّ ثَمَانِيَا

وأجازَهُ الفرَّاءُ[١]. وقد ذَكَرْتُهُ في « المسَائِلِ الخِلاَفِيَّةِ » .

/[٢]والثَّاني : لا يخلو من أنْ تكونَ بعد كلامٍ مُوجَبٍ أو غيرِ مُوجَبٍ ، [٢٩/ب] فالموجَبُ الخبر الثَّابتُ ،كقولكَ : قَامَ القَوْمُ ، وانْطَلَقَ النَّاسُ . فإذا استثنيتَ من هذا اسماً لم يكُنْ إلاَّ منصوباً مطلقاً كقولكَ : قَامَ القَوْمُ إلاَّ جَعْفراً ، وأَقْبَلَ إخْوَتُكَ إلاَّ إبِلَهُمْ .

وفي ناصبه خلافٌ[٣]، وأجوَدُ ذلك أنه الفعلُ أو معناه بتوسُّطِ الحرف، ولذلك لو أسقَطْتَهُ لَمَا تعلَّقَ ذانك به .

فإنْ قيلَ : لو كان مُعدِّياً لعَمِلَ الجرَّ ، ولجاز تقدُّمُهُ على الفعل ، ولَمَا جاز دخولُهُ عليه ، ولأنَّ حرفَ الجرِّ يُعدِّي معنى الفعل إلى الاسم نحو قولكَ: مَرَرْتُ بزَيْدٍ ، فالباءِ أضافت المرورَ إلى زيد ، و« إلاَّ » بعكس ذلك؛ ألا ترى أنكَ إذا قلتَ : قَامَ القَومُ إلاَّ زَيْداً ، فإنَّ القيامَ غيرُ مضافٍ إليه .

أجبتُ عن الأوَّل[٤] بأنه مشترَكٌ يدخُلُ على الاسم تارةً وعلى الفعل أخرى.

وعن الثَّاني[٥] أنه عند الكوفيِّين جائزٌ ،كقولكَ : إلاَّ زَيْداً قَامَ القَوْمُ .

وأمَّا البصريون فامتنعوا منه لوجوهٍ :

---

(١) انظر النقل عنه في شرح الكافية ٧٥٥/٢/١ ، والخزانة ٣٧٥/٣ . وفي الهمع ٢٥٢/٣ نسب الرأي إلى الكسائي .

(٢) هذه الصفحة غير واضحة في (ح) .

(٣) انظر المسألة في الإنصاف ص : ٢٢٥ [المسألة : ٣٦] .

(٤) وهو أنه لو كان معدِّياً لعَمِلَ الجرَّ .

(٥) وهو تقدمُّهُ على الفعل .

الأوَّلُ : أنَّ العاملَ ضعيفٌ ، والتَّقديمُ من خصائص العامل القويِّ .

كذا قالوا، **وفيه نظرٌ** ؛ لأنَّ الفعل هو الأصلُ في العمل ، وهو الأمكَنُ فيه، فكيف يُقالُ : هو ضعيفٌ .

ولعلَّ هذا القائلَ عَنَى العاملَ المعنوي ، كقولك : القومُ إخوَتُكَ إلاَّ زَيْداً ، ثمَّ طُرِدَ البابُ . وهو **عندي ضعيفٌ** لأمرين : **أحدهما** : أنَّ الكثيرَ هو الفعلُ ، والقليلُ هو الآخر ، والاستقراءُ يقرِّرُ ذلك ، وقياسُهُم حَمْلَ القليل على الكثير دون العكس . **والآخَرُ** : أنه يؤدِّي إلى حمل الأصل على الفرع ، ولو قيل بالتَّفصيل فيُقَدَّمُ المستثنى على الفعل دون ما كان في معناه لكان جيِّداً .

والثَّاني : أنَّ المستثنى مشبَّهٌ بالمفعول معه ؛ لأنَّ كُلاًّ منهما نَصَبَهُ الفعلُ أو معناهُ بتوسِّطِ حرفٍ ، والمفعولُ معه لا يُقَدَّمُ ؛ لأنَّ أصلَ واوه العطفُ .

والثَّالثُ : أنه يقع بَدَلاً ، والمبدَلُ لا يتقدَّمُ على المبدَلِ منه . **وهذا عندي مُزيَّفٌ** لوجهين : **أحدهما** : أنَّ البدَلَ ممتنعٌ في الإيجاب ، فكان يقتضي هذا أن يجوزَ التَّقديمُ في الموجَبِ لامتناع البدليَّة ، ويمتنعَ في غيرها لجوازها . **والآخَرُ** : أنهم أجازوا تقديمَ المستثنى على المستثنى منه ، كقولكَ : مَا قَامَ إلاَّ زَيْداً أَحَدٌ ، ولو اعتبرْتَ حالة البدليَّةِ لامتنع ذلك .

وعن الثَّالث أنَّ وضْعَهَا أنْ تُخرِجَ الثَّانيَ ممَّا دَخَلَ فيه الأوَّلُ . فإنْ

وَلِيَتْ إيجاباً نَفَتِ الحكمَ عَمَّا بعدها كقولكَ : قَامَ القَوْمُ إلاَّ زَيْداً[1]، وإنْ وَلِيتْ غيرَهُ أثْبَتَتْهُ له،كقولكَ : مَا قَامَ أَحَدٌ إلاَّ زَيْدٌ ، ولاَ يَقُمْ أَحَدٌ إلاَّ زَيْدٌ .

وهنا تنبيهٌ :

وهو أنه يجوزُ الرَّفعُ في الإيجاب على النَّعتِ ،كقول الشَّاعر[2]:

وَكُلُّ أَخٍ مُفَارِقُهُ أَخُوْهُ   لَعَمْرُ أَبِيْكَ إلاَّ الفَرْقَدَانِ

وغير الموجَب ينقسمُ إلى استفهام ونَفْي ونَهْي .

ولا يخلو المستثنى من أنْ يكونَ / من جنس المستثنى منه أَوْ لاَ :   [٣٠/أ]

فالأوَّلُ هو المتَّصِلُ ، **ويجوزُ فيه البدَلُ** ،كقولكَ : مَا قَامَ أَحَدٌ إلاَّ زَيْدٌ[3]، وهو بَدَلُ بعضٍ من كُلٍّ .

قال ابنُ بَرْهَان[4]: ولا يُفتَقَرُ فيه إلى العائد كباقي الأبدال البعضيَّة .

قال الكسائيُّ والفرَّاءُ[5]: كيف يكونُ بَدَلاً والفعلُ منفيٌّ عن الأوَّلِ ، ومُثبَتٌ للثَّاني ؟

---

(١) في (ت) : بالتفضيل .

(٢) هو عمرو بن معديكرب الزبيدي : ١٧٨ . ونسب أيضاً إلى حضرمي بن عامر رضي الله عنه ، وقيل هو لسوار بن المضرب . انظر تفصيل ذلك في تخريج البيت من الديوان والخزانة .
وهو من شواهد الكتاب ٣٣٤/٢، والمقتضب ٤٠٩/٤، والتبصرة ٣٨٣/١ ، والإنصاف : ٢٣٣، والجنى الداني : ٥١٩ ، والمغني : ١٠١ ، ٧٣٩ ، وشرح أبياته ١٠٥/٢، والخزانة ٤٢١/٣، ٣٢١/٩ .

(٣) في (ص) : ما قام إلا زيدٌ ، وفي (ح) : ضُرب بخط أسود على كلمتي (أحد إلا) .

(٤) لم أقف لابن برهان على نص في هذا الموطن مع أنه تحدث عن هذا البدل في باب الاستثناء من شرحه على اللمع ١٤٤/١ .

(٥) وهما يردان على سيبويه في تسمية هذا بدلاً ، أما هما فقد جعلاه من باب العطف . انظر شرح الكتاب للسيرافي ١٠١/٣ (مخطوط) . وقد نص السيرافي على أن المعترض على سيبويه في هذه المسألة هو أبو العباس ثعلب . وانظر توجيه اللمع : ٢١٨ ، والمقاصد الشافية ٣٥٩/٣ .

وأُجِيْبَا بأنه يجوزُ اختلافُ التَّابع والمتبوع في ذلك ،كقولكَ : مَرَرْتُ بِرَجُلٍ لاَ كَرِيْمٍ وَلاَ شُجَاعٍ[1].

ويجوزُ النَّصبُ ،كقولكَ : مَا قَامَ أَحَدٌ إلاَّ زَيْداً .

والأوَّلُ أرجَحُ ؛ لأنَّ المعنى فيهما واحدٌ . وفي الإبدال تحصُلُ المشاكَلَةُ بين إعْرَابَي المستثنى والمستثنى منه ، ولأنَّ ستَّةً من القُرَّاءِ قَرَؤُوا[2]: ﴿ مَّا فَعَلُوهُ إِلَّا قَلِيلٌ مِّنْهُمْ ﴾ ، بالرَّفع ، ولم يقرأ بالنَّصْب إلاَّ ابنُ عامر وحدَهُ[3].

والثَّاني : هو المنفصل ، وفيه لغتان :

حجازية ، وهي لزومُ النَّصْب كقولك : مَا بالدَّارِ أَحَدٌ إلاَّ وَتَداً[4].

قال النَّابغة[5]:

---

(١) انظر توجيه اللمع : ٢١٨ .

(٢) سورة النساء ، من الآية (٦٦) .

(٣) انظر السبعة : ٢٣٥ ، والجامع للداني : ٤٧٦ ، وحجة القراءات : ٢٠٦ ، والإقناع ٦٣٠/٢ . وجاء في الحجة لأبي علي ١٧٠/٣ : قال أبو عمر : وإذا قلتَ : ما أتاني أحدٌ إلا زيدٌ فهي نفي الناس كلهم لأن (أحداً) جماعة ، فكان ينبغي في قياس قولهم أن يقولوا : ما أتاني أحدٌ إلا زيداً فينصبوا .

(٤) في (ص) : إلا زيداً .

(٥) ديوانه : ١٤ ـ ١٥ من معلقته ، وفي (ت) : أعيت .
وهو من شواهد سيبويه ٣٢١/٢، وانظر شرح أبياته ٥٤/٢، والمقتضب ٤١٤/٤، والأصول ٢٩٢/١ ، والجمل : ٢٣٦ ، والمقتصد ٧٢١/٢ ، وشرح أبياته للقيسي ٢٥٢/١ ، وتوجيه اللمع: ٢١٩ ، وشرح المفصل ٨٠/٢ ، ١٢٩/٨ ، والاستغناء : ٥١٣ ، والمقاصد الشافية ٣٦١/٣ ، والخزانة ١٢٥/٢ .
قال الجرجاني في المقتصد ٧٢١/٢ : « قال شيخنا أبو الحسين رحمه الله : والرواية الواضحة (إلا الأواري) بالألف واللام ؛ لأنه إذا أنشد بغير الألف واللام فقيلَ : إلا أواريَّ لم يكن النصبُ مقطوعاً به من جهة اللفظ ؛ لأنه لا ينصرف ، فلا يمتنع أن يكون في موضع جر بالبدل من (أحد)،كما تقولُ: مررت بقناديلَ ، فإذا أدخلتَ الألف واللام فقلتَ : إلا الأواريَّ ، لم يحتمل إلا أن يكون منصوباً نصباً صحيحاً ... » .

وَقَفْــتُ فِيْهَا أُصَيْلالاً أُسَـــائِلُهَا   عَيَّتْ جَـوَاباً وَمَـا بِالرَّبْعِ مِنْ أَحَدِ
إِلاَّ أَوَارِيَّ لأْيـاً مَـــا أُبَيِّـنُـهَـا   وَالنُّؤيُ كَالْحَوْضِ بِالمظْلُوْمَةِ الجَلَدِ

أُصَيلالٌ جمعُ أَصِيل[1]، والأصيلُ بعد العِشَاء[2].

وأَصْلُ عَيَّت عَيِيَتْ ، فأُدغِمَت الياءُ في الياء ، ويجوزُ الإظهارُ .

و« جَوَاباً » نَصْبٌ على التَّمييز، أو على حذف حرف الجرِّ ؛ أي : عن جوابٍ .

و« الرَّبْعُ » مَنْزِلُ القَوم في الرَّبيع ، ثُمَّ اتُّسِعَ[3] فيه .

و« الأَوَاريُّ » المَحابِسُ[4]، واحِدُهَا آرِيٌّ .

و« اللأْيُ » البُطْء ، ويُقَالُ : الْتَأَى أمرُهُ[5] أي أَبْطَأَ . و« ما » زائدةٌ .

والنُّؤيُ : حَفَيرةٌ تُحفَرُ حولَ البيت تمنعُ المطرَ منه .

و« المظلومَةُ » الأرضُ المحفورة .

و« الجَلَد » الصَّلبَةُ .

والشَّاهدُ نصبُ « الأواريِّ » لأنها ليست من جنس « أَحَدٍ » .

---

(١) أصيلال تصغير أُصُل ، وأُصُل جمع أصيل . إيضاح شواهد الإيضاح ٢٥٢/١ .

(٢) المصنف في تفسير هذه الألفاظ إلى آخر النقل عن الجرجاني بعدها متأثر بابن الخباز في توجيه اللمع ص : ٢١٨ - ٢٢٠ .

(٣) في (ص) : ثم أقسم .

(٤) أي محابس الخيل . وفي (ت) المجالس .

(٥) في (ص) : أمرٌ .

فإن قيل : فما الفائدة في ذلك ؟

أجبتُ : هي إثباتُ معنًى تَذهَبُ نفسُ السامع إلى تجويزه ؛ ألا ترى أنه إذا قال : مَا مَرَرْتُ بِأَحَدٍ ، جاز أن يكونَ قد مَرَّ بحمَارٍ ؛ إذ لا يلزم من نفي المرور عن الأحدين نَفْيُهُ عن الأَحْمِرَة .

وقال عبدُ القاهر[1]: شُبِّهَتْ « إلاَّ » بـ« لا » لكون الاستثناء والنفي متقارِبَين ، ويجوز : مَرَرْتُ بِرَجُلٍ لاَ حِمَارٍ ، فكذلك جاز : مَا مَرَرْتُ بِأَحَدٍ إلاَّ حِمَاراً .

وتميمية ، وهي جوازُ الإبدال ، قال الرَّاجز[2]:

وَبَلْــدَةٍ لَيْسَ بِهَا أَنِيْسُ

إلاَّ اليَعَافِيرُ وَإلاَّ العِيْسُ

فإن قيلَ : فما مسوِّغُ ذلك ؟

أجبتُ : من وجهين :

---

(١) نقل ابن الخباز رحمه الله هذه العبارة في توجيه اللمع ٢٢٠ ، وقلت هناك : لم أقف عليها في المقتصد ، ولعله ذكره في كتاب آخر . وقد نقل ابن إياز العبارة ضمن النص الذي ينقله عنه .

(٢) هو جِرَانُ العَود ، والبيت في ديوانه : ٩٧ ، وروايته :

بَسَابِساً لَيْسَ بِهَا أَنِيْــسُ

وقد نصَّ العلامةُ البغداديُّ رحمه الله في الخزانة ١٧/١٠ على أنه رآه في ديوان جِرَان العَود برواية :

وَبَلْـــدَةٍ لَيْسَ بِـهَـا أَنِيْسُ

وانظر الشاهد في : الكتاب ٢٦٣/١ ، ٣٢٢/٢ ، وشرح أبياته ١٤٠/٢ ، والمقتضب ٤١٤/٤، والإنصاف ص: ٢٣٤ ، وشرح المفصل ٨٠/٢ ، وتوجيه اللمع : ٢٢٠ ، والاستغناء للقرافي ص : ٥١٣ ، والخزانة ١٥/١٠.

أحدهما قاله المازنيُّ ، وهو التَّغليبُ ، ومعنى ذلك أنه إذا قَالَ : مَا مَرَرْتُ بِأَحَدٍ ، قَصَدَ نَفْيَ المرورَ عن النَّوعَين ، فَغَلَّبَ العقلاء فعبَّرَ بلفظهم عنهما .

والآخَرُ : أنَّ الحمارَ بالنسبة إلى هذا القائل كالآدميِّ إلى غيره . يبينهُ قولُهُم[1]: « عتابُكَ السَّيفُ » ، وقولُ أبي ذُؤَيبٍ[2]:

فَإِنْ تُمْسِ فِي قَبْرٍ بِرَهْوَةَ ثَاوِياً ... أَنِيْسُكَ أَصْدَاءُ الْقُبُوْرِ تَصِيْحُ

جَعَلَ الأصداءَ أنيسَه ؛ لأَنَّهُنَّ أنيسُ الموتى ،كما أنَّ الأحياءَ أنيسٌ للأحياء .

ويجوزُ أنْ يتقدَّمُ المستثنى / على المستثنى منه إمَّا تشبيهاً له بالمفعول المقدَّم على الفاعل ، وإمَّا طلباً لإقامة الأوزان والأسجاع والقوافي كقولكَ : مَا قَامَ إِلاَّ زَيْداً أَحَدٌ . قال الكُمَيْتُ[3]: [٣٠/ب]

---

(١) انظر الكتاب ٥٠/٣ ، ودلائل الإعجاز : ٣٧٢ .

(٢) شرح أشعار الهذليين ١٥٠/١ ، والرواية فيه :

فَإِنْ تُمْسِ فِي رَمْسٍ ...

وانظر الشاهد في : الكتاب ٣٢٠/٢ ، وتوجيه اللمع : ٢٢١ ، وشرح الكافية ٧٢٩/٢/١ ، والخزانة ٣١٥/٣ . وفي (ح) : وقول أبي ذؤيب شعراً .

(٣) ديوانه ١٨٥/٢ من هاشمياته . انظر شرحها لأبي رياش القيسي ص : ٥٠ ، ورواية البيت فيهما :

وَمَا لِيَ إِلاَّ مَشْعَبَ الحَقِّ مَشْعَبُ

وانظر : المقتضب ٣٩٨/٤ ، ومجالس ثعلب ٤٩/١ ، والجمل ص : ٢٣٤ ، وشرح أبياته للبطليوسي (الحلل) : ٣١٢ ، وتوجيه اللمع : ٢٢٢ ، والاستغناء ص : ٢١٥ ، والمقاصد الشافية ٣٧١/٣ .

فَمَا لِيَ إلاَّ آلَ أَحْمَدَ شِيْعَةٌ وَمَا لِيَ إلاَّ مَذْهَبَ الحَقِّ مَذْهَبُ

وقال آخر[1]:

بِقَبْرِ امْرِءٍ تَقْرِي المِئِينَ عِظَامُهُ وَلَمْ يَكُ إلاَّ غَالِباً مَيِّتٌ يَقْرِي

ويلزَمُ نصبُهُ . قال أبو عليٍّ[2]: لأنَّ البدلَ الذي كان يجوزُ قد بَطَلَ بتقدُّمِهِ على المبدَلِ منه .

وهنا تنبيهٌ :

وهو قولُكَ : مَا قَامَ إلاَّ زَيْداً أَحَدٌ إلاَّ أَخُوْكَ ، فتنصبُ زَيْداً لتقدُّمِهِ . وتجيزُ في « أخوكَ » الرَّفعَ والنَّصبَ لوقوعه بعد المستثنى منه ، فإنْ قدَّمْتَهُ أعني « أخوكَ » نصبْتَهُ فقلتَ : مَا قَامَ إلاَّ زَيْداً إلاَّ أَخَاكَ أَحَدٌ. وإنْ عطفتَ على هذا ، فإنْ كان ذلك قبل المستثنى منه وَجَبَ نصبُه ،كقولكَ : مَا قَامَ إلاَّ زَيْداً وَبِشْراً أَحَدٌ ، وإنْ كان بعده جاز الوجهان كقولكَ : مَا قَامَ إلاَّ زَيْداً أَحَدٌ وبِشْراً وبِشْرٌ ، فتنصبُهُ ؛ لأنَّ المعطوف عليه كذلك ، ورفعه لأنه في موضعٍ لو كان فيه ما عُطِفَ عليه لرُفِعَ . **وفيه نظرٌ** .

وإذا استثنيتَ **بغير** جَرَرْتَ المستثنى بها على كل حال ، وكان إعرابها إعرابَ الاسم الواقع بعد إلاَّ ، فيجبُ نصبُهَا في قولكَ : قَامَ القَوْمُ غَيْرَ

---

(١) البيتُ لِمُكاتَبٍ من بني مِنْقَر يُدعَى لَهْذَم كما نصَّ المبرد في الكامل ٦١٢/٢ ، والكلام بنصه في التذكرة الحمدونية ١٦٩/١ ، وشرح نهج البلاغة : ٤٢٢/٢ . وانظر توجيه اللمع ص : ٢٢٢ . وفي (ص) و(ح) : ولم يُرَ إلا ميتٌ يقري .

(٢) الإيضاح ص : ٢٢٦ - ٢٢٧ .

زَيْدٍ، وَمَا قَامَ غَيْرَ زَيْدٍ أَحَدٌ ، ومَا قَامَ أَحَدٌ غَيرَ فَرَسٍ عند الحجازيِّين ، ويجوزُ إبدالها ونصبُهَا في قولكَ : مَا قَامَ أَحَدٌ غَيرَ زَيْدٍ ، ومَا قَامَ أَحَدٌ غَيرُ فَرَسٍ عند التَّميميِّين .

فإن قيل : كيف نَصَبَهَا الفعلُ بغير مُعدٍّ ؟

أجبتُ : أنها مُشبَّهَةٌ بالظُّروف لإبهامها[(١)]، فلذلك نَصَبهَا من غير مُعَدٍّ كما تنصبها ، وهي تفارق الاستثناءَ ،كقولكَ : جَاءَني غَيْرُ زَيْدٍ .

وفي **سوى** أربعُ لغاتٍ : فِعَل كمِعًا ، وفِعَال كجِدَار ، وفَعَال كبَقَاء ، وفُعَل كهُدًى . وهي منصوبةٌ على الظَّرف[(٢)]، ولذلك يُوصَلُ بها الموصولُ كقولكَ : الَّذِي سِوَى زَيْدٍ عِنْدَكَ . وناصبُهَا ما قبلها .

ولا تنتقل عن الظَّرفيَّة إلاَّ في الشِّعر ، كقوله[(٣)]:

تَجَـانَفُ عَنْ جَوِّ اليَمَامَةِ نَاقَتِي وَمَا قَصَدَتْ مِنْ أَهْلِهَا لِسِوَائِكَا

---

(١) هذا تعليل ابن الخباز نقله عن شيخه في توجيه اللمع : ٢٢٥ قال : وَ(غَيْرٌ) مَنْصُوبةٌ بالفعْل بلاَ مُتَوَسِّطٍ . وَسَأَلْتُ شيخَنَا ـ رحمه الله ـ مِنْ أيِّ المنصوبات هيَ ؟ فَقَالَ : هيَ مُشَبَّهَةٌ بالظَّرْفِ لإبْهَامِهَا، فَلذَلكَ عَمِلَ فيهَا الفعْلُ غَيرُ المتَعَدِّي، وَلاَ يجوزُ أنْ تَقولَ : غيرَ زَيْدٍ قَامَ القَوْمُ ،كَمَا لاَ تَقُولُ: إلاَّ زَيْداً قَامَ القَوْمُ ؛ لتَقْديم المسْتَثْنَى عَلَى العَامل .

(٢) انظر الكتاب ٣١/١ ، والإنصاف : ٢٥٢ (المسألة : ٤١) ، وتوجيه اللمع : ٢٢٦ ، والمساعد ٥٩٤/١ ، والخزانة ٤٣٦/٣ .

(٣) هو الأعشى ، والبيت في ديوانه : ١٢٩، وفيه : (عن جلِّ اليمامة) ، وهو من شواهد سيبويه في الكتاب ٣٢/١ ، وانظر شرحه للسيرافي : ٢٧٦ (المطبوع بعنوان ما يحتمل الشعر من الضرورة) ، وشرح أبياته ١٣٧/١، والمقتضب ٣٤٩/٤، والمحتسب ١٥٠/٢ ، وأمالي ابن الشجري ٣٥٩/١ ، ٢٥٠/٢، ٣٧٢ ، ٥٨٢ ، والإنصاف : ٢٥٢ ، وتوجيه اللمع : ٢٢٦ ، وشرح المفصل ٤٤/٢ ، ٨٤ ، وضرائر الشعر : ٢٩٢ ، والمقاصد الشافية ٣٩٧/٣ ، والخزانة ٤٣٥/٣ .

وقال الكوفيُّونَ[1]: يجوزُ ذلكَ في السَّعة .

وأمَّا « لَيْسَ » و« لا يَكُونُ » و« عَدَا » ، فالمستثنى بعدها منصوبٌ ، لكن هو بَعدَ « ليس » و« لا يكون » خبرٌ ، والاسمُ مضمَرٌ ،كقولكَ : قَامَ القَوْمُ لَيْسَ زَيْداً ، وجَاؤُوا لاَ يَكُوْنُ مُحَمَّداً ، أي ليس بعضُهُم زَيْداً ، ولا يكونُ بعضُهُم محمداً .

وهذا الضَّميرُ لا يُثنَّى ولا يُجمَعُ ولا يُؤنَّثُ ؛ لأنه كنايةٌ عن بعض ، وهو مُفرَدٌ مُذَكَّرٌ .

والمنصوبُ بعد « عَدَا » مفعولٌ به[2]. وقد حَكَى الأخفشُ[3] الجرَّ بها .

وأمَّا حَاشَا فَقَالَ الكُوفيُّونَ[4]: هي فعلٌ فقَط لتصرُّفِهَا نحو : حَاشَى يُحَاشِي ، فهذا كَرَامَى يُرَامِي[5]. قال النَّابغةُ[6]:

---

(١) انظر تفصيل ذلك في الإنصاف ص : ٢٥٢ [المسألة : ٤١] ، والتبيين : ٤١٩ والمراجع التي في حواشيهما .

(٢) أمَّا الجرُّ بها فقد اختلف فيه النحويون ، وفي كلام الأخفش ما يشعر بجوازه حيث قال : وأما (عدا) فقد ينصبون بها ويجرون ، فإذا جروا فهي حرفٌ بمنزلة مِن ، وإذا نصبوا فهي فعلٌ . انظر رأيه في شرح الكتاب ١٣٠/٣ (مخطوط) ، والمقاصد الشافية ٤٠٨/٣ .
وقد علل الشاطبي رحمه الله عدم ذكر سيبويه للجر بكلام نفيس مؤداه أن سيبويه لم يبلغه السماع في ذلك لأنه قليلٌ ، ولما بلغ الأخفشَ أثبته ، فسيبويه ما أثبت إلا ما ثبت عنده ، فليس قول الأخفش حجة عليه؛ لأنه ناف، وسيبويه مثبت ، والمثبت مقدَّمٌ على النافي في مثل هذا .

(٣) انظر أسرار العربية ص : ١٩٤ ، وتوجيه اللمع ص : ٢٤٩ .

(٤) انظر تفصيل ذلك في الإنصاف: ٢٤١ (المسألة : ٣٩) ، والتبيين : ٤١٠، وما في حواشيهما . وفي الارتشاف ١٥٣٧/٣ : « ذهب الفراءُ إلى أن (حاشا) فعلٌ ، ولا فاعلَ له ، والنصب بعدها إنما هو بالحمل على إلا ، والتزم فيها النصب » .

(٥) نقل ابن سيده : « وحاشيت من القوم فلاناً استثنيتُ » . المحكم ٣١٩/٣ .

(٦) ديوانه ص : ٢٠ . وانظر الشاهد في : الانتصار : ١٦٩ ، والإنصاف ص : ٢٤١ ، وأسرار العربية ص : ١٩١ ، وتوجيه اللمع : ٢٢٨ ، وشرح الكافية ٧٧٧/٢/١ ، والخزانة ٤٠٣/٣ .

وَلاَ أَرَى فَاعِلاً في النَّاسِ يُشْبِهُهُ وَلاَ أحَاشِي مِنَ الأَقْوَامِ مِنْ أَحَدِ

ولحذف أَلِفِهَا في قوله تعالى[1]: ﴿ قُلْنَ حَشَ لِلَّهِ ﴾، والحرفُ لا يُحذَفُ منه إلا مُضَعَّفاً ، ولوقوع / اللاَّم بعدها ، فيَلزَمُ حينئذ نَصْبُ مابعدها . [٣١/أ]

وحكى الزَّجَّاجُ في « المعاني »[2] : « اللَّهُمَّ اغفِرْ لي ولِمَنْ سَمِعَ حَاشَى الشَّيْطَانَ وَأَبَا الإصْبَع » .

وقال البصريُّون[3]: هي حرفٌ فقط لمجيء الجرِّ بها ، ولقولِهم : حَاشَايَ دون حاشاني . أنشَدَ الجوهريُّ[4]:

في فِتْيَةٍ جَعَلُوا الصَّلِيْبَ إلاَهَهُمْ حَاشَايَ إِنِّي مُسْلِمٌ مَعْذُوْرُ

ويقوِّي ذلك عدمُ إمالَتُهَا ، نقَلَهُ ابنُ دُرُسْتُوَيْهِ ، فيلزَمُ عندهم الجرُّ بها.

---

(١) سورة يوسف ، من الآية (٥١) .

(٢) لم أقف عليه في المعاني ، مع أن الزجاج قد تكلم على (حاشى) في سورة يوسف من معاني القرآن وإعرابه ١٠٧/٣ ، ١١٥ . المشهور فيه : « ولمن يسمع » . وانظر : الأصول ٢٨٨/١ ، وتوجيه اللمع : ٢٢٨ ، وشرح الكافية للرضي ٧٧٤/٢/١ ، والمغني ص : ١٦٥ ، ورصف المباني ص : ٢٥٥ ، قال المالقي : ولا يعول على ذلك لقلّته .

(٣) وهو منسوب إلى سيبويه . انظر الكتاب ٣٤٩/٢ ، والمقتضب ٣٩١/٤، والصحاح (حشا) ، وأسرار العربية : ١٩٠ ، وتوجيه اللمع : ٢٢٩ ، وشرح التسهيل ٣٠٦/٢ ، ورصف المباني : ٢٥٥ ، والمغني : ١٦٥، والارتشاف ١٥٣٢/٣ .

قال ابن مالك رحمه الله : « وكون (حاشا) حرفاً جاراً هو المشهور ، ولذلك لم يتعرض سيبويه لفعليتها والنصب بها، إلا أن ذلك ثابتٌ بالنقل الصحيح عمن يوثق بعربيته ، فمن ذلك قول بعضهم : اللهم اغفر لي ولمن سمعني حاشا الشيطان وأبا الإصبع ». شرح التسهيل ٣٠٦/٢ .

(٤) الصحاح (عذر) ٧٣٩/٢ .

والبيت منسوبٌ إلى الأُقيشر الأسدي واسمه : المغيرة بن عبد الله، شاعر إسلامي. وهو في ديوانه ص: ١٨ ، وانظر : الأضداد للأنباري : ٣٢٢ ، وشرح التسهيل ٣٠٧/٢ ، والجنى الداني : ٥٦٦، وجواهر الأدب : ٥٢٥ ، والارتشاف ١٥٣٣/٣ ، والتصريح ٣٦٠/١ .

وقال المبرِّدُ[1]: هي مشتركة ، فيجوزُ النصبُ بها والجرُّ ، فإذا قلتَ : قَامَ القَوْمُ حَاشَى زَيْدٍ ، فموضع الجار والمجرور نصبٌ ، والكلام جملة واحدةٌ ، وإذا قلتَ : قَامَ القَوْمُ حَاشَى زَيْداً ، ففاعلُ حَاشى مُضْمَرٌ ، وزَيْداً مفعولٌ به ، والكلام جملتان . **وهذا هو الصَّوابُ** .

وأمَّا « **خَلاَ** » فالمشهورُ عند سيبويه النَّصبُ بها، وحَكَى فيها الجرَّ عن بعضهم[2].

فإذا دَخَلَتْ « مَا » على « خَلاَ » و« عَدَا » تمحَّضت فِعْلِيَّتُهُمَا؛ لأنَّ « ما » مصدرية ، فلا بُدَّ لها من فعل يكون صِلَتَهَا .

وقال الرَّبعيُّ[3]: يجوزُ الجرُّ على تقدير زيادة ما[4].

---

(١) المقتضب ٣٩١/٤ . وقد استدل على فعليتها ببيت النابغة السابق ، في معرض رده على سيبويه في قوله : إنها تكون حرف جرٍّ . انظر كلامه وانتصار ابن ولاد لسيبويه في كتابه الانتصار : ١٦٩ . وقد علق الرضي على استدلال المبرد بتصرف حاشا على فعليتها بقوله : (واستدلاله على فعليته بالتصرف فيه والحذف نحو (حاش لله) ليس بقوي ؛ لأن الحرف الكثير الاستعمال قد يُحذف منه نحو: سَو أفعلُ في : سوف أفعلُ) . شرح الكافية (القسم الأول) ٧٧٧/٢ .

(٢) انظر الكتاب ٣٤٨/٢ ـ ٣٤٩ . وقد نسب أبو حيان إلى سيبويه أنه لم يعرف الجرَّ بـ(خلا) و(عدا) ، وإنما نقل الجرَّ بهما الأخفشُ . ثم عقَّب باعتراض مبطن قائلاً : وثبت بالنقل الصحيح عن العرب أن (حاشا وعدا وخلا) ينتصب الاسمُ بعدها في الاستثناء ، وينجرُّ ... ارتشاف الضرب ١٥٣٤/٣ . قال السيرافي : وقد تكون (خلا) حرف جر ، ولم أعلم خلافاً في جواز الجرِّ بها . شرح الكتاب ١٣٠/٣ (مخطوط) .

(٣) هو علي بن عيسى بن الفرج الربعي النحوي البغدادي ، أبو الحسن . أخذ عن السيرافي والفارسي وغيرهما. من تصانيفه (شرح الإيضاح) و(شرح مختصر الجرمي) توفي سنة: ٤٢٠هـ، أخباره في : معجم الأدباء ٧٨/١٤، وإنباه الرواة ٢٩٧/٢ ، ووفيات الأعيان ٣٣٦/٣ .

(٤) نقل وجهَ الجرِّ الجرميُّ في باب الجر من كتاب الفرخ كما نصَّ الفارسيُّ في المسائل البصريات ٨٧٤/٢. وعقَّب على ذلك بقوله : لا أدري أَجَازَهُ أم رَوَاهُ . وإلى هذا الرأي ذَهَبَ أيضاً الكسائيُّ والفارسيُّ وابنُ جني. انظر المغني : ١٧٩ ، والارتشاف ١٥٣٥/٣ ، والتصريح ٥٩٢/٢ . وقد نَصَّ ابن مالك رحمه الله على أن في الجر بهما مع اعتبار (ما) زائدة فيه شذوذٌ ؛ لأن (ما) إذا زيدت مع حرف الجرِّ لا تتقدَّم عليه بل تتأخر عنه. شرح التسهيل ٣١٠/٢ ، وانظر توجيه اللمع : ٢٣٠ ، والمغني : ١٧٩ .

وأقولُ : ليس هذا بضعيفٍ ؛ لأنَّ الأخفشَ حكاه ، وحَسْبُكَ به ثقةً . وقولُ الرُّمَّانيِّ : الحرفُ لا يُزَادُ أوَّلاً مردودٌ بأنَّ المستثنى من تتمَّةِ الكلام الأوَّلِ ، ومتعلِّقٌ به ، فما زيدَتْ حينئذٍ إلا حشواً .

وهنا مسألتان :

الأولى : أنَّ الاستثناء المكرَّر يمكن مجيؤُهُ على أربعة أقسام :

أحدها : أنْ تُكرِّرَ المستثنى ولا تأتي بالمستثنى منه ولا بحرفِ العطف، كقولكَ: ما جاءني إلا زيدٌ إلا عمراً، فيلزم رفع أحدهما ونصب الآخر؛ لامتناع رفعهما إذ الفاعلُ واحدٌ ليس إلاَّ، وامتناع نصبهما لبقاء الفعل بلا فاعل .

نَعَمْ أجاز الصِّقليُّ[1] في « الحواشي » رَفْعَهُمَا على تقدير حَذْفِ العاطف[2]، فإذا قُلْتَ : مَا جَاءَنِي إلاَّ زَيْدٌ إلاَّ عَمْرٌو ، فَأَصْلُهُ : وَإلاَّ عَمْرٌو، وعلى تقدير نيابة إلاَّ عن الواو ، وهذا رأيُ الكوفيين ، أو على بدل الغلط ، أو على أنك وضعتَ الخاصَّ موضع العام ؛ لأنكَ تريدُ : مَا جَاءَنِي أَحَدٌ إلاَّ عَمْرٌو . وعكسُهُ قولُ الشَّاعر[3]:

فَلَمَّا بَلَغْـنَـا الأُمَّهَاتِ وَجَدْتُـمُ بَنِي عَمِّكُمْ كَانُوا كِرَامَ المَضَاجِعِ

أراد : وجدتمونا .

---

(١) هو أبو عمرو عثمان بن علي السرقوسي الصقلي المتوفى سنة (٥٧٦هـ). له حواشٍ على الإيضاح، وشرح على أبياته . انظر معجم الأدباء ١٣٠/١٢ ، وإنباه الرواة ٣٤٣/٢ ، وإشاة التعيين : ٢٠٢، والبلغة : ١٤٣، وشرح الشافية ٦٠/٤ .

(٢) في (ت) : حذف العطف .

(٣) هو يزيد بن الحكم الكلابي كما في الحماسة١٣٢/١ ، ونسب في حماسة البحتري ٤٠/٢ إلى المسور بن زيادة العذري . وانظر البيت في الخاطريات (الجزء الثاني) : ١٦٤ ، وشرح الجمل لابن عصفور ٥٠٠/٢ ، وشرح التسهيل ٧٨/٢ ، والأشباه والنظائر ١٤٠/١ .

وثانيها : أنْ تَذكُرَ الرَّابطَ دون المستثنى منه فيجب رفعهما ،كقولكَ: مَا جَاءَنِي إِلاَّ زَيْدٌ وَإِلاَّ عَمْرٌو ، وعلى قياس قول الفرَّاء يجوز نصبُهُمَا .

وثالثها : أنْ تذكُرَ المستثنى منه دون الرَّابط ، كقولك : مَا جَاءَنِي أَحَدٌ إِلاَّ زَيْداً إِلاَّ عَمْراً .

وحَكَى أبو علي أنَّ ابنَ السَّرَّاج استشكله ؛ لأنه لا يجتمع مُعدِّيَان[1] مع الاختلاف ، فكيف مع الاتفاق ، فينبغي أن يُحمَلَ ذلك على حذف حرف العطف . نَعَمْ قد أُجِيزَ رَفْعُ أحدهما على البدل .

ورابعها : أنْ تذكُرَهُمَا ،كقولكَ: مَا جَاءَنِي أَحَدٌ إِلاَّ زَيْداً وَإِلاَّ عَمْراً، فيجوزُ نصبُهُما ورفعُهُما فافهَمْهُ .

[٣١/ب] **والثَّانية** : قولهم : قَامَ القَوْمُ لاَسِيَّمَا / زَيْدٌ ، فأصلُ سِيّ سِوْي كعِدْل، فقُلِبَت الواوُ ياءً لأمرين : أحدهما : سكونُها مفرَدَةً ، وانكسارُ ما قبلها . والآخَرُ : اجتماعُهُما وسكونُ سابقهما ، ثمَّ أُدغِمَت الياءُ في الياء ، وهي اسمُ لا ، و« ما » إنْ جَرَّت[2] المستثنى بإضافة سِيٍّ إليه زائدةٌ ، والتقدير : لاَ مِثْلَ زَيْدٍ ، والخبر محذوفٌ أي : لنا .

وإنْ رفعتَهُ على أنه خبرُ مبتدأ محذوفٍ ، فهي بمعنى الَّذي ، والتقدير : لاَ مثلَ الذي هُوَ زَيْدٌ . والمختارُ الجرُّ تجنباً للحذف .

فإن قيلَ : كِلاَ الوَجْهَين لا يَعْرَى من تَجَوُّزٍ إمَّا بزيادة « ما » ، وإمَّا

---

(١) في (ص) : معديا .

(٢) في (ت) إن جررت .

بحذف المبتدأ ، فما المرَجَّحُ ؟

أجبتُ : زيادةُ ما كثيرة ، وتطَّرِدُ زيادتُهَا في مواضع كوقوعها بعد إذا وأين ومتى ، وبعد حرف الشَّرط إذا كان فعله مؤكداً ، وليس حذفُ المبتدأ من الصِّلة كذلك ، وقد صرَّح أبو الفتح بأنَّ الزيادةَ في كلامهم أكثرُ من الحذف ، ولذلك كان القولُ بزيادة الهاء في « أُمَّهة » أولى من القول بأصالتها . وقد بيَّنتُهُ في « شرح تصريف ابن مالك »[1].

فإن قلتَ : أيجوزُ نصبُ المستثنى ؟

أجبتُ : أجاز ذلك بعضهم على جعل لاسيما نائبة عن إلاَّ .

وهنا تنبيهٌ :

وهو أنَّ هذا يلمحُ ما ذَكَرَهُ أبو الفتح في « الخصائص »[2] من غَلَبَةِ الفروع للأصول ، وذلك من قِبَلِ أنَّ الحرفَ نائبٌ عن الجُمَل الفعلية اختصاراً وإيجازاً ، ثمَّ عادوا فأنابوا عنه الجملةَ ، والأكثَرُ إنابةُ الفعلية دون الاسمية ؛ لمقاربة الحرف للفعل ، ونيابته عنه ، بخلاف الاسم .

وابنُ الدَّهَّان مَنَعَ نصْبَهُ ، وزَعَمَ أنَّ مَنْ أجاز ذلك غَرَّهُ قوله[3]:

---

(١) شرح التعريف بضروري التصريف ص : ٩٥ .

(٢) الخصائص ١/٣٠٠ .

(٣) من قول امرئ القيس :

أَلاَ رُبَّ يَوْمٍ لَكِ مِنْهُنَّ صَالحٍ   وَلاَ سِـيَّما يَوْماً بِدَارَةِ جُلْجُلِ

وهو في ديوانه : ١٠ من معلقته ، وانظر شرح السبع الطوال : ٣٢ ، وشرح التسهيل ٢/٣١٨ ، وشرح الكافية ١/٢/٧٩١ ، والجنى الداني : ٣٣٤ ، والخزانة ٣/٤٤٤ .

وَلاَسِيَّمَا يَوْماً ... ...

وليس مثلَهُ ؛ لانتصابه على الظَّرْف . **وفي هذا نظرٌ** .

* * *

[أخبار كان وأخواتها]

والرابع[1]: أخبار كان وأخواتها . وقد مضى الكلام فيها . وخبر ما الحجازية ، ولا العاملة عملها .

* * *

[أسماء إن وأخواتها]

والخامس : أسماء إنَّ وأخواتها ، ولا المشبهة بها .

* * *

[الصفة المشبهة]

والسَّادسُ : قولُهُم : مَرَرْتُ بالرَّجُلِ الحَسَنِ الوَجْهِ ، أو وَجْهَهُ ، ونَصْبُهُ عند البصريين بالشبه للمفعول ، ولم يُلحقوه بما شُبه به ، وما ذاك إلا لقلته .

ونَقَلَ العبديُّ عن أبي عليٍّ جواز كونه تمييزاً ، والألفُ واللام زيادةٌ .

---

(١) من المنصوبات الفرعية التي يعددها المصنف .

والكوفيُّونَ جعلوه تمييزاً لجواز تعريفه عندهم .

*　　*　　*

[عواملُ الجرِّ]

والمجرورةُ كذلك[١] .

فالأصلي : هو المجرورُ بحروف الجرِّ ، وهي ما وُضع لإيصال الفعل اللاَّزم مُطلَقاً ، والمتعدِّي مُقَدَّماً عليه معمولُهُ أو معناه، فاللازم كقولكَ : مَرَرْتُ بزَيْدٍ ، وبِزَيْدٍ مَرَرْتُ .

والمتعدِّي إذا تقدَّمُ المعمولُ عليه ضَعُفَ تعلُّقُهُ به بدليل جواز : زَيْدٌ ضَرَبْتُ، وامتناع: ضَرَبْتُ زَيْداً ، فقَوِيَ بالحرف كقولكَ: لِزيدٍ ضَرَبْتُ ، ولا يجوزُ : ضَرَبْتُ لَزَيدٍ إلاَّ على تقدير زيادته ،كقوله[٢]:

وَمَلَكْتَ مَا بَيْنَ العِرَاقِ وَيَثْرِبٍ　　مُلْكاً أَجَارَ لِمُسْلِمٍ وَمُعَاهِدِ

أي: أجارَ مُسلِماً، ومنه قولُهُ سبحانه[٣]: ﴿ وَلَا تُلْقُواْ بِأَيْدِيكُمْ إِلَى ٱلتَّهْلُكَةِ ﴾ أي : أيديكم .

---

(١) أي من العوامل المجرورة أصلي وفرعي كما ذكر للرفع والنصب .

(٢) هو ابن ميادة . والبيت في الخصائص ١٠٦/٣ ، وأمالي ابن الشجري ، وشرح المفصل ٧٢/٥ ، والجنى الداني : ١٠٧ ، والمغني : ٢٨٥ ، وشرح أبياته ٣٠٧/٤ ، وتمهيد القواعد ٢٩٣٦/٦ ، والمقاصد النحوية ٤٥١/٢ .

(٣) سورة البقرة ، من الآية (١٩٥) .

[٣٢/أ] وقال / الكَرْمَانيُّ[١]: المفعولُ محذوفٌ أي : لاَ تُلْقُوا أَنْفُسَكُمْ بأَيْدِيْكُمْ، ومعناهُ كقولكَ : هَذَا في الدَّارِ أَبُوْكَ . فالعاملُ في الجارِّ والمجرور ما في « ها » من التَّنبيه ، أو « ذا » من الإشارة .

وهي ثمانيةَ عَشَرَ حرفاً[٢]، فعشرةٌ منها تلزَمُ الحرفيَّةَ ، وخمسةٌ تكونُ اسماً تارةً وحروفاً أخرى ، وثلاثةٌ تكونُ أفعالاً وحروفاً .

فالأوَّلُ[٣]: مِنْ ، ولها أقسامٌ :

ابتداءُ الغاية في المكان ،كقولكَ : سِرْتُ مِنَ البَصْرَةِ ، وقيل : مُطلقاً في المكان والزَّمان .

والتَّبيينُ ،كقوله تعالى[٤]: ﴿ فَٱجْتَنِبُوا۟ ٱلرِّجْسَ مِنَ ٱلْأَوْثَـٰنِ ﴾ ، وعلامتُهَا أنْ يصحَّ وضعُ « الَّذي » موضعها ،كقولكَ : اجتَنِبُوا الرِّجْسَ الَّذِي هُوَ وَثَنٌ .

والتَّبعيضُ ،كقولكَ : أَخَذْتُ مِنَ الدَّرَاهِمِ ، ولها علامتان :

أنْ يصحَّ وَضْعُ « بعض » موضعها ،كقولكَ : أَخَذْتُ بَعْضَ الدَّرَاهِمِ .

وأنْ يَعمَّ ما قبلها ما بعدها عند حَذْفِكَ إيَّاها .

والتَّعليلُ ، ويُقَدَّرُ باللاَّم ،كقوله تَعَالى[٥]: ﴿ وَلَا تَقْتُلُوٓا۟ أَوْلَـٰدَكُم مِّنْ

---

(١) هو تاج القراء محمود بن حمزة بن نصر الكرماني ، مفسر مقرئ نحوي ، من تصانيفه غرائب التفسير وعجائب التأويل ، ولباب التفاسير وغيرهما . توفي سنة ٥٠٥ هـ تقريباً . انظر معجم الأدباء ١٩/١٢٥ ، وبغية الوعاة ٢/٢٧٧ .
وقوله في كتابه عجائب التفسير ١/٢٠٥ . وانظر التسهيل لابن جزي ١/١٣٧، والكشاف ١/٢٦٤، والمحرر الوجيز ٢/١٤٧ ، والبحر المحيط ٢/٣٨ .

(٢) انظر توجيه اللمع : ٢٣٤ . وواضح تأثر المصنف به ونقله عنه .

(٣) أي القسم الأول من الحروف وهو ما يلزم الحرفية .

(٤) سورة الحج ، من الآية (٣٠) .

(٥) سورة الأنعام ، من الآية (١٥١) .

إِمۡلَٰقٖ ﴾ ، أي : لإملاق .

والبدليَّةُ، كقوله تَعَالى[1]: ﴿ وَلَوۡ نَشَآءُ لَجَعَلۡنَا مِنكُم مَّلَٰٓئِكَةٗ فِي ٱلۡأَرۡضِ ﴾ أي: بَدَلَكُم.

وقال بعضُهُم : تكونُ بمعنى الباء كقوله تعالى[2]: ﴿ يَحۡفَظُونَهُۥ مِنۡ أَمۡرِ ٱللَّهِۗ ﴾ أي : بأمر الله .

والزيادة في غير الموجَب[3] داخلَةً على النَّكرة كقولكَ : مَا جَاءَنِي مِنْ أَحَدٍ ، وهَلْ جَاءَكَ مِنْ أَحَدٍ[4].

قَالَ ابنُ الحاجب[5]، وتَعرِفُهَا بأنك لو حَذَفْتَهَا لبقي أصلُ المعنى على حاله ،كقولكَ : مَا جَاءَنِي أَحَدٌ .

وأقولُ : هذا فيه نظرٌ ؛ وذلك لأنَّ النُّحَاةَ قَسَّموا الزِّيادةَ إلى قِسْمَين :

أحدهما : مَا ذَكَرَهُ ، وهو أنْ يكونَ دخولُهَا كخروجها ، كقَول الشَّاعر[6]:

... ... وَمَا بِالرَّبْعِ مِنْ أَحَدِ

---

(١) سورة الزخرف ، من الآية (٦٠) .

(٢) سورة الرعد ، من الآية (١١) .

(٣) هذا مذهب سيبويه انظره في الكتاب ٣١٥/٢ ، ٢٢٥/٤ ، وأجاز الأخفش زيادتها في الموجب وتبعه ابن خروف . انظر شرح اللمع للثمانيني : ٣٣٥ ، والإنصاف : ٣١٧ ، وشرح الجمل لابن خروف ٤٧٥/١ .

(٤) وقد أنكر المبرد زيادتها ، قال في المقتضب ١٨٣/١ : « وأما قولهم : إنها تكون زائدة فلست أرى هذا كما قالوا ... » ، وأقر بزيادتها في موضع آخر منه ، انظر ١٣٧/٤ ، ٤٢٠ .

(٥) شرح الكافية ٩٤١/٣ .

(٦) للنابغة ، والبيت في ديوانه : ١٤ . وتتمته :

وَقَفْتُ فِيْهَا أُصَيْلالاً أُسَائِلُهَا ... عَيَّتْ جَوَاباً وَمَا بِالرَّبْعِ مِنْ أَحَدِ

وانظر توجيه اللمع ص : ٢١٩ ، ٢٣٥ .

فلو أسقطتَ « مِنْ » لبَقِيَ العُمُومُ على حاله ؛ لأنَّ « أحداً » هذه لا تُستَعْمَلْ إلاَّ للعموم في النَّفي ، ولذلك صرَّحَ به أبو الفتح[1] بأنها لا تثنى ولا تجمع ، وبأنَّ همزَتَهَا ليست مُبدَلَةً من واو ،كما كانت في أَحَدَعَشَرَ كذلك لتباين المعنيين .

والآخَرُ : أنْ يَزُولَ العمومُ لحذفها ،كقولكَ : مَا جَاءَني مِنْ رَجُلٍ إذا نفيتَ الجنس ، فلو أسقطْتَهَا لكان نفياً للواحد ، يدلُّ عليه قولُهُم : مَا جَاءَني رَجُلٌ بَلْ رَجُلاَن ، ولا يجوز : مَا جَاءَني مِنْ رَجُلٍ بَلْ رَجُلاَن ، والفقهاءُ يقولون[2]: « النَّكرةُ في سياق النَّفْي تَعُمُّ » ، فجَرَى على منهاجهم في ذلك .

وألغى الشَّرْطَين الأخفشُ والكوفيُّون[3] تمسُّكاً بقوله تَعَالى[4]: ﴿ **يَغْفِرْ لَكُم مِّن ذُنُوبِكُمْ** ﴾ أي : ذنوبكم ، وبقولهم[5]: قَدْ كَانَ مِنْ مَطَرٍ فخلِّ عنِّي على أحدهما ، أي : كان مطرٌ ، **وهو ضعيفٌ** ؛ لجواز أن تكون مبعِّضةً في الآية الشَّريفة أي : بعض ذنوبكم ، ولا يُعارضُهُ قوله تعالى[6]: ﴿ إِنَّ ٱللَّهَ يَغْفِرُ ٱلذُّنُوبَ جَمِيعًاۚ ﴾ لأنه يغفر بعضَهَا لقوم ، وجميعها لآخرين ، أو

(١) لم أقف عليه في اللمع .

(٢) انظر الإحكام في أصول الأحكام لابن حزم ص : ٢٣١ ، والمصنف ناقل هنا عن ابن الخباز في توجيه اللمع : ٢٣٥ .

(٣) انظر شرح الكافية لابن الحاجب ٩٤١/٣ .

(٤) من الآية (٤) من سورة نوح .

(٥) انظر شرح الكافية لابن الحاجب ٩٤١/٣ .

(٦) سورة الزمر ، من الآية (٥٣) .

لأنَّ آيةَ العُمُوم خِطَابٌ لأمَّةِ مُحَمَّدٍ عليه أفضَلُ الصَّلاةِ والسَّلامِ ، والأخرى لأمَّةِ نُوح عليه السَّلامُ ، وقد خُصَّت الأولى بخصائص ليست لغيرها من الأمم ، فهذا من جملتها ، ولجواز أنْ يكونَ المعنى : قد كان شَيءٌ / من مَطَرٍ ، فهي للتَّبيين إذاً . [٣٢/ب]

فإنْ قيل : حَذْفُ الموصوف مَجَازٌ ، وكذلك زيادتُهَا ، فَلِمَ ترجَّحَ القولُ بالحَذْفِ ؟

أجبتُ : بأنَّ حَذْفَ الموصوف قد وَرَدَ . قال تَعَالى[1]: ﴿ أَنِ ٱعْمَلْ سَٰبِغَٰتٍ ﴾ أي : دُرُوعاً سابغاتٍ، و﴿ وَدَانِيَةً عَلَيْهِمْ ظِلَٰلُهَا ﴾[2] أي: وجنَّةً دانيةً ، و﴿ مِّنَ ٱلَّذِينَ هَادُوا۟ يُحَرِّفُونَ ٱلْكَلِمَ عَن مَّوَاضِعِهِۦ ﴾[3] أي : قوم يحرِّفون . وقال الشَّاعر[4]:

لَوْ قُلْتُ مَا فِي قَوْمِهَا لَمْ تِيْثَمِ
يَفضُلُهَا فِي حَسَبٍ وَمِيْسَمِ

---

(١) سورة سبأ ، من الآية (١١) .

(٢) سورة الإنسان ، من الآية (١٤) .

(٣) سورة النساء ، من الآية (٤٦) .

(٤) بيتان من الرجز قائلهما حكيمُ بن مُعيَّة الرَّبعي (راجز إسلامي معاصر للعجاج ، كان يفضل الفرزدق على جرير فهجاه جرير لذلك) ، ونسبه ابن يعيش في شرح المفصل ٥٩/٣ ، ٦١ إلى الأسود الحمَّاني ، وفي الدرر اللوامع ٢٠/٦ هما لحكيم أو لحميد الأرقط .
وانظر الشاهد في كتاب سيبويه ٣٧٥/١ ، والنكت عليه ٥٠١/١ ، وشرح شواهده (تحصيل عين الذهب) : ٣٧٢، ومعاني الفراء ٢٧١/١، والخصائص ٣٧٠/٢ ، وما يجوز للشاعر في الضرورة : ٣٢٣ ، وأمالي السهيلي : ٥٤ ، والضرائر : ١٧١ ، وشرح التسهيل ٣٢٣/٣ ، وشرح الكافية ١٠١٣/٢/١ ، وشرح الألفية للمرادي ٥٧٥/١ ، والتصريح ٥٠٠/٣ ، والخزانة ٦٢/٥ . وتِيثم أصلها تأثم ، فكُسِرَ حرفُ المضارعة على لغة العرب ماعدا أهل الحجاز ، فانقلبت الهمزة ياء . انظر شرح الشافية ١٤١/١ . والميسم : الجمال . والمِيسم : الجمال .

أي : أَحَدٌ يَفْضُلُهَا . وهذا كثيرٌ . نَعَمْ في الموصوفات ما هَجَرت اللُّغَةُ استعمالها بالكليَّة .

وإلى للانتهاء ، وهي معارِضَةٌ لـ« مِن » ، واختُلِفَ فيما بعدها ، وهل يَدخُلُ فيما قبلها أو لا يدخل ، فقيل : لا يَدخُلُ إلا مجازاً ، وقيل بالعكس ، وقيل : هي مشتركةٌ فيهما ، وقيل : إنْ كان من جنسه دَخَلَ ، وإلا فلا ، وقيل: تكون بمعنى معَ ،كقوله تَعَالى[1]: ﴿ وَلَا تَأْكُلُوٓاْ أَمْوَٰلَهُمْ إِلَىٰٓ أَمْوَٰلِكُمْ ﴾ أي : مع أموالكم، و﴿ مَنْ أَنصَارِىٓ إِلَى ٱللَّهِ ﴾ [2] أي : مع الله ، وبمعنى « في » كقول النَّابغة[3]:

فَلاَ تَتْرُكَنِّي بِالْوَعِيْدِ كَأَنَّنِي إلى النَّاسِ مَطْلِيٌّ بِهِ القَارُ أَجْرَبُ

أي : في النَّاس .

وأَلِفُهَا مع المظهَر سالمةٌ ، ومع المضمَر منقلبةٌ ياءً كقولك : إليك .

وحتَّى في المعنى كإلى ، لكنها تفارقها في دخول ما بعدها فيما قبلها ظاهراً كقولكَ : أَكَلْتُ السَّمَكَةَ حَتَّى رَأْسِهَا ، فالرَّأسُ مأكولٌ .

ولا تدخل على المضمر لفرعيَّتها على إلى . **وقيلَ** : لو دخلت عليه

---

(١) سورة النساء ، من الآية (٢) .

(٢) سورة آل عمران ، من الآية (٥٢) ، وسورة الصف ، من الآية (١٤) .

(٣) ديوانه : ٧٣ . وانظر أدب الكاتب : ٥٠٦ ، وتوجيه اللمع : ٢٣٦ ، وشرح التسهيل ١٤٣/٣ ، وشرح الكافية ١١٥١/٢/٢ ، والمغني : ١٠٥ ، وشرح أبياته ١٢٣/٢ ، والجنى الداني ص : ٣٨٧ ، والضرائر للألوسي : ١٥٢ .
وقد ردَّ ابن عصفور رحمه الله ذلك ، وتأول البيت على تضمين (مطلي) معنى (مبغض) ، ونسبه إلى البصريين. انظر الضرائر : ٢٣٥ ، ٢٣٨ .

فإمَّا أنْ تبقى ألفُهَا غيرَ منقلبة ، وهو مخالفةٌ لباب الألفات التي لا أصلَ لها في واو ولا ياء ، وإما أنْ تُقلَبَ ، وهو مخالفةٌ للقاعدة المستمرَّةِ في أنَّ المضمَرَ لا يغير الكلمة . وفيه نظرٌ . وأجازه المبرِّدُ[1] تمسُّكاً بقول الشَّاعر[2]:

فَلاَ وَاللهِ لاَ يَلْقَى أُنَاسٌ فَتًى حَتَّاكَ يَابْنَ أَبِي يَزِيْدِ

وفي للوعاء مطلقاً ،كقولكَ : جَلَسَ في المسْجِدِ وَفي اليَوْمِ ، ودخولها على المعاني يجوز كقوله تَعَالى[3]: ﴿ يُدْخِلُ مَن يَشَآءُ فِي رَحْمَتِهِۦ ﴾ .

وتكون بمعنى على ، كقوله تَعَالى[4]: ﴿ وَلَأُصَلِّبَنَّكُمْ فِي جُذُوعِ ٱلنَّخْلِ ﴾ أي: على جُذُوعِهَا . وقَالَ الشَّاعر[5]:

---

(١) تضافرت الأقوال بنسبة هذا القول إلى المبرد وبخاصة عند المتأخرين كابن الخباز وابن الحاجب وابن هشام وغيرهم . ولم أجد له نصاً يدل على ذلك في المقتضب أو الكامل مع أنه تحدث في المقتضب ٣٧/٢ ـ ٤٢ عن رب ولم ينص على ذلك . وكذلك لم ينسبه إليه المتقدمون كابن السراج في أصوله ٥٢٠/١ الذي عبر بقوله : « وغير سيبويه يجيز حتاه وحتاك » ، فلم ينسبه إليه .

(٢) لم أقف على قائله ، وقيل : إنه مصنوع . انظر الضرائر : ٣٠٩ ، والمقرب : ٢١٣ ، وشرح الكافية ١١٥٨/٢/٢ ، ورصف المباني : ٢٦١ ، وشرح الألفية للمرادي ٣٩٤/١ ، والمساعد ٢٧٣/٢ ، والخزانة ٤٧٤/٩ ، والضرائر للألوسي : ١٣٧ . وفي : (ت) يابن أبي زياد .
وأجاب ابن عصفور وتبعه الرضي عن البيت بأنه شاذ ، وقال البغدادي : والأحسن أن يقول : ضرورة ، فإنه لم يرد في كلام منثور .

(٣) سورة الشورى ، من الآية (٨) ، والإنسان من الآية (٣١) .

(٤) سورة طه ، من الآية (٧١) .

(٥) هو سويد بن أبي كاهل اليشكري ، ولم يرد في شعره المجموع في (ديوان بني بكر) . ونسب في الخصائص ٣١٣/٢ إلى امرأة من العرب ، ونسب مع بيتين آخرين في الحماسة البصرية ٢٦٣/١ إلى قراد بن حنش الصاردي .
وانظر الشاهد في أدب الكاتب : ٥٠٦ ، والمقتضب ٣١٩/٢ ، والكامل ١٠٠١/٢ ، والخصائص ٣١٣/٢ ، وأمالي ابن الشجري ٦٠٦/٢ ، وشرح المفصل ٢١/٨ ، والمخصص ٦٤/١٤ ،

هُمُ صَلَبُوا العَبْدِيَّ في جِذْعِ نَخْلَةٍ   فَلاَ عَطَسَتْ شَيْبَانُ إلاَّ بِأَجْدَعَا

وقال الزَّمخشَرِيُّ[1]: هي على بابها لتمكُّنِ المصلوب في الجذع تمكُّنَ المظروف في الظَّرْفِ .

وتكون بمعنى إلى ،كقوله تَعَالى[2]: ﴿ فَرَدُّوٓاْ أَيۡدِيَهُمۡ فِيٓ أَفۡوَٰهِهِمۡ ﴾ أي : إلى أفواههم .

وإذا دخلَتْ على ياء المتكلِّم كانَتْ ياؤُهُ مفتوحةً ، وهي إحدى لُغَتَيْهَا ، ولا يجوزُ الأخرى فراراً من السَّاكنين . وحكى الزَّجَّاجُ[3] فيها الكَسْرَ ، وأنشَدَ[4]:

قَالَ لَهَا هَلْ لَكِ يَا تَافِيِّ

قَالَتْ لَهُ مَا أَنْتَ بِالمَرْضِيِّ

ورُبَّ معناها التَّقليلُ . وقَالَ عبدُ القاهر[5]: هي للتَّكثير ،كقول الشَّاعر[6]:

والمقاصد الشافية ٥٢٥/٧ ، والمغني : ٢٢٤ ، وشرح أبياته ٦٢/٤ .

(١) المفصل ص : ٢٩٠ .

(٢) سورة إبراهيم ، من الآية (٩) .

(٣) معاني القرآن وإعرابه ١٥٩/٣ ، نقلاً عن الفراء .

(٤) رجزٌ للأغلب العجلي في شعره : ١٦٩ (ضمن شعراء أمويون) . وانظر الشاهد في معاني القرآن للفراء ٧٥/٢، وللزجاج ١٥٩/٣ ، وتوجيه اللمع : ٢٣٧ ، والخزانة ٤٣٠/٤ . قال الفراءُ : « فخفض الياء من (فِيِّ) ، فإن يك ذلك صحيحاً فهو مما يلتقي من الساكنين فيُخفض الآخِر منهما » .

(٥) المقتصد ٨٢٩/٢ .

(٦) هو أبو عطاء من أبيات أربعة قالها في رثاء ابن هُبيرة وكان المنصور قتله ، والأبيات هي : =

فَإنْ تُمْسِ مَهْجُوْرَ الفِنَاءِ فَرُبَّمَا أَقَامَتْ بِهِ بَعْدَ الوُفُوْدِ وُفُوْدُ

وقال الآخر[1]:

رُبَّمَا أَوْفَيْتُ فِي عَلَمٍ يَرْفَعَنْ ثَوْبِيْ شَمَالاَتُ

وأشهرُ لغاتها ثلاثٌ : رُبَّ / بضمِّ الراء وفتح الباء وتشديدها ، ورُبَ [٣٣/أ] بضمِّ الرَّاء وفتح الباء وتخفيفها ، ورُبَّتَ . قال الشَّاعر[2]:

مَاوِيَّ يَا رُبَّتَمَا غَارَةٍ شَعْوَاءَ كَاللَّذْعَةِ بِالمِيْسَمِ

ولها خمسُ خصائصَ :

= أَلاَ إنَّ عَيناً لم تَجُدْ يَوم وَاسِطٍ عَلَيكَ بجَاري دَمْعِهَا لَجَمُوْدُ
عَشَيَّةَ قَامَ النَّائِحَاتُ وَشُقِّقَتْ جُيُوبٌ بأَيْدِي مَأْتم وَخُدُوْدُ
فَإنْ تُمْس مَهْجُوْرَ الفِنَاءِ فَرُبما أَقَامَ بِهِ بَعْدَ الوُفُوْدِ وُفُوْدُ
فَإنَّكَ لَمْ تَبْعُدْ عَلَى مُتَعَهِّدٍ بَلَى كُلُّ مَنْ تحتَ التُرَابِ بَعِيْدُ

وقد نسبها المرتضى في أماليه ٢٢٩/١ إلى معن بن زائدة . وانظر الشاهد في الحماسة ٥/٢ ، وشرحها للمرزوقي ٧٩٩/٢ ، والمقتصد ٨٢٩/٢ ، وتوجيه اللمع : ٢٣٨ ، وشرح التسهيل ١٨٠/٣ ، والخزانة ٥٣٩/٩ ، وشرح شواهد شرح التحفة الوردية : ٤٨٥ . وقد استشهد به السيوطي في الأشباه والنظائر ٢٠٦/٢ نقلاً عن تذكرة ابن الضائع على أن (ما) كافة لـ(رب) .

(١) هو جَذيمة الأبرش (ملكٌ شاعرٌ ، كان يقال له الوضاح لبرص كان به ، وهو آخر ملوك قضاعة بالحيرة) . وفي شرح المفصل ٤١/٩ : وربما وقع في بعض النسخ أنه لعمرو بن هند .
والبيت من شواهد سيبويه ٥١٨/٣ ، وانظر : المقتضب ١٥/٣ ، والإغفال ٢٩٧/٢ (وفيه مزيد تخريج) ، وما يجوز للشاعر في الضرورة : ٦٣، وأمالي ابن الشجري ٥٦٥/٢، وتوجيه اللمع : ٦٢٩ ، وشرح الكافية الشافية ١٤٠٦/٣ ، والفصول المفيدة : ٢٥٦ ، والمغني : ١٨٣ ، وشرح أبياته ١٦٤/٣ ، ٢٥٧/٥ ، وربط الشوارد : ٨٠ .

(٢) البيت لضَمْرَةَ بن ضمرة النهشلي ، شاعرٌ جاهلي . انظر شعره : ١١٩ (مجلة المورد م١٠ ، ع٢ ـ ١٩٨١م) ، وقد أنشده أبو زيد في النوادر : ٢٥٣ . وانظر توجيه اللمع : ٢٣٨ ، وشرح التسهيل ١٧٢/٣ ، وشرح الكافية ١١٨٣/٢/٢ ، والأشباه والنظائر ٢٠٦/٢ ، والخزانة ٣٨٤/٩.

الأولى : أنَّ مجرورَها يَلزَمُهُ التَّنكيرُ ؛ لأنَّ معناها التَّقليلُ ، والمعرفةُ قليلةٌ لتعيُّنها ، فاستغْنَتْ عنها . وقيلَ : الغرضُ يحصل بها ، فلو عُرِّفت لكان التَّعريف مجرَّداً عن الفائدة ، وذلك ممتنعٌ .

والثَّانيةُ : أنَّ العاملَ فيها وفي مجرورها يكونُ بعدها ؛ لأنَّ التَّقليلَ يُقاربُ النَّفي الذي له صَدْرُ الكلام ، فأُجْرِيَ مُجْرَاه. وقيل : إنها بمعنى إنشاء التَّقليل ، وما أفاد المعاني الإنشائية وَجَبَتْ له الصَّدريَّةُ .

والثَّالثةُ : أنَّ هذا العامل يكون ماضياً ؛ وذلك لأنَّ قولكَ : رُبَّ رَجُلٍ كَرِيمٍ رَأَيْتُ ، جوابٌ لِمَنْ قالَ : هَلْ رَأَيْتَ رَجُلاً كَرِيْماً ، وقيل : لأنَّ المعنى على تقليلٍ محققٍ لا غير .

والرابعة : أنه يحذف غالباً كقولكَ : رُبَّ رَجُلٍ أَكْرَمَني ، والمعنى أدركتُ ، ومسوِّغُهُ استعمالُهَا جواباً ، فاستغني بذكره في السُّؤال عن ذِكْرِهِ في الجواب .

والخامسةُ : أنَّ مجرورها يُوصَفُ على الأصحِّ ؛ لأنها لتقليل نوع من جنس ، فإذا ذَكَرْتَهُ موصوفاً وفَّرْتَ مقتضاها ، ولأنَّ ذلك جُعِلَ عوضاً من حذف عاملها .

وأجاز الصِّقليُّ أنْ يقومَ المعمولُ مَقَامَ الوصف ، وذلك كقوله(١):

---

(١) هو الأعشى ميمون بن قيس ، والبيت في ديوانه : ٦٣ . وهو يخاطب الأسود بن المنذر شقيق النعمان بن المنذر وكان قد أغار على رهط الأعشى وأصاب منهم نعماً وأسرى .
والشاهد في المسائل الشيرازيات ٦٠٨/٢ ، والمبهج : ١٣٥ ، والمفصل : ٢٩٢ ، وشرح المفصل ٢٨/٨ ، وشرح الجمل ٥٠٣/١ ، وشرح التسهيل ٣٣/٣ ، ١٧٦/٣ ، وشرح الكافية ١١٧٩/٢/٢ ، والتذييل والتكميل ١١٣/١ ، والمغني : ٧٦٤ ، وشرح أبياته ١٥٧/٥ ، والفصول المفيدة : ٢٥٦ ، والخزانة ٥٥٩/٩ .

رُبَّ رِفْدٍ هَرَقْتَهُ ذَلِكَ الـيَــ ـــوْمَ وَأَسْرَى مِنْ مَعْشَــرٍ أَقْتَالِ

وأراه حسناً ؛ ألا تراهم أجازوا الابتداء بقولهم : أَفْضَلُ مِنْكَ أَفْضَلُ مِنِّي إجراءً للمعمول مُجْرَى الوصف .

وهنا تنبيهٌ :

وهو أنَّ « ما » تدخُلُ على رُبَّ ، وهي **إمَّا نكرةٌ موصوفةٌ** ، كقوله في أحد الوجهين[١]:

رُبَّمَا تَكْرَهُ النُّفُوسُ مِنَ الأَمْـ ـــرِ لَهُ فُرْجَةٌ كَحَلِّ الْعِقَالْ

أي : رُبَّ شيءٍ تكرهُهُ النُّفُوسُ . **وإمَّا زائدةٌ** كقول الشَّاعر[٢]:

رُبَّمَــا ضَرْبَةٍ بِسَــيْفٍ صَقِيْلٍ بَيْنَ بُصْــرَى وَطَعْنَـةٍ نَجْلاَءِ

وإمَّا كافَّةٌ ،كقولك : رُبَّمَا قَامَ زَيدٌ ، ولا يجوزُ : رُبَّمَا يقومُ زَيدٌ لِمَا ذُكِرَ[٣]، وقولُهُ عَزَّ اسمُهُ[٤]: ﴿ رُّبَمَا يَوَدُّ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ ﴾على تقدير كان ، أو

---

(١) هو أمية بن أبي الصلت في شعره : ٣٦٠ ، وينسب إلى عَبيد بن الأبرص وهو في المنسوب إليه من الشعر في ديوانه : ١١٢ . والبيت من شواهد الكتاب ١٠٩/٢ ، ٣١٥ . وانظر : المقتضب ١٨٠/١ ، والأصول ١٦٩/٢، ٣٢٥ ، والإغفال ٣٤٩/١ ، وإيضاح الشعر : ٢٩٥ ، وأمالي ابن الشجري ٥٥٤/٢ ، ٥٦٦ ، والنهاية : ١٦٢ ، وشرح التسهيل ٢١٥/١ ، وشرح الكافية ١١٨٥/٢/٢ ، والمغني : ٣٩١ ، وشرح أبياته ٢١٤/٥ ، والخزانة ١١٣/٦ .

(٢) هو عدي بن الرعلاء الغساني كما في الأصمعيات : ١٥٢ . والبيت في الأزهية : ٨٠ ، وشرح الكافية ١١٨٣/٢/٢ ، ورصف المباني : ١٩٤ ، والجنى الداني : ٤٢٩ ، وشرح الألفية للمرادي ٤١٢/١ ، والفصول المفيدة : ٦٢ ، والمغني : ١٨٣ ، وشرح أبياته ١٩٧/٣ ، والخزانة ٥٨٣/٩ .

(٣) ذُكِرَ في الخصيصة الثالثة من خصائصها قبل صفحتين .

(٤) سورة الحجر ، من الآية (٢) .

على نيابة المستقبل عن الماضي ، والمعنى : رُبَّمَا وَدَّ ، أو لأنَّ خَبَرَهُ تَعَالى لا بُدَّ من وقوعه ، فكأنه قد وَقَعَ .

فإن قيل : أيجوز وقوع الجملتين بعد ربما أم تختص بأحدهما ؟

أجبتُ : نقَلَ الشَّلوبيني في « شرح الجزوليَّة »[١] أنَّ سيبويه لا يجيزُ أنْ يقَعَ بعد « رُبَّمَا » إلاَّ الجملةُ الفعليَّةُ ، وحَمَلَ وقوعَ الاسميَّةِ بعدَهَا على الشُّذوذ ،كقول الشَّاعر[٢]:

رُبَّمَا الجَامِلُ المؤَبَّلُ فِيْهِمْ وَعَنَاجِيْجُ بَيْنَهُنَّ المِـهَـارُ

وأمَّا السَّيِّدُ ابنُ الشَّجريِّ[٣] وابنُ الحاجِبِ[٤] فأجازا ذلك، و لم يُنَبِّهَا على شَيءٍ. وتنوبُ عنها الواوُ ، كقوله[٥]:

وَفَارِسٍ فِي غِمَارِ الموْتِ مُنْغَمِسٍ إِذَا تَأَلَّى عَلَى مَكْرُوْهَـــةٍ صَدَقَا

ومَذهبُ سيبويه أنَّ الجارَّ هي[٦]، والواوُ عاطفةٌ ، وأُورِدَ على ذلك أنَّ

---

(١) شرح الجزولية ٢/٨٢٥ .

(٢) هو أبو دؤاد الإيادي ، والبيت في ديوانه : ٣١٦. والبيت في المفصل : ٢٩٢، وشرحه ٨/٢٩ ، وأمالي ابن الشجري ٢/٥٦٥ ، وشرح الجزولية ٢/٨٢٥ ، وشرح الجمل ١/٥٠٥ ، وشرح التسهيل ٣/١٧٢ ، وشرح الكافية ٢/٢/١١٨٣، وشرح الألفية للمرادي ١/٣٩١ ، والمغني : ١٨٣ ، وشرح أبياته ٣/٢٠١ ، وشرح شواهده ١/٤٠٥ ، والخزانة ٩/٥٨٦ .

(٣) الأمالي ٢/٥٦٤ ـ ٥٦٥ .

(٤) الكافية : ٢١٧ ، وانظر شرحها ٢/٩٥١ . قال : وتلحقها (ما) فتدخل على الجمل .

(٥) هو بلعاء بن قيس الكناني . والبيت في الحماسة ١/٦٧ ، وانظر شرحها للمرزوقي ١/٥٩ ، وديوان المعاني ١/١١٤ ، والتذكرة السعدية : ١/٥٩ ، واللمحة في شرح الملحة ١/٢٥٧ .

(٦) أي رُبَّ . انظر الكتاب ١/٢٠٦ ، ٢٦٣ ، ٢/١٦٣ ، ٣/٩ ، ١٢٨ . وانظر سر الصناعة ٢/٦٣٦ ، والإنصاف : ٣٢٢ .

العاطفة لا تقع مُصَدَّرة ، وأنَّ حرفَ الجرِّ لا يَعمَلُ محذوفاً .

والجواب : / أنَّ الواو عاطفة ما بعدها على جملة مقدرة ، وحرفُ الجرِّ لا يعمل محذوفاً إذا لم يكن له نائبٌ ، وأما إذا وُجِدَ ذلك فلا يمتنع . [٣٣/ب]

ومذهبُ المبرِّد(١) أنَّ الجارَّ الواوُ قياساً على واو القَسَم .

وقد ينوبُ عنها الفاءُ وبل ،كقوله(٢):

فَحُورٍ قَدْ لَهَوْتُ بِهِنَّ عِيْنٍ   نَوَاعِمُ فِي البُرُوْدِ وَفِي الرِّيَاطِ

وكقوله(٣):

بَلْ بَلَدٍ مِلْءُ الفِجَاجِ قَتَمُهْ
لاَ يُشْتَرَى كُتَّانُهُ وَجَهْرَمُهْ

والباءُ للإلصَاقِ ، كقولكَ : مَرَرْتُ بِزَيْدٍ أي : التَصَقَ مُرُورِي بالمكان الذي فيه زيدٌ .

---

(١) وهو مذهب الكوفيين أيضاً . انظر المقتضب ٣١٩/٢ ، ٣٤٧ ، والإنصاف : ٣٢٢ ، والجنى الداني : ١٥٤ ، وتذكرة النحاة : ٨ .

(٢) هو المتنخل الهذلي ، في شرح أشعار الهذليين ١٢٦٧/٣ . والشاهد في كتاب الشعر : ٥٠ ، والمرتجل : ٢٢٥ ، وأمالي ابن الشجري ٢١٨/١ ، ١٣٥/٢ ، وشرح شواهد الإيضاح المنسوب لابن بري : ٣٨٥ ، والإنصاف : ٣٢٤ ، اللباب ٣٦٦/١ ، وشرح المفصل ١١٨/٢ ، وشرح التسهيل ١٨٨/٣ ، والجنى الداني : ٧٥ ، و والفصول المفيدة : ٢٤٧ .

(٣) هو رؤبة ، والشاهد في ديوانه : ١٥٠ ، من قصيدة يمدح بها أبا العباس السفاح . والشاهد في : التكملة : ٣٦٣ ، وإيضاح شواهد الإيضاح ٦٥٨/٢ ، وإيضاح الشعر : ٦٢ ، والمقتصد ٨٣٦/٢ ، والإنصاف : ٤١٧ ، واللباب ٣٦٦/١ ، والنهاية ص : ٢١٧ ، وشرح المفصل ١٠٥/٨ ، وشرح التسهيل ١٨٩/٣ ، وجواهر الأدب للاربلي: ٢٦ ، و والفصول المفيدة : ٢٤٨ ، والمغني ص : ١٥٢ ، وشرح أبياته ٣/٣، والهمع ٢٢٢/٤ . والفجاج : جمع فج؛ وهو الطريق الواسع بين الجبلين . والجهرم : جاء في اللسان (جهرم) : قال ابن بري : جهرم : قرية من قرى فارس تنسب اليها الثياب والبسط . قال الزيادي : وقد يقال للبساط نفسه جهرم .

وللاستعانة كقولكَ : قطَعَتُ بالْمُدْيَةِ .

وللمصاحَبَةِ وهي باءُ الحال ،كقولكَ : خَرَجَ زَيْدٌ بِدِرْعِهِ .

وللظرفية كقولكَ : زَيْدٌ بمكَّةَ .

وللمقابلة كقولكَ : بِعْتُ هَذَا بِهَذَا .

وللتَّعدية كقولكَ : ذَهَبْتُ بِزَيْدٍ .

وللسَّبب كقولكَ : بِتَوفِيْقِ اللهِ حَجَجْتُ .

وبمعنى عن ،كقوله تعالى[1]: ﴿ فَسْـَٔلْ بِهِۦ خَبِيرًا ﴾ .

وبمعنى من ،كقوله تعالى[2]: ﴿ عَيْنًا يَشْرَبُ بِهَا ٱلْمُقَرَّبُونَ ﴾ أي : منها .

وبمعنى على ،كقوله[3]:

أَرَبٌّ يَبُـوْلُ الثُّعْلُبَانُ بِرَأْسِـــهِ ... لَقَدْ ذَلَّ مَنْ بَالَتْ عَلَيْهِ الثَّعَالَبُ

وتُزاد قياساً في النَّفْي والاستفهام ،كقولكَ : مَا زَيْدٌ بِقَائِمٍ ، وهَلَ زَيْدٌ بِقَائِمٍ ، وفي غيرهما سماعاً ،كقولهم : بِحَسْبِـكَ زَيْدٌ ، والتَّقديرُ : حَسْبُكَ زَيْدٌ ، وكقول الشَّاعر[4]:

---

(١) سورة الفرقان ، من الآية (٥٩) .

(٢) سورة المطففين ، الآية (٢٨) .

(٣) هو راشد بن عبد ربه ، وكان اسمه الغاوي بن عبد العزة ، وكان سادناً لصنم فرأى ثعلباً يبول عليه، فقال أبياته . انظر أدب الكاتب : ١٠٣ ، ٢٩٠ ، وشرحه (الاقتضاب) للبطليوسي ٥٦/٢، وشرح أبياته له ٨٦/٣ ، وشرحه للجواليقي : ١٣٧ ، وشرح التسهيل ١٥٢/٣ ، والجنى الداني : ٤٢ ، والمغني : ١٤٢ ، وشرح أبياته ٣٠٤/٢ .

(٤) هو النابغة الجعدي ، والبيت في ديوانه ص : ٢١٦ بلفظ : (نحن بنو جعدة) . وانظر أدب الكاتب: ٥٢٢ ، وشرحه (الاقتضاب): ٣٠١ ، ٣٩٧ ، والإنصاف : ٢٤٥ ، والجنى الداني ص: ٥٢ ، والمغني : ١٤٧ ، وشرح أبياته ٣٦٦/٢ .

نَحْنُ بَنِي ضَبَّةَ أَصْحَابَ الفَلَجْ

نَضْرِبُ بِالسَّيْفِ وَنَرْجُو بِالفَرَجْ

أي : نرجو الفَرَجَ . والعَلَمُ في ذلك : كفى بالله ، أي : كفى الله .

ولابن السَّرَّاج قولٌ هنا ، شَرَحْتُهُ في « شرح الفصول »[1].

ويُقْسَمُ بها ، وهي الأصلُ ، والواوُ بَدَلٌ منها ، والتَّاءُ بدلٌ من الواو .

واللاَّمُ للاختصاص كقولكَ : هَذَا صَدِيقٌ لَهُ .

وللتَّمليك كقولكَ : هَذَا كتابٌ لأخِيْكَ .

وللتَّعليل كقولكَ : أَكْرَمْتُكَ لإحْسَانِكَ إلى زَيْدٍ .

وبمعنى على كقوله تَعَالى: ﴿ فَلَمَّآ أَسْلَمَا وَتَلَّهُۥ لِلْجَبِينِ ﴾ أي : على الجبين .

وبمعنى بعد كقوله عليه السَّلامُ[2]: « صُوْمُوْا لِرُؤْيَتِهِ وَأَفْطِرُوْا لِرُؤْيَتِهِ »

أي : بعد ذلك . والظَّاهرُ أنها للتَّعليل .

وبمعنى عن مع القول ،كقوله تعالى[3]: ﴿ وَقَالَ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ لِلَّذِينَ ءَامَنُواْ لَوْ كَانَ خَيْرًا مَّا سَبَقُونَآ إِلَيْهِ ﴾ أي : عن الذي آمنوا ، وليس المعنى خطابُهُم بذلك إذ

---

(١) قال المصنف في شرح الفصول (اللوحة : ١٢) : « ألا ترى أنّ أبا بكر بن السَّرّاج حيث قال : إنّ الباء في قوله تعالى : ↓ 🗎•✂•❼🗐 📪✎ ★ ↑ لَيْست بِزائِدة وإنها متعَلقة بِمصدر ، والمعنى كفى الاكتِفَاءُ باللهِ . واستضعَفه المتأَخِرونَ لأنّ المصدر مَوْصُول، وَحَذْفُ الموصُول ضعيْف. وأرَى أنّ مُراده أنْ يكون المصدرُ مضمراً لِدلالَةِ الفعل عليه، وإلا فالفاعل لا يجوز حَذْفُه » . وانظر التبيان للعكبري ٣٣٢/١ ، والجنى الداني : ٤٩ .

(٢) حديث صحيح رواه البخاري في صحيحه ٣٥/٣ ، ومسلم في صحيحه : ٧٦٢ ، وأصحاب السنن .

(٣) سورة الأحقاف ، من الآية (١١) .

كان يجبُ أنْ يكونَ سبقتُمُونا .

وتُزَادُ كقوله[1]:

وَمَلَكْتَ مَا بَيْنَ العِـــرَاقِ وَيَثْرِبٍ   مُلْكاً أَجَـارَ لِمُسْـــلِمٍ وَمُعَـاهِـدِ

وتنوبُ عن حرف القَسَم في التعجب كقولك : للهِ لاَ يُؤَخَّرُ الأَجَلَ.

والثَّاني[2]: **عن ، وهي للمُجَاوَزَة** كقولك : صَرَفَ الله عَنْكَ الأَذَى أي: جَعَلَهُ مجاوِزُكَ .

وتكون اسماً كقولهم : جَلَسْتُ مِنْ عَنْ يَمِيْنِهِ أي : مِنْ جَانِبِ يمينه . وقَالَ الشَّاعرُ[3]:

وَلَقَدْ أُرَانِي لِلـرِّمَاحِ دَرِيـْئَةً   مِنْ عَنْ يَمِيْنِي مَـرَّةً وَأَمَـامِيْ

فإنْ قيلَ : فهلا أُعْرِبَتْ ؟

[٣٤/أ] **أجبتُ** : بناؤها لأنها مشابهة للحرفيَّة / لفظاً ، وإضافَتُهَا لا تُوجِبُ ذلك لها ؛ ألا ترى أنَّ « لَدُن » و«كم » يضافان وهما مبنيَّان .

وتجيء بمعنى بعد ،كقوله تعالى[4]: ﴿ عَمَّا قَلِيلٍ ﴾ أي: بعد قليل. وقال

---

(١) هو ابن ميادة . وقد سبق تخريجه ص : ٢٠٥ .

(٢) أي القسم الثاني من حروف الجر وهو : ما يكون اسماً تارة وحرفاً أخرى ، وهي القسمة التي أشار إليها في بداية باب حروف الجر .

(٣) هو قطري بن الفجاءة رأس الخوارج ، وأحد الأبطال البلغاء ، له شعرٌ جيد . انظر شرح أبيات المغني ٣١٢/٣ . وانظر البيت في شعر الخوارج ص : ١٢٦ ، وأمالي ابن الشجري ٥٣٧/٢ ، ٥٨٤ ، وأسرار العربية ص : ٢٣٠ ، وتوجيه اللمع : ٢٤٥ ، وضرائر الشعر : ٣٠٧ ، والمغني : ٢٦٣ ، ٦٩٠ ، وشرح أبياته ٣١٠/٣ ، والخزانة ١٥٨/١٠ .

(٤) سورة المؤمنين ، من الآية (٤٠) .

الشَّاعرُ[1]:

قَــرِّبَا مَــرْبِــطَ النَّعَامَـــةِ مِنِّـي　　لَقِحَـتْ حَـرْبُ وَائِلٍ عَنْ حِيَالِ

أي : بَعْدَ حيال . والنَّعامَةُ اسمُ فَرَسِهِ[2].

وبمعنى على ،كقول الشَّاعر[3]:

لاَهِ ابْنُ عَمِّكَ لاَ أَفْضَلْتَ في حَسَبٍ　　عَـنِّـي وَلاَ أَنْتَ دَيَّانِي فَتَخْـزُوْنِي

أي : عليَّ . ومعنى تخزوني تَقْهَرُني .

وعلى وهي للاستعلاء، كقولكَ: رَكِبْتُ عَلَى الفَرَس؛ لاستعلائك إياها.

وتكون بمعنى فوق ،كقول الشَّاعر[4]:

---

(١) هو الحارثُ بنُ عُبَاد البكريُّ ، قاله في حرب البسوس . والبيت سيار في كتب أهل اللغة . انظر الأصمعيات : ٧١ (وتخريجه واف فيه) ، والأزهية : ٢٩١ ، وأسماء خيل العرب وأنسابها : ٢٤٣، وأمالي ابن الشجري ٦١٢/٢ ، والمخصص ٦٧/١٤ ، وشرح التسهيل ١٦١/٣ ، واللمحة في شرح الملحة ٢٣٤/١ ، ورصف المباني : ٤٣٠ .

(٢) انظر أسماء خيل العرب وأنسابها : ٢٤٣ .

(٣) هو ذو الإصبع العَدْواني من قصيدة شهيرة في المفضليات : ١٦٠ ، ونسبه الهروي في الأزهية ص : ٩٧ إلى سعد الغنوي .
وانظر كتاب الشعر : ٤١ ، والخصائص ٢٨٨/٢ ، والأزهية : ٢٧٩ ، وأمالي ابن الشجري ١٩٥/٢، ٦١١ ، والإنصاف : ٣٣٥ ، وشرح الكافية الشافية ٨٠٩/٢ ، وشرح المفصل ٥٣/٨، ١٠٤/٩ ، وشرح الجمل ٤٧١/١ ، ٤٨٣ ، وضرائر الشعر : ١٤٤ ، وشرح الكافية ٤٨٦/١/٢، ١٢١٧/٢/٢، والجنى الداني: ٢٤٦ ، والمغني : ١٤٧ ، وشرح أبياته ٢٨٥/٣، والخزانة ١٧٣/٧، ١٢٤/١٠ .

(٤) هو مزاحم بن الحارث العقيلي يصف قطاة . انظر الشاهد في الكتاب ٢٣١/٤ ، والمقتضب ٥٣/٣، والمسائل العضديات : ٨٢ ، والمقتصد ٨٤٥/٢ ، والمفصل : ٢٩٣، وأسرار العربية : ٢٣١ ، واللباب ٣٥٩/١ ، وشرح المفصل ٣٨/٨ ، وشرح الكافية ١٢٢٠/٢/٢ ، وشرح الألفية للمرادي ٤٠٧/١ ، والمغني : ١٥٦ ، ٥٨٧ ، وشرح أبياته ، والخزانة ١٤٧/١٠ .

غَدَتْ مِنْ عَلَيْهِ بَعْدَ مَا تَمَّ ظِمْؤُهَا تَصِلُّ وَعَنْ قَيْضٍ بِبَيْدَاءَ مَجْهَلِ

ويدلُّكَ على تمكُّن الحرفيَّة فيها قَلْبُ ألفها هنا ياءً على بابها .

والكاف للتَّشبيه ، وهي تكونُ **حرفيَّةً** كقولكَ : جَاءَني الَّذِي كَزَيْدٍ .

وتكونُ **زائدةً**،كقوله تَعَالى[1]: ﴿ لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَىْءٌ ﴾أي : ليس مثلُهُ.

واسماً ،كقول الشَّاعر[2]:

يَضْحَكْنَ عَنْ كَالبَرَدِ المُنْهَمِّ

أي : عن مثل البَرَد . والمنهَمِّ : الذَّائِبِ .

ومذ ومنذ للابتداء في الزَّمان الماضي كقولكَ : مَا رَأَيْتُهُ مُذْ سَنَةِ كَذَا، أي: ابتداء انتفاء الرُّؤية من تلك السَّنة .

وللظَّرفيَّة في الحاضر كقولكَ : ما رأيتُهُ مذ يومنا ، أي : انتفاء الرُّؤيةِ في يومنا .

ويكونان اسمين إذا رُفِعَ ما بعدهما[3]. ولهما معنيان[4]:

---

(١) سورة الشورى ، من الآية (١١) .

(٢) للعجَّاج في ملحقات ديوانه : ٨٣ (طبعة ابن الورد ليبسغ ١٩٠٣م) ، ولم يرد في طبعة الدكتور عزة حسن (برواية الأصمعي) ، وانظر : إصلاح المنطق : ٣٩٨ ، والمخصص ١١٩/٩ ، وتوجيه اللمع : ٢٤٦ ، وشرح المفصل ٤٢/٨ ، ٤٤ ، والإيضاح في شرح المفصل ١٥٧/٢ ، وشرح الكافية لابن الحاجب ٩٥٨/٢ (وفيه مزيد تخريج) ، وشرح الكافية ١٢٢٠/٢/٢ ، والجنى الداني: ٧٩ ، والمغني : ٢٣٩ ، وشرح أبياته ١٣٥/٤ ، والخزانة ١٦٦/١٠ .

(٣) قال الأخفش : أهل الحجاز يجرون بهما كل شيء من معرفة أو نكرة ، وبنو تميم وغيرهم يرفعون ما بعدهما . انظر شرح اللمع لابن برهان ١٨٩/١ .

(٤) نقلهما أبو علي عن ابن السراج ، وانظر الموجز ص : ٥٩ ، والأصول ١٣٧/٢ ، والإيضاح : ٢٧٥ ، وشرح الجمل لابن خروف ٦٦١/٢ .

أحدهما : بيانُ أوَّل المدة ، فيلزمهما المفرَدُ المعرفةُ كقولكَ : مَا رَأَيْتُهُ مُذْ يَوْمُ الجُمُعَةِ ، والمعنى أوَّلُ المدة التي انتفت فيها الرؤيةُ يومُ الجمعة ، وإنَّما لزمهما ذلك لتعين الأولية المقصودة ؛ إذ لو قلتَ : مَا رَأَيْتُهُ مُذْ عِشْرُوْنَ أَوْ يَوْمٌ لم يُفِدْ ذلك .

وثانيهما : بيانُ جميع المدَّة فيلزمهما المقصودُ بالعدد كقولكَ : ما رأيتُهُ مذ عشرون يوماً ، وهما مبتدآن وما بعدهما الخبر ؛ لأنَّ المعنى أولُ المدة يومُ الجمعة ، وجميع المدة عِشْرُونَ يوماً ، وهذا اختيار أبي علي[1] .

وقال أبو الفتح[2] والزَّجاجيُّ[3]: هما خبران وما بعدهما هو المبتدأ .

قال ابنُ الحاجب[4]: هو وَهْمٌ ؛ لأنَّ المعنى واللَّفْظَ يأباه . أمَّا المعنى فلأنك تُخبرُ عن جميع المدَّة بأنها يومان ، وذلك خبرٌ محقَّقٌ[5]. وأمَّا اللَّفظُ فلأنَّ « يومان » نكرةٌ لا مُصحِّحَ لها ، فلا يستقيمُ أنْ يكونَ مبتدأً ، وكونُ خبره اسمَ زمانٍ مقدَّماً عليه[6] لا يُسيغُ ذلك ، وإنَّما يُسيغُهُ أنْ لو كان ظرفاً ؛ ألا ترى أنكَ لو قلتَ : جميعُ المدَّة يومان ، لم يستَقِمْ أنْ يكونَ « يومان » مبتدأً وما تقدَّمَهُ خَبَرُهُ وإنْ كان اسمَ زمانٍ لما لم يكن ظرفاً . انتهى كلامُهُ في « شَرْحِ مُقدِّمَتِهِ » .

---

(١) ذكره في الإيضاح ص : ٢٧٥ ولم ينص على اختياره .
(٢) اللمع ص : ١٣٠ .
(٣) الجمل ص : ١٤٠ .
(٤) شرح الكافية له ٢/٧٧٩ ـ ٧٨٠ ، وانظر اللباب للعكبري ١/٣٧٢ .
(٥) في (ص) : وذلك محقق .
(٦) في (ت) و(ص) : على رأيه .

وفيه نظرٌ؛ وذلكَ لأنهما قدَّراهُ بما يومان فيه مبتدأ، وما قبله خبرُهُ وهو: بيني وبين رؤيته يومان، وأنتَ لو صرَّحْت بهذا لم يكن / الأمرُ إلاَّ كما قالا، [٣٤/ب] ومسوِّغُ الابتداءِ أنهما في تأويل الظرف عندهما ، وتقدما على النكرة.

وقال بعضُهُم : إنهما ضعيفتان في الاسميَّة فجَعْلُ الاسم الصريح وهو ما بعدهما مبتدأ أولى . وهذا معارَضٌ بأنَّ بعضَهُم ذَهَبَ إلى اسميَّتِهِمَا مُطلقاً في حال الرَّفع والجر ، وجعل الجر بالإضافة .

والثالث[1]: **حَاشَا وعَدَا وخَلاَ** ، وقد ذُكِرَ فيها ما هو كافٍ[2].

* * *

[المضاف إليه]

والفرعيُّ : المضافُ إليه .

وهو : ما نُسِبَ إليه الأوَّلُ محذوفاً تنوينُهُ أو نائبُهُ لذلكَ .

فقولنا : « ما نُسِبَ إليه الأوَّلُ » يشمل المضافَ إليه نحو : غُلاَمُ زَيْدٍ ، وغيرَه نحو : قَائِمٌ زَيْدٍ .

وقولنا : « محذوفاً تنوينُهُ » يُخرجُ ذلك .

وقولنا : « أو نائبُهُ » ليَدخُلَ فيه نحو قولكَ : غُلامَا زَيدٍ .

---

(١) أي القسم الثالث من الحروف وهو ما يكون فعلاً تارة ويكون حرفاً أخرى ،كما أشار المصنف في أول باب حروف الجر .

(٢) سبق الحديث عنها في باب الاستثناء .

وقولنا : « لذلك » لئلاَّ يَدخُلَ فيه قولُكَ : القَائِمُ زَيْدٌ ، فالقائِمُ وإن كان منسوباً إلى زَيدٍ وهو أوَّلٌ لثَانٍ ، وتنوينُهُ محذوفٌ ، لكن لم يحذف لذلك ، بل لدخول اللام .

والإضافةُ على نوعين : محضة وغير محضة .

فالأولى ما أفادت تعريفاً أو تخصيصاً ، فالتَّعريف كقولك : غُلاَمِي ، وغُلاَمُ هَذَا ، وغُلاَمُ زَيْدٍ ، وغُلاَمُ الرَّجُلِ . ولا يُضَافُ المضمر ، ولا المشارُ به ، ولا العَلَمُ إلاَّ إنْ نُكِّر ، ولا ذو اللام .

والتخصيص كقولكَ : غُلاَمُ رَجُلٍ ، وهو أخصُّ من قولكَ : غُلاَمٌ مطلقاً ، وتُقدَّرُ إمَّا باللام أو بمِنْ أو بفي ، فنشَأَ من ذلك ستُّ شُعَبٍ : إضافةٌ إلى المعرفة أو النكرة بمعنى اللام ،كقولكَ : غُلاَمُ زَيْدٍ ، وغُلاَمُ رَجُلٍ.

وإضافةٌ بمعنى مِنْ إليهما ،كقولكَ : بَابُ السَّاجِ ، وبَابُ سَاجٍ .

وإضافةٌ بمعنى في إليهما ،كقولكَ : أَعْجَبَنِي زِيَارَةُ يَوْمِ الجُمُعَةِ ، وأَعْجَبَنِي زِيَارَةُ يَوْمٍ .

فإن قيلَ : فما الفرق بينهما ؟

أجبتُ : اللاميَّةُ لا تُعبِّرُ عن الأوَّل بالثَّاني ، فلا يُقالُ عن غُلاَمِ زَيْدٍ إنه زَيدٌ ، والتي بمِنْ يَصِحُّ ذلك فيها ،كقولك في بَابِ سَاجٍ : إنه سَاجٌ .

وقيل : إنْ جاز جعلُ الثاني وصفاً للأول أو خبراً له أو حالاً منه فالإضافة بمعنى مِنْ، وإلاَّ فهي بمعنى اللام ؛ ألا تراك إذا قلتَ : باب ساج، جَازَ أنْ تقول : هَذَا بَابٌ سَاجٌ ، والبابُ سَاجٌ ، وهذا البابُ ساجاً ، وذلك ممتنعٌ في غُلاَمِ زَيْدٍ .

وقيل : التي بمعنى مِنْ شَرْطُها : أنْ يكونَ المضافُ نوعَ المضاف إليه كقولكَ : خَاتَمُ فِضَّةٍ ، والتي بمعنى في شَرْطُها: أنْ يكونَ الاسمُ مضافاً إلى ظَرْفِهِ ،كقولكَ : ضَرْبُ اليوم[1]، وما عداهما فهي بمعنى اللاَّم .

والثانية : ما أفادت تخفيفاً ، وهي عند الأكثرين أربعةُ أقسام :

الأوَّلُ : إضافةُ الصِّفة إلى فاعلها ،كقولكَ : مَرَرْتُ برَجُلٍ حَسَنِ الوَجْهِ ، أو ما هو كالفاعل كقول محمَّدِ بنِ بشير[2]:

سَــهْلُ الفِنَاءِ إِذَا حَلَلْتَ بِبَابِهِ طَلْقُ اليَدَيْنِ مُؤَدَّبُ الخُدَّامِ

[٣٥/أ] / والمعنى مؤدَّبٌ خُدَّامُهُ .

والثَّاني : إضافتُهَا إلى مفعولها ،كقولكَ : مَرَرْتُ برَجُلٍ ضَارِبٍ زَيْدٍ غَداً والآنَ . وقيل : مطلقاً .

والثَّالثُ : إضافةُ أفعَلَ إلى ما هو جزءٌ منه ،كقولكَ : مَرَرْتُ برَجُلٍ أَفْضَلِ النَّاسِ ، ولذلك وُصِفَ به النكرة ، وهو اختيارُ عبد القاهر .

وقال بعضُهُم : هي محضةٌ لإفادتها البعضيَّة ؛ لأنكَ إذا قلتَ : زَيْدٌ

---

(١) في (ص) : ضربت اليوم .

(٢) محمد بن بشير الخارجي (نسبة إلى بني خارجة بن عدوان من مضر) شاعر أموي فصيح ، وكان يقيم في أكثر أيامه في بوادي المدينة . انظر الأغاني ١٤٢/١٤ ، والخزانة ٢١٦/٩ .
والبيت ثاني ثلاثة أبيات أوردها أبو تمام في باب المراثي من حماسته ٩٥/٢ ، وانظر شرحها للمرزوقي ٨٠٨/٢ . ونسب الشاهد مع بيت آخر في البيان والتبيين ٣٣٢/٢ والعقد الفريد ٣١٥/٢ لابن هرمة ، وهما في المختلط من شعره في ديوانه المجموع ص : ٢٤١ ـ ٢٤٢ . وفي الحماسة البصرية٢٤٤/١ لمحمد بن بشير وتروى لابن البلهاء (عمير بن عامر) ، وهو لابن البلهاء في معجم الشعراء : ٧٥ ، وأعاد نسبته في ص : ٣٤٣ إلى محمد بشير .

أَفْضَلُ مِنَ القَوْمِ ، لم يجب أن يكونَ منهم ، وإذا قلتَ : أَفْضَلُ القَوْمِ ، وجبَ كونُهُ منهم ، ولذلك جاز : الملاَئِكَةُ أَفْضَلُ مِنَ البَشَرِ ، ولم يجز : الملاَئِكَةُ أَفْضَلُ البَشَرِ .

والرَّابع : إضافة الاسم إلى صفة موصوف محذوف كقولهم : بَقْلَةُ الحَمْقَاء ، والتقدير : بَقْلَةُ الحَبَّةِ الحَمْقَاءِ ، وكذا : صَلاَةُ الأُوْلى ، والتقديرُ صَلاَةُ السَّاعَةِ الأُوْلى من زَوَالِ الشَّمس . وهذا رأي البصريين[1]. وأمَّا الكوفيُّون فيَحْمِلُونَهُ على إضافة الموصوف إلى صفته .

وهنا ثلاثُ مسائلَ :

الأولى : أنَّ المضافَ باقٍ على إعرابه إذا أضيفَ إلى مظهَرٍ متمكن أو مضمَرٍ عدا الياء كقولك : هَذَا غُلاَمِي ، وفيه خلافٌ . قال عبدُ القاهر[2]: والأكثرونَ أنه مبنيٌّ بناءً عارضاً عند إضافته إلى الياء ، وكان قبل ذلك مُعرَباً ، وأحدُ ما يكتسي المضافُ من المضاف إليه البناءُ .

فإن قيل : فهلاَّ بُنِي في حال إضافته إلى ضمير المخاطَب والغائب كقولكَ : غُلاَمُكَ وغُلاَمُهُ ؟

أجبتُ : هذا السببُ ليس بموجِبٍ للبناء عدا باقي الأسباب ، فإنها مُوجبةٌ . نَعَمْ عبدُ القاهر أطلق عدَمَ الوجوب على الجميع .

---

(١) انظر الإيضاح ص : ٢٨٢ ، وسر الصناعة ٣٥/١ ، والإنصاف ص : ٣٥٣ ، وتوجيه اللمع ص : ٢٧٠ ، وشرح الكافية لابن الحاجب ٦٠٣/٢ ، وشرحها للرضي ٩٢٣/٢/١ .

(٢) انظر المغني : ٦٧٢ .

فإنْ قيلَ : فما المخصِّصُ ؟

أجبتُ : بأنَّ الياء فيها لغتان السُّكونُ والفتحُ ، فلو كان المضاف إليها معرباً لانقلبت في الرفع واواً لسكونها غير مدغمة ، وانضمام ما قبلها وكان اللفظ غلامو ، فتغير لفظها ، ولانقلبت في النصب ألفاً لتحركها وانفتاح ما قبلها ، ولا يرد باب يا غلاما ؛ لأنه مخصوص بالنداء ، وهو باب تغيير ، ولذا اختص به الترخيم .

وقال ابنُ الحاجب[1]: « هو مُعرَبٌ تقديراً ، ولكنهم لما أوجبوا أن تكون حركةُ ما قبل ياء المتكلم كسرةً لتُناسبها تَعَذَّر إعرابُهُ بالحركات ؛ لما في حال الرفع والنصب من مضادتهما للكسرة ، وأما في الجر فلمضادته مثلَهُ ؛ إذ الكسرتان لا تجتمعان على حرف واحد .

وقد زَعَمَ بعضُهُم أنَّ باب غلامي مبنيٌّ . وهو وهمٌ ؛ لأن الإضافة إلى المضمَر لا تُوجبُ بناءً ؛ بدليل غلامك وغلامه ، فلا وجه لجعله مبنياً مع صحة كونه معرباً ». انتهى كلامه في « شرح مقدمته » .

قولُهُ : « لتناسِبَ الياءَ » إشارةً إلى ما ذَكَرْتُهُ من إرادة المحافظة على الياء ؛ إذ الحركة التي قبلها إذا كانت من جنسها ثبتت ، وإذا /لم تكن كذلك غصَبَها القرارُ[2] . [٣٥/ب]

لكنَّ قولَهُ : « وقد زَعَمَ بعضُهُم أنه مبني » عَجَبٌ ؛ لأنَّ الغالبَ عند

(١) شرح الكافية ٢٥٤/١ ، وانظر المتبع ١٣٥/١ ، واللباب ٦٧/١ ، ومسائل خلافية : ٨٠ ـ ٨٢ .

(٢) كذا في (ح) ، وفي (ص) و(ت) غصبتها .

النُّحَاة ذلك[1]، وهو المشهورُ في الكتب ، والذي اختارَهُ هو الذي يعزُّ نَقْلُهُ بالمرَّة .

قولُهُ : « وهو وهمٌ لأن الإضافة إلى المضمر لا تُوجِبُ بناءً » ليس كذلك ؛ لأنهم ما ادَّعوا الإطلاقَ في ذلك ، بل خصُّوه بهذا الضَّرْب ، وقد ذَكَرْتُ المخصِّصَ .

وقال بعضُ المتأخِّرين[2]: والصَّوابُ عندي أنه مُعْرَبٌ ؛ وذلك لأنه مُحَرَّكٌ ، وحَقُّ المبنيِّ على الحركة إذا كان اسماً أنْ تُعْقَلَ عِلَّةُ بنائه ، ثمَّ حَرَكَتُهُ من حيث هي حركةٌ ، ثمَّ حركتُهُ المخصوصة . وهذا لا يمكن فيه.

أقولُ : علَّةُ البناء الإضافةُ إلى المبنيِّ المخصوص ، وعلَّةُ الحركة عُرُوضُ البناء ، وأنَّ الاسم له أصلٌ في التَّمَكُّن ، وعلَّةُ الخصوصيَّةِ المحافَظَةُ على الضَّمير ، فاعْرِفْهُ .

الثانية : اعلَمْ أنَّ المضافَ يكتسي من المضاف إليه أحكاماً منها:

---

(١) **قلت** : ليس الأمر كما ذكره المصنف ، بل الأغلب عند النحاة ما ذهب إليه ابن الحاجب من أنه معرب بحركات مقدرة كما نص المرادي في شرح الألفية ٤٥٣/١ ، والذين قالوا ببنائه هم : الجرجاني في الجمل : ١١ ، وابن الخشاب في المرتجل ص : ١٠٧ ـ ١٠٨ ، وابن الشجري في أماليه ٤/١ ، والمطرزي في المصباح : ٦٣ ، وابن الخباز في النهاية : ١٢٤ ، والغرة المخفية : ١١، قال أبو حيان : وهو ظاهر كلام الزمخشري . وذكر ابن مالك في شرح الكافية الشافية ٩٩٩/٢ أنَّ في كلام ابن السراج ما يوهم ذلك . وانظر الأصول ١٢٧/٢ ، ٣٨٦/٢ ، والتبيين : ١٥٢ ، وشرح الكافية للرضي ٩٥/١/١ ، وشرح الألفية للمرادي ٤٥٣/١ ، وارتشاف الضرب ١٨٤٧/٤ . وراجع حاشية الدكتور جمال مخيمر على شرح ابن الحاجب ٢٥٥/١ ففيها تفصيل جيد لأقوال العلماء في المسألة .

(٢) منهم ابن مالك في شرح الكافية الشافية ١٠٠٠/٢ ، وانظر شرح الكافية للرضي ٩٥/١/١ .

التخصيص ، كقولكَ : غلامُ رَجُلٍ ؛ إذ هو أخص من قولك : غلامٌ مطلقاً .

ومنها التعريف ،كقولكَ : غُلاَمُ زَيْدٍ ، ولذلك تصفه بالمعرفة كقولكَ: جَاءَنِي غُلاَمُ زَيْدٍ الظَّرِيْفُ ، وتصفُ المعرفةَ به ،كقولكَ : مَرَرْتُ بِعَمْرٍو غُلاَمِ زَيْدٍ .

ومنها العُمُومُ كقولكَ : كلُّ رَجُلٍ يَأتِيني فَلَهُ دِرْهَمٌ ، فإذا قلتَ : غلامُ كلِّ رجلٍ يأتيني فله درهمٌ اكتَسَى العُمُوم من «كُلٍّ» .

ومنها: التَّأنيث، كقراءة بعضهم[1]:﴿ تَلْتَقِطْهُ بَعْضُ ٱلسَّيَّارَةِ ﴾، و﴿ لَوْنُهَا تَسُـرُّ ٱلنَّـٰظِرِينَ ﴾[2]، بتأنيث « تلتَقِطْهُ » و« تَسُرُّ » . ومنه قولُ الشَّاعر[3]:

كَمَا شَرِقَتْ صَدْرُ القَنَاةِ مِنَ الدَّمِ

وعليه وجهُ بيت « الحَمَاسَة »[4]:

---

(١) سورة يوسف ، من الآية (١٠) . وهر قراءة الحسن وقتادة وابن كثير وغيرهم . انظر إعراب القرآن ٣١٦/٢ ، ومختصر الشواذ : ٦٢ ، والكشاف ٢٠٥/٢ ، وإعراب القراءات الشاذة ٦٨٥/١ ، والتبيان ٧٢٤/٢ .

(٢) سورة البقرة ، من الآية (٦٩) .

(٣) عجز بيت للأعشى في ديوانه ص : ١٧٣ . وصدره :

وَتَشْـرَقُ بِالْقَوْلِ الَّذِي قَدْ أَذَعْتَهُ

وهو من شواهد الكتاب ٥٢/١ ، وانظر المقتضب ١٩٧/٤ ، والأصول ٤٧٨/٣ ، والمذكر والمؤنث للأنباري ص: ٣١٦ ، وتوجيه اللمع : ٢٦٨ ، وشرح الألفية للمرادي ٤٢٧/١ ، والمغني ص : ٦٦٧ ، وشرح أبياته ١٠٤/٧ .

(٤) الحماسة ٥٧/١ (تحقيق د.عسيلان) ، وهو لقريط بن أُنيف رجل من بلعنبر بن تميم ، وانظر البيت في مجالس ثعلب ٤٠٥/٢ ، وشرح الحماسة ٢٣/١ ، وشرح الكافية ٦٢٨/١/٢، والمغني : ٣٣٨، وشرح أبياته ٨٣/١ ، والخزانة ٤٤١/٧ .

لَوْ كُنْتُ مِنْ مَازِنٍ لَمْ تَسْتَبِحْ إِبِلِي   بَنُو اللَّقِيْطَةِ مِنْ ذُهْلِ بْنِ شَيْبَانَا

وهنا تنبيهٌ :

وهو أنهم نَصُّوا على أنَّ هذا شرطُهُ أنْ يكونَ المضافُ جزءاً من المضاف إليه ، فلا يقال : جَاءَتني غُلاَمُ هِنْدٍ .

ومنها : المصدريَّةُ ،كقولك : صُمْتُ أَحْسَنَ الصِّيَامِ ، وضَرَبْتُهُ كُلَّ الضَّرْبِ وبَعْضَهُ .

ومنها : الظرفيَّة،كقولكَ :كُلُّ يَوْمٍ أَرَاكَ تُكْرِمُنِي فِيْهِ، وقال الشَّاعر[1]:

كِلاَ يَوْمَي طُوَالَةَ وَصْلُ أَرْوَى   ظَنُوْنٌ ، آنَ مُطَّرَحُ الظَّنُونِ

ومنها : الاستفهام كقولكَ : غُلاَمُ مَنْ عِنْدَكَ .

ومنها : الشَّرْطُ ،كقولكَ : غُلاَمُ مَنْ يَضْرِبْ أَضْرِبْ ، ويدلُّكَ على ذلك أنكَ لو جئتَ بحرفِ الشَّرط لرُفِعَ هذا الاسمُ بعد فعله كقولكَ : إنْ يَضْرِبْ غُلاَمُ زَيْدٍ أَضْرِبْ .

ومنها : البناءُ ، كقول الفرزدق[2]:

---

(١) هو الشَّمَّاخ بن ضرار الغطفاني ، والبيت في ديوانه : ٣١٩، وهو مطلع قصيدة له في مدح عَرَابةَ ابن أوسٍ رَضِيَ اللهُ عَنْهُ . والبيت في : الإغفال ٧٩/١ ومقاييس المقصور والممدود : ٧٦، والإيضاح : ٩٥ ، وإيضاح شواهده ٩٠/١ ، والمحتسب ٣٢١/١ ، والإنصاف : ٦٢ ، وشرح المفصل ١٠١/٣ ، واتفاق المباني : ٢١٥ . وطُوالةَ : موضعٌ ببرقان فيه بئرٌ ... وقال نصر : طُوالةَ : بئرٌ في ديار بني فزارة لبني مرة وغطفان قال الشماخ ... وأنشد البيت . انظر معجم البلدان ٤٥/٤. وأروى : اسم محبوبته ، والظَّنون : التي لا يوثق بدوامها .

(٢) ديوانه : ١٨٥/١ يمدح عمر بن عبد العزيز ، وانظر الكتاب ٦٠/١ ، وشرح أبياته ١٦٢/١، والمقتضب ١٩١/٤ ، ومجالس العلماء : ٨٩ ، والإغفال ، ٤٦١/٢ ، وتوجيه اللمع : ١٢٥، =

فَأَصْبَحُوا قَدْ أَعَادَ اللَّهُ نِعْمَتَهُمْ إِذْ هُمْ قُرَيْشٌ وَإِذْ مَا مِثْلَهُمْ بَشَرُ

قال ابنُ عُصفور في « مُقَرَّبه »[1]: (مثلَ) مبنيٌّ على الفتح لإضافته إلى ضمير الغائِبِين .

[٣٦/أ] ومنها : / التنكيرُ ،كقولكَ : زَيْدُ امرَأَةٍ ، فهو قبل الإضافة مَعرِفَةٌ ، ولَمَّا أضفتَهُ مَيَّزْتَهُ عن زَيْدِ رَجُلٍ . **وفي هذا نظرٌ** .

وقال المَرَاغيُّ : ومنها الاشتقاقُ ،كقولكَ : مَرَرْتُ برَجُلٍ أيِّ رَجُلٍ .

وهذا وَهْمٌ ؛ لأنَّ الاشتقاقَ إنما أتاه من حيث أنه وُصِفَ به ، والمرادُ الكاملُ في الرجولية .

وبما ذَكَرْتُهُ يُعْلَمُ أنَّ حَصْرَ ابنِ الخباز للأحكام في سبعةٍ ليس بجيد[2].

الثَّالثةُ : اختلفوا في جرِّ المضاف إليه، فقال عبدُ القاهر[3]: إنه بالمضاف ؛ لأنه فُهِمَ منه معنى الحرف الذي جيء بالإضافة مبنيَّةً على معناه ، فلَمَّا قَامَ مَقَامَهُ جَرَّ المضافَ إليه .

= والمقرب ص : ١١٢ ، وشرح التسهيل ٣٧٣/١ ، وشرح الكافية ٨٥٦/٢/١ ، ورصف المباني : ٣١٢ ، والفصول المفيدة : ٢٥١ ، والمغني : ١١٤ وأمكنة أخرى منه ، وشرح أبياته ١٥٨/٢ ، والخزانة ١٣٣/٤ .

(١) المقرب ص : ١١٢ .

(٢) قال في توجيه اللمع ص : ٢٦٧ : « وَاعْلَمْ أنَّ الإضَافَةَ المحضَةَ لَمَّا لم تَكُنْ في نيَّةِ الانْفِصَال ، اكتَسَى المضَافُ فيهَا كَثيراً منْ أَحْكَامِ المضَاف إليه ، وجملةُ ذلك سَبْعَةٌ ، ذَكَرَ أبو الفتح منهَا أربعةً، ولم يُمَثِّلْ ، وأنا أَسُوقُهَا ممثَّلَةً ... »

(٣) هذا مذهبُ سيبويه رحمه الله . انظر الكتاب ٤١٩/١ ، وأسرار العربية : ٢٥٠ ، والتصريح ٩٩/٣ . وأما عبد القاهر الجرجاني فإنه يقول : إن الجر على معنى اللام كما هو ظاهر من كلامه في المقتصد ٨٧١/٢ ، واعترض على مَن قال : إن الجرَّ باللام المقدرة ، وهذا مذهب الزجاج من قبل. وانظر توجيه اللمع ص : ٢٦٥ ، والتصريح ٩٩/٣ .

وقال غيرُهُ[1]: جَرُّهُ بالحرف المقدَّر بينهما ؛ إذ أصلُ عَمَل الجرِّ للحروف . وأُفْسِدَ[2] ذلك بأنه يجبُ حينئذ تنوينُ المضاف كما لو ظَهَرَ الحرفُ ، وبأنَّ عَمَلَ حرفِ الجر محذوفاً ضعيفٌ على خلاف الأصل ، وبأنه يقتضي ألاَّ يتعرَّفَ المضافُ ولا يكتسي شيئاً من الأحكام المذكورة ، والأمرُ بخلافه .

وقال أبو الفتح في « اللُّمع »[3]: الجرُّ بالإضافة . وهو تَجَوُّزٌ . ويكثُرُ ذلك في عبارات المطارحين .

* * *

(١) انظر توجيه اللمع ص : ٢٦٥ ، والارتشاف ١٧٩٩/٤ .

(٢) الذي أفسده هو عبد القاهر الجرجاني . انظر توجيه اللمع ص : ٢٦٥ .

(٣) اللمع ص : ١٢٧ .

[الجوازم]

والمجزوم كذلك(١).

فالأصليُّ فعلُ الشَّرط ، ووجهُ ذلك أنَّ حَرْفَهُ وما تضمَّنَ معناه حيث طال مقتضاه اقتضى القياسُ أنْ يُخَفَّفَ .

والجزْمُ حذفٌ للحركة أو للحرفِ المعتلِّ والمشابه له .

وأمَّا الجازمُ للجواب ففيه خمسةُ أقوال :

الأوَّلُ : جازمُهُ حرفُ الشَّرط أيضاً ؛ لأنه اقتضاه كما اقتضى فعلَ الشَّرط ، فعَمِلَ فيهما . وهو اختيار الجزولي(٢).

والثَّاني : أنَّ حرفَ الشَّرط يَجزِمُ [فعل الشَّرط](٣)، ثمَّ إنَّهُما معاً يَجْزِمَان الجوابَ ؛ لأنَّ هذا الحرفَ ضعيفٌ ، فلا يعمل في معمولَين .

والثَّالث : أنه يَجزِمُ فعلَ الشَّرْط ، وفعلُ الشَّرط يَجزِمُ الجوابَ .

والرَّابع : أنه يَجزِمُ فعلَ الشَّرْط ، والجوابُ مجزومٌ بالمجاوَرَة . وهو قولُ الكوفيِّين .

والخامس : أنهما مبنيَّان على السُّكون ؛ لأنَّ هذا الموضعَ يختصُّ بالأفعال . وهو قولُ المازنيِّ .

---

(١) يتابع المصنف حديثه عن المعمولات ، وكان قسمها إلى الأسماء (مرفوعة ومنصوبة ومجرورة) وإلى الأفعال المضارعة، وقد أنهى الحديث عن الأسماء وبدأ بالأفعال، وقوله: « كذلك » أي أصلي وفرعي .

(٢) المقدمة الجزولية ص : ٤٣ .

(٣) في النسخ : يجزمه ، والزيادة ليستقيم السياق .

وهنا ثلاثةُ تنبيهاتٍ :

الأوَّلُ : إذا كان الشَّرْطُ والجوابُ فِعْلَين فلهما أربعُ صُوَرٍ[1]:

الأولى : أنْ يكونا مضارعَين كمثاله فلا بُدَّ من الجزم؛ لأنهما مُعرَبَان، والعاملُ معهما . وأجازَ بعضُ المتأخِّرين رفعَ الجواب ، **وهو ضعيفٌ** .

الثَّانية : أنْ يكونا ماضيين فيُحْكَمُ على موضعهما بالجزم ؛ لأنهما مبنيَّان على الفتح ،كقولكَ : إنْ قَامَ زَيْدٌ قَعَدَ عَمْرٌو .

والثَّالثة : أنْ يكونَ الشَّرْطُ ماضياً والجوابُ مضارعاً ،كقولكَ : إنْ أَكْرَمَني زَيْدٌ أُكْرِمْهُ ، ففي الثَّاني الجزمُ والرَّفعُ على التَّقديم ، أو على حذف الفاء ، أو على أنَّ الأوَّلَ لا إعرابَ له لفظاً .

الرَّابعة : عكسُ هذه ، وهي رديئةٌ لم تأتِ / في الكتاب العزيز ، بل هو في الشِّعر كقوله[2]: [٣٦/ب]

فَإِنْ تَقْطَعُوا مِنَّا مَنَاطَ قِلاَدَةٍ قَطَعْنَا بِهِ مِنْكُمْ مَـنَاطَ قَـلاَئِدِ

وَقَالَ آخَرُ[3]:

---

(١) انظرها في توجيه اللمع : ٤٣٥ .

(٢) أحد خمسة أبيات لخلف بن خليفة أوردها الطبري في تاريخ الرسل والملوك وابن عساكر في تاريخ دمشق (في أثناء الحديث عن ولاية الوليد بن يزيد بن عبدالملك بن مروان) ، وابن عبد ربه في العقد الفريد ٤٦٣/٤ . يقولها في قتل الوليد بن يزيد . وفي نسخة (ص) : فإن تعطوا .

(٣) هو أبو زبيد الطائي ، في شعره : ٦٠٠ (ضمن شعراء إسلاميون) . وجمهرة أشعار العرب ٧٣٩/٢ ، وانظر النوادر : ٢٨٠ ، والمقتضب ٥٩/٢ ، والمقرب : ٣٠٢ ، وشرح الكافية الشافية ١٥٨٥/٣ ، وشرح الكافية ٩٣٠/٢/٢ ، ورصف المباني : ١٠٥ ، والمقاصد الشافية ١٢٩/٦ ، ٣٨٧/٧ ، والخزانة ٧٦/٩ . والشجا : ما يعترض في الحلق كالعظم .

مَنْ يَكِدْنِي بِسَيِّئٍ كُنْتَ مِنْهُ   كَالشَّـجَا بَيْنَ حَلْقِهِ وَالْوَرِيـْدِ

والثَّاني : في الجواب ، وهو ثلاثةُ أقسام :

الأول : الفعلُ كما ذُكِرَ .

والثاني : الفاء وما بعدها ، وحكمها أن تدخُلَ على كل شيء لا يصحُّ أنْ يليَ حرفَ الشَّرْطِ كالمبتدأ والخبر والأمر والنهي والاستفهام والماضي الصريح ،كقولكَ : إنْ تَزُرْنِي فَأَنَا مُكْرِمٌ لَكَ .

واعلَمْ أنَّ موضعها مع ما بعدها الجزم بدليل قوله تَعَالى[1]: ﴿ مَن يُضْلِلِ ٱللَّهُ فَلَا هَادِىَ لَهُۥ وَيَذَرْهُمْ ﴾ ، ألا تـرى أنَّ « يذَرْهُمْ » معطـوفٌ على قولـه : « فَلاَ هَادِيَ لَهُ »[2]، وإعرابُ المعطوف فرعٌ على إعراب المعطوف عليه .

والثالثُ : إذا ،كقوله تَعَالى[3]: ﴿ وَإِن تُصِبْهُمْ سَيِّئَةُۢ بِمَا قَدَّمَتْ أَيْدِيهِمْ إِذَا هُمْ يَقْنَطُونَ ﴾ ، وموضع إذا مع ما بعدها الجزمُ أيضاً .

والثَّالثُ : في إعراب الأسماء الجازمة .

اعلَمْ أنَّ ما كان منها ظرفاً فهو منصوبٌ بفعل الشرط كقولكَ : مَتَى تَزُرْنِي أُكْرِمْكَ . ولا تُجَرُّ « متى » إلاَّ بإلى خاصَّةً .

وأَيَّانَ وإذْمَا لازمتان للظَّرفية .

---

(١) سورة الأعراف ، من الآية (١٨٦) . و(يَذَرْهم) بالياء وجَزْمِ الفِعْل قراءة حمزةُ والكِسَائيُّ . انظر السبعة ض : ٢٩٨ ، والإقناع ٢/٦٥١ .

(٢) وموضع (فلا هادي له) جزم في جواب مَن . إعراب القرآن ٢/١٦٥ ، وإعراب القراءات الشواذ ١/٥٧٧ .

(٣) سورة الروم ، من الآية (٣٦) .

وأيْنَمَا وحَيْثُمَا تُجَرَّان بمن وإلى ، ومتى جرت فيتعلَّق به أيضاً .

وما كان منها غيرَ ظرف فإن كان مرفوعاً فهو مبتدأٌ لا غير ، وعادَ إليه العائدُ من فعل الشَّرْطِ كقولكَ : مَنْ يَزُرْنِي أُكْرِمْهُ ، وإنْ كان منصوباً انتصبَ بفعل الشَّرْط مفعولاً به كقولكَ : مَنْ تُكْرِمْ أُكْرِمْ[1]، أو خبراً لكان وأخواتها كقولكَ : مَنْ يَكُنْ أَخُوْكَ فَهُوَ أَخِي .

والفرعيَّ مجزومٌ بلم وأخواتها ؛ وذلك لأنها مُشَبَّهَةٌ بإنْ ؛ ألا ترى أنَّها تَنقُلُ المستقبَلَ إلى الماضي ، وإنْ تنقُلُ الماضيَ إلى المستقبل ، وكذلك لَمَّا .

فإنْ قيل : فما الفرْقُ بينهما ؟

أجبتُ : من ثلاثة أوجُهٍ :

أحدها : أنَّ لَمْ جوابُ فَعَلَ ، يقولُ : ضُرِبَ زَيْدٌ ، فتقولُ له : لَمْ يُضْرَبْ .

ولَمَّا جوابُ « قَدْ فَعَلَ » ، يقولُ : قَدْ ضُرِبَ ، فتقولُ : لَمَّا يُضْرَبْ .

وثانيها : أنَّ زَمانَ « لَمَّا » متَّصلٌ إلى حين إخبارك ، وزَمَانَ لَمْ منقطعٌ، وكذلك تقولُ : نَدِمَ إِبْلِيْسُ وَلَمَّا يَنْفَعْهُ نَدَمُهُ ، وتقولُ : نَدِمَ آدَمُ عليه السَّلامُ ولَمْ يَنْفَعْهُ نَدَمُهُ ، ولو جئتَ بـ « لَمَّا » هنا أَحَلْتَ .

وثالثها : جوازُ الوقف على « لَمَّا » دون « لم » كقولكَ : جِئْتُكَ ولَمَّا، تريدُ : ولَمَّا أُكْرِمْكَ . ولا يجوزُ مثلُ ذلك في لم إلا شَاذاً ، كقولِ

---

(١) في (ص) : من يكرمني أكرم .

الشَّاعر[1]:

يَا رُبَّ شَيْخٍ مِنْ لُكَيْزٍ ذِيْ عَلَمْ

أَجْلَحَ لَمْ يَشْمَطْ وَقَدْ كَادَ وَلَمْ

وجَزَمَتْ لامُ الأمر لأنَّ معناها معنى الصِّيغة الموقوفةِ ، فقولُكَ : اضْرِبْ كقولكَ : لِيَضْرِبْ زَيْدٌ . وحُمِلَتْ عليها لا الناهيةُ لأنَّ النَّهي أمرٌ في الحقيقة ، ولذلك يقولُ بعضُهُم : النَّهيُ عن الشَّيء أمرٌ بضدِّهِ .

وعندي أنَّ هذا ضعيفٌ لأمرين :

[٣٧/أ] **الأول** : أنه يؤدِّي إلى حَمْل الإعْرَابِ على البناء ؛/ ألاَ تَرَى أنَّ القائلَ بذلكَ زَعَمَ أنَّ لامَ الأمر محمولةٌ على الصِّيْغَةِ الموقوفة ، وذلكَ مَرْدُوْدٌ ، ومثله قولُ ابنِ الخَيَّاط[2]: رُفِعَ الفاعلُ المظهَرُ لأنَّ له الضَّمَّ في قولكَ : ضَرَبْتُ .

---

(١) لم أقف عليه . وهو في شرح المفصل ١١١/٨ ، وضرائر الشعر : ١٨٣ ، وتمهيد القواعد ٤٣١٥/٩ (وفيه حُرِّفَ لكيز إلى بكير) ، كما ورد في الخزانة عرضاً مع الشاهد (٦٨٠) . وفي (ص) : جاء بلفظ (مِنْ الكبير) و(أملج) .

(٢) هو محمد بن أحمد بن منصور السمرقندي ، أبو بكر بن الخياط ، نحويٌّ مفسِّرٌ من شيوخ أبي القاسم الزجاجي وأبي عليٍّ الفارسي ، جري بينه وبين الزجاج مناظرة ببغداد ، من تآليفه : معاني القرآن ، والموجز ، والمقنع (كلاهما في النحو) ، والنحو الكبير . توفي سنة ٣٢٠هـ . انظر أخباره في إنباه الرواة ٥٤/٣ ، ومعجم الأدباء ١٤١/١٧ ، وإشارة التعيين : ٢٩٣ ، وطبقات المفسرين ٨٧/٢ .

وانظر حاشية الصبان على شرح الأشموني ٢/٤ . وقد أجاب عنه الصبان بقوله : وأجيب بأنه لا يضر حمل الإعراب على البناء فيما ذكر لكونه فرعاً عنه في الفعل .

والثاني : أنَّ هذا الحملَ ضعيفٌ ، صَرَّحَ به أبو الفتح[1] في « سِرِّ الصِّناعة ».
فالأجْوَدُ ما قاله الجزوليُّ من أنَّ الحرفَ إذا اختص بشيء عَمِلَ الإعرابَ الذي يختص به ،كحروف الجرِّ في الأسماء وهذه في الأفعال .

نَعَمْ قد يعرض لبعضها شبَهُ الفعل فيَخرُجُ عن ذلك كإنَّ وأخواتها ، وهذا جليٌّ .

وكذلك الفعلُ المذكور بعد فِعْلِ الأمر ، أو الاستفهام ، أو التَّمني ، أو الدُّعاء ، أو العَرْض ، أو التَّحضيض[2] عموماً ، والنَّهي خصوصاً ، خلافاً للكسائي، كقولكَ : أَكْرِمْنِي أُكْرِمْكَ ، واللُّهُمَّ ارْزُقْني مَالاً أتَصَدَّقُ بِهِ ، ولولاَ تَسَافِرُ تَغْنَمْ[3]، وكذا الباقي .

وإنَّمَا جازَ ذلك لأنه جَوَابُ شَرْطٍ محذوفٍ ، والتَّقدير : أَكْرِمْني فَإنَّكَ إنْ تُكْرِمْني أُكْرِمْكَ . وجاز الحذفُ لدلالة الأوَّل على المقدَّر ؛ إذ هو ضمَانٌ له .

والرَّفعُ جائزٌ من وجوهٍ ثلاثةٍ :

الأول : أنْ يكونَ حالاً ، كقولكَ : اقْصُد الأَمِيرَ يُنْعِمُ عَلَى النَّاس ، أي : اقصِدْهُ في هذه الحال ، وهي الإنعامُ .

---

(١) لم أقف عليه .
(٢) في (ص) : التخصيص .
(٣) في (ص) : لولا تساق . وفي (ت) : لِمَ لا تسافر تغنم .

والثاني : أنْ يكونَ وصفاً لنكرةٍ ، كقولك : اشْكُرْ رَجُلاً يُسَاعِدُكَ ، ومنه قولُهُ عزَّ اسمُهُ[1]: ﴿فَهَبۡ لِي مِن لَّدُنكَ وَلِيّٗا ۝ يَرِثُنِي﴾ أي : ولياً وارثاً .

والثالث : أنْ يكونَ منقطعاً ،كقولكَ : أَعْطِ زَيْداً يَشْكُرُكَ ، كأنكَ بعدَ ذِكْرِ فعلِ الأمر استأنَفْتَ الإخبار بأنه يَشْكُرُهُ .

* * *

(١) سورة مريم ، من الآيتين (٥ ـ ٦) .

المَقَدِّمةُ الرَّابِعَةُ

[إعراب الجمل]

اعلَمْ أنَّ الجملةَ إنما يُحْكَمُ عليها بإعرابٍ تقديراً في مواضعَ منها[1]:

إذا كانت خبراً للمبتدأ كقولكَ: زَيدٌ أَبُوهُ مُنْطَلِقٌ ، فـ« أَبُوهُ مُنطَلِقٌ » في موضع رفع ؛ لكونه خبراً عن زيد ، وكذلك : زَيدٌ انْطَلَقَ أَبُوْهُ .

ومنها : أن تكون خبراً لكان وأخواتها كقولكَ : كَانَ زَيْدٌ أَبُوهُ مُنْطَلِقٌ ، وكَانَ زَيْدٌ قَد انطَلَقَ أَبُوْهُ ، أو انطَلَقَ بغير « قد » تمسُّكاً بظاهر قوله تَعَالى[2]: ﴿ إِن كَانَ قَمِيصُهُۥ قُدَّ مِن قُبُلٍ ﴾ ، وبقول الشَّاعر[3]:

أَمْسَتْ خَلاَءً وأَمْسَى أَهْلُهَا احْتَمَلُوا ... أَخْنَى عَلَيْهَا الَّـذِي أَخْنَى عَلَى لُـبَـدِ

وموضعها هنا النصبُ .

ومنها : أنْ تكونَ خَبر إنَّ وأخواتها، كقولكَ : إنَّ زيداً أبوه منطلقٌ،

---

(١) انظر المغني لابن فلاح ٣٠٧/٢ .

(٢) سورة يوسف ، من الآية (٢٦) .

(٣) هو النابغة الذبياني، والبيت في ديوانه : ١٦ من معلّقته . والبيت عند ابن مالك وغيره شاهد على النواسخ. انظر شرح التسهيل ٣٤٤/١ ، ٣٤٦ ، وشرح الكافية الشافية ٣٩٥/١ ، وشرح عمدة الحافظ ٢١٠/١ ، والتذييل ١٥٣/٤ ، وشرح الأشموني على الألفية ٢٣٠/١ ، والهمع ٧٦/٢ ، والخزانة ٥/٤ .

وإنَّ زيداً انطَلَقَ أبُوْهُ ، وموضعها الرَّفعُ .

ومنها : أنْ تكونَ مفعولاً ثانياً لظَنَنْتُ وأخواتها ، كقولكَ : ظَنَنْتُ زَيْداً أَبُوْهُ مُنْطَلِقٌ ، وظَنَنْتُ زَيْداً انْطَلَقَ أَبُوْهُ ، وموضعها النَّصْبُ .

ومنها : أنْ تكونَ مفعولاً ثالثاً لأَعْلَمْتُ وأخواتها كقولك : أَعْلَمْتُ زَيْداً عَمْراً أَبُوْهُ مُنْطَلِقٌ ، وأَعْلَمْتُ زَيْداً عَمْراً قَامَ أَبُوْهُ ، وموضعها نصبٌ .

ومنها : أنْ تكونَ صفةً للنكرة ،كقولكَ : مَرَرْتُ بِرَجُلٍ أَبُوْهُ مُنْطَلِقٌ ، وبرَجُلٍ انطَلَقَ أَبُوْهُ ، وموضعُها على حسب إعراب / موصوفها في الأنواع الثَّلاثة . [٣٧/ب]

وهنا تنبيهاتٌ :

الأوَّلُ : أنه يُشترَطُ فيها أنْ تكون خبريَّةً محتَمِلَةً للصدق والكذب كالمثال المذكور ، واحتُرزَ بذلك عن الأمر والنهي والاستفهام نحو : قُمْ ، ولا تَقُمْ ، وهَلْ تَقُومُ ، وامتَنَعَ ذلك فيها لأنَّ الغرض من الصفة الإيضاح والبيان بذكر حالٍ ثابتةٍ للموصوف يعرفها المخاطَبُ له ليست لمشاركة في اسمه ، وكل واحدٍ من هذه ليس بحال ثابتة ؛ إذ اثنان منها طَلَبٌ ، والآخَرُ استعلامٌ ، وذلك مما لا اختصاصَ له بواحد دون آخَر . فأمَّا قولُ الشَّاعر ـ أنشده الأصمعيُّ ـ[1]:

(١) رجزٌ منسوبٌ للعجاج ، وهو في ملحق ديوانه ٣٠٤/٢ (تحقيق د.السطلي) ، وانظر الكامل ١٠٥٤/٢ ، والمحتسب ١٦٥/٢ ، والفرق بين الحروف الخمسة : ٣٠٦ ، وأمالي ابن الشجري ٩٨/٢ ، والإنصاف : ٩٨ ، وشرح الجمل ١٩٣/١ ، وشرح التسهيل ٣١١/٣ ، وشرح الكافية، والمغني ص : ٣٢٥ ، ٧٦١ ، وشرح أبياته ٥/٥ ، والخزانة ١٠٩/٢ .

حَتَّى إِذَا جَـــنَّ الظَّــلاَمُ وَاخْتَلَطْ
جَاؤُوا بِمَذْقٍ هَلْ رَأَيْتَ الذِّئْبَ قَطْ

ويُرْوَى : « بضَيْح » ، والضَّيْحُ بالفتح اللَّبنُ الرَّقيق الممزوج ، يقال : ضَيَّحْتُ اللَّبنَ أي مَزَجْتُهُ . والمذق والمذيق مثله ، وإنما وُصِفَ به وهو استفهامٌ على الحكاية وإضمار القول ،كأنه قال : جاؤوا بمذق مقولٍ فيه ذلك ، شبَّهَ لونه بلون الذئب لوُرْقَتِهِ ، والوُرْقَةُ لونٌ كلون الرماد .

ومثلُهُ قولُ أبي الدَّرداء رضي الله عنه[1]: « وَجَدْتُ النَّاسَ اخْبُرْ تَقْلِهْ » ، بفتح اللاَّم وكَسْرها على اللُّغَتَين ، وهما قَلَى يَقْلِي كرَمَى يَرْمِي ، وقَلِيَ يَقْلَى كرَضِيَ يَرْضَى ؛ وذلك لأنَّ وَجَدْتُ من أخوات عَلِمْتُ ، وهي تَدخُلُ على المبتدأ والخبر ، والخبرُ لا يكون أَمْراً ، والتَّقديرُ : وَجَدْتُ النَّاسَ مَقُولاً فيهم ذلك .

والثَّاني : أنه إذا اجتَمَعَ للنكرة وصفان مفرَدٌ وجملةٌ ، فالأَولى تقديمُ المفْرَد ،كقولكَ : مَرَرْتُ برَجُلٍ كَريم أَبُوْهُ تَمِيْمِيٌّ؛ لأصالَةِ المفْرَد وفرعية

---

(١) أخرجه أبو نعيم في حلية الأولياء ١٥٤/٥ ، والطبراني في مسند الشاميين ٣٥٨/٢ ، رقم ١٤٩٣، والبزار في مسنده ١١٣/٢ . قال الهيثمي في مجمع الزوائد ٩٠/٨ : فيه أبو بكر بن أبى مريم وهو ضعيف . وانظر الضعفاء لابن عدى ٣٦/٢ ، ترجمة ٢٧٧ أبو بكر بن عبد الله بن أبى مريم . وقال ابن الجوزى : حديث لا يصح . انظر المقاصد الحسنة ٦٨/١ ، والفوائد المجموعة ٢٥٩/١ وغريب الحديث لابن الجوزي ٢٦٣/٢ ، والفائق والنهاية (قلى) .
و(اخْبُرْ) : أى جرِّب . و(تَقْلِهْ) : تبغضه ، أي : جَرِّب الناس فإِنك إِذا جرّبتهم أبغضتهم . ومعنى هذا القول : وجدت الناس، أي علمتهم، مقولا فيهم هذا القول: أي ما منهم أحدٌ إلا وهو مسخوط الفعل عند الخبرة . فلَفْظَه لفظُ الأمر ومعناه الْخَبر .

المركَّب ، ولظهور الإعراب فيه ، وتقديره في الآخر ، ويجوز العكس خلافاً للكوفيِّ ، قال تعالى[1]: ﴿ وَهَٰذَا كِتَٰبٌ أَنزَلْنَٰهُ مُبَارَكٌ ﴾ ، وهو في الشِّعر كثيرٌ .

وأمَّا الظَّرفُ والجارُّ والمجرورُ فمرتبتُهُمَا بينهما ،كقولكَ : مَرَرْتُ برَجُلٍ كَرِيْمٍ مِنْ بَنِي تَمِيْمٍ وَجْهُهُ حَسَنٌ ، ومنه قوله تعالى[2]: ﴿ وَقَالَ رَجُلٌ مُّؤْمِنٌ مِّنْ ءَالِ فِرْعَوْنَ يَكْتُمُ إِيمَٰنَهُۥٓ ﴾. قال الصِّقِلِّيُّ: وهذا من أشْرَفِ الكَلاَم وأَعْلاَهُ.

ويقتضي النَّظَرُ أن يكون تقديمُ الاسمية على الفعلية أولى ، وكذاك تقديمُ ما فِعْلُهَا مضارعٌ أولى من تقديم ما فعلها ماض .

والثَّالثُ : أنه يجوز عطفُ المفرد على الجملة الوصفية ، كقولكَ : مَرَرْتُ برَجُلٍ يكتُبُ وشَاعِرٍ ، والمعنى كاتبٌ وشاعرٌ . قال بعضُهُم[3]:

أُمَّ صَبِيٍّ قَدْ حَبَا وَدَارِجِ

أي حابٍ ودارجٍ .

وأَرَى أنَّ العطفَ على المضارع أحسنُ من العطف على الماضي

---

(١) سورة الأنعام ، من الآيتين (٩٢ ، ١٥٥) .

(٢) سورة غافر ، من الآية (٢٨) .

(٣) هو جندب بن عمرو يقوله في امرأة الشماخ في قصة مذكورة في ديوان الشماخ ص : ٣٦٣ ، وانظر البيت في معاني القرآن للفراء ٢١٤/١ ، وشرح القصائد السبع : ٣٧ ، وسر الصناعة ٦٤١/٢ ، وأمالي ابن الشجري ٤٣٨/٢ ، وشرح الكافية الشافية ١٢٧٢/٣ ، والخزانة ٢٣٨/٤، واللسان (درج) ، وقبله :

يَا لَيتَنِي كَلَّمْتُ غَيرَ حَارِجِ

لشبهه بالاسم وإعرابه ، بل العطفُ على فعلٍ فاعلُهُ مستكنٌّ أحسنُ من العطف على فعل برَزَ ضميرُ فاعله ؛ إذ الأول مفرَدٌ في اللفظ مركَّبٌ في المعنى ، والثاني مركَّبٌ لفظاً ومعنى /، وكذا إنْ كان متصلاً فهو أحسنُ [٣٨/أ] منه إذا كان منفصلاً ، وإذا كان ضميراً فهو أحسن منه إذا كان ظاهراً .

وقول بعضهم : لا يعطف على الفعل إذا اتصل به ما تحقق فيه الفعلية ، فلا يجوزُ : زَيْدٌ سَيَتَحَدَّثُ[١] وَضَاحِكٌ ، يبطل عندي بما أوردته ؛ لأن قد في تحقيق الفعلية كالسين ، وهذا بَيِّنٌ .

والرابع : أنَّ الزمخشريَّ أجاز في كتابه الموسوم بـ « الفائق » دخولَ الواو على الجملة الوصفيَّة ، وكذا مَكِّيٌّ في « إعرابه » تشبيهاً لها بالجملة الحاليَّة . وفيه نَظَرٌ .

والخامس : أن أبا الفتح[٢] أجاز في بيت « الحماسة »[٣] وهو :

سَـلِيْلَةُ سَـابِقَيْنِ تَنَاجَـلاَهَا إذَا نُسِـبَا يَضُمُّهُمَا الكُرَاعُ

أنْ يكونَ ظرفُ الزمان وهو « إذا » صفةً للجثة وهو « سليلةُ »[٤]. وهذا تَسَمُّحٌ ؛ لأنَّ « إذا » منصوبة بجوابها وهو « يضمهما » ، وهذا الفعل وما تعلق به صفة لـ « سليلةُ » .

---

(١) في (ص) : ستجدن .

(٢) التنبيه في إعراب الحماسة ١٢٠/١ . قال : وصف الجوهر بظرف الزمان وهو إذا ، وهو كقول أوس : « فقومي وأصحابي يظنون أنني ... » .

(٣) الحماسة ١٢٢/١ . والبيت من مقطوعة لرجل من بني تميم . وهي في الحماسة البصرية ٧٨/١ منسوبة إلى القحيف العجلي ، وإلى عبيدة بن ربيعة في كتاب الخيل لابن الأعرابي ص : ٦٢ . وانظر البيت في أسماء خيل العرب وأنسابها : ١٢٤، والمخصص ١٩٥/٢ .

(٤) يقصد بـ(سليلة) الفَرَسَ التي تحدث عنها في البيت الأول واسمها (سكاب) .

ومنها : أن تكونَ حالاً ،كقولكَ : مَرَرْتُ بزيد وأَبُوْهُ متَحَدِّثٌ ، ومَرَرْتُ بِهِ يَتَحَدَّثُ أَبُوْهُ ، وقد ذُكِرَ ذلك .

ومنها : أنْ تُضافَ إليها الظُّرُوفُ الزَّمانيةُ ،كقولكَ : جِئْتُكَ يَومَ قَامَ زَيْدٌ ، وآتِيْكَ حِينَ يَقْدُمُ سَعِيدٌ ، فموضعها جر بالإضافة .

وقال النُّحاةُ : القياسُ ألاَّ يُضافَ إلى الفعل؛ لأنَّ الغرض من الإضافة إمَّا التَّعريفُ أو التَّخصيصُ ، والفعلُ لا يُعرَّفُ ولا يخصَّصُ ، وأيضاً فإن ذلك يُفضي إلى تعليق المضاف ، وهو خلافُ الأصل ، وأيضاً فإنه خَلَفُ حرف الجرِّ ونائبٌ عنه ، وحرفُ الجرِّ لا يباشر الفعل ، فكذلك خَلَفُه .

وكلُّهُ ضعيفٌ عندي ؛ أمَّا الأوَّلُ فلأنَّ الجملة الواقعة صلةً بها يُعَرَّفُ الموصول ، وقد تكون فعليَّةً ، وقولُ بعضهم : تعريفُهُ بالعائد **فاسدٌ** ، بل هو الرَّابطُ . نعم لو قيل : الصِّلةُ تُعرِّفُ لكونها معلومةً عند المخاطَبِ ، فكذلك تقولُ في الجملة التي تضافُ إليها الظُّرُوف .

وأمَّا الثَّاني والثَّالثُ فلأنَّ المضافَ إنْ سُلِّم أنه جَارٌّ فليس ذلك له بالأصالة بل بالنيابة عن الحرف الجارِّ ، فلا يلزم مساواتُهُ له في جميع أحكامه ، لكن جَازَ ذلك في ظُرُوف الزَّمان للمناسَبَةِ الَّتي بينها وبين الأفعال؛ ألا ترى أنَّ الزَّمانَ حرَكَةُ الفَلَكِ ، والفعلُ حركَةُ الفاعل ، وأيضاً فالفعلُ يدُلُّ على الحدث والزَّمان ، فالزَّمانُ أحَدُ مَدْلُولَيْهِ، فسَاغَتْ إضافتُهُ إليه ، وجَرَت مَجْرَى إضافةِ البعض إلى الكلِّ .

وهنا تنبيهاتٌ :

الأوَّلُ: هو أنَّ الزمخشريَّ قال في « مُفَصَّله »[(١)]: وتُضافُ أسماءُ الزَّمان إلى الفعل، قال الله تعالى[(٢)]:﴿ هَٰذَا يَوْمُ يَنفَعُ ٱلصَّٰدِقِينَ صِدْقُهُمْ ﴾. انتهى كلامُهُ .

فيمكنُ أن يكونَ اختيارُهُ أنه يضافُ إلى الفعل نفسه لا إلى الجملة ، وهو مذهَبُ قوم ، ويمكنُ أنْ يكونَ أرادَ الإضافةَ إلى الجملة المركَّبَة من الفعل والفاعل . وهذا اختيارُ ابنُ دُرُسْتُوَيْهِ ، لكن لم يُذْكَر الفاعل للعلم به، ويؤكده / قولُهُ بعد ذلك : ويضاف إلى الجملة الابتدائية كقولكَ : أَتَيْتُكَ زَمَنَ الحَجَّاجُ أَمِيرٌ . وقيل : الإضافةُ إنَّما وقعت إلى الفعل لفظاً ، وهي واقعةٌ إلى المصدر تقديراً ، وغيرُ بِدْعٍ وُقُوعُهُ موقعه ؛ لأنَّ ذلك قد جاء عنهم كقولهم : « تَسْمَعُ بِالْمُعَيْدِي خَيْرٌ مِنْ أَنْ تَرَاهُ »[(٣)]، وكقوله تَعَالى[(٤)]: ﴿ سَوَآءٌ عَلَيْهِمْ ءَأَنذَرْتَهُمْ أَمْ لَمْ تُنذِرْهُمْ ﴾ ، وكقول الشَّاعر[(٥)]: [٣٨/ب]

وَقَالُوا مَا تَشَاءُ قُلْتُ أَلْهُوْ إلى الإِصْبَاحِ آثَرَ ذِيْ أَثِيْرِ

وكقول الآخَر أنشَدَهُ العَبديُّ[(٦)]:

---

(١) المفصل ص : ١٠٨ [المجرورات] .

(٢) سورة الأنعام ، من الآية (١١٩) .

(٣) مَثَلٌ يُضرَبُ لِمَن خَبَرُهُ خَيرٌ مِن مَرْآه . الأمثال لأبي عُبَيد: ٩٧ ، ومجمع الأمثال ٢٢٧/١ . وانظر الكتاب ٤٤/٤ ، وسر الصناعة ٢٨٥/١ ، ٢٨٨ .

(٤) سورة البقرة ، من الآية (٦) . وفي (ح) : وسواء .

(٥) هو عروة بن الورد في ديوانه ص : ٣٢ . وانظر البيت في ديوان الأدب ١٧٧/٤ ، والخصائص ٤٣٣/٢، والمحتسب ٣٢/٢، ومجمع الأمثال ٤٤٨/٢، واللسان (أثر) ، والهمع ١٣/١، والدرر ٧٥/١ .

(٦) هو لامرئ القيس في ديوانه : ٨٨ . وانظر البيت في الخاطريات (الجزء الثاني : ١٥٨) ، وفرحة الأديب ص: ٥١ . يقول : إن دمعهما في انسكاب ، والرش والتوكاف بمعنى الانهمال والانهمار.

فَدَمْعُهُمَا سَحٌّ وَسَكْبٌ وَدِيْمَةٌ   وَرَشٌّ وَتَوْكَافٌ وَتَنْهَمِلاَنِ

والثَّاني في شُروط إضافته إليه، وهي ثلاثةٌ:

ـ **منها**: أنْ يكونَ الظرفُ مُبهَماً، ولذلك امتنع إضافةُ أمْسِ وغدٍ إليه.

ـ **ومنها**: ألاَّ يكونَ الفعلُ أمراً ولا نهياً، فلا يجوز: هَذَا يَوْمُ اضْرِبْ زَيْداً، ولا: هَذَا يَوْمُ لاَ تَضْرِبْ عَمْراً.

قال أبو الفتح في «تَعاقُبِهِ»: لأنَّ المقصودَ هنا من الإضافة التخصيص، وهذان الفعلان مُبهَمَان منافيان لذلك، فإن جاءَ شيءٌ منه حُمِلَ على تقدير القول.

ـ **ومنها**: ألاَّ يكونَ الفعلُ عاملاً في ضميرٍ يَرجعُ إلى الظَّرْف، فلا يجوزُ: هَذَا يَوْمُ ضُرِبَ فِيْهِ زَيْدٌ بالإضافة، بل يجبُ تنوينُهُ وجَعْلُ الجملة صفةً له. ومنها الدُّعاءُ المستَعْمَلُ في الوضوء، وهو: اللَّهُمَّ بَيِّضْ وَجْهِي يَوماً تَبْيَضُّ فِيْهِ الوُجُوهُ، وإنْ حَذَفْتَ «فيه» أضَفْتَ فقُلْتَ: يَومَ تَبْيَضُّ الوُجُوهُ.

والثالث: **إنْ قيلَ**: هلاَّ قَدَّرْتَ أنْ في قولكَ: هَذَا يَوْمُ يَقُومُ زَيْدٌ، فيكونُ الظَّرْفُ مضافاً إلى المصدر؟

أجبتُ: يَبطُلُ ذلكَ بإذا وإذْ؛ فإنهما لا يُضَافان إلى المفرَد، وبأنَّ ذلك يمتنعُ تقديرُهُ عند إضافته إلى الجملة الاسمية، كقولكَ: أتيتُكَ يَومَ زَيْدٌ جَاءَكُمْ، وأيضاً فقد ورَدَ النصب بها محذوفةً، كقولهم: «تَسْمَعَ بِالْمُعَيْدِي خَيْرٌ مِنْ أَنْ تَرَاهُ»، فهو عند الكوفيِّ قياسٌ. ولم يُسْمَع النَّصْبُ في الفعل بعد الظرف أصلاً.

والرَّابعُ : أنه قد أُضِيْفَ إلى الفعل والفاعل غيرُ الزمان مما هو جارٍ مَجراه ومُشْبِهٌ له ، قالوا : ائتني بآية قام زيدٌ ، فأضافوا آية إليهما ؛ لأنها بمنزلة الوقت ، وذلك أن الآيةَ العلامةُ ، والأوقاتُ علاماتٌ لمعرفة الحوادث وترتيبها في المتقدم منها والمتأخر ، وبها يتبين مقدار ما بينهما ؛ ألا ترى أنها علاماتٌ لحلول الدُّيون وغيرها ، فصحَّ إضافةُ الآية إلى الفعل والفاعل كما يضافُ الوقتُ . قال الشَّاعر(١):

بِآيَـةِ يُقْدِمُوْنَ الخَيْلَ زُوْراً كَأَنَّ عَلَى سَـنَابِكِهَا مُدَامَا

والمعنى : أبلِغْهُمْ كذا بعلامةِ إقدامهم الخيل شُعثاً متغبرة من الجَهْد ، وشَبَّهَ ما يتَصَبَّبُ به من / العرق بالمدام لحمرته . والسَّنابكُ جمعُ سَنْبَك ، [٣٩/أ] وهو مَقْدِمُ الحَوَافر . يُريدُ أنه لما صَارَ ذلك عادةً لهم كانَ علامةً عليهم . وكذلك قولُ يزيدَ بنَ عمرو بن الصَّعِق(٢):

أَلاَ مَنْ مُبْلِغٌ عَنِّي تَمِيْماً بِآيَـةِ مَا يُحِبُّوْنَ الطَّعَامَا

والمعنى : إذا رأيتَ تميماً فبلِّغهُم رسالتي ، فكأنَّ قائلاً قال : وما علامةُ تميم ؟ فأجابَهُ : بآيةِ ما يُحبُّونَ الطَّعَاما .

---

(١) نُسب إلى الأعشى في الكتاب ١١٨/٣ ، ولم أجده في ديوانه . قال البغدادي في الخزانة ٥١٤/٦ : « لم أره منسوباً إلى الأعشى إلا في كتاب سيبويه » . وانظرالإغفال ٢٧١/١ ، وشرح الكافية الشافية ٩٤٧/٦ ، والمغني : ٥٤٩ ، وشرح أبياته ٢٧٧/٦ .

(٢) انظر الكتاب ١١٨/٣ ، وشرح أبياته ١٨٧/٢ ، وانظر البيت في الكامل ٢٢٣/١ ، والشعر والشعراء ص : ٦٣٦ ، وشرح الكافية الشَّافية ٩٤٧/٢ ، والمغني ص : ٥٤٩ ، وشرح أبياته ٢٨٥/٦ ، والخزانة ٥١٢/٦ ، ٥٢٦ .

ومن ذلك : « اذْهَبْ بِذِي تَسْلَمْ »[1]، ومعناه : بذي سلامتك ، وهو من إضافة المسمى إلى الاسم ، وكأنه قال : اذْهَبْ بِسَلاَمَتِكَ .

وقال بعضُهُم[2]: ذي هنا بمعنى الذي، كأنه قال: اذْهَبْ بالَّذِي تَسْلَم، والهاءُ محذوفةٌ ، وهو وصفُ مَصْدَرٍ أي : اذهَبْ بالسَّلامة الَّذي تَسْلَمُهُ ، وذَكَّر لأنه أراد السَّلام وإن لم يُستَعْمَل فاعرِفْهُ .

والخامس : أنه ليس في ظروف المكان ما أضيف إلى الجُمَل سوى حيثُ ولَدُن .

أمَّا حيثُ فلما كانت مبهَمَةً تقع على الجهات السِّتِّ ضاهَتْ « إذا » المبهَمَةَ في الأزمنة ، فأضيفت إلى الجملة كإضافتها ، وأيضاً فلَّمَا خالفت بابَهَا أُلزِمَتْ ذلك ليكون فيها عوضاً مما مُنِعَ من أخواتها .

وأما إضافتُهُ إلى المفرد فهي عند البصري شاذَّةٌ، وعند الكوفي مطَّردةٌ. وهذا مستقصى في « المسائل الخلافية » .

وإذا قُصِدَ أنْ يُجازَى بحيث كُفَّتْ بـ« ما » ؛ وذلك لأنها مضافةٌ إلى الجملة بعدها ، والإضافةُ مخصِّصَةٌ ، والشَّرْطُ يقتضي الإبهام فتَنَافَيَا .

فإنْ قيلَ : فهلاَّ صارت باقتران « ما » وضَمِّهَا إليها حرفاً ، كما صارت « إذ » في قولكَ : إذْ مَا تَزُرْني أَزُرْكَ ؟

أجبتُ : بأنَّ « حيثُ » أقوى لأنها تكونُ مكاناً وزماناً ،كقول

---

(١) انظر الكتاب ٢٠٩/١ ، والإغفال ٢٧١/١ ، وشرح الكافية الشافية ٩٤٦/٢ ، والمغني : ٥٤٩ .

(٢) انظر المغني : ٥٥٠ .

الشَّاعر[1]:

لِلْفَتَى عَـقْـلٌ يَعِيْــشُ بِهِ   حَيْثُ تَهْدِي سَاقَهُ قَدَمُهْ

و« إذ » تَلزَمُ الزَّمَان .

وأيضاً فكثرةُ لغاتِ حيثُ وإضافَتُهَا إلى الجملة والمفرَدِ يَدُلُّ على ذلك أيضاً .

وأمَّا لَدُنْ ، فكقول الشَّاعر[2]:

صَـرِيْـعُ غَــوَانٍ رَاقَـهُـنَّ وَرُقْـنَـــهُ   لَدُنْ شَبَّ حَتَّى شَابَ سُوْدُ الذَّوْائِبِ

وكذلك قولُ الآخَر أنشَدُهُ أبو عليٍّ في « الشِّيرازيات »[3]:

وَإِنَّ لُكَـيْـزاً لَمْ يَكُــنْ رَبَّ عُكَّــةٍ   لَـدُنْ صَـرَّحَتْ صُـرَّاتُـهَــا فَتَفَرَّقُوا

وقيلَ : يجوزُ أنْ يكونَ التقديرُ : لَدُنْ أنْ شَبَّ ، فهو مضافٌ على هذا إلى المصدر .

---

(١) هو طرفة ، والبيت في ديوانه ص : ٨٠ ، والبيت في المعاني الكبير ١٢٦٣/٣ ، ومجالس ثعلب ١٩٧/١ ، وإيضاح الشعر ص : ٢٠٩ ، والصحاح (هدى) ، والمسلسل في غريب اللغة ص : ١٠١ ، وشرح المفصل ٩٢/١٠ ، والهمع ٢٠٧/٣ ، والخزانة ١٩/٧ .

(٢) هو القُطامي ، والبيت في ديوانه : ٤٤ ، وانظر أمالي ابن الشجري ٣٤٠/١ ، وشرح التسهيل ٢٣٧/٢ ، والمغني : ٢٠٨ ، وشرح أبياته ٣٩١/٣ ، وشرح الكافية ٤٥٠/١/٢ ، ٤٦٩ ، وشرح الألفية للمرادي ٤٤١/١ ، والارتشاف ١٤٥٥/٣ ، والتصريح ١٧٧/٣ ، والأشباه والنظائر ٤٣٣/٢ ، والهمع ٢١٥/١ ، والخزانة ٨٦/٥ ، ١١١ .

(٣) الشيرازيات ٦٧/١ . وأنشده أبو عليٍّ أيضاً الحجَّة ١٥٦/٤ ، ١٢٨/٥ . والبيت للممزق العبدي من قصيدة له في المفضليات : ٣٠١ . ولكيز : قبيلة ، والعكة : جلد يوضع فيه السمن ، وصرحت حجاجهم : خرجت من منى .

ومنها الجملةُ المحكيَّةُ بعد القول ، وموضعُهَا النَّصبُ به ،كقولك : قُلْتُ جَعْفَرٌ مُنْطَلِقٌ ، وقُلْتُ انْطَلَقَ جَعْفَرٌ . قال ابنُ الخشَّاب : ولم تَحْتَجْ هذه الجملةُ إلى عائد لأنها مفعولةٌ ، وليس يلزم في المفعول العائدُ إلاَّ أنْ يكونَ خبراً في الأصل .

[٣٩/ب] **ومنها : الجملة المصدَّرَةُ بالفاء** الواقعةُ / جواباً للشَّرْط إذا كانت اسميَّةً أو فعليَّة ، أمريَّة أو نهييَّة أو مقترنةً بقَدْ ،كقولكَ : إنْ تَأْتِنِي فَزَيْدٌ مُكْرَمٌ ، وإنْ تَأْتِنِي فَأُكْرِمْ زَيْداً ، وإنْ تَأْتِنِي فلا تُكْرِمْ زَيْداً ، وإنْ أَكْرَمْتَنِي فَقَدْ أَكْرَمْتَ زَيْداً . وموضعُ الفاء وما بعدَهَا جزمٌ بدليل عطف المجزوم عليه . قال تعالى(١): ﴿ مَن يُضْلِلِ ٱللَّهُ فَلَا هَادِىَ لَهُۥ وَيَذَرْهُمْ ﴾، وليس في هذه الجملة عائدٌ إلى ما قبلها ؛ لأنَّ الفاءَ حيث كانت في الأصل للعطف والتعقيب ، ولذلك استُعمِلَتْ هنا ، فقام ذلك مَقَام العائد ، وأغنى عنه .

ومنها: الجملة الواقعة بعد حتى التي هي عند الأكثرين حرفُ ابتداءٍ، ومثالها قولُ الشَّاعر(٢):

فَيَا عَجَباً حَتَّى كُلَيْبٌ تَسُبُّنِي ... كَأَنَّ أَبَاهَا نَهْشَلٌ أَوْ مُجَاشِعُ

---

(١) سورة الأعراف ، من الآية (١٨٦) . وهي قراءة حمزة والكسائي. انظر السبعة : ٢٩٨ ، والإقناع ٦٥١/٢ .

(٢) للفرزدق في ديوانه : ٤١٩/١ . وانظر الكتاب ١٨/٣، والمقتضب ٣٩/٢ ، والأصول ٤٢٥/١ ، والإغفال ٧٣/٢، والمسائل البصريات ٦٨٣/١ ، والمغني ، والخزانة ٤٧٥/٩ . يهجو الفرزدق كليب بن يربوع (رهط جرير) ، ونهشل ومجاشع (رهط الفرزدق) . انظر نقائض جرير والفرزدق ٦٩٩/١ . وفي (ص) : ومجاشع .

وقال آخر[1]:

فَمَا زَالَتِ القَتْـلَى تَمُجُّ دِمَاءَهَا　　　بِدِجْلَةَ حَتَّى مَاءُ دِجْلَـةَ أَشْـكَلُ

فإنَّ الزَّجَّاجُ وابنُ دُرُسْتُوَيه ذَهَبَا إلى أنَّ حَتَّى جارَّةٌ ، وموضعُ الجملة جَرٌّ بها . وأنكَرَ أبو عليٍّ ذلك ؛ لأنه يُفضي إلى تعليق حروف الجرِّ ، وهي لا تُعَلَّقُ ، ويريد بالتَّعليق هنا التَّعليق المذكور في باب ظننتُ وأخواتها لا التَّعليق في قولكَ : مَرَرْتُ بِزَيْدٍ ، فالممنوع عنها قولكَ : علَّقتُهَا عن كذا ، والمجوَّزُ فيها : علَّقتُهَا بكذا .

وفاوضتُ في هذا بعض مَنْ تصَدَّرَ ، وذَكَرْتُ رَدَّ الفارسي فقال متعجباً : مَنْ يُنكِرُ أنَّهَا تُعلَّقُ . واشتبَهَ عليه المعنى لكون التعلُّقِ مشتركاً . وهذا القَدْرُ كافٍ إنْ شاء الله تعالى .

* * *

---

(١) هو جرير ، والبيت في ديوانه ١٤٣/١، وفيه (تمور دماؤها) ، وانظر توجيه اللمع : ٢٥٧ ، وشرح الكافية (القسم الثاني) ١١٥٩/٢ ، والمغني : ١٧٣ ، وشرح أبياته ١١٤/٣ ، ١٨٢/٦ ، والخزانة ٤٧٩/٩.

المَقَدِّمةُ الخامسَةُ

اعلَمْ أنَّه قد بقيَتْ حروفٌ لم تُذْكَر ، لا غَناءَ عن تفسيرها على سبيل الاختصار .

فمنها الهمزةُ :

وهي مُهْمَلَةٌ لاشتراكها ، وتكونُ للاستفهام على وجوه :

أحدها : الجهْلُ ،كقولكَ : أَزَيْدٌ عِنْدَكَ .

وثانيها : الإنكارُ ،كقوله تَعَالى[1]: ﴿ **ءَأَنتَ قُلْتَ لِلنَّاسِ ٱتَّخِذُونِى وَأُمِّىَ إِلَٰهَيْنِ مِن دُونِ ٱللَّهِ**﴾ ، وهذا إنكارٌ على عيسى عليه السَّلامُ في اللفظ ، وعلى قومه في المعن .

وثالثها : التَّعَجُّبُ ، كقولكَ : أَيَكُونُ هَذَا مِنْ فُلاَنٍ ؟

ورابعها : التَّقرير ، وذلكَ عند دخولها على لم أو ما أو ليس ، كقولكَ : أَلَمْ أُحْسِنْ إِلَيْكَ . قال جريرٌ[2]:

أَلَسْتُمْ خَيْرَ مَنْ رَكِبَ المَطَايَا ... وَأَنْدَى العَالَمِيْنَ بُطُوْنَ رَاحِ

---

(١) سورة المائدة ، من الآية (١١٦) .

(٢) ديوانه : ٨٩/١ . وانظر المقتضب ٢٩٢/٣ ، والخصائص ٤٦٣/٢، وشرح المفصل ١٢٣/٨ ، ورصف المباني : ١٣٦، والجنى الداني: ٣٢ ، والمغني : ١١، وشرح أبياته ٤٧/١، وشرح شواهده ٤٣/١ .

وهنا تنبيهٌ :

وهو أنها تأتي للتسوية في أربعة مواضعَ ، وهي :

ـ مـَا أُبَالي أَقُمْتَ أَمْ قَعَدْتَ .

ـ ولَيْتَ شِعْري أَخَرَجَ أَمْ دَخَلَ .

ـ ولاَ أَدْرِي أَرَضِيَ أَمْ غَضِبَ .

ـ وسَوَاءٌ عَلَيَّ أَشَكَرَ أَمْ ذَمَّ .

ومنها الواوُ :

وهي مهمَلَةٌ غالباً لاشتراكها . وأَلِفُهَا منقلبةٌ عند الأخفش[1] عن واو ؛ لكونها عيناً، والغالبُ عليها الواوُ، ولذلك قيل في تصغير صَابٍ : صُوَيْبٌ، ولعدم الإمالة./ وعند الفارسي[2] عن ياءٍ هَرَباً من جعل حروفها واواتٍ، ولا نظيرَ له، وما ذَكَرَهُ لا نظيرَ له أيضاً لعدم حَيوت عند الأكثرين خلافاً للمازنيِّ . [٤٠/أ]

ولها معان :

العطفُ ،كقولكَ : قَامَ زَيْدٌ وَعَمْرٌو ، وهي للجَمْع المطلَقِ[3] بدليل قوله تَعَالى[4]: ﴿ فَكَيْفَ كَانَ عَذَابِى وَنُذُرِ ﴾. والنُّذُر قبل العذاب لقوله تعالى[5]:

---

(١) انظر سر الصناعة ٥٩٨/٢ .

(٢) قال في المسائل الحلبيات : ٨ : « قولهم : واوا ، والقياس في الألف منها أن تكون منقلبة عن ياء » وانظر سر الصناعة ٥٩٨/٢ .

(٣) انظر أدلة القائلين بذلك في الفصول المفيدة ص : ٧٣ .

(٤) سورة القمر ، من الآية (١٦) ، وتكررت أكثر من مرة في هذه السورة .

(٥) سورة الإسراء ، من الآية (١٥) .

﴿ وَمَا كُنَّا مُعَذِّبِينَ حَتَّىٰ نَبْعَثَ رَسُولًا ﴾ . وقال حَسَّان[1]:

بَهَالِيْلُ مِنهمْ جَعْفَرٌ وَابْنُ أُمِّهِ   عَلِيٌّ وَمِنْهُمْ أَحْمَـدُ المتَخَـيَّرُ

وذَهَبَ قطرُبٌ والرَّبعيُّ[2] إلى جواز كونها مرتَّبةً استدلالاً بقوله تَعَالى[3]: ﴿ **شَهِدَ ٱللَّهُ أَنَّهُۥ لَآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ وَٱلْمَلَٰٓئِكَةُ وَأُوْلُواْ ٱلْعِلْمِ** ﴾ ، وبقوله تَعَالى[4]: ﴿ **وَهُوَ كَفَّ أَيْدِيَهُمْ عَنكُمْ وَأَيْدِيَكُمْ عَنْهُم بِبَطْنِ مَكَّةَ** ﴾ .

والحال ،كقوله[5]:﴿ **يَغْشَىٰ طَآئِفَةً مِّنكُمْ وَطَآئِفَةٌ قَدْ أَهَمَّتْهُمْ أَنفُسُهُمْ** ﴾ ، وسيبويه يمثلها بإذ[6] .

وقد تقدَّمَ ذِكْرُهَا قَسَماً ، ونائبةً عن رُبَّ ، وبمعنى مَعَ .

وأجاز الكوفيُّ والمبرِّدُ زيادتها كقوله تَعَالى[7]: ﴿ حَتَّىٰٓ إِذَا جَآءُوهَا وَفُتِحَتْ أَبْوَٰبُهَا ﴾ ، والتقدير : فتحت ؛ لأنه جوابُ إذا ، وكذا قول الشاعر[8]:

فَلَمَّا أَجَزْنَا سَاحَةَ الحَيِّ وَانْتَحَى   بِنَا بَطْنُ وَادٍ ذِي قِفَافٍ عَقَـنْـقَلِ

والتَّقديرُ : فلَمَّا أَجَزْنَا انْتَحَى ؛ لأنه جَوَابُ لَمَّا .

---

(١) ديوانه ٩٩/١ . وانظر شرح الجمل ٢٢٧/١ ، والفصول المفيدة ص : ٧٥ ، وورد عرضاً في الخزانة ٣٠٤/٦ . والبهاليل جمع بهلول وهو السيد الوضيء الوجه الطويل القامة .

(٢) وهذا قول بعض الكوفيين منهم ثعلب وابن درستويه. انظر الفصول المفيدة : ٦٨، والمغني: ٣٩٢.

(٣) سورة آل عمران ، من الآية (١٨) .

(٤) سورة الفتح ، من الآية (٢٤) .

(٥) سورة آل عمران ، من الآية (١٥٤) .

(٦) الكتاب ٩٠/١ .

(٧) سورة الزمر ، من الآية (٧٣) .

(٨) هو امرؤ القيس ، والبيت في ديوانه : ١٥ ، وفيه « بطن حِقف ذي ركام » .

وأبى ذلك الخليلُ ومُتابعوهُ ، وزعموا أنَّ الجواب محذوفٌ ، والتقدير: حتى إذا جاؤوها وفُتِحَت أبوابُهَا وَجَدُوا ما وَعَدَهُم ربُّهُم حَقاً ، ولَمَّا أَجَزْنَا ساحةَ الحيِّ نَعِمْنَا .

فإن قيل : كلاهما لا ينفكُّ عن مجاز إما الزيادة وإما الحذف ، فما الراجح منهما ؟

أجبتُ : قولُ الخليل أرجَحُ ؛ وذلك لأنَّ الحروفَ زيادَتُهَا مناقضةٌ لوضعها ؛ ألا تراها منويَّةً عن الأفعال للاختصار ، ولذلك ضعف قول المبرِّد في إعماله « إلاَّ » عَمَلَ أَسْتَثْنِي ، والحذفُ هنا أبلَغُ من الذِّكْر ؛ ألا ترى أنك إذا قلتَ لعَبْدِكَ مرغِّباً : لئن نصحْتَنِي ، وسَكَتَّ ، ذَهَبَ فِكْرُهُ إلى جميع أنواع الإحسان ، وكذا إذا قلتَ مخوِّفاً : لئِنْ خَالَفْتَني ، وسَكَتَّ، ذَهَبَ فِكرُهُ إلى جميع أنواع المكروه ، وهذا ظاهرٌ.

ومنها الفاءُ .

وهي مهملَةٌ كذلك . وتكونُ عاطفةً مُرَتِّبَةً بغير مُهْلَةٍ كقولكَ : قَامَ زَيْدٌ فعَمْرٌو .

وجواباً للشَّرْط ،كقوله تَعَالى(١): ﴿ مَّا يَفْتَحِ ٱللَّهُ لِلنَّاسِ مِن رَّحْمَةٍ فَلَا مُمْسِكَ لَهَاۖ وَمَا يُمْسِكْ فَلَا مُرْسِلَ لَهُۥ مِنۢ بَعْدِهِۦ ﴾ .

وزائدةً ،كقوله تَعَالى(٢) : ﴿ قُلْ إِنَّ ٱلْمَوْتَ ٱلَّذِى تَفِرُّونَ مِنْهُ فَإِنَّهُۥ

---

(١) سورة فاطر ، من الآية (٢) .

(٢) سورة الجمعة ، من الآية (٨) .

مُلَاقِيكُمْ ﴾ ؛ وذلك لأنها تَدخُلُ في خبر الموصول أو النكرة الموصوفة . والمبتدأ في الأصل هنا ليس منهما ، وليس في الكلام معنى شَرْطٍ ؛ لأنَّ الموتَ مُلاقيهم على كلِّ حال .

[٤٠/ب] وقيل : لَمَّا كان الوصفُ / هو الموصوف[1] معنًى وقد وُصِفَ بالموصول جاءت الفاءُ في الخبر ، ومن ذلك قولُ النَّمِرُ بنُ تَوْلَب[2]:

لاَ تَجْـزَعِي أَنْ مُنْفِســاً أَهْلَكْتُهُ   فَإِذَا هَلَكْتُ فَعِنْدَ ذَلِكَ فَاجْزَعِي

والتقديرُ : فاجزَعِي عند ذلك ، وقد ذُكِرَ نيابَتُهَا عن رُبَّ .

ومنها اللاَّمُ . ولها ثلاثةُ أقسام :

الأوَّلُ : أنْ تكون ساكنةً للتَّعريف ،كقولكَ: الرَّجُلُ ، والهمزةُ قبلها في الابتداءِ تُوصِلُ إلى النطق بها ، وهذا رأي سيبويه[3] والأكثَرين لوُجُوهٍ :

أحدها : أنَّ حرفَ الجر يَنفُذُ عَمَلُهُ إلى ما بعدها كقولكَ : بالرَّجُلِ ، ولو كان المعرِّفُ مُرَكَّباً من حرفين لامتنع ذلك .

وثانيها : أنه في مقابلة التنوين الدَّالِّ على التنكير ، وهو أحاديٌّ ،

---

(١) في (ص) : هو الموصول .

(٢) ديوانه ص : ٣٥٧ (شعراء إسلاميون) . وانظر الكتاب ١٣٤/١، ومعاني الأخفش ٣٥٤/١ ، والمقتضب ٧٦/٢ ، وكتاب الشعر : ٧٧/١ ، ٨٧ ، ٣٢٦ ، والبغداديات : ٤٦٣ ، والتبصرة : ٣٣٢ ، وأمالي ابن الشجري ٤٨/١ ، ٨١/٢ ، ١٢٩/٣ ، واللباب ٤٢٢/١، وشرح المفصل ٣٨/٢ ، وشرح التسهيل ١٤١/٢ ، والمغني : ٢٢٠ ، ٥٢٧ ، وشرح أبياته ٥٢/٤ ، والخزانة ٣١٤/١ .

(٣) الكتاب ٣٢٤/٣ . وانظر رصف المباني ص : ١٥٨ ، والجنى الداني ص : ١٩٢.

فكذا قياسُ اللام .

وثالثها : أنَّ المعرِّفَ امتزج بما عَرَّفَهُ أشَدَّ امتزاجٍ بدليل أنَّ قولَكَ : الرَّجُلُ ورَجُلٌ في قافيتين لا تُعَدُّ إيطاءً ، وبدليل عدلهم سَحَرَ عن السَّحَر ، ولو كان على حرفين لم يكن كذلك لقيامه بنَفْسِهِ .

وهنا أربعة سؤالات :

لِمَ جُعِلَ أحادياً ؟

ولِمَ كان اللاَّمَ دون غيرها ؟

ولِمَ كان ساكناً ؟

ولِمَ كان في أوَّل الكلمة ؟

والجوابُ عن الأوَّل ما ذَكَرْتُهُ من قصدهم امتزاجه بما عرفه ؛ إذ الأحاديُّ يَضعُفُ عن قيامه بنَفْسِهِ ، ويَلْطُفُ[1] عن انفصاله .

وعن الثَّاني أنَّ اللام تُجَاوِرُ أكثرَ حروف الفم[2]، وأصل الإدغام إنما هو لها ولِمَا قاربها ، فاختيرت دون غيرها لتكثير إدغامها فيما تدخل عليه فيشتدُّ اتِّصَالُهَا به ؛ إذ اتِّصَالُ المدغَم بما أُدْغِمَ فيه أشَدُّ من اتصال غيره بما دخل عليه .

وعن الثَّالث أنَّ سُكُونَهُ أتَمُّ في امتزاجه، وليَصِحَّ إدغامُهُ من غير تغيير بإسكان .

---

(١) كذا في (ت) و(ح) ، وفي (ص) : بلفظ .

(٢) في (ص) : القسم .

وعن الرَّابع أنَّ أوَّلَ الكلمة أقوى من آخرها ؛ ألا ترى أنَّ الأواخر يُغيرها الوقف ، ويَعرض فيها من الترخيم والحذوف ما لا يَعرض في الأوائل ، فلمَّا كان لمعنى وعُني به ، جُعل أوَّلاً .

ورَأْيُ الخليل[1] أن المعرِّف (أل) ، وهو على حرفين الهمزة واللام ، لكن الهمزة وُصِلَت لكثرة الاستعمال ، واستدلَّ بأنها تَثبت مع همزة الاستفهام ،كما تَثبت مع همزة القطع ، وبأنهم قَطَعُوها في قولهم : يَا أَللهُ، وبأنها في الأسماء نظيرَةُ قَدْ في الأفعال[2].

وتكون **عهدية**،كقولكَ : جَاءَنِي الرَّجُلُ المعهُودُ بينكَ وبين مخاطَبِكَ. قال الله تعالى[3]: ﴿ كَمَآ أَرۡسَلۡنَآ إِلَىٰ فِرۡعَوۡنَ رَسُولٗا ۝١٥ فَعَصَىٰ فِرۡعَوۡنُ ٱلرَّسُولَ ﴾ .

وجنسيَّةً ،كقولكَ: أَهْلَكَ النَّاسَ الدِّينارُ والدِّرْهَمُ . وقال تعالى[4]: ﴿ وَٱللَّهُ يَعۡلَمُ ٱلۡمُفۡسِدَ مِنَ ٱلۡمُصۡلِحِ ﴾ .

وبمعنى الَّذي ،كقولكَ : الضَّارِبُ غُلاَمَكَ زَيْدٌ. وتختصُّ باسم الفاعل وشبهه ، ولا تَدخُلُ على الفعل إلا شاذاً .

واختُلِفَ في حرفيتها واسميتها .

وعِوضاً إمَّا من الهمزة في اسم الله سبحانه ، والأصلُ إلاهٌ ، واشتقاقُهُ من أَلِهَ بمعنى عَبَدَ ، فحُذِفَت الهمزَةُ تخفيفاً ، وعُوِّضَ عنها اللاَّمُ[5].

---

(١) الكتاب ٣٢٤/٣ ، وانظر توجيه اللمع : ٣٥٧ ، رصف المباني ص : ١٥٨.

(٢) في (ص) نظيره قد جاء في الأفعال .

(٣) سورة المزمل ، من الآيتين (١٥ - ١٦) .

(٤) سورة البقرة ، من الآية (٢٢٠) .

(٥) انظر تفصيل الفارسي لهذه المسألة في الإغفال ٣٩/١ - ٧٢ .

وإمَّا من ياء النَّسَب ،كقولكَ : اليهودُ والمجوسُ ، والأصل : يهوديُّون / ومجوسيُّون ، ثمَّ حُذِفَت الياء ، وعُوِّضت عنها اللاَّم[1]. ولا تكونُ [٤١/أ] للتَّعريف لأنهما مُعَرَّفتان بدونها بدليل قول الشَّاعر[2]:

أَحَارِ تَرَى بُرَيْقاً هَبَّ وَهْناً   كَنَارِ مَجُوْسَ تَسْتَعِرُ اسْتِعَارَا

وقولِ الآخَرَ[3]:

فرَّتْ يَهُوْدُ وَأَسْلَمَتْ جِيْرَانُهَا   صَمِّي لِمَا فَعَلَتْ يَهُوْدُ صَمَامِ

وزائدة ، وهي على ضَربين :

أحدهما: أن تكون لازمةً كالَّذي والَّتي، والأصلُ فيهما لَذي ولَتي، وإنَّما حُكِمَ بزيادتها ؛ لأنَّ تَعَرُّفَ الموصول بالصِّلَة لا بها ، يدلُّكَ على ذلك أنَّ مَنْ ومَا وأيّاً إذا كانت موصولاتٍ معارفُ، وليست اللاَّمُ داخلةً عليها، وقد قُرِئَ شَاذّاً[4]: ﴿ صِرَاطَ لَذِيْنَ أَنْعَمْتَ عَلَيْهِمْ ﴾ .

---

(١) انظر الكتاب ٢٥٤/٣ ، والأصول ١٠١/٢ ، ومعاني الحروف للرماني : ٦٧ .

(٢) امرؤ القيس ، والبيت في ديوانه : ١٤٧ . وهو من أبيات الكتاب ٢٥٤/٣ ، والأصول ١٠١/٢ ، والمحلى : ١٥٧ ، والتكملة : ٣٦١ ، وشرح شواهدها (إيضاح شواهد الإيضاح) ٦٥٤/٢ ، ومعاني الحروف للرماني : ٦٧ .

(٣) هو الأسود بن يعفر النهشلي ، والبيت في ديوانه : ٦١ ، وانظر الجمهرة ١٤٤/١ ، والمحلى : ١٥٧ ، والتكملة : ٣٦١، وشرح شواهدها (إيضاح شواهد الإيضاح) ٦٥٢/٢، ومعاني الحروف للرماني: ٦٧، ومجالس ثعلب: ٥٢١، والمخصص ١٠٢/١٦، والمقاصد النحوية ١٥١/٣.
وينشَدُ البيت في بعض المصادر شاهداً على صيغة (فَعَالِ) انظر المسائل العسكريات : ٢٢٧ ، وشرح الألفية للمرادي ٥٨٦/١ .

(٤) سورة الفاتحة ، الآية (٧) . وهي قراءة قرأ بها أعرابيٌّ كما قَالَ ابن خالويه في مختصر الشواذ : ٣.

والثَّاني : أن تكونَ غيرَ لازمة نحو : خمسَةَ عَشَرَ الدِّرهم ، وكذا قولُ الآخَر[1]:

أمَـــا وَدِمَـاءٍ لاَ تـَزَالُ كَأَنَّـهَـــا   عَلَى قُنَّةِ العُزَّى وبِالنَّسْرِ عَنْدَمَا

وإنما هو نَسْرٌ . قَالَ تَعَالَى[2]: ﴿ وَلَا يَغُوثَ وَيَعُوقَ وَنَسْرًا ﴾ .

والثَّاني : أنْ تكون مفتوحةً ، وهي كذلك أيضاً ، **وتؤكِّدُ المبتدأ** كقولكَ : لَزَيدٌ أَكْرَمُ مِنْ عَمْرٍو ، كذا قيل . **وفيه نَظَرٌ** .

فإنْ دَخَلَتْ إنَّ زُحْلِقَتْ إلى الخبر كراهةَ اجتماع حَرْفَي توكيد ، وكانَتْ أَوْلى بذلك من إنَّ ؛ لأنها غيرُ عاملة ، ودخولها على الخبر بغير إنَّ شَاذٌّ ، كقول الشَّاعر[3]:

أُمُّ الحُلَيْسِ لَعَجُـوْزٌ شَــــهْرَبَهْ
تَرْضَى مِنَ اللَّحْمِ بِعَظْمِ الرَّقَبَهْ

---

(١) هو عمرو بن عبد الجن . وقد أنشده أبو علي في الإغفال ٤٢/١ ، والمسائل الحلبيات : ٢٨٧ ، وانظر : سر الصناعة ٣٥٩/١، وأمالي ابن الشجري ٢٣٥/١ ، ١٢١/٣، والإنصاف : ٣١٨ ، وشرح الكافية ٥٠١/١/٢ ، والخزانة ٢١٤/٧ . وقنة العزى : أعلاها ، والعَنْدَمُ : صبغٌ أحمر ، ويُسَمَّى البقَّمُ ، فارسيٌّ معرَّبٌ . انظر المعرَّب : ٥٩ ، وقصد السبيل ٢٩٢/١ .

(٢) سورة نوح ، من الآية (٢٣) .

(٣) جاء في المقاصد النحوية ٥٣٥/١ أن قائله رؤبة ، قال العيني : « ونسبه الصَّغاني في العباب إلى عنترة بن عروس، وهو الصَّحيح » . والبيت في ملحقات ديوان رؤبة : ١٧٠ ، وانظر : الألفاظ لابن السكيت : ٢٢٧ ، والأصول ٢٧٤/١ ، والإغفال ٤١٠/٢، ٤٣٤ ، وسر الصناعة ٣٧٨/١، ٣٨١ ، والإفصاح : ٣٠٧ ، وشرح التسهيل ٢٥٩/١ ، وشرح الكافية ١٢٧١/٢/٢ ، والتعليقة لابن النحاس ٤٤٥/١ ، ورصف المباني : ٢٣٦ ، والمغني : ٣٠٤ ، وشرح أبياته ٣٤٥/٤ ، والخزانة ٣٢٢/١٠ . والحُليس : تصغير حِلس ، وهو كساء رقيق يوضع تحت البرذعة، وأصل هذه كنيةُ الأتان. والشَّهربة : العجوز الكبيرة .

وقد يُجمَعُ بينهما عند تغيير لفظِ إنَّ بقَلْب همزتها هاءً ،كقول الشَّاعر[1]:

أَلاَ يَا سَنَا بَرْقٍ عَلَى قُلَلِ الحِمَى لَهِنَّكَ مِنْ بَـرْقٍ عَـلَيَّ كَـرِيْمُ

وكقول الآخَر[2]:

لَهِنَّـكِ مِـــنْ عَبْسِيَّةٍ لَوَسِــيْمَةٌ عَلَى هَنَوَاتٍ كَاذِبٌ مَنْ يَقُوْلُهَا

ومثله إجازتُهُم : يَا أَبَتَا ، دون أَبَتِي . قال الشَّاعر[3]:

يَا أَبَـتَـا وَيَـا أَبَـــهْ حَسُـنْتَ إِلاَّ الرَّقَبَهْ

وقد يقولُون : لَهِنَّكَ لَقَائِمٌ . قال حَبِيْبٌ[4]:

---

(١) هو غلام من بني كلاب كما في مجالس ثعلب ٩٣/١، أو لرجل من بني كلاب كما في الخزانة ٣٥١/١٠ . وانظر أمالي الزجاجي : ٢٥٠ ، وأمالي القالي ٢٢٠/١ ، وسر الصناعة ٣٧١/١ ، والخصائص ٣١٥/٢ ، وشرح التصريف الملوكي : ٣٠٦ ، وشرح الجمل ٤٣٣/١ ، والممتع ٣٩٨/١ ، وشرح الكافية ١٢٧٦/٢/٢ ، والتعليقة لابن النحاس ٤٥١/١، والجنى الداني: ١٢٩، والمغني : ٣٠٤ ، وشرح أبياته ٣٤٧/٤ .

(٢) انظر معاني الفراء ٤٦٦/١ ، وغريب الحديث لأبي عبيد ٧٤/٤ عن الكسائي ، والصحاح (لهن)، والإنصاف : ١٧١ ، والتبيين : ٣٥٥ ، ووشرح الجمل ٤٣٣/١ ، وشرح المفصل للخوارزمي (التخمير) ٣٥٦/٤ ، والتعليقة لابن النحاس ٤٤٥/١ ، ٤٥٢ ، والهمع ١٧٨/١ ، وراجع الخزانة ٣٤٠/١٠ ـ ٣٤٥ . وقال بعضهم : أصل لهنك : لله أنك ، فحذف اللام الأولى من (لله) والألف من (أنك) .

قال ابن جني في الخصائص ٣١٧/٢ : فأما قول من قال : إن قولهم : لهَنَّك إن أصله لله إنك ، فقد تقدم ذلك مع ما عليه فيه في موضع آخر ، وعلى أن أبا علي قد كان قواه بأخرة ، وفيه تعسف . قلت : وقد أوفى هذه المسألة البغدادي رحمه الله بما لا مزيد عليه في الخزانة عند حديثه على الشاهد (٨٥٦) ٣٢٧/١٠ .

(٣) رجزٌ لبعض جواري العرب تُنشدُ سَخَّاباً كما في القوافي للتنوخي : ٧٦ ومعه أبيات أخرى .

(٤) هو أبو تمام حبيب بن أوس الطائي، والبيت في ديوانه بشرح الأعلم ٥١/٢. ورواية الديوان (أربعينا) و(الأزهر) . والبيت من قصيدة يمدح فيها أبا إسحاق المعتصم بالله ، مطلعها :

أَرَبِيْعُنَا فِي خَمْسَ عَشْرَةَ حِجَّةً حَقّاً لَهِنَّكَ لَلرَّبِيْــعُ المزْهِــرُ

وقد زِيْدَتْ في خبر **أمسى** . أَنْشَدَ ثعْلَبٌ[1]:

مَرُّوا عِجَالاً وَقَالُوا كَيْفَ صَاحِبُكُمْ قَـالَ الَّذِي سَـأَلُوْا أَمْسَى لَمَجْهُوْدَا

وفي **المفعول الثَّاني مِنْ أَرَى** ، حَكَى قُطْرُبٌ[2]: أَرَاكَ لَشَاتِمِي ، وَإِنِّي رَأَيْتُهُ لَسَمْحاً .

وفي **الخَبر** ، حَكَى يُونُسُ[3]: زَيْدٌ وَاللهِ لَوَاثِقٌ بِكَ . وقال كُثَيِّرٌ[4]:

وَمَا زِلْتُ مِنْ لَيْلَى لَدُنْ أَنْ عَرَفْتُهَا لَكَالْهَـائِـمِ المقْـصَى بِكُلِّ مَـكَانِ

وزِيْدَتْ أيضاً في **خَبر لَكِنَّ** ،كقوله[5] :

رَقَّتْ حَوَاشِي الدَّهر فهْيَ تَمَرْمَرُ وَغَـدا الثَّـرى في حلْيِـه يتكَسَّرُ

(١) انظر مجالس ثعلب ١٥٥/١ ، والمسائل العضديات : ٦٨ ، وسر الصناعة ٣٧٩/١ ، والخصائص ٣١٦/١ ، وشرح المفصل ٦٤/٨ ، وشرح الكافية الشافية ، وشرح التسهيل ٣٠/٢ ، والتعليقة لابن النحاس ٤٤٤/١ ، وتذكرة النحاة : ٤٢٩ ، والهمع ، والخزانة ٣٢٧/١٠.

(٢) انظر سر الصناعة ٣٧٩/١ .

(٣) انظر سر الصناعة ٣٧٩/١ .

(٤) ديوانه : ١١٥ ، وانظر سر الصناعة ٣٧٩/١ ، والخزانة ٣٢٨/١٠ . ويروى (بكل مزاد) و(بكل مراد) والبيت قافيته مغيرة ، وصوابه : (بكل سبيل) ، وأول القصيدة :

أَلاَ حَيِّيَا لَيْلَى أَجَدَّ رَحِيْلِي وَآذَنَ أَصْحَابي غَداً بِقُفُوْلِ

(٥) صدره :

يَلُومُونَنِي فِي حُبِّ لَيْلَى عَوَاذِلِي

قال ابن هشام في المغني : لا يعرف له قائل ولا تتمة ولا نظير . وانظر : سر الصناعة ٣٨٠/١ (وفيه : لكميد) ، وشرح الكافية الشافية ٤٩٢/١ ، والمساعد ٣٢٣/١ ، وشرح أبيات المغني ٣٥٦/٤ ، والخزانة ٣٦١/١٠ .

وَلَكِنَّني مِنْ حُبِّهَا لَعَمِيْدُ

وهو عند الكوفيِّين قياسٌ .

وشَذَّت مع أنَّ المفتوحة . أنشَدَ أبو الفتح في « سرِّ الصناعة »[1]:

أَلَمْ تَكُنْ حَلَفْتَ بِاللهِ العَلِيْ

أَنَّ مَطَايَاكَ لَمِنْ خَيرِ المَطِيْ

وتقَعُ جواباً للقَسَم مُصَاحِبَةً لإحدى النُّونَين،/كقولكَ: وَاللهِ لأُكْرِمَنَّ [٤١/ب] زَيْداً ، وقد يَنفَرِدُ أحَدُهُمَا .

وتأتي موطِّئَةً للقَسَم وإنذاراً به كقولكَ : لَئِنْ أَكْرَمْتَني لأَشْكُرَنَّكَ .

وتكونُ جوابَ لو ولولا ،كقولكَ : لو جِئْتَني لأُكْرِمَنَّكَ ، ولَوْلاَ زَيْدٌ لأَكْرَمْتُكَ .

والثَّالث : الجارَّةُ ، وقد ذُكِرَتْ .

ومنها : ما . وهي على ضَرْبَين : اسميَّةٍ ، وحرفيَّةٍ .

فالاسميَّةُ خمسةُ أقسام :

الأوَّلُ : أنْ تكونَ استفهاماً عمَّا لا يَعقِلُ ، وعن صفاتِ مَنْ يَعقِلُ ، فإذا قالَ : ما عِنْدَكَ ؟ قُلْتَ : فَرَسٌ أو شبهه، وإذا قالَ : مَا زَيدٌ ، قُلْتَ : عَالِـمٌ .

---

(١) سر الصناعة ٣٧٩/١ . وأنشده أيضاً في الخصائص ٣١٥/١ . وانظر القوافي للأخفش : ٧١ ، والقوافي للتنوخي : ٨٠ ، والهمع ١٧٥/٢ ، والخزانة (عرضاً) ٣٢٣/١٠ .

والثَّاني : أنْ تكونَ شَرْطاً ،كقوله تعالى[1]: ﴿ مَّا يَفْتَحِ ٱللَّهُ لِلنَّاسِ مِن رَّحْمَةٍ فَلَا مُمْسِكَ لَهَا ﴾ .

والثَّالثُ : أنْ تكونَ تعجُّباً ،كقولِكَ : مَا أَحْسَنَ زَيْداً .

وهنا تنبيهٌ :

وهو أنها في هذه المواضع الثَّلاثة بغير صلةٍ ولا صفةٍ ؛ لأنهما تُوَضِّحَان، وهذه المواضعُ تقتضي الإبهام .

والرَّابعُ : أنْ تكون بمعنى « الَّذي » فتحتاجُ إلى صِلَةٍ وعائدٍ ،كقوله تَعَالى[2]: ﴿ فَٱصْدَعْ بِمَا تُؤْمَرُ ﴾، أي بما تُؤمَرُ بالصَّدْع به ، فحُذِفَت البَاءُ ، فاجتمعت الألفُ واللاَّمُ والإضافةُ فحُذِفَتَا ، فبَقِيَ بصَدْعِهِ ، ثمَّ حُذِفَ المضافُ فبقي به ، ثمَّ حُذِفَ الجارُّ فبقي تُؤمَرُهُ ، ثمَّ حُذِفَت الهاءُ العائدةُ ، وهو الكثيرُ حتى قال الأصفهانيُّ في « شَرْح اللُّمَع »[3]: لم يأتِ في القرآن إثباتُ العائد إلاَّ في ثلاث آيات وهي[4]: ﴿ ٱلَّذِى يَتَخَبَّطُهُ ٱلشَّيْطَٰنُ مِنَ ٱلْمَسِّ ﴾ ، و﴿ كَٱلَّذِى ٱسْتَهْوَتْهُ ٱلشَّيَٰطِينُ ﴾[5] و﴿ وَٱتْلُ عَلَيْهِمْ نَبَأَ ٱلَّذِىٓ ءَاتَيْنَٰهُ ءَايَٰتِنَا ﴾[6] .

والخامسُ : النكرةُ الموصوفةُ ،كقولِكَ : مَرَرْتُ بِمَا مُعْجِبٍ لَكَ ، أي :

---

(١) سورة فاطر ، من الآية (٢) .

(٢) سورة الحجر ، من الآية (٩٤) .

(٣) شرح اللمع ٧٦٢/٢ ـ ٧٦٣ . وهناك خطأ في أرقام صفحة المطبوع حيث جاءت صفحة (٧٦٢) برقم (٧٦١) فتنبه لذلك .

(٤) سورة البقرة ، من الآية (٢٧٥) . وفي (ص) : كالذي يتخبطه .

(٥) سورة الأنعام ، من الآية (٧١) .

(٦) سورة الأعراف ، من الآية (١٧٥) .

بشَيء مُعْجِبٍ لَكَ . ومنه قولُ الشَّاعر[1]:

رُبَّمَا تَكْرَهُ النُّفُوْسُ مِنَ الأَمْـــ ـــرِ لَهُ فُرْجَةٌ كَحَلِّ الْعِقَالْ

أي : رُبَّ شَيء مَكرُوهٍ . وقيل : هي كافَّةٌ .

والحرفيَّةُ خمسةٌ أيضاً :

نافيةٌ للحال وقيلَ : مطلقاً ،كقولِكَ : مَا يَقُوْمُ زَيْدٌ ، وللماضي كقولِكَ : مَا قَامَ زَيْدٌ ، وقد تقدَّمَ الكلامُ على إعمالها عند الحجازيِّين .

ومَصْدريةٌ ،كقولِكَ : يُعجبني مَا صَنَعْتَ ، أي : صَنِيْعُكَ . قَالَ الله تَعَالى[2]: ﴿ **بِمَا كَانُواْ يَكْذِبُونَ** ﴾ ، أي : بتكذيبهم . وهي عند سيبويه حرفٌ لعدم العائد لفظاً تقديراً ، وعند الأخفش اسمٌ لدخول حرف الجرِّ عليها ، **وهو باطلٌ** بدخوله على إنَّ وأنَّ ، ولا خلافَ في حرفيتهما .

وزائدةٌ ، وهي على ضَرْبَين :

أحدهما : أن تكون كافَّةً ،كقولِكَ : إِنَّما قَامَ زَيْدٌ . قال الشَّاعرُ[3]:

---

(١) هو أمية بن أبي الصلت في شعره : ٣٣ . وقد سبق تخريجه في ص : ٢١٥ .

(٢) سورة البقرة ، من الآية (١٠) .

(٣) هو سويد بن كراع العكلي . شعره ص : ٧١ (ضمن شعراء مقلون). والشَّاهدُ في الكتاب ١٣٨/٢ ، والأصول ٢٣٣/١ ، والتبصرة ٢١٥/١ ، وإيضاح شواهد الإيضاح ١٤٦/١ ، وأمالي ابن الشجري ٥٦٠/٢ ، وتوجيه اللمع : ٦٨٩ وعيرها من المصادر ، وهو دون نسبة في الكتَّاب لابن درستويه ص : ٥١ ، والمسائل البغداديات : ٢٨٧، ٣٨٩.
ونسبه ابن السيرافي في شرح أبيات الكتاب ٥٧٠/١ إلى دِجاجة بن عبد القيس ، وقد تجنى الغندجاني في فُرحة الأديب : ١٢٤ كعادته على ابن السيرافي في نسبة هذا البيت وقوَّله ما لم يقل .
وأورده ياقوت مع بيت آخر قبله في معجم اللبلدان ٤٠٧/٤ (هضب ، غول) ونسبهما إلى دُجانة

تَحَلَّلْ وَعَالِجْ ذَاتَ نَفْسِكَ وَانْظُرَنْ　　أَبَا جُعَلٍ لَعَلَّمَا أَنْتَ حَالِمُ

قال المجاشعيُّ[1]: ومن العَرَب مَنْ يَزيد « ما » ولا يَعتَدُّ بها فيقولُ : إنَّما زَيداً قَائمٌ ، وهو في « ليتما » أكثَرُ . قال النَّابغة[2]:

قَالَتْ أَلاَ لَيْتَمَا هَذَا الحَمَامَ لَنَا　　إلى حَمَامَتِنَا أَوْ نِصْفُهُ فَقَدِ

فمَنْ نصبَ «الحمامَ » جَعَلَ « ما » زائدةً، و« هذا » اسمُ ليت، والحمامَ صفةٌ لـ« هذا »، و« لنا » الخبر. ومَنْ رفعه جَعَلَهَا كافَّةً، و« هذا » مبتدأٌ، و« لنا » خبرُهُ .

ويجوزُ أن تكونَ موصولةً ، و« هذا » خبرُ مبتدأ محذوف ، والموصولةُ اسمُ ليت ، و« لنا » الخبرُ .

والآخَرُ : أنْ تكونَ لغواً كقوله تَعَالى[3]: ﴿ فَبِمَا رَحْمَةٍ مِّنَ ٱللَّهِ لِنتَ لَهُمْ ﴾، و﴿ فَبِمَا نَقْضِهِم / مِّيثَٰقَهُمْ ﴾[4] ، وقوله تَعَالى[5]: ﴿ إِنَّ ٱللَّهَ لَا يَسْتَحْيِۦٓ أَن يَضْرِبَ مَثَلًا مَّا بَعُوضَةً ﴾. [٤٢/أ]

= ابن أبي قيس ، والصحيح : دِجاجة بكسر الدال ،كما نص ابن حبيب في مختلف القبائل : ٢٩٥ (وهو دِجَاجَةُ بنُ عبد قيس بن امرئ القيس التيمي، شاعرٌ جاهليٌّ. انظر ترجمته في المؤتلف : ١٦٥، والإيناس في الأنساب للوزير المغربي ص : ١٤٥) .

(١) شرح عيون الإعراب ص : ١١٤ .

(٢) ديوانه : ٢٤ ، من معلقته ، والبيت دائر في كتب العربية ، وانظر الكتاب ١٣٧/٢ ، والإغفال ١٣١/١ ، وأمالي ابن الشجري ٣٩٧/٢ ، وتوجيه اللمع : ٦٨٩ ، والخزانة ٢٥١/١٠، وشرح شواهد شرح التحفة الوردية : ١٢٦ .

(٣) سورة البقرة ، من الآية (١٥٩) .

(٤) سورة النساء ، من الآية (١٥٦) ، والمائدة ، من الآية (١٣) .

(٥) سورة البقرة ، من الآية (٢٦) .

كذلك ويجوزُ أنْ تكونَ « ما » نكرةً، و« بعوضةً » بَدَلٌ منها تَسُدُّ مَسَدَّ الوصف . وجوازُ رفعها من وَجْهَين :

أحدهما : أنْ تكونَ خبرَ مبتدأ أي : هي بعوضةٌ .

والآخر : أنْ تكونَ « ما » بمعنى الذي ، و« بعوضةٌ » خبرٌ لمحذوفٍ أيضاً والتقديرُ : الذي هو بعوضةٌ .

ومُسَلَّطَةٌ ، كقولكَ : رُبَّمَا قَامَ زَيْدٌ ، وذلك أنَّ رُبَّ تدخل على الأسماء النكرات ، وباقتران « ما » بها تَسَلَّطَت على الأفعال . كذا قاله المَجَاشِعِيُّ[1]. وهذه هي الكافَّةُ .

ومُغَيِّرَةٌ ،كقولِكَ: لوما ؛ لأنَّ « لو » تدل على امتناع الشَّيء لامتناع غيره ، وباقتران « ما » صارت للتَّخصيص ، قال تَعَالى[2]: ﴿ لَّوْ مَا تَأْتِينَا بِٱلْمَلَٰٓئِكَةِ ﴾ .

وهنا تنبيهٌ :

وهو أنَّكَ لو سمَّيْتَ رجلاً بـ« ما » لوجَبَ أنْ تُدخلها في حيِّز الأسماء، وهي ثنائيَّةٌ ، وأقلُّ الأسماء المعرَبة الثلاثي ، فتعين زيادةُ حرف لذلك ، والمزيدُ من جنس الثاني أبداً، كذا قالوا، وليس ذا موضعُ تقريره ، فيجتمع ألفان تقديراً ، واللَّفظُ بهما مُحَالٌ ، فَتُحَرَّكَ الثَّانيةُ فتنقلب همزةً فيقال : هذا مَاءٌ .

نَعَمْ يجب الحكمُ على ألفه بأنها منقلبةٌ عن واو لكونها عَيْناً ،

---

(١) لم أقف عليه في شرح عيون الإعراب .

(٢) سورة الحجر ، من الآية (٧) .

والغالبُ عليها ذلك ، وعلى لامِهِ بأنها ياءٌ أصلاً ليكون من باب طَوَيْتُ ، وهذا ضعيفٌ ؛ لأنه يؤدِّي إلى إعلال العَين واللاَّم ، ولم يأتِ إلاَّ في شَاءٍ ومَاء ، وأصلُهُما شَوَه ومَوَه . وقد أَوْضَحْتُ هذا في « شَرْح تصريف ابن مالك »[1].

وقال عبدُ القاهر[2]: لا أُقدِّرُ الانقلابَ في أَلِفِهِ مراعاةً لحال الحرفيَّةِ ، فتقول في جمعه : أَمْوَاءٌ ، وفي تصغيره : مُوَيٌّ بتشديد الياء . وهذا بَيِّنٌ"[3].

ومنها : هاء . والهاءُ قِسْمان :

أحدهما : أنْ تكون حرفَ تنبيهٍ ،كقولكَ : هَا نَحْنُ ، وهَذَا زَيْدٌ ، وتُنصَبُ الحالُ لِمَا فيها من معنى الفعل .

والآخَرُ : أنْ تكونَ اسمَ فعل بمعنى خُذْ . وفيها لغاتٌ :

أوَّلُهَا : أنْ يتَّحدَ[4] لفظها مطلقاً .

وثانيها : أنْ تقولَ : هاكَ ، وهاكُمَا ، وهَاكُمْ .

وثالثُهَا : أنْ تقولَ : (« هاءَ » بهمزة مفتوحة ، وتُصَرِّفُهَا تَصْرِيفَ الكاف . وفي التنزيل[5]: ﴿ هَآؤُمُ ٱقْرَءُواْ ﴾ .

---

(١) شرح التعريف بضروري التصريف : ١٢٣ ـ ١٢٤ . وانظر الممتع : ٦٢٦/٢ .

(٢) انظر حاشية الصبان ٢٣٨/٤ .

(٣) العبارة في (ت) : « فتقول في جمعه : أَمْوَاهٌ وفي تصغيره : مُوَيْهي . وإنْ خَفَّفْتَ الهمزةَ قلتَ : مُوَيٌّ بتشديد الياء . وهذا بَيِّنٌ » .

(٤) في (ت) و(ص) : يتخذ .

(٥) سورة الحاقة ، من الآية (١٩) .

ورابعُهَا : أنْ تَجَمَعَ بين الهمزة والكاف، تقول : هاءَكَ ، فتقرُّ الهمزةَ على الفتح ، وتُصَرِّفُ الكافَ .

وخامسُهَا : أنْ تقولَ : « هاكٍ » زِنَةَ « رَامٍ » ، وتُصَرِّفُهُ تصريفَهُ .

وسادسها : أنْ تقولَ : هاءْ بهمزة ساكنة ، وتُصَرِّفُهُ تصريفَ خَفْ .

وسابعها : أنْ تقولَ : هأْ بهمزةٍ ساكنةٍ ، وتُصرِّفُهُ تصريف دَعْ .

وثامنها : أنْ تجيءَ بالهمزة السَّاكنة في ذلك كلِّهِ)[1].

ومنها : هَلْ .

وهي من الهوامل لاشتراكها . ولها موضعان :

أحدهما : الاستفهام كقولكَ : هَلْ قَامَ زَيْدٌ ، وجوابها نَعَمْ أو لا .

والآخَرُ : كونها بمعنى قد، كقوله تعالى[2]: ﴿ وَهَلْ أَتَىٰكَ نَبَؤُا۟ ٱلْخَصْمِ ﴾ ، و﴿ هَلْ أَتَىٰ عَلَى ٱلْإِنسَٰنِ حِينٌ مِّنَ ٱلدَّهْرِ ﴾[3].

ومنها : بَلْ .

وهي حرفُ عطفٍ من الهوامل . ومعناها الإضرابُ عن الأوَّل والإيجابُ للثَّاني ، وتُستعمل بعد الإيجاب والنفي جميعاً ،كقولكَ : قَامَ زَيْدٌ بَلْ عَمْرٌو. ونَقَلَ المجاشعيُّ[4] عن الكوفيِّين تخصيصَهَا بالنَّفْي وما جَرَى مَجْرَاه . وهي في القرآن المجيد لترك شيءٍ والأَخْذِ في غيره ، وتَكْثُرُ بعد الإنكار كقوله

---

(١) ما بين القوسين ساقطٌ من (ص) ، وهو مصحح على هامش (ح) .

(٢) سورة ص ، من الآية (٢١) .

(٣) سورة الإنسان ، من الآية الأولى .

(٤) شرح عيون الإعراب ص : ٢٥٤ .

تَعَالى[1]: ﴿ وَمَا يَشْعُرُونَ أَيَّانَ يُبْعَثُونَ ۝ بَلِ ٱدَّٰرَكَ عِلْمُهُمْ فِى ٱلْءَاخِرَةِ ﴾ .

ومنها : ثمَّ .

وهي حرفُ عطفٍ من الهوامل . وتدلُّ على التراخي بخلاف الفاء .

[٤٢/ب] قال الرمانيُّ : لَمَّا كَثُرَت / حُرُوفُهَا خُصَّت بالتراخي . ونظيرُ ذلك السِّينُ وسوف ، فإنَّ قوَّةَ اللفظ مُشْعِرَةٌ بقوَّة المعنى ؛ ألا تراهم يقولون : خَشُنَ المكان ، فإذا بالغوا في وَصْفِهِ بذلك قالوا : اخْشَوْشَنَ .

فإنْ قيل : فكيف قال تَعَالى[2]: ﴿ وَلَقَدْ خَلَقْنَٰكُمْ ثُمَّ صَوَّرْنَٰكُمْ ثُمَّ قُلْنَا لِلْمَلَٰٓئِكَةِ ٱسْجُدُوا۟ لِءَادَمَ ﴾ ، والأمر بالسُّجُود كان متقدِّماً على خلقكم ؟

أجبتُ بوجهين :

الأوَّلُ : أنَّ هذا محمولٌ على حَذْفِ المضاف، والتَّقدير : ولَقَدْ خَلَقْنَا أَبَاكُمْ ، وكذا قولُهُ عزَّ اسمُهُ[3]: ﴿ وَإِذْ قَتَلْتُمْ نَفْسًا فَٱدَّٰرَٰٔتُمْ فِيهَا ﴾ ، أي : وإذ قتل أباكم ؛ لأنَّ الذين شاهدوا النَّبي عليه السَّلامُ لم تكُنْ هذه القصَّةُ لهم ، وإنما كانت لِمَنْ شَاهَدَ موسى عليه السلام .

والثَّاني : أنَّ « ثمَّ » هنا واقعةٌ موقعَ الواو ، فهي غيرُ مُرَتِّبَةٍ .

ونصَّ الزمخشريُّ[4] على أنها للترتيب في المفردات دون الجمل .

وبعضُهُم يقول : فُمَّ بالفاء . قال المجاشعيُّ[5]: فالفاء بَدَلٌ من الثاء

---

(١) سورة النمل ، من الآيتين (٦٥ - ٦٦) .

(٢) سورة الأعراف ، من الآية (١١) .

(٣) سورة البقرة ، من الآية (٧٢) .

(٤) الذي في المفصل ص : ٣٠٨ أنها للترتيب مع إيجاب مهلة .

(٥) لم ينص عليه حين حديثه عن ثم في شرح عيون الإعراب : ٢٤٧، ٢٥٠ . وانظر الإبدال لابن السكيت : ١٢٧ ، والإبدال والمعاقبة للزجاجي : ٨٦ ، وسر الصناعة ٢٤٨/١ .

لقولهم : جَدَثٌ وجَدَفٌ . **ولو قيل : إنهما لغتان لكان عندي أَوْجَهُ ؛** لأنَّ الإبدالَ تَصَرُّفٌ ، وما أبعَدَ الحروفَ عنه ، بخلاف جَدَث ، فإنه اسمٌ متمكِّنٌ . قال أبو الفتح[1]: وإنَّمَا حُكِمَ بذلك فيه[2] لقولهم : أَجْدَاثٌ ، و لم يُسْمَع أجداف . ورُبَّمَا قيل : ثُـمَّتَ .

ومنها : أَلاَ . ولها مواضعُ :

أحدها: التَّنبيه والافتتاح ،كقوله تَعَالى[3]: ﴿ أَلَا لَعۡنَةُ ٱللَّهِ عَلَى ٱلظَّٰلِمِينَ ﴾.

وثانيها : العَرْض ،كقولكَ : أَلاَ تَقْصِدُنا فنُكْرِمَكَ .

وثالثها : التَّحْضِيضُ ،كقولكَ : أَلاَ تُكْرِمُ عَمْراً .

ورابعها : التَّمني ،كقولكَ : أَلاَ مَاءً بَارِداً ، وإن شئتَ: ألا ماءٌ باردٌ.

ومنها : كَلاَّ . ولها معنيان :

الأوَّلُ : أنْ تكونَ رَدْعاً وزَجْراً ،كما قالَ عزَّ اسمُهُ[4]: ﴿ قَالَ أَصۡحَٰبُ مُوسَىٰٓ إِنَّا لَمُدۡرَكُونَ ۝٦١ قَالَ كَلَّآ ﴾ ، أي : ارتدعوا عن هذا القول .

والثَّاني : أنْ تكونَ بمعنى حَقّاً ،كقوله تَعَالى[5]: ﴿ كَلَّآ إِنَّ ٱلۡإِنسَٰنَ لَيَطۡغَىٰٓ ﴾ أي : حقاً ذلك منه ، لكنَّ « إنَّ » تُكسَرُ بعد كَلاَّ ؛ لأنها حرفٌ يُستَأْنَفُ بعدها الكلامُ ، وتُفتَحُ بعد حَقّاً ؛ لأنها مَصْدَرٌ فيَعمَلُ فيها .

---

(١) سر الصناعة ٢٤٨/١ .

(٢) أي : إن الفاء بدل من الثاء .

(٣) سورة هود ، من الآية (١٨) .

(٤) سورة الشعراء ، من الآيتين (٦١ - ٦٢) .

(٥) سورة العلق ، من الآية (٦) .

ومنها : لَوْلاَ .

وهي من الهوامل عند المحقِّقين . وقالوا : إنها مُرَكَّبَةٌ من لو ولا ، وما دعاهم إلى ذلك إلا مجرَّدُ لفظهما فيها ، وإلاَّ فالأصل الإفرادُ ، والحكْمُ به أولى . ولها موضعان :

الأوَّلُ : أنْ تكونَ تحضيضاً ، وتختصُّ بالفعل ،كقولكَ : لَوْلاَ تُكْرِمُ زَيْداً ، وقد يُحذَفُ بعدها . قال الشَّاعر[1] :

... ... لَوْلاَ الكَمِــيَّ المُقَنَّعَا

أي : لَوْلاَ تَعُدُّونَ الكَمِيَّ المقنَّعَا .

والثاني : أن تكون مفيدةً امتناعَ الشَّيءِ لوجود غيره ،كقولكَ : لولا زَيْدٌ لأَكْرَمْتُكَ . وتختصُّ بالاسم ، وقد تقدَّمَ القولُ في ذلك .

وحَكَى أبو جعفر النَّحَّاسُ[2] أنها تكون نفياً ،كقوله تَعَالى[3]: ﴿ فَلَوْلَا

---

(١) البيت من الطويل لجرير في ديوانه ص : ٩٠٧ . وله أو للأشهب بن رميلة في شرح المفصل ١٤٥/٨ . وهو بتمامه :

تَعُدُّونَ عَقْرَ النِّيبِ أَفضلَ مَجدِكم   بَنِي ضَوطَرى لَـوْلاَ الكَمِـيَّ المُقَنَّعَـا

وانظر البيت في الخصائص ٤٥/٢ ، وإيضاح شواهد الإيضاح ٦٩/١ ، والمفصل : ٣٢٢ ، وشرح المفصل ٣٨/٢ ، وحروف المعاني : ٤ ، ورصف المباني : ٢٩٣ ، والمغني : ٣٦١ ، وشرح أبياته ١٢٣/٥ ، والخزانة ٥٥/٣ ، وغيرها .

(٢) نسب الرماني هذا القول إلى النحاس في معاني الحروف : ١٢٤ . وحكاه النحاس في إعراب القرآن ٢٦٨/٢ عن بعضهم . وانظر معاني الحروف للزجاجي : ٥ ، ونفس الصباح للخزرجي ٤٠٠/١ .

(٣) سورة يونس ، من الآية (٩٨) .

كَانَتْ قَرْيَةٌ ءَامَنَتْ فَنَفَعَهَآ إِيمَٰنُهَآ ﴾ ، أي : ما كانت قريةٌ آمنَتْ . وهي عند الباقين تحضيضٌ»[1] .

ومنها : لَوْمَا .

وهي من الهوامل مَركَّبَةٌ من لو وما ، كذا قالوا ، والأجْوَدُ ما قدَّمتُهُ ، / ومعناها التَّحضيض ،كقوله تَعَالى[2]: ﴿ لَّوْ مَا تَأْتِينَا بِٱلْمَلَٰٓئِكَةِ ﴾، أي: هلاَّ . [٤٣/أ]

ومنها : أمَّا .

وهي من الهوامل ، ومعناها تفصيلُ ما أُجمل من الكلام ، وفيها معنى الشَّرط لنيابتها عن حرفه والمشروط به ؛ ألا ترى أنهم يُقَدِّرون : أمَّا زَيدٌ فَمُنْطَلِقٌ بـ : مَهْمَا يَكُنْ مِنْ شَيءٍ فَزَيْدٌ مُنْطَلِقٌ ، ولذلك اقتضت جوَاباً كما تقتضيه مهما غيرَ أنَّ الفاء لا يجوزُ أنْ تَلِيَهَا ؛ لامتناع أنْ يليَ حَرْفَ الشَّرْط جملةُ الجواب ، وأيضاً فإنَّ حُكْمَ الفاء أنْ تكون متبعة ، وحرفُ الإتباع لا يكونُ مَبْدُوءاً به ، فلذلك قُدِّمَ جزءُ ما بعد الفاء عليها إصلاحاً للَّفظ ، وتعويضاً من فعل الشَّرط .

والذي يَفْصِلَ بين أَمَّا والفاء ثلاثةُ أشياءَ :

الأوَّلُ : اسمٌ غيرُ ظَرْف ، وهو على ضَرْبَين :

أحدهما : أنْ يكون غيرَ فَضْلة ،كقولكَ : أَمَّا زَيْدٌ فَمُنْطَلِقٌ .

---

(١) انظر مجاز القرآن ١/٢٨٤ ، وتأويل مشكل القرآن : ٥٤٠ .

(٢) سورة الحجر ، من الآية (٧) .

والآخَرُ : أنْ يكون فَضْلَةً ،كقولكَ : أَمَّا زَيْدٌ فَأَنَا ضَارِبٌ .

والثَّاني : ظَرْفٌ ، وهو على ضَرْبَين :

أحدهما : أنْ يكونَ خَبراً ،كقولكَ : أَمَّا في الدَّار فَزَيْدٌ .

والآخَرُ : أنْ يكونَ فَضْلةً ،كقولكَ : أمَّا يومُ الجُمُعَةِ فَزَيْدٌ خَارِجٌ .

والثَّالثُ : حرفُ الشَّرْط مع فعله ،كقوله تعالى[1]: ﴿ وَأَمَّآ إِن كَانَ مِنَ أَصْحَٰبِ ٱلْيَمِينِ ۝٩٠ فَسَلَٰمٌ لَّكَ مِنْ أَصْحَٰبِ ٱلْيَمِينِ ۝٩١ ﴾. وجازَ ذلك لأنَّ حرفَ الشَّرْطَ مع فعله جارٍ مَجْرى الجُملة ؛ إذ لا يَتمُّ إلاَّ بالجواب .

والظَّرْفُ الواقع بعد أمَّا فَضْلةٌ ، لكَ أنْ تُعمِلَ فيه ما في أمَّا من معنى الفعل ، ولك أنْ تُعمِلَ فيه ما بعد الفاء كقولكَ : أَمَّا يَوْمُ الجُمُعَةِ فَزَيْدٌ خَارِجٌ ، فإذَا أَتَيْتَ بإنَّ فقُلْتَ : أمَّا يَومُ الجُمُعَةِ فإنَّ زَيْداً مُنْطَلقٌ ، فمنهم مَنْ منع أن يعمَلَ فيه ما بعد الفاء لامتناع ما بعد إنَّ من العَمَل فيما قبلها ، ومنهم مَنْ أجازه ، وقال : هذا ممتنعٌ مع عدم أمَّا ، وأمَّا مع وجودها فجائزٌ حَسَنٌ ؛ ألا ترى أنَّ الفاءَ في جواب الشَّرْط المحض لا يجوزُ تقديمُ ما بعدها عليها[2]،كقولكَ : إنْ أَكْرَمْتَني زَيْداً فَأَنَا مُكْرِمٌ ، أي : إنْ أَكْرَمْتَني فَأَنَا مُكْرِمٌ زَيْداً ، وهذا جائزٌ مع أمَّا إجماعاً ؛ لكون الكلام معها مبنياً على التَّقديم والتَّأخير ، فكما جازَ ذلك مع الفاء ، جازَ مع إنَّ .

وأيضاً فإنَّ المفهومَ من قول القائل : أَمَّا يَوْمُ الخَمِيْسِ فَإنَّ زَيْداً صَائِمٌ[3]

---

(١) سورة الواقعة ، الآية (٩٠) .

(٢) كلمة (عليها) ساقطة من (ص) ، ومصححة في هامش (ح) .

(٣) في (ص) : فزيدٌ صائمٌ .

أنَّ صَومَهُ يقع في ذلك اليوم ، ولو عَلَّقْتَ الظَّرفَ بما في « أمَّا » من معنى الفعل لم يكُنْ في اللَّفْظِ ما يُشْعِرُ بذلك ،كما إذا قلتَ : مَهْمَا يَكُنْ من شَيءٍ يَومَ الجُمُعَةِ فإنَّ زَيْداً صَائِمٌ . وهذا تقريرُ ابنُ برِّي في « أماليه » ، واختيارُ ابن الحاجب[1].

وأقولُ : لا يَلزَمُ مِن جواز ذلك مع الفاء جوازُهُ مع إنَّ لوجهين :

الأوَّلُ : قُوَّةُ إنَّ وضَعْفُ الفاء ؛ ألا تراها عاملةً في شيئين ، وهي أمُّ أخواتها ، والفاءُ ليسَتْ كذلك ، وإنَّ وَضْعُهَا على التَّصَدُّر وعَدَمِ التَّبعيَّة ، والفاءُ بضدِّ ذلك .

والثاني : أنه قد يجبُ الحكمُ بحصول أمرين وإن كانَ غيرَ واجب مع أحدهما كباب ما لا ينصرف ، فامتنع ذلك مع الفاء وإنَّ ، وإنْ جَازَ مع الفاء وَحْدَهَا ./ وقولُهُم : أمَّا يَوْمُ الخَمِيْس فَإِنَّ زَيْداً صَائمٌ فيقتضي القياسُ أن يتعلَّقَ الظَّرْفُ فيه بشيء دلَّ عليه صائمٌ ؛ لا بما في أمَّا من معنى الفعل ، فيدلُّ ذلك على وقوع الصَّوم فيه ، لكنهم ما ذَكَرُوا هذا ، وليس ببعيد فتأمَّلْهُ .

[٤٣/ب]

وهنا تنبيهٌ :

وهو أنَّ الزَّعفرانيَّ نَقَلَ في « تعليقه » عن المازني أنَّ وَزْنَهَا[2] فَعْلَى كسَلْمَى ، ولم يجعل الهمزةَ زائدةً وزنُهَا أفعل فراراً من جَعْلِ فائِهَا وعينها

---

(١) شرح المقدمة الكافية له ١٠٠٦/٣ . وانظر الكتاب ١٣٧/٣ .

(٢) أي (أمَّا) . ولم أقف على مَن قال به . وجعلها الفارسي بمنزلة عَلْقى . انظر المسائل المنثورة : ٢٨١ .

من حرفٍ واحد وهو الميمُ ، وذلك لا يُصار إليه مع إمكان غيره .

وأرى أنه يجوز أن تكونَ الهمزةُ زائدةً ؛ لأنه موضعُ زيادتها ، وكونُ الفاء والعين من حرف واحد هنا سَهْلٌ لوجود الإدغام ، وإنما يُكرَهُ ذلك عند تعذُّره واستثقال اجتماعهما ؛ ألا ترى أنَّ الفارسيَّ[1] جعل أَوَّل أَفْعَل، واعتذَرَ عن كون فائِهَا وعينها وَاوَين بذلك .

ويُقوِّي ما ذَهَبْتُ إليه جَعْلُهُم أَبَنْبَماً[2] أَفَنْعَلاً دون فَعَنْعَل كعَقَنْقَل مع سلامته من اتِّفاق الفاء والعين ، وكثرته اعتباراً بموضع زيادة الهمزة . نَعَم الحاجزُ الزائد هنا بين الفاء والعين يقوم مَقَام الإدغام هناك . وقد ذَكَرْتُ هذا في « شرح تصريف ابن مالك »[3].

وتظهر فائدةُ الخلاف في التَّصغير والجمع ، فإنه على الأوَّل[4] أُمَيَّا كسُلَيْمَى ، وأُمَيْمَات كسُلَيْمَات ، وعلى الثَّاني[5] أُمَيْم وأُمَيِّين كأُعَيمٍ وأُعَمِّين . وفي مثل عِزْوَيْت منه على القولين : إِمَّيْت ومِمْيَيْت ، وفيه إشكالٌ .

ولها موضعٌ آخَرُ ، وهي فيه مركَّبَةٌ نحو قولهم : أَمَّا أَنْتَ مُنْطَلِقاً انْطَلَقْتُ مَعَكَ ، والأصل : أنْ مَا ، فأُدغِمَت النونُ في الميم ، وما عِوَضٌ من الفعل

---

(١) انظر المسائل الشيرازيات ٣/١ .

(٢) أبنبم : موضع . ذكره سيبويه في الكتاب ٢٤٧/٤ ، وانظر شرح أبنيته : ٤٤ ، وأبنية الأسماء والأفعال والمصادر : ١٤٥ .

(٣) شرح التعريف بضروري التصريف : ١٠٧ .

(٤) أي على جعل الهمزة أصلية كما أشار الزعفراني .

(٥) أي على جعل الهمزة زائدة كما أشار المصنف .

المحذوف ، والتَّقدير: أنْ كُنْتُ مُنطَلِقاً انْطَلَقْتُ مَعَكَ ، فحُذِفَت كان وعُوض عنها ما ، وصار الضَّميرُ المتَّصل منفصلاً لعدم ما يتصل به ، و« منطلقاً » نصبٌ لأنها خَبَرٌ عن النائب أو المنوب عنه، وموضع أنْ نَصْبٌ بانطَلَقْتُ ، وحرفُ الجرِّ يُحذَفُ معها مُطَّرداً ، والتقدير : انطَلَقْتُ لأجل ذلك . قال الشَّاعرُ[1]:

أَبَا خُرَاشَــةَ أَمَّا أَنْتَ ذَا نَـفَـرٍ　　　فَإِنَّ قَوْمِـيَ لَمْ تَأْكُلْهُمُ الضَّبُعُ

* * *

---

(١) هو للعبَّاس بن مِرداس السُّلمي ، والبيت في ديوانه المجموع : ١٠٦ يخاطب خُفاف ابن نُدْبَة (نسبة إلى أمه ، انظر الشعر والشعراء ٣٤٧/١) . والبيت في : الكتاب ٢٩٣/١، والإغفال ٢٧٦/١ ، وكتاب الشعر ٥٨/١، والمسائل البغداديات: ٣٠٤، والمنصف ١١٦/٣ ، والخصائص ٣٨١/٢ ، وأمالي ابن الشجري ٤٩/١ ، ١١٤/٢ ، والإنصاف : ٦٦ ، والجنى الداني : ٥٢٨ ، والمغني : ٨٤ ، ٥٧٢ ٩١١ ، وشرح أبياته ١٧٣/١ ، والخزانة ١٣/٤ . وفي حواشي هذه المصادر مزيد من التخريج . والضَّبُعُ : قيل : هي السنة المجدبة ، وقيل : إنه أراد أن قومه لم يُقتلوا فتأكلهم الضباع .

النَّتِيْجَةُ

اعلَمْ أنَّي أَذْكُرُ فيها أبياتاً للعَرَبِ ولِمَنْ جرَى في عُلُوِّ الطَّبقة مَجْرَاهم، تشتملُ على بحثٍ وإعرابٍ إذا ضَبَطَهَا السَّامعُ كان ذلك مثالاً له يَقيسُ غيرَه عليه ، ويَرُدُّه عند الحاجة إليه . **فمنها**[1]:

١ ـ لَيْثٌ هِزَبْرٌ مُدِلٌّ عِنْدَ خِيْسَتِهِ بِالرَّقْمَتَينِ لَـهُ أَجْـرٍ وَأَعْـرَاسُ

هذا البيتُ من قصيدةٍ للفضل بن العبَّاس اللَّهبيِّ[2] يَرثي قوماً منهم أبوهُ عبَّاس ، وقيل : إنه لغيره . وفي « لَيْث » قولان :

أحدهما : أنه من اللَّوْثة بمعنى القُوَّة. قالت ليلى الأَخْيَلِيَّةِ تَصِفُ ناقةً[3]:

---

(١) البيت لمالك بن خالد الخناعي من هذيل . وهو في شرح أشعار الهذليين ٤٤٢/١ ، وفي ٢٢٨/١ منه نُسِبَ إلى أبي ذؤيب الهذلي ، ويُنسَبُ إلى الفضل كما نصَّ المصنف . قال البغدادي : وتنسب قصيدة البيت إلى أمية بن أبي عائذ الهذلي ، وعبد مناف الهذلي ، وأبي زبيد الطائي ، ولم أجدها في أشعارهم . انظر الخزانة ١٧٨/٥ ـ ١٧٩ .

والبيتُ في الإيضاح : ٦٥ ، وشرحه (المقتصد) ١٦٤/١ ، وإيضاح شواهده ٥٠/١ ، والصحاح (عرس) ، وتوجيه اللمع : ٣٠ ، وشرح المفصل ١٢٣/٤ ، ٣٥/٥ .

(٢) في (ت) الليثي . الفضل بن العباس بن عتبة بن أبي لهب، من قريش . شاعر من فصحاء بني هاشم، كان معاصراً للفرزدق والأحوص، وله معهما أخبار . مدح عبد الملك بن مروان، وهو أول هاشمي مدح أموياً بعد ما كان بينهما ، فأكرمه . وكان شديد السمرة ، جاءته من جدته وكانت حبشية. ويقال له (الأخضر) لذلك ، واللهبي نسبة إلى أبي لهب . توفي في خلافة الوليد بن عبد الملك سنة ٩٥ هـ . انظر أخباره في نسب قريش : ٩٠ ، والأغاني ١٧/١٦ ، ومعجم الشعراء : ١٧٨ .

(٣) أخل به ديوانها الذي جمعه خليل العطية وزميله . مع وجود مقطوعة فيه على البحر والروي نفسه في وصف الناقة ص : ٥١ . والشاعرةُ هي ليلى بنت عبدالله بن الرحال بن كعب من بني عامر بن صعصعة ، شاعرةٌ إسلامية معروفة ، وهي صاحبة توبة بن الحمِّير ، توفيت سنة ١٧٥هـ . انظر أخبارها في الشعر والشعراء ٣٥٦/١ .

/**عَصُـوْفٌ لِلْمَـهَـامِهِ ذَاتُ لَـوْثٍ   أَمُـوْنُ الخَـلْقِ سِـيْرَتُهَا غِـلاَبُ** [٤٤/أ]

فأصلُهُ : لَيْوِث ، فقُلبت الواوُ ياءً لاجتماعهما ساكناً سابقُهُمَا ، ثمَّ حُذفت الثَّانيةُ تخفيفاً كـ« مَيْتٍ » بالسُّكون، قال تَعَالى[1]: ﴿ أَيُحِبُّ أَحَدُكُمْ أَن يَأْكُلَ لَحْمَ أَخِيهِ مَيْتًا ﴾ ، وقال الشَّاعر[2]:

وَمَـنْـهَـلٍ فِيْهِ الغُـرَابُ مَيْتُ   سَقَيْتُ مِنْهُ النَّاسَ وَاسْتَقَيْتُ

والآخَرُ : أنَّه من اللَّيَاثة بمعنى الشَّجاعة . وقالَ رُؤْبَةُ[3]:

وَقَدْ بُلُو مِنْكَ بِلَيْثٍ أَلْيَثِ

فوَزْنُ الأوَّل فَيْل ، والثَّاني فَعْل ، وهو الصَّوابُ عندي لسَلاَمَتِهِ من الحذْفِ ، ولأنه لم يُسْمَعْ فيه التَّثقيلُ .

ورفعُهُ على البَدَل من « مُجْتَرِئ » في البيت الَّذي قبلَهُ ، وهو :

يَا مَيُّ لاَ يُعْجِزُ الأَيَّامَ مُجْتَرِئٌ   في حَوْمَةِ الموْتِ رَزَّامٌ وَفَرَّاسُ

ويجوزُ أنْ يكونَ خَبَرَ مبتدأٍ محذوفٍ .

وهِزَبْرٌ نعتٌ له ، وهو الغليظُ أو الضَّخْمُ . وهَزَنْبَرٌ للسَّيِّئ الخُلُق ، وهو فَعَنْلَل لِهِـزَبْر، ولوُقُوع نُونِهِ ثالثةً ساكنةً. و« **مُدِلٌّ** » نعتٌ آخَرُ، وهو المنبسطُ، و« **عندَ** » ظرفُ مكانٍ ، وقد لَزِمَ النَّصبَ، و لم يُجَرَّ إلاَّ بمِنْ خاصَّةً. وفيه

---

(١) سورة الحجرات ، من الآية (١٢) .

(٢) رجزٌ لأبي محمد الفقعسي ، وقيل للعجاج . وهو في الأمالي : ٤٨٨ (طبعة المكتبة العصرية) ، والسمط ٢٠٠/١ ـ ٢٠١ ، والحجة لأبي علي ٢١٢/٦ ، وغريب الحديث للخطابي ٥٤٤/١ ، وإسفار الفصيح ٣٤٢/١، وأمالي ابن الشجري ١/ ٢٣٢، والصحاح واللسان والتاج (عفف ، أجن). وجاء الشطر الثاني في شرح اللمع للواسطي : ١١٧ .

(٣) ديوانه : ٢٨ .

ثلاثُ لغات : كَسْرُ العين وضَمُّهَا وفَتْحُهَا ، وهو متعلِّقٌ بـ « مُدِلٌّ » ؛ أي : مُدِلٌّ في هذا الموضع. ويجوزُ أنْ يكونَ نعتاً لـ « مُدِلٌّ » ويتعلَّق بمحذوفٍ أي : مُدِلٌّ كائنٌ عند خِيْسَتِهِ ، وفيه ضميرٌ راجعٌ إلى الموصوف .

و« **خيستِهِ** » مجرور بإضافة « عند » إليه ، وهي ما التَفَّ من الشَّجر أو النَّخل ، وقيل : المجتَمِعُ من ذلك .

قال بعضُ المغاربة[1]: وأصلُ الخَيْس عندي الكَثْرَةُ ، ومنه الخَيْسُ في العَدَدِ ، ويُقَالُ في الدُّعاء على الشَّيء : قَلَّ خَيْسُهُ .

وقَالَ ابنُ الأنباريِّ المتقدِّمُ[2]: هي مَوضِعُ لُزُومِ الأَسَد .

و« **بالرَّقْمَتَين** » جارٌّ ومجرورٌ ، والباءُ بمعنى « في » ، ولا تكونُ ظَرْفاً لـ« مُدِلٍّ » مع كون « عندَ » ظَرْفاً له ؛ لاستحالة كون ظَرْفَين لشيءٍ واحدٍ .

فإنْ قيلَ : فاجْعَلْهُ بَدَلاً كقولكَ : قَعَدْتُ في مَكَانِ زَيْدٍ في دَارِهِ ؟

أجبتُ : يمتنعُ لأنَّ الرَّقْمَتَين أَعَمُّ من الخَيْسَةِ ، ولا يُبدَلُ الأعمُّ من الأخصِّ . وفيه نَظَرٌ . بل يكونُ منصوبَ الموضع على الحال من الهاء في « خِيْسَتِهِ » أي : كائناً بالرَّقْمَتَين . وقد جاءَ الحالُ من المضَاف إليه في قول تأبَّطَ شَرّاً[3]:

---

(١) هو ابن يسعون في شرح أبيات الإيضاح (المصباح) ١٤٦/١ .

(٢) هو أبو بكر محمد بن القاسم بن محمد بن بشار ، المعروف بابن الأنباري . ثقة ثبت صدوق ، إمام في اللغة والنحو والأدب والقراءات والتفسير . من تصانيفه : الأضداد ، وإيضاح الوقف والابتداء، والزاهر، وشرح القصائد السبع الطوال، والمذكر والمؤنث ، وغيرها كثير . توفي سنة ٣٢٨هـ . أخباره في طبقات النحويين : ١٧١ ، والفهرست : ١١٢ ، وإنباه الرواة ٢٠٢/٣ ، طبقات القراء ٢٣٠/٢ . وانظر كلامه في الزاهر ٣٩/٢ عند قولهم : (دع فلاناً يخيس) .

(٣) ديوانه : ٦٢ . وانظر أمالي ابن الشجري ٢٥/١ ، ٣٤٧ ، ٩٦/٣ ، ١٩١ ، وخزانة الأدب ١٦٤/٣ .

سَـلَبْتَ سِلاَحِي بَائِساً وَتَرَكْتَنِي فَيَا خَيْرَ مَسْلُوْبٍ وَيَا شَرَّ سَالِبِ

فـ« بائساً » حَالٌ من الياء . وقيلَ: لا يمتنع أنْ يكونَ من ضمير المخاطَب. ومنه قولُ الآخَر[1]:

عَوْدٌ وبُهْثَةُ حَاشِدُون عَلِيهِمُ حَلَقُ الحَدِيْدِ مُضَاعَفاً يَتَلَهَّبُ

فـ« مُضاعَفاً » حالٌ من الحديد ، ويجوزُ أنْ يكونَ من الحَلَق ، أو من الضَّمير في « يَتَلَهَّبُ » .

والرَّقمتان : روضتان إحداهُمَا قَريبٌ من البَصْرة، والأخرى بنَجْد[2]. قالَهُ ابنُ دُرَيدٍ[3]. وقيل[4]: بَلْ كُلُّ رَوضَةٍ مُزهِرَةٍ رَقْمَةٌ .

وقال الفرَّاءُ[5]: / رَقْمَةُ الوادي حيثُ يجتَمعُ الماءُ . [٤٤/ب]

وأَجْرٍ : جمعُ جِرْو بكَسْر الجيم ، وهي اللُّغَةُ الفصيحةُ ، نصَّ عليه أبو عليٍّ الفارسيُّ[6] في باب جمع الأسماء الثُّلاثيَّةِ حيث قالَ : وربَّما كُسِّرَ على أَفْعُل وذلك : ذِئْب وأَذؤُب ، وجِرْو وأَجْرٍ ، ورِجْل وأَرْجُل . وكذا قالَ الجَرْميُّ وثعلبٌ .

وقال أبو الفتح[7]: ويُجْمَعُ فِعْل على أَفْعُل ، وهو لفَعْل في الأكْثَرِ من

---

(١) هو زيد الفوارس الضبي في النوادر : ٣٥٩ ، والمسائل الشيرازيات ٢٨٤/١ ، وأمالي ابـن الـشجري ٢٥٦/١ ، ٩٦/٣ ، والهمع ٢٣/٤ ، والخزانة ١٧٣/٣ . يصف وقعة كانت بين قومه وجماعة من قبيلتي عَوذ وبُهثة .

(٢) انظر معجم ما استعجم ٦٦٧/٢ .

(٣) الجمهرة ٧٩١/٢ (رقم) . نقله عن قوم من أهل اللغة .

(٤) انظر الجمهرة ٧٩١/٢ (رَقَمَ) ، والمجمل (رَقَمَ) : ٢٩٥ .

(٥) انظر النقل عنه في المحكم ٢٤٩/٦ .

(٦) التكملة ص : ٤٠٩ .

(٧) سر الصناعة ٦١٩/٢ .

حيث كانا ثُلاثيَّين سَاكِنَي العينين، وقد اعتَقَبَا على المعنى الواحد في نحو: حِجٍّ وحَجٍّ ، وبَزْر وبِزْر ، ونحو ذلك .

وأصلُهُ أَجْرُوٌ ، فأُبدِلَتْ من ضمَّةِ الرَّاء كَسْرَةٌ ، ثمَّ أُبدِلَت الواوُ ياءً لوقوعها طرفاً وانكِسَار ما قبلها ، فصَارَ إلى أَجْرِيٌ ، ثمَّ أُسكِنَت الياءُ استثقالاً للضَّمَّة عليها ، وحُذفت لالتقاء السَّاكنين .

فإن قيل : فلِمَ كُرِهَ ذلك في الأسماء دون الأفعال نحو : يغزو ، ويدعو ؟

أجبتُ : كُرِهَ ذلك فيها لِمَا يطرأ عليها من الجَرِّ في أَجْرُوٍ ، ومن الكسرة عليها بعد ضمَّةٍ قبل ياءين في أَجْرُوِيٌّ منسوباً ، ومن الكسرة عليها بعد ضمَّةٍ قبل ياء المتكلِّم في أَجْرُوِيَّ . والأفعالُ سالمةٌ من ذلك مع أنَّ واوَها مُعرَّضَةٌ للحذف في الجزم ، وليست في الأسماءُ كذلك . وهذا مبسوطٌ في « شرح تصريف ابن مالك »[(١)].

والأحسنُ في رفعه في البيت أنْ يكونَ بقوله : « له » ، بلا خلاف بين سيبويه والأخفش[(٢)]؛ لأنَّ « له » نَعْتٌ لِمَا قبله ، أو حالٌ . والظَّرْفُ أو الجارُّ والمجرورُ إذا كان أحدُهُما كذا ارتفع به الاسمُ وجوباً عند أبي عليٍّ الفارسيِّ[(٣)]، وأجازَ السِّيرافي[(٤)] في ذلك المُبْتَدَئِيَّةَ والفاعليَّةَ لاحتِمَالِ كلامِ

---

(١) شرح التعريف بضروري التصريف ص : ١٥٨ ـ ١٥٩ .

(٢) راجع الكتاب ٥٢/٢ ، وقد نص الأعلم على أن مذهب سيبويه في مثل هذا الرفع بالابتداء لا بالفاعلية . النكت ٤٦٦/١ .

(٣) انظر الإغفال ٤٥٨/٢ ، وكتاب الشعر : ٢٥٤ وما بعدها .

(٤) الذي نصَّ عليه في شرح الكتاب ١٨١/٢ (مخطوط) أن الرفع بالابتداء لا بغيره. قال: « وقد ظن =

سيبويهِ عندَهُ ذلكَ .

ولكَ أنْ ترفعَهُ أيضاً بـ« الرَّقمَتَين » ؛ لأنَّ الجارَّ والمجرورَ في موضع حالٍ أو صفةٍ . ومَنْ رَفَعَ « أَجْرٍ » بالابتداء فـ « لَهُ » الخبرُ ، و« بالرَّقمَتَين » صفةٌ لـ « أَجْر » في الأصل ، فلَمَّا تقدَّمَ عليه نُصِبَ على الحال .

ويجوزُ أنْ يكونَ متعلِّقاً بقوله : « لَهُ » ، وتقدَّمَ عليه مع أنـَّهُ عاملٌ معنويٌّ ؛ لكون معمولِهِ كذلك .

ويجوزُ أنْ يكونَ « بالرَّقمَتَين » خَبَرَهُ ، و« لَهُ » صفةٌ تقدَّمَتْ فصارَتْ حَالاً ، أو متعلَّقٌ به .

و« **أعراسُ** » عَطْفٌ على « أَجْرٍ » ، وهو جمعٌ واحدُهُ عِرْسٌ ، وهي الزَّوجَةُ ، وعَنَى بذلك اللَّبوات فاعرفْهُ .

* * *

= من فسر الكتاب أن سيبويه يرفع الاسم بالظرف لا بالابتداء ... والذي عندنا من مذهب سيبويه في هذا الموضع وفي غيره أن الاسم تقدم أو تأخر يرتفع بالابتداء ... » .

ومنها :

٢ ـ كِلاَ يَوْمَي طُوَالَةَ وَصْلُ أَرْوَى ظَنُوْنٌ آنَ مُطَّرَحُ الظُّنُوْنِ

هذا البيتُ للشَّمَّاخِ[1] ، واسمُهُ الهَيْثَمُ[2].

« كِلاَ » اسمٌ مُفرَدُ اللَّفظ مَصُوغٌ للتَّثنية ،كما صِيْغَت كُلٌّ للجَمْعِ[3]، إلاَّ أنَّ الثَّانيَ كثيرٌ ، قال أبو عليٍّ : لأنَّ الجمعَ أشبَهُ بالواحد ، ومن ثَمَّ ذهَبَ البغداديون فيما أَرَى إلى أنْ قالوا : إنَّ « كِلاَ » لفظُ تثنية ، وإنَّ لم يكن ذلك صواباً لثلاثة أوجُهٍ :

أحدها : إضافتها إلى ضمير الاثنين كقولك :كِلاَهُمَا ، ولو كان مثنًّى

---

(١) في ديوانه : ٣١٩ . وهو مطلع قصيدة له في مدح عَرَابةَ بنِ أوسٍ رَضِيَ اللهُ عَنْهُ (من بني مالك بن الأوس، صحابي جوادٌ ، من سادات المدينة المشهورين ، أدرك حياة النبي ﷺ وأسلم صغيراً ، وفد الشام في أيام معاوية رَضِيَ اللهُ عَنْهُ ، وله معه أخبارٌ ، توفي بالمدينة نحو سنة (٦٠هـ) ، اتصل به الشماخ ومدحه ، وإياه عنى بقوله :

إِذَا مَا رَايَةٌ رُفِعَتْ لِمَجْدٍ تَلَقَّاهَا عَرَابَةُ باليَمِيْنِ

فأجزل عَرَابةُ عطاءه . انظر الإصابة ترجمة : ٥٥٠٠ ، والخزانة ٣٤٩/٤ ، ٣٥٣) .

والبيتُ في : الزاهر ٢٨٠/٢ ، و الإغفال ٧٩/١ ، والإيضاح : ٩٥ ، وإيضاح شواهده ٩٠/١ ، والمحتسب ٣٢١/١ ، والاستدراك على أبي علي : ٤١٣ ، والمقتصد ٣٠٢/١ ، والإنصاف ٦٧/١، وشرح المفصل ١٠١/٣، والبسيط ٥٧٨/١ ، والكافي لابن أبي الربيع ٤٧٨/٢. وطُوالةَ : موضعٌ ببرقان فيه بئرٌ . وقال نصر : طُوالةَ : بئرٌ في ديار بني فزارة لبني مرة وغطفان قال الشماخ ... وأنشد البيت . انظر معجم البلدان ٤٥/٤. وأروى : اسم محبوبته .

(٢) هو الشماخ بن ضرار الغطفاني ، وقيل : اسمه (معقل) ، من الشعراء المخضرمين ، أسلم وحسن إسلامه ، شهد القادسية ، وتوفي في غزة موقان زمن عثمان . أخباره في : طبقات فحول الشعراء ١٢٣/١ ، والشعر والشعراء ٣١٥/١ ، والإصابة ٢١١/٣ ، والخزانة ١٩٦/٣ .

(٣) انظر المسائل الشيرازيات ٤١٦/٢ ، والإنصاف ص : ٣٥٥ .

[٤٥/أ] لفظاً ومعنًى لامتنع ذلك ؛ لِمَا فيه من إضافة / الشَّيء إلى نفْسِهِ[١]، ويجري في الامتناع مجرى اثناهُمَا وواحدُهُ .

وثانيها : أنه أبدل التَّاء من الحرف الذي انقلبت عنه الألف نحو : كلتا، و لم يُنقل إبدالها من حرف التثنية .

وثالثها : الإخبارُ عنها بالمفرَد ،كقول الشَّاعر[٢]:

كِلاَ يَوْمَي أُمَامَةَ يَوْمُ صَدٍّ وَإِنْ لَمْ نَأْتِهَـا إلاَّ لِمَـامَـا

ولا يجوزُ : الزَّيدان قَائِمٌ .

وأَلِفُهُ عند الفارسي[٣] وغُلامِهِ العبديِّ منقلبةٌ عن ياءٍ لوجهين :

أحدهما : الإمالةُ وذلكَ دليلُ الياء .

والثَّاني : أنَّ الألفَ المجهولةَ إذا كانت لاماً حُمِلَتْ على الياء[٤] لغلبتها في هذا الموضع .

وعند أبي الفتح منقلبةٌ عن الواو لإبدال التاء[٥]، وقد كثُرَ ذلك من الواو كتجاه وتوراه وتولج عند البصريِّ .

وهو منصوبٌ على الظرف لإضافته إليه ، وهو « يَوْمَي طُوَالَةَ » ،كما

---

(١) انظر كتاب الشعر : ١٢٩ ، و المسائل الشيرازيات ١/٧٦ .

(٢) لجرير ، والبيت في ديوانه : ٧٧٦ . وهو في التكملة : ٤٣ ، وانظر إيضاح شواهد الإيضاح ١/٤٠٣، وكتاب الشعر ص : ١٢٦، والمسائل الشيرازيات ١/٧٦، ٢/٤١٦، والإنصاف: ٣٥٦ .

(٣) انظر المسائل الشيرازيات ٢/٤١١ .

(٤) انظر المسائل الشيرازيات ٢/٤١٦ ، والإنصاف ص : ٣٥٥ .

(٥) سر الصناعة ١/١٥١ . وانظر الكتاب ٣/٣٦٤، والتعليقة عليه ٣/١٩٠، والأصول ٣/٧٨، والمسائل الشيرازيات ٢/٤١٢ .

أنَّ «كُلاً» كذلك في قوله تَعَالى[1]: ﴿كُلَّ يَوۡمٍ هُوَ فِي شَأۡنٖ﴾ .

و« طُوالَةَ » لا ينصرفُ للعلميَّة والتَّأنيث . قالَ الآمُدِيُّ : وهي ماءٌ[2]، وقيل : بئرٌ قليلةُ الماء إذا استُجِمَّت يومَين وقُدِّرَ أنَّهَا قد كَثُرَت جَمَّتُهَا ، لم تَرْوِ الشَّاربَةَ .

و« وَصْلُ » مبتدأ ، وهو مضاف إلى « أَرْوَى »، ووزنه فَعْلى كسَلْمى، وألفه للتأنيث . وقيل : أفْعَل ، فتصغيره على الأوَّل أُرَيَّا ، وأصله أُرَيْوَى كسُلَيْمَى ، فقُلبت الواو ياء لاجتماعهما ساكناً سابقُهُما ، وأُدْغِمَت الياءُ في الياء ، وعلى الثَّاني أُرَيْوٍ كأُسَيْود ، أو أُرَيٌّ غيرَ منوَّنٍ على قول يونس وسيبويه[3]. قال أبو عليٍّ[4]: وهو كلامُ العَرَب ، ومنوناً في قول عيسى[5]. وعلامةُ الجرِّ فتحةٌ مقدَّرةٌ في الألف .

و« ظَنُونٌ » خبرٌ عن المبتدأ . وهو الوشَلُ أو البئرُ القليلةُ الماء[6]. قال الشَّاعر[7] :

---

(١) سورة الرحمن ، من الآية (٢٩) .

(٢) قال ابن دريد : وطُوالةُ بئرٌ معروفةٌ بهذا الاسم . الجمهرة (طلو) . وفي أمالي القالي : طُوالةُ اسم بئر كان لقيها عليها مرتين فلم ير ما يحب ، والمعنى : في كلا يومى طوالة وصلُ أروى ظنون . قال ابن الأنباري في الزاهر ٢٨٠/٢ : بئر ظَنون إذا كان لا يوثق بمائها . وانظر معجم ماستعجم ٢:٨٩٧ .

(٣) الكتاب ٤٦٩/٣ ، وانظر المقتضب ٢٨٣/٢ ـ ٢٨٤ .

(٤) انظر التعليقة ٣٢٢/٣ ، والإغفال ٥٦/١ ، والمسائل البغداديات : ١٢٧ .

(٥) انظر الكتاب ٤٧٢/٣ . قال أبو علي : « ومثيل أروى إذا سمع منوناً بفَعلى بعيدٌ جداً » . المسائل البغداديات : ١٢٩ .

(٦) أي التي لا يوثق بمائها . انظر الزاهر ٢٣٣/٢ .

(٧) لم أقف عليه .

لَعَمْرُكَ إِنِّي وَطِلاَبَ حُبِّي لَكَالمتَبَرِّضِ الـثَّمِـدَ الظَّنُونَا
يُطِيْفُ بِهِ وَيُعْـجِبُـهُ تَـــرَاهُ وَضِيْقَ مَجَمِّـهِ قَطَعَ العُيُونَا

و« كِلاَ يَومَي » متعلِّقٌ به .

واستدلَّ به الفارسيُّ في « الإيضاح »[١] على جواز تَقْديم الخبر على المبتدأ ؛ وذلك لأنَّ المعمولَ إنما يقع في موضعٍ يجوزُ لعامله أنْ يقَعَ فيه[٢] .

فإن قيل : أيجوز أن يتعلق بقوله : « وَصْلُ أَرْوَى » ؟

أجبتُ : يمتنع ذلك لأنه مَصْدَرٌ ، والمصدر لا يتقدَّمُ عليه جزءٌ من معموله ؛ إذ حكمُهُ حكم الموصول وصِلَتِهِ .

قال بعضُ المغاربة[٣]: ويمكن أنْ يكونَ « كِلاَ » في موضع رفع بالابتداء، و« وَصْلُ أَرْوَى » كذلك ، و« ظَنُون » خَبَرُهُ ، والجملة من المبتدأ والخبر خبرٌ عن الأول ، والعائدُ محذوفٌ ، والتقدير : كِلاَ يَوْمَي طُوَالَةَ وَصْلُ أَرْوَى ظنون فيه لفظاً أو فيهما معنى[٤] .

وأظهَرُ في الحُجَّة منه قولُهُ تعالى[٥]: ﴿ وَفِي ٱلنَّارِ هُمۡ /خَٰلِدُونَ ﴾؛ إذ ليس هنا ما يتعلق به الجار والمجرور إلا « خالدون » . [٤٥/ب]

---

(١) الإيضاح : ٩٥ . وانظر المقتصد ٣٠٢/١ .

(٢) وقد تعقبه جامع العلوم في الاستدراك : ٤١٤ وقال : « استدلالٌ فاسدٌ ، ومغالَطَةٌ منه ، وتقديمُ خبر المبتدأ لا يُحتاجُ فيه إلى استدلالٍ عليه بهذا البيت ... » .

(٣) هو ابن يسعون في المصباح ١٩١/١ .

(٤) في (ص) : وفيهما .

(٥) سورة التوبة ، من الآية (١٧) .

و« آنَ » فعلٌ ماض بمعنى حانَ ، وكذلكَ أَنَى يَأْنِي أَنْياً وإنىً على القلب . وقال أبو عليٍّ[1] وأبو الفتح[2]: آنَ هو المقلوبُ من أَنَى ؛ لأنَّ لقولك أَنَى مَصْدراً وهو ما ذُكِرَ، وآنَ لا مَصْدَرَ له، والأصلُ هو المتصرِّفُ .

وقال أبو الفتح أيضاً[3]: وقد حكى أبو زيد[4] أنَّ الأَيْن مَصْدَرُ آنَ ، فهُمَا إذاً أصلان لتساويهما ، والأصمعيُّ جَعَلَ الأَيْنَ التَّعَبَ .

وألفُ « آنَ » عن ياءٍ ، وقيل : عن واوٍ أَخْذاً من الأَوَانِ .

و« مُطَّرَحُ » فاعلُهُ ، وهو مصدَرٌ بمعنى الاطراح .

و« الظُّنُونِ » مجرورٌ بالإضافة .

* * *

---

(١) الإغفال ٣١٣/١ .

(٢) سر الصناعة ٢١١/١ ونسب القلب إلى الأصمعي . وانظر اللامات للزجاجي : ٥٦ ، واللباب للعكبري ٨٨/٢ .

(٣) الخصائص ٧٠/٢ . قال : « غير أنَّ أبا زيدٍ قد حَكَى لـ(آنَ) مصدراً وهو: الأينُ ، فإن كان الأمر كذلك فهما إذاً أصلان متساويان ، وليس أحدهما أصلاً لصاحبه » . وانظر سر الصناعة ٢١١/١.

(٤) المصدر السابق .

ومنها :

٣ ـ وَقَائِلَةٍ خَـوْلاَنُ فَانْكِـحْ فَتَاتـَهُمْ   وَأُكْرُوْمَـةُ الحَيَّـيْنِ خِلْوٌ كَمَا هِـيَـا

هذا البيتُ من أبيات « الكتاب »[1] ، و لم يُنسَبْ هناكَ إلى أحدٍ .

الواو واوُ رُبَّ . و« قائلةٍ » مجرورٌ به أو برُبَّ المقدَّر على الخلاف المشهور . و« خولان » لا ينصرف للعلمية والألف والنون الزائدتين ، وهو علَمٌ على قبيلة عظيمة أكثرها باليمن ، ورَفْعُهُ بأنه خبرٌ لمبتدأ محذوف والتقدير : هؤلاء خولانُ . والفاء في قوله : « فانكِحْ » عاطفةٌ جملةً فعليةً على جملة اسمية ، ودالَّةٌ على الاتصال .

قال أبو عليٍّ[2]: وهذا كقولهم : هَذَا الهِلاَلُ ؛ أي : انظُرْ إليه ، ففيه معنى الأمر وإنْ كان مبتدَأً وخبراً .

فإن قلتَ : أيجوز أنْ يكونَ « خولانُ » مبتدأ ، وقوله : « فانكح » خبراً له ؟

أجبتُ : بأن ذلك يمتنع لأنَّ الفاء لا تدخل بين المبتدأ والخبر في هذا النحو ، وأجاز ذلك الأعْلَمُ المغربيُّ[3]؛ لأنَّ الكلام في معنى الأمر ، فلا يمتنع دخولُ الفاء في الرفع ، كما لا يمتنع في قولكَ : زَيْداً فَاضْرِبْهُ .

---

(١) الكتاب ١٣٩/١ ، ١٤٣ . وانظر شرح أبياته ٤١٣/١ ، وتحصيل عين الذهب ص: ١٢٥. وهو في معاني القرآن للأخفش ٨٣/١ ، ٨٧ ، والإغفال ٥٣١/٢ ، وكتاب الشِّعر ٢٧٩/١ ، والأزهية ص : ٢٤٣ ، والمقتصد ٣١٣/١ ، وشرح الكافية ٣٠٨/١/١ ، ورصف المباني : ٣٨٦ ، والمغني : ٢١٩ ، ٦٢٩ ، وشرح أبياته ٣٧/٤ ، والخزانة ٤٥٥/١ .

(٢) كتاب الشعر : ٢٧٩/١ . وانظر معاني القرآن للأخفش ٨٧/١ .

(٣) النكت على الكتاب ٢٦٦/١ ، وتحصيل عين الذهب : ١٢٥ .

قال ابنُ يَسْعُون[1]: وهذا فاسدٌ ؛ لأنه في الأمر ينتصب بفعل مضمر يَدُلُّ عليه الظَّاهرُ ، والكلام جملتان، والكلام مع الرفع جملةٌ واحدةٌ ، فدخول الفاء بين المبتدأ والخبر قبل تمام الفائدة التي وُضِعَا لها غيرُ جائز .

والأخفشُ جعل الفاءَ زائدةً والجملةَ خبراً[2]. وأنكر ابنُ بابشاذ[3] ذلك . وقولُهُ[4] : « عندنا » فيه نظرٌ ؛ لأنَّ الظَّاهرَ أنه أراد البصريِّين ، وقد أجازه جماعةٌ منهم أشهرُهُم أبو عليٍّ وأبوالفتح[5].

وقال أبو عليٍّ[6]: مَنْ جَعَلَ الفاءَ زائدةً أجازَ في « خولانُ » النَّصْبَ

---

(١) المصباح ٢٠٦/١ . وابن يسعون هو يوسف بن يبقى بن يوسف بن يسعون التجيبي الأندلسي أبو الحجاج ، فقيه نحوي أديب . توفي سنة (٥٤٢هـ) تقريباً . من تصانيفه المصباح في شرح شواهد الإيضاح . توفي سنة ٥٤٢ تقريباً . انظر بغية الملتمس ٦٦٨/٢ ، وصلة الصلة : ٢٠٤ ، وتكملة الصلة ٢٠٧/٤ ، وبغية الوعاة ٣٦٣/٢ .

(٢) نسب كثيرٌ من النحاة إلى الأخفش أنه يجيز زيادة الفاء في جميع خبر المبتدأ معتمدين على ما جاء من كلامه في الآية (٦٣) من سورة التوبة ، والآية (٥٤) من سورة الأنعام . والذي يظهر من خلال كلامه على الآية (٣٨) من سورة المائدة ، والآية (٢) من سورة النور وجاء كلامه هذا في سورة البقرة ٨٦/١ أنه لا يقولُ بذلك ، ونصُّ كلامه رحمه الله : « وما ذكرنا في هذا الباب من قوله : ﴿ وَالسَّارِقُ وَالسَّارِقَةُ فَاقْطَعُواْ أَيْدِيَهُمَا ﴾ ، وقوله : ﴿ الزَّانِيَةُ وَالزَّانِي فَاجْلِدُواْ ﴾ ليس في قوله : (فَاقْطَعُواْ) و(فَاجْلِدُواْ) خبر مبتدأ ؛ لأنَّ خبر المبتدأ هكذا لا يكون بالفاء . فلو قلتَ: عبدُ اللّهِ فَيَنْطَلِقُ لم يحسن . وانما الخبر هو المضمر الذي فسرتُ لك من قوله: ومما نقصُّ عليكم، وهو مثل قوله :

وَقَائِلَةٍ خَوْلاَنُ فَانْكِحْ فَتَاتَهُم

كأنه قال : هؤلاءِ خَولانُ ، كما تقولُ : الهلالُ فانظرْ اليه ، كأنك قلتَ : هذا الهلالُ فانظُر إليه ، فأضمر الاسم » . معاني القرآن ٨٦/١ ـ ٨٧ . وانظر في نسبة هذا الحكم إليه المقتصد ٣١٣/١ ، وشرح المفصل ١٠٠/١، وشرح الكافية الشافية ٣٧٨/١، وشرح الكافية ٣٠٧/١/١، ورصف المباني : ٣٨٦ .

(٣) أبو الحسن طاهر بن أحمد بن بابشاذ المصري ، صنف المقدمة المشهورة وشرحها ، وشرح الجمل . توفي بمصر سنة ٤٦٩هـ . انظر إنباه الرواة ٩٥/٢ ، والعقد الثمين : ٦٩ .
وقد ذكَرَ ابنُ بابشاذ رأيَ الأخفش في شرح مقدمته ٢٥٩/١ ولم ينكره .

(٤) أي ابن بابشاذ .

(٥) انظر سر الصناعة ٢٦٠/١ .

(٦) كتاب الشعر ٢٨٠/١ .

والرَّفعَ كقولكَ: زيداً اضربْهُ ، وزيدٌ اضربْهُ . وأنشَدَ عن أحمد بن يحيى[1] :

يَا رَبَّ مُوْسَى أَظلَمِي وَأَظلَمُهْ

فَاصْبُبْ عَلَيْـهِ مَلَكاً لاَ يَرْحَمُهْ

المعنى أظلَمُنَا فَاصْبُبْ عليه ،كقولهم : أَخزَى الله الكَاذِبَ مني ومنه ، أي : منا . وهذا يدلُّ على جواز ارتفاع « زيد » بالابتداء في نحو : زَيْدٌ فَاضْرِبْهُ إذا كانت الفاءُ زائدةً على ما يراه أبو الحسن .

فإنْ قلتَ : أُضْمِرَ المبتدأُ كما أُضْمِرَ في قوله :

... خولانُ فانكِحْ فتاتَـهُمْ

فإنَّ ذلك لا يَسْهُلُ ؛ لأنـَّه / للمتكلِّم ، فكَمَا لا يتَّجِهُ « هَذَا أَنَا » على إرادة إشارةِ المتكلِّم إلى نَفْسِهِ من غير أنْ يُنزَّلَ مَنزِلَةَ الغائِبِ ،كذلك لا يَحْسُنُ إضمارُ ذلك هنا[2]. [٤٦/أ]

فإن قلتَ : إنَّ « أَظْلَمَنَا » على لفظ الغَيبة لم يمتنعْ ؛ ألاَ تَرَاهُمْ قالوا : « يا تميمُ كلُّهُم »[3] فأعادوا إليه ضميرَ الغَيْبَةِ لَمَّا كان اللَّفظُ موضوعاً لذلك، وإنْ حدَثَ بالنِّداء فيه الخطابُ .

و« فتاتَهُمْ » مفعولُ « انْكِحْ » ، والألفُ منقلبةٌ عن ياء ، ولذلك قيل :

---

(١) لم أقف على قائله. وهو في كتاب الشعر ٢٩٤/١، والمقرب : ٢٣٣ ، وشرح الكافية ٩٣٢/٢/١ ، وارتشاف الضرب ٢٢٦/٣، والمساعد ١٧٨/٢، والتصريح ٢٩٩/١، والهمع ٥٩/٢ ، والخزانة ٣٦٩/٤ .

(٢) النص من كتاب الشعر ٢٩٥/١ ، وفيه بعض خلاف .

(٣) انظر الكتاب ١٨٤/١ ، والإغفال ١١٤/٢ .

فِتْيَةٌ وفَتَيَان وفِتْيَانٌ ، وأُمِيْلَتْ .

و« أُكْرُومَةُ الحَيَّين » مبتدأٌ ، وهو مصدرٌ كالكَرَم ، والمضافُ إليه مُقَدَّرٌ أي : وذاتُ أُكْرُومَةِ الحَيَّيْن .

و« خِلْوٌ » الخبرُ ، والمعنى أنها خاليةٌ من الزَّوْج ، ويُقَالُ ذلك للرَّجُل أيضاً ، وهو مثلُ الخِطب في صَلاَحيَّتِهِ لهما .

وربَّمَا قيلَ للمرأة : خِلْوَةٌ بالتَّاء .

والكافُ في « كَمَا » في موضع رفع على النَّعت لـ « خِلْوٌ » سواءٌ كانت اسميَّةً أو حرفيَّةً أي : خِلْوٌ مثل ما هي ، والمعنى أنَّـهَا خاليةٌ من زَوْجٍ ، بِكْرٌ على ما عُهِدَتْ .

فأمَّا « ما » من قوله : « كَمَا » فالوجهُ فيها أنْ تكونَ زائدةً للتوكيد ، والمنابُ عن المحذوف ؛ لأنه كان ينبغي أنْ يقولَ : كعَهْدِهَا ؛ لأنَّ المعنى على هذا، أي : كما عُهِدَتْ من البَكَارَةِ ، فحُذِفَ المضافُ وأُقيمَ المضافُ إليه مُقامَهُ ، فصَارَ كَهَا ، فعُوِّضَ الضَّميرُ المستقلُّ بنَفْسِهِ لانفصاله ، وهو قولُهُ : هي ، والكافُ لا تَدخُلُ على الضَّمير فأُدخِلَتْ ما فقيلَ : كما هي، ومثلُهُ : كُنْ كما أنتَ ؛ أي : كَعَهْدِكَ وحَالِكَ .

ويجوزُ أنْ تكونَ « ما » بمعنى الَّتي ، فيرتفعُ « هي » بالابتداء ، والخبرُ محذوفٌ للعِلْم به ، والمعنى كالَّتي هي مَعْلُومَةٌ . وهذا ظَاهرٌ .

* * *

ومنها :

٤ ـ عَسَى الكَرْبُ الَّذي أَمْسَيْتُ فِيْهِ ... يَكُـــوْنُ وَرَاءَهُ فَـــرَجٌ قَـرِيْـبُ

البيت لهُدْبَةَ بنِ خَشْرَم بنِ كرز العُذْريِّ[١] .

« عَسَى » فعلٌ لا يتصرَّفُ للزوم أنْ للفعل الذي هو خبرها ، وأنْ للتراخي ، وكان الماضي أَوْلى من الحاضر والآتي لخفَّتِهِ، وألفُهُ منقلبةٌ عن ياء بدليل عَسَيْتُ .

و« الكَرْبُ » اسمُهُ ، وهو أشَدُّ من الغَمِّ ؛ لأنه عبارةٌ عمَّا أخَذَ بالنَّفْس واشتدَّ عليها . قاله ابنُ دُرَيدٍ[٢] .

و« الذي » اسمٌ موصول ، و« أَمْسَيْتُ » يجوز أنْ يكونَ من الدُّخُول في وقت الإمساء ، فهي تامَّةٌ ، والجارُّ والمجرور وهو « فيه » متعلق به ، والجميع صلةُ الموصول ، والموصول وصلته في موضع رفع صفةٌ للكَرْبِ ، ويجوزُ أنْ يكونَ بمعنى صرتُ ، فـ« فيه » في موضع نصب لوقوعه موقع الخبر المحذوف ، والتقديرُ : أمسيت كائناً فيه أو ثابتاً فيه ، ونحو ذلك .

و« يَكُوْنُ » تامَّةٌ بمعنى يقع ويحْدُثُ ، وهي خبرُ عسى ، وحذَفَ منها أنْ ، وذلك لازمٌ في خبر عسى[٣] إمَّا حملاً على كادَ ، أو للدَّلالة على

---

(١) شاعرٌ إسلاميٌّ فصيحٌ من بادية الحجاز ، كان راوية الحطيئة، توفي سنة ٥٠هـ . انظر أخباره في الأغاني ٢٥٤/٢١ ، والاشتقاق : ٣٢٠ ، والشعر والشعراء ٢/ ٦٩١ ، والخزانة ٣٣٤/٩ . والبيت في شعره ص: ٥٩ ، وفيه (عسى الكرب) . وانظر البيت في الكتاب ١٥٩/٣ وشرح أبياته ١٤٣/٢ ، وتحصيل عين الذهب : ٤٤٢ ، والكامل ٢٥٤/١ ، والمقتضب ٧٠/٣ ، والإيضاح ص: ١٢٠ ، وإيضاح شواهده ١١٣/١ ، والمقتصد ٣٦٠/١ ، وأسرار العربية : ١٢٧، وتوجيه اللمع : ٤٦٠ ، وضرائر الشعر: ١٥٣ ، وشرح المفصل ١١٧/٧، والجنى الداني : ٤٦٢ ، والخزانة ٣٢٨/٩ .

(٢) الجمهرة ٣٢٧/١ . وفيه فقط قوله : وهو أشَدُّ من الغَمِّ .

(٣) في (ت) : خبرها .

القُرْب . و« فَرَجٌ » فاعلها ، و« قَرِيْبُ » وصفٌ له .

[٤٦/ب] فأمَّا /« وَرَاءَهُ » فهو منصوبٌ على الظَّرْف ، ويجوزُ أنْ يكونَ على وضعه ، والمعنى : عسى الكَرْبُ أنْ يكونَ في طَيِّهِ وفي المغَيَّبِ عني منه فَرَجٌ ؛ لأنَّ وراءَ الشَّيء وخلفَهُ مُتَوَارٍ مُغَيَّبٌ ؛ ألا ترى إلى قول امرئ القيس[1]:

كَأَنَّ هَدِيْرَهُ لِوَرَاءِ غَيْبٍ

ومن هنا زَعَمَ بعضُ الأدباء أنَّ همزةَ « وراء » منقلبةٌ عن ياء[2]؛ لأنها من الوَرْي والتَّواري[3] إلاَّ أنَّ مجيء وُرَيِّئَة[4] بالهمزة في التَّصغير يقوِّي كونها أصلية .

ويجوز أن تكون بمعنى أمام ،كما قيل في قوله سبحانه[5]: ﴿ وَكَانَ وَرَآءَهُم مَّلِكٌ يَأْخُذُ كُلَّ سَفِينَةٍ غَصْبًا ﴾ أنَّ معناه كان أمامَهُم[6] .

---

(١) ديوانه: ١٤٨. صدر بيتٍ له ، وعجزه لقتادة بن التوءم اليشكري ، وقيل : للتوءم اليشكري، وهو:
عِشَارٌ وُلَّهٌ لاقَتْ عِشَارَا
وهو من أبيات قالاها في منازعة بينهما حيث كان امرؤ القيس يأتي بالصدر ، ويكمله اليشكري . وفي (ح) : كأن هذين رواء غيب .

(٢) الذي ذهب إلى هذا هو ابن جني رحمه الله في الخصائص ٢٧٨/٣ حيث قال : « ومن البدل الجاري مجرى الزائد ـ عندي لا عند أبي علي ـ همزة وراء ، ويجب أن تكون مبدلة من حرف علة لقولهم : تواريت عنه ... » . وقد نسب إليه العكبري في التبيان ٩٢/١ القول بأصالتها .

(٣) في (ص) : وهو التواري .

(٤) انظر الكتاب ٢٩١/٣ ، والمذكر والمؤنث للفراء : ٩٨ ، والمذكر والمؤنث للأنباري : ٣٧٧ ، والمقاصد الشافية ٤١٣/٧ .

(٥) سورة الكهف ، من الآية (٧٩) .

(٦) انظر معاني القرآن للزجاج ٣٠٥/٣ ، وللنحاس ٢٧٦/٤ . وقرأ ابنُ عباس : ﴿ وَكَانَ أَمَامَهُمْ ﴾ . وانظر تفسير الطبري ١/١٦ ، والجامع لأحكام القرآن ٣/١١ ، والبحر المحيط ١٥٤/٦ .

وفي تعلُّقِهِ وجهان :

أحدهما : أنْ يتعلَّقَ بقوله : « يَكُونُ » ، وإذا جَازَ تعلُّقُ الجارِّ والمجرور بكانَ النَّاقصَةِ في قوله تَعَالى[1]: ﴿ أَكَانَ لِلنَّاسِ عَجَبًا أَنْ أَوْحَيْنَآ ﴾ ، فهذا أَوْلى .

فإنْ قيلَ : فهل يتعلَّقُ ذلك بقوله تَعَالى : ﴿ أَوْحَيْنَآ ﴾ ؟

أجبتُ : « أوحينا » في صِلَةِ أنْ ، ولا يجوزُ تَقَدُّمُ ما تعلَّقَ بالصِّلَةِ على الموصول .

والآخَرُ : أنْ يكونَ في الأصل صفةً لفَرَج ، فلمَّا تقدَّمَ نُصِبَ على الحال ، فهو متعلِّقٌ بمحذوفٍ ، وفيه ضميرٌ مستكنٌّ ، ويجوزُ أنْ يكونَ حالاً من الضَّمير في « قَرِيْبُ » ، والوصفُ هو العاملُ فيه . ذَكَرَهُ بعضُ المغاربة[2]. **وفيه نظرٌ** .

* * *

---

(١) سورة يونس ، من الآية (٢) .

(٢) هو ابن يسعون في المصباح ٢٤٣/١ .

ومنها :

٥ـ فَنِعْمَ صَاحِبُ قَوْمٍ لاَ سِلاَحَ لَهُمْ   وَصَاحِبُ الرَّكْبِ عُثْمَانُ بْنُ عَفَّانَا

هذا البيت لكُثَيِّر بنِ عبدِ الله النَّهْشَلِيِّ[1]، وقيل لحسَّانَ بنِ ثابتٍ[2].

« فنِعْمَ » فعلٌ لاتصال التَّاء الساكنة به ،كقولكَ : نِعْمَتْ ، ولاتصال الضَّمائر نحو : نَعِمَا ونَعِمُوا ، حكاه الكِسَائيُّ ، ولكونه معطوفاً على الفعل في قوله تَعَالى[3]: ﴿ وَلَقَدْ نَادَىٰنَا نُوحٌ فَلَنِعْمَ ٱلْمُجِيبُونَ ﴾ ، لكنه لا يتصرَّفُ ، وفاعلُهُ لا يكونُ إلاَّ مُعَرفاً باللاَّم ، أو مضافاً إلى ما هو كذلك .

وهذا البيتُ قد جَاءَ فاعلُهُ وهو « صَاحِبُ قَوْمٍ » وليس من ذَينِكَ ،

---

(١) في (ت) كبير . وهو كثير بن عبد الله النهشلي ويعرف بابن الغريرة ، وهي أمه وقيل : جدته ، وكانت سبية من تغلب. شاعر مخضرم أدرك الجاهلية والإسلام، وبقي إلى أيام الحجاج. انظر أخباره في ألقاب الشعراء : ٣٠٥ (نوادر المخطوطات) ، ومعجم الشعراء ٣٤٩، والإصابة ٢٩٤/٣ (قسم المخضرمين) .

وقد نسبه إليه ابن السيرافي في شرح أبيات الإصلاح : ١٩٦ ، ونسبه الفارسي في المسائل البصريات ص : ٥٩٩ ، ٦٤٠ إلى أوس بن معزاء ، ومثله نقل ابن يسعون في المصباح ٢٤٧/١ عن أبي حاتم في إصلاح المفسد وعن صاحب الموعب .

ونقل البغدادي أيضاً عن الذهبي في تاريخه أن هذا البيت لحسَّان بن ثابتٍ رضي الله عنه ، قال البغدادي: « وقد راجعت ديوانه فرأيت أبياتاً على هذا الوزن ، وما فيها هذا البيت . والله أعلم ». قلتُ : والبيت في زيادات ديوان حسان ٥١٥/١ . وقبل الشاهد :

ضَحَّوا بأشْمَطَ عُنْوَانُ السُّجُودِ بِهِ   يُقَطِّعُ اللَّيْلَ تَسْبِيْحاً وَقُرْآناً

والبيت في : الإيضاح ١٢٦، وشرحه (المقتصد) ٤٦٥/١، وإيضاح شواهده ١١٩/١ ، وشرحها لابن بري ص : ١٠٠ ، والمصباح ٢٤٦/١ ، والمسائل البصريات ٦٤٠/٢ ، وشرح الجمل لابن خروف ٥٩٤/٢ ، وشرح المفصل ١٣١/٧ ، وشرح الجمل ٦٠١/١ ، والمقرب ص : ٧٠ ، وشرح الألفية للمرادي ٥٢٤/١ ، والخزانة ٤١٥/٩ .

(٢) زيادات ديوانه ٥١٥/١ .

(٣) سورة الصافات ، من الآية (٧٥) .

وحَسَّنَ ذلك قليلاً ثبوتُ اللاَّم في المعطوف وهو شَريكُ المعطوف عليه .

وقال بعضُهُم : يجوزُ أنْ يكونَ أرادَ : فنِعْمَ الصَّاحِبُ صَاحِبُ قَوْمٍ[١]، فحَذَفَ المرفوع بها ، وفسَّرَهُ بالمنصوب وهو « صَاحِبُ قَوْمٍ » ، كما تقولُ: نِعْمَ رَجُلاً زَيْدٌ . واستُضْعِفَ لأنَّ المضمَرَ لا يخلو من أنْ يكونَ مُفرداً أو مضافاً ، والأوَّلُ ممتنع ؛ إذ المضافُ لا يدلُّ على المفرد . والثاني كذلك إذ يفضي إلى إضمار شيئين .

قال ابنُ يَسْعُون[٢]: وهذا فاسدٌ ، والرِّوايةُ مَقبُولَةٌ إذا جاءَتْ من قِبَلِ ثِقَةٍ ، وأبو الحَسَنِ الأخفشُ هو الرَّاوي ، ومكانتُهُ لا تُجهَلُ ، ولم يُصَرِّح الفارسيُّ باسمه في « التَّذكرة » حيثُ قَالَ[٣]:

« قال بعضُ البَصْرِيِّين : اعْلَمْ أنَّ العرَبَ تجعَلُ ما أُضِيفَ إلى ما ليس فيه أَلِفٌ ولامٌ بمنزلة ما فيه أَلِفٌ ولامٌ ، فترفَعُهُ كما تَرفَعُ ذلك فتقولُ : نِعْمَ أَخُو / قَوْمٍ زيدٌ ، ثمَّ قال أبو عليٍّ[٤]: فلَعَلَّهُ يُنشَدُ : صاحبَ قومٍ[٥] بالنصب . **قلتُ** : لا يكونُ ذلك لأنَّكَ لا تَعْطِفُ معرفةً مرفوعةً وهي قولُهُ : « وصَاحِبُ الرَّكْبِ » على نكرةٍ منصوبة وهي قوله : « صَاحِبُ قَوْم »[٦]. [٤٧/أ]

فإن قيل : لِمَ لا يكون معطوفاً على الضمير المستكن في قوله : « فنِعْمَ » ؟

---

(١) في (ص) : فنعم الصاحب قوم .

(٢) المصباح ٢٤٩/١ .

(٣) نصُّه في المسائل البصريات ٦٤٠/١.

(٤) المسائل البصريات ٦٤١/١ .

(٥) من قوله (زيد) إلى هنا ساقط من (ت) .

(٦) إلى هنا نهاية نص أبي علي كما في المسائل البصريات ٦٤٢/١ .

قيلَ : المضمَرُ في نِعْمَ مفَسَّرٌ لا سبيل إلى إظهاره ولا تأكيده ؛ لأنه غيرُ مستغن بنفسه لافتقاره إلى التفسير ، فكأنه لم يتمَّ ، والعطفُ والتأكيدُ إنما يجوزان فيما تمَّ ، وإذا قُبحَ العطف على الضمير المرفوع بعد الذكر دون تأكيده[1] حتَّى لا يُحمَلَ عليه شيءٌ من القرآن المجيد عند البصري ، فالواجبُ ألاَّ يجوزَ هنا البتَّةَ . وقد نصَّ ابنُ السَّرَّاج في « الأصول »[2] والعبديُّ في « شَرْح الإيضاح » على امتناع ذلك .

و« لا » نافيةٌ جنسيَّةٌ، و« سِلاَحَ » اسمُهَا، وإعرابه وبناؤه على الخلاف، و« لهم » الخبر ، والجملة مجرورةُ الموضع لأنها صفةٌ لـ« قوم » ، والعائدُ إلى الموصوف المجرور في « لهم » ، و« صَاحِبُ الرَّكْبِ » معطوفٌ على قوله : « صَاحِبُ قَوْمٍ » . و« عُثْمَان » هو المخصوصُ بالمدح. وفي رفعه وجهان:

أحدهما : أنه مبتدأ والجملة قبله خبره .

والثاني : أنه خبر مبتدأ محذوف أي : هو عثمان . والأوَّلُ المنصورُ لأنه قد حَذَفَ المخصوصَ ،كما في قوله تَعَالى[3]: ﴿ نِعْمَ ٱلْعَبْدُ إِنَّهُۥٓ أَوَّابٌ ﴾ والتَّقديرُ : نِعْمَ العَبْدُ أَيُّوْبُ ، فلو كان خبرَ مبتدأ لأفضى إلى حذف الجملة كلِّهَا ، وحَذْفُ بعضِهَا أَسْهَلُ .

وقال ابنُ خَرُوفٍ المغربيُّ[4]: نواسخُ المبتدأ والخبر تَدخُلُ على هذا ،

---

(١) انظر الإنصاف ص : ٣٨٠ [المسألة : ٦٩] .

(٢) انظر الأصول ١٢٠/١ قال ابن السراج : « ولا يجوز توكيد المرفوع بنعم » ، وانظر ٧٩/٢ .

(٣) سورة ص ، من الآية (٣٠ ، ٤٤)

(٤) شرحه على الجمل ٥٩٥/٢ .

كقولكَ : كانَ زَيْدٌ نِعْمَ الرَّجُلِ ، وإنَّ زَيْداً نِعْمَ الرَّجُلِ ، وظَنَنْتُ زَيْداً نِعْمَ الرَّجُلِ ، فدلَّ ذلك على كونه مبتدأً وخبراً في الأصل .

ووزنه (فُعْلاَن) ، وألفُهُ ونونه زائدتان لاشتقاقه من العَثْم ، وهو الكَسْر ، وهو من الأعلام المنقولة ؛ لأنه موضوعٌ لوَلَدِ الحيَّة .

و« ابنُ » صفةٌ له ، و« عَفَّان » من العِفَّة فلا ينصرفُ للعلميَّة والألف والنُّون الزائدتين . وألفُه للإطلاق .

* * *

ومنها :

٦ ـ تَـزَوَّدْ مِثْلَ زَادِ أَبِيْكَ فِيْنَا فَنِعْمَ الـزَّادُ زَادُ أَبِـيْـكَ زَادَا

البيت لجرير بن عطيَّةَ بن الخطفى[1] .

« تَزوَّدْ » فعلُ أمر مبنيٌّ عند البصريِّ على السُّكُون ، ومُعرَبٌ عند الكوفي، وفاعله ضميرُ المخاطَب، و« مثلَ » منصوبٌ به، وهو مضافٌ إلى « زاد » ، و« زَاد » مضافٌ إلى « أبيك » ، و« فينا » متعلِّقٌ بقوله : « تَزَوَّدْ » ، والفاء للعطف ، و« نِعْمَ » فعلٌ ماض ، و« الزَّادُ » فاعله ، و« زَادُ أبيكَ » مضافٌ

---

(١) يمدح عمر بن عبد العزيز ـ رحمه الله ـ ، والبيت في ديوانه ١١٨/١ ، من قصيدة مطلعها :

أَبَتْ عَيَنَاكَ بالحَسَنِ الرُّقَادَا وأَنْكَـرَتِ الأَصَادِقَ وَالـبِـلاَدَا

والشاهد في المقتضب ١٤٨/٢، والإيضاح ١٢٩، وشرحه (المقتصد) ٣٧٢/١، وإيضاح شواهده ١٣٢/١، والخصائص ٣٩٦/١، والمرتجل : ١٤٢ ، وشرح المفصل ١٣٢/٧ ، والمقرب : ٧٣ ، وشرحه (التعليقة) ٢٤١/١ ، وشرح الجمل ٦٠٦/١ ، وشرح التسهيل ١٥/٣، والخزانة ٣٩٤/٩، وغيرها من المصادر .

ومضافٌ إليه ، وهو المخصوصُ بالمدح . وارتفاعُهُ على أحد الوجهَين المذكورَين ، و« زَاداً » نَصْبٌ على التَّمييز .

واستشهد به أبو علي[1] على جواز اجتماع التَّمييز والمميَّز ،كقولكَ : نِعْمَ الرَّجُلُ رَجُلاً زَيْدٌ ، وهو مذهبُ شيخِهِ ابنِ السَّرَّاج[2] .

[٤٧/ب] / وذَكَرَ بعضُهم أنَّ هذا من ضرورة الشعر ، وأنه لا يحسُنُ في الكلام . ومنع السِّيرافي[3] من الجمع بينهما .

ومثلُ ذلك قولُ أبي بكر بنِ الأَسْوَد[4] :

تَخَيَّرَهُ وَلَمْ يَعْدِلْ سِــوَاهُ وَنِعْمَ المَرْءُ مِنْ رَجُلٍ تِـهَامي

فقولُهُ : « مِنْ رَجُل » كقولكَ : رَجُلاً ، و« مِنْ » تدخل على التَّمييز .

كما احتجَّ أبو عليٍّ[5] لمثله بقول الآخَرِ[6]:

---

(١) الإيضاح : ١٢٩ .

(٢) الأصول ١٣٨/١ . وانظر المقتضب ١٥٠/٢ .

(٣) شرح الكتاب ١٧٥/٢ (مخطوط) . قلت : وهو مذهب سيبويه رحمه الله في الكتاب ١٧٨/٢ .

(٤) المعروف بابن شعوب الليثي ، ولم أقف له على ترجمة وافية . وقيل : قائله بجير بن عبد الله بن سلمة الخير . والبيت في : شرح المفصل ١٣٣/٧ ، والمقرب : ٧٣ ، وشرح الألفية للمرادي ٣٨٥/١ ، ٥٣٢ ، والخزانة (عرضاً) ٣٩٥/٩ .

(٥) الإيضاح : ٢٣٤ .

(٦) هو السفاح بن بكير اليربوعي من قصيدة له في المفضليات : ٣٢٢ ، وعجزه :

مُوَطَّأِ الأَكْنَافِ رَحْبِ الذِّرَاعْ

ورواية البيت في المفضليات :

يَا فَارِســـاً مَا أَنْتَ مِنْ فَارِسٍ مُوَطَّأِ الأَكْنَافِ رَحْبِ الذِّرَاعْ

وانظر شرح المفضليات للأنباري : ٦٣٠ ، وللتبريزي ١٣٦٣/٣ .

والبيت في الإيضاح : ٢٣٤ ، وإيضاح شواهده ٢٥٦/١ ، والأصول ٣٧٦/١ ، والمقرب : ١٨٢ ، وشرح الكافية ٢٥٢/١/٢ ، والخزانة ٥٣٦/٢ .

يَا سَيِّداً مَا أَنْتَ مِنْ سَيِّدٍ

ونُقِلَ عن الخُوارزميِّ[1] جوازُ : حَبَّذَا رَجُلاً زَيْدٌ ، وحَبَّذَا زَيْدٌ رَجُلاً .

وقال أبو عليٍّ[2]: الوجهُ ألاَّ يُفْصَلَ بين المفَسِّر والمفَسَّر ، إلاَّ أنَّهُ قد جَاءَ[3]:

فَنِعْمَ الزَّادُ زَادُ أَبِيْكَ زَاداً

قال : وأمَّا الحالُ فإنْ شئتَ قدَّمْتَ ، وإنْ شئتَ أخَّرْتَ .

ويجوزُ أنْ يكونَ « زاداً » مفعولاً لقوله : تَزَوَّدْ ، و« مِثْلَ » كان نعتاً لزَاد ، فلمَّا تقدَّمَ عليه انتصَبَ على الحال . وهذا وجهٌ حَسَنٌ .

ويجوزُ أنْ تنصبَ « زاداً » على أنه مَصدَرٌ محذوفُ الزَّوائِدِ أي : تَزَوَّدْ تَزَوُّداً مثلَ تَزَوُّدِ أبيكَ فِيْنَا .

قال بعضُهُم : وهذا حَسَنٌ جداً؛ لأنَّ الفرَّاءَ قد قال : « الزَّادُ » مَصْدَرٌ، فحَمْلُهُ على هذا غيرُ مُنكَرٍ ؛ إذ أصلُهُ المصْدَرُ .

ويجوزُ أنْ ينتصبَ على التَّمييز من « مِثْل » في قوله : « مِثْلَ زَادِ أَبيكَ فِيْنَا » ؛ أي : تزوَّدْ مثلَ زَادِ أبيكَ زَاداً ، فيكونُ كقولهم : مَا رَأيتُ مِثْلَهُ رَجُلاً أي : من الرِّجَالِ .

* * *

---

(١) انظر التخمير ٣/٣٢٣ ، وترشيح العلل : ١٠٨ ولم يصرح به في أي منهما . وفي (ت) : عن الجرمي .

(٢) قال في الإيضاح :١٢٨ : « وتقول : نعم الرجل رجلاً زيدٌ ، فإن لم تذكر رجلاً جاز ، وإن ذكرته فتأكيد . قال جريرٌ ... » وذكر البيت .

(٣) هو البيت موضوع الحديث .

ومنها[1]:

٧ ـ لِيُبْكَ يَزِيْـدُ ضَارِعٌ لِخُصُوْمَةٍ وَمُخْتَبِـطٌ مِمَّـا تُطِيْـحُ الطَّوَايِـحُ

هذا البيتُ للحارث بن نَهِيْك النَّهْشليِّ[2]، وقيل: لمهلهل[3]، وقيل: لمزرَّد[4].

اللاَّمُ لامُ الأمر، و« يُبْكَ » مبنيٌّ للمفعول، وهو مجزومٌ بها وعلامةُ جزمه حذفُ الياء، و« ويزيدُ » قائمٌ مَقامَ الفاعل، ولا يَنْصَرِفُ للعلميَّة والوزنِ المختصِّ، و« ضارعٌ » وهو الذَّليلُ الخاشعُ مرتفعٌ بفعل محذوف فَسَّره الفعلُ المذكور، والمعنى يبكيه ضارعٌ.

---

(١) هناك خلاف في نسبة هذا البيت، ذكَرَ بعضَهُ المصنِّفُ، وأُضيفُ إليه أنه نسب أيضاً إلى نهشل بن حَرِّيٍّ، وهو في مجموع شعره: ١٠٨ ـ ١٠٩، ونسب إلى لبيد وهو في المنسوب إليه في ديوانه: ٣٦١. انظر تفصيل ذلك في الخزانة ٣١٣/١. قال البغدادي رحمه الله: والصواب أنها لنهشل بن حرِّيٍّ يرثي يزيد بن نهشل.
وانظر البيت في مجاز القرآن ٣٤٩/١، وفعلت وأفعلت لأبي حاتم: ١٩١، والمقتضب ٢٨٢/٣، والأصول ٤٧٤/٣، وإعراب القرآن للنحاس ٥٥٧/١، ٥٨٢، والقطع والائتناف له: ١١٨، وما يحتمل الشعر من الضرورة للسيرافي: ٢٥٠، وكتاب الشعر: ٤٦٤، ٤٩٩، والخصائص ٣٥٣/٢، ٤٢٤، والمحتسب ٢٣٠/١، والتنبيه في إعراب الحماسة ٥٠٣/١، والإفصاح: ١٤٠، وما يجوز للشاعر في الضرورة: ٢٨٨، وشرح المفصل ٨٠/١، وشرح الجمل ٥٣٧/١، والانتخاب لكشف الأبيات المشكلة الإعراب ص: ٣٠، والمغني ص: ٦٢٠، وشرح أبياته ٢٩٥/٧، والخزانة ٣٠٣/١.
قال ابن قتيبة في الشعر والشعراء: ٩٩/١: وكان الأصمعي ينكر هذا ويقول: ما اضطره إليه؟ إنما الرواية « لِيَبْكِ يَزيدَ ضارعٌ لخصومةٍ ». ومثل هذا جاء في شرح ما يقع فيه التصحيف والتحريف: ٢٠٨.

(٢) نسبه إليه سيبويه في الكتاب ٢٨٨/١، ٣٦٦، ٣٩٨. ولم أقف له على ترجمة.

(٣) لم أجده في شعره المطبوع.

(٤) هو مزرد بن ضرار بن حرملة أخي الشماخ. فارس شاعر. ولم أجد البيت في ديوانه المطبوع بتحقيق د.خليل العطية.

ونُقل أنَّ الناشئ[1] رَدَّ هذه الرواية[2] تحاملاً على الأشياخ الثِّقات وجهلاً بما في هذه اللغة من الاتساع الذي يعرفُهُ ذو الباع الوسَّاع ، أمَا عَلِمَ سامحهُ الله تعالى أنه قد جاء مثلُ ذلك في كتاب الله عزَّ اسمُهُ ، وهو في قراءة مَنْ قرأ[3]: ﴿ يُسبَّح لَهُۥ فِيهَا بِٱلْغُدُوِّ وَٱلْآصَالِ ۝ رِجَالٌ ﴾ أي : يُسَبِّحُهُ رجالٌ صِفَتُهُم ما ذَكَرَ. وكذا قولُهُ سبحانه[4]: ﴿ وَكَذَٰلِكَ زُيِّنَ لِكَثِيرٍ مِّنَ ٱلْمُشْرِكِينَ قَتْلُ أَوْلَٰدِهِمْ شُرَكَآؤُهُمْ ﴾ أي : زَيَّنَ القتلَ شُرَكَاؤُهُم .

قال أبو الفتح[5]: وهذا البيتُ شاهدٌ على أنَّ اختزالَ الفاعل من اللَّفْظ قد لا يكونُ عن جهلٍ به ، بل لإيثارٍ له .

وقال ابنُ يَسْعُون[6]: وفي الإبهام على المخاطَب بحذف الفاعل في مثل هذا النَّحْو مَدْحٌ عظيمٌ ؛ ألا ترى أن قوله تعالى : ﴿ يُسَبَّحُ له ﴾ على بناء ما لم يُسَمَّ فاعلُهُ أَذْهَبُ في المدح والتعظيم لما يقتضيه اللَّفظُ من العموم ؛ إذ يقتضي أنه يسبِّحُهُ الإنسُ /، والجنُّ والملائكةُ وسائرُ الخلق، كما قال [٤٨/أ]

(١) لعله عبد الله بن محمد الناشئ الأنباري أبو العباس . قال المرزباني: أخذ نفسه بالخلاف على أهل المنطق والشعراء والعروضيين وغيرهم، ورام أن يحدث لنفسه أقوالاً ينقض بها ما هم عليه . وقال ابن خلكان : وكان بقوة علم الكلام قد نقض علل النحاة ، وله عدة تصانيف جميلة. توفي سنة ٢٩٣هـ . انظر أخباره في تاريخ بغداد ٩٢/١٠ ، ووفيات الأعيان ٩١/١ .

(٢) وممن رَدَّ هذه الرواية الأصمعي فيما رواه ابن قتيبة في الشعر والشعراء ١٠٠/١ ، ونقله العسكري في شرح ما يقع فيه التصحيف والتحريف ص : ٢٠٨ .

(٣) سورة النور ، من الآيتين (٣٦ ـ ٣٧) . وهي قراءة ابن عامر وعاصم في رواية شعبة . انظر السبعة ص : ٤٥٦ ، وحجة القراءات : ٥٠١ .

(٤) سورة الأنعام ، من الآية (١٣٧) . وهذه قراءة أبي عبد الرحمن السلمي والحسن . انظر إعراب القرآن ٥٨٢/١ ، والمحتسب ٢٩٩/١ ، ومشكل إعراب القرآن ٥٨٢/١ ، والبحر المحيط ٢٢٩/٤ .

(٥) لم أقف على مصدر كلامه مع أنه ذكر البيت في كل من الخصائص والمحتسب والتنبيه كما سبق .

(٦) المصباح ٢٣١/١ .

تَعَالى[1]: ﴿ وَإِن مِّن شَيْءٍ إِلَّا يُسَبِّحُ بِحَمْدِهِ ﴾ على أحد الأقوال ، ثمَّ خُصَّ بقوله : رجالٌ صفتُهُم كذا مَدْحاً لهم وتشريفاً وعنايةً بهم .

وكذلك البيتُ ، لَمَّا قَالَ : « لِيُبْكَ يَزِيْدُ » عَمَّ المأمورين بالتَّفجُّع على هذا الميِّت والبكاءِ لِمَا كان عليه من كثرة الغَنَاء والاضطلاع بالأحياء ، ثمَّ خَصَّ هذين النوعَين من جملة الباكين عليه لشدَّةِ احتياجها إليه .

و« مختبطٌ » عَطْفٌ على « ضارعٌ » ، وهو الذي يَسْأَلُكَ عن غير معرفة كانت بينكما ، ولا يَدٍ سَلَفَت منه إليك .

وقال صاحبُ « العين »[2] الاختباطُ : طَلَبُ المعروف والكَسْب ، وقد اخْتَبَطْتُ فلاناً واختبَطْتُ مَعرُوفَهُ . وأنشَدَ قولَ عَلْقَمَة[3]:

وَفِي كُلِّ حَيٍّ قَدْ خَبَطْتُ بِنِعْمَةٍ

وقولُه : « مِمَّا » في موضع رفع على النَّعت لـ« مختَبِط » ، أو له ولـ « ضَارِعٌ » ، والتَّقديرُ : كائن أو كائنان من جنسٍ تُطِيحُهُ المطِيْحَاتُ ؛ أي : تُهلكُهُ المهلكات ، فتكون « ما » للجنس . ويؤيِّدُ هذا التأويلَ روايةُ مَنْ رَوَى « مِمَّنْ » .

---

(١) سورة الإسراء ، من الآية (٤٤) .

(٢) العين (خبط) ٢٢٤/٤ ونصه : والاختباط طلب المعروف ، واختبطت فلاناً معروفه فخبطني .

(٣) صدر بيتٍ لعلقمة الفحل في ديوانه : ٤٨ عجزه :

فَحُقَّ لشَأْسٍ مِنْ نَدَاكَ ذَنُوبُ

من قصيدة طويلة يطلب فيها فك أسر أخيه شأس يقول في مطلعها :

طَحَا بِكَ قَلْبٌ لِلحِسَانِ طَرُوْبُ   بُعَيدَ الشَّبَابِ عَصْرَ حَانَ مَشِيْبُ

وانظر البيت في مجالس ثعلب ٧٨/١ ، والمنصف ٣٣٢/٢ ، وشرح المفصل ٤٨/٥ .

وقد تكونُ « ما » مصدريةً أي : من إطاحةِ المطيحات إيَّاهُ ، فيكون موضع « مما » على هذا نصباً على المفعول له ؛ إذ المعنى من أجل الإطاحة.

ورَوَى أبو علي في « التَّذكرة »[1]: قد طَوَّحَتْهُ . وهذا يؤكِّدُ كونَ هذه الجملة نعتاً لـ« محتبط » فقط ؛ لرجوع الضَّمير إليه مفرداً .

وقياس الطوائح المَطَاوح لكنَّه جَاءَ به على حذف الزيادة من فعله ، وردَّهُ إلى الأصل كأنه من طاح فهو طائِحٌ ، ثم كُسِّر على طوائح . كذا قال أبو عليٍّ[2].

وقال أبو عَمْرو الشَّيبانيُّ[3]: هو على النَّسَب كقولهم : رَجُلٌ تَامِرٌ ولاَبِنٌ ؛ أي : ذو تَمْرٍ ولَبَنٍ، أي ممَّا تَطِيْحُ ذواتُ الطَّوائِح ، أي : الأمور التي تقترنُ بها المهالِكُ .

ومثلُ ذلك قولُهُ تَعَالَى[4]: ﴿ وَأَرْسَلْنَا الرِّيَاحَ لَوَاقِحَ ﴾ . قال ابنُ دُرَيد[5]: أَلقَحَت الريحُ السَّحابَ إذا جمعته وألْقَتْهُ . والقياس مَلاَقح ومُلقحات . ومثله أعقَّت الفَرَسُ فهي عقوقٌ ، و لم يقولوا : مُعِقٌّ[6].

---

(١) انظر النقل في إيضاح شواهد الإيضاح ١/١١٣ .

(٢) انظر التنبيه في إعراب الحماسة لابن جني : ٥٠٣ .

(٣) انظر النقل عنه في كتاب الريح لابن خالويه : ٧٩ .

(٤) سورة الحجر ، من الآية (٢٢) .

(٥) الجمهرة ١/٥٥٩. وانظر في معانيها أيضاً: العين (لقح) ٣/٤٧، وتهذيب اللغة ٤/٥٥، والمحكم ٣/٩.

(٦) في (ص) : معقة . وأكثر أهل اللغة على أنه لا يقال : معقٌّ . انظر : إصلاح المنطق : ٣٧١ ، وغريب الحديث لابن قتيبة : ٣٤٢ ، ٣٤٩ ، وغريب الحديث للحربي ١/٥٠ ، وتهذيب اللغة ١/٤٨ ، والصحاح (عق) . إلا أن الخليل نقل قولهم (معق) في العين (عق) فقال : « أعقَّتِ الحاملُ إذا نَبَتَتْ العَقيقةُ على ولدها في بطنها فهي مُعقّ وعَقوق » ، ومثله نقل القالي عن بعض اللغويين قولهم : « يقال عقوقٌ ومُعِق » ، ومثلُهُ في غريب الحديث للخطابي ١/٧٢٤ ، والمحكم ١/٢١،

وقُالُ الزَّجَّاجُ[(١)]: الرِّياحُ تُلْقِحُ السَّحَابَ والشَّجَرَ ، وقيل لها : لَوَاقح وإنْ أَلْقَحَت غيرَهَا ؛ لأنَّ معناها النَّسَب . وجاز أنْ يُقالَ للرِّيح : لَقِحَتْ إذا أتتْ بالخير ،كما قيل لها : عَقِيمٌ إذا أتت بالعذاب .

وألِفُ « طَاحَ » عن الواو عند مَنْ قال : طَاحَ طَوْحاً إذا هلَكَ ، وعن الياء عند مَنْ قال : طَيْحاً ، وعليهما : مَا أَطْوَحَهُ وَأَطْيَحَهُ .

وقال سيبويهِ[(٢)]: أمَّا طَاحَ يَطيحُ فزَعَمَ الخليلُ أنها فَعَل يَفْعِلُ كحَسَبَ يَحْسِب، وهي من الواو، يدلُّكَ على ذلك : طَوَّحَتْ. ومَنْ قالَ : طَيَّحَتْ فقد جاء بها على باع يبيع مستقيمةً[(٣)].

وقال أبو الفتح[(٤)]: مَنْ قالَ: طَاحَ يَطِيْحُ بالياء فقياسُهُ المطَايِحُ بتصحيح الياء ، فاعرفْ ذلك .

* * *

وأساس البلاغة : ١٢٥ . لكن الجوهري نصَّ على أنها تقال في لغة رديئة ، وهو من النوادر .

(١) معاني القرآن وإعرابه ١٧٧/٣ .

(٢) الكتاب ٣٤٤/٤ .

(٣) أجاز السيرافي أن تكون من الياء والواو . انظر إيضاح شواهد الإيضاح ١١١/١ .

(٤) إعراب الحماسة : ٢٠١ .

ومنها :

٨ ـ قَضَى كُلُّ ذِي دَيْنٍ فَوَفَّى غَرِيْمَهُ   وَعَـزَّةُ مَمْطُـوْلٌ مُعَنًّى غَرِيْمُهَا

/ البيتُ لكُثَيِّرِ بنِ عبد الرَّحمن بنِ الأَسْوَدِ بنِ عَامرٍ الخُزَاعيِّ[1]. [٤٨/ب]

« قَضَى » فعلٌ ماضٍ، وأَلفُهُ عن الياءِ لقولكَ[2]: قَضَيْتُ ، و« كُلُّ » فاعلُهُ .

و« ذي » مجرورٌ بإضافة « كل » إليه ، وأصله ذَوَيٌ[3].

فإنْ قلتَ : فلِمَ كانت العينُ متحرِّكةً مع أنَّ الأصلَ السُّكُونُ ، ولِمَ كانت اللاَّمُ ياءً[4]؟

أجبتُ عن الأوَّل بأنَّ جَمْعَهُ على أَذوَاء دليلُ ذلك نحو : حَمَل وأَحْمَال، وقَتَب وأَقْتَاب . وعلى الثَّاني بأنَّ ما عينُهُ واوٌ ولامُهُ ياءٌ نحو : طَوَيْتُ أكثر مما عينُهُ ولامُهُ ياءان نحو : حَيِيْتُ ، وقياسُهُم الحمْلُ على الكثير .

ونَقَلَ ابنُ الدَّهَّان عن بعضهم أنَّ لامَهَا واوٌ فهي من باب قُوَّة .

ولا يُضافُ إلاَّ إلى الظَّاهر . وأجاز المبرِّدُ[5] إضافتَهَا إلى المضمَرِ تمسُّكاً بقول الشَّاعر[6]:

---

(١) ديوانه ص ١٤٣ . وانظر البيت في الإيضاح : ١٠٩ ، وإيضاح شواهده ١/١٠٠ ، والكافي في شرحه ٢/٦٢٣ ، والمسائل البصريات ١/٥٢٤ ، والإنصاف ص : ٨٢ ، وشرح المفصل ١/٨ ، وشرح الكافية الشافية ٢/٦٤٢ ، وشرح التسهيل ٢/١٦٦ ، وشرح الألفية للمرادي ١/٣٠٦ ، وارتشاف الضرب ٤/٢١٤٠ ، والمساعد ١/٤٥١ ، والتصريح ٢/٤٣١ ، والخزانة ٥/٢٢٣ .

(٢) في (ص) و(ح) : كقولك .

(٣) انظر اللباب ٢/٣٧٣ ، وشرح المفصل ١/٥٣ .

(٤) في (ت) : ولم كانت اللام ؟

(٥) انظر للسان (ذوا) .

(٦) هو أبو العتاهية ، والبيت في ديوانه ص :٢٥٠ . والرواية فيه :

أَهْنَأُ المعْرُوفِ مَا لَمْ تُبْتَـذَلْ فِيْهِ الوُجُوْهُ

إِنَّمَـا يَعْـرِفُ ذَا الفَضْلِ مِنَ النَّاسِ ذَوُوْهُ

وبقول الآخَرَ[1] :

وَإِنَّا لَنَرْجُـو عَاجِلاً مِنْكَ مِثْلَمَا رَجَوْنَاهُ قِدْماً فِي ذَوِيْكَ الأَوَائِلِ

والفاءُ حرفُ عطفٍ ، و« وَفَّى » فعلٌ ماضٍ ، وعَيْنُهُ مشدَّدةٌ للمبالغة ، و« غَرِيمَهُ » منصوبٌ به، ومفعولُ « قَضَى » محذوفٌ استغناء عنه بمعمول الثَّاني .

فإنْ قلتَ : فلِمَ لا يكون « غريمَهُ » مفعولاً لـ« قضى »، ومفعولُ « وفَّى » محذوفٌ ؟

أجبتُ : كان يلزَمُ أنْ يقولَ : فَوفَّاهُ غريمَهُ أي : قَضَى كُلُّ ذي دَينٍ غَريمَهُ فوفَّاهُ ، فهذا شاهدٌ على إعمال الثَّاني دون الأوَّل .

و« عَزَّةُ » مبتدأٌ ، و« غريمُهَا » مبتدأٌ ثانٍ ، و« ممطولٌ » و« مُعَنًّى » خَبَرَانِ للغَريم ، والجملةُ خبرٌ عن « عَزَّة » ، والعائدُ الهاء في « غريمها » . ويجوزُ أنْ يكونَ « مُعَنًّى » صفةً لـ« ممطول » ، أو حالاً من الضَّمير الذي فيه ، ويجوزُ أنْ يرتفعَ « عَزَّةُ » بالابتداء ، و« ممطولٌ » خبرٌ عنها ، و« غريمُهَا » مرتفعٌ بأنه اسمُ ما لم يُسَمَّ فاعلُهُ ، وصحَّ أنْ يجريَ اسمُ المفعول على غير مَنْ هو له للضَّمير

= إنما يُعـرفُ بالفضل مـن النَّاس ذَوُوهُ
أفضَلُ المعروف ما لم تُبتَذَلْ فيه الوجوهُ

والبيتان بلا نسبة في شرح المفصل ٥٣/١ ، ٣٨/٣ ، والهمع ٢٨٤/٤ ، والدرر ٦١/٢ ، واللسان (ذو وذوات) ٤٥٨/١٥ .

(١) هو الأحوص الأنصاري ، والبيت في ديوانه : ٢٣٠ ، وانظر شرح المفصل ٣٨/٣ ، وشرح الكافية الشافية ٩٢٨/٢ ، والدر المصون ٣٥٩/١ .

العائد مما أضيف إليه مرفوعُهُ ، وهو الهاءُ في « غريمُهَا » .

ولا يجوزُ أنْ يرتفعَ « غريمُهَا » بـ« مُعَنَّى »،كما جاز أنْ يرتفِعَ بـ« ممطولٌ » ؛ إذ لا يكون في « ممطولٌ » ما يعود على « عَزَّةَ » .

وقد تأوَّلَ بعضُهُم هذا المذهَبَ الفاسدَ على أبي عليٍّ[1] جهلاً منه بموضعِهِ الأرْفَعِ وعلمِهِ الشَّائعِ الأوسع ، وقد نَصَّ في « التَّذكرة » على امتناع ذلك فقالَ : لا يَرتفِعُ « غريمُهَا » بـ« مُعَنَّى »؛ لأنَّ « ممطولاً » يبقى مُنفرداً غير عامل في شيء ، وبقاؤُهُ مُنفرداً غيرَ محتَمِلٍ الضَّميرَ لا يصحُّ ، فإذا لم يصحَّ رفعْتَهُ وأَعْمَلْتَ الأوَّلَ ليصيرَ في « مُعَنَّى » ذِكْرٌ من الغريم .

فإنْ قيلَ : أَعْمَلَ « مُعَنَّى » وأظهَرَ الضَّمير في « ممطول » لجَرْيِـهِ على غير مَنْ هو له كقولكَ : ممطولٌ هو مُعَنَّى غريمُهَا ؟

قيلَ : لا يجوزُ هذا ؛ لأنَّ الغريمَ لم يتقدَّمْ له هنا ذِكْرٌ يتضمَّنُهُ اسمُ المفعول فيُبرزُهُ ، وكذلك لا يجوزُ أنْ يُعتَقَدَ أنَّ في « ممطول » إضماراً قبل / [٤٩/أ] الذِّكْر ،كما تُضمِرُ في قولكَ : ضَرَبَني وضَرَبْتُ زيداً إذا أعملْتَ الآخِرَ ؛ لأنَّ الضَّمير مع اسم الفاعل واسم المفعول لا يكونُ في أحكام الجُمَل ؛ ألا ترى أنك لا تَصِلُ به الموصول كما تصل بالفعل وضميره .

قالَ : ومَنْ ذَهَبَ إلى أنه لا ذِكْرَ للأوَّل في قولكَ : ضَرَبَني وضَرَبْتُ زَيْداً ، أجاز على مذهبه هنا أن يرتفع الغريم بـ« مُعَنَّى » ، ويبقى « ممطولٌ »

---

(١) الذي توهَّمَ ذلك وتأوَّلَهُ على أبي عليٍّ هو أبو الحسن بنُ الطراوة في الإفصاح : ٣٧ . وانظر رد ابن أبي الربيع عليه في الكافي ٦٢٤/٢ وما بعدها ، وكذلك الشلوبين في حاشية المصدر السابق .

غيرَ مُسنَدٍ إلى شيء. وهو **مَذْهَبٌ فاسدٌ** ؛ لأن بقاء الفعل من غير فاعل لا يجوز ؛ لأن المواضع التي يحذف فيها المبتدأ يُضمَرُ فيها الفاعل ولا يحذف ، والإضمار قبل الذكر قد جاء في مواضع من كلامهم . فإذا كان ذلك الوجه مرفوضاً والآخَرُ مُستَعْمَلاً حَمَلْتَهُ على المستَعْمَل . هذا طريقُ القياس، على أنَّ السَّماعَ قد ورد بذلك ، قالوا : ضَرَبَاني وَضَرَبْتُ أَخَوَيْكَ .

فإنْ قُلْتَ : كيف يرتفع « غريمُهَا » بـ « ممطولٌ » مع كون « مُعَنًّى » نَعْتاً له ؟

أجَبْتُ : لا يكونُ نعتاً بل حالاً من الغريم مقدَّمَةً ، ويجوزُ أنْ يكونَ توكيداً. قاله ابنُ يَسْعُون[1]. **وفيه نَظَرٌ** ؛ لخرُوجِهِ عن قِسْمَي التَّوكيد اللَّفظيِّ والمعنويِّ .

قال أبو عليٍّ[2]: ولا يحتاجُ هنا إلى إظهار الضَّمير الَّذي في « مُعَنًّى » ؛ لأنه قد جرى على الغريم ، وهُوَ هُوَ .

قال ابنُ يَسْعُون[3]: ويَبعُدُ عندي أنْ يُجعَلَ « مُعَنًّى » خبراً لـ« عَزَّةَ » بعد خبرٍ ؛ لأنه ينبغي أنْ يكونَ حُكْمُ الخبرين واحداً في تناول العامل لهما والضَّميرُ العائدُ من مجموعيهما ، فيَلزَمُ على هذا أنْ يَبرُزَ المرتفعُ بـ « مُعَنًّى » لجَرْيِهِ على مَنْ ليس له ، أو يُضمَرَ قبلَ الذِّكْر . وقد تقدَّمَ فسادُ ذلك في كلام أبي عليٍّ في « التَّذكرة » ، إلاَّ أنه قَالَ في « البَصْريَّات »[4]: ومَنْ

---

(١) المصباح ١/٢٢٠ .
(٢) المسائل البصريات ١/٥٢٥ .
(٣) المصباح ١/٢٢٠ .
(٤) المسائل البصريات ١/٥٢٦ .

أجازَ[1] ألاَّ يَظْهَرَ هذا الضَّميرُ مع جَرَيَانِهِ على غير مَنْ هو له ، واستشهَدَ بقول الأعشى[2]:

وَإِنَّ امْرأً أَسْـرَى إِلَيْكِ وَدُوْنَهُ ... مِنَ الأَرْضِ مُوْمَاتٌ وَبَيْدَاءَ سَمْلَقُ

لَمَحْقُوقَةٌ أَنْ تَسْتَجِيْبِي لِصَوْتِهِ ... وَأَنْ تَعْلَمِـيْ أَنَّ الْمُعَانَ مُوَفَّقُ

فينبغي أنْ يجيزَ ارتفاعَ « غريمُهَا » بـ« مُعَنًّى » ، ويَضمِرَ في الأوَّلِ على شَريطة التَّفسير .

وقد أجاز أبو عليٍّ[3] مع ذلك عَمَلَ اسمِ الفاعل الموصوفِ في قول بِشْرِ بنِ أبي خازم[4] على أحد مَذْهَبَيْهِ فيه :

إِذَا فَاقِدٌ خَطْبَاءُ فَرْخَيْنِ رَجَّعَتْ ... ذَكَرْتُ سُلَيْمَى في الخَلِيْطِ المُبَايِنِ

وفي قول ذي الرمة[5]:

وَقَائِلَةٍ تَخْشَى عَلَيِّ أَظُنُّهُ ... سَيُوْدِي بِهِ تَرْحَالُهُ وَمَذَاهِبُهْ

---

(١) وهم الكوفيون . انظر الإنصاف : ٥٦ .

(٢) ديوانه ص : ٢٧٣ . وانظر المسائل البصريات ٥٢٦/١ ، وشرح ما يقع فيه التصحيف : ٣٠٦ ، والإنصاف ص : ٥٦ .

(٣) انظر الإغفال ٢٠٦/٢ ، وكتاب الشعر : ٣١٠ .

(٤) نسبه العيني في المقاصد النَّحْوِيَّة ٥٦٠/٣ إلى بشر بن أبي خازم الأسدي ، ولم أجده في ديوانه المطبوع ، والبيت في الإغفال ٢٠٦/٢ ، وإيضاح الشعر : ٣٤٤ ، والمقرب ١٣٨، وشرح التسهيل ٧٤/٣ . ويُروَى :

ذَكَرْتُ سُلَيمَى في الخليطِ المزَايِلِ

قال ابن سيده في المحكم ١٩٦/٦ بعد أن أنشد البيت عن أبي عليٍّ : « وعندي أنه :

إِذَا فَاقِدٌ فَرخَين خَطْبَاءُ ... ...

لأن اسم الفاعل إذا وُصف قَرُبَ من الاسم ، وفارَقَ شَبَهَ الفعل » .

(٥) لذي الرُّمَّة ، والبيت في ديوانه ٨٥٨/٢، وفيه : (ومذاهبُه) بدل (وجعائلُه) ، والشاهد في : شرح التسهيل ٧٥/٣، ومنهج السالك ٣٢٨/٢، والمساعد ١٩٢/٢، والمغني: ٥٦٥، وشرح أبياته ٣١٤/٦ .

فإنْ جَعَلْتَ « تخشى » في موضع حال من الضَّمير في الصِّفة ، نصَبْتَ الجملة بهذا القول الظاهر .

وبيتُ كُثَيِّرٍ هذا من قصيدة مختارة حَسَنةٍ ، يَرثي بها عبدَ العزيز بن مَرْوانَ . وبعدَهُ :

إذَا سُـمْتُ نَفْسِي هَجْرَهَا وَاجْتِنَابَهَا رَأَتْ غَمَرَاتِ المَوْتِ فِيْمَا أَسُوْمُهَا

[٤٩/ب] **/فَهَلْ تَجْزِيَنِّي عَـزَّةُ القَـرْضَ بِالهَـوَى ثـوَابـاً لِنَفْسٍ قَدْ أُصِيْبَ صَمِيْمُـهَا**

وَقَـدْ عَلِمَـتْ بِالْغَيْـبِ أَنْ لَنْ أَوَدَّهَا إذَا هِـيَ لَمْ يَكْـرَمْ عَـلَيَّ كَرِيْمُـهَا

وفي « زهر الآداب »[1] أنَّ عزَّةَ دخلَتْ على عبد الملك بنِ مَرْوانَ فَقَالَ لها : أنتِ عَزَّةُ كُثَيِّرٍ ؟ فقالَتْ : أنا أمُّ بَكْرٍ الضَّمْرِيَّةُ . فَقَالَ : يا عَزُّ هَلْ تَرْوِينَ من شِعْر كُثَيِّرٍ شيئاً ؟ قالت: مَا أعرفُهُ ، ولكن سَمِعْتُ الرُّواةَ يُنشِدُون له :

قَضَى كُلُّ ذِي دَيْنٍ ... ...

قال : أفتَرْوِينَ قولَهُ[2]:

وقَدْ زَعَمَـتْ أَنِّي تَغَيَّـرْتُ بَعْدَهَـا وَمَنْ ذَا الَّـذِي يَـا عَـزُّ لاَ يَتَغَيَّـرُ

قالتْ : ما سمعتُ هذا ، ولكني سمعتُهم يُنشِدُونَ[3]:

كَأَنِّي أُنَادِي صَخْـرَةً حِينَ أَعْرَضَتْ مِنَ الصُّمِّ لَوْ تَمْشِي بِهَا العُصْمُ زَلَّتِ

غَضُـوْباً فَمَا تَلْـقَـاكَ إلاَّ بَخِيْـلَـةً فَمَـنْ مَلَّ مِنْهَا ذَلِكَ الوَصْلَ مَلَّتِ

* * *

(١) زهر الآداب ٢٢٢/١ .

(٢) ديوانه : ٣٢٨ . وانظر الأمالي ١٢١/٢ ، وإيضاح شواهد الإيضاح ١٠٣/١ .

(٣) ديوانه : ٩٧ ـ ٩٨ .

ومنها :

٩ ـ فَلَو أَنَّ مَا أَسْعَى لأَدْنَى مَعِيْشَـةٍ   كَفَانِي وَلَمْ أَطْلُبْ قَلِيْلٌ مِـنَ المَالِ

هذا البيتُ لامرئ القيس بن حَجَر الكِنديِّ[١].

الفاء للعطف، و« لو » حرفٌ يمتنع به الشيء لامتناع غيره، وفيه معنى الشَّرط . نَعَمْ لا يُجْزَمْ به إلا ضرورةً . أنشَدَ السَّيِّدُ ابنُ الشَّجريِّ في « أماليه »[٢] لامرأةٍ :

فَـارِسٍ مَا غَـادَرُوْهُ مُـلْحَماً   غَـيْرَ زُمَّـيْـلٍ وَلاَ نِكْسٍ وَكَـلْ

لَوْ يَشَـأْ طَـارَ بِهَا ذُوْ مَيْعَـةٍ   لاَحِـقِ الآطَالِ نَهْدٍ ذُوْ خُصَـلْ

غَيْرَ أَنَّ اليَأْسَ مِـنْـهُ شِـيْمَةٌ   وَصُرُوْفُ الدَّهْرِ تَجْرِي بِالأَجَلْ

وموضع « أنَّ » بعد « لو » رفعٌ بفعل مضمر ؛ لأنها بالفعل أولى لتضمنها معنى الشَّرط ، والتَّقديرُ : لو صح أنَّ ذلك .

و« ما » منصوبةُ الموضع بأنَّ، والأحسَنُ فيها أنْ تكونَ مصدريةً مقدَّرةً بالسَّعي ، ويجوز أنْ تكونَ موصولة بمعنى الذي ، فيحتاج حينئذ إلى عائد عليها بلا خلاف ؛ إذ في المصدريَّة خلافٌ ، والتَّقديرُ : فلو أنَّ الذي أسعى له ، فحُذِفَ ذلك على رأي سيبويه من غير تدريج ، وعلى رأي أبي الحسن الأخفش حُذِفَ الجارُّ ثمَّ وَصَلَ الفعلُ إلى المفعول به فصار التَّقديرُ أسعاه ، ثمَّ حُذِفَ تخفيفاً وللعلم به .

---

(١) ديوانه : ٣٩ . وانظر الكتاب ٧٩/١ ، والمقتضب ٧٦/٤، والإيضاح : ١١٠ ، وإيضاح شواهده للقيسي ١٠٥/١ ، ولابن يسعون (المصباح) ٢٢٤/١ ، والإنصاف : ٧٩ ، ٨٣ ، واللباب ١٥٦/١ ، وشرح المفصل ٧٩/١ ، والمقرب ص : ١٧٨، وشرح الكافية ٢٣٤/١/١ ، والمغني : ٣٥٦ ، ٤٥٧ ، وشرح أبياته ٣٥/٥ ، وشرح الألفية للمرادي ٣٠٤/١ ، والخزانة ٣٢٧/١ .

(٢) أمالي ابن الشجري ٢٨٨/٢ أنشده شاهداً على جزم لو ، ولم يقل هو بجوازه ،كما نقله عنه بعض المتأخرين كالمرادي في الجنى الداني : ٢٨٦ ، وابن هشام في المغني : ٣٥٧ ، ٩١٥ .

و« لأدنى » جارٌّ ومجرورٌ في موضع رفع على أنه خبرُ أنَّ .

و« معيشةٍ » مجرورةٌ بإضافة و« أدنى » إليها .

و« معيشةٍ » عند الخليل وسيبويه[1] يجوز أن تكون مَفْعِلَة بكَسْر العين وهي الياءُ، فنُقِلت [الكسرةُ][2] إلى الفاء حملاً على ما اشْتُقَّ منها وهو يَعِيْشُ؛ لاتفاقهما في المتحرِّكات والسَّواكن ، ويجوزُ أنْ تكونَ مَفْعُلَة بضمِّ العين ، ثمَّ نُقِلَت الضمَّةُ لِمَا تقَدَّمَ ، ثمَّ قُلِبَت الضمَّةُ كسرةً لتَسْلَمَ الياءُ من انقلابها إلى الواو حيثُ سَكَنَتْ مفرَدَةً / وانضمَّ ما قبلها . ولا يكونُ عند الأخفش[3] إلاَّ بالكَسْر إذ لو كانت بالضَّمِّ لقيل : مَعُوشة كمَضُوفة . وقد بيَّنْتُ هذا في « شرح تصريف ابن مالك »[4]. [٥٠/أ]

و« كفاني » فعلٌ ماضٍ، والنونُ وقايةٌ له من الكسرة اللازمة قبل ياء المتكلم.

فإنْ قلتَ : فلِمَ دخلت مع المعتل ولولاها لم يُكْسَرْ آخرُهُ ؟

أجبتُ : لتطَّرِدَ الزيادةُ في الأفعال ، وتجريَ على نسق واحد .

و« لم » حرفُ جزم ، ومعناه النَّفْيُ ، واختُلِفَ فيه فقيل : يَنقُلُ معنى المستقبل إلى الماضي كقولك : لم يَقُمْ أَمْسِ .

وقيل : ينقُلُ الماضيَ إلى المستقبل . وهو اختيارُ الجزولي[5] .

و« أَطْلُبْ » مجزومٌ به ، وفاعله مضمَرٌ فيه ، وهو للمتكلم .

---

(١) الكتاب ٣٤٩/٤ . وانظر شرح التعريف : ١٥٦ .

(٢) زيادة يستقيم بها السياق .

(٣) انظر المنصف ٢٩٩/١ ، وشرح التعريف : ١٥٦ .

(٤) شرح التعريف بضروري التصريف : ١٥٦ . وانظر المنصف ٢٩٩/١ .

(٥) قال في المقدمة الجزولية ص : ٤٠ : « لم لنَفْيِ فَعَلَ » .

و« قليلٌ » مرتفعٌ لأنه فاعلُ كفاني ، و« من المال » مرفوعُ الموضع لأنه صفةٌ له .

واعلَمْ أنَّ الفارسيَّ[1] استشهَدَ بهذا البيتِ على إعمال الفعل الأوَّل عند التَّنازع[2]؛ ألا ترى الشَّاعرَ كيف رَفَعَهُ بـ«قليل »، ولم ينصِبْهُ بقوله: « أَطْلُبْ ».

وقال الجَرْميُّ[3]: أرادَ كفاني قليلٌ من المال ولم أطلُب الملكَ[4]، ولو أعمَلَ « لم أطلُبْ » في « قليل » لاستحال المعنى ، وبيانُهُ : أنَّ قولَهُ :

فَلَوْ أَنَّ مَا أَسْعَى لأَدْنَى مَعِيْشَةٍ

فيه نفيٌ للسَّعي لأدنى مَعيشَةٍ ، فلو وَجَّهَ « لم أَطْلُبْ » إلى « قليل » لوجَبَ أنْ يكونَ فيه إثباتٌ لطَلَبِ القليل ؛ لأنَّهُ في سياق جوابِ لَو ، فيكونُ نافياً للسَّعي لأدْنَى مَعِيشَةٍ مُثبِتاً لطلَبِ القليل من المال ، وهو عينُ ما ثبتَ نَفْيُهُ . وقد أَبَانَ الشَّاعرُ غرَضَهُ حيث قالَ بَعْدَهُ :

وَلَكِنَّمَا أَسْـــعَى لِمَجْدٍ مُؤَثَّلٍ وَقَدْ يُدْرِكُ المجْدَ المؤَثَّلَ أَمْثَالِي

وهذا بيِّنٌ .

* * *

---

(١) الإيضاح : ١١٠ . قلتُ : نقل البغدادي رحمه الله عن ابن خلف في شرح أبيات الكتاب (قلت : وهو في اللوحة : ٤٧ منه) عن أبي عبد الله الحسن بن موسى الدينوري أنه قال : « والذي يقوى في نفسي وما سبقني إليه أحدٌ أن قوله: (ولم أطلب) معناه : ولم أسْعَ ، وهو غير متعدٍّ فلذلك لم يحفل به ، ولا أعمَلَ الأوَّلَ ، ولا أدري كيف خفي على الأفاضل من أصحابنا ذلك حتى جعلوا البيت شاهداً على إعمال الأول » . الخزانة ٣٢٧/١ .

(٢) (عند التنازع) ساقطة من (ص) . وقد اعترض على هذا الاستشهاد بعضُ العلماء كالعكبري في شرح الإيضاح ٣٥٧/٢ ـ ٣٥٨ . وانظر الكافي لابن أبي الربيع ٦٢٦/٢ .

(٣) انظر المصباح ٢٢٥/١ . .

(٤) في (ت) : ولم أطلب المال .

ومنها :

١٠ـ أَمِنْ رَسْمِ دَارٍ مَرْبَعٌ وَمَصِيفُ لِعَيْنَيْكِ مِنْ مَاءِ الشُّؤُوْنِ وَكِيْفُ

هذا البيتُ أوَّلُ قصيدة للحُطيئة[1] جَرْوَلُ بنُ أوس بن مالك العبسي ، ويُكنَى أبا مُلَيْكَةَ . ولُقِّبَ بالحطيئة لقربه من الأرض ، وقيل : لأنه ضَرَطَ فقيل له : ما هذا ؟ فقال : حُطَيْئَةٌ ، فسُمِّيَ بذلك .

الهمزةُ للاستفهام ، و« مِنْ » حرفُ جرٍّ ، ومعناها التَّعليلُ .

والرَّسْمُ مصدَرُ رَسَمَتِ النَّاقةُ رَسيماً إذا أثرَتْ في الأرض لشدة وطئها، ومنه سُمِّيَ العُودُ الذي فيه خُطُوطٌ يُخْتَمُ به الطعام رَسْماً ؛ لقوَّةِ أثره في المختوم به. وهو مضافٌ إلى المفعول الذي هو « دار ». و« مَرْبَعٌ » فاعلُهُ، والتَّقديرُ: أمِنْ أَنْ رَسَمَ داراً مَربعٌ ومَصيفٌ أي: غيَّرَ أثرها لشدَّةِ الاختلاف عليها، والمربَعُ على هذا زمن الرَّبيع، وكذلك المصِيفُ هنا ،كما قال الذِّبيانيُّ[2]:

فَمُجْتَمَعُ الأَشْرَاجِ غَيَّرَ رَسْمَهَا مَصَايِفُ مَرَّتْ بَعْدَنَا وَمَرَابِعُ

و« لِعَيْنَيْكِ » جار ومجرور ، و« مِنْ مَاءِ الشُّؤُونِ » جار ومجرور ومُضافٌ إليه. وأصلُ ماء مَوَهٌ،/ [٥٠/ب] فقُلبت الواوُ ألفاً لتحرُّكها وانفتاح ما قبلها، وقُلِبَت الهاء همزة . وهذه الكلمة شاذَّةٌ لاعتلال عينها ولامها ، ومثلها شَاء .

---

(١) ديوانه : ١٦٦ . وانظر ترجمته في الاشتقاق : ١٧٠ ، والشعر والشعراء ٣٢٢/١ .
انظر البيت في الإيضاح : ١٨٤ ، وإيضاح شواهده ١٧١/١ ، والمصباح ٣٢٤/١ ، والمقتصد ٥٥٩/١ ، وأمالي ابن الشجري ١١١/٢ ، وشرح المفصل ٦٢/٦ ، والخزانة ٤٣٦/٣ .

(٢) ديوان النابغة الذبياني : ٣١ . والأشراج : شِعابٌ تدفع إلى الحرَّة ، واحدتها شَرَج ، وإنما قيل لها أشرح لأن بعضها اتصل ببعض . وقيل : الأشراج مسايل في الأرض صلبة تدفع إلى الأودية .

وقال بعضُ الأدباء[1]: إنَّما قُلبت الهاءُ فراراً من اجتماع الهاءين في « ماؤه ». واستُضعف لقولهم : أمواهُهُ ومياهُهُ .

و« الشُّؤون » مجاري الدُّمُوع إلى العَين فيما حكاه الأصمعيُّ[2]. واحدُها شأن. و« الوكيفُ » سَيَلان الدَّمع . ويقال فيه : وَكَفٌ أيضاً . ورفعُهُ بالابتداء ، وخبره « لِعَيْنَيْكِ » .

و« منْ مَاءِ الشُّؤُون » يجوزُ أنْ يكونَ منصوباً على الحال ؛ لأنه كان صفةً لـ« وَكِيْف » ، فلمَّا تقدَّمَ انتصب على ذلك ، ويجوز أنْ يكونَ متعلقاً بقوله : « لِعَيْنَيْكِ » ، ويجوز أنْ يكونَ خبراً آخرَ .

ويجوز أنْ يكونَ « من مَاءِ الشُّؤُون » الخبرَ ، و« لِعَيْنَيْكِ » إمَّا حالٌ حيثُ تقدَّمَتْ ، أو متعلِّقٌ بالخبر .

وقوله : « أمِنْ رَسْمِ دَارٍ » متعلق بقوله : « لِعَيْنَيْكِ » تعلُّقَ المفعول له .

وقال بعضُ المتأخِّرين[3]: الرَّسْمُ بمعنى المرسوم ، فهو اسمٌ لا مصدر ، كأنه قال : أمِنْ أجْلِ مرسومِ دارٍ يَلُوحُ لِعَيْنَيْكِ مِنْ مَاءِ الشُّؤون وَكِيْفُ ، فلا يعمل على هذا شيئاً . قال: ويرتفع « مَرْبَعٌ » و« مَصِيْفُ » على إضمار المبتدأ أي: اللاَّئِحُ المرسومُ البادي مَربعٌ ومَصِيفٌ ، فالمربَعُ على هذا التَّأويل الموضعُ الذي يُحَلُّ في الرَّبيع ، والمصِيْفُ الذي يُحَلُّ في الصَّيف .

---

(١) انظر المنصف ١٥١/٢ ، والممتع ٣٤٨/١ ، وشرح التعريف : ١٤١ ، وشرح الشافية ١٠٨/٣ .

(٢) انظر خلق الإنسان له : ١٦٧ ، وخلق الإنسان لثابت : ٤٩ ، وللإسكافي : ٧٢ وفيه : الشأنان : عرقان في الجبهة يسقيان العينين .

(٣) انظر المصباح ٣٢٥/١ .

كذا فَسَّرَهُ يعقوبُ وغيرُه[1].

قال ابنُ يَسْعُون المغربيُّ[2]: ومما يؤيِّدُ هذا قولُ الحُطيئَةِ في موضعٍ آخَرَ[3]:

أَرَسْـمَ دِيَارٍ مِنْ هُنَيْـدَةَ تَعْـرِفُ ... بِأَسقُفَ مِنْ عِرْفَانِهَا العَينُ تَذْرِفُ

ألا تَرَى أنه إنَّما تعرفُ العين الذي هو المرسوم لا الحدث .

واعلَمْ أنَّ كِلاَ القولين حسَنٌ إلاَّ أنَّ القولَ الأوَّلَ ـ وهو قولُ أبي علي ـ أقْيَسُ لِمَا فيه من حمل الكلام على أصله وظاهره ؛ لأنَّ الرسمَ أصلُهُ المصدَرُ في الحقيقة وإنْ كان قد كَثُرَ وقوعُهُ موقع المرسوم كالخلق ونحوه مما نُقِلَ عن موضعه ، وكذلك إعرابه لا يحتاج إلى تقدير إضمارٍ ، فاعرفْهُ .

* * *

(١) قال في إصلاح المنطق ص : ١١، ٢٢ : والرَّبْع : دار القوم ومنزلهم . وانظر المخصص ٥٠١/١ (باب داء الوجه) ، والمصباح المنير (ربو) ، واللسان (ربع) ، والكليات (ربع) .

(٢) المصباح ٣٢٦/١ .

(٣) ديوانه : ٣٨٢ . .

ومنها :

١١ـ قَدْ كُنْتُ دَايَنْتُ بِهَا حَسَّانَا مَخَافَةَ الإِفْلاَسِ وَاللَّيَّانَا

هذان الشَّطران لزيادٍ العنبري[١]. قاله أبو عليٍّ[٢]. ونسَبَهُ الجَرْميُّ[٣] إلى رؤبةَ .

« قد » حرفٌ يقرِّبُ الماضي ويُقلِّلُ المستقبل غالباً .

و« كُنْتُ » أصلُهُ قبلَ لحاق ضمير المتكلم به كَوَنَ بوزن ضَرَبَ .

فإنْ قلتَ : هلاَّ كان فَعُل بوزن ظَرُف ، أو فَعِل بوزن عَلِم ؟

أجبتُ عن الأول بأنَّ اسم فاعله كائن بوزن فاعل ، والمضموم العين يجيء ذلك منه على فَعِيل نحو كريمٌ وشريفٌ ، وطَهرت المرأةُ فهي طاهرٌ ، وحَمُضَ اللَّبنُ فهو حامِضٌ نادرٌ .

وعن الثَّاني بأنَّ مُستَقْبَلَهُ يَفْعُل نحو: يَدخُلُ، والمكسُورُ العين في الماضي يُفتَحُ في مُستَقْبَلِهِ ، وفَضِل يفضُل نادرٌ . فلمَّا اتصل به الضَّميرُ نُقِلَ إلى فَعُل بالضَّمِّ للدَّلالة على أنَّ العين واوٌ ، ثمَّ استُثقلت الضمَّةُ على الواو فنُقِلَتْ

---

(١) لم أقف له على ترجمة . والشاهد في الكتاب ١٩١/١ منسوباً إلى رؤبة ، والبيتان من مقطوعة في ملحقات ديوانه : ١٨٧ . وانظر النكت على الكتاب ٢٩٧/١ ، وشرح أبياته (تحصيل عين الذهب) : ١٥٩ ، والحجة ١٦٠/٦ ، والإيضاح : ١٨٤ ، وأمالي ابن الشجري ٣٤٧/١ ، ٢٢٢/٢ ، والمفصل : ٢٢١، وشرحه ٦٥/٦، وشرح التسهيل ١٢٠/٣ ، وشرح الكافية الشافية ١٠٢٢/٢، والمغني : ٦١٩ ، وشرح أبياته ٤٦/٧ ، والمقاصد الشافية ٢٥٧/٤ .

(٢) ذَكَرَهُ في الإيضاح : ١٨٤ ، والحجة ١٦٠/٦ دون نسبة ، ولم أقف عليه في غيرهما ، وعزا النسبة إليه ابن يسعون في المصباح ٣٢٩/١ ، وابن خلف في شرح أبيات الكتاب (اللوحة : ١٠١) .

(٣) في كتابه (الفرخ) كما نص ابن يسعون قي المصباح ٣٢٩/١ ، و ابن خلف في شرح أبيات الكتاب (اللوحة : ١٠١) ، ونقله البغدادي في شرح أبيات المغني ٤٨/٧ .
قلتُ : قد نسبه سيبويه أيضاً إلى رؤبة . الكتاب ١٩١/١ .

[٥١/أ] إلى الفاء فالتقى / ساكنان الواوُ والنونُ، فحُذفت الواوُ لأنها حرفٌ معتَلٌّ، والنونُ حرفٌ صحيحٌ ، وأيضاً فالضمَّةُ دليلٌ عليها بعد الحذف بخلاف النون ، فإنه ليس على حذفها دليلٌ ، وأيضاً فإنَّ الواو اعتلت اعتلالين :

أحدهما : بتغير حركتها من الفتح إلى الضَّمِّ(١) .

والآخَرُ : بإسكانها. ومن ألفاظهم « التَّغييرُ يُؤنسُ بالتَّغيير »(٢)، وليست النُّونُ كذلك . وقد استوفيتُ نظائر هذا في « شرح الفصول » .

والتَّاءُ اسمها ، وهو ضميرٌ متصلٌ بمعنى أنه لا ينفصل عن الفعل ، وخُصَّ بالضم لأن المتكلمَ هو الأصلُ في الإخبار ، فاستحقَّ أقوى الحركات ، وخُصَّ ضميرُ المخاطب بالفتح لأنه جارٍ مَجْرَى المفعول ، وخُصَّ ضميرُ المخاطَبَةِ بالكسر لأنه بعضُ الياء التي يُؤنَّثُ بها في تفعلين وهذي .

وهنا تنبيهان :

الأول : لو أنَّكَ سمَّيْتَ بهذا الضَّمير لزدتَ عليه واوين ، الأولى مُدْغمَةٌ في الثَّانية فقُلْتَ : هذا توٌّ ، وذلك لأنَّ أقلَّ الأصول الثَّلاثةُ ، وكان المزيدُ ذلك دون غيره مجانسَةً للحركة ، ولا ريبَ في أنَّ المجانس للضمة الواوُ ، ولو سمَّيْتَ بها مفتوحةً لقلتَ : هذا تاءٌ ، ولو سمَّيْتَ بها مكسورةً لقلتَ : هذا تيٌّ ، وكانت العينُ ساكنة ؛ لأنَّ أصلها ذلك ، ولا يُعدَلُ عنه إلاَّ لدليل ، ومن ثمَّ قيل : إنَّ أصل شاة : شَوْهَة بسكون الواو .

والثاني : أنَّكَ لو سمَّيْتَ بـ« كنت » لحكيتَهَا لأنها جملةٌ ، وذلك شأن

---

(١) في (ت) : من الضم إلى الفتح .

(٢) انظر أسرار العربية : ٣٣٦ ، واللباب ١/١١٧ .

الجُمَل في هذه الحالة ، ولو نسبْتَ إليها لقُلْتَ : كُنْتِيٌّ[1]. وأمَّا قولُ الشَّاعر[2]:

فَأَصْبَحْتُ كُنْتِيّاً وَأَصْبَحْتُ عَاجِناً   وَشَــرُّ خِصَـالِ المَـرْءِ كُنْتُ وَعَاجِنُ

فهو شَاذٌّ .

و« داينتُ » فعلٌ وفاعلٌ في موضع نصب ؛ لأنه خبرُ كان ، و« قد » مقدَّرةٌ أي : قد دايَنْتُ ؛ لأنَّ الماضيَ لا يكون خبرَ كان إلاَّ مقترناً بقد ظاهرةً أو مقدَّرةً ، ومن ذلك قولُهُ سبحانه[3]: ﴿ إِن كَانَ قَمِيصُهُۥ قُدَّ مِن قُبُلٍ ﴾ . وقال الشَّاعر[4]:

أَمْسَتْ خَلاَءً وَأَمْسَى أَهْلُهَا احْتَمَلُوا   أَخْنَى عَـلَيْـهَا الَّذِي أَخْنَى عَلَى لُـبَـدِ

وبعضُهُم لا يشترطُ ذلك .

و« بها » متعلِّقٌ بقوله: « داينْتُ ». و« حَسَّاناً » منصوب به. وفي وَزْنه قولان:

أحدهما : أنه فَعَّالٌ من الحُسْن ، فالنُّونُ أصليَّةٌ ، وهي لامٌ ، والألف فيه مُبدَلَةٌ من التنوين للوقف .

والآخَرُ : أنه فَعْلاَنُ من الحسِّ ، والألف والنون زائدتان فلا ينصرف

---

(١) في (ح) و(ص) : كوني .

(٢) البيت دون نسبة في سر صناعة الإعراب ٢٢٤/١ ، والمخصص ٢٤٦/١٣ ، وأسرار العربية : ٩٠ ، وشرح الملوكي : ٣٢٦ ، وشرح الجمل ٣١١/٢ ، وشرح الشافية للرضي ٧٧/٢ ، وشرح شواهدها : ١١٨ ، والمساعد ٣٥٢/٣ .

(٣) سورة يوسف ، من الآية (٢٦) .

(٤) للنابغة من معلقته في ديوانه ص : ١٦ ، وانظر الفاخر : ٦٨ ، وشرح التسهيل ٣٤٤/١ ، ٣٤٦ ، وشرح الكافية ٨٠١/٢/١ . ولُبَد : هو اسم آخر نسر من نسور لقمان الحكيم ، وهوالذي يضرب به المثل فيقال : أتى أَبَدٌ على لُبد .

حينئذ للعلمية المقترنة بهما ، وألفُهُ على هذا للإطلاق .

و« مخافَةَ » مفعولٌ من أجله ، وأصلها مَخْوَفَةٌ ، وهي مصدَرُ خِفْتُ ، تقولُ[1] : خِفْتُ خَوفاً ومخافةً، وهو مضافٌ إلى المفعول والتقديرُ: أن خِفْتَ الإفلاس ، فالإفلاسُ مجرورُ اللفظ منصوبُ الموضع ، وفاعلُ المصدر محذوفٌ أو مضمر .

و« اللَّيَّان » عطفٌ على موضع الإفلاس ، ويُروَى بفتح اللام وكسرها والفتح أكثرُ استعمالاً ، والكسر أشدُّ قياساً ؛ إذ ليس في / المصادر فَعْلانُ بفتح الفاء وسكون العين إلاَّ هذا في أحد وجهيه ، والشَّنْآنُ فيمَنْ أَسْكَنَ عينَهُ . وهما نادران . [٥١/ب]

قال أبو عليٍّ[2]: اللَّيَّانُ الذي يلوي الحقَّ . يريد أنه من صفة الفاعل ، وأنَّ ذلك[3] أحقُّ به من المصدر، وكذلك قال بعضُهُم : الشَّنْآنُ بالسُّكُون صفةُ الفاعل ، وبالتَّحْريك مَصْدرٌ كالغَلَيَان .

ويجوزُ في نَصْب « اللَّيَّان » وجهان آخَرَان[4]:

الأوَّلُ : أنْ يريدَ : ومخافَةَ اللَّيَّان ، فحَذَفَ المضافَ وأقامَ المضافَ إليه في الإعراب مُقَامَهُ .

والثاني : أنْ يكونَ مفعولاً معه أي : مخافَةَ الإفلاس مع اللَّيَان .

* * *

---

(١) (تقول) ساقطة من (ص) . .
(٢) في تذكرته كما نص ابن يسعون في المصباح ٣٣١/١ . ولم أقف عليه في كتبه المطبوعة .
(٣) في (ح) : وإن كان .
(٤) انظرهما في النكت للأعلم ٢٩٧/١ .

ومنها :

١٢ـ حَتَّى تَهَجَّرَ في الرَّوَاحِ وَهَاجَهَا طَلَـبُ المُعَقِّبِ حَقَّـهُ المَظْلُـوْمُ

البيتُ للبيد بن ربيعة بن مالك بن جعفر ، وكنيته أبو عقيل[1] .

« حتى » على ثلاثة أقسام ، و« تَهَجَّرَ » فعلٌ ماض ، وهو من قولهم : هَجَّر إذا ارتحل في وقت الهاجرة ، ويقال لها : الهَجير والهَجْرُ ، وذلك نِصْفُ النهار . وفاعله مضمَرٌ عائد إلى المِسْحَل وهو الحمار الوحشيُّ .

و« هَاجَهَا » فعلٌ ماضٍ ، وعينُهُ ياءٌ لقولهم في مضارعه : يَهِيْجُ ، وفي مَصْدَره الهَيْج . وعن الأصمعيِّ : هِجْتُهُ وأَهَجْتُهُ بمعنى واحد ، وفاعله مضمَرٌ يعودُ إلى المِسْحَل ، والضميرُ البارز مفعولُهُ ، وهو عائدٌ إلى الأتن ، يعني أنَّ العَير هَاجَ الأتن في وقت الرَّواح لطَلَبِ الماء . ومَنْ رَوَى هَاجَهُ فالهاء عائدة إلى العَير .

و« طَلَب » يُرْوَى بالنصب والرفع ، فالنصب على المصدر أي : يَطْلُبُ الماء طلباً مثلَ طَلَبِ المعقِّبِ ، فهو من المصادر المنتصبة على المعنى لِمَا في متقدِّمِ الكلام من الدليل عليه .

---

(١) العامري . انظر أخباره في الأغاني ٩٣/١٤ ، ١٣٧/١٥ . والبيت في ديوانه : ١٢٨ . يصف عَيراً وأتاناً . وقبله :

يُوفي ويَرتَقبُ النَّجادَ كأنه ذو إربةٍ كُلَّ المَرامِ يـرومُ

وانظر البيت في المسائل البصريات ٧٤٧/٢ ، وكتاب الشعر ٢٦٨/١، والإيضاح : ١٨٦، وإيضاح شواهده ١٧٤/١، والمحتسب ١٣/٢، وأمالي ابن الشجري ٣٤٧/١ ، ٢٢٣/٢، والإفصاح: ٣٤٢، والمفصل : ٢٢١، وشرحه ٦٦/٦ ، والإنصاف: ١٩٠ ، ٢٨٤، والانتخاب : ٦٩، وشرح الكافية الشافية ١٠٤٨/٢، وشرح الكافية ٤٥١/١/١، وشرح ألفية ابن معط للرعيني ٤١٤/٢، والمقاصد الشافية ٢٥٧/٤، والهمع ٢٣٩/٥، والخزانة ٢٤٠/٢ . وتهجَّرَ في الرَّواح : أي عجَّلَ الرواحَ إلى الماء .

قال ابنُ يَسْعون[1]: ويجوز أن ينتصب على المفعول له أي : وهَاجَهَا العَيرُ لأجل طَلَبِ الماء .

والرَّفعُ على أنه فاعلُ هَاجَ على الاتساع . ويجوزُ أنْ يكونَ بدلاً من الضمير المستكن في « هاجها » بدل الاشتمال أي : هَاجَهَا طَلَبُه للماء .

و« المعقِّبِ » مجرورٌ بإضافة المصدَرِ إليه ، وهو مرفوعٌ في المعنى لأنه فاعلُ المصدر ، و« المظلوم » صفته على الموضع ، و« حَقَّهُ » منصوبٌ بـ « طلب » . و« المعقَّب » الذي يطلُبُ حَقَّهُ مرة بعد أخرى أي : يتتبَّعُ ذلك ولا يَسْأَمُهُ . وقيل : المعقِّبُ الماطل ، يُقالُ : عَقَبني حَقِّي أي : مَطَلني ، فالمظلوم على هذا فاعل ، والمعقِّبُ مفعولٌ به .

وقال بعضُهُم : المعقِّبُ الذي أُغيرَ عليه فأُخِذَ مالُهُ ، ثمَّ أغارَ على المغير عليه فأخَذَ كثيراً من ماله ، فالمظلوم على هذا أيضاً فاعلٌ ، والمعقِّبُ مفعولٌ ،كقولك : طَلَبَ زيدٌ حَقَّهُ عمرٌو .

وقال أبو حاتم[2]: المظلومُ جارٍ على الضَّمير الذي في المعقِّب ، كأنه يَذهبُ إلى أنه بدلٌ من الضَّمير الفاعل المستكنِّ في المعقِّبِ .

وقال أبو عليٍّ في « التَّذكرة »[3]: وقيل: إنَّ « المظلوم » فاعلٌ بفعله الذي

---

(١) المصباح ٣٣٧/١ . قال : وهو عندي من المصادر المنتصبة على المعنى ... وقد ينتصب عندي على المفعول به ... » .

(٢) انظر شرح شواهد الإيضاح المنسوب لابن بري ١٣٥، وشرح ألفية ابن معط للرعيني ٤١٤/٢ ، والمقاصد النحوية ١٦/٣ ، والخزانة ٢٤٤/٢ .

(٣) انظر المحتسب ١٣/٢ ، والخزانة ٢٤٥/٢ ، ونقله ابن يسعون عنه في المصباح ٣٣٣/١ . وانظر إيضاح شواهد الإيضاح ١٧٧/١ . قال البغدادي في ١٣٥/٨ : « ولم أرَ في كتب اللغة حقَّه يحُقُّهُ بهذا المعنى » ، وقد انفرد أبو عليٍّ بهذا الرأي وتبعه تلميذه ابن جني .

هو « حَقَّهُ »، والهاء مفعولةٌ للفعل، والمعنى غَلَبَ المظلومُ الماطِلَ في المخافة .

فإنْ قيلَ : أيجوزُ تقديمُ « المظلوم » على حَقِّهِ على الوجه الأوَّل ؟

أجبتُ : بأنَّ أبا علي[1] نصَّ على امتناعه ، كامتناع تقديم « كُلِّه » / [٥٢/أ] في قول ابن مُقْبل[2]:

وَلَوْ أَنَّ حُبِّي أُمَّ ذِي الوَدْعِ كُلَّهُ — لأَهْلِكَ مَالٌ لَمْ تَسَعْهُ المَسَارِحُ

وذلك لأنَّ المصْدرَ لا يُوصَفُ إلاَّ بعد أنْ يتمَّ ويأخُذَ جميعَ ما يتعلَّقُ به من المعمولات ؛ ألا ترى إلى قول أبي الفتح : لا يجوزُ : عَجِبْتُ مِنْ ضَرْبِكَ الشَّدِيْدِ زَيْداً[3]؛ لأنكَ وصفْتَ الضَّرْبَ و لم يأخُذْ مَعْمُولَهُ الذي هو زَيدٌ ، بل الوجهُ أن تقولَ : عَجِبْتُ مِنْ ضَرْبِكَ زَيْداً الشَّدِيْدِ . وكذلك قولُ الشَّاعر وهو هذليٌّ[4]:

---

(١) المسائل البصريات ٧٤٩/٢ .

(٢) تميمُ بن أبيٍّ بن مقبِل العجلاني، شاعرٌ مخضرَم، أدرك الجاهلية والإسلام، وكان يهاجي النجاشي الشاعر، وكان في الإسلام يبكي أهل الجاهلية ويذكرها . أخباره في: طبقات فحول الشعراء ١٤٣/١-١٥٠، والشعر والشعراء ٤٥٥/١، والخزانة ٢٣١/١ .
والبيت ديوانه : ٥٠ ، وانظر البيت في المسائل البصريات ٧٤٩/٢ ، والمسائل الشيرازيات ٢٣٩/١، والانتخاب ص : ٣٠ . قلتُ : والبيت أيضاً جاء في قصيدة لكثير عزة مطلعها :

لعَزَّةَ هاجَ الشَّوقُ فالدَّمعُ سَافِحُ — مَغَانٍ ورَسْمٌ قَدْ تَقَادَمَ مَاصِحُ

في ديوانه : ١٨٤ .

(٣) وأجازه الرضي في شرح الشَّافية ٢٩٢/١ ، وانظر شرح قطر الندى لابن هشام: ٤٣٨ .

(٤) هو أبو ذؤيب الهذلي في شرح أشعار الهذليين ١٢٢٣/٣ ، قال البكري في اللآلي ٣٠٤/١ : نسب يعقوبُ هذا البيت إلى الهذليّ ولا أعلمه في أشعار هذيل ، وقد جمعت منها كلّ رواية إلاّ أنْ يكونَ في شعر أبي خراش الذي أوّله :

أَرِقْتُ لِحُزْنٍ ضَافَنِي بَعْدَ هَجْعَةٍ — عَلَى خَالِدٍ فَالعَيْنُ دَائِمَةُ السَّجْمِ

أَرِقْتُ لِحُزْنٍ ضَافَنِي بَعْدَ هَجْعَةٍ عَلَى خَالِدٍ وَالعَيْنُ دَائِمَةُ السَّجْمِ

فإنَّ قوله : « على خالد » لا يكون متعلقاً بـ« حُزْن » وإن كان المعنى عليه ؛ لأنه يقال : حَزِنْتُ عَلَيه ؛ لأنه قد وُصِفَ بقوله : « ضَافَنِي بَعْدَ هَجْعَةٍ »، فالوجه أنْ يكونَ صفةً ثانيةً لـ« حُزْن » ، ويتعلَّقُ بمحذوف ، والتقدير : لِحُزْنٍ ضايفٍ بعد هَجْعَةٍ كائِنٍ على خَالِدٍ ، أو يكون متعلقاً بقوله : أرقتُ ، أو بقوله : ضافني .

فإنْ قلتَ : فهل يجوزُ أن يتعلَّقَ بهجعة لأنه مصدَرٌ ؟

أجبتُ : يَفسُدُ المعنى ؛ لأنه يؤولُ إلى قولكَ : بَعْدَ أنْ هَجَعْتُ على خَالِدٍ ، والمراد أَرَقُهُ[1] على فَقْدِ خالد وسَهَرُهُ لمصابه .

قال ابنُ يَسْعَونَ المغربيُّ[2]: وعلى الوجه الثَّاني يكونُ « حَقَّهُ » أيضاً من صلة « المعقِّب » ، كأنه قالَ : طَلَبَ المظلوم الماطِلِ حَقَّهُ ، فتكون الهاء راجعةً إلى « المظلوم » أي : طَلَبِ المدين الماطل حَقَّهُ أي : حَقِّ المدين ، ألاَ ترى أنَّ الحقَّ له لا للمستدين ، فتكون الهاء راجعةً إلى « المظلوم » ؛ أي : طَلَبَ المدين الماطلَ حَقَّهُ .

فإنْ قلتَ : كيف يجوز أنْ تكونَ الهاء كناية عن الفاعل ، وهو لم

= وانظر البيت في النهاية لابن الخباز : ٣٧٢ ، والخزانة ٧٩/٥ . ويروى : (ألا مَن لهمٍّ) و (تغرق من أجراحها). وخالدٌ المذكور هو خالد بن زهير الهذلي ، ابن أخت أبي ذؤيب، وقد قُتل بسبب امرأة عشقها تدعى أم عمرو ، وله معها قصة طويلة أوردها البغدادي ـ رحمه الله ـ في الخزانة .

(١) في (ت) : أرقت .

(٢) هذا النص من كلام أبي علي في المسائل البصريات ٧٥٠/٢ ، وليس من كلام ابن يسعون . وانظر المصباح ٣٣٤/١ .

يُذكَرْ بعدُ ؟

أجبتُ : هو مثلُ : ضَرَبَ غُلاَمَهُ زَيْدٌ ، ألا ترى أنَّ الهاءَ متَّصِلَةٌ بالمفعول ، وقد يجوزُ على هذا أنْ تجعَلَ الهاءَ للمستَدِينِ تريدُ الحقَّ الذي يجِبُ عليه الخروجُ منه فأَضَفْتَهُ إليه على هذا ،كقول لَبيدٍ[1]:

فَاقْطَعْ لُبَانَةَ مَنْ تَعَرَّضَ وَصْلُهُ وَلَخَيْرُ وَاصِلِ خُلَّةٍ صُرَّامُهَا

يُريدُ لُبانَتَكَ منه . وكذا قولُ الله سُبْحَانه وتعالى[2]: ﴿ وَلِيَلْبِسُواْ عَلَيْهِمْ دِينَهُمْ ﴾، فأضافَ الدِّينَ إليهم لَمَّا كان واجباً الأخذُ به وإنْ لم يكونوا مَدِيْنِين[3] به ، وكذلكَ قولُهُ تَعَالى[4]: ﴿ كَذَٰلِكَ زَيَّنَّا لِكُلِّ أُمَّةٍ عَمَلَهُمْ ﴾، أي الذي أُمِروا به ونُدِبوا إليه . وهذا واضحٌ .

* * *

---

(١) من معلقته في ديوانه بشرح الطوسي : ٣٠٣ ، وفيه : « ولشرُّ واصل خلةٍ » ، وفي شرح القصائد السبع الطوال : ٥٣٧ أشار ابن الأنباري إلى لفظ المصنف برواية الأصمعي عن خلف الأحمر سمعها من أعرابي ينشدها .

(٢) سورة الأنعام ، من الآية (١٣٧) .

(٣) في (ص) : مذنبين .

(٤) سورة الأنعام ، من الآية (١٠٨) .

ومنها :

١٣ـ فَهَيْهَاتَ هَيْهَاتَ العَقِيْقُ وَأَهْلُهُ وَهَيْهَاتَ خِلٌّ بِالْعَقِيْقِ نُوَاصِلُهْ

البيتُ لجرير[1].

و« هَيْهَاتَ » اسمُ فِعْلٍ في الخَبر ، فمَنْ فَتَح التَّاءَ فهو عنده مُفْرَدٌ[2]، ويحتملُ أمرين :

أحدهما : أنْ يكونَ من مضاعَفِ الهاء والياء ، وأصلُه هَيْهَيَة ، فقُلِبَت الياءُ ألفاً لتحرُّكها وانفتاح ما قبلها ، فكأنَّهُ معكوسُ يَهْيَاه[3] لصوت الرَّاعي، ومثلُهُ في تكرير الياء الحاحاةُ[4] والصَّيْصَيَةُ[5]، فالوزن فَعْلَلَة .

والآخَرُ : أنْ يكونَ من باب الفَيْفَاة ، وألفها زائدة لسُقُوطها في قولهم : الفَيْفُ ، فالوزنُ فَعْلاة . والأوَّلُ أصوبُ ؛ لأنَّ بابَ المضاعَف في الكلام نحو قَلْقَال أكثرُ مما فاؤه ولامُهُ من مكان واحد نحو : قلق .

---

(١) ديوانه : ٩٦٥/٢ وفيه (أيهات) ، ومثله في النقائض ٦٣٢/٢ . وقد أنشده أبو عليٍّ في أغلب كتبه منها : الإغفال ٤٧٩/٢ ، ٤٨١ ، والمسائل العسكريات : ١١٣، والمسائل المشكلة (البغداديات) : ٥٢١ ، والمسائل الشيرازيات ٢٨٩/١ ، ٥٢٨/٢ ، والحلبيات : ٢٤١ ، والعضديات : ١٤١ ، والإيضاح : ١٩١. وانظر الخصائص ٤٢/٣ ، وشرح المفصل ٣٥/٤ ، والمقاصد الشافية ٥٠٩/٥ ، والهمع ١٤٥/٥ .

(٢) انظر المسائل العضديات : ١٣٩ ، والعسكريات : ١١٥ .

(٣) انظر الخصائص ٢٩٧/٢ .

(٤) مصدر حاحيتُ بالمعزى حِيحاءً أي : دعوتُهَا . انظر الكتاب ٣١٤/٤ ، و الأصول ٢٦١/٣ ، ٣١٦ ، والخصائص ١٥٥/١ ، ٢٥٦ ، ١٦٥/٢ ، والأفعال لابن القطاع ٢٧١/١ .

(٥) الصيصية : شوكة الحائك التي يصلح بها السداة واللحمة . انظر الكتاب ٣٩٤/٤ ، والمنصف ١٧٨/٢ ، والصحاح (شوك) .

/ ومَنْ كَسَرَ تاءَهُ فهو عنده جمعُ المفتوح[1]، وكانَ القياسُ أنْ تقولَ : هَيْهَيَات ، بقلب الألف ياءً لأجل ألف الجمع ، لكن الكلمة غير متمكنة ، فحُذِفَت ألفها فرقاً بينها وبين ما هو كذلك نحو : قَوْقَيَات وشَوْشَيَات[2]. تقولُ في الوقف على الأوَّل : هَيْهَاه بالهاء ، وعلى الثَّاني : هَيْهَات بالتَّاء . [٥٢/ب]

قال أبو عليٍّ[3]: ومَنْ أفرَدَهُ فهو الأوْجَهُ ؛ لأنه اسمٌ سُمِّيَ به الفعلُ في الخبر ، وجميعُ الأسماء التي سُمِّيَ بها الفعل مُطلقاً على لفظ الإفراد .

فإنْ قلتَ : فما عذر مَنْ جَمَعَ ؟

أجبتُ : بأنه شَبَّهَهُ بأسماء الفاعلين والفاعلات ، فأجاز ذلك فيه .

وقال أحمدُ بن يحيى[4]: مَنْ قال : هَيْهَاتَ هَيْهَاتَ جعله مثل : « هُوَ جَارِي بَيْتَ بَيْتَ » . قال أبو عليٍّ[5]: الأظهر في ذلك أنْ يكونَ تكريراً ، كما قيل : إليَّ إليَّ ؛ لأنَّ الأسماء الَّتي سُمِّيَتْ بها الأفعالُ لم يجئْ[6] فيها اسمان أحدُهُمَا مضمومٌ إلى الآخَر .

فإنْ قلتَ : قد جاء حَيَّهَل ؟

أجبتُ : هما صوتان وليسا باسمين ، وهيهاتَ أشبَهُ بالأسماء المتمكِّنة من

---

(١) انظر الخصائص ٢/٢٩٧ .

(٢) انظر شرح الشافية للرضي ٢/٢٩١ ، وشرح الكافية له ٢/١/٣١٦ .

(٣) انظر المسائل العضديات : ١٣٩ ، والعسكريات : ١١٤ ـ ١١٥ .

(٤) نقله أبو حيان في ارتشاف الضرب ٥/٢٣٠٢ . ولم أقف عليه في المجالس والفصيح وشرحه على ديواني زهير والخنساء. وانظر الكتاب ٢/١١٨ ، ٣/٣٠٢، والمقتضب ٤/٢٩، والإغفال ٢/١٩٠ .

(٥) لم أقف عليه مع كثرة حديثه عن « هيهات » في مسائله ، ولعله في التذكرة .

(٦) في (ص) : لم يجر .

حَيَّهَل وإنْ لم يتصرَّفْ تَصَرُّفَهَا لأنها قد جُمِعَتْ وثُنِّيَتْ ، وقد أُبدِلَ من بعض حروفها ، فإنْ أُجِيْزَ ذلك فيها فالضَّميرُ ينبغي أنْ يكونَ في مجموع الاسمين ، ولا يكونُ في كلِّ واحدٍ منهما ضميرٌ،كما يكونُ ذلك إذا ذَهَبْتَ إلى التَّكرار .

وحَكَى أحمدُ بنُ يحيى[1]: أَيهَانِ مثلُ رجلانِ ، وأَيْـهَا بحذف النُّون . قال أبو عليٍّ : إنَّما بُنِي إرادةً لتأكيد البُعْد ، وجَازَ ذلك مع تضمُّنِهِ للضَّمير كجواز : مَرَرْتُ بِرَجُلَيْنِ ضَارِبَيْنِ .

ومثلُ ذلك دُهْدُرَّين بمعنى بَطَل ،كقولهم : « دُهْدُرَّين سَاعدُ القَين »[2].

قال أبو عليٍّ[3]: ولو قيل : آيِهين بالياء كالضَّاربين لكان قياساً ،كما قالوا : هَيْهَاتِ بالكَسْر، ويمكن أنْ يكونَوا عدلوا عن ذلك كراهةً لتكرير الياء ،كما قالوا : حَاحَيْتُ ، فأبدلوا هنا ألفاً كراهةً لذلك .

وحَكَى أحمدُ بن يحيى أيضاً أنَّ بعضَهُم يقول : هَيْهَاتُ بالضَّمِّ . وهو ضعيفٌ ؛ لأنَّ مثله نحو : شَتَّانَ وسُرْعَانَ لم يجئ ذلك فيهما .

قال أبو الفتح[4]: وفي هَيْهَات عشرُ لغات[5]: هيهاتٌ ، هيهاتِ ، هيهاتُ ،

---

(١) انظر النقل عنه في الخصائص ٤٢/٣ . ولم أقف عليه في المجالس ولا في الفصيح ولا في شرحه على ديواني زهير والخنساء .

(٢) مثَلٌ انظره في كتاب الأمثال لأبي عُبَيد : ٨٣ ، وشرحه فصل المقال : ١٠٦ ، ١٠٨ ، وجمهرة الأمثال ٤٦٨/١، والمستقصى ٨٣/٢ . قال الأصمعي: لا أدري ما أصلُهُ .

(٣) لم أقف عليه .

(٤) الخصائص ٤٢/٣ .

(٥) قلت : وقد ذكر الرعيني رحمه الله فيها أربعين لغة في كتابه شرح ألفية ابن معط (المجلد السابع ٤٩٣/٢) ، وكتابه تحفة الأقران : ١٤١ . وذكر الصاغاني فيها ستة وثلاثين وجهاً في التكملة والذيل على الصحاح ٣٦١/٦. وأوصلها الزَّبيدي في التاج (أفف) إلى خمسين وجهاً، قال: « ... =

أَيَّهاتُ ، أَيَّهاتَ ، أَيَّهاتِ ، هيهانِ ، أيهانِ ، أيهاً .

و« العقيقُ » مرتفعٌ بالثانية عند البصريِّ ، وفي الأُولى ضميرُهُ ، وهو مرتفعٌ بالأُولى عند الكوفيِّ ، وفي الثَّانية ضميره، ومَنْ جعَلَهَا كالمركب فـ« العقيقُ » مرتفعٌ بما يتحصَّلُ من مجموعهما على مذهب أبي عليٍّ الفارسيِّ في « هَذَا حُلْوٌ حَامِضٌ » . وفيه إشكالٌ .

و« أهلُهُ » عطفٌ على العقيق ، و« خِلٌّ » مرتفعٌ بهيهات التي تلاصقه .

و« بالعقيق » يحتملُ وجوهاً :

أحدها : أنْ يكونَ في موضع رفعٍ لأنه صفةٌ لخِلٍّ ، ويتعلَّقُ بمحذوفٍ أي : بَعُدَ خِلٌّ مُستَقِرٌّ بالعقيق ، والباءُ بمعنى في .

وثانيها : أنْ يكونَ في موضع نصبٍ على الحال من ضمير المفعول في « نُواصلُهْ » ، ويتعلَّقُ بمحذوفٍ أيضاً ، و« نُواصلُهْ » في موضع رفعٍ ؛ لأنه صفةٌ لخِلٍّ ، أي بَعْدَ خِلٌّ مُواصِلٍ مُسْتَقِرّاً بالعقيق .

وثالثها : أنْ يكونَ / منصوباً بقوله : « هَيْهَاتَ » ، فلاَ ضميرَ فيه إذاً ، [٥٣/أ] ويجوزُ أنْ يكونَ « نُوَاصِلُهْ » في موضع نَصْبٍ على الحال من « خِلٍّ » ؛ لأنه وُصِفَ بقوله: « بالعَقِيْقِ ». ويجوزُ أنْ يكونَ حالاً من الضَّمير في الجارِّ والمجرور.

ويُرْوَى : العقيقُ ومَنْ به ، ويُرْوَى : وَهَيْهَاتَ وَصْلٌ .

= وعلى الاحتمال الذي ذكرناه يكونُ سبعاً وأربعين وجهاً ، فقولُ المصنف أولاً : ولغاتُهَا أربعون محلُّ نظرٍ يُتأمَّلُ له . وقد فاته أيضاً من لغاتها : أَفَةً محركة ، وأُفُوه بفتح فضم فسكون الواو والهاء ، وأَفَّةً بفتحٍ فتشديد ، الأخيرُ نقَلَه ابنُ بَرِّي عن ابن القطاع ، فإذا جمعناها ما قبلها يتحصَّل لنا خمسون وجهاً » . وانظر ارتشاف الضرب ٢٣٠٢/٥ .

قال شَيْخُنا[1] رحمه الله تعالى: كذا ثَبَتَ بخطِّ الآمدي[2]. وأجَازَ فيه وجهَين :

أحدهما : أنه جَعَلَ الخِلَّ وَصْلاً مبالَغَةً منه في ذلك .

والآخَرُ : أنه على حَذْفِ المضاف أي : بَعُدَ ذو وَصْلٍ. وهذا واضحٌ.

* * *

ومنها :

١٤ ـ فَكَائِنْ بِالأَبَاطِحِ مِنْ صَدِيْقٍ   يَرَانِي لَوْ أُصِبْتُ هُوَ المُصَابَا

البيتُ لجرير[3].

و« كائن » أصله كأيّ، قالَ تَعَالى[4]: ﴿ وَكَأَيِّن مِّن نَّبِيٍّ قَـٰتَلَ مَعَهُۥ رِبِّيُّونَ ﴾، وهذه الكافُ حرفُ جرٍّ دخلت على أَيٍّ، ورُكِّبَتْ معها فصارتا كالكلمة الواحدة[5]. ومثلُ ذلك «كذا»[6]؛ إذ كافُ الجرِّ دخلت على اسم الإشارة، وجُعِلَتْ معه بمنزلة اسم واحد .

ثمَّ لَمَّا كَثُرَ استعمالُهُم لهذه الكلمة تلعَّبُوا بها فَقَدَّموا الياءَين على الهمزة

---

(١) سعد المغربي .

(٢) في (ت) الأسدي . ولعله ابن برهان الأسدي المتوفى سنة ٤٥٦ هـ شارح اللمع ، و لم أقف على النقل في شرحه على اللمع .

(٣) ديوانه ٢٤٤/١ . وانظر الإيضاح : ٢٤٣ ، وإيضاح شواهده ٢٦٢/١ ، والمسائل البغداديات : ٤٠٢، وكتاب الشعر : ٢١٣ ، والتبصرة: ٥١٣، والمقتصد: ٧٥٠، وأمالي ابن الشجري ١٦٠/١، وشرح المفصل ١١٠/٣ ، ١٣٥/٤ ، وشرح الكافية ١٦٩/١/٢ ، والمغني : ٦٤٣ ، وشرح أبياته ٧٥/٧ ، والخزانة ٣٩٧/٥ ، ٤٠١ .

(٤) سورة آل عمران ، من الآية (١٤٦) .

(٥) وأجاز ابن خروف أن تكون مركبة من الكاف التي هي اسم ومن (أيِّن) اسمٌ على وزن فَيْعِل . انظر شرح الألفية للمرادي ٢٣٣/٢ .

(٦) انظر شرح الألفية للمرادي ٢٣٤/٢ .

فصارت إلى كَيَّأ، وكُسِرَت الهمزةُ لوقوعها موقع اللاَّم ، ثمَّ حُذِفت الياءُ المتحرِّكةُ كما حُذِفت من طَيِّئ إذا نَسَبْتَ إليه ، فبَقِيَ كَيْءٌ ، وهي لُغَةٌ فيها[1] .

ثمَّ منهم مَنْ يقلب الياءَ السَّاكنةَ ألفاً فيقولُ : كاءٍ[2]، ومَنْ قال : كَيَا[3]، فإنه قدَّمَ الياءَ السَّاكنة فقط ، ثمَّ انقلبت الياءُ الأخيرةُ ألفاً لتحرُّكها وانفتاح ما قبلها .

وكَأَيِّنْ في البيت بمعنى كَمْ ، وأكثَرُ ما تُستَعْمَلُ مقترنة بمِنْ ، وكذلك كأَيٍّ . قال ابنُ بَرِّي : وعلَّتُهُ الإشعار بدخولها في باب كم ؛ لأنها في الأصل ليست كذلك، وليكونَ ما بعدها مخفوضاً كما يكونُ الاسمُ كذلك في كم الخبريَّة ؛ ألا ترى أنك إذا قلتَ : كَأَيٍّ رَجُلاً جَاءَكَ ، لم يوافق في اللَّفْظُ : كَمْ رَجُلٍ جَاءَكَ ، وموضعُهَا رفعٌ بالابتداء ، والخبرُ محذوفٌ، وتقديرُهُ: وكَمْ لي .

و« بالأباطح »[4] جارٌّ ومجرورٌ ، والباء بمعنى في ، وهو متعلِّقٌ بالخبر المحذوف، و« مِنْ صَدِيْقٍ » في موضع نَصْبٍ على التَّمييز ، و« مِنْ » زائدةٌ .

ويجوزُ أنْ يكونَ قولُهُ : « بالأباطح » في موضع رفع خبراً لـ« كائن » ، و« مِنْ صَدِيْق » تمييزٌ على حاله .

ويجوزُ أنْ يكونَ « بالأباطح » متعلقاً بصديق، و« يراني » خبراً لكائن، والتقديرُ : وكَائِنْ مِنْ صَدِيقٍ بِالأَبَاطِحِ يَرَانِي .

---

(١) انظر أمالي ابن الشجري ١٦١/١ ، وإيضاح شواهد الإيضاح ٢٦٣/١ ، وشرح الألفية للمرادي ٢٣٣/٢ .

(٢) انظر سر الصناعة ٣٠٧/١ ، وإيضاح شواهد الإيضاح ٢٦٣/١ .

(٣) من كاءَ يكيءُ كيئاً . انظر شرح الألفية للمرادي ٢٣٣/٢ .

(٤) الأباطح جمع أبطح ، وهو مسيل واسع للماء فيه دقاق الحصى .

وفي هذا البيت اختلافٌ في الرواية ، فالمشهورُ :

يَرَانِي لَوْ أُصِبْتُ هُوَ المُصَابَا

فقولُهُ : يَرَى فعلٌ مستقبَلٌ . وأصله يَرْأَى بوزن يَرْعَى، فخُفِّفت الهمزةُ بنقل حركتها إلى السَّاكن قبلها وحَذْفِها بعد ذلك، وهذا التَّخفيفُ لازمٌ فيها ، والتَّحقيقُ مهجورٌ لا شاذٌّ[١]،كقوله[٢]:

أُرِي عَيْنَيَّ مَا لَمْ تَرْأَيَاهُ ... كِلاَنَا عَـالِمٌ بِالتُّرَّهَاتِ

فإن قلتَ : ولِمَ التُزِمَ ذلك فيها ؟

أجبتُ : كأنَّ الواضعَ كَرِهَ أرْأى واجتماع همزَتَين ليس بينهما حاجزٌ إلاَّ حرفٌ ساكنٌ ، ومن ألفاظهم : السَّاكن حاجزٌ غيرُ حَصِين، ثم حُمِلَت الأمثلة الأُخَرُ عليه ،كما وقع ذلك في يَعِدُ[٣] وأخواتِهِ وأُكْرِمُ وأخواتِهِ .

وله قسمان :

[٥٣/ب] **أحدهما** : أنْ يكونَ بمعنى / العِلْم، فيتعدَّى إلى مفعولَين ثانيهما هو الأوَّلُ.

---

(١) قال أبو القاسم الزجاجي في أماليه : ٨٨ : « أما قوله : (ما لم ترأياه) فإنه رده إلى أصله ، والعرب لم تستعمل أرى ويرى ونرى إلا بإسقاط الهمزة تخفيفاً ، فأما في الماضي فالهمزة مثبتة ، وكان المازني يقول : الاختيار عندي أن أرويه (لم ترَيَاهُ) لأن الزحاف أيسر من ردِّ هذا إلى أصله » .

(٢) هو سراقة البارقي ، والبيت في ديوانه : ٧٨ . وانظر النوادر : ٤٩٦ ، وطبقات فحول الشعراء : ٤٤ ، وأمالي الزجاجي ، والمسائل الحلبيات : ٨٤ ، وسر الصناعة ١/٧٧ ، ٢/٨٢٦ ، والخصائص ٣/١٥٣ ، والمحتسب ١/١٢٨، وأمالي ابن الشجري ٢/٢٠٣ ، ٤٩٢ ، واللباب ٢/٣٦٦، وشرح المفصل ٩/١١٠، وشرح التصريف الملوكي : ٣٧٠ ، ٣٧٢ ، ومايجوز للشاعر في الضرورة : ٨٩ ، والمغني : ٣٦٦ ، وشرح أبياته ٢/ ١٧٩ ، ٥/ ١٣٣ ، ١٣٩ ،وشرح شواهد شرح الشافية : ٣٢٢ ، ٣٢٩ ، وفي الممتع ٢/٦٢١ نسب إلى سراقة الهذلي ، ولعله سهو .

(٣) في (ت) : بعُدَ .

والآخَرُ : أنْ يكونَ بمعنى الإبصار فيتعدَّى إلى واحد،كقولكَ : رَأَيْتُ نَصْراً . ويأتي أيضاً بمعنى أَعْتَقِدُ ،كقولكَ : فُلاَنٌ يَرَى رَأْيَ المعتزلة أي : يَعتَقِدُ مَذْهَبَهُم ، فـ« يَرَى » هنا من هذا الضَّرْب .

والياءُ مفعولٌ أوَّلُ ، والمصَابُ المفعولُ الثاني ، و« هو » توكيدٌ للضَّمير المستكنِّ في « يَرَاني » .

فإنْ قلتَ : فهل يجوز أنْ يكونَ فَصْلاً[1]؟

أجبتُ : يمتنع ذلك لأنَّ أحَدَ شُرُوطه أنْ يكونَ مطابقاً لما قبله ، وقد فات ذلك ؛ ألا ترى أنَّ قبله ضميرَ المتكلِّم وهو الياءُ[2]، وهو ضميرُ غائب ، ولو قال : يَرَاني أنا المصَاب كان ما رُمْتَهُ جائزاً ،كقوله تَعَالى[3]: ﴿ إِن تَـرَنِ أَنَا۠ أَقَلَّ مِنكَ مَالٗا وَوَلَدٗا ﴾ .

فإنْ قلتَ : فهل تجدُ لذلك وجهاً ؟

أجبتُ : نعم ، وذلك أنْ تقدِّرَ مضافاً محذوفاً أي : يَرَى مُصَابي هو المصابا ، والمعنى على الأوَّل : يَرَاني الرَّجُلُ المصَابَ لِعِظَمِ مُصِيبتي عليه ، وليس كالعدو ، والذي لا يؤلُمُهُ ذلك .

وعلى الثَّاني : يَرَى مُصَابي هو المصَابَ ، وما سوى ذلك هيِّنٌ .

وجوابُ « لو » محذوفٌ تقديرُهُ : لَوْ أُصِبْتُ لاشتدَّ حزنُهُ .

---

(١) في حاشية (ت) : أي الضمير .

(٢) في (ح) : التاء .

(٣) سورة الكهف ، من الآية (٣٩) .

ورواه السِّيرافي[1]: « تَرَاهُ[2] لَو أُصِبْتُ هُوَ المصَابَا » .

ورواه بعضُهُم : يَرَاني لَوْ أُصيبَ ، والمعنى أنِّي لشدَّةِ ارتماضي بمصيبته وعِظَمِ محبَّتي فيه يراني المصَابَ إذا أُصِيْبَ ،كما يراني المسرورَ إذا سُرَّ .

ومثلُ هذا توقيعُ جعفَرِ بنِ يحيى بن خالد[3] لصَدِيقٍ : « مَا جَاوَزَتْني نِعْمَةٌ خُصصْتَ بِهَا ، ولاَ قَصُرَتْ دُوني مَا كَانَ مَحَلُّهَا مِنْكَ والسَّلاَمُ » .

* * *

ومنها :

١٥ ـ دَعَانَا فَأَعْمَلْنَا المَطِيَّ وَغَيْرَنَا عَبَادِيْدَ غَيْثٌ فِي بِلاَدِكَ وَاسِعُ

هذا البيتُ أنشَدَهُ ابنُ بَرِّي في « أماليه »[4]، ولم ينسبْهُ إلى شَاعرٍ ، وفيه تقديمٌ وتأخيرٌ ، والتقديرُ : دَعَانَا وغيرنا غَيْثٌ في بلادك واسِعٌ فأعمَلْنَا المطيَّ عَبادِيْدَ .

« دَعَا » فعلٌ ماض ، وهو من الواو بدليل يَدْعُو ، وضميرُ المتكلِّم مفعولُهُ ، و« غيرَ » عطفٌ على الضَّمير المنصوب ، وذلك جائزٌ فيه دون ضميري المرفوع والمجرور ، فإنه لا يجوزُ إلاَّ بعد التَّأكيد أو ما يقوم مَقَامَهُ،

---

(١) رواه الأخفش في كتاب المعاياة (تراه) بالتاء كما ذكر البغدادي ٣٩٩/٥ . وانظر المغني : ٦٤٤ .

(٢) في (ص) : يُراه .

(٣) هو جعفر بن يحيى بن خالد البرمكي ، وزير هارون الرشيد ، كان من ذوي الفصاحة والمشهورين باللسن والبلاغة ،يقال : إنه وقَّع ليلة بحضرة هارون الرشيد زيادة على ألف توقيع ولم يخرج في شيء منها عن موجب الفقه . قتله الرشيد في نكبة البرامكة المعروفة سنة ١٨٧ هـ . انظر العقد الفريد ٥٨/٥ ، ووفيات الأعيان ٣٢٨/١ .

(٤) في (ح) : في أماليه المتفرقة . ولم أقف عليه في أي مصدر .

وإعادةِ الجارِّ عند البصريِّ وهو نكرةٌ وإنْ أُضِيْفَ إلى معرفةٍ ، ولذلك تُوصَفُ به النَّكرةُ ، كقولكَ : مَرَرْتُ بِرَجُلٍ غَيْرِكَ . واختُلِفَ في العلة فقيل: لفَرْطِ إبهامه ، وقيل : لأنه في معنى مُغَاير .

نَعَمْ متى أضيف إلى ما ليس له إلا ضدٌّ واحدٌ تَعَرَّف ،كقولكَ : عَلَيْكَ بالحَرَكَةِ غيرِ السُّكُون .

والفاءُ عاطفـةٌ الجملةَ التي هي « أَعْمَلْنَا » على « دَعَانا » . و« المَطِيَّ » مفعـولُ « أَعْمَلْنَا »، وهو جمعُ مَطِيَّة ، وأصلها مَطِيْوَة ، فلمَّا اجتَمَعَت الواوُ والياءُ سابقاً ساكنُهُما ، قُلبت الواوُ ياءً وأُدغمت الياءُ في الياء .

واشتقاقُها من مَطَا يَمْطُو ، وقيل : من المطا وهو الظَّهْر ؛ لأنه يُركَبُ عليه . ويجمع أيضاً على مطايا .

و« عباديدُ » جمعٌ ولا واحدَ له من لفظه ، ومثلُهُ شَعَالِيْلُ ودَهَارِيْرُ .

و« غَيْثٌ » / فاعلُ « دَعَانا » . [٥٤/أ]

و« في بلادِكَ » يجوزُ أنْ يكونَ في موضع رَفْـــع صفةً لـ« غَيْث » ، و« وَاسِعُ » صفةٌ أخرى ، ويجوزُ أنْ يكونَ متعلقاً بـ« واسعُ » ، فيكونُ منصوباً ومجرَّداً عن الضَّمير ، ويجوزُ أنْ يكونَ حالاً من الضَّمير فيه فيتعلَّقُ بمحذوف ، ويتحمَّلُ الضَّميرَ .

* * *

ومنها :

١٦ـ **مُعَاوِيَ لَمْ تَرْعَ الأَمَانَةَ فَارْعَهَا   وَكُنْ حَافِظاً لِلَّهِ وَالدِّيْنِ شَـاكِرُ**

أنشَدَهُ ابنُ برِّي في « أماليه »[١]، و لم يَذكُرْ قائلَهُ .

« معاويَ » ترخيمُ معاويةَ على لغة مَنْ قال : يا حارِ بالكَسْر ، ولو رُخِّمَ على اللغة الأخرى لقيل : يا معاويْ بسكون الياء ، والأصلُ ضمُّها ، لكن سُكِّنَت استثقالاً للضَّمَّة ، وقد وَرَدَ ترخيمُ هذا الاسم مَرَّتين . أنشَدَ القَصريُّ[٢] في « تعليقه الصَّغير »[٣]:

إنَّكَ يَا مُعَاوِ يَابْنَ الأَفْضَلِ

فـ« مُعَاوِ» ترخيمُ مُعَاويَ ، ومُعَاويَ ترخيمُ مُعَاويةَ ، ولو رَخَّمَهُ على الأخرى لقيلَ : يا مُعَاءُ . وأوضَحُ منه في الدَّلالة قولُ الشَّاعر[٤]:

---

(١) هو في الخصائص ٣٣٠/١ ، ٣٩٤/٢ ، والمحكم (شكر) ٤٢٦/٦ ، دون نسبة . وفي (ص) : كن شاكراً لله والدين شاكر . وشاكر : قبيلة في اليمن .

(٢) لم أعرفه .

(٣) الرجز للعجاج، والبيت في ديوانه ٢٥١/١ ، وانظر كتاب سيبويه ٢٥٠/٢ ، وشرح أبياته لابن السيرافي ٥٦٣/١ ، وتحصيل عين الذهب ٣٣٢ ، والنكت للأعلم ٥٨٠/١ ، وخزانة الأدب ٣٧٨/٢ ، وبلا نسبة في الخصائص ٣١٦/٣ ، والهمع ٨٦/٣ . وروايته في الديوان :

أَنَّك يَا يَزِيْدُ يَا بْنَ الأَفْحَلِ

(٤) هو سعد بن المتنخِّر ، شاعرٌ جاهليٌّ كما نصَّ ابن السيرافي في شرح أبيات الكتاب ٥٦٤/١ . ولفظه فيه :

أَيَـا بَـحِي أَيَا بَـحِي أَدِّ أَخِـيْ
إِنَّ أَخِـي لَفِيْكُـمْ غَـيرُ دَعِـيْ
وَوَلَـدَتْـهُ حُـرَّةٌ غَـيرُ زَنِـيْ
مِنْ وُلْدِ عِمْرَانَ بْنِ عَمْرِو بْنِ عَدِيْ

وانظر فرحة الأديب : ٤٠ .

أَيَا بَجِيْ أَيَا بَجِيْ إِنَّ أَخِيْ غَيْرُ دَعِيْ

والأصل : بَجِيْلَة ، فحَذَفَ التَّاءَ ، ثمَّ حَذَفَ اللاَّمَ .

وإنَّما كانَ أوضحَ لاحتمال أنه يُريدُ : يَا مُعَاوِيَ ، « ابنَ الأفضل » إمَّا نعتٌ له ، وإمَّا على نداءٍ مُسْتَأنَفٍ .

وتقولُ[1] في تصغيره : مُعَيَّة ، والأصلُ : مُعَيْوِيَة ، فقُلِبَت الواوُ ياءً لِمَا ذَكَرْنَا، فاجتمعت ثلاثُ ياءات ، الأولى للتصغير ، والثانية مُبدَلَةٌ من الواو، والثالثةُ اللاَّمُ ، فحُذفت الأخيرة لأنها طَرَفٌ، والطَّرَفُ أحقُّ بالتَّغيير ، فوزنُهُ مُعَيْعَة .

و« تُرْعَ » مجزومٌ بلم وعلامة جزمه حذفُ أَلِفِهِ ، وفاعلُهُ « شاكر » ، وهو اسمُ قبيلة . و« الأمانةُ » مفعولةٌ ، و« فَارْعَهَا » فعلُ أمْرٍ ، والهاءُ ضميرُ الأمانة، وهي مفعولَةٌ ، والفاعلُ ضميرُ المخاطب ، والتقدير : فَارْعَهَا أنتَ.

و« كُنْ » عطفٌ على قوله : « فَارْعَهَا » ، واسمُهُ مُضمَرٌ فيه أي : كُنْ أنتَ ، و« شاكراً » خبرُهُ و « ولله » متعلِّقٌ به ، و« الدِّين » عطفٌ عليه .

* * *

(١) في (ص) : وبقوله .

ومنها :

١٧ ـ حُدَيَّا النَّاسِ كُلِّهِمُ جَمِيْعاً   مُقَـارَعَـةً بَنِيْـهِمْ عَـنْ بَـنِـيْـنَـا

البيتُ لعَمْرو بنِ كُلْثُوم(١) .

و« حُدَيَّا » من أسماء المصادر التي جاءت مصغَّرةً نحو : الهُدَيَّا بمعنى الحُدَيَّا ، والحُجَيَّا للمحاجاة ، والعُجَيْلَى للإسراع ، والهُوَيْنَى للرِّفْق من الهون ، والدَّليل على أنَّ الحُدَيَّا مصدرٌ إفرادُهُ في التَّثنية والجمع كقولك : هُوَ حُدَيَّا زَيْدٍ ، وهُمَا حُدَيَّاهُ ، وهُمْ حُدَيَّاهُ ، وأنا حُدَيَّاكَ ، ونحن حُدَيَّاكَ، وهي من التَّحدِّي والمباراة في فِعْل والمنازَعَةِ في الغلبة ، تقول : إنَّا حُدَيَّاكَ في المبارزة في الحَرَب، وأنا حُدَيَّا زَيْدٍ في المفاخرة. وهي من المصادر الواقعة موقع اسم الفاعل نحو : رَجُلٌ عَدْلٌ ، وماءٌ غَوْرٌ ، بمعنى عادل وغائر ، وكذلك حُدَيَّا بمعنى مُتَّحِد . وموضعُهُ رفعٌ على أنه خبرُ مبتدأ محذوف تقديرُهُ : نحنُ حُدَيَّا النَّاس .

[٥٤/ب] والنَّاسُ أصله أُناسٌ لأنه مشتقٌّ من / الإنس ، والألفُ زائدةٌ ، ثمَّ حُذفت الهمزةُ وهي الفاء تخفيفاً فقيل : ناسٌ(٢)، والوزنُ (عال) . وقد جاء على الأصل ، قال الشَّاعر(٣):

---

(١) ديوانه : ٣٥٤ من معلقته ، وانظر شرح المعلقة لابن كيسان ص : ٧٦ .

(٢) وليست الألف واللام الداخلة عليه في قولنا : « الناس » بدلاً من الهمزة المحذوفة كما ذهب إليه الرضي في شرح الكافية ٤٥٥/١/١ إذ لا يجتمع العوض والمعوض وقد قيل : « الأناس » . وقد أوضح ذلك أبو علي الفارسي في الإغفال ٤٧/١ .

(٣) هو ذو جَدَن الحميري كما نصَّ السِّجستاني في كتابه (المعمَّرون والوصايا) ص : ٤٣ . وانظر الإغفال ٤٧/١، ٦١ ، ٩٠ ، ومجالس العلماء : ٥٧ ، والخصائص ١٥١/٣ ، وأمالي ابن الشجري ١٨٨/١ ، ١٩٣/٢ ، والخزانة ٢٨٠/٢ .

إنَّ المَنَايَا يَطَّلِعْنَ عَلَى الأُنَاسِ الآمِنِيْنَا

وقال الكوفيُّ[1]: هو من النَّوْس ، ووَزْنُهُ فَعَل ، وأصلُهُ نَوَس ، كما أنَّ أصلَ باب : بَوَب ، واستَدَلَّ بتصغيره على نُوَيْس ، ولو كان على الأوَّل لقيل : أُنَيِّس كغُرَيِّب[2].

وقال النَّقيبُ[3] في « أماليه » : ولا يلزَمُ ذلك لأنَّ المحذوفَ إنما يُرَدُّ إذا لم يتمَّ بناءُ التَّصغير بدونه ، فأمَّا إذا تمَّ بدونه لم يتحتَّمْ ذلك .

وهو مخفوضٌ بإضافة « حُدَيَّا » إليه . وموضعُهُ نَصْبٌ لأنه مفعولٌ .

و« كلِّهم » بالجرِّ تأكيدٌ على اللَّفظ ، ولو نُصِبَ حَمْلاً على المعنى لكان جائزاً ،كقولكَ : عَجِبْتُ مِنْ ضَرْبِ زَيْدٍ الظَّريفِ عَمْرٍو ، بخفض الظَّريف ونَصْبه على ما ذَكَرْنا .

و« جميعاً » نَصْبٌ على الحال من النَّاس ، وناصبُهُ « حُدَيَّا » .

و« مُقَارَعةً » مَصْدَرُ قارَعَ ، وهو نَصْبٌ على الحال من الضَّمير الذي في حُدَيَّا، وحُدَيَّا هو العاملُ فيها أيضاً تقديره : نحنُ نَتَحَدَّى النَّاس مُقَارِعِينَ بَنِيْهِم عن بَنِيْنَا . ويجوزُ أنْ يكونَ حالاً من النَّاس؛ لأنه قد عاد الضَّميرُ عليهم من قوله : « بَنِيْهِم » .

فإنْ قلتَ : فالحالُ جاريةٌ على غير مَنْ هو له فأين الضَّميرُ الذي

---

(١) هذا رأي الكسائي كما في أمالي ابن الشجري ١٨٨/١ ، والبحر المحيط ٥٢/١ ، والفراء يقول برأي سيبويه . انظر شرح شواهد الإيضاح المنسوب لابن بري : ٤٤٤ ، والبحر المحيط ٥٢/١ .

(٢) تصغير غُراب . انظر أمالي ابن الشجري ١٩٣/٢ .

(٣) ابن الشجري في أماليه ١٩٣/٢ ونقله المصنف بمعناه مختصراً .

يجب ظهورُهُ عند ذلك ؟

أَجَبْتُ : ذلك يلزم عند البصريِّ في أسماء الفاعلين والمفعولين ، ولا يَلزَمُ في المصادر .

و« بَنِيْهِم » جمعُ ابن ، وهو بالواو في الرَّفع ، وبالياء في النَّصْب والجرِّ.

وهنا تنبيهٌ :

وهو أنَّ هذا ليس بجمعٍ سالم مُطْلَقاً ، بل تدخلُهُ شائبةٌ من التَّغيير ، ولذلك أُنِّثَ الفعلُ المسنَدُ إليه ،كقولكَ : جَاءَتْ بَنُوْ زَيْدٍ ، مع امتناع جَاءَتِ الزَّيْدُوْنَ . قال الشَّاعرُ[1]:

قَالَتْ بَنُو عَامِرٍ خَالُوا بَنِي أَسَدٍ   يَا بُؤْسَ لِلْجَهْلِ ضَـرَّاراً لأَقْوَامِ

ونونُهُ محذوفةٌ للإضافة ، وهو منصوبٌ بـ« مُقَارَعةً » ، والمقارَعَةُ متعدِّيَةٌ إلى المفعول به بدليل قول النَّابغة[2]:

بِهِنَّ فُلُوْلٌ مِنْ قِرَاعِ الكَتَائِبِ

تقديرُهُ : من قراعِهَا الكتائِبَ .

و« عن بنينا » متعلِّقٌ بـ« مقارَعَة » في موضع نَصْبٍ بها .

---

(١) هو النابغة الذبياني ، والبيت في ديوانه : ٨٣ . وهو في الكتاب ٢٧٨/٢ ، والأصول ، والخصائص ١٠٦/٣ ، وسر الصناعة ٣٣٢/١ ، واللامات للزجاجي : ١٠٩ ، واللامات للهروي : ٥٢ ، واللباب ٢٤١/١ ، وتوجيه اللمع : ٩٧ ، وشرح المفصل ٦٨/٣ ، وشرح الكافية ٤١٠/١/١ ، ورصف المباني : ١٦٨ ، والخزانة ١٣٠/٢ . وخالوا : أمر من خالاه إذا تخلى عنه .

(٢) ديوانه : ٤٤ ، وصدره :

وَلاَ عَيْبَ فيهم غَيرَ أنَّ سُيُوفَهُمْ

قال ثعلبٌ[1]: المرادُ بالمقارَعَةُ هنا المفاخَرَةُ . يريد أنَّ المفاخرة ضَرْبٌ من المقارَعَة ؛ لأنَّ كلَّ واحد من المفاخرين يُقارِعُ صاحبَهُ ليَغلِبَهُ بالمفاخَرَة ، فيصيرُ التَّقدير : مُفَاخِرين أبناءَهُم عن أبنائنا .

واعلَمْ أنه يجوزُ أنْ يكونَ « حُدَيًّا » حالاً بعد حالٍ من البيت الذي قبله وهو[2]:

مُحَافَظَةً وَكُنَّا السَّابِقِيْنَا

تقديرُهُ : محافِظِينَ مُتَّخِذِين .

ويجوزُ أنْ يكونَ خبراً ثانياً لقوله : كُنَّا، أي: وكُنَّا السَّابقينا ومُتَّخِذي النَّاس ، و«كان » هنا يُرَادُ بها الاستمرارُ في الزَّمان ،كقول الآخَرَ[3]:

وَكُنْتُ امْرَأً لاَ أَسْمَعُ الدَّهْرَ سُبَّةً   أُسَـبُّ بِهَا إِلاَّ كَشَـفْتُ غِطَـاءَهَا

وكقول الآخَرَ[4]:

وَكُنْتُ إِذَا غَمَـزْتُ قَـنَـاةَ قَـوْمٍ   كَسَـرْتُ كُعُـوْبَهَا أَوْ تَسْـتَقِيْمَا

---

(١) مجالس ثعلب ٤٦١/٢ .

(٢) شرح معلقة عمرو بن كلثوم : ٧٥ . وتمامه :

نَصَبْنَا مِثْلَ رَهْوَةِ ذَاتِ حَدٍّ   مُحَافَـظَـةً وَكُـنَّـا السَّـابِقِينَا

(٣) هو قيس بن الخطيم ، والبيت في ديوانه : ٤٩ . وانظر الحماسة ١٠٨/١ (د.عسيلان) ، وشرحها للمرزوقي ١٨٦/١ ، وللتبريزي ١٨٠/١ .

(٤) هو زياد الأعجم كما في الكتاب ٤٨/٣ . وقد أخل به شعره المطبوع الذي جمعه الدكتور حسين بكار . وانظر المقتضب ٢٩/٢ ، وشرح أبيات الكتاب ١٦٩/٢ ، والنكت عليه ٤٢٨/١ ، والإيضاح : ٣٢٥ ، وإيضاح شواهده ٣٥٠/١ ، والتبصرة ٣٩٨/١ ، والأزهية : ١٢٨ ، وأمالي ابن الشجري ٧٨/٣ ، وشرح المفصل ١٥/٥ ، والمصباح ٦٠٠/١ ، وشرح أبيات المغني ٦٨/٢ .

ومنه قولُهُ عَزَّ وعَلاَ[1]: ﴿ وَكَانَ ٱللَّهُ عَزِيزًا حَكِيمًا ﴾ .

[٥٥/أ] / والألِفُ في « بَنِيْنَا » ليست للإطلاق ، بل هي ألفُ الضَّمير المتَّصل بالنُّون في مثل أبِيْنَا وأَخِيْنَا ، وكانَ الأصلُ : عن بَنِيْنا ، فحُذِفَت نونُ الجمع لِمَا ذَكَرْتُ .

ويدلُّكَ على أنه مضافٌ أنه مقابِلٌ لقولهم : بَنيهم ، ولَمَّا كان هذا مضافاً ،كذلك يكونُ « بَنِيْنا » لتَحْصُلَ المقابَلَة . نَعَمْ يجوز أن يكونَ أرادَ عن بَنِينَ لنا ، فحَذَفَ قولَهُ : لَنَا وهو يريدُهَا . قال بعضُهُم : وهذا فيه قُبْحٌ لا يُحْمَلُ عليه مع إمكان غيره .

* * *

ومنها :

١٨ ـ وَمَا مِثْلُهُ فِي النَّاسِ إلاَّ قَبِيْلُهُ مُسَـاوٍ وَلاَ دَانٍ لِذَاكَ قَرِيْبُ

البيتُ لعَلقمَةَ بنِ عَبْدَةَ[2].

و« ما » نافيةٌ ، و« مِثْلُهُ » لا يَتعرَّفُ بالإضافة إلى المعرفة ، ولذلك يقع صفةً للنَّكرة ،كقولكَ : مَرَرْتُ برَجُلٍ مِثْلِكَ . وتَدخُلُ عليه رُبَّ كقول الشَّاعرُ[3]:

---

(١) سورة النساء ، من الآيتين (١٥٨، ١٦٥) وسورة الفتح من الآيتين (٧، ١٩). وفي النسخ الثلاث: عزيزاً عليماً ، وهو خطأ .

(٢) ديوانه : ٤٨ بشرح الأعلم . وانظر المفضليات : ٣٩٦ ، وشرحها للأنباري : ٧٨٦ ، وللتبريزي ١٥٩٩/٣ . وفي (ص) : قليلة .

(٣) هو أبو محجن الثقفي . ولم يضم الديوان الذي صنعه أبو هلال العسكري قصيدة على هذا الروي. وقد نسبه الغنداني في فرحة الأديب : ١٨٨ إلى غيلان بن سلمة الثقفي ، فقال: غلط ابن السيرافي

يَا رُبَّ مِثْلِكِ فِي النِّسَاء غَرِيْرَةٍ   بَيْضَاءَ قَدْ مَتَّعْتُهَا بِطَلاَقِ

نَعَمْ « مَثيلُ » يتعرَّفُ بالإضافة ، نصَّ عليه المبرِّدُ ، والفَرْقُ بينهما أنَّ مثيلاً موضوعٌ للمبالَغَة في الوَصْفِ بالمِثْليَّةِ بخلافِ « مثل » فإنها ليستْ كذلكَ .

وهو مبتَدَأٌ ، و« في النَّاس » متعلِّقٌ به لِمَا فيه من معنى المماثَلَة .

و« إلاَّ » حرفُ استثناء ، و« مُسَاوٍ » صِفَةٌ لقوله : « مِثْلُهُ » ، ولذلك جازَ الابتداءُ به .

و« قَبِيْلُهُ » يجوزُ فيه الرَّفعُ والنَّصْبُ[1]، وذلك مبنيٌّ على مسألةٍ وهي : مَا أَتَانِي أَحَدٌ إلاَّ أَبُوْكَ خَيْرٌ مِنْ زَيْدٍ ، ومَا لِيَ أَحَدٌ إلاَّ زَيْدٌ صَدِيْقٌ ، فمَنْ رفَعَ اعتمَدَ على المنعوت ، فجَعَلَ المستثنى بَدَلاً منه ، و لم يُبَالِ بالنَّعْت لأنه فَضْلَةٌ ، ومَن اعتَمَدَ على النَّعت لأنه من تمام المنعوت نَصَبَ ؛ لأنه يصير بمنزلة الاستثناء المقدَّم ، لأنه إذا تقدَّمَ على النعت فكأنه قد تقدَّمَ على المنعوت ، فيجبُ نَصْبُهُ .

قال سيبويه[2] تصحيحاً للنَّصْب بعد أنْ ذَكَرَ الرَّفع: « وقد قال بعضُهُم :

= في نَسْبِ هذا البيت إلى أبي محجن ، وإنما غرَّهُ أن قائل هذا البيت ثقفي ، لكنه ليس بأبي محجن ، إنما هو غيلان بن سلمة الثقفي ، وهما بيتان ، والثاني :

لَمْ تَدْرِ مَا تَحْتَ الضُّلُوعِ وَغَرَّهَا   مِنِّي تَجَمُّلُ عِشْرَتي وَخَلاَقِي

وانظر البيت الشاهد في الكتاب ٤٢٧/١ ، ٢٨٦/٢ ، وشرح أبياته ٥٤٠/١، والمقتضب ٢٨٩/٤، وسر الصناعة ٤٥٧/٢ ، وتوجيه اللمع : ٢٨٣ ، وشرح المفصل ١٢٦/٢ . وغريرة : هي التي في غرة العيش لم تلق بؤساً ولا شدة في عيشها .

(١) انظر شرح الأعلم لديوان علقمة : ٤٩ .

(٢) الكتاب ٣٣٧/٢ . باختصار .

« مَا مَرَرْتُ بِأَحَدٍ إلاَّ زَيْداً خَيرٍ مِنْكَ ، كرهوا أنْ يقدِّمُوهُ وفي أنفسهم شيءٌ من صفته إلاَّ نصباً ،كما كرهوا أنْ يقدِّموه قبل الاسم إلاَّ نصباً » . انتهى كلام سيبويه . وقد بيَّنَ وجهَ النَّصب إلاَّ أنه قدَّمَ الرَّفْعَ على النَّصْب في الاختيار .

وقال المازنيُّ[1]: النَّصْبُ عندي هو الوجه ؛ لأنَّ المبدَلَ منه لغوٌ ولا يُوصَفُ ، وقد أُبدل منه ، فإذا نُصِبَ الاسمُ بعد إلاَّ زال عنه الإبدالُ .

وقد ذَكَرْتُ في « شرح الفُصُول » ما عندي في هذا .

والواو حرفُ عطف ، و« لا » حرفُ نفي ، و« دان » اسمُ فاعل من دَنَا يَدْنُو . وأصله دَانِوٌ ، فقُلِبَت الواوُ ياءً لِمَا ذُكِرَ أوَّلاً ، واستُثقلت الضَّمَّةُ على الياء فأُسكنت فالتقى ساكنان الياءُ والتنوينُ ، فحُذفت الياءُ لذلك ، وهو مرفوعٌ بالعطف على « مُسَاوٍ » ، ولذلك اللامُ فيه بمعنى إلى كقوله تَعَالى[2]: ﴿ بِأَنَّ رَبَّكَ أَوْحَىٰ لَهَا ﴾ أي: إليها ، والجارُّ والمجرور متعلِّقٌ بـ« دَانٍ » ، و« قريبٌ » صفةٌ لـ« دَانٍ » .

* * *

(١) انظر المقتضب ٣٩٩/٤ ، وشرح المفصل ٩٢/٢ ، وشرح الجمل ٢٦٤/٢ ، وشرح التسهيل ٢٨٤/٢ ، والارتشاف ١٥٠٩/٣ ، والهمع ٢٥٧/٣ .

(٢) سورة الزلزلة ، الآية (٥) .

ومنها :

١٩ ـ وَأَنَـا الأَخْضَـرُ مَـنْ يَـعْـرِفُنِي　　　أَخْضَرُ الجِلْدَةِ مِنْ بَيْتِ العَرَبْ

/ البيت للفَضْل بن عبَّاسِ بن عُتْبَةَ اللَّهْبي[1] .　　[٥٥/ب]

« أنا » ضميرٌ مرفوعٌ منفصلٌ ، والاسمُ منه الهمزةُ والنونُ ، والألفُ زائدةٌ للوقف ، وهذا رأيُ البصريِّ . ويدلُّ عليه وجهان :

الأوَّلُ : حَذْفُ الألفِ وَصْلاً ، ولو كانت أصلاً لثبتت فيه .

والثَّاني : حَذْفُهَا في « أنتَ » .

وذَهَبَ الفرَّاءُ[2] إلى أنَّ الألف أصلٌ لثلاثة أَوْجُهٍ :

الأوَّلُ : ثبوتُهَا وَصْلاً في قراءة نافع[3]: ﴿ أَنَا۠ أُحۡيِۦ﴾ . وكذا قولُ الشَّاعر[4]:

أَنَا سَيْفُ العَشِيْرَةِ فَاعْرِفُوْنِي　　　حُمَيْداً قَـدْ تَـذَرَّيْتُ السِّـنَامَا

والثَّاني : قولُهُم : آنَ ، وتقديمُ الألف على النُّون .

والثَّالثُ : أنَّ الضَّميرَ جارٍ مَجْرَى الحرف ، وحروفُ الحروف أصولٌ ،

---

(١) سبق التعريف به في البيت الأول من النتيجة. وانظر البيت في الكامل ٣٢٩/١ ، واللآلي ٧٠١/٢، والمعارف : ١٢٦ .

(٢) انظر شرح الكافية للرضي ١٢٩/١/٢ . ولم ينص الفراءُ على ذلك مع حديثه عن (أنا) في معانيه ١٤٢/٢ .

(٣) من الآية (٢٥٨) من سورة البقرة . وانظر قراءة نافع في السبعة : ١٨٧ ، والحجة لأبي علي ٣٥٩/٢ ، والموضح ٣٣٨/١ . وراجع الإغفال ٣٧٦/٢ ، وإعراب القرآن ١/ ٣٣١ .

(٤) البيت لحُمَيْدِ بن ثَورٍ الهلاليِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ ، وقد أثبته العلاَّمةُ عبد العزيز الميمني فيما جمعه من شعره ص: ١٣٣، وانظر الإغفال ٣٧٥/٢ ، والمنصف ١٠/١ ، وشرح الكافية ١٢٩/١/٢ ، والخزانة ٢٤٢/٥ ، وهو فيها منسوبٌ إلى حميد بن حريث بن بحدل .

وقد استقصيتُ هذا في « المسائل الخلافيَّة » .

وموضعُهُ رفعٌ بالابتداء ، و« الأخضَرُ » خبرُهُ .

و« مَن » موصولةٌ بمعنى الَّذي ، ويجوزُ أنْ يكونَ موضعها جرّاً ونَصْباً ورفعاً ، فأمَّا الجرُّ فعلى إرداة اللاَّم ، وحَذْفُهَا للضَّرورة على حدِّ قول الآخَر[1]:

رَأَيْنَ خَلِيْساً بَعْدَ أَحْوَى تَلَعَّبَتْ بِفَوْدَيْهِ سَبْعُونَ السِّنِينِ الكَوَامِلِ

أرادَ سبعونَ من السِّنِين ، فحَذَفَ « مِنْ » الجارة لإقامة الوزن . وهذا بابُهُ الشِّعر المنظوم دون الكلام المنثور ، فيكون التقديرُ في البيت : وأنا الأخضَرُ لِمَنْ يَعْرفني . ومن كلام العَرَب إذا أراد مُفتَخِرٌ منهم أنْ يفتخر بشهرته في نَسَبِهِ أو شجاعته أو نحو ذلك أنْ يقولَ : أَنَا زَيْدٌ لِمَنْ يعرفني ، وأَنَا زَيْدٌ مَعْرُوفاً ، فشَاهدُ الأوَّل قولُ مسكينٍ الدَّارميِّ[2]:

أَنَا مِسْـــكِينٌ لِمَـن يَعْرِفُنِي لَوْنيَ السُّمْرَةُ أَلْوَانُ العَرَبْ

وشاهدُ الثَّاني قولُ ابن دَارَةَ[3]:

---

(١) هو جريرٌ أو غيره كما في كتاب الشعر لأبي علي ٥١/١ . ولم أجده في ديوانه جرير . ونسبه ابن الشجري في أماليه ١٣٢/٢ إلى أبي حية النميري ، وأثبته جامع شعره الدكتور يحيى الجبوري عنه في شعره ص : ١٦٧ . والبيت في الضرائر لابن عصفور : ١٤٤ دون نسبة . والخليس : الشَّعر الأشمط ، وهو الذي اختلط سواده ببياضه ، والأحوى : الأسود الخالص، والفودان : شعر جانبي الرأس .

(٢) ربيعةُ بنُ عامرِ بنِ أُنيفٍ الدارمي التميمي؛، شاعر إسلامي شجاع من أهل العراق ، لقب بمسكين لأبيات قالها؛ له أخبار مع معاوية بن أبي سفيان، وزياد بن أبيه. توفي سنة ٨٩هـ.الشعر والشعراء: ١/ ٥٤٤، ٨، ومعجم الأدباء ٢٠٤/٤ ، والخزانة ٦٩/٣.
والبيت أول مقطوعة له في الأغاني ٢٧٠/٥ (أخبار مسكين الدارمي) . وانظر الزاهر ٥١٣/١ ، وشرح نهج البلاغة ٥٥/٥ ، واللسان والتاج (خضر) .

(٣) سبقت ترجمته وتخريج البيت ص : ١١٠ .

أَنَا ابْنُ دَارَةَ مَعْرُوْفاً بِهَا نَسَبِي وَهَلْ بِدَارَةَ يَا لَلنَّاسِ مِنْ عَارِ

فهذا يَشهَدُ بأنَّ اللاَّمَ في قوله : « لِمَنْ يَعْرفني » في موضع الحال إذ كان المعنى أنا مسكينٌ معروفاً ، والتَّقدير : أنا مِسْكينٌ بَيِّناً لِمَنْ يَعرفني ، أو مشتَهِراً لِمَنْ يَعْرفني .

وقال بعضُ البصريِّين : يجوزُ أنْ تكونَ اللاَّمُ متعلِّقةً بما في « زَيْد » من معنى البيان والاشتهار ،كما قاله أبو عليٍّ في قول الشَّاعر[(١)]:

أَنَا أَبُو المِنْهَالِ بَعْضَ الأَحْيَانْ

لَيْسَ عَلَيَّ حَسَبِي بِضُؤْلاَنْ

فقال[(٢)]: العاملُ في الظَّرف ما في « أبي المنهال » من معنى الشُّهرة . وكذلك ذَهَبَ في قول الأعشى[(٣)]:

شَتَّان مَا يَوْمِي عَلَى كُوْرِهَا وَيَوْمُ حَيَّانَ أَخِي جَابِرِ

فقال : العاملُ في قوله : « عَلَى كُوْرِهَا » ما في اليوم من معنى الحدث ؛

---

(١) رجز لبعض بني أسد كما في التهذيب ٤٧/١٢ ، وفي اللسان (أين) نسب إلى أبي المنهال . انظر الخصائص ٢٧٠/٣ ، وإيضاح شواهد الإيضاح ٣٦١/١ ، ومغني اللبيب : ٥٦٨ ، ٦٦٨ ، وشرح أبياته ٣١٨/٦ ، ١١٠/٧ ، والهمع ١٣٢/٥ .

(٢) انظر النقل عنه في الخصائص ٢٧٠/٣ ، وذكره في التمام : ٣٨ دون ذكر النقل عن أبي علي .

(٣) ديوانه : ١٩٧ . وانظر البيت في إصلاح المنطق : ٤٣٧ ، وشرح أبياته : ٤١٠ ، وتهذيبه: ٣٦٠، وترتيبه (المشوف المعلم) ٤١٦/١ ، وإسفار الفصيح ٨٢٢/٢ ، والمفصل : ١٥٣ ، والاقتضاب ٢٤٣/٣ ، والخزانة ٣٠٣/٦ . والكور : رحل الناقة .

لأنه لا يُريدُ أنَّ يومه على كورها ، وإنما يُريدُ حدثه من ركوبه وسيره عليها ، وعلى هذا النَّحو أجاز النَّحْويُّونَ : زَيْدٌ عَمْرٌو يَوْمَ اللِّقَاءِ رَاكِباً في المَيْدَانِ ، فأَعْمَلُوا في الحال والظَّرْف ما في عَمْرو من معنى الشِّدَّة، أو ما في [٥٦/أ] / الكلام من معنى التَّشبيه ، على نحو قول الآخَر(١):

وَإِنَّمَـــا أَوْلاَدُنَا بِيْـنَـنَـا أَكْبَادُنَا تَمْشِي عَلَى الأَرْضِ

فالعاملُ في قوله : « بَيْنَنَا » ما في الكلام من معنى التَّشبيه ؛ إذ المعنى : يُشْبِهُ أولادُنَا بَيْنَنَا أَكْبَادَنَا .

فقد ثبت بما قدَّمنا أنَّ قولَهُ: « مَن يعرفني » في البيت المتقدم إذا قدَّرْتَ اللام كأنها موجودةٌ فيه في موضع الحال ، كأنه قال : أنا الأخضَرُ بيِّناً لمن يعرفني ، أو تجعلها متعلقة بما في « الأخضر » من معنى البيان والظهور ، كأنه قال : أنا البيِّنُ لِمَنْ يَعرفني .

وأما النصب فبإضمار فعل دلَّ عليه معنى الكلام المتقدم؛ لأنه لما قال: وأنا الأخضر ، دلَّ على أنه يعرِّفُ نَفْسَهُ ، فكأنه قال : أُعَرِّفُ نَفْسِي مَنْ يَعرفني ، أي : مَنْ أراد أنْ يعرفني ، كما يقول القائلُ : قد أجَزْتُ كتابي هذا لمن يَرْويه عني من غير تصحيف ولا تبديل ؛ أي : لمن أراد أن يرويه .

---

(١) هو حطان بن المعلَّى كما في الحماسة ١٦٧/١ . وانظر شرحها للمرزوقي ٢٨٨/١ ، وعيون الأخبار ٩٥/٣ ، واللآلي ٨٠٣/٢ ، والحماسة البصرية ٢٧٥/١ .

ومثلُهُ قولُهُ سبحانه[1]: ﴿ فَإِذَا قَرَأْتَ ٱلْقُرْءَانَ فَٱسْتَعِذْ بِٱللَّهِ ﴾ أي: إذا أردْتَ أن تقرأ فاستعذ بالله . ومثلُ ذلك قولُ الأخطل[2]:

وَقَــدْ أَرَاهَا وَشَعْبُ الحَيِّ مُجْتَمِعٌ ... وَأَنْتَ صَبٌّ بِمَـنْ عُلِّقْتَ مُعْتَمِـدُ

أَيَّـــام جُمْلٌ خَلِيْـلاً لَوْ يَخَافُ لَهَا ... صِرْماً لَخُوْلِطَ مِنْهُ العَقْلُ وَالجَسَدُ

فالنَّاصبُ لقوله « خليلاً » فعلٌ مقدَّرٌ ، أي : تُواصِلُ خليلاً أو تُدْني . وناصبُ الظَّرْف « أراها » . وكذا قولُ الآخَر[3]:

لَـنْ تَـرَاهَــا وَلَـوْ تَـأَمَّـلْـتَ إِلاَّ ... وَلَـهَــا فِي مَـفَــارِقِ الرَّأْسِ طِـيْـبـاً

فـ« طِيباً » منصوبٌ بفعل مقدَّر أي : إلاَّ وترى لها طيباً .

وأمَّا الرَّفعُ فعلى أنْ تكونَ مبتَدَأةً ، و« أَخْضَرُ الجلدَةِ » خبرُهُ ، كأنه قال : وأنا الأخضَرُ مَنْ يَعرفني أخضَرُ الجلدة مِثْلِي في صحَّةِ نَسَبِهِ وكَرَمِ عنصره .

وقوله : « مِنْ بيت العَرَب » في موضع الصِّفة لـ« أَخْضَرِ الجِلْدَةِ » ؛ إذ التقدير : رَجُلٌ أَخْضَرُ الجِلْدَةِ من صَمِيْم العَرَب . وكذلك يكون أيضاً في الوجهين المتقدِّمَين .

---

(١) سورة النحل ، الآية (٩٨) .

(٢) نسبه إليه سيبويه في الكتاب ٢٣٨/٢ ، ولم يرد الشاهد في ديوانه بشرح السكري مع أن فيه قصيدة على الروي نفسه . وانظر البيت في سر الصناعة ٥٠٨/٢ ، والإفصاح للفارقي : ٣٣٣ .

(٣) هو عبيد الله بن قيس الرقيات في ملحقات ديوانه : ٧٦ ، وهو في الكتاب ٢٨٥/١ ، والمقتضب ٢٨٤/٣ ، والخصائص ٤٢٩/٢ ، والمفصل : ٦١ ، وشرح المفصل ١٢٥/١ ، والمغني : ٧٩١ ، وشرح أبياته ٢٧٢/٧ .

ويجوزُ فيه وجهٌ آخَرُ وهو أنْ يكونَ خَبراً بعد خَبر ، كأنه قال : أنا الأخضَرُ من بيت العرب ، ويجوزُ أيضاً أنْ يكونَ في موضع الحال من الأخضر ،كأنه قال : وأنَا الأخْضَرُ صَحِيْحاً نَسَبُهُ ، أي : خالصاً ، ونحو ذلك .

والمعنى أنه يريدُ بالخُضْرَةِ سُمْرَةَ اللَّوْنِ وسوادَهُ ؛ إذ ذلك دليلٌ على تَمَحُّض[1] عربيَّتِهِ ؛ ألا ترى أنَّ العرَبَ تَصِفُ أنفُسَهَا بالسَّوَاد ، وتَصِفُ العَجَمَ بالحُمْرَة ، وعلى ذلك قولُهُ ﷺ[2]: « بُعِثْتُ إلى الأحْمَرِ والأَسْوَدِ » .

ومثلُهُ قولُ مَعْبَدِ بنِ أخضَرَ وكان يُنسَبُ إلى أخضر ولم يكن أباه ، بل كان زوجَ أمِّهِ ، وإنَّما هو مَعْبَدُ بنُ علقمَةَ المازنيُّ[3]:

سَـــأَحْمِي حِـمَـى الأَخْضَرِيِّين إنَّهُ ... أَبَى النَّاسُ إلاَّ أَنْ يَقُولُوا ابنُ أَخْضَرَا

[٥٦/ب] **/وَهَلْ لِيَ فِي الحُمْرِ الأَعَاجِمِ نِسْبَةٌ ... فَآنَـفُ مِمَّا يَزْعُـمُـــون وَأُنْكَـرَا**

ومن ذلك قولُ حَسَّانَ يهجو ابنَ عياض التَّميمي[4]:

لَـوْ كُنْتَ مِنْ هَاشِـــمٍ أَوْ مِنْ بَنِي أَسَـدٍ ... أَوْ عَبْدِ شَمْسٍ فَأَصْحَابِ اللِّوَى الصِّيْدِ

أَوْ مِــنْ بَنِي زُهْرَةَ الأَخْيَـارِ قَدْ عَلِـمُـوا ... أَوْ مِـنْ بَنِـي جُـمَـحَ البِيْضِ المَنَاجِـيْدِ

أَوْ فِي السَّـــرَارَةِ مِــنْ تَيْمٍ رَضِيْتُ بِهِمْ ... أَوْ مِـنْ بني خَلَـفِ الخُـضْـر الجَلاَعِـيْـدِ

---

(١) في (ت) محض .

(٢) رواه أحمد في المسند (١٤٢٦٤) (١٩٧٣٥) (٢١٣١٤) ، وابن حبان في صحيحه (٦٤٦٢) ، وابن أبي شيبة في مصنفه (٣١٦٤٣) (٣١٦٤٥) .

(٣) انظر الكامل ١١٧٩/٣ ـ ١١٨٤ .

(٤) ديوان حسان ٣٤٩/١ مع اختلاف في رواية البيتين الثاني والثالث . والأبيات بهذه الرواية في الكامل ٣٢٤/١ ، وانظر غريب الحديث للخطابي ٣٧٢/٢ . ولم أعرف من هو ابن عياض .

قال بعضُ الأدباء[1]: المرادُ بالخُضْرَةِ في بيت حسَّانَ الكَرَمُ على جهة تشبيههم بالبحر لأنه أخْضَرُ ، ومن أسمائه خَضَارَةُ غيرَ مَصْرُوفٍ . وهذا لا يَصحُّ في بيت اللَّهْبي[2]؛ لقوله : أخْضَرُ الجِلْدَة ، والجِلْدَةُ ليسَتْ ممَّا تُوصَفُ بالكَرَم .

وقد نحا الشَّاعرُ المجيدُ أبو نُوَاسٍ هذا النَّحْوَ في هجائه الرقاشيَّ فقال[3]:

قُلْتُ يَوْماً لِلرُّقَاشِيِّ وَقَدْ سَبَّ المَوَالِي

مَا الَّذِي نَحَّاكَ عَنْ أَصْلِكَ مِنْ عَمٍّ وَخَالِ

قَالَ إِنِّي كُنْتُ مَوْلًى زَمنًا ثُمَّ بَدَا لي

أَنَا بِالبَصْرَةِ مَوْلًى عَرَبِيٌّ بِالجِبالِ

أَنَا حَقّاً أَدَّعِيهِمْ لِسَوَادِي وَهُزَالِي

فأمَّا قولُ جرير[4]:

كَسَى اللُّؤْمُ تَيْماً خُضْرَةً في جُلُوْدِهَا فَوَيْلٌ لِتَيْمٍ مِنْ سَرَابِيْلِهَا الخُضْرِ

---

(١) قاله الأصمعي . انظر النقل عنه في غريب الحديث للخطابي ٣٧٢/٢ ، وفيه : قال ابن الأنباري : للخضرة في كلام العرب معنيان أحدهما أن يكون مدحاً ، والآخر أن يكون ذماً ...

(٢) قلت : وقد جعل ابن الأنباري رحمه الله تعالى معناها في بيت اللهبي المدحَ حيث أورده شاهداً على ذلك، وأورد بيت جرير شاهداً على معنى الذم . الزاهر ٥١٢/١

(٣) ديوانه : ٥٧١ . و الرقاشي هو الفضل بن عبد الصمد الرقاشي. شاعر عباسي، مولى ربيعة، نشأ بالبصرة وقدم بغداد وانقطع للبرامكة . كان هجاءً سليط اللسان ، وقد ناقض أبا نواس ، وله قصيدة في الخلاعة والمجون مشهورة . وفاته في حدود سنة ٢٠٠هـ . انظر طبقات الشعراء لابن المعتز : ٦٨، وتاريخ بغداد ٣٤٥/١٢ ، والوافي بالوفيات ١٧٧/٧ .

(٤) ديوانه ٥٩٦/٢ وفيه « فيا خزيَ تيم » ، والبيت من شواهد الكتاب ٣٣٣/١ ، والمقتضب ٢٢٠/٣ ، وغريب الحديث للخطابي ٣٧٣/٢ ، واللامات للزجاجي : ١٢٥ ، وللهروي : ٤٣ ، والزاهر ٥١٣/١ .

فإنه لم يُرِدْ بالخضرة هنا خُضرَةَ كَرَمٍ ، ولا تصحيحَ نَسَبٍ ، وإنَّما أراد أنها خضرةُ لُؤم ودَنَس، أي: قد حالَفَهُم اللؤمُ حتى صار كاللباس عليهم.

وأما قولُهُ : الجِلْدَةِ ، فإنَّهَا والجلدُ سَوَاءٌ ، وليس يرادُ بالجلدة هنا القطعةُ من الجلد . يدلُّكَ على أنَّ الجلدةَ تأتي بمعنى الجلد قولُ الفرزدق لَمَّا سُئِلَ عن نُصِيْبٍ : هُوَ أشْعَرُ أهْلِ جِلْدَتِهِ .

وقَالَ أبوعَمْرو بنُ العَلاَء لأبي خَيْرَةَ وقد سألَهُ عن « عَلْقَى » فنوَّنه : هَيْهَاتَ لاَنَتْ جِلْدَتُكَ يَا أَبَا خَيْرَةَ[1]. فتأمَّلْ ذلك .

* * *

ومنها :

٢٠ـ أَكْـذَبُ مِـنْ فَاخِتَـةٍ ... تَقُوْلُ وَسْـطَ الكَرَبِ
وَالطَّلْعُ لَمْ يَبْدُ لَهَا ... هَـذَا أَوَانُ الرُّطَـبِ

أنشَدَهُ ابنُ بَرِّي المصريُّ[2]، و لم يُسَمِّ القائلَ .

« أَكْذَبُ » خبرُ مبتدأ محذوفٍ أي : هو أَكْذَبُ ، و« مِنْ فَاخِتَةٍ » متعلقٌ بأَكْذَب ، وفاعلُ « تقولُ » مُضمَرٌ يَعودُ إلى « فَاخِتَةٍ » ، و« وَسْطَ »

---

(١) هو نهشل بن زيد العدوي الأعرابي ، أبو خَيرة ، بدوي من بني عدي ، دخل الحضرة وصنف كتاب الحشرات . انظر معجم الأدباء ٤٨٣/٢ ، والوافي بالوفيات ٣٦١/٧ ، والبغية ١٩٤/٢ . والمنقول عن أبي العلاء أنه قال هذا حين سمعه يقول : استأصل الله عرقاتَهم (بفتح التاء) . انظر الخصائص ٣٨٤/١ ، ١٣/٢ ، ٣٠٤/٣ ، والمحكم ١٠٩/١ .

(٢) هذا الرجز مذكور في كتب الأمثال عند قولهم : أكذب من فاختة . انظر رسالة الصاهل والشاحج : ٢٦ ، وثمار القلوب : ٤٩٠ ، والمستقصى ٢٩٣/١ ، واللسان والتاج (وسط) .

نَصْبٌ على الظَّرْف ، وليس باسم ؛ ألا تراه على وَزْن نظيره في المعنى ، وهو بين ، تقول : جَلَسْتُ وَسْطَ القَوْمِ أي : بَيْنَهُم .

وفي الحديث[1]: « أَتَى رَسُولُ الله ﷺ وَسْطَ النَّاس » أي : بينهم .

وأما وَسَطَ بفتح السِّين فهو اسمٌ ، وبَعْضٌ لِمَا يُضَافُ إليه ؛ ألا ترى أنَّ وَسَط الدار منها ، ووَسْط القوم ليس منهم/، ومن ذلك قولُهُم : وَسَطَ رَأْسِهِ صُلْبٌ[2]؛ لأنَّ وَسَطَ الرَّأس بعضُهُ . [٥٧/أ]

وتقول : وَسْطَ رَأْسِهِ دُهْنٌ ، فتنصبُهُ على الظَّرْف . فالفرقُ بينهما إذاً من جهة المعنى واللَّفظ . أمَّا الأوَّلُ فلأنَّ السَّاكنةَ السِّينِ تلزَمُ الظَّرفيَّةَ ، ولا تنتقلُ عنها إلى رفعٍ وجَرٍّ ، والمتحرِّكةُ اسمٌ محضٌ يَتَصَرَّفُ في أنواع الإعراب ، وأيضاً فلا يكونُ من الشَّيء الذي بعدها بخلاف السَّاكنة .

فإن قلتَ : فقد ينتصبُ الوسَطُ على الظَّرْف ،كما ينتصبُ الوَسْط كقولهم : جَلَسْتُ وَسَطَ الدَّارِ ، وكقولهم : هُوَ يَرْتَقِي وَسَطاً . ومنه ما جَاءَ في الحديث[3]: « أَنَّهُ كَانَ يَقِفُ في صَلاَةِ الجَنَازَةِ عَلَى المرْأَةِ وَسَطَهَا » .

أجبتُ : نصْبُ الوَسَط على الظَّرْف إنما جاء على الاتِّسَاع والخروج عن الأصل على حدِّ مجيء الطَّريق كذلك في قوله[4]:

---

(١) من حديث عويمر العجلاني في الملاعنة ، ونصُّهُ : « فأقبل عويمرٌ حتى أتى رسولَ الله ﷺ وسط الناس ... » . أخرجه البخاري في صحيحه برقم (٥٢٥٩) ، ومواطن أخرى منه ، وكذلك مسلم في صحيحه برقم (٣٨١٦) ، ومسند الإمام أحمد برقم (٢٢٨٥١) ، وموطأ الإمام مالك برقم (٢٠٩٢) .

(٢) انظر الأصول ٢٠١/١ .

(٣) أورده ابن المنذر في الأوسط برقم (٣٠٥٤) .

(٤) سبق تخريجه ص : ١٦٥ .

لَدْنٌ بِهَـزِّ الكَفِّ يَعْسُـلُ مَتْـنُـهُ فِيْهِ كَمَا عَسَلَ الطَّرِيْقَ الثَّعْلَبُ

بخلاف وَسْط بمعنى بَيْن ، فإنَّ ذلك لازمٌ لها .

والجملةُ مِن « تَقُولُ » ومعمولِهَا في موضع جرٍّ صفةٌ لـ« فَاخِتَة » .

و« الطَّلْعُ » مبتدأٌ، و« لم يَبْدُ لَهَا » خَبَرُهُ، وموضعُ الجملة نَصْبٌ على الحال.

و« ها » حرفُ تنبيه ، و« ذا » اسمُ إشارة مرفوعٌ بالابتداء ، و« أَوَانُ الرُّطَبِ » خَبَرُهُ ، والجملةُ في موضع نَصْبٍ بالقول ، وهي المحكيَّةُ به .

* * *

ومنها :

٢١ ـ كَيْفَ أَشْكُو مِنْكَ مَا حَلَّ بِنَا أَنَا أَنْتَ الضَّـارِبِـي أَنْتَ أَنَا

أنشَدَهُ البارقيُّ[(١)] في « شَرْح اللُّمَع » .

« كيفَ » اسمٌ ؛ وذلك لأنه لا يكونُ فعلاً لوقوع الفعل بعده من غير حاجز بينهما لفظاً ولا تقديراً ،كما في البيت ، وأيضاً فسُكُونُ العين في الفعل الثُّلاثي ليس بأصل ، وأمَّا « لَيْسَ » فتقدَّمَ القولُ فيها .

ولا يكونُ حرفاً ؛ لانعقاد الكلام منه ومن اسم، ولا ينعقدُ من الاسم والحرف إلاَّ في النِّداء، وليس «كيف» كذلك، وإذا انتفى القِسْمَان تعيَّنَ الثَّالثُ.

---

(١) لم أقف على مَن وُسِمَ بهذه النسبة (البارقي) بالباء ، والمعروف من شراح اللمع (الفارقي) بالفاء ، وهو الحسن بن أسد صاحب الإفصاح .

والبيت من وضع بعض النحاة للتعليم كما قال البغدادي في الخزانة ٧٢/٦ . ولابن بري في هذا البيت كلام نقله السخاوي في سفر السعادة ٧٢٨/٢ . وانظر شرح الكافية ٢٢٧/١/٢ ، ٢٣٩ ، والمقاصد الشافية ٢٣٧/٦ ، والأشباه والنظائر ٢١٦/٣ ، وإتحاف ذوي الاستحقاق ٢٨٦/٢ .

وقيلَ : دُخُولُ حرف الجرِّ عليها في قولهم[١]: « عَلَى كَيْفَ تَبِيْعُ الأَحْمَرَيْن »، وفي قولهم : « انظُرْ إلى كَيْفَ تَصْنَع » دليلٌ على ذلك .

وقيل : إبدالُ الاسم منها كقولكَ : كيف زَيْدٌ أَغْنِيٌّ أَمْ فَقِيرٌ دليلٌ على ذلكَ ؛ إذ البدَلُ مُجَانِسٌ لِمَا أُبْدِلَ منه .

وهنا تنبيه :

وهو أنَّ أبا الفتح ذَهَبَ في « اللُّمَع » إلى أنها[٢] ظَرْفٌ ، ولذلك أجازَ : كَيْفَ زَيْدٌ جَالِساً ، كما تقولُ : أَينَ زَيْدٌ جَالِساً .

وذَهَبَ الجُرْجانيُّ إلى أنها اسمٌ صريحٌ[٣]، واستدلَّ بالتفضيل وهو قولُكَ : أَعَالِمٌ أم جَاهِلٌ ، وأَصَحِيْحٌ أمْ سَقِيْمٌ .

وبُنِيَتْ على حركةٍ لئلاَّ يلتقيَ ساكنان، وكانت فتحةً لأجل التَّخفيف.

فإن قيلَ : فهلاَّ حُرِّكَت الياءُ ؟

أجبتُ : بأنَّ الأصفهانيَّ قال[٤]: مَنَعَ من ذلك الهرَبُ من انقلاب الياء عند تحرُّكِهَا وانفتاح ما قبلها .

---

(١) انظر اللباب ٨٦/٢ ، ومسائل خلافية : ٥٢ ، والنهاية لابن الخباز : ١٨٢ ، وتوجيه اللمع : ١٥، والمغني : ٢٧٠ ، ٢٧٢ .

(٢) أي « كيف » . ولم أقف على قوله هذا في اللمع ولا في الخصائص حسب اطلاعي . قلتُ : وقد نقل ابنُ هشام في المغني : ٢٧١ القولَ بظرفيتها عن سيبويه ، ونقل تعقيب ابن مالك على ذلك حيث قال : لم يقل أحد إن كيف ظرفٌ إذ ليست زماناً ولا مكاناً ، ولكنها لما كانت تفسَّر بقولك : على أي حال لكونها سؤالاً عن الأحوال العامة سميت ظرفاً . وانظر شرح التسهيل ١٠٥/٤ .

(٣) الذي ذهب إلى ذلك هو جامع العلوم في شرحه على اللمع ٢٠٥/١ قال : « ألا ترى أن (كيف) تتضمن معنى همزة الاستفهام إذا قلتَ : كيف زيد ؟ كأنك قلتَ : أصحيحٌ أم سقيمٌ ... » .

(٤) لم أقف عليه في شرحه على اللمع حسب اطلاعي .

[٥٧/ب] **وفيه نظرٌ** ؛ لأنَّ الواوَ والياءَ إذا سَكَنَ ما بعدهما / لا يقلبان وإنْ تحرَّكَا وانفتَحَ ما قبلهما ، ألا ترى إلى نَزَوَان وغَلَيَان ، ورَمَيَا وغَزَوَا . والصَّوابُ أنْ يُقالَ : لو حُرِّكَت الياءُ لَمَا أغنى ذلك عن تحريك (الفاء عند لقاء ساكنٍ لها من كلمةٍ أخرى كقولكَ : كيفَ الرَّجُلُ ، وتحريكُ الفاء يُغني عن تحريك)[1] الياء ، فكانَ أَوْلى .

وموضعه نَصْبٌ على الحال ، وناصبُهُ « أَشْكُو » .

و« ما » يجوز أنْ تكونَ موصولَةً ، و« حَلَّ بنا » صِلَتُهَا ، ومحلُّهَا نَصْبٌ لأنها مفعولٌ لقوله : أَشْكُو .

ويجوزُ أنْ تكون موصوفة ، والجملةُ بعدها صفَتُهَا ، وفاعلُ « حَلَّ » مُضمَرٌ يعودُ إلى « ما » . وإعراب باقيه يحتملُ وَجْهَين :

أحدهما : أنْ تكونَ الألفُ واللامُ لـ« أنا » ، والفعلُ لـ« أنت » ، فيكون إعرابُهُ : « أنا » مبتدأٌ ، و« أنت » مبتدأٌ ثانٍ ، و« الضاربي » مبتدأٌ ثالثٌ ؛ لأنه غيرُ أنت؛ إذ الألفُ واللام لـ« أنا »، والعائدُ على الألف واللام الياء في « الضَّاربي » لأنها « أنا » في المعنى. و« أنت » فاعلٌ بـ « الضَّاربي » أبرزته لَمَّا جرى على غير مَنْ هو له ؛ إذ الألفُ واللاَّمُ لـ« أنا » ، والفعلُ لـ« أنت »، و« أنا » خبرُ « الضَّاربي »، و« الضَّاربي » وخبرُهُ خبرُ « أنت » ، وأنت وخبرُهُ خبرُ « أنا » .

(١) ما بين القوسين ساقطٌ من (ت) .

والثاني : أنْ تكونَ الألفُ واللاَّمُ والفعلُ لـ« أنت » ، فيكون إعرابُهُ : « أنا » مبتدأٌ ، و« أنت » مبتدأٌ ثانٍ ، و« الضَّاربي » خبرُ أنت ، ولا يَبرُزُ الضَّمير فيه لأنه جَرَى على مَنْ هو له ، ويكون الكلام قد تم عند قوله : الضَّاربي ، ثُمَّ قال : أنتَ أنا على طريق المطابقة للأوَّل ؛ ليكونَ آخِرُ الكلام جارياً على أوَّلِهِ ؛ ألا تراه قال في أوَّلِ الكلام : أنا أنتَ ، فلهذا قال في آخره : وأنتَ أنا ، (أي : كيف أشكو ما حلَّ بي منكَ وأنا أنتَ، وأنتَ أنا)[1]، فإذا شكوتُكَ فإنما أشكو نَفْسِي .

ولو جعلتَ الألفَ واللام والفعلَ لأنا لقلتَ : أنا أنتَ الضَّارِبُكَ أَنَا ، فيكون إعرابه: « أنا » مبتدأٌ، و« أنتَ » مبتدأٌ ثانٍ ، و« الضَّاربكَ » مبتدأٌ ثالثٌ؛ لأنه غيرَ « أنت » ، وفيه ضميرٌ يعود على الألف واللام (التي هي « أنا » في المعنى ، و لم يَبرُز الضَّميرُ الذي في « الضَّاربك » لأنَّ الألف واللام)[1] والفعلَ لـ « أنا » ، و« أنا » خبرُ (« الضَّاربُكَ » ، و« الضَّاربُكَ » وخبرُهُ خبرُ « أنتَ »، وأنتَ وخبرُهُ خبرُ أنا)[1] .

ولو جعلتَ الألفَ واللاَّمَ لـ« أنتَ »، والفعلَ لـ« أنا » لقلتَ: أَنَا أَنْتَ الضَّارِبُكَ أَنَا، فيكونُ إعرابُهُ: « أنا » مبتدأٌ، و« أنتَ » مبتدأٌ ثانٍ، و« الضَّاربُكَ » خبرُ أنتَ ، و« أنا » فاعلٌ له أبْرَزْتَهُ لَمَّا جرى على غير مَنْ هو له ، لأنَّ الفعل لـ« أنا » ، وقد جعلتَهُ صلةً للألف واللاَّم التي هي « أنتَ » ، فلَمَّا جَرَى صلةً لغير مَنْ هُوَ له بَرَزَ الضَّميرُ منه . فقد صارت هذه المسألة

---

(١) ما بين القوسين ساقط من (ص) .

تنقسم إلى أربع مسائلَ :

[٥٨/أ] **الأولى** : أن تكونَ الألفُ واللامُ لـ« أنا » ، والفعلُ لـ« أنتَ » ، فيكونُ تمثيلُهَا : أنَا أَنْتَ الضَّاربي أنتَ . « أنا » مبتدأٌ ، و« أنتَ » / مبتدأٌ ثانٍ ، و« الضَّاربي » مبتدأٌ ثالثٌ ، و« أنتَ » فاعلُهُ ، و« أنا » خبرٌ عن الضَّاربي .

والثانية : أنْ تكونَ الألفُ واللاَّمُ والفعلُ لـ« أنتَ » ، فيكونُ تمثيلها : أَنَا أَنْتَ الضَّاربي . « أنا » مبتدَأٌ ، و« أنتَ » مبتدَأٌ ثَانٍ ، و« الضَّاربي » خبرُ أنتَ .

الثالثة : أنْ تكونَ الألفُ واللاَّمُ والفعلُ لـ« أنا » ، فيكون تمثيلُها : أَنَا أَنْتَ الضَّارِبُكَ . « أنا » مبتدأٌ ، و« أنتَ » مبتدأٌ ثانٍ ، و« الضَّارِبُكَ » مبتدأٌ ثالثٌ ، و« أنا » خبرُ « الضَّارِبُكَ » .

الرابعة : أنْ تكونَ الألفُ واللاَّمُ لـ« أنتَ » ، والفعلُ لـ« أنا » ، فيكونُ تمثيلها على الصُّورة التي قبلها إلاَّ أنَّ إعرابهَا غيرُ إعرابها . « أنا » مبتدأٌ ، و« أنتَ » مبتدأٌ ثانٍ ، و« الضَّارِبُكَ » خبرُ أنتَ ، و« أنا » فاعلٌ بـ« الضَّارِبُكَ » فافهمْهُ فإنه من مباحثِ ابنِ بَرِّي[1] .

* * *

(١) انظر سفر السعادة ٧٢٨/٢ ، والأشباه والنظائر ٢١٦/٣ .

ومنها[1]:

٢٢ ـ وَأَصْفَرَ مِنْ ضَرْبِ دَارِ المُلُوْكِ   يَلُـوْحُ عَـلَى وَجْهِـهِ جَعْـفَـرَا

الواوُ واوُ رُبَّ ، أي : ورُبَّ دينارٍ .

و« أصْفَرَ » صفةٌ لموصوف محذوف ، ولا ينصرفُ للوصف ووزن الفعل ، و« مِنْ ضَرْبِ دَارِ المُلُوْكِ » متعلِّقٌ بمحذوفٍ ؛ لأنه صفةٌ لذلك المحذوف .

وفي « يَلُوْحُ » روايتان :

إحداهما : رواية الفرَّاء[2] وهي « تَلُوحُ » بالتَّاء الدالَّةِ على المخاطب، وفاعلُهُ ضميرُهُ ، ومعناه : تُبصِرُ . و« على وجهه » متعلِّقٌ به . و« جعفراً » مفعولُهُ ، وموضع هذه الجملة جرٌّ على الصِّفة للمحذوف ، والعائدُ منها عليه الهاء في « وجهه » ، ويجوزُ أنْ تكونَ منصوبةً على الحال من الضَّمير المستكنِّ في الجارِّ والمجرور ، والجارُّ والمجرورُ هو العاملُ فيها ، ويجوزُ أنْ يكونَ موضعُ الجملة جرّاً على الصِّفة ، والجارُّ والمجرورُ متعلقاً بمحذوفٍ، وهو منصوبٌ على الحال من الضَّمير المضافِ إليه « وجه » ، وهو قليلٌ .

والثانية : الرِّوايةُ المشهورَةُ وهي بالياء الدَّالَّةِ على الغائب ، وفيها الإشكال ، أعني في نصب « جعفر » ، فقيل : هو منصوبٌ بإضمار فعل

---

(١) جاء في محاضرات الأدباء ص: ٢٣٠ : « وجد في خزانة جعفر بن يحيى دنانير في كل دينار مائة مثقال ومثقال نقشه ... وذكر البيت » . وانظر الحلل في شرح أبيات الجمل : ١٧ ، واللباب ١٤٠/٢ ، والمساعد ٣٧٩/١ ، والأشباه والنظائر ٢١٥/٤ ، والتاج (لوح) .

(٢) انظر الأشباه والنظائر ٢١٥/٤ .

تقديرُهُ : اقصدُوا جَعْفَراً. وقيل: هو من باب المفعول المحمولِ على المعنى؛ وذلك أنَّ جَعْفراً قد دخل في الرُّؤيَةِ ، ألاَ تَرَى أنَّ الشَّيءَ إذا لاحَ لكَ فقد رأيتَهُ . ومثلُهُ قولُ ابن قيسٍ الرُّقَيَّات[1]:

لَنْ تـَـرَاهَا وَلَـوْ تَأَمَّلْتُ إلاَّ وَلَهَا في مَفَارِقِ الرَّأْسِ طِيْباً

فنَصَبَ « طيباً » لدخوله في الرُّؤية . وكذا قولُ عَمْرو بنِ قَمِيْئَةَ[2]:

تَذَكَّرْتُ أَرْضـاً بِهَا أَهْلُهَا أَخْـوَالَهَا فِـيْـهَـا وَأَعْمَامَهَا

فنَصَبَ « أخوالَهَا » وما عُطِفَ عليه لدخوله في التَّذَكُّر . وكذا قولُ عبدِ العزيز بن زُرَارَةَ الكِلاَبيِّ[3]:

وَجَدْنَا الصَّالِحِينَ لَهُمْ جَزَاءٌ وَجَنَّاتٍ وَعَـيْـنـاً سَلْسَـبِيْلاَ

فنَصَبَ « جنَّاتٍ » وما عُطِفَ عليه لدخوله في الوجدان .

[٥٨/ب] **وقيل** : هو منصوبٌ بالمصْدَر الذي / هو ضَرْبٌ ، تقديرُهُ : مِنْ ضَرْبِ دارِ الملوك جَعْفراً على وَجْهِ الدِّيْنَار . وأضافَ الضَرْبَ إلى الدَّار ،

---

(١) زيادات ديوانه ص : ١٧٦ . وفيه : « ولو تأملت منها » . وهو من شواهد الكتاب ١/١٨٥ ، والمقتضب ٣/٢٨٤ ، والخصائص ٢/٤٢٩ ، والإفصاح للفارقي : ٨٩ ، ٢٧٤ ، وشرح المفصل ١/١٢٥ ، والمغني : ٧٩١ ، وشرح أبياته ٧/ ٢٧٢ .

(٢) ديوانه ص : ١٨٤ . وهو من شواهد الكتاب ١/١٨٥، والمحلى لابن شقير : ٧٦ ، والخصائص ٢/٤٢٧ ، والإفصاح للفارقي : ٣٤١ ، وشرح المفصل ١/١٢٦ .

(٣) هو قائد من الشجعان المقدمين في زمن معاوية رضي الله عنه ، كان فيمن عزا القسطنطينية وأبلى في قتال الروم البلاء العجيب ، وقتل في إحدى الوقائع ، ولما نعي لمعاوية قال : هلك والله فتى العرب . توفي سنة ٥٠هـ . له أخبار في تاريخ دمشق ٣٦/٢٨٦ ، والكامل لابن الأثير ٢/١٢٦ (حوادث سنة ٤٩هـ)، والأعلام ٤/١٧ .
والبيت من شواهد الكتاب ١/٢٨٨، والمقتضب ٣/٢٨٤، والأصول ٣/٤٧٤، والإفصاح: ٣١٤.

وإنما هو لأهلها على جهة الاتساع ،كما تقولُ : هَذَا الدِّيْنَارُ مِنْ ضَرْبِ بَغْدَادَ ، وهَذَا الثُّوْبُ مِنْ نَسْجِ اليَمَنِ .

واعلَمْ أنَّ الكُلَّ ضعيفٌ ؛ أمَّا الأوَّلُ والثَّاني فلأنهما يُؤدِّيَان إلى بقاء الفعل وهو « يَلُوحُ » بغير فاعل ، والفاعلُ من لوازم الفعل . وأمَّا الثَّالثُ فلِمَا فيه من الفصل بين ضَرْبٍ وجَعْفر بقوله : « يَلُوحُ عَلَى وَجْهِهِ »، وهو أجنبيٌّ ، فتبيَّنَ بذلك أنَّ الرِّوايةَ الصَّحيحةَ في هذا البيت روايةُ الفرَّاء ، واللهُ أعلمُ .

* * *

ومنها :

٢٣ ـ النَّاسُ أَسْوَاءٌ وَشَتَّى في الشِّيَمْ وَكُلُّهُمْ يَجْمَعُهُمْ بَيْتُ الأَدَمْ

البيتُ للَبيدٍ(١) . « النـاسُ » مبتـدأٌ ، وقد تقـدَّمَ القـولُ في وَزْنِهِ(٢) . « أسواءٌ » خبرُهُ ، وهو جمعُ سواء .

فإنْ قيلَ : فكيفَ جَمَعَ سَوَاءً على ذلك مع أنَّ وَزنَهُ فَعَالٌ كقَذَال وبابُهُ فَعَل كجَمَل ؟

أجبتُ : وجهُهُ أنَّ حرفَ العلَّة قد تُجريه العربُ مُجرى المفقود ؛ ألا تراهم قالوا : جَوَاد وأَجْوَاد ، ويتيم وأيتام ، فهذا كقَلَم وأقلام ، وفَخِذ وأفخاذ ، ومن هنا قال التَّصريفيُّون : إنَّ الهمزة في كِسَاء ورِدَاء منقلبةٌ عن ألفٍ منقلبةٍ عن الواو والياء .

---

(١) لم أقف عليه في ديوانه بشرح الطوسي . وانظر البيت في الأمثال : ١٣٢ ، وشرحه فصل المقال : ١٩٧ ، والمعاني الكبير : ١٢٥٣/٣ ، وجمهرة الأمثال ٣٠٣/٢ ، والمبهج : ١٢٦ ، والصداقة والصديق : ٢٨ .

(٢) عند شرح البيت ذي الرقم (١٧) .

ولسواءٍ جمعان آخَرَان :

الأَوَّلُ : **سَوَاسِيَة** . وهو من الجُمُوع الواردة على غير واحِدِهِ المستَعْمَل نحو : باطِلٍ وأباطيل ، وحديثٍ وأحاديث ، وذَكَر ومَذَاكير ، وقياسُ واحدها أبطالٌ وأحداثٌ ومِذكارٌ، وكذلك سَوَاسية، قياسُ واحدها سَوْسَاةٌ ، فوزْنُ سَوْسَاة فَعْلَلَة ، وأصلها سَوْسَوَة ، وهي من مضاعف السِّين والواو ، لكن قُلِبت الواوُ أَلِفاً ، وكذا أصلُ سَوَاسية سَوَاسِوَة ، فقُلِبَت الواوُ ياءً لتطرُّفها تقديراً ، وانكسار ما قبلها ، ووزنُهَا فَعَالِلَة .

فإنْ قيلَ : فهلاَّ كان وَزْنُ سَوَاسِية فَعَالِيَة نحو كَرَاهية ورَفَاهية ، ووَزْنُ سَوْسَاة فَعْلاة ؟

أجبتُ : ذلك ممتنع ؛ لأنه يُؤدِّي إلى أن تكونَ فاءُ الكلمة ولامُهَا من حرفٍ واحدٍ وهو السِّينُ ، وهو المرادُ من قولهم : بابُ سَلَس وقَلَق قليلٌ لا يُحمَلُ عليه ما أمكنَ غيرُهُ .

فإنْ قيلَ : فهلاَّ كانتا فواعِلَة وفَوْعَلَة ؟

أجبتُ : ذلك ممتنعٌ ؛ لأنه يُؤدِّي إلى أن تكونَ فاءُ الكلمة وعينُهَا من حرفٍ واحدٍ وهو السِّينُ أيضاً ، وهو المرادُ من قولهم : بابُ دَدَن وكَوْكَب قليلٌ نادرٌ ، وهو أقلُّ من الأوَّل .

فإنْ قيلَ : فهلاَّ كانتا فَعَافِلَة وفَعْفَلَة ؟

أجبتُ : ذلك ممتنعٌ ؛ لأنَّ الفاءَ لم تُكرَّر وحدها ، وإنَّما كُرِّرَت مع

العين في ثلاثة ألفاظ[1]: مَرْمَريس بمعنى الشِّدَّة ، ومَرْمَرِيْت للمكان القَفْر ، وبَرْبَريس في اسم موضع . أنشَدَ الزَّعفرانيُّ في كتاب « الأسماء الأعجميَّة »[2]:

/طَالَ النَّهَارُ ببَرْبَرِيْسَ وَقَدْ تَرَى ... أَيَّامَنَـا بِأُشَـاوَتَيْـنِ قِصَـارَا [٥٩/أ]

قال ابنُ بَرِّي : ويدلُّكَ على صحَّةِ ذلك أنهم قالوا : سَوَاسِوَة لغةٌ في سِوَاسِيَة[3]. قال ذو الرُّمَّةِ[4]:

لَهُمْ مَجْلِسٌ صُهْبُ السِّبَالِ أَذِلَّةٌ ... سَوَاسِيَةٌ أَحْرَارُهَا وَعَبِيْدُهَا

وقال آخَرُ[5]:

سُـوْدٌ سَوَاسِيَةٌ كَأَنَّ أُنُوْفَهُمْ ... بَعَـرٌ يُنَظِّمُـهُ الصَّبِيُّ بِمَلْعَبِ

لاَ يَخْطُبُوْنَ إِلى الكِرَامِ بَنَاتِهِمْ ... وَتَشِيْبُ أَيِّمُهُمْ وَلَمَّا تُخْطَبِ

---

(١) ذكر ابن جني منها (مرمريس) ومرمريت) فقط . انظر سر الصناعة ٢٤٧/١ ، ٥٦٩/٢ . وقال في الخصائص ٥٣/٢ : « وليس بالبعيد أن تكون التاء بدلا من السين كما أُبدلت منها في سِتّ وفيما أنشده أبو زيد ... » . وانظر المنصف ١٢/١ ـ ١٣ .

(٢) البيت لجرير في ديوانه ٥١٦/١ وروايته : « ببربروس » و« بقشاوتين » وانظر التاج (بربس) .

(٣) انظر الإغفال ٥٠٧/٢ .

(٤) ديوانه : ١٢٣٥/٢ . وهو في الإغفال ٥٠٧/٢ . وصهب السبال : أي هم عجم ليسوا بعرب . ولا يقال سواسية إلا في الهجاء ، فأما في الخير فيقال: سواء . (شرح الديوان) ، وانظر جمهرة اللغة ٢٣٧/١ ، ١٣١٠/٣ .

(٥) هو عامر بن الطفيل يهجو قوماً ويعيرهم ببخلهم وانصراف الناس عن الزواج ببناتهم . والبيت في ديوانه ص: ٢٩ . والرواية فيه :

صُلعٌ صَلاَمِعَةٌ كَأَنَّ أُنُوفَهُم ... بَعَرٌ يُنظِّمُـهُ الولـيدُ بِمَلْعَبِ

ولا شاهد في هذه الرواية . وانظر درة الغواص : ١١٩ ، وشرحها للخفاجي : ٣٣٠ ، واللسان (سوا) .

وقال آخَرُ[1]:

شَبَابُهُمُ وَشِيْبُهُمُ سَوَاءٌ   سَوَاسِيَةٌ كَأَسْنَانِ الحِمَارِ

والثَّاني في جمعه : سَوَاسٍ . قَالَ كُثَيِّرٌ[2]:

سَوَاسٍ كَأَسْنَانِ الحِمَارِ فَمَا تَرَى   لِذِي شَيْبَةٍ مِنْهُمْ عَلَى نَاشِئٍ فَضْلاَ

و« شَتَّى » خبرٌ ثانٍ ؛ لأنه معطوفٌ على الخبر الأوَّل ، ووزْنُهُ فَعْلَى كسَلْمَى ، ولا ينصرف للتأنيث ولزومه .

و« في الشِّيَم » متعلِّقٌ به ؛ لأنَّ المعنى : النَّاسُ مُتَسَاوُون في الإنسانيَّة ، ومتفرقون في الشِّيَم . والشِّيَم جمعُ شِيْمَة كقِيْمَة وقِيَم .

و« كلُّهُم » مبتدأٌ ولفظُهُ مُفْرَدٌ ، ومعناه الجمع ، فالضَّميرُ تارةً يعود على لفْظِهِ مُفرَداً كقولكَ : كُلُّ الرِّجَالُ ضَرَبْتُهُ ، وتارةً يعودُ على معناه مجموعاً كقولكَ : كُلُّ الرِّجَال ضَرَبْتُهُم . ونظيرُهُ كِلاَ ، فإنه عند البصريِّ

---

(١) البيت بهذا اللفظ في اللسان (سوا) . ونسب لبعض بني كليب بن أسد بن كليب . جاء في الطبقات الكبرى لابن سعد (في وفادات أهل اليمن ـ وفد الأشعريين) : أخبرنا هشام بن محمد قال: حدثني عمرو بن مهاجر الكندي قال : كانت امرأة من حضرموت ثم من تنعة يقال لها تهناة بنت كليب صنعت لرسول الله، صلى الله عليه وسلم كسوة ، ثم دعت ابنها كليب بن أسد بن كليب فقالت : انطلق بهذه الكسوة إلى النبي صلى الله عليه وسلم ، فأتاه بها وأسلم ، فدعا له ، فقال رجل من ولده يُعرِّضُ بناس من قومه :

لَقَدْ مَسَحَ الرَّسُولُ أَبَا أَبِيْنَا   وَلَمْ يَمْسَحْ وُجُوهَ بَنِي بُحَيْرِ

شَبَابُهُمُ وَشِيْبُهُمُ سَوَاءٌ   فَهُمْ في اللُّؤْمِ أَسْنَانُ الحَمِيرِ

وانظر البيت في البيان والتبيين ١٩/٢ ، والجمهرة ٢٣٧/١ ، ١٣١٠/٣ ، وثمار القلوب : ٣٧١ ، والمستقصى ١٢٣/٢ ، وجمهرة الأمثال ٥٢٣/١ ، والمخصص ١٢٦/١٥ .

(٢) ديوانه : ٣٨٤ وروايته « لذي كبرة » .

مفرَدُ اللَّفظ مثنَّى المعنى[1]، فيعودُ الضَّميرُ إليه على ذَينِكَ الوَجْهَين . قال تَعَالى[2]: ﴿ كِلْتَا ٱلْجَنَّتَيْنِ ءَاتَتْ أُكُلَهَا ﴾ . وقالَ الآخَرُ[3]:

كِلاَهُمَا حِينَ جَدَّ الجَرْيُ بَيْنَهُمَا قَـدْ أَقْلَعَـا وَكِـلاَ أَنْفَيْهِمَا رَابِي

قال عبدُ القاهر[4]: والأكثَرُ في «كُلٍّ» العَودُ على المعنى ، وفي «كِلاَ» العَودُ على اللَّفظ .

و« بيتُ الأَدَم » القَبرُ، وهو فاعلُ « يجمعهم »، والجملةُ خبرٌ عن « كلّ » ، وقد عادَ الضَّميرُ إليه على المعنى .

وهنا تنبيهٌ :

وهو أنَّ « سواءً » قد اختُلِفَ في تثنيته ، فمَنَعَهَا أبو عليٍّ ، واحتجَّ بقوله تَعَالى[5]: ﴿ فَٱصْبِرُوٓاْ أَوْ لَا تَصْبِرُواْ سَوَآءٌ ﴾ ، والتَّقديرُ : الصَّبْرُ وعَدَمُ الصَّبْر سَوَاءٌ عليكم ، فسَوَاءٌ خَبَرٌ عنهما ، وهو مُفْرَدٌ . وكذا قولُ الشَّاعر[6]:

---

(١) انظر الإنصاف : ٣٥٥ .

(٢) سورة الكهف ، من الآية (٣٣) .

(٣) هو الفرزدق ، والبيت في ديوانه طبعة الصاوي ص : ٣٤ ، ولم أقف عليه في ديوانه (طبعة دار صادر) ، ومنسوب إليه في النوادر ص : ٤٥٣ ، والمسائل الشيرازيات ٧٧/١ ، ٤١٩/٢ ، وإيضاح الشعر ص : ١٤٦ ، والخصائص ٤٢١/٢ . وانظر المرتجل : ٧٠ ، والمقتصد ١٠٥/١ ، وأسرار العربية ص : ٢٥٥ ، والإنصاف ص : ٣٥٨ ، واللباب ٤٠٠/١ ، وتوجيه اللمع ص : ٢٩٧ ، والمغني ص : ٢٦٩ ، وشرح أبياته ٢٦٠/٤.

(٤) المقتصد ١٠٥/١ .

(٥) سورة الطور ، من الآية (١٦) .

(٦) هو عبد الملك بن عبد الرحيم الحارثي ، والبيت في ديوانه : ٩٠ ، وتنسب هذه القصيدة التي منها الشاهد إلى السموءل ، وهي في ديوانه : ٩٠ ، وكذلك إلى غيرهما .
وانظر الشاهد في الحماسة ٨١/١ ، وشرحها للمرزوقي ١٢٣/١ ، والنهاية لابن الخباز : ٤٤٦ ، وشرح الألفية للمرادي ١٩٨/١ ، وتخليص الشواهد : ٢٣٧ ، والخزانة ٣٣١/١٠ .

سَلِي إِنْ جَهِلْتِ النَّاسَ عَنَّا وَعَنْهُمُ   وَلَيْسَ سَــوَاءً عَــالِــمٌ وَجَـهُــوْلُ

وأجازها الأخفشُ ، واحتجَّ بقول قيس بن معاذ[1] :

أَيَا رَبِّ إِنْ لَمْ تَقْسِمِ الحُبَّ بَيْـنَـنَـا   سَوَاءَيْنِ فَاجْعَلْنِي عَلَى حُبِّهَا جَلْدَا

وأنشَدَ الجوهريُّ[2] :

تَعَالَي نُسَمِّطْ حُبَّ دَعْدٍ وَنَغْتَدِي   سَــوَاءَيْنِ وَالمَــرْعَى بِأُمِّ دُرَيْــنِ

أمُّ دُرَين : أرضٌ جَدْبَةٌ ، ونسَمِّطْ : نلزم ؛ أي : تَعَالَي نُسَمِّطْ حُبَّنَا وإنْ كنَّا في أرضٍ جَدْبةٍ .

* * *

---

(١) كذا في اللسان (سوا) ١٤/ ٤١٠ . وقيل : هو نفسه مجنون ليلى ، والبيت في ديوانه : ٩٤ ، قال البغدادي : « وقيس بن معاذ هو المشهور بمجنون ليلى ، وقيل : الأصح أنه قيس بن الملوح العامري ... » . وانظر المغني : ١٨٦ ، وشرح أبياته ٣/٢١٥ ، وتخليص الشواهد : ٢٣٨ .

(٢) الصحاح (درن) ص : ٢١١٢ .

ومنها :

٢٤ـ لاَ حَبَّذَا أَنْتِ يَا صَنْعَاءُ مِنْ بَلَدٍ وَلاَ شُعُوبُ هَوًى مِنِّي وَلاَ نُقُمُ

البيت من « الحماسة »[١]، وهو لزياد بن منقذ[٢] .

يجوزُ أنْ تكونَ « لا » نافية[٣] بمعنى لم ،كقوله[٤]:

إنْ تَغْفِرِ اللَّهُمَّ تَغْفِرْ جَمَّا
وأيُّ عَبْدٍ لَكَ لاَ أَلَمَّا

/وقال عزَّاسْمُهُ[٥]: ﴿ فَلَا صَدَّقَ وَلَا صَلَّىٰ ﴾ . نَعَمْ ذلك على مذهب مَنْ غَلَّبَ عليها الفعليَّةَ . [٥٩/ب]

---

(١) البيت من قصيدة طويلة في الحماسة ١٣٤/٢ . وفيه : زياد بن حَمَل بن سعد بن عميرة بن حريث. وانظر شرح الحماسة للمرزوقي ١٣٨٩/٣، وشرحها للتبريزي ١٨٠/٣، وشرح المفصل ١٣٩/٧ ، وشرح التسهيل ٢٦/٣ .

(٢) هو المَرَّار بن المنقذ العَدَوي ، شاعر أموي معاصر للفرزدق ، وقيل (المـرَّار) لقبه ، واسمه زياد بن منقذ . انظر الخزانة ٢٥٣/٥-٢٥٤ . وفي المصون : ٢١ : « أنشدنا محمد بن القاسم الأنباري قال: أنشدني أحمد بن يحيى، لزياد بن منقذ أخي المرّار : لا حبذا أنت يا صنعاء ... » ، وبناء عليه فزياد أخو المرار وليس بلقب له . جاء في الخزانة نقلاً عن بعض شراح الحماسة : « لم يقل غير هذه القصيدة ، و لم يقل أحد مثلها، وكان قد أتى اليمن فنزع إلى وطنه ببطن الرمة ، قال أبو العلاء : الرمة : واد بنجد ، يقال بتشديد الميم وتخفيفها » .

(٣) في (ت) و(ص) : فيه .

(٤) رجز منسوب إلى أمية بن أبي الصلت . ديوانه : ٢٦٤ ، ونسب إلى أبي خراش الهذلي وهو في المنسوب إليه من شعره في شرح أشعار الهذليين ١٣٤٦/٣ . وانظر الأغاني ١٣١/٤ ، والأزهية : ١٥٨ ، وأمالي ابن الشجري ٢١٨/١ ، ٣٢٤/٢ ، ٥٣٦ ، والإنصاف : ٧٠ ، وشرح الكافية ٤٥٩/١/١ ، واللسان (لمم) ، والمغني : ٣٢١ ، وشرح أبياته ٣٩٧/٤ ، والجنى الداني : ٢٩٨ ، والخزانة ٤/٤ ، ١٩٠/٧ .

(٥) من الآية (٣١) من سورة القيامة .

و« حَبَّ » فعلٌ ماض ، وأصلُهُ حَبُبَ كظَرُف بدليل حَبُبْتُ[1]. وهذا البناء إنما يأتي غالباً من فَعُل ، وقد جاء حُبَّ بضمِّ الحاء ، ولولا ذلك لم يكُنْ له وجهٌ . و« ذا » فاعلُهُ ، ثمَّ وقَعَ التَّغليبُ ، فـ« أنتِ » فاعلٌ لحبَّذا .

وقد ذَهَبَ بعضُهُم إلى أنَّ « ذا » زائدةٌ ، فأنتِ فاعلٌ لحبَّذَا .

و« يا صَنْعَاءُ » جملةٌ ندائيَّةٌ ، و« مِن » زائدةٌ غيرُ متعلِّقَةٍ بشيء .

و« بَلَدٍ » في موضع نَصْب على التَّمييز .

و« لاَ شُعُوبُ هُوًى » و« لاَ نُقُمُ » معطوفٌ على أنتِ .

وقالَ ابنُ بَرِّي : يجوزُ أنْ تكونَ « لا » دُعَاءً ،كأنه قالَ : لاَ حَبَّبَ الله إليَّ صَنْعَاءَ ولا غيرَهَا من البلاد اليمنيَّة . وإنَّما دَعَا عليها لأنها ليسَتْ وَطَنَهُ .

وأمَّا مَنْ غَلَّبَ عليها الاسميَّةَ فموضِعُهَا رفعٌ بالابتداء ، وخَبَرُهَا أنتِ ، كأنه قالَ : لاَ المحبوبُ أنتِ يا صَنْعَاءُ ، ولاَ شُعُوبُ هَوًى ولا نُقُمُ . والتَّكرَارُ على هذا لازمٌ خِلاَفاً للمبرِّد .

وهنا مسألةٌ تتعلَّقُ بهذا ، وهي :

إنْ سَأَلَ سائلٌ : لِمَ جَازَ أنْ يُنْفَى قولُكَ : نِعْمَ الرَّجُلُ زيدٌ بـ« ما »، فيُقَالُ : مَا نِعْمَ الرَّجُلُ زيدٌ ، و لم يجز ذلك في حَبَّذَا زيدٌ ؟

والجوابُ : أنَّ « ما » وإنْ كانَ للنَّفي فهو من حروف الابتداء عندهم، ويدخُلُ على الجملتين الفعلية والابتدائية ، وذلك شأنُ حُرُوف الابتداء .

والأقوى عندهم في « نِعْمَ الرَّجُلُ زَيْدٌ » أنْ يكونَ « زيدٌ » مبتدأً ، و« نِعْمَ

---

(١) رجح ابن يعيش الحلبي في شرح المفصل ١٣٨/٧ أن يكون من باب فَعَل لأنه جاء متعدياً ، وفَعُل لا يكون متعدياً . وفي البديع لابن الأثير : ٤٩٤ أن ضم الحاء وفتحها لغتان ، والفتح أفصح . وانظر التبصرة ٢٨١/١ .

الرَّجُلُ » خبرُهُ؛ لأنه غيرُ محتاج إلى حَذْفٍ ، بخلاف الوجه الآخَر. وقد صَرَّحَ ابنُ خَرُوفٍ المغربيُّ في « شَرْح الجُمَل »[1] على وُجُوب القول بأنه مبتدأٌ وخَبرٌ .

وقال العَبْدِيُّ : يُوضِّحُ ذلك قولُهُ تَعَالى[2]: ﴿ نِعْمَ ٱلْعَبْدُ إِنَّهُۥٓ أَوَّابٌ ﴾ ، والتَّقديرُ : نِعْمَ العَبْدُ أَيُّوبُ ، لكن حُذِفَ لتقدُّمِ ذِكْرِهِ ، فأَيُّوبُ مبتدأٌ ، ونِعْمَ العَبْد خبرُهُ ، ولو حَمَلْتَهُ على الوجه الآخَر لحذَفْتَ الجملَةَ بأَسْرها ، وهو ممتنعٌ ، وإذا ثَبَتَ أنَّ: « نِعْمَ الرَّجُلُ زيدٌ » مُقدَّرٌ بذلك ، تَعَيَّنَ نفيُهُ بـ« ما »، وامتنع نَفيُهُ بـ« لا » لعدم التكرار ؛ إذ لا يجوز : لاَ زَيْدٌ قَائِمٌ ، فإنْ كَرَّرْتَ ذلك جازَ دُخُولُ « لا » عليه ،كقولكَ : لاَ زَيْدٌ عِنْدِي وَلاَ عَمْرٌو؛ لأنها جوابٌ لَمَنْ قالَ: أَزَيْدٌ عِنْدَكَ أم عمروٌ، ولا يجوزُ: لا زيدٌ عندي على جعله جواباً لمن قالَ: أزيدٌ عندكَ؛ لأنَّ جوابَ هذا على ما سُمِعَ في كلامهم لاَ خاصَّةً .

فلو قلتَ : أَزَيْدٌ نِعْمَ الرَّجُلُ أَمْ عَمْرٌو ؟ لجازَ أنْ يُقَالَ في جوابك: لاَ زَيْدٌ نِعْمَ الرَّجُلُ ولاَ عَمْرٌو. ويجوزُ أنْ تُقَدِّمَ نِعْمَ فتقول: لاَ نِعْمَ الرَّجُلِ زَيْدٌ ولاَ عَمْرٌو .

وأمَّا حبَّذا فامتَنَعَ نَفْيُهَا بـ« ما » لكونها داخلةً على الجملَتَين ، وجَازَ: مَا قَامَ زَيْدٌ ؛ لصلاحيَّةِ ردِّ هذه الجملة اسميَّةً ، بخلاف حَبَّذَا ، فإنه لا يجوزُ: زَيْدٌ حَبَّذا[3]،كما يجوزُ : زَيْدٌ نِعْمَ الرَّجُلُ .

* * *

---

(١) شرح الجمل ٥٩٩/٢ . قال : « وهذا قول سيبويه ، وأخطأ مَن زعم عليه غيرَ ذلك » .
(٢) سورة ص ، من الآيتين (٣٠ ، ٤٤) .
(٣) في (ت) : حبذا زيدٌ .

ومنها :

[٦٠/أ] **٢٥ ـ /فَأَصْبَحَ في لَحْدٍ مِنَ الأَرْضِ مَيِّتاً وَكَانَ بِهِ حَيّاً تَضِيقُ الصَّحَاصِحُ**

البيتُ من « الحَمَاسَة »(١)، وهو لأَشْجَعٍ السُّلَميِّ(٢).

و« أصْبَحَ » يجوزُ أنْ تكونَ تامَّةً ، ويجوزُ أنْ تكونَ ناقصةً ، واسمُهَا مُضْمَرٌ فيها ، يعودُ إلى الممدوح .

و« في لحدٍ » متعلِّقٌ بمحذوفٍ ، وهو خبرُهَا .

و« منَ الأَرْضِ » متعلِّقٌ بمحذوفٍ أيضاً ، وهو صفةٌ لـ« لَحْدٍ » ، وموضعُهُ جَرٌّ .

و« ميِّتاً » نَصْبٌ على الحال ، وهي مؤكِّدَةٌ ؛ لأنه لا يكونُ « في لَحْدٍ » إلاَّ كذلك .

و« كان » ناقصةٌ ، واسمُهَا مضمَرٌ أيضاً يعودُ إلى الممدوح .

و« الصَّحاصِحُ » فاعلُ « يَضِيقُ » ، و« به » متعلِّقٌ بقوله : « تضيق » ، والجملة خبرُ كَانَ .

و« حَيّاً » نَصْبٌ على الحال من الضمير في « به » .

ومَنْ رَوَى « كانت » بالتَّاء فالصَّحاصِحُ اسمُهَا ، وفاعل « تضيق »

---

(١) الحماسة ٤١٤/١ وفيه (وكانت به حياً) . وانظر ديوان المعاني ١٨٥/٢ ، وشرح المضنون به على غير أهله : ٣٤٥ . وفي (ت) : (في الأرض ثاوياً) .

(٢) هو الأشجع بن عمرو السلمي ، أبو الوليد ، شاعر عباسي مدح البرامكة ، ووصل إلى الرشيد فمدحه ، وأعجب به الرشيد . انظر الشعر والشعراء ٨٨١/٢ ، وطبقات الشعراء لابن المعتز : ٢٥١ ، والموشح : ٢٨٤ ، والخزانة ٢٩٦/١ .

مضمَرٌ يعودُ إليها ؛ لأنها مُقدَّمَةٌ عليه في التقدير ، والتَّقديرُ : وكانت الصَّحاصِحُ ضيِّقَةٌ به .

فإنْ قلتَ : كيف جازَ تقديمُ « تضيق » وهو فِعلٌ ؟

أجبتُ : جاز ذلك لقوَّةِ شبهه باسم الفاعل ، فقولُكَ : كَانَ يَقُوْمُ زَيْدٌ ،كقولكَ : كَانَ قَائِماً زَيْدٌ ، ولو قلتَ : كَانَ قَامَ زَيْدٌ ، لم يحسُنْ أنْ تحمِلَ زَيداً على كان ؛ لبُعْدِ الماضي عن اسم الفاعل ، بل تَحْمِلُ زيداً على أَنَّهُ فاعلٌ[١]، وتَستَودِعُ كَانَ ضميرَ الحديث والشَّأن . فأمَّا قولُ زُهَيرٍ[٢]:

وَكَانَ طَوَى كَشْحاً عَلَى مُسْتَكِنَّةٍ

فاسمُ كَانَ عائدٌ على مذكور، ويجوزُ أنْ يكونَ فيها ضميرُ الشَّأن . والأوَّلُ أقوى لوجهَين :

الأَوَّلُ: لفظيٌّ ، وهو أنه الإضمارُ بعد الذِّكْر أكثَرُ .

والثاني : معنويٌّ ، وهو أنه كلَّمَا عاد ذِكْرُ الأوَّل المتقدم تَمَكَّنَ الإخبارُ عنه، ولذلك قالت العَرَبُ : زَيْدٌ ضَرَبْتُهُ ، فتناوَلَت الأمر هذا التَّنَاوُلَ البعيدَ

---

(١) في (ح) : بل تحمل زائداً .

(٢) صدر بيت له في ديوانه : ٢٩ بشرح ثعلب ، وص : ٢٠ بشرح الأعلم . وعجزه :

فَلاَ هُوَ أَبْدَاهَا وَلَمْ يَتَقَدَّمِ

وفي شرح الأعلم جاءت رواية العجز : لم يتجمجم . وانظر شرح القصائد السبع الطوال : ٢٧٥، وإعراب القرآن ٣٢٥/٢ ، وشرح الكافية ٨٠٠/٢/١ ، وشرح الشافية ٢٠٧/٣ ، وشرح شواهده ٤٣٢/٤ .

إيثاراً لجَرْيِ ذِكْرِ زَيدٍ دُفعَتَين ، ولو قال : ضَرَبْتُ زَيْداً لأفادَ ذلك المعنى ، إلاَّ أنه إذا ذُكِرَ مُظهَراً ثمَّ أُضْمِرَ جرَى ذِكْرُهُ مرَّتَين ، فكان أدَلَّ على العناية .

ونَقَلَ أبو الفتح أنَّ أبا الحسن[1] أجازَ في قوله تعالى[2]: ﴿ مِنۢ بَعۡدِ مَا كَادَ يَزِيغُ قُلُوبُ فَرِيقٖ مِّنۡهُمۡ ﴾ أنْ يُضمَرَ فيها ضميرُ الشَّأن ، والجملَةُ من قوله : « يَزِيْغُ قُلُوْبُ » هي الخبرُ .

فإنْ قلتَ : فهل يجوزُ ذلك في « عسى » كجَوَازِهِ في «كَادَ » ؟

أجبتُ : لا يجوزُ ، والفرقُ بينهما أنَّ خَبَرَ « عسى » مَصْدَرٌ في التَّقدير ، فهو مُفرَدٌ ، ومُفَسِّرُ ضمير الشَّأن لا يكونُ إلاَّ جملةً . وهذا واضحٌ .

* * *

---

(١) انظر معاني القرآن له ٣٦٧/١ . وانظر كتاب (الجواهر) للباقولي المطبوع باسم إعراب القرآن المنسوب للزجاج ٢٨٢/١ .

(٢) من الآية (١١٧) من سورة التوبة .

ومنها :

٢٦ ـ لَنِعْمَ الفَتَى أَضْحَى بِأَكْنَافِ حَائِلٍ غَدَاةَ الوَغَى أَكْلَ الرُّدَيْنِيَّةِ السُّمْرِ

هذا البيت من « الحماسة »[(١)].

اللاَّمُ جوابُ القَسَم ، و« نِعْمَ » فعلٌ ماض ، و« الفتى » فاعلُهُ ، والمخصوص بالمدح محذوفٌ ، و« أضحى » صفتُهُ ، أي : لَنِعْمَ الفتى فتًى هو كذلك. وإذا جاز حَذْفُهُ من غير أنْ يَسُدَّ شيءٌ مَسَدَّهُ ، كان مع ذلك أَولى .

و« أضحى » يجوزُ أنْ تكونَ تامَّةً ، وفاعلُهَا مُضْمَرٌ .

و« بأكنافِ حائلٍ » / حالٌ من الضَّمير الذي فيه ، أو متعلِّقٌ به تعلُّقَ المفعوليَّةِ . [٦٠/ب]

و« غَدَاةَ الوَغَى » يجوزُ أن يتعلَّقَ بأَضْحَى، ويجوزُ أنْ يتعلَّقَ بـ« أَكْنَافِ حَائِلٍ » إذا كان حالاً .

و« أَكْلَ الرُّدَيْنِيَّةِ » يجوزُ أنْ يكونَ (خبراً آخَرَ كقوله : أضحى، ويجوزُ أنْ يكونَ)[(٢)] حالاً من ضَمير أَضْحَى ، أو من الضَّمير المستقرِّ في قوله : بـ« أَكْنَافِ حَائِلٍ » . وهو في معنى اسم المفعول ، أي : مَأْكُولَ الرُّدَيْنِيَّةِ ، وحينئذٍ لا يمتنع تعلُّقُ « غداة » به ؛ لأنه وإنْ كان مَصْدراً في اللَّفْظِ لكن كونه في معنى اسم المفعول جَوَّزَ تقديمَ المتعلِّق به عليه .

---

(١) الحماسة ٤٢٩/١ دون نسبة . وقد نسب في الفاضل : ٦١ إلى امرأة من بني أسد ترثي ابنها ، وانظر اللآلي ٧٣٣/٢ .

(٢) ما بين القوسين ساقط من (ت) .

فإن قلتَ: أيجوزُ أنْ يكون حالاً من الضَّمير الذي في قوله: بأكْنَافِ حَائِلِ؟

أجبتُ : لا يجوزُ ؛ لأنَّ ذلك الضَّميرَ ضميرُ جُثَّةٍ ، وظُرُوفُ الزَّمان لا تكونُ أخباراً عن الجُثَثِ ، وكذلك أيضاً لا تكونُ صفاتٍ لها ، ولا صِلاَتٍ ، ولا أحوالاً منها ، وكذلك لا يجوزُ أنْ يكونَ خَبرَ أَضْحَى ، ولا حالاً من فاعلها إنْ جَعَلْتَهَا تامَّةً .

* * *

ومنها :

٢٧ ـ لَيْتَ شِعْرِي ضَلَّةً أَيُّ شَـيءٍ قَتَلَكْ

هذا البيت من « الحماسة »[١]. وهو لأمِّ السُّلَيْكِ بنِ السُّلَكَة[٢].

« لَيْتَ » من أخواتِ إنَّ ، ولو سَمَّيْتَ به لأَعْرَبْتَهُ ونوَّنْتَهُ . قالَ الشَّاعرُ[٣]:

إنَّ لَيْتاً وَإنَّ لَوّاً عَنَاءُ

---

(١) الحماسة ٤٤٨/١. وقيل : القصيدة التي منها البيت هي لأم تأبط شراً. انظر عيون الأخبار ٦٥/٣، وشرح المختار من شعر بشار : ١٣٣ ، ولباب الآداب : ١٨٣ .

(٢) هو سُلَيكٌ السَّعدي ، أحد أغْرِبَةِ العرب وهجنائهم وصعاليكهم واسم أمه سلكة نُسب إليها ، وكانت سوداء ، واسم أبيه عمرو بن يثربي . انظر أخباره في الديباج : ٤١ ، والشعر والشعراء : ٢٣٥ ، والمبهج : ١٢٨ .

(٣) هو أبو زُبيد الطائي ، والبيت في ديوانه : ٥٧٨ (ضمن شعراء إسلاميون) . والبيت في : الكتاب ٢٦١/٣ ، وشرحه للسيرافي ١٩٧/١ مطبوع ، وشرح أبياته لابن السيرافي ٢١١/٢ ، والنكت عليه ٨٤٦/٢، والمقتضب ٣٧٠/١ ، وسرالصناعة ٨٧٦/٢ ، والمنصف ١٥٣/٢ ، والصحاح (لا) ، وشرح المفصل ٣٠/٦ ، وشرح الجمل ٢٣٢/٢ ، وشرح الكافية الشافية ١٧٢٣/٤ ، وشرح الكافية ٣١٢/١/٢ ، ٣٤٢ ، ٥٣٥ ، والخزانة ١١١/١ ، ٢٧٥/٦ ، ٣٨٨ ، ٣١٩/٧ .

و« شِعْري » هو مصدَرُ شَعَرْتُ ، وأصلُهُ شِعْرَة كالدِّرْبَة والفِطْنَة ، غيرَ أنَّ الهاء حُذفت مع الإضافة كقولهم: هُوَ أَبُو عُذْرِهَا، والأصل العُذْرَة. قَالَ الشَّاعرُ[١]:

دِمَاؤُهُمْ لَيْسَ لَهَا طَالِبٌ   مَطْلُوْلَـةٌ مِثْلُ دَمِ العُذْرَه

وقَالَ الله تَعَالى[٢]: ﴿وَإِقَامَ ٱلصَّلَوٰةِ﴾ . وفي هذا خلافٌ ، فعند الكوفيِّين لا يجوزُ حذفُهَا إلاَّ مع الإضافة كما أوردنا، كأنَّ المضافَ إليه عِوَضٌ منها، وعند البصريِّين يجوزُ ذلك بغيرها[٣]. وقد شَرَحْتُهُ في « المسائل الخلافية » .

وخبرُ ليت في هذا ونحوه محذوفٌ لا يجوز إظهارُهُ ؛ لأنَّ طُولَ الكلام بمعمول « شِعْرِي » نَابَ عنه ، وصار بدلاً منه ، ودَلَّكَ أنَّ قولَهُ :

أيُّ شَيءٍ قَتَلَكْ

جملةٌ استفهاميةٌ منصوبةُ الموضع بـ« شِعْرِي » ، فهو كقولِكَ : ليتني أَشْعُرُ أيُّ شَيءٍ قَتَلَكَ ، كقولكَ : قَدْ عَلِمْتُ أيَّ شَيء قَتَلَكَ ، وتقدير الخبر : ليتَ شِعْرِي أيَّ شَيءٍ قَتَلَكَ وَاقِعٌ أو كائنٌ ونحو ذلك .

و« ضَلَّةً » نَصْبٌ على المصدر ، وناصبُهُ محذوفٌ دلَّ عليه « ليت

---

(١) هو دعبل بن علي الخزاعي ، والبيت في ديوانه : ٧٩ . وانظر إتحاف الفاضل في الفعـل المبني لغير الفاعل ص: ٥٠ .

(٢) من الآية (٧٣) من سورة الأنبياء .

(٣) انظر المسألة في الكتاب ٨٣/٤ ، ومعاني القرآن للفراء ٢٥٤/٢ ، وللزجاج ٤٦/٤ ، والخصائص ١٧٢/٣ ، والجواهر للباقولي المطبوع باسم إعراب القرآن للزجاج ٨١٧/٣ ، والدر المصون ١٠٠/٥ .

شِعْري » ؛ ألا ترى أنه إذا تمنَّى عِلْمَ الشَّيء فقد اعترَفَ بضلاله ، فهو من باب قوله عَزَّ اسمُهُ[1]: ﴿ وَتَرَى ٱلْجِبَالَ تَحْسَبُهَا جَامِدَةً وَهِىَ تَمُرُّ مَرَّ ٱلسَّحَابِ صُنْعَ ٱللَّهِ ﴾ ، والتَّقديرُ : صَنَعَ اللَّهُ ذَلِكَ صُنْعاً ، وكذلك التَّقديرُ في البيت : ضَلَلت عن مَعرفةِ قَاتِلِكَ ضَلَّةً .

وهنا تنبيهٌ :

وهو أنَّ هذه الشَّاعرَةَ التزَمَت اللاَّمَ قبل الكاف، وليس ذلك بواجب ، وإنما هو ممَّا ترتكبُهُ الشُّعَرَاءُ إيذاناً بالتَّمَكُّن في النَّظْم ، وإعلاماً بما رُزِقَهُ من الفهم .

ونَقَلَ أبو الفتح[2] أنَّ أبا عليٍّ كان رُبَّمَا أجازَ كونَ كاف الإضمار وَصْلاً على التَّشبيه لها بالهاء ؛ لأنهما حرفان مهموسان وضميران؛ ألا ترى إلى قول مَنْ قالَ : مِنْكِمْ وبِكِمْ[3]، وإلى قولِ الحُطَيْئَةِ[4]:

وَإِنْ قَالَ مَوْلاَهُمْ عَـلَى كُـلِّ حَـادِثٍ
مِنَ الدَّهْرِ رُدُّوا فَضْلَ أَحْلاَمِكِمْ رَدُّوا

[٦١/أ] / وإذا جَازَ هذا جَازَ أنْ يُوصَلَ بها . قال أبو الفتح : وفي هذا عندي تَعَجْرُفٌ من الرَّأي ، وإقدامٌ على هذا الاعتقاد .

---

(١) سورة النمل ، من الآية (٨٨) .
(٢) لم أقف عليه .
(٣) هم ناس من بكر بن وائل . قال سيبويه عن هذه اللغة : وهي رديئة جداً . انظر الكتاب ١٩٧/٤، والمقتضب ٤٠٤/١ .
(٤) ديوانه : ٦٦ وروايته : « على جل حادث » . وانظر البيت في الكتاب ١٩٧/٤ ، وشرح أبياته ٣٤٢/٢ ، والنكت عليه ١١١٥/٢ ، والمقتضب ٤٠٥/١ .

وأقولُ : ليس الأمرُ كذلك ؛ لأنَّ إجراءَ الأصليِّ مُجْرَى الزَّائد قليلٌ، وعَكسُهُ كثيرٌ ، وفي التَّصريف أمثلةٌ صالحةٌ .

*　　*　　*

ومنها :

٢٨ ـ وَقَبْلَ غَدٍ يَا لَهْفَ نَفْسِي مِنْ غَدٍ　　إِذَا رَاحَ أَصْحَابِي وَلَسْتُ بِرَائِحِ

هذا البيتُ من « الحَمَاسَة »[١]، وهو لأبي الطَّمْحَان القَيْني[٢].

« قَبْل غَدٍ » منصوبٌ على الظَّرْف ؛ لأنه مضافٌ إليه . وأصلُ « غد » غَدْوٌ . قال الشَّاعرُ[٣]:

---

(١) الحماسة ٢٨/٢ . وقبل البيت :

أَلاَ علِّلاَنِي قَبْلَ صَدْحِ النَّوائحِ　　وَقَبلَ ارْتِقَاءِ النَّفْسِ فَوْقَ الجَوَانِحِ

وبعدَهُ :

إِذَا رَاحَ أَصْحَابي تَفِيْضُ عُيُونُهُم　　وغُودِرْتُ فِي لَحْدٍ عَلَيَّ صَفَائِحِي

يَقُولُونَ هَلْ أَصْلَحْتُمُ لأَخِيْكُمُ　　وَمَا القَبْرُ في الأَرْضِ الفَضَاءِ بِصَالِحِ

قلتُ : وهو منسوب أيضاً إلى هدبة بن الخشرم ، وهو في ديوانه : ٨٩ .

وانظر الشاهد في شرح الحماسة للمرزوقي ١٢٦٦/٣ ، والمقتصد ٢٤٤/١ ، وأمالي ابن الشجري ٤٢١/١ ، ٤/٢، ٢٨ ، وتذكرة النحاة : ٦٥٤ ، والمغني : ١٢٨ ، وشرح أبياته ٢٢٩/٢ ، وشرح شواهده للسيوطي : ٩٦ .

(٢) اسمه حنظلة بن الشرقي ، شاعرٌ معمر مخضرَمٌ ، أدرك الإسلام فأسلم . ذكره أبو حاتم في المعمرين: ٢٨ ، وابن حجر في الإصابة (المخضرمين الذين أدركوا النبي وأسلموا) ، وانظر الأغاني ١٢٥/١١ ، والشعر والشعراء : ١٤٥ .

(٣) نسبها البيهقي في المحاسن والمساوئ ١٢٣/٢ إلى رؤبة ، وليسا في ديوانه .

وانظر الفاضل : ١٩ ، والمقتضب ٢٣٨/٢ ، ١٥٣/٣ ، وغريب الحديث للخطابي ٢٤٤/٢ ، والمنصف ٦٤/١ ، ١٤٩/٢ ، والصاهل والشاحج : ٣٩٤ ، وأمالي ابن الشجري ٢٣٠/٢ ،

لاَ تَقْلُوَاهَا وَادْلُوَاهَا دَلْوَا

إِنَّ مَعَ اليَوْمِ أَخَاهُ غَـدْوَا

وناصبُهُ مُقدَّرٌ دَلَّ عليه ما بعدَهُ .

ونَادَى تلهُّفَ[1] نَفْسِهِ على طريق المبالغة فيما يُصيبُهُ ويَجِدُهُ .

و« مِنْ غَدٍ » يتعلَّقُ بـ« لَهْفَ نَفْسِي » . و« إذا » موضعُهَا جَرٌّ لأنها بَدَلٌ من « غَدٍ » ، فكأنه قال : يا لَهْفَ نَفْسِي من[2] إذَا رَاحَ أَصْحَابي .

وهنا تنبيهان :

الأوَّلُ : أنَّ الحُكْمَ على موضع « إذا » بالجرِّ لا يُستَنْكَرُ ؛ لأنَّ أبا الحسَن قد ذَهَبَ في نحو قولنا : حَتَّى إِذَا كَانَ كَذَا وجَرَى كَـذَا ، إلى أنَّ « إذا » مجرورةُ الموضع بحَتَّى[3].

وذهَبَ المبرِّدُ إلى جواز رفعها بالابتداء والخبر ،كقولكَ : إِذَا يَقُومُ زَيْدٌ إِذَا يَقْعُدُ جَعْفَرٌ ، فالأُولى مُبتَدَأَةٌ ، والثَّانيةُ خَبَرٌ ، والتَّقديرُ : وَقْتُ قِيَامِ زَيْدٍ وَقْتُ قُعُودِ جَعْفَرٍ .

والثَّاني : أنَّ هذا البيتَ يدلُّ على أنَّ المبدَلَ منه ليس في تقدير الطَّرْح ؛ لأنَّ مباشَرَةَ « إذا » للجَارِّ نادرٌ ، نعم يجوز أنْ تكونَ بدَلاً من موضع قوله:

وشرح الملوكي : ٣٩٢، ٣٩٤، والممتع ٦٢٣/٢، وشرح شواهد شرح الشافية : ٤٤٩ ، ٤٥١ .

(١) في (ص) : ونادى بلهف نفسه .

(٢) كذا في النسخ ، وفي (ح) فراغ بمقدار كلمة بعد (من) .

(٣) انظر المغني : ١٢٨ . .

« مِنْ غَد » ، فتكونُ منصوبةً ؛ لأنَّ معنى أتلَهَّفُ مِنْ غَدٍ أَشْكُو غداً .

وحيث وقَعَ الكلامُ في « إذا » فلا بُدَّ من بَسْطِهِ، فإنها كثيرةُ الدَّوْر في النَّظْم والنَّثْر . **ويَتَبَيَّنُ**[1] **حالُهَا بخمسَةِ فُصُول وتتمة .**

الفصل الأوَّل :

اعلَمْ أنَّ « إذا » تنقسم قسمين :

أحدهما : أنْ تكونَ زمانيَّةً .

والآخَرُ : أنْ تكونَ مكانيَّةً .

فالزَّمانيَّةُ لها وجهان :

الأوَّلُ : أنْ تكونَ متضمِّنةً معنى الشَّرْط والجزاء كقولكَ : إذَا جَاءَني زَيْدٌ أَكْرَمْتُهُ ، (فهذا كقولكَ : إنْ جَاءَني زَيْدٌ أَكْرَمْتُهُ)[2] .

والثَّاني : أنْ تكونَ بمعنى الوقت عاريةً من ذلك المعنى . ولها ثلاثةُ مواضعَ :

أوَّلُهَا : التَّوقيت كقولكَ : آتِيْكَ إذَا احْمَرَّ البُسْرُ ، فهذا الوقتُ معروفٌ زمانُهُ، وقد عُلِمَ أنَّ الفعلَ كائنٌ لا محالَةَ ، وليس كذلك حقيقةُ الشَّرْط؛ لأنَّ حقيقَتَهُ أنْ يَخرُجَ مَخْرَجَ الظَّنِّ والتَّوقُّع مع كون زمانه مجهولاً، ولذلك امتنع: آتِيْكَ إن احْمَرَّ البُسْرُ؛ لأنَّ احْمِرَارَهُ كائنٌ لا مَحَالَةَ ، و« إنْ » تقتضي كونه جائزاً، ولذلك جَازَ : إذَا طَلَعَتِ الشَّمْسُ أَكْرَمْتُ زَيْداً ، وإذَا قَامَتِ القيامةُ

---

(١) في (ص) : وسنبين .

(٢) ما بين القوسين ساقطٌ من (ت) .

عَذَّبَ اللهُ الكُفَّارَ، فامتنَعَ ذلك بـ« إنْ » ؛ لأنَّ طُلُوعَ الشَّمس ووُجُودَ القيامةِ واقعان بغير ارتيابٍ، وكذا قولُهُ تَعَالى[1]: ﴿ إِذَا ٱلسَّمَآءُ ٱنشَقَّتۡ ﴾ ، و[2]﴿ إِذَا ٱلسَّمَآءُ ٱنفَطَرَتۡ ۝ وَإِذَا ٱلۡكَوَاكِبُ ٱنتَثَرَتۡ ﴾ ، جميعُ هذا يمتنع استعمالُ « إنْ » فيه ؛ لوجوب حُصُولها .

وهنا تنبيهٌ :

[٦١/ب] وهو أنَّ بين « إذا » في قوله تَعَالى: ﴿ إِذَا ٱلسَّمَآءُ ٱنشَقَّتۡ ﴾ وبينها في / قولهم: « إِذَا احْمَرَّ البُسْرُ » فرقاً من قِبَلِ أنَّ الانشقاقَ مع العِلْم بوُجُوده فزَمَانُهُ مجهولٌ ليس له وقتٌ مَعْلومٌ ، ولذلك جاز استعمالُ إنْ في قوله تَعَالى[3]: ﴿ أَفَإِيْن مَّاتَ أَوۡ قُتِلَ ٱنقَلَبۡتُمۡ عَلَىٰٓ أَعۡقَٰبِكُمۡۚ ﴾ . وكذا قولُ طَرَفَة[4]:

فَإِنْ مِتُّ فَانْعِيْنِي بِمَا أَنَا مِثْلُهُ ... وَشُقِّي عَلَيَّ الجَيْبَ يَابْنَةَ مَعْبَدِ

ومثلُهُ قولُ الآخَرِ[5]:

كَمْ شَامِتٍ بِي إِنْ أَنَا هَلَكْـ ... ـتُ وَقَائِلٍ لِلَّهِ دَرُّهْ

وثانيها : الحالُ ،كقوله تَعَالى[6]: ﴿ وَٱلنَّجۡمِ إِذَا هَوَىٰ ﴾ و﴿ وَٱلَّيۡلِ إِذَا يَغۡشَىٰ ۝

(١) الآية الأولى من سورة الانشقاق .

(٢) الآيتان (الأولى والثانية) من سورة الانفطار .

(٣) سورة آل عمران ، من الآية (١٤٤) .

(٤) ديوانه : ٧٢ من معلقته . وانظر شرحها للأنباري (شرح القصائد السبع) : ٢٢٣ ، وشرح القصائد المشهورات للنحاس : ٩٢ . وراجع الخصائص ٣٧٢/٢ ، وسر الصناعة ٦٣٥/٢ .

(٥) منسوب إلى النابغة (وهو مما لم يرد في أصل ديوانه) انظر الديوان : ٢٣١ . وانظر هذه الأبيات وخبر ورودها على لسان النابغة في الشعر والشعراء ١٥٩/١ ، وجمهرة أشعار العرب ١٩٧/١ .

(٦) الآية الأولى من سورة النجم .

﴿ وَٱلنَّهَارِ إِذَا تَجَلَّىٰ ﴾[1]، و﴿ وَٱلَّيۡلِ إِذَا سَجَىٰ ﴾[2] والتقديرُ : والنَّجْمِ هَاوياً[3]، واللَّيْلِ غَاشياً ، والنَّهَارِ مُجَلِّياً ، واللَّيْلِ سَاجِياً .

فـ« إذَا » ظَرفُ زمان ، والعاملُ فيه استقرارٌ محذوفٌ في موضع نصب على الحال ، والعاملُ فيها فعلُ القَسَم المحذوف .

وكان أبو الفتح يَسْأَلُ نَفْسَهُ ويقول : كيفَ جاز لظرف الزَّمان هنا أن يكون حالاً من الجُثَّة ، وقد عُلِمَ امتناعُ كونِهِ صِلَةً له وصفةً وخَبراً ؟ ويُجيبُ بأنها جَرَتْ مَجْرَى الحدَث الذي يُوجَدُ ويُعدَمُ ، وهي أيضاً بعيدةٌ لا تنالُهَا أيدينا، ولا نُحيطُ عِلْماً بها في حال مَغِيبها إحاطَتَنا بما يقرب منَّا ، فجَرَتْ لذلك مَجْرَى المعدوم .

وكان أيضاً يَسْأَلُ سُؤالاً ثانياً وهو أنهم لم يُجِيزوا : اليومَ الشَّمْسُ قياساً على إجازة قولهم : اللَّيْلَةَ الهلاَلُ ، والفرقُ بينهما أنَّ الهلالَ مشكوكٌ فيه فأشبَهَ الحدَثَ بخلاف الشَّمْس ، فإنه لا شَكَّ في طُلُوعها ، وإذا اتَّضَحَ ذلك فكيف جاز لظرْفِ الزَّمان أنْ يكونَ حالاً من النَّجْم ؟

ويجيبُ بأنَّ مثلَ هذا يجوزُ في الحال من حيث كانت فضلَةً ومنها بُدٌّ، ولا يجوزُ ذلك في الخبر ؛ لأنه مُعْتَمَدُ الفائدَةِ ، ولا بُدَّ منه[4]. واسْتَحْسَنَهُ ابنُ برِّي .

---

(١) سورة الليل ، الآيتان الأولى والثانية .

(٢) سورة الضحى ، الآية الثانية .

(٣) انظر المغني : ١٣٠ .

(٤) انظر الأصول ٦٣/١ ، وعلل النحو : ٢٣٤ ، والمقتصد ٢٨٩/١ .

وكان أبو عليٍّ يقول : جاز ذلك في إذا تشبيهاً لها بإنْ الشَّرْطيَّةِ ، فجاز أنْ يكونَ حالاً من الجثَّة لذلك ،كما جازَ أنْ تكون « إذا » خبراً للجُثَّةِ في مثل : زَيْدٌ إذَا يأتيني أَضْرِبُ ،كما يجوزُ إذا قلتَ : زَيْدٌ إنْ يَأْتِيَنِي أَضْرِبْ .

وقال ابنُ بَرِّي: ويجوز أنْ يَكُونَ ذلك لأنَّ الحالَ فيها شبَهٌ من الظَّرْف من حيث كانت مفعولاً فيها ؛ لأنَّ حرفَ الوعاء الذي هو « في » مقدَّرٌ فيها من جهة المعنى ؛ ألا تراكَ تقولُ : جَاءَ زَيْدٌ في وَقْتِ إسْرَاعِهِ ، وأَقْبَلَ سَعِيْدٌ في وَقْتِ ضَحِكِهِ ، ولهذا عَمِلَتْ فيها معاني الأفعالُ ،كما عَمِلَتْ في الظُّرُوف، وسَدَّتْ مَسَدَّ ظُرُوف الزَّمان في الإخبار بها عن المصَادر في نحو: ضَرْبي زَيْداً قَائِماً ، وشُرْبِي السَّوِيْقَ مَلْتُوْتاً ، والأصل : ضَرْبي زَيْداً إذَا كَانَ قَائِماً ، فحَذَفَ الظَّرْفَ الذي هو « إذا » وما أُضِيْفَ إليه ، وصارت الحالُ تَسُدُّ مَسَدَّ « إذا » التي هي خبرٌ عن « ضَرْبي » .

فلَمَّا كان بين الحال وظرفِ الزَّمَان هذه المشابهةُ جازَ لأحدهما أنْ يقع موقع الآخَر ، فيقع مكان: جَاءَ زَيْدٌ مُسْرِعاً ، جَاءَ زَيْدٌ وَقْتَ إِسْرَاعِهِ، وبالعكس ، فكما جاز : والنَّجْمِ هَاوياً ، جاز: والنَّجْمِ إذَا هَوَى . ويدلُّكَ على صحَّةِ ذلك عَطْفُهُم الحالَ على « إذا » . قال طُفَيلٌ[1]:

عَرُوْبٌ كَأَنَّ الشَّمْسَ تَحْتَ قِنَاعِهَا ... إذَا ابْتَسَـمَتْ أَوْ سَـافِراً لَمْ تَبَسَّمِ

[٦٢/أ] / والتَّقديرُ مُبتَسِمَةً أو سافِرَةً .

---

(١) ديوانه : ٧٥ . وهو أوصف العرب للخيل، وربما سمي (طفيل الخيل) لكثرةوصفه لها. ويسمى أيضا (المحبر) بتشديد الباء، لتحسينه شعره. عاصر النابغة الجعدي، وزهير بن أبي سلمى، ومات بعد مقتل هرم بن سنان. انظر الشعر والشعراء : ١٣٧ ، والخزانة ٦٤٣/٣ .

وثالثها : أنْ تكونَ بمعنى المضيِّ بمنزلة إذ، نحو قوله تَعَالى[1]: ﴿ حَتَّىٰٓ إِذَآ أَتَوۡاْ عَلَىٰ وَادِ ٱلنَّمۡلِ قَالَتۡ نَمۡلَةٞ يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّمۡلُ ٱدۡخُلُواْ مَسَٰكِنَكُمۡ ﴾، وكقوله تَعَالى[2]: ﴿ حَتَّىٰٓ إِذَا جَآءُوكَ يُجَٰدِلُونَكَ يَقُولُ ٱلَّذِينَ كَفَرُوٓاْ إِنۡ هَٰذَآ إِلَّآ أَسَٰطِيرُ ٱلۡأَوَّلِينَ ﴾. ومثلُهُ قولُ زُهَيرِ بنِ أبي سُلْمَى[3]:

دَعَوْا ظِمْأَهُمْ حَتَّى إذَا تَمَّ أَوْرَدُوْا   غِمَاراً تَـفَـرَّى بِالسِّلاَحِ وَبِالدَّمِ

ويَدُلُّكَ على أنَّ « إذا » هنا للاستقبال كونُهَا لا تُضَافُ إلى المبتدأ والخبر ، وإنَّمَا تُضَافُ إلى الفعل والفاعل، وأنها تقتضي جواباً، بخلاف إذ .

والمكانيَّةُ هي التي للمفاجَأَةِ ، والأكثرون ذَهَبُوا إلى ذلك كقولكَ : خَرَجْتُ فَإِذَا زَيْدٌ ، والمعنى ففي الحَضْرَةِ زَيْدٌ ، فهذا ظرفُ مكان ،كما تقولُ : أَمَامِي زَيْدٌ . ويدلُّ على ذلك ستَّةُ أوجُهٍ :

الأوَّلُ : وُقُوعُهَا خَبَراً عن الجثَّة كما قدَّمْنَا .

والثَّاني : أنها لو كانت زماناً لاختَصَّتْ بالفعل، وهي مختَصَّةٌ بالاسم .

والثَّالثُ : أنَّ تلكَ لا يفارقها غالباً معنى الشرط والجزاء ، وليس في هذه ذلك .

والرَّابعُ : أنَّ تلكَ معناها الاستقبالُ ، وهذه معناها الحضُورُ ، فثبَتَ تبايُنُهُمَا .

---

(١) سورة النمل ، من الآية (١٨) .

(٢) سورة الأنعام ، من الآية (٣٥) .

(٣) ديوانه بشرح الإمام ثعلب : ٢٥ ، وروايته :

رَعَوا مَا رَعَوا مِنْ ظِمْئِهِمْ ثمَّ أَوْرَدُوا

والخامسُ : أنَّ تلكَ تلزَمُهَا الإضافةُ إلى الجملة ، وهذه غيرُ مضافَةٍ .

والسَّادسُ : أنَّ تلكَ تقتضي جواباً ، وهذه لا تقتضيه .

وذهَبَ الزَّجَّاجُ[(١)] إلى أنها ظرفُ زمانٍ كراهَةً ؛ لانتقالها عن بابها ، ودفعاً للاشتراك ، فالتَّقديرُ : خَرَجْتُ فَفِي ذَلِكَ الزَّمَانِ وُجُودُ زَيْدٍ .

ويدلُّ على ذلك أنَّ « إذا » وَقتٌ للشَّيء ، ووَقْتُ الشَّيء يُصاحِبُهُ ، والمفاجَأَةُ فيها معنى المصاحَبَةِ ؛ لأنها تَصْحَبُ الثَّاني وتُتبِعُهُ إيَّاه .

وأمَّا كونُهَا غيرَ مختصَّةٍ بالفعل فلِنَقْلِهَا عن معنى الشَّرط والجزاء ، وأُلْزِمَتِ المبتدأَ والخبرَ لمشابهتها الفاءَ في الإتباع ومُسَبِّبِيَّة الثَّاني عن الأوَّل .

وذهَبَ بعضُهُم[(٢)] إلى أنها حرفٌ . **وهو قويٌّ** ؛ لأنها لو كانت ظرفاً لافتَقَرَتْ إلى عامل ، وقد تَعَذَّرَ ذلك ،كقول الشَّاعر[(٣)]:

وَكُنْتُ أُرَى زَيْداً كَمَا قِيْلَ سَيِّداً ... إِذَا أَنَّهُ عَبْدُ القَفَا وَاللَّهَازِمِ

ألا تَرَى أنه لا يصحُّ أن يعمَلَ ما بعد أنَّ فيما قبلها ، وكذلك قولُهُ سبحانه[(٤)]: ﴿ فَإِذَا هِيَ شَاخِصَةٌ أَبْصَارُ الَّذِينَ كَفَرُوا ﴾ ؛ لأنه لا يصحُّ أنْ يعمَلَ

---

(١) انظر التسهيل : ٩٤ ، وشرح الكافية ٣١٢/١/١ ، والمغني : ١٢٠ ، والجنى الداني : ٣٦٥ .

(٢) وهو قول الأخفش . انظر المغني : ١٢٠ .

(٣) مجهول النسبة . انظر الكتاب ١٤٤/٣ ، وتحصيل عين الذهب : ٤٣٨ ، والمقتضب ٣٥٠/٢ ، والإغفال ٢٧٧/١، والخصائص ٣٩٩/٢ ، وشرح الجمل ٣٢٠/١ ، وشرح الكافية ١٢٤٤/٢/٢، ١٢٤٨ ، والخزانة ٢٦٥/١٠ . وأُرى بضم الهمزة بمعنى أظن متعدٍّ إلى ثلاثة مفاعيل ، قال الأعلم: ومعنى قوله : « عبد القفا واللهازم » : أي: إذا نظرتَ إلى قفاه ولهازمه تبينتَ عبوديته ولؤمه ؛ لأن القفا موضع الصفع ، واللهزمة موضع اللكز ، وهي مُضيغةٌ في أصل الحنك الأسفل .

(٤) سورة الأنبياء ، من الآية (٩٧) .

في « إذا » شَاخِصَةٌ ؛ لأنَّ شَاخصَةً في ضمن خبرٍ مكنيٍّ الأمر ، وقد عُلِمَ أنَّ ما أُضمِرَ على شريطة التفسير لا يجوز أنْ يتقدَّمَهُ ما هو تفسيرٌ له ؛ لأنه لو تقدَّمَهُ لَمَا احتاج إلى ذلك ؛ إذ قد عُرِفَ ضميرُ أيِّ شيءٍ هو ، وكان يجوز العطفُ عليه، والبدَلُ منه، وتأكيدُهُ ، وهذا غير جائز بإجماع النُّحَاة. ويؤيِّدُهُ المسألةُ المشهورَةُ وهي[1]: ظَنَنْتُ أَنَّ الزَّنْبُوْرَ أَشَدُّ لَسْعَةً مِنَ العَقْرَبِ فَإِذَا هُوَ هِيَ ، فتأمَّلْهُ .

الفصل الثَّاني :

أنها اختَصَّت بالإضافة إلى الفعل دون الاسم لِمَا فيها من معنى الشَّرْط والجزاء . فأمَّا قولُهُ تَعَالى[2]: ﴿ إِذَا ٱلسَّمَآءُ ٱنشَقَّتْ ﴾ ، و[3]﴿ إِذَا ٱلسَّمَآءُ ٱنفَطَرَتْ ﴾ ، فليس / الاسمُ بعدها مرفوعاً بالابتداء ، وإنَّما هو مرفوعٌ بإضمار فعل يُفسِّرُهُ ما بعده ، بمنزلة قوله تعالى[4]: ﴿ وَإِنْ أَحَدٌ مِّنَ ٱلْمُشْرِكِينَ ٱسْتَجَارَكَ ﴾ . [٦٢/ب]

وهنا تنبيهٌ :

وهو أنه قد أَجَازَ أبو الحَسَن الأخفَشُ وُقُوعَ المبتدأ والخبر بَعْدَهَا قَليلاً ، قَالَ بعضُ الحُذَّاق : وهو الَّذي يَقضي به ظاهرُ كَلاَم سيبويه؛ لأنه أنشَدَ بيتَ ذي الرمة[5]:

(١) انظر الإنصاف : ٥٦٢ [المسألة : ١٠٢] ، والمغني : ١٢١ .
(٢) سورة الانشقاق ، الآية الأولى .
(٣) سورة الانفطار ، الآية الأولى .
(٤) سورة التوبة ، من الآية (٦) .
(٥) ديوانه ١٠٤٢/٢. وكتاب سيبويه ٨٢/١ ، وشرح أبياته لابن السيرافي ٢٣٦/١ ، والنكت عليه ٢١٧/١ ، وتحصيل عين الذهب ١٠٣ ، و المقتضب ٧٤/٢، والمسائل البغداديات: ٤٦٣، وكتاب

إِذَا ابْنُ أَبِي مُوْسَى بِلاَلاً بَلَغْتِهِ فَقَامَ بِفَأسٍ بَيْنَ وَصْلَيْكِ جَازِرُ

فأجازَ في « ابن » النَّصْبَ والرَّفْعَ ، فالنصبُ على إضمار فعل يفسِّرُهُ ما بعده ، تقديره : إِذَا بَلَغْتِ ابنَ أبي موسى بَلَغْتِهِ ، والرفعُ على الابتداء وما بعده خبرُهُ ؛ ألا تراه جعل الرفعَ فيه بمنزلته في قول الشَّاعر[1]:

فَأَمَّا تَمِيْمٌ تَمِيْمُ بْنُ مُــــرٍّ فَأَلْفَاهُمُ القَوْمُ رَوْبَى نِيَامَا

وبعضُهُم يجعله مفعولاً لِمَا لم يُسَمَّ فاعلُهُ ، والتَّقديرُ : إذا بلغ ابنُ أبي موسى بلالٌ ، وهذا ضعيفٌ في القياس ؛ لأنه أَضْمَرَ ما يُرفَعُ ، وفسَّرَهُ بما يُنصَبُ ، وحَقُّ المفسِّر أنْ يكون مجانِساً لِمَا فسَّره .

نعم وإنْ جاز وقوعُ المبتدأ والخبر بعدها ، فلا يحسن أن يكونَ الخبرُ إلاَّ فِعْلاً ؛ لتكون الجملَةُ من المبتدأ والخبر بمنزلة التي من الفعل والفاعل . فيجوز : إِذَا قَامَ زَيْدٌ أَكْرَمْتُكَ ، ويمتنع : إِذَا زَيْدٌ قَامَ أَكْرَمْتُكَ ، على أنَّ أبا الحسن قد أجاز ذلك ، وعليه قولُ الشَّاعر[2]:

فَهَــلاَّ أَعَــدُّوْنِي لِمِثْــلِي تَفَــاقَدُوْا إِذَا الخَصْمُ أَبْزَى مَائِلُ الرَّأْسِ أَنْكَبُ

= الشعر : ٤٩١ ، والتبصرة ٣٣٣/١ ، وأمالي ابن الشجري ٤٩/١ ، والتخمير ٣٨٣/١ ، وشرح المفصل ٣١/٢ ، وشرح الجمل لابن خروف ٤٠٨/١ ، والخزانة ٣٢/٣.

(١) هو بشر بن أبي حازم الأسدي ، والبيت في ديوانه : ١٩٠ . وانظر الكتاب ٨٢/١ ، ومعاني الأخفش ٨٥/١ ، وأدب الكاتب : ٨١ ، وشرح أبياته (الاقتضاب) ٧٣/٣ ، ومجالس ثعلب ١٩١/١ ، وإعراب القرآن ٥٥/٤ ، والمحتسب ١٩١/١ ، والتبصرة ٣٢٧/١ ، والأزهية : ١٥٥ ، وأمالي ابن الشجري ١٣١/٣ .

(٢) هو عمرو بن أسد الفقعسي كما في الحماسة البصرية : ٣٤ ، وقيل : مرة بن عداء الفقعسي كما في شرح الحماسة للتبريزي ١١٥/١ . وانظر الحماسة ١٢٤/١، وشرحها ٢١٤/١ ، وشرح الكافية ٥٤٨/١/١ ، ٤٣٣/١/٢ ، وفرائد المعاني لابن آجروم ١٢٢/١ ، والخزانة ٢٩/٣ .

وإنَّما حَسَّنَ له ذلك إخلاصُهَا للوقت ، وتجرُّدَهَا عن معنى الجزاء .

وكذا قولُ ضَيغَمٍ الأَسَديِّ[1] :

إِذَا هُـــوَ لَمْ يَخَفْنِي فِي ابْنِ عَمِّي   وَإِنْ لَمْ أَلْقَـهُ الرَّجُـلُ الظَّـلُـــوْمُ

فهو مرفوعٌ بالابتداء ، و« هو » ضميرُ الشَّأن . ويمتنع أن يرتفع بإضمار فِعْلٍ ؛ لأنَّ هذا الضَّميرَ يفتقر إلى جملة تُفسِّرُهُ ، فيبقى ذلك الفعلُ بغير مُفَسِّرٍ ، وهذا واضحٌ .

الفصل الثَّالثُ :

جوابُهَا يكونُ بثلاثَة أشياءَ :

أوَّلُهَا : الفعلُ ،كقولكَ : إذَا جِئْتَني أَكْرَمْتُكَ .

والثَّاني : الفاءُ ،كقولكَ : إذَا جِئْتَني فَأَنَا أُكْرِمُكَ .

والثَّالثُ : إذا المكانيَّةُ ، قال الله تَعَالى[2]: ﴿ ثُمَّ إِذَا دَعَاكُمْ دَعْوَةً مِّنَ ٱلْأَرْضِ إِذَآ أَنتُمْ تَخْرُجُونَ ﴾، وكقوله تَعَالى[3]:﴿ حَتَّىٰٓ إِذَآ أَخَذْنَا مُتْرَفِيهِم بِٱلْعَذَابِ إِذَا هُمْ يَجْـَٔرُونَ ﴾ .

واعلَمْ أنَّ متى كان الجوابُ فِعْلاً مضارعاً أو ماضياً بغير قَدْ استُغْني عن الرَّابط ، ومتى كان مبتدأً وخبراً لم يكُنْ بُدٌّ من الفاء ؛ إذ هي تُوصِلُ إلى المجازاة بالجملة الاسميَّة ، ولولاها لم يرتبط أوَّلُ الكلام بآخِره ؛ لأنَّ الشَّرْطَ والجزاء لا يَصِحَّان إلا بالأفعال ؛ إذ الفعلُ يُعقَدُ بمثله ، وكانت

---

(١) هو له في الخصائص ١/١٠٤ .

(٢) سورة الروم ، من الآية (٢٥) .

(٣) سورة المؤمنين ، الآية (٦٤) .

أَوْلى من غيرها لِمَا فيها من التعقيب ، وسبيلُ الجزاء أنْ يطَأَ عَقِبَ الشَّرْط بدليل قولهم : إِنْ دَخَلْتِ الدَّارَ فَأَنْتِ طَالِقٌ ، فوقوعُ الطَّلاق واقعٌ عقيب الدُّخول .

وكذلك إنْ كانَ الجوابُ فعلاً أمرياً أو نهييّاً نحو : إذا جَاءَكَ زَيْدٌ فَأَكْرِمْهُ، وإِذَا / أَتَاكَ سَعِيْدٌ فَلاَ تَشْتِمْهُ، ولزم ذلك فيهما لجواز استقلالهما، فأُتِيَ بها لتدُلَّ على ربطهما بما قبلها واتصالهما به . [٦٣/أ]

الفصل الرَّابعُ :

في عاملها ، وهو على ثلاثة أَضْرُبٍ :

الأوَّلُ : أن يكونَ جَوَابَهَا ،كقولكَ : إِذَا جِئْتَني أَكْرَمْتُكَ ، وإِذَا تَقْصِدُنِي أُحْسِنُ إِلَيْكَ .

والثَّاني : أنْ يكونَ ما دَلَّ عليه جوابُهَا ،كقوله تَعَالى[(١)]: ﴿ **فَإِذَا نُفِخَ فِي ٱلصُّورِ فَلَآ أَنسَابَ بَيْنَهُمْ يَوْمَئِذٍ** ﴾ ، والمعنى والله أعلَمُ : فَإِذَا نُفِخَ في الصُّور تَقَاطَعُوا ، فدلَّ على ذلك قولُهُ تعالى : ﴿ **فَلَآ أَنسَابَ بَيْنَهُمْ** ﴾. وكذا قولُهُ تَعَالى[(٢)]: ﴿ **يَوْمَ يَرَوْنَ ٱلْمَلَٰٓئِكَةَ لَا بُشْرَىٰ يَوْمَئِذٍ لِّلْمُجْرِمِينَ** ﴾ ، فـ « يومَ » متعلِّقٌ بفعلٍ دلَّ عليه « لا بُشْرَى » ، فالتَّقديرُ: يَومَ يَرَوْنَ الملاَئِكَةَ يَحْزَنُونَ . وإنَّما احتيج إلى هذا التَّقدير؛ لأنَّ ما بعدَ لا النَّافِيَةِ في مثل هذا الموضع لا يَعمَلُ فيما قبلها، وأيضاً فإنَّ « بُشْرَى » مَصدَرٌ ، والمصدَرُ لا يَتَقَدَّمُ عليه ما كان في صِلَتِهِ .

---

(١) سورة الأنبياء ، الآية (١٠١) .

(٢) سورة الفرقان ، الآية (٢٢) .

ومنه قولُهُ سُبحانه[١]: ﴿ ثُمَّ إِذَا دَعَاكُمْ دَعْوَةً مِّنَ ٱلْأَرْضِ إِذَآ أَنتُمْ تَخْرُجُونَ ﴾ ، فالعاملُ في « إذا » الأُولى ما دلَّ عليه « إذَا أَنْتُمْ تَخرُجُونَ » ، والتقدير : خَرَجْتُمْ . ولا يجوز أنْ يعمل فيها « يَخرُجُون » ؛ لامتناع أنْ يعمَلَ ما بعد إذا المكانية فيما قبلها ، وحُكمُهَا في ذلك حُكْمُ الفاء .

ومنه قولُهُ عَزَّ اسمُهُ[٢]: ﴿ فَإِذَا نُقِرَ فِى ٱلنَّاقُورِ ۝ فَذَٰلِكَ يَوْمَئِذٍ يَوْمٌ عَسِيرٌ ۝ عَلَى ٱلْكَٰفِرِينَ غَيْرُ يَسِيرٍ ۝ ﴾، فاعامل في إذا ما دل عليه فوله سبحانه : ﴿ فَذَٰلِكَ يَوْمَئِذٍ يَوْمٌ عَسِيرٌ ﴾[٣]، والتَّقديرُ والله أعلَمُ: فإذا نُقِرَ في النَّاقُور صَعُبَ الأمْرُ.

فإنْ قلتَ : فما العاملُ في « يومَئِذٍ » ؟

أجبتُ : يعملُ فيه « ذلك » ؛ لأنه إشارَةٌ إلى المصدر ، والتَّقديرُ : فالنَّقْرُ يومئذ يومٌ عسيرٌ ، أي : نَقْرُ يَومٍ عَسِيرٍ ، ثُمَّ حُذِفَ المضافُ وأُقِيمَ المضافُ إليه مُقَامَهُ . وأجاز بعضُهُم أنْ يكونَ « يَومَئِذٍ » في موضع رفع على البدَل من قوله : « فَذَلِكَ » ، إلاَّ أنه لم يَظْهَرْ فيه الإعرابُ لبنائه .

وهنا تنبيهٌ :

وهو أنَّ العاملَ في قوله تَعَالى[٤]: ﴿ عَلَى ٱلْكَٰفِرِينَ ﴾ : ﴿ غَيْرُ يَسِيرٍ ﴾ .

فإنْ قلتَ : فكيفَ جَازَ أنْ يعمَلَ المضافُ إليه فيما قبلَ المضاف ؟

أجبتُ : بأنَّ مُجوِّزَ ذلك كونُ « غير » في معنى النَّفي، ولذلك أجازوا: أَنْتَ زَيْداً غَيرُ ضَارِبٍ ، والتَّقدير : أَنْتَ زَيْداً لاَ ضَارِبٌ ، ومَنَعُوا : أَنْتَ

---

(١) سورة الروم ، من الآية (٢٥) .
(٢) سورة المدثر ، الآيتان (٨ ، ٩) .
(٣) هذه الآية ساقطة من (ت) .
(٤) سورة المدثر ، الآية (١٠) .

زَيْداً مِثْلُ ضَارِبٍ ؛ لعدم ذلك في « مِثْل » ، وذلك نحو قوله تَعَالى[1] : ﴿ أَءِذَا مِتْنَا وَكُنَّا تُرَابًا وَعِظَٰمًا أَءِنَّا لَمَبْعُوثُونَ ﴾، والتَّقديرُ: أئذَا بُعِثْنَا. و« أئِنَّا لمبعُوثوْنَ » ليس جواباً لـ« إذا » ؛ إذ الاستفهامُ لا يكون جواباً للشَّرْط ، وإنَّما أَغْنَى عنه ، وقَامَ مَقَامَهُ .

وكَذَا قولُهُ تَعَالى[2]: ﴿ هَلْ نَدُلُّكُمْ عَلَىٰ رَجُلٍ يُنَبِّئُكُمْ إِذَا مُزِّقْتُمْ كُلَّ مُمَزَّقٍ إِنَّكُمْ لَفِى خَلْقٍ جَدِيدٍ ﴾ ، فالعاملُ في « إذا » ما دَلَّ عليه قولُهُ تَعَالى : ﴿ إِنَّكُمْ لَفِى خَلْقٍ جَدِيدٍ ﴾[3] من معنى بُعِثْتُم أو تُبْعَثُون .

فإنْ قيلَ : أيجوز أن يُنصَبَ « إذا » بقوله : جديد ؛ لأن المعنى عليه ؟

أجبتُ : لا يجوزُ ؛ لامتناع أنْ يعمَلَ ما بعد « إنَّ » فيما قبلها ، وهذا يُسَمَّى مجاذَبَةَ الإعراب والمعنى للشَّيءِ الواحد، وكانَ أبو عليٍّ يُلِمُّ به كثيراً، وذلك أنه يُوجَدُ في المنثور والمنظوم ، المعنى يدعو إلى أَمْرٍ والإعرابُ يمنَعُ منه ، فمتى اعتوَرَا كلاماً وَجَبَ أنْ يُتمسَّكَ بصحَّةِ المعنى، ويُتأَوَّلُ لصحَّةِ الإعراب ، وذلك كقوله تَعَالى[4]: ﴿ إِنَّهُۥ عَلَىٰ رَجْعِهِۦ لَقَادِرٌ ۝ يَوْمَ تُبْلَى ٱلسَّرَآئِرُ ﴾، / فالظَّرْفُ الذي هو « يَومَ » يقتضي المعنى أن يتعلَّق بالمصدر الذي هو رَجْع ، أي : إنه على رَجْعِهِ في ذلك اليوم لَقَادرٌ ، لكنَّ الإعرابَ يمنَع ُمنه ؛ لعدم جواز الفصل بين المصدر ومعموله بأجنبيٍّ ، فحينئذ يُجعَلُ العاملُ فيه فعلاً مقدَّراً دلَّ عليه المصدَرُ . [٦٣/ب]

---

(١) سورة المؤمنين ، من الآية (٨٢) ، ووردت في سورة الصافات (١٦) ، والواقعة (٤٧) .
(٢) سورة سبأ ، من الآية (٧) .
(٣) من قوله : (فالعامل في إذا) إلى هنا ساقطٌ من (ص) .
(٤) سورة الطارق ، الآيتان (٨ ، ٩) .

وكذا قولُهُ سبحانه[1] : ﴿ لَمَقْتُ ٱللَّهِ أَكْبَرُ مِن مَّقْتِكُمْ أَنفُسَكُمْ إِذْ تُدْعَوْنَ إِلَى ٱلْإِيمَٰنِ فَتَكْفُرُونَ ﴾، فالمعنى يقتضي تعلُّقُ « إذ » بالمقْتِ ، والإعرابُ يَمنَعُهُ للفصل بين المصدر ومعموله بالخبر ، فيُقدَّرُ له فعلٌ يدلُّ عليه المقتُ.

وكذا قولُهُ سبحانه[2]: ﴿ أَفَلَا يَعْلَمُ إِذَا بُعْثِرَ مَا فِى ٱلْقُبُورِ ۝ وَحُصِّلَ مَا فِى ٱلصُّدُورِ ۝ إِنَّ رَبَّهُم بِهِمْ يَوْمَئِذٍ لَّخَبِيرٌۢ ﴾. فالمعنى أنَّ العاملَ في « إذا » خبيرٌ، والإعرابُ يمنعُهُ ؛ لأنَّ ما بعد « إنَّ » لا يَعمَلُ فيما قبلها ، فاقتضى أنْ يُقَدَّرَ له العاملُ .

فإنْ قلتَ : أيجوز أنْ يعمَلَ فيه « يَعْلَمُ » ؟

أجبتُ : لا يعمَلُ في « إذا » ما قبلها ما دامت شَرطيَّةً .

الفصلُ الخامس :

في علَّة بناءِ « إذا » . وفي ذلك أربعةُ أوجُهٍ :

الأوَّلُ : أنَّهَا بُنِيَتْ لتضمُّنِهَا معنى حرف الشَّرْط،كما بُنِيَتْ متى ومَنْ وغيرُهُمَا من الأسماء المجَازَى بها كذلكَ عدا أيّاً .

والثَّاني : أنَّ ذلك لمشابهتها الموصولَ لوجهَين : أحدهما : امتناعُهَا من الاستقلال بنفسها وخُرُوجُهَا بذلك عن حكم الأسماء . والآخَرُ : أنَّ تمامَهَا لا يقع إلاَّ بجُمْلَةٍ ،كما أنَّ الموصول كذلك .

والثَّالثُ : أنَّ ذلك لتضمُّنِهَا حرفَ الوعاء وهو « في »، والفرقُ بينها وبين باقي الظُّرُوف جوازُ ظُهُور « في » مَعَهَا ، وامتناعُ ذلك في « إذا » ؛

---

(١) سورة غافر ، من الآية (١٠) .

(٢) سورة العاديات ، الآيات (٩ ـ ١١) .

ألا تراكَ تقولُ : آتِيْكَ وَقْتَ احْمِرَارِ البُسْرِ ، (وفي وَقْتِ احْمِرَارِ البُسْرِ ، ولا يجوزُ : آتيكَ في إذَا احْمَرَّ البُسْرُ)[1] .

والرَّابعُ : أنها جاريةٌ مَجْرَى المقطوع عن الإضافة، وبيانُهُ أنها مضافَةٌ إلى الجملة ، والإضافةُ إليها كَلاَ إضافَة ، ومثلُهَا في ذلك حَيْثُ ، ولذلك بُنِيَتْ على الضَّمِّ بناءَ الغايات نحو قَبْلُ وبَعْدُ ، وهذا جَلِيٌّ .

وأمَّا الخاتمةُ فلو سَمَّيْتَ بـ« إذا » لأعْرَبْتَهَا وألحقْتَهَا بالأسماء المتمكِّنَة ، وحَكَمْتَ على أَلِفِهَا بالانقلاب عن واوٍ لعدم إمالتها ، وكان الأصلُ إذَوٌ ، لكن قُلِبَتْ ألفاً لتحرُّكِهَا وانفتاح ما قبلها ، فإنْ ثَنَّيتَهَا قُلْتَ : إِذَوَان ، وكذلك حُكْمُ إلى وألا ، تقولُ في تثنيتهما : إِلَوَان وأَلَوَان .

فإنْ قلتَ : فألفها ليسَتْ بمبدَلَةٍ فهلاَّ امتنع قَلْبُهَا ؟

أجبتُ : لَمَّا انتقَلَتْ إلى حكم الأسماء وجَبَ الحكمُ عليها بما يُحْكَمُ به فيها. ونظيرُ ذلك ضَرَبَ ، فإنَّ حكمَهُ إذا سُمِّيَ به مجرَّداً من الضَّمير أنْ يُعرَبَ فيقالُ : هَذَا ضَرَبٌ ، ورَأَيْتُ ضَرَباً ، ومَرَرْتُ بضَرَبٍ ، وإنْ سُمِّيَ به غيرُ مُجَرَّدٍ حُكِيَ كما تُحْكَى الجُمَلُ ، و« إذا » تُبَيِّنُ، فتقولُ في تصغيرها عند تَمَكُّنِهَا : أُذَيٌّ ، والأصل : أُذَيْوٌ ، فقُلِبَت الواوُ ياءً لاجتماعهما سابقاً ساكِنُهُمَا ، وأُدْغِمَت الياءُ في الياءِ .

وتقولُ في جمعها على أفعالٍ كأَضْلاَع : آذَاءٌ ، والأصلُ : أَأْذَاوٌ ، فقُلِبَت الهمزةُ الثَّانيةُ أَلِفاً لسُكُونِهَا وانفتاح ما قبلها ،كما في آدَم ، وقُلِبَت

---

(١) ما بين القوسين ساقطٌ من (ص) .

الواوُ همزة لوقوعها طَرَفاً بعد ألفٍ زائدةٍ كما في كِسَاءٍ .

وعلى أَفْعُل كأَضْلُع :/ آدٌ ، والأصْلُ : أَأْدُوٌ ، فقُلِبَت الهمزة الثانية [٦٤/أ] أَلِفاً، وقُلِبَت الواوُ ياءً والضَّمَّةُ قبلها كَسْرَةً ، واستُثْقِلَت الضَّمَّةُ والكَسْرَةُ على الياء فحُذِفَت ، فالتَقَى ساكنان ، فحُذِفَت الياءُ لذلك .

وتقولُ في النَّصْب : إذَياً .

ولو رخَّمْتَهُ على قول الفرَّاء لقُلْتَ : يا إذَو ، ويا إذُ ، على المذْهَبَين .

ولو بَنَيْتَ منها مثل جَحْمَرش لكان لكَ وجهان :

الأوَّلُ : أنْ تقولَ : إذْوَاوٌ ، والأصلُ إذْوَوَوٌ ، فقُلِبَت الواوُ الوَسْطى ألفاً لتحرُّكِهَا وانفتاح ما قبلها ، وامتنَعَ قَلْبُ الواو الأخيرة همزةً لوجهَين : أحدهما : أنَّ قبْلَهَا ألفاً أصليَّةً منقلبَةً عن واو ، فأَحَدُ وَصْفَي علَّةِ القَلْبِ مُنْتَفٍ . والآخَرُ : أنَّ ذلك كان يُفْضِي إلى توالي إعلالَين ، وهو مرفوضٌ. وقد بيَّنْتُهُ في « شَرْح تَصْريف ابن مَالِكٍ » .

والثَّاني : أنْ تقولَ : إذْوَوٌ ، ولكن قُلِبَت الواوُ الأخيرَةُ ياءً لتطرُّفِهَا وانكِسَارِ ما قبلها ، ثمَّ استُثْقَلَتِ الحركتان عليها ، وجَرَى عليها حُكْمُ المنقوص ، ولو جَمَعْتَ ذلك لقلتَ : إذاوٍ ، والأصلُ إذْاوِوٌ ، فقُلِبَت الواوُ ياءً لِمَا تقدَّمَ ، فصار إذَاوِيٌ ، ثمَّ أُجْرِيَ مُجْرَى جَوَارٍ . وقُلتَ في تصغيره : أُذَيٌّ منقوصاً ، وأصلُهُ أُذَيْوِوٌ ، فقُلِبَت الواوُ الأخيرَةُ ياءً ، ثمَّ حُذِفَت وقُلِبَت الواوُ الَّتِي قبلها ياءً للاجتماع المذكور فصَارَ أُذَيٌّ كتصغير « إذا » نَفْسِهَا ، لكنَّ ذلك جارٍ مَجْرَى الصَّحيح في الإعراب، وهذا منقوصٌ ، فتبين ذلك.

* * *

ومنها :

٢٩ ـ ظَلُوْمٌ كَمَتْنَـيْهَا لِصَبٍّ كَخَصْرِهَا ضَعِيْفُ القُـوَى مِنْ فِعْلِهَا يَتَظَلَّمُ

أنشَدَهُ الزَّعفرانيُّ في « تعليقه »[1]، و لم يذكُرْ قائلَهُ .

« ظَلُومُ » خبرُ مبتدأ محذوف تقديره : هي ظَلُومٌ ، و لم يؤنَّثْ لأنه من أمثلة المبالَغَة، وتلك يستوي فيها المذكَّرُ والمؤنَّثُ . ومثلُهُ قولُهُ تعَالَى[2]: ﴿ وَمَا كَانَتْ أُمُّكِ بَغِيًّا ﴾ ، وأصله بَغُويٌ ، فقُلِبَت الواوُ ياءً ، وأُدغِمَت الياءُ في الياء ، وقُلِبَت ضمَّةُ العين كسرةً .

ومَرَّ بي في بعض المسائل ـ لم أَسْتَحْضِرْ مُؤَلِّفَهَا ـ أنَّ المازنيَّ سأَلَ عنها ابنَ السِّكِّيْتِ بحَضْرَةِ الواثق بالله ، فلم يُجِبْهُ .

وقال أبوالفتح[3]: إنَّما كان ذلك لشَبَهِ صَبُورٍ وبابه بـ« دُخُول » مَصْدرُ دَخَل ، وليس بينهما إلاَّ حرَكَةُ الأوَّلِ ، والمصْدَرُ لا يُؤَنَّثُ .

ومثلُهُ قولُ بعضهم : صُرِفَ « أَحْمَالٌ » جَمْعاً وإِنْ عُدِمَ نَظِيرُهُ في الآحَادِ لمقارَبَتِهِ « إِجْمَالاً » مَصْدَرُ أَجْمَلَ .

وهنا تنبيهٌ :

وهو أنَّ كليهِمَا يدعو إلى الأصل ، ففي « إجْمَال » يدعو إلى الصَّرْف ، وفي « صَبُور » إلى التَّذكير ، وهما أَصْلان لعدم الصَّرْف والتَّأنيث .

---

(١) قائله أبو الطيب المتنبي ، والبيت في ديوانه بشرح ابن جني (الفسر) ٥١٥/٣ ، وشرحه للواحدي : ١٧٧، والشرح المنسوب إلى العكبري ٨٢/٤ .

(٢) سورة مريم ، من الآية (٢٨) .

(٣) له حديث عن (بغي) في التمام نقله صاحب الكشاف ١١/٣، والرازي في تفسيره عند قوله تعالى (بغيا).

و« مَتْنَيْهَا » مُثَنًّى مجرورٌ بالإضافة إنْ كانت الكافُ اسماً ، ومجرورٌ بها إن كانت حَرْفاً ، وعلامة الجرِّ الياءُ ، وحُذِفَت نونُ التثنية لإضافته إلى ضمير « ظَلُوم » ، وعند أبي الفتح[1] هو صفةٌ لـ« ظَلُوم » ، فإنْ كانت الكافُ حرفاً تعلَّقَ بمحذوف ، وتحمَّلَ ضميراً ، وإنْ كانت اسماً فهو وَصْفٌ لـ« ظَلُوم » مُجَرَّدٌ من الضَّمير أي : هي ظَلُومٌ مثلُ مَتْنَيْهَا .

و« لِصَبٍّ » يتعلَّقُ بـ« ظَلُوم » أيضاً .

وعند الزَّعفرانيِّ أنَّ « كَمَتْنَيْهَا » حالٌ من الضَّمير في « ظَلُوم » على / [٦٤/ب] التَّقديرَين ، و« لِصَبٍّ » متعلِّقٌ بـ« ظَلُوم » ، واحتَجَّ بأنه لا يعمل بعد وَصْفِهِ ، ولذلك قال أبو عليٍّ[2] في قوله سبحانه[3]: ﴿ وَأَذَٰنٌ مِّنَ ٱللَّهِ وَرَسُولِهِۦٓ إِلَى ٱلنَّاسِ يَوۡمَ ٱلۡحَجِّ ﴾ : إنَّ الظَّرْفَ وهو « يَوْمَ الحَجِّ » لا يتعلَّقُ بـ« أَذَانٌ » ؛ لأنه قد وُصِفَ بقوله : « إلى النَّاس » ، وهذا هو القويُّ .

وكأنَّ أبا الفتح استجازَ ذلك لقوَّةِ الاتساع في الظَّرْفِ والجارِّ والمجرور، وأنهما يعمَلُ فيهما روائحُ الأفعال . هذه عبارتُهُ . والرَّبْعيُّ لم يَسْتَجِزْهَا .

ولو قيلَ : إنَّ قولَهُ : « كَمَتْنَيْهَا » وَصْفٌ لمصْدَرٍ محذوف أي : هي ظَلُومٌ ظُلْماً كظُلْم مَتْنَيْهَا ، لكان يزولُ معه هذا الإشْكالُ .

وقوله : « كَخَصْرِها » صفةٌ لـ« صَبٍّ » ، والكافُ يحتمل الأمرين .

و« ضَعِيْفُ القُوَى » صفةٌ أخرى له ، فإضافتُهُ غيرُ مَحْضَةٍ أي : لِصَبٍّ

---

(١) لم أقف على كلامه .

(٢) لم أقف على قوله في كتبه ومسائله التي اطلعت عليها .

(٣) سورة التوبة ، من الآية (٣) .

ضَعيفٍ قُوَاهُ .

و« مِنْ فِعْلِهَا » يتعلَّقُ بقوله: « يَتَظَلَّمُ »، (والجملَةُ بأسرها صِفَةٌ لِصَبٍّ، والعائدُ فاعلُ يَتَظَلَّمُ)[1]. ويجوز أنْ يكونَ موضِعُ « يَتَظَلَّمُ » نَصْباً على الحال من الضَّمير المجرور في « قُوَاهُ ». **وفيه ضَعْفٌ** لقلَّة الحال من المضاف إليه ، وإنْ كان الأخفَشُ قد ذَكَرَ منه بُوَيباً .

ويجوزُ أنْ يُنشَدَ بنَصْبِ « ضَعِيْفُ القُوَى » ، ويكونُ حالاً من الضَّمير في قوله : « يَتَظَلَّمُ » .

* * *

ومنها :

٣٠ـ أَلاَ لَيْتَ حَظِّي مِنْ عَطَائِكَ أَنَّنِي عَلِمْتُ وَرَاءَ الرَّمْلِ مَا أَنْتَ صَانِعُ

أنشَدَه الزَّعفرانيُّ[2].

« ألاَ » حرفٌ يُستَفْتَحُ به الكلامُ، وتُستَعْمَلُ في التَّمني والعرض، ومثله « أَمَا » .

و« حَظِّي » منتصبٌ بأنه اسمُ ليت ، و« مِنْ عَطَائِكَ » متعلِّقٌ بمحذوف ، وهو حالٌ من « حَظِّي » ، والعاملُ فيه ليت ، والتقديرُ : أتمنى ذلك حاصلاً من عطائِكَ ، والياءُ اسمُ إنَّ ، وعَلِمْتُ بمعنى عَرَفْتُ ، فلها

---

(١) ما بين القوسين ساقطٌ من (ص) .

(٢) البيت للكَرَوَّس بن زيد الخيل بن حصن بن مَصَاد بن مالك بن معقل كما في الحماسة ١٩٥/٢ ، وانظر شرحها للمرزوقي ١٤٨٨/٣ . وهو في حماسة الأعلم الشنتمري منسوب إلى كروي بن زيد بن حصن بن مصاد بن معقل بن مالك . (عن هامش الحماسة) .

مفعولٌ واحدٌ ،كما قال تَعَالى[1]: ﴿ لَا تَعْلَمُونَهُمُ ٱللَّهُ يَعْلَمُهُمْ ﴾ .

و« ما » يجوزُ أنْ تكونَ موصُولَةً . وقولُهُ : « أَنْتَ صَانِعُ » مبتدأٌ وخبرٌ صِلَتُهَا ، والموصولُ مع صِلَتِهِ منصوبٌ بـ« عَلِمْتُ » ، ويجوزُ أنْ تكونَ موصوفةً ، والجملةُ صِفَتُهَا . وأمَّا « وَرَاءَ الرَّمْل » فالمعنى يقتضي أن يتعلَّقَ بـ« صانع » ؛ أي : مَا أَنْتَ صَانِعٌ وَرَاءَ الرَّمْل، والصَّنْعَةُ الإعرابية تمنَعُ منه ؛ إذ يمتنع تقدُّمُ ما في الصِّلَةِ على الموصول ، أو عمل ما بعد الموصوفِ فيما قبله، فيُقدَّرُ له ما يعمَلُ فيه ، ودَلَّ ذلك على ما بعده .

فإنْ قلتَ : أيتعلَّقُ بقوله : عَلِمْتُ ؟

أجبتُ : اسْتَضْعَفَهُ أبو الفتح[2] والزَّعفرانيُّ ؛ لأنَّ المعنى تمنِّي عِلْمَ ما هو صانعٌ في هذا الموضع ، لا أنه عَلِمَ في هذا الموضع ما هو صانعٌ .

والمصْدَرُ المقدَّرُ من أنَّ ومعمولِهَا مرفوعُ الموضع خبرُ لَيْتَ .

* * *

---

(١) سورة الأنفال ، من الآية (٦٠) .

(٢) انظر التنبيه في إعراب الحماسة لابن جني : ٤٨٩ . ونصه : « ويجوز أن يكون (وراءَالرمل) متعلقاً بنفس علمت ، أي : علمت في هذا الموضع كذاوكذاعلىصغرمعناه » . ولعل صحة النص (على ضعف معناه) على ما نقل المصنف هنا .

ومنها :

٣١ ـ أَنْجَبَ أَيَّامَ وَالِدَاهُ بِهِ إِذْ نَجَلاَهُ فَنِعْمَ مَا نَجَلاَ

أَنْشَدَهُ البُسْتِيُّ في « تعليقه » ، وذَكَرَ أنَّ أبا عليٍّ أنشَدَهُ إيَّاه[١] .

« أنجَبَ » فعلٌ ماض ، وفاعلُهُ مضمَرٌ فيه يعودُ إلى الممدوح المذكور، و« أيَّام » جمعُ يوم ، وأصلُهُ أيْوَام ، فلَمَّا اجتَمَعَت الياءُ والواوُ سَكَنَتْ / [٦٥/أ] الأَولى منهما قُلِبَت الواوُ ياءً وأُدْغِمَت الياءُ في الياء . نَعَمْ قد يتَّفِقُ هذا الاجتماعُ ويتخلَّفُ القلبُ،كالشُّذوذ في ضَيْوَن وعَوَى الكلبُ عَوْيَةً، نقلَهُ أبو الفتح في « الخَصَائِصِ »[٢] لوُرُوده على أَضْعَفِ الوَجْهَين نحو : أُسَيْوِد، والجيِّدُ أُسَيِّدٌ ، وإنَّما صَحَّت الواوُ حملاً على أَسَاوِد ، والتَّصغير والتكسيرُ من وادٍ واحدٍ .

فإنْ قلتَ : فأيُّهُمَا يَكثُرُ حَمْلُهُ على الآخَر ؟

أجبتُ : ذلك ما نحن فيه، وهو حَمْلُ أضعَفِ التَّغْيِيرَيْنِ على أقواهُمَا؛ ألا ترى أنَّكَ إذا صغَّرْتَ الاسم ، فأنتَ مُقِيمٌ على الإفراد الذي هو الأصل ، وإذا كَسَّرْتَهُ فقد انتقَلْتَ إلى الجمع الذي هو الفرعُ، ولذلك اعتُدَّ بالتَّكسير في منع الصَّرف سبباً دون التَّصغير ، وهذا ظاهرٌ .

وكحُدُوث السُّكُون للأوَّل منهما ، وذلك كأَنْ تَبنِيَ من طَوَيتُ مثل عَضُد ، ثمَّ تحذفُ الضَّمَّةَ تخفيفاً فتقولُ : طَوْيٌ من غير قلبٍ .

---

(١) البيت للأعشى يمدح سلامة ذا فائش ، والبيت في ديوانه : ٢٨٥ . وروايته : « والديه به » . وانظر البيت في العين (نجب) ، وإصلاح المنطق : ٧٧ ، وشرح أبياته : ١٥٨ ، وتهذيبه : ١٤٣ ، ومجالس ثعلب ٧٧/١ ، والزاهر ٧٣/١ ، والإفصاح : ٣٣٢ ، واللسان (نجل) .

(٢) الخصائص ٥٠/١ ، ١٥٥ .

وكحُدُوث القَلْبِ للواو كما في رُوْيَا تخفيف رُؤْيا؛ ألا تَرَى أنَّ الواوَ منقلبةٌ عن الهمزة التي هي عينٌ في رَأَيْتُ ، نَعَمْ إنْ كان هذا القلبُ لازماً فإنَّ ذلك يستلزم قلْبَهَا للياء .

وفي تمثيله غُمُوضٌ ذكَرْتُهُ في « شرح تصريف ابن مالك »[1].

ونَصَبَ « الأيَّام » على الظَّرْف بالفعل الَّـذي هـو « أَنْجَبَ » ، و« والداه » مبتدأٌ ، و« به » خبرُهُ ،كما تقولُ : زَيْدٌ بِكَ وَأَنَا بِكَ ، والجملةُ مجرورةُ الموضع بإضافة الظَّرْف إليها . ورُوِيَ برفع أيَّام على أن تكونَ فاعلَ « أَنْجَبَ » ، وهذا كقولهم : نَهَارُكَ صَائِمٌ ، ولَيْلُكَ قَائِمٌ ، فنسب الإنجاب إليها لحصوله فيها .

و« والديه » جَرٌّ بإضافة الأَيَّام إليه، و« به » متعلِّقٌ بقوله: « أَنْجَبَ » ، والباء سببيَّةٌ .

ومَنْ رَفَعَ « وَالِدَاهُ » فهو مُبْتَدأٌ على حَالِهِ . قَالَ البُسْتِيُّ : وفيه بُعْدٌ[2]؛ لأنَّكَ إذا رَفَعْتَ الأيَّامَ أَخْرَجْتَهَا من باب الظُّرُوف ، (وأدْخَلْتَهَا في باب الأسماء ، والإضافَةُ إلى الجُمَل من خَصَائِصِ الظُّرُوف)[3]، فكلَّمَا بَعُدَ الاسمُ عنها ، بَعُدَ عن الإضافة إليها، نَعَمْ جاز ذلك نظراً إلى أصله واعتباراً به .

و« إذ » ظَرْفٌ لِمَا مَضَى من الزمان ، وبُنِي لشبَهِهِ بالحرف ؛ إذ لا

---

(١) شرح التعريف بضروري التصريف : ١١١ وما بعدها .

(٢) انظر شرح أبيات إصلاح المنطق : ١٥٨ .

(٣) ما بين القوسين ساقط من (ص) .

يستقلُّ بنَفْسِهِ ، ويفتقر إلى جملةٍ يُضَافُ إليها، ولأنَّ وَضْعَهُ وَضْعُ الحروف، وكان ذلك على السُّكُون ؛ لأنه الأصلُ فيه ، ويتعلَّقُ بقوله : « به » إذا كان خبراً للمبتدأ الذي هو « والداه » .

فإنْ قلتَ : فلِمَ لا يتعلَّقُ بقوله : « أَنْجَبَ » ؟

أجبتُ : بأنه قد تعلَّقَ به ظرفٌ وهو « أَيَّامَ » ، ولا يعملُ الفعل في ظَرْفَين مطلقاً إلاَّ على طريق إبدال أحدِهِمَا من الآخَر ،كقولكَ : أَتَيْتُكَ اليومَ نِصْفَ النَّهَار ؛ لأنَّ من المحال حُدُوثـَهُ في زمانَين أو مكانَين .

فأمَّا إذا رَفَعْتَ الأيام جازَ أنْ يتعلَّقَ « إذ » بقوله : « أَنْجَبَ » .

و« نَجَلاَهُ » في موضع جَرٍّ بإضافة الظَّرْفِ إليه، والفاءُ عاطفةٌ، و« نِعْمَ » فعلٌ لا يتصرَّفُ ، ويدلُّ على فعليَّتِهِ خلافاً للكوفيِّين[1] عَطْفُهُ على الفعل ، ومثلُهُ قولُهُ عزَّ اسمُه[2]: ﴿ وَلَقَدْ نَادَىٰنَا نُوحٌ فَلَنِعْمَ ٱلْمُجِيبُونَ ﴾ .

وفي « ما » ثلاثةُ أوجُهٍ :

[٦٥/ب] **الأوَّلُ** : أنْ تكونَ موصولةً ، وقولُهُ : « والداه » صِلَتُهَا ، والعائدُ / مقدَّرٌ ، أي : وَلَدَاهُ ، و« ما » فاعلُ نِعْم . وحَكَى البُسْتِيُّ أنَّ الفارسيَّ أجازَ : نِعْمَ الَّذِي قَالَ ذَاكَ ، على أنْ يكونَ المرادُ بالَّذي الشِّيَاعَ ، كقوله تَعَالى[3]: ﴿ وَٱلَّذِى جَآءَ بِٱلصِّدْقِ وَصَدَّقَ بِهِۦٓ ﴾ . ومثلُهُ قولُ الشَّاعر[4]:

---

(١) وهم يرون اسميته . انظر الإنصاف : ٨٦ [المسألة : ١٤] .

(٢) سورة الصافات ، من الآية (٧٥) .

(٣) سورة الزمر ، من الآية (٣٣) .

(٤) البيت دون نسبة في جمهرة اللغة ١٠٩٨/٢، ١٣٠٨/٣، والإغفال ٣٥٢/١، وإيضاح الشعر : ٤١٦، وشرح الجمل ٦٠١/١ ، وشرح الكافية الشافية ١١٠٩/٢ ، وشرح التسهيل ١١/٣ ، والمساعد

فَنِعْمَ مَزْكَأُ مَنْ ضَاقَتْ مَذَاهِبُهُ وَنِعْمَ مَنْ هُوَ فِي سِـرٍّ وَإِعْـلَانِ

والمقصودُ بالمدح محذوفٌ أي : هو،كقوله تَعَالى[1]: ﴿ نِعْمَ ٱلْعَبْدُ إِنَّهُۥٓ أَوَّابٌ ﴾، والتَّقديرُ: نِعْمَ العَبْدُ أَيُّوْبُ . قالَ العبديُّ : وَحَذْفُهُ يَدُلُّ على أنه مبتدأٌ وما قبلَهُ الخَبرُ ؛ إذ لو كان خَبراً لأدَّى إلى حَذْفِ الجُمْلَةِ بكمالها ، وحَذْفُ بعضِهَا أَسْهَلُ .

والثَّاني : أنْ تكونَ موصوفةً، والجملَةُ صِفَتُهَا، وموضِعُهَا نصبٌ على التَّمييز ، وهي مُفَسِّرَةٌ للفاعل المستكِنِّ في نِعْمَ ، والمقصودُ بالمدح محذوفٌ .

والثَّالثُ : أنْ تكونَ نكرةً غيرَ موصوفة ، وهي منصوبةٌ على التَّمييز مُفَسِّرَةٌ للضَّمير في نِعْمَ .

و« وَلَدَاهُ » صفةٌ للمقصود بالمدح أي : نِعْمَ شَيئاً إنسانٌ وَلَدَاهُ . وهَذَا بَيِّنٌ .

* * *

= ١/١٦٦، ٢/١٣١، والمغني ٤٣٣، ٥٦٩، ٥٧١، وشرح أبياته ٥/٣٣٨، والخزانة ٩/٤١٠ . وزكأ بمعنى لجأ ، يقال : زكأت إليه أي : لجأت إليه ، والمَزكَأُ : (مفعَل) اسم مكان منه بمعنى الملجأ .

(١) سورة ص ، من الآيتين (٣٠ ، ٤٤) .

ومنها :

٣٢ ـ السَّــالِكُ الثَّغْرَةَ اليَقْظَانُ كَالِئُـهَا   مَشْيَ الهَلُوْكِ عَلَيْهَا الخَيْعَلُ الفُضُلُ

البيتُ للهُذَلي[١].

و« السَّالكُ » اسمُ فاعلٍ، وارتفاعُهُ بالوصف لما قبله ، أو بكونه خبراً لمبتدأ محذوفٍ أي : هو السَّالكُ . و« الثَّغْرَةَ » منتصبةٌ باسم الفاعل ، وهي موضعُ المخافة، و« اليَقْظَانُ » بالرَّفع صفةٌ للسَّالك، أو خبرٌ آخَرُ، وبالنَّصْب صفةٌ للثَّغْرة على الاتساع؛ وذلك أنه وَصَفَهَا بما يقع منها كقولهم: نَهَارٌ صَائمٌ ، ولَيْلٌ قَائِمٌ . وذَكَّر الصِّفَةَ لأنها سَببيَّةٌ .

و«كَالِئُهَا » اسمُ فاعل مِنْ كَلأَ أي : حَفِظَ ، ومنه : الكَلاَّءُ كَلاَّءُ البَصْرة[٢] للموضع الَّذي تَقِفُ فيه السُّفُنُ ، وسُمِّيَ بذلك لحفْظِهِ إيَّاهَا ، فوَزْنُهُ فَعَّالٌ[٣]، وهو مُنْصَرِفٌ .

ويجوزُ أنْ يكونَ مأخوذاً من الكلال بمعنى الفُتُور ، إمَّا لفتور الرِّيح عن الهبوب فيه ، أو لفُتُور السُّفُن عن الجَرْي ، فوَزْنُهُ فَعْلاء ، وهو غير منصرفٌ .

---

(١) هو المتنخل الهذلي يَرثي ابنَه أُثيلَةَ ، والبيت في شرح أشعار الهذليين ١٢٨١/٣. وانظر : كتاب الشعر ٤٣٤/٢ ، والخصائص ١٦٧/٢ ، وسر الصناعة ٦١١/٢ ، وأمالي ابن الشجري ٢٢٠/٢ ، وتوجيه اللمع : ١٦٢ ، وشرح التسهيل ١٢٠/٣ ، وشرح الكافية الشافية ١٠٢٣/٢ ، ١٠٤٩ ، وتذكرة النحاة ٣٤٦ ، والهمع ٢٩٣/٥ ، والخزانة ١١/٥ ، ١٠١ .

(٢) اسم محلة وسوق بالبصرة معروف يُكَلِّئون فيه سفنهم أي يحبسونها . (الصحاح ـ كلأ) ، و(المجمل ـ كلو) ، ومعجم البلدان ٤٧٢/٤ .

(٣) انظر الكتاب ٢٧٥/٤ .

ويجوز عندي أنْ يكونَ فَعَّالاً من الكَلاَل ، وأصلُهُ كَلاَّل فاستثقل اجتماعُ الأمثال وهي اللاَّمات ، فقُلِبَت الأخيرة ياءً فوَقَعَتْ طَرَفاً بعد ألف زائدةٍ فقُلِبَت همزةً ، وهذا كقوله[1]:

تَنْشَبُ فِي المَسْعَلِ وَاللَّهَاءِ

أَنْشَــبَ مِـنْ مَآشِرٍ حِدَاءِ

قال أبو الفتح[2]: أصلُهُ حِدَادٌ ، فقُلِبَت الدَّالُ ياءً ، ثمَّ الياءُ همزةً .

وارتفاعُهُ بـ« اليقظان » ، ونصبُهُ على الحال من الضَّمير في السَّالك ، ولا يجوزُ أن يكونَ كذلكَ مع رفع اليقظان ؛ لِمَا فيه من الفَصْل الواقع بين الحال وعامِلِهِ الموصول .

نَعَمْ يكونُ حالاً من الضَّمير المستكنِّ في اليقظان .

و« مَشْيَ الهَلُوْكِ » ينتصبُ على المصدر ، وناصبُهُ فيه خلافٌ[3]:

فعند سيبويهِ ذلكَ مُقَدَّرٌ دَلَّ عليه « السَّالكُ » .

وعند أبي عثمانَ ينتصبُ به؛ لأنه من معناه؛ إذ السَّالكُ والماشي واحدٌ .

و« الخَيْعَلُ » مبتدأٌ /، و« عَلَيْهَا » خبرُهُ ، والجملَةُ في موضع نَـصْبٍ على الحال من « الهَلُوكِ »، والعامل فيه المصدَرُ . [٦٦/أ]

---

(١) رجز قاله أبو المقدام ، وقيل هو لأعرابي . انظر البيت في الخصائص ٢/٢٣١ ، ٣١٨ ، واللآلي ٢/٨٧٤ ، والإنصاف ص : ٦٠٦ ، وشرح الألفية للمرادي ٢/٢٥٧ ، والهمع ٢/١٥٧ ، وشرح شواهد التحفة الوردية : ٤١٠ .

(٢) الخصائص ٢/٢٣٢ .

(٣) انظر أمالي ابن الشَّجري ٢/٢٢١ .

قال البُسْتِيُّ : ومَنْ رَفَعَ « الفُضُل » كان مثلَ قولهم : هَـذَا جُحْـرُ ضَـبٍّ خَرِبٍ ؛ لأنه من صِفَةِ الخيعل[1]. ومَنْ جَرَّ كان وصفاً للهَلُوك. انتهى كلامُهُ.

أقولُ : الرَّفعُ بالمجاورة غريبٌ لم أجِدْهُ إلاَّ في هذا ، والأجوَدُ ما قالَهُ النَّقيبُ ابنُ الشَّجَرِيِّ[2]، وهو أنَّ ارتفاعَهُ صفةٌ للهَلُوْكِ على الموضع ؛ لأنَّ مَشْياً مَصْدَرٌ، وقد أُضِيفَ إلى الفاعل وهو الهَلُوْكِ ، والهَلُوكُ المرأَةُ الفَاجِرَةُ. وهذا واضحٌ .

* * *

ومنها :

٣٣ ـ إذَا كُنْتَ في سَعْدٍ وَأُمُّكَ مِنْهُمُ   غَرِيباً فَلاَ يَغْرُرْكَ خَالُكَ مِنْ سَعْدِ

البيتُ لغَسَّانَ بنِ وَعْلَةَ[3]، ويقال : عَلَّة .

وقد تقدَّم القولُ في « إذا »[4].

و« كُنْتَ » أصلُه كَوَنْتَ بوزن ضَرَبْتَ؛ لأنَّ اسمَ الفاعل كائنٌ كضَارب.

---

(١) أي صفة له على المجاورة . انظر الخزانة ١٠١/٥ . وجاء في جميع النسخ : من صفة الهلوك .
قلتُ : وهذا قول الأصمعي من قبلُ ، وقد رَدَّ عليه عليُّ بن حمزة البصري في كتابه (التنبيهات) : ٨٧ ، وقال به ابن قتيبة أيضاً في أبيات المعاني . انظر الخزانة ١٠١/٥ .

(٢) أماليه ٢٢١/٢ .

(٣) في الحماسة ٢٧٣/١ لغسان بن وعلة وقيل : هو للنمر بن تولب ، وهو منسوب إليه في الكامل ٧١٢/٢ ، ومثله في شرح الحماسة للتبريزي ٩٥/٢ . والبيت في المنسوب إليه من شعره : ٣٩٧ (ضمن شعراء إسلاميون) ، وفي محاضرات الأدباء ٢٣٠/٢ هو لحسان بن علة .
وانظر عيون الأخبار ٨٩/٣ ، والعقد الفريد ٨٠/١ ، والحماسة البصرية ٢٨٧/٢ .

(٤) تقدم في أثناء الحديث عن البيت (٢٨) .

فإنْ قيلَ : فَهَلاَّ كانَ فَعِلْتَ بكَسْرِ العين إذ له فاعل كعَالِم ؟

أجبتُ : مُضَارِعُهُ على يَفْعُل بضمِّ العين، وذلك لا يكونُ كعَلِمَ إلاَّ شاذًّا نحو : فَضِلَ يَفْضَلُ[١]، ثمَّ نُقِلَ إلى الضَّمِّ عند اتِّصال الضَّمير به واستُثْقِلَت الضَّمَّةُ على الواو فنُقِلَت إلى الفاء ، وهي الكافُ ، فالتقى ساكنان الواوُ والنُّونُ ، فحُذِفت الواوُ دونها؛ لأنها حرفُ علَّةٍ ، ولدلالة الضَّمَّةِ عليها، فالوزنُ فُلْتُ .

و« في سَعْدٍ » جارٌّ ومجرورٌ ، و« أمُّكَ » مبتدَأٌ ، والوزْنُ فُعْلٌ ، فالهمزَةُ فاءٌ ، والميمان عينٌ ولامٌ ، والهاءُ زائدةٌ في قولهم : أُمَّهَات ، ووزنُهُ فُعْلَهَات[٢]. وأجاز ابنُ السَّرَّاج[٣] أصالَتَهَا ، فوزنُهُ فُعَّلاَت . وصَوَّبْتُهُ في « شَرْحِ تَصْريف ابنِ مَالِكٍ »[٤].

---

(١) انظر الحلية ٤٨/٢ . قال مصنفها : والأجود أن يقول : فضِلتَ تفضُلُ . وانظر بغية الآمال: ٧٠ .

(٢) لقولهم : أمٌّ بينةُ الأمومة كما نقل أبو عبيد وثعلبٌ . انظر الغريب المصنف ٦٨٧/٢ ، والفصيح : ٢٨٢ ، وشرحه للخمي : ١٠٦ . وانظر حديثاً مستفيضاً عن هذه المسألة في الرسالة [الثالثة عشرة] من رسائل في اللغة للبطليوسي ص : ٢٧٠ ، وراجع شرح التصريف للثمانيني : ٢٧٩ .

(٣) ممن نسبه إليه ابن جني في سر الصناعة ٥٦٤/٢ . قلت : والذي جاء في الأصول ٣٣٨/٣ لا يدعم هذا القول ، بل يدل على حكايته قول من قال بأصالة الهاء . ونصه : « فأمَّا (أُمهاتٌ) فوزنُها (فُعْلَهاتٌ) ، يدلُّكَ عَلَى ذلكَ أنهم يقولونَ : أُمٌّ وأُمَّهاتُ ، فيجيؤون في الجمع بَمَا لم يكنْ في الواحدِ . وقد حكى الأخفشُ علَى جهةِ الشذوذِ أن من العرب مَنْ يقولُ : (أُمَّهَةٌ) ، فإنْ كان هذا صحيحاً فإنه جَعَلَها فُعَّلَةً ، وألحقَها بِجُخْدَبٍ ، ومَنْ لم يعترف بِجُخْدَبٍ ، ولَم يثبتْ عنده أن في كلامِ العرب (فُعْلَلاً) وَجَبَ عليه أنْ يقول : (أُمَّهَةٌ) فُعْلَهَةٌ ... » . وانظر الرسالة [الثالثة عشرة] من رسائل في اللغة للبطليوسي ص : ٢٧٠ .

قلت : وممن قال بجواز أصالتها ابن الحاجب في الشافية : ٨٧. وقال العكبري في اللباب ٢٧٥/٢: « هو بعيد لوجهين ... » . قال أبو العباس المبرد في المقتضب ١٦٩/٣: « ولكن أكثرُ ما يُستَعْمَلُ أمهات في الإنس ، وأمات في البهائم. فكأنها زيدت للفرق » .

(٤) شرح التعريف بضروري التصريف ص : ٩٦ .

و« منهم » في موضع خَبره ، وموضعُ الجملة نصبٌ على الحال من التَّاء في قوله : « كُنْتُ » ، وعامِلُهَا كان . ونَقَلَ المغربي[1] عن بعضهم أنه لا يُجيزُ إعمالَهَا في الحال . وهذا ضعيفٌ ؛ لأنها لا تَنْحَطُّ عن الظَّرْف والجارِّ والمجرور ، وذلك ممَّا يَعمَلُ في الحال ، وكذلك الحروفِ نحو كَأَنَّ وليتَ ولعلَّ ، ويُوضِّحُ هذا قولُهُ سبحانه[2]: ﴿ أَكَانَ لِلنَّاسِ عَجَبًا أَنْ أَوْحَيْنَآ ﴾ ، وذلك أنَّ « عَجَباً » الخبرُ ، و« أَنْ أَوْحَيْنَا » في تقدير مَصْدَرٍ هو الاسم ، والمعنى والله أعلَمُ : أَكَانَ وَحْيُنَا عَجَباً .

و« للنَّاس » يحتمل وجهين :

أحدهما : أنْ يكونَ في الأصل وَصْفاً لقوله تَعَالى : ﴿عَجَبًا﴾، فلمَّا تقدَّمَ عليه نُصِبَ على الحال. نَعَمْ العاملُ فيه اسمُ فاعلٍ محذوفٍ، والنَّاصبُ لذلك كان .

والآخَرُ : أنْ يكونَ معمولاً لكان .

و« غريباً » وَزْنُهُ فَعِيل كظَرِيْف ، والياءُ زائدةٌ للمَدِّ لأنه من الغُرْبة ، وهو خبرُ كان . و« في سَعْدٍ » يتعلَّقُ بها ، وغيرُ ممتنعٍ أنْ تكون الجملةُ حالاً من الضَّمير في « غريب » ، ومثلُهُ : زَيْدٌ يَوْمُ الجُمْعَةِ سَرِيْعُ الانْطِلاَق، ويَوْمَ السَّبْتِ بَطِيْؤُهُ ، والحالُ كالظَّرْف . ويجوز وجهان آخَرَان :

---

(١) هو ابن يسعون وقد نقل في الإيضاح ٢٤٢/١ عن بعض شيوخ القراء المتكلمين في الإعراب أن (كان) لا يتعلق بها الظرف لضعفها . وممن صرح بهذا المنع أبو بكر الشنتريني في شرح شواهد الإيضاح المنسوب إلى ابن بري : ٩٨ ، و لم يذكره في تنقيح الألباب .

(٢) سورة يونس ، من الآية (٢) .

الأَوَّلُ : أنْ يكونَ « في سَعْدٍ » خبرَ كان ، و« غريباً » منصوبٌ على الحال من الضَّمير في الجارِّ والمجرور ، والعاملُ ذلك ، أو يكونَ حالاً من الضَّمير في قوله : كُنْتَ .

والثَّاني : أنْ يكونَ « في سَعْدٍ » و« غريباً » خبرَين لقوله: كُنْتَ، فاعرِفْهُ.

* * *

ومنها :

٣٤ـ / وَفَوَارِسٍ كَأُوَارِ حَرِّ النَّارِ أَحْلاَسِ الذُّكُوْرِ [٦٦/ب]

البيتُ للمنَخَّل اليَشْكُريِّ[١].

الواوُ واوُ رُبَّ ، و« فَوَارِسٍ » جمعُ فارس ، وفواعلُ جمعُ فاعلة بالتَّاء لا جمعُ فاعل وَصْفاً . وفيه وجهان :

أحدهما : أنه من الأوصاف الجارية مَجْرَى الأسماء ، فجازَ ذلك فيه كما جاز في كاهِل وكَوَاهل ، وخَالد وخَوَالد .

والآخَرُ : أنَّ ذلكَ من أوصاف الرِّجَال دون النِّسَاء ، فلا لبسَ فيه ، مثلُهُ بَوَاسِلُ في قوله[٢]:

وَكَتِيْبَةٍ سُـفْعِ الوُجُوْهِ بَوَاسِـلٍ كَالأُسْدِ حِيْنَ تَذُبُّ عَنْ أَشْبَالِهَا

وصَرَفَهُ للضَّرورة .

---

(١) شعره (ضمن ديوان بني بكر في الجاهلية) ص : ٦٩٣. وهو في ديوان الحماسة ٢٧٧/١ ، والأصمعيات : ٥٨ ، والخصائص ٨٥/٣ ، والتنبيهات : ١٥١ .

(٢) هو لباعث بن صُريم كما في الحماسة ٢٧٩/١ . وانظر اللآلي ٤٧٦/١ .

والكافُ يجوزُ أنْ تكونَ حرفَ جرٍّ فتتعلَّقُ مع مجرورها بمحذوفٍ ، وموضعُهُ جرٌّ لأنه صفةٌ لفَوَارس ، ويجوز أنْ تكونَ اسماً وما بعدها مجرورٌ بالإضافة ، وموضعُهَا جرٌّ صفةٌ لفَوَارس أيضاً .

وظاهرُ لفظ « أُوَار » أنه من أوَرَ[1] غيرَ أنَّ الكِسَائي ذَهَبَ إلى أنه من وَأرْتُ النَّارَ ، فأصلُهُ وُؤار ، فخُفِّفَت الهمزةُ فانقلبت واواً لأنها مفتوحةٌ وقبلها ضمَّةٌ فهي كجُوَن ، فصار إلى وُوَار ، فالتَقَى وَاوَان ، فقُلِبَت الأُوْلى همزةً كراهةً لالتقائهما[2].

وهنا تنبيهان :

الأوَّلُ : أنه[3] أجْرَى العارض مُجْرَى اللازم ؛ ألا ترى أنَّ الواوَ الثَّانيةَ منقلبةٌ عن همزة، وليست من حروف الكلمة التي بُنِيَت عليها . وقد سَبَقَهُ الخليلُ[4] إلى ذلك فَقَالَ في فُعْل من وَأَيْتُ : أُوْيٌ ، وأصلُهُ : وُأْيٌ (فلمَّا خفَّفَ الهمزةَ قَلَبَهَا واواً لسكونها وانضمام ما قبلها ، ثمَّ قلَبَ الأولى)[5] همزة لاجتماع الواوين .

وأَرَى أنَّ قولَ الكِسَائيِّ أحسنُ لوجهين[6]:

---

(١) في (ت) : أنه من ووار .

(٢) انظر رأي الكسائي في الخصائص ٨٩/٢ ، ٨٦/٣ .

(٣) أي الكسائي .

(٤) انظر النقل عنه في الكتاب ٣٣٣/٤ ، والخصائص ٩٠/٢ .

(٥) ما بين القوسين ساقطٌ من (ت) .

(٦) قلتُ : نقل ابن جني أن أبا الحسن وأبا عثمان قد ردَّا رأي الكسائي . الخصائص ٨٦/٣ .

أحدهما : أنَّ الواوَين في « وُوَار » متحرِّكتان ، والثَّانيةُ في « وُوْي » ساكنةٌ لاسيَّمَا وابنُ الحاجب في « تصريفه »[1] صَرَّحَ بأنَّ وُجُوبَ القلب ثابتٌ مع تحرُّكِ الثَّانية ، وقد ذَكَرْتُ ما في ذلك في « شَرْح تصريف ابن مَالِكٍ »[2] .

والآخَرُ : أنَّ في قول الخليل تبايناً ؛ ألا ترى أنه اعتدَّ بالواو الثَّانية فقَلَبَ لها الأولى ، ولم يعتدَّ بها ؛ حيث لم يقلبها ياءً لاجتماعها مع الياء التي هي لامٌ . وقولُ الكِسَائي سالِمٌ من ذلك .

والثَّاني : أنه[3] لم يَحْمِل الكلمةَ على القَلْبِ ، وأنَّ وَزْنَهَا عُفَال فراراً من عجرفة ذلك ، ومَيْلاً إلى طريق الصَّنعة وسُلُوك المقاييس العربيَّة .

وذَهَبَ أبو الفتح[4] إلى وَجْهٍ آخَرَ في القَلْب ، وهو أنَّ أصلَهُ وُؤَار، ثمَّ قُلِبَت الواوُ همزةً لانضمامها ضمَّاً لازماً كما قُلِبَت في أُجُوه وأُقِّتَت فصار إلى أُوَار، فوجَبَ قلبُ الهمزة الثَّانية واواً كراهةً لاجتماع الهمزَتَين .

(**فإنْ قيلَ** : الثَّانيةُ عارضةٌ لا اعتدادَ بها ؟

أجبتُ : اجتماعُ الهمزتين)[5] في الكلمة الواحدة سواءٌ تحرَّكَتَا أو سَكَنَتْ إحداهُمَا ما لم تكونا عينَين نحو سأَّال ورأَّاس مكروهٌ لا تَعرِفُهُ العَرَبُ ولا

---

(١) الشافية بشرح الرضي ٧٦/٣ .
(٢) شرح التعريف : ١١١ . وانظر المنصف ٨٧/٣ ، والمسائل البغداديات : ٩١ ، والمقتصد شرح التكملة ١٣٦٥/٢ ، وإيجاز التعريف : ١٠٨ .
(٣) أي الكسائي .
(٤) لم أقف عليه .
(٥) ما بين القوسين ساقطٌ من (ص) .

تَستَعْمِلُهُ ، ولذلك قالَ أهلُ الصِّناعة : تقولُ في مِثْل قِمَطْر من قَرَأْتُ : قِرَأْي .

و« حَرِّ النَّار » مجرورٌ بالإضافة . وأصلُ نار نَوَر لقولهم في تصغيره : نُوَيْرَة ، وفي جمعه أَنْوُر . قالَ[1]:

مَصَابِيْحُ شُبَّتْ بِالْعَشِيِّ وَأَنْوُرُ

[٦٧/أ] / ومَنْ هَمَزَ قَلَبَ الواوَ همزةً للضَّمَّة .

و« أَحْلاَسِ الذُّكُور » جَرٌّ على الصِّفة لفَوَارس .

فإنْ قيلَ : كيف جاز ذلك وليس بصفةٍ ، ألا ترى أنه الكِسَاءُ الذي يُوضَعُ على ظهر البعير مع أنه مضافٌ إلى مَعْرفة ؟

أجبتُ : لَمَّا فُهِمَ منه معنى الملازمة فكأنه قال : وفوارسٍ مُلاَزِمِي الذُّكُور جاز ذلك . ومثلُه قولُهُم : بَنُو فُلاَنٍ أَحْلاَسٌ خَيْلُهُم إذا لازموا رُكُوبَهَا ، وكذلك ما أنشَدَهُ أبو عثمان[2]:

---

(١) هو عمر بن أبي ربيعة، والبيت في ديوانه : ٩٦ . والبيت في المقتضب ٢٠٣/٢ ، والتكملة : ٤٠٣ ، وشرحها للجرجاني (المقتصد) ٨٢٠/١ ، والمصباح في شرح أبياتها لابن يسعون ١٢٣٣/٢ ، وشرحها للقيسي ٧٦٦/٢ ، وسر الصناعة ٨٠٤/٢ ، وشرح المفصل ١١/١٠ .

(٢) رجزٌ لم أهتد إلى قائله ، وقد أورده الهجري دون نسبة ضمن مقطوعة في التعليقات والنوادر ١٦٩/١ ـ ١٧٠ قال فيها :

قَالَ لِيَ النَّاسُ تَزَوَّج تُرْزَقِ
مِنهُنَّ ذَاتِ عُنُقٍ سَهَوَّقِ
عَارَيَةَ العُرقُوب أشْفَى المْرفَقِ
كأنَّ حسَّ جِرْعِها الْمرفَّقِ
صَوْتُ أعاصير بَوادي بَرْوَقِ
أو صوتُ رجْلٍ من دِباً بسَمْلَقِ
أو حِسُّ سَيْلٍ من جبالٍ بُسّقِ

مِئْبَرَةُ العُرْقُوْبِ أَشْفَى المِرْفَقِ

فوَصَفَ بـ« أشفى » لِمَا فيه من معنى الحِدَّة والدِّقَّة ، ولهذا نظائرُ متعدِّدَةٌ ، وهذا بَيِّنٌ .

* * *

ومنها :

٣٥ـ يَـا هِنْـدُ مَنْ لِمُتَيَّمٍ   يَا هِـنْـدُ لِلْعَانِي الأَسِـيْر

البيتُ له أيضاً[1].

« يا » حرفُ نداء، و« هندُ » منادى مفرَدٌ مقصودٌ ، مبنيٌّ على الضَّمِّ، و« مَنْ » استفهاميَّةٌ، ومحلُّهَا رفعٌ بالابتداء، وجاز ذلك مع تنكيرها لتضمُّنِهَا معنى الاستفهام ، ولذلك بُنِيَتْ ، أو لأنَّ وَضْعَهَا وَضْعَ الحروف .

و« لمتَيَّمٍ » جارٌّ ومجرورٌ في موضع خبرها ، ويتعلَّقُ بمحذوفٍ ، وفيه ضميرٌ ، وأعادَ قولَهُ : « يَا هِنْدُ » للتَّأكيد .

و« لِلعَانِي » جارٌّ ومجرورٌ ويتعلَّقُ بقوله: « يا »؛ لنيابته عن « أدعو »، والتَّقديرُ : أَدْعُوْكَ لِلعَانِي الأَسِيْرِ .

فإن قيلَ : أيجوزُ تعلُّقُهُ بذلك الفعل المَنَابِ عنه ؟

= وانظر الشاهد في المسائل الشيرازيات ١٢٧/١ ، والخصائص ٢٢١/٢، ١٩٧/٣، و الخاطريات ١٠٥، والممتع ٧٤/١، وشرح الجمل ١٩٧/١، وارتشاف الضرب ٢٥٢/٣. والمئبرة: الإبرة ، وهي عظم وترة العرقوب ، والعرقوب : عصبٌ موتَّرٌ خلف الكعبين. وإشفى: مِخصَفُ النعال الذي يخرز به. أراد أنها حادة العرقوب، دقيقة المرفقين .

(١) أي المنخَّل اليشكري ، وهو شعره ضمن ديوان بني بكر في الجاهلية : ٦٩٥ . وانظر الحماسة ٢٧٧/١ ، والأصمعيات : ٥٨ .

أجبتُ : يمتنعُ ذلك عند أبي عليٍّ وأبي الفتح ؛ لأنه أصلٌ مرفوضٌ ، وشَرْعٌ مَنْسُوخٌ . ويُقوِّي ذلك عندَكَ أنهم قد أسقطوا حُكْمَ ما لو ظَهَرَ لم يختلَّ به المعنى ، وذلك في قولِكَ : زَيْدٌ عِنْدَكَ جَالِساً ، فناصبُ الحال الظَّرْف الذي هو « عندَكَ » دون العامل فيه الذي هو المحذوف ، ولو أظهَرْتَهُ فقُلْتَ : زَيْدٌ مستقرٌّ عِنْدَكَ جَالِساً ، لم يَفْسُد المعنى ، فأَنْ يُسْقِطُوا حُكْمَ ما لو ظَهَرَ لفَسَدَ المعنى أَوْلى؛ ألا ترى أنكَ لو قلتَ عِوَضَ « يَا هِنْدُ » : أَدْعُو هِنْداً لانصرَفَ الكلامُ إلى الإخبار المحتَمِلِ للصِّدْق والكذب ، والنِّداءُ لا يحتَمِلُ ذلك .

وأقولُ : مَنْ ذَهَبَ إلى أنَّ ناصِبَ المنادى الفعلُ المقَدَّرُ[1]، فكذلك يَذهَبُ إليه في هذا الموضع .

وهنا تنبيهٌ :

وهو أنَّ « يا » على هذا تتعدَّى تارَةً بنَفْسِهَا ، وتارةً بحرف الجرِّ ، فمَجْرَاها في ذلك مَجْرَى خَشَّنَتْ صَدْرَهُ ، وخَشَّنَتْ بصَدْرِهِ ، وسَمَّيْتُهُ بزَيدٍ ، وسَمَّيْتُهُ زَيداً ، وجِئْتُ إليه وجِئْتُهُ[2].

و« الأسير » فَعِيلٌ بمعنى مفعول ، وهو صفةٌ لـ « العاني » .

* * *

(١) وهو قول سيبويه وجمهور البصريين . انظر الكتاب ٢٩١/١ ، ١٨٢/٢ ، والمقتضب ٢٠٢/٤ ، والأصول ٣٤٠/١ ، وشرح المفصل ١٢٧/١ ، وشرح التسهيل ٣٨٥/٣ .

(٢) انظر المقتضب ٧٣/٤ ، والأصول ٦٣/١ .

ومنها :

٣٦ـ فَأَضْحَتْ زُهَيْرٌ في السِّنِيْنِ الَّتي مَضَتْ
وَمَا بَعْدُ لاَ يَدْعُوْنَ إلاَّ الأَشَائِمَا

البيتُ لغلاَّق بنِ مَرْوَانَ[1]

الفاءُ حرفُ عَطْف ، و« أَضْحَت » فعلٌ ناقصٌ ، و« زُهَيْرٌ » اسمُهَا ، وهو تصغيرُ أَزْهَر تصغيرَ الترخيم ، ومعناه حَذْفُ جميع زوائد المصغَّر ، فتقول في نصَّار ومنصور وناصر ونَصير كظريف ونُصَير .

وذَهَبَ الفرَّاءُ[2] إلى اختصاصه بالعَلَم ، والبصريُّون يُعمِّمُونَ ذلك ، ولا يُخالِفُون في أنَّ الغالِبَ عليه العَلَمُ ، وقد جاء عنهم : « عَرَفَ حُمَيْقٌ جَمَلَهُ »[3].

ورُوَيْدٌ هو تصغير إرْوَاد . وهذا مستقصى في « مَسَائل الخلاف » .

[٦٧/ب] / و« في » حرفُ جَرٍّ ، ومعناه الوعاءُ حقيقةً ومجازاً . و« السِّنِين » مجرورٌ بها وعلامةُ الجرِّ الياءُ .

فإنْ قلتَ : كيف جُمِعَ مُسَلَّماً وفيه التَّاءُ ، وليس بعَلَم ؟

أجبتُ : بأنَّ أصلَ سَنَة سَنَهَة بالهاء أو سَنَوَة بالواو[4]، يدلُّكَ على

---

(١) هو غَلاَّق بن مروان بن الحكم بن زِنباع كما في الحماسة ٢٥١/١ . وفي (ح) بياض مكان اسم الشاعر .

(٢) انظر شرح الشافية ٢٨٣/١ ، وشرح الألفية للمرادي ٣٥٣/٢ .

(٣) مثل يضرب لمن يأنس بغيره ثم يجترئ عليه . انظر الأمثال : ٢٩١ ، وأمالي القالي ١٧٨/١ ، وجمهرة الأمثال ٥٠/٢ ، ومجمع الأمثال ٤٠١/١ ، والمستقصى ١٦٠/٢ .

(٤) انظر شرح التصريف للثمانيني : ٤٢٠ ، والمقتصد في شرح التكملة ٨٧٧/٢ .

ذلك قولُهُم : سُنَيْهَةٌ وسُنَيْهَاتٌ ، وعَمِلْتُ[1] مَعَهُ مُسَانَهَةً وسُنَيَّةً[2]، وأصلُهُ: سُنَيْوَةٌ وسنواتٌ ، وعَمِلْتُ معه مُسَانَاةً ، وأصله : مُسَانَوَة ، ثمَّ قُلِبَت الواوُ لِمَا تَكَرَّرَ ذِكْرُهُ ، فلَمَّا دخلَ الكلمةَ النَّقْصُ بحذف لامها ، كان هذا الجمعُ خَبراً لها عن ذلك وعِوَضاً منه ، نَعَمْ لَمَّا لم تستحِقُّهُ نَبَّهَ عليه بإدخالها أدنى تغييرٍ وهو كَسْرُ السِّين بعد أن كانت مفتوحةً .

فإنْ قلتَ : فأَمَةٌ محذوفةُ اللاَّم ، والأصل: أَمْوَة بسكون الميم ، والواو ، أمَّا السُّكُونُ فهو الأصلُ ، وأمَّا الواوُ فلقولهم في جَمْعِهِ : أَمْوَان ، فهلاَّ عُوِّضَت بذلك ؟

أجبتُ : بأنَّ أبا عليٍّ اعتذر عن ذلك فيما نقَلَهُ البُستيُّ بأنهم حيث قالوا : آمٍ فجَمَعُوهُ على أدنى العدد . استغْنَوا بذلك عن جمعه مُسَلَّماً ، وأفسَدَهُ النَّقيبُ بقولهم : سِنِين مع جمعه على سَنَوَات ، والجمعُ بالألف والتاء لأدنى العدد أيضاً ، وقال : العلَّةُ المرضيَّةُ أنَّ ما جُمِعَ جَبْراً ليس فيه ما تأنيثه حقيقيٌّ ، وتأنيثُ أَمَة حقيقيٌّ ، فامتَنَعَ لذلك .

وأَرَى أنَّ الأجوَدَ التَّمَسُّكُ بأنَّ هذا الجَبْرَ ليس واجباً ، بل جائزاً . وقد قال عبدُ القاهر : فافرُقْ بينَ الجواز والوُجُوب وإلاَّ دُفِعَت إلى ضُرُوبٍ من التَّخْليط .

وهنا تنبيهٌ :

وهو أنَّ هذا الخبرَ على ثلاثةِ أضرُبٍ :

---

(١) في (ت) و(ص) : علمت .

(٢) في (ت) : وسنيهة .

الأوَّل : أنْ يكونَ عن حذف اللاَّم كما ذَكَرْتُ .

والثَّاني : أنْ يكونَ عن حَذْفِ حرفِ معنًى تستحقُّهُ الكلمةُ ، وذلك نحو : أَرْضِين ؛ لأنَّ أَرْضاً مؤنثة، فقياسُهَا أنْ تَلْحَقَهَا التَّاءُ، ولذلك يُقالُ في تصغيرها : أُرَيْضِيَة ، فجُمِعَت بذلك جَبْراً عن الحذْف المذكور ، وفُتِحَت الرَّاءُ تنبيهاً على عَدَم استحقاقها لذلك .

والثَّالثُ : أنْ يكونَ عن تَوَهُّم الحَذْف نحو : حِرَة وحِرِين ، وذلك لأنَّ الإدغام يُقاربُ الحَذْفَ ؛ ألا ترى أنَّ اللِّسَانَ يرتفع بهما ارتفاعَةً واحدَةً ، وكذلك أجازَ يُونُسُ[1] في النَّسَب إلى مَثْنَى مَثْنَوي ، وأجراه مُجْرَى مَلْهَى . ويُوضِّحُ ذلك أنَّ المدغَمَ يجوزُ فيه القَلْبُ نحو : تَلَعَّيْتُ من اللَّعَاعَة وهي بَقْلَةٌ ، وقَصَّيْتُ أظفاري ، وقوله[2]:

تَقَضِّيَ البَازِي إِذَا البَازِي كَسَرْ

ويجوزُ فيه الحذفُ في القوافي كقولكَ : مِنْ سُرٍّ وضُرْ بالتَّخفيف ، ومَنْ قالَ : إِحَرُّون جعل التَّنبيه بالحرف وهو الهمزَةُ ، وغيرُ مُنْكَرٍ إجراءُ الحُرُوف مُجْرَى الحركات نحو : لم يَغْزُ ، ولم يَرْمِ ، ولم يَخْشَ .

---

(١) انظر الكتاب ٧٩/٢ ، وسر الصناعة ٥٨٣/٢ ، والخصائص ٢٢٧/٢ .

(٢) للعجاج في ديوانه : ٢٨ ، يمدح عمر بن عُبيد الله بن معمر الذي وجهه عبد الملك بن مروان إلى أبي فُدَيك الحروري فقتله وأصحابَه .
وانظر الشاهد في مجاز القرآن ٣٠٠/٢ ، القلب والإبدال لابن السكيت : ٣٨ ، وإصلاح المنطق : ٤٦٧ ، وتهذيبه : ٦٤٧ ، وأدب الكاتب : ٤٨٧ ، والكامل ٤٤٢/١ ، ٩٤١/٢ ، والإغفال ١٠٣/٢ ، والمسائل العضديات : ٣٤ ، وسر الصناعة ٧٥٩/٢ ، والخصائص ٩٠/٢ ، وشرح المفصل ٢٤/١٠ ، والممتع ٣٤٧/١ ، والهمع ٣٤٠/٥ .

و« التي » اسمٌ مَوصُولٌ ، وهو مُؤَنَّثُ الَّذي من غير لفظه ؛ إذ لو كان كذلك لقيل : الَّذِيَّة . ووَزْنُهُ فَعَل كعَمٍ وشَجٍ .

و« مَضَتْ » فِعلٌ حُذِفَت لامُهُ لالتقاء السَّاكنين ، وفاعلُهُ مُضْمَرٌ عائدٌ إلى السِّنين ، والجملَةُ صلةُ الموصول ، والواو عاطفةٌ ، و« ما » زائدةٌ .

فإنْ قلتَ : أيجوزُ أنْ تكونَ موصولَةً و« بَعْدُ » صِلَتُهَا ؟

[٦٨/أ] / **أجبتُ** : قياسُهُم يمنعُ من ذلك ، وبيانُهُ أنَّ قَبْلُ وبَعْدُ إذا حُذِفَ منهما ما أُضِيْفَا إليه لم يُبْنَيَا على شَيءٍ لنُقْصَانِهِمَا ولَحَاقِهِمَا بالحروف بسبب ذلك ، وإذا كانا لا يُبْنَيَان على شيء كان الامتناعُ من الوصل بهما أَوْجَبَ ، وذلك أنَّ الصِّلَةَ إلى الإيضاح والتَّمَام أَحْوَجُ ، فإذا امتَنَعَ الإخبارُ بهما (كان ذلك في الصِّلَةِ أَولى)[١]، ويُوضِّحُهُ استمرارُ حَذْفِ الخَبر ، بل لُزُومُهُ في أماكن ، وعِزَّةُ[٢] ذلك في الصِّلة .

وقيلَ : امتَنَعَ ذلك لأنه يؤدِّي إلى حُذُوفٍ كثيرةٍ : الاستقرارُ والضَّميرُ عند السِّيرافي والمضافُ وحرفُ الجرِّ المقدَّر .

وقيلَ : لأنَّ الوَصْفَ بابُ إطنابٍ، والحذفُ بابُ اختصارٍ فلم يجتمعا لتنافيهما ، وكذلك قال أبو علي[٣] في قوله تَعَالى[٤]: ﴿ وَمِن قَبْلُ مَا فَرَّطتُمْ فِي يُوسُفَ ﴾ : إنَّ « ما » زائدَةٌ ، ولا تكونُ موصولَةً لِمَا سَلَفَ .

---

(١) ما بين القوسين ساقطٌ من (ص) .

(٢) في (ص) : وغفر ذلك في الصلة .

(٣) لم أقف عليه مع أن أبا علي تحدث عن (ما) الزائدة في البغداديات : ٣٠٣ ـ ٣٤٧ .

(٤) سورة يوسف ، من الآية (٨٠) .

وأجاز بعضُ المتأخِّرين وقوعَ ذلك خبراً . وليس ذلك ببعيدٍ ؛ إذ المحذوفُ مَعْلومٌ ، فـ« بَعْدُ » حينئذٍ اسمٌ مجرورٌ لعطفه إيَّاه على السِّنين المجرور . ومثلُهُ قولُ عَمْرو بنِ كُلْثُوم[1]:

وَإِنَّ غَداً وَإِنَّ الْيَوْمَ رَهْنٌ ... وَبَعْدَ غَدٍ بِمَا لاَ تَعْلَمِيْنَا

فجَعَلَهَا اسماً وهي مُضَافَةٌ .

ويجوزُ أنْ تكونَ باقيةً على الظَّرْفيَّة معطوفةً على موضع الجارِّ والمجرور ، وموضِعُهَا نَصْبٌ . ومثلُهُ بَيتُ « الكِتَابِ »[2]:

فَإِنْ لم تَجِدْ مِنْ دُوْنَ عَدْنَانَ وَالِداً ... وَدُوْنَ مَعَدٍّ فَلْتَزَعْكَ الْعَوَاذِلُ

وبيتُهُ الآخَرَ[3]:

إِذَا مَا تَلاَقَيْنَا مِنَ الْيَوْمِ أَو غَداً

ويجوزُ ألاَّ تكونَ معطوفةً على الأوَّلِ، لكن تكونُ من الجملة الأخرى المقدَّرَة أي : وهُمْ بَعْدُ كذلك .

و« لا » حرفُ نَفْيٍ ، و« يَدْعُوْنَ » فعلٌ مرفوعٌ وعلامَةُ رَفْعِهِ ثبوتُ النُّون ، وأصلُهُ يَدْعُوُوْنَ ، فاستُثْقِلَت الضَّمَّةُ على الواو فحُذِفَت ، فالتَقَى

---

(١) ديوانه : ٣٦١ من معلقته ، وانظر شرح السبع الطوال : ٣٨٦ ، وشرح القصائد العشر : ٣٣١.

(٢) للبيد بن ربيعة العامري في شرح ديوانه : ٢٥٥ ، والكتاب ٦٨/١ ، والمقتضب ١٥٢/٤ ، والمحلى لابن شقير : ٤٧ ، وسر الصناعة ١٣١/١ ، والمحتسب ٣٦٢/٢ ، والإنصاف : ٢٨٥ ، ٣١٨ ، والمغني : ٦١٦ ، وشرح أبياته ١٥٦/٣ . ومصادر أخرى .

(٣) هو لكعب بن جعيل في الكتاب ٦٨/١ . وانظر المقتضب ١١٢/٤ ، ١٥٤ ، والحجَّة لأبي علي ٣٦٤/٤ ، والمحلى لابن شقير : ٤٧ ، والفريد ٦٤٨/٢ .

ساكنان وهما الواوان ، الأُوْلى لامُ الكلمة ، والثَّانيةُ الضَّميرُ ، فحُذِفَت الأُوْلى، فوَزْنُهُ يَفْعُوْنَ .

و« إلاَّ الأَشَائِمَا » مَفْعَولَةٌ ، والجُمْلَةُ مَنصُوبَةُ الموضع ؛ لأنها خَبَرُ أَضْحَتْ . وهذا واضحٌ .

* * *

ومنها :

٣٧ـ فَقُلْتُ لِقَوْمٍ فِي الْكَنِيْفِ تَرَوَّحُوا عَشِــيَّةَ بِـتْـنَـا عِنْــدَ مَاوَانَ رُزَّحِ

البيتُ لعُرْوَةَ بنِ الوَرْد[1].

والفاء حرفُ عطف ، و« قُلْتُ » فعلٌ وفاعلٌ ، وقد مَضَى الكلامُ على أصله. و« لِقَوْمٍ » جارٌّ ومجرورٌ، ويتعلَّقُ بقوله : قُلْتُ تَعُلُّقَ المفعول به، و« في الكَنِبْفِ » يجوزُ أنْ يتعلَّقَ بقُلْتُ تَعَلُّقَ الظَّرفيَّةِ ، ويجوزُ أنْ يتعلَّقَ بمحذوفٍ هو صفةٌ لقَوْمٍ ؛ أي : لِقَوْمٍ مُسْتَقِرِّيْنَ في الكَنِيْفِ .

و« تَرَوَّحُوا » فعلُ أمْرٍ ، ولا يكونُ فِعْلاً ماضياً ؛ لأنه أُجِيْبَ في البيت الثَّاني بقوله : تَنَالُوا ، والماضي لا يكونُ كذلك .

---

(١) هو عروة بن الورد بن زيد العبسي، من غطفان . من شعراء الجاهلية وفرسانها وأجوادها ، كان يلقب بعروة الصعاليك، لجمعه إياهم، وقيامه بأمرهم إذا أخفقوا في غزواتهم . قال عبد الملك بن مروان: من قال إن حاتما أسمح الناس فقد ظلم عروة بن الورد . انظر أخباره في الاشتقاق : ١٧٠، والأغاني ١٨٤/٢ ، والشعر والشعراء ٦٧٥/٢ .

والبيت في ديوانه : ٥٢ وروايته : (عشية قِلنا) . وانظر شرح الحماسة للمرزوقي ٤٦٤/٢ ، والهمع ١٦٩/٥. والكنيف : الحظيرة من الشجر، وماوان : قرية في أرض اليمامة ، ورزَّح: جمع رازح ، وهو من (رزَحَ فلانٌ) إذا ضَعُفَ وذهب ما في يده . انظر: اللسان: مادة: (رزح) .

و« عَشِيَّةً » ظَرْفُ زمان يتعلَّقُ بـ« قُلْتُ »، ويمتنع تَعَلُّقُهُ بـ« تَرَوَّحُوا »؛ لأنَّ الأمرَ مُسْتَقْبَلٌ .

و« عَشِيَّة بتنا » ماضٍ ، ومعلومٌ أنَّ الفعلَ يتعَلَّقَ به الزَّمَنُ المطابق له ، فالماضي يَعمَلُ في الماضي ، وكذلك المستقبَلُ في المستقبَلِ . و« بِتْنَا » يجوزُ أنْ تكونَ ناقصةً ، وضميرُ / الجماعة اسمُهَا ، و« عِنْدَ مَاوَانَ » خَبرُهَا ، [٦٨/ب] ويجوزُ أنْ تكونَ تَامَّةً ، و« عِنْدَ » ظَرْفٌ متعلِّقٌ بها ، وموضعُ الجملة جَرٌّ بإضافةِ « عَشِيَّةً » إليها .

و« مَاوَانَ » لا ينصرفُ للعَلَميَّةِ والألِفِ والنُّونِ .

فإنْ قلتَ : فما وَزْنُهُ ؟

أجبتُ : أَلِفُهُ الأُولىُ لا تخلو من أنْ تكونَ مهموزَةً أو غيرَ مهموزَةٍ ، فإنْ كانت مهموزَةً فلا تخلو من أنْ تكونَ (فَعْلانَ) أو (فَعْلالاً) أو (فَعْوَالاً) أو (مِفْعَالاً) ، والثَّاني يمتنع لأمرين :

أحدهما : أنَّ هذا المثالَ مختصٌّ بالرُّباعيِّ المكرَّر كالخَثْحَاث والجَرْجَار، فلو كان من ذلك لكان مَأْمَاء كالرَّأْرَاءِ والدَّأْدَاءِ ، فأمَّا القَسْطَالُ فقال أبو الفَتْح: أصلُهُ قَسْطَل ، فأُشْبِعَتْ[1] فتحةُ الطَّاءِ فَنَشَأَت الألِفُ، وخَزْعَالٌ نَادِرٌ.

والآخَرُ : أنَّ ذلك يُؤدِّي إلى جَعْل الواو أَصْلاً في بنات الأربعة غيرَ مُكَرَّرة ، وهذا مَعْدُومٌ . فأَمَّا وَرَنْتَلٌ[2] فَشَاذٌّ .

---

(١) في (ح) : فأشبهت .

(٢) الورنتل : الداهية ، وفي تفسير غريب الكتاب : ١٢٣ (ورنتلى) . انظر الكتاب ٣١٥/٤ ، وسر الصناعة ٧٥١/٢ ، ٧٥٢ ، ٢١٢/١ .

وحَكَى لي الشَّيخُ الثِّقَةُ سَعْدٌ المغربيُّ رحمه الله تَعَالى عن الشَّيخ النِّظَام الوَاسِطِيِّ(١) أنَّ أبا عليٍّ الفارسيَّ(٢) ذَهَبَ إلى زيادة اللاَّم فيها كزيادتها في عَبْدَل ، فاندَفَعَ الإشْكَالُ على هذا .

والثَّالثُ والرَّابعُ ممتنعان لعَدَمِهِمَا في اللُّغَة ، فثَبَتَ الأوَّلُ .

وإنْ كانت غيرَ مهموزَةٍ وَجَبَ أنْ يكونَ (فَاعَالاً) من لَفْظِ مِنْتُ القَوْمَ أَمُوْنُهُم، فهي حينئذ كَسَابَاطٍ وخَاتَامٍ، وقد يجوزُ أنْ يكونَ مخفَّفاً من المهموز.

فإنْ قلتَ : فلِمَ امتَنَعَ صَرْفُهُ على هذا ؟

أجبتُ : مَنْعُهُ الصَّرْفَ لأنه ذُهِبَ به إلى تأنيث الموضع .

فإنْ قلتَ : فهل يجوزُ حَمْلُ همزِهِ على نحو الخَأْتَم ؟

أجبتُ : ذلك قليلٌ عزيزٌ بحيث يُسْمَعُ ولا يُقَاسُ عليه .

* * *

---

(١) سبق أن نقل المصنف عن الواسطي في ص : ١٨٥ ورجحت هناك أن يكون المقصود هو القاسم ابن محمد أبو نصر الواسطي ، وأحلت إلى كتابه (شرح اللمع) ما نقله المصنف . أما المقصود هنا فأرجح أن يكون القاسم بن القاسم بن عمر بن منصور الواسطي ، أبو محمد ، حيث من الممكن أن يكون لقيه شيخ المصنف (سعد المغربي) حيث نقل عنه هنا زيادة اللام في (وزنتل) . وأبو محمد الواسطي نحوي لغوي أديب . ألف كتباً مفيدة وهي على ما نقله ياقوت من فم مؤلفها إملاء عليه بباب داره بحلب : شرح اللمع ، وشرح التصريف الملوكي ، وفعلت وأفعلت بمعنى ، وشرح المقامات . توفي سنة ٦٢٦هـ . انظر معجم الأدباء ٢٩٦/١٦ ، وإنباه الرواة ٣١/٣ ، وفوات الوفيات ١٩٢/٣ ، وبغية الوعاة ٢٦٠/٢ .

بقي أن أشير إلى أن تلقيب المصنف له بالنظام لم أستطع التحقق منه عند أحد .

(٢) انظر النقل عنه في شرح الألفية للمرادي ٤٧٦/٢ . وبهذا أخذ ابن مالك في شرح الكافية الشافية ٢٠٣٨/٤ حيث قال : « وزعم قوم أن واو ورنتل زائدة ، والأشبه أن تكون أصلية والنون واللام زائدتان » .

ومنها[1]:

٣٨ ـ حَمِدْتُ إِلَهِي بَعْدَ عُرْوَةَ إِذْ نَجَا

خِرَاشٌ وَبَعْضُ الشَّرِّ أَهْوَنُ مِنْ بَعْضِ

« حَمِدْتُ » فعلٌ وفاعلٌ، وسَكَنَتْ لامُهُ بعد أنْ كانت مفتوحةً لثلاثة أوجُهٍ :

الأوَّلُ : أنَّ الفاعلَ المضمَرَ كالجزِّ لفظاً ومعنًى ، فلولا إسْكَانُ ما قَبْلَهُ لتَوَالىَ أربَعَةُ متحرِّكَاتٍ في كلمة ، وضميرُ المفعول لا يسكن له ؛ لأنه وإن اتَّصَلَ لفظاً فهو منفصلٌ تقديراً .

والثَّاني : أنَّ أصْلَ الفعل البناءُ ، والأصلُ فيه السُّكُون ، وقد عُهِدَ في اللُّغَة أنَّ الضَّميرَ يُعِيدُ الشَّيءَ إلى أصله ، والمفعولُ لم يُعِدْ ذلك لضَعْفِ اتِّصَالِهِ ، وهذا قولُ ابنِ الدَّهَّان ، **وقد اختَرْتُهُ** في « شَرْحِ الفُصُول » .

والثَّالثُ : أنَّ أصلَ ذلك الفرقُ بين ضمير الفاعل في حَمِدْنَا ، وبين ضمير المفعول في حَمِدَنَا . ثمَّ حُمِلَ باقي الضَّمائر المرفوعَةِ عليه .

---

(١) البيت لخويلد بن مرة الهذلي في شرح أشعار الهذليين ١٢٣٠/٣ .
وهو في الحماسة ٣٨٥/١ ، وانظر التنبيه في إعرابها لابن جني : ٢٨٥ ، وشرحها للمرزوقي ٧٨٢/٢ ، والكامل ٧١٣/٢ ، وأمالي القالي ٣٢١/١ ، والأضداد للأنباري ص : ١٠٨ ، والتخمير ١٦٨/٢. وراجع كلام البغدادي عن قصيدة الشاهد في الخزانة ٤٠٦/٥ . وعروة أخو خويلد ، وذلك أن قوماً من ثمالة أسروا عروة وخِراشاً ، وأرادوا قتلهما ، فألقى رجل منهم رداءه على خِراش ليشكل عليهم ، وقد شُغل القوم بقتل عروة ، ثم قال له : اُنجُ ، وعطف القومُ عليه فلم يرَوه ، فمدح أبو خِراشٍ ذلك الرجل مع أنه لا يعرفه . قال أبو عُبيدة : لا أعرف شاعراً مدحَ مَن لا يعرفُ إلا أبا خِراشٍ بهذا البيت. وانظر اللآلي ٦٠١/١ ـ ٦٠٢ .

وهنا تنبيهٌ :

وهو أنَّكَ لو سَمَّيْتَ بضمير المتكلِّم لقُلْتَ : هَذَا توٌّ ، فزدْتَ عليه وَاوَين مُدْغَمَةً إحداهُمَا في الأخرى ، ولو سَمَّيْتَ بضمير المخاطَبِ لقُلْتَ: هَذَا تاءٌ ، فزِدْتَ عليه أَلِفين ، وقُلِبَت الثَّانيةُ هَمزَةً لاستحالة اجتماعهما ، ولو سَمَّيْتَ بضمير المخاطَبَةِ لقُلْتَ : هَذَا تيٌّ ، فزدْتَ عليه يَاءَيْنِ مُدْغَمَةً إحداهُمَا في الأخرى ، ووَجَبَ لأنَّ أقَلَّ أصول المتمَكِّنَةِ الثَّلاثةُ ، وزِيْدَ الحرْفُ المجانِسُ للحركة / التي حُرِّكَ بها الضَّميرُ ،كذا قالوا . **وفيه عندي نَظَرٌ** . [٦٩/أ]

و«إلهي » مُضَافٌ إلى ياء المتكلِّم ، والأظْهَرُ أنه مُشتَقٌّ من أَلَهَ بمعنى عبَدَ ، فالهمزَةُ فاءُ الكلمة ، واللاَّمُ عَيْنُهَا ، والهاءُ لاَمُهَا ، وقيل : هو مشتقٌّ من الوَلَهِ بمعنى التَّحَيُّرِ ؛ لأنَّ العُقُولَ متحيِّرَةٌ في عظمته سبحانه ، فأصلُهُ وِلاَه ، لكن قُلِبَت الواوُ همزَةً لكَسْرَتِهَا ، كما قُلِبَتْ في قراءة سعيدِ بن جُبَير[١]: ﴿ ثُمَّ ٱسْتَخْرَجَهَا مِن إعَاءِ أَخِيهِ ﴾، وزَيَّفَهُ أبو عليٍّ في « تَذْكِرَتِهِ »[٢] من وَجْهَين :

أحدهما : أنهم قالوا : تَأَلَّهَ ، ولو كان فاؤُهَا الواوَ لقيلَ : تَوَلَّهَ .

والآخَرُ : قولهم : مَأْلُوْهٌ ، ولم يقولوا : مَوْلُوْهٌ .

وجمهورُ النُّحَاة ذَهَبوا إلى أنَّ المضَافَ إلى ياء المتكلِّم مَبنيٌّ بناءً

---

(١) الآية (٧٦) من سورة يوسف . وانظر في هذه القراءة مختصر الشواذ : ٦٥ ، والمحتسب ٣٤٨/١ ، وإعراب القراءات الشواذ ٧١٤/١ . وانظر الإقليد ٢٠٢٠/٤ .

(٢) انظر حديثاً مسهباً له في الإغفال [المسألة الأولى] ٣٩/١ ـ ٧٢ .

عارضاً[1]، والأعْلَمُ المعروفُ بالشَّنْتَمَري وابنُ الحاجب[2] ذَهَبَا إلى أنه مُعرَبٌ تقديراً كالمقصور ، فعلى الأوَّل موضعُهُ نَصْبٌ ؛ لأنه مفعولُ حَمِدْتُ ، وعلى الثاني تُقدَّرُ الفتحةُ على الهاء .

و« بَعْدَ » مُضَافٌ إلى « عُرْوَةَ »، وهو منصوبٌ على الظَّرْف الزَّماني، أي : بَعْدَ زَمَانِ عُرْوَةَ .

و« إذْ » ظَرفٌ لِمَا مَضَى من الزَّمَان ، و« نَجَا خِرَاشٌ » جملةٌ من فعل وفاعل ، موضعُهَا جَرٌّ بإضافة « إذْ » إليها ، و« إذْ » بَدَلٌ من قوله : « بَعْدَ عُرْوَةَ » ، والتَّقديرُ : حَمِدْتُ إلهي إذْ نَجَا خِرَاشٌ .

و« بَعْضُ الشَّـرِّ » مبتدأٌ ، و« أَهْوَنُ » خَبَرُهُ ، و« مِنْ بَعْضٍ » متعلِّقٌ بـ« أَهْوَن » .

فإنْ قُلتَ : إنَّما يُقالُ : أَفْعَلُ من هذا في صفةٍ يَشتركُ فيها الموصوفان ثُمَّ يَزيدُ أحَدُهُمَا فيها على صاحبه كقولكَ : هَذَا كَرِيمٌ وزَيْدٌ أَكْرَمُ مِنْهُ ، ولا يُقَالُ في العَسَل : هَذَا أَحْلَى مِنَ الخَلِّ ؛ لعدم اشتراكهما في الحلاوة ، فكيف قَال :

... وَبَعْضُ الشَّرِّ أَهْوَنُ مِنْ بَعْضِ

---

(١) انظر المقتصد ٢٤٠/١ ، والمرتجل : ١٠٧ ، وارتشاف الضرب ١٨٤٧/٤ .

(٢) وإليه ذهب ابن مالك في شرح الكافية الشافية ١٠٠٠/٢ . قال أبو حيان في ارتشاف الضرب ١٨٤٧/٤ : « وهو مذهب الجمهور ». وانظر جواهر الأدب للإربلي : ٢١٧ .
قال ابن الحاجب في الإيضاح ٤٣١/١ : « وهذا الاسم عند المحققين معرب ؛ لأن الإضافة إلى المبني لا توجب بناءً ولا تجوزه إلا في الظروف ، وفيما أجري مجراها كمِثْل وغير » . انظر شرح ابن يعيش ٣٢/٣ .

ولم يشتركا في صِفَةِ الهَوَان ؟

أجبتُ : بأنَّ هذا محمُولٌ على المعنى دون اللَّفظ ، وذلك أنه قد يكونُ هناك حالٌ تُهَوِّنُ شَرّاً دونَ شَرٍّ آخَرَ مِنْ صَبرٍ عليه أو احْتِسَابٍ أو طَلَبِ ذِكْرٍ أو ثوَابٍ ، وهذا أيضاً مَرَاتِبُ وليس بجارٍ على سَنَنٍ واحِدٍ .

ونحوُهُ قولُهُ عزَّ اسمُهُ[1]: ﴿ أَصْحَابُ الْجَنَّةِ يَوْمَئِذٍ خَيْرٌ مُّسْتَقَرًّا وَأَحْسَنُ مَقِيلًا ﴾ ومن المعلوم أنَّ أصحابَ النَّار ليسوا في خير استقرار وحُسْنِ مَقِيلٍ ، ولكن إن اعتَقَدَ ذلك مُعتَقِدٌ وسُلِّمَ له تسليمَ نَظَرٍ لا تسليمَ يقينٍ وتَصَوُّرٍ ، فأصحابُ الجنَّةِ على كلِّ حالٍ خيرٌ مُستقَرّاً وأَحْسَنُ مَقِيلاً .

* * *

ومنها[2]:

٣٩ـ لَعَمْرُكَ مَا مِيْعَادُ عَيْنِكَ وَالبُكَا   بِدَارَاءَ إلاَّ أَنْ تَـهُـبَّ جَنُـوْبُ

اللاَّمُ للابتداء ، و« عَمْرُكَ » مبتدأ ، وخبرُهُ محذوفٌ لازمُ الحذف ، والمعنى يميني أو قَسَمِي ، و« ما » نافيةٌ ، و« ميعادُ » مبتدأٌ ، والياءُ فيه منقلبةٌ عن واوٍ ؛ لأنه من الوَعْدِ ، و« عَيْنِكَ » مجرورٌ بإضافة « مِيْعَادٍ » إليه.

و« البُكَا » مجرورٌ بالعطف على « عَيْنِكَ » . وفيه لغتان : القَصْرُ

---

(١) سورة الفرقان ، الآية (٢٤) .

(٢) هو لصخر الحرمازي كما في الزهرة ٨٥/١ (الباب الثلاثون) ، ونسب في اللآلي ٦٧٦/٢ إلى العبسي . وهو أحد ثلاثة أبيات دون نسبة في الحماسة ٨٥/٢ ، وانظر التذكرة الحمدونية ١٩٧/٢، واللسان والتاج (دور) . وداراء : (قَلْعَةٌ بطَبَرِسْتَان) ، من بِنَاءِ دَارَا المَلِك . ودَارَا : (وادٍ بدِيارِ بني عامر) بْنِ صَعْصَعَة بنِ كِلابٍ . ودَارَا : (ناحِيَةٌ بالبَحْرَيْنِ) لعَبْد القَيْس .

والمدُّ[1]. قال الشَّاعرُ[2]:

بَكَتْ عَيْنِي وَحُقَّ لَهَا بُكَاهَا وَمَا يُغْنِـي الْبُكَاءُ وَلاَ العَوِيْـلُ

ويجوزُ نصبُهُ على أنه مفعولٌ معه ، ورَفْعُهُ بالعَطْفِ على « مِيْعَاد » .

و« دَارَاءَ » لا يخلو من أنْ يكونَ (فاعالاً) /كخَاتَامٍ ، أو (فَعْلاء) [٦٩/ب] بسُكُون العَين ، أو (فَعَلاء) بفَتْحِهَا .

فالأوَّلُ قليلٌ ، والحَمْلُ على غيره أَوْجَهُ .

والثَّاني كان يجبُ فيه دَوْرَاء ، ويَضعُفُ حَمْلُهُ على قوله : صَامَتِي وقَامَتِي[3].

والثَّالثُ فيه مكروهان : أحدهما : قِلَّتُهُ أيضاً . والآخَرُ : أنه كان يجبُ تصحيحُهُ ؛ لأنه بلَحَاقِ همزة التَّأنيث له قد خَرَجَ عن شَبَهِ الفعل

---

(١) انظر المنقوص والممدود للفراء : ٧ ، وللقالي : ٢٨٩ .

(٢) لحسان رضي الله عنه في رثاء حمزة عم النبي ﷺ ، ديوانه ٥٠٤/١ .
ونسب إلى كعب بن مالك رضي الله عنه ، وهو في ديوانه : ٢٥٢ .
وكذلك نسب إلى عبدالله بن رواحة رضي الله عنه في السيرة النبوية ١٦٢/٢ ، واللسان (بكى) ، وشرح شواهد شرح الشافية : ٦٦/٤ ، وهو في ديوانه : ١٣٢ من قصيدة أطول مما في ديوان حسان .
وفي اللسان (بكى) : « قال ابن بري : وهذه من قصيدة ذكرها النحاس في طبقات الشعراء قال : والصحيح أنها لكعب بن مالك » .
وانظر الكامل ٢٨٧/١ ، وأدب الكاتب : ٣٠٤ ، والمقصور والممدود للقالي : ٢٨٩ ، والمقصور والممدود لابن ولاد : ١٥، ١٣٣ ، والمنصف ٤٠/٣ ، وشرح المقصورة للخمي (الفوائد المحصورة) ١٣٤/١ .
ولمزيد من المصادر راجع تخريج البيت في الدواوين المذكورة ، وكتاب القالي .

(٣) انظر سر الصناعة ٦٦٩/٢ .

فبَعُدَ عن الاعتلال ،كما بَعُدَ صَوَرَى[1] وحَيَدَى[2] بلحاق أَلِفِهِ المقصورَةِ له عن ذلك فَصَحَّ .

فإنْ قلتَ : فهل يجوزُ أنْ يكونَ[3] فَعلاء إلاَّ أنها إنَّمَا أُعِلَّتْ عَينُهَا كما أُعِلَّتْ عَينُ مَاهَانَ ودَارَانَ تشبيهاً للألف والنون بتاء التَّأنيث في دَارَة وجَارَة ، فلذلك تُشَبَّهُ أَلِفَا التَّأنيث بالألف والنُّون في هذا ،كما شُبِّهَت الألفُ والنُّونُ بهما في باب سَكْرَانَ وغَضْبَانَ ؟

أجبتُ : يجوزُ ذلك ، ويُؤكِّدُهُ قولُ بعضهم : أبْيِنَاء[4] مُصَحَّحاً لَمَّا لم يَعتَدَّ بالألف الممدودة ، فصَارَ كصحَّةِ تَدْوِرَة[5]؛ حيث لم يُعْتَدَّ بالتَّاء .

وإنْ جَعَلْتَهَا من الدَّرْء ، فأصلُهَا دَرْآء ، ثُمَّ قُدِّمَت الهمزة وهي اللاَّمُ على الرَّاء وهي العين ، فصارَ إلى دَأرَاء ، ثمَّ قُلِبَت الهمزةُ ألفاً ، فوَزْنُهَا إذاً فَلْعَاءُ .

و« إلاَّ » حرفُ استثناءٍ، و« تَهُبَّ » منصوبٌ بأَنْ ، و« جَنُوْبُ » فاعلُهُ ، والمصدَرُ المقدَّرُ من أنْ ومعمولِهَا خبرُ « مِيْعَاد » .

* * *

---

(١) انظر الكتاب ٢٥٦/٤ ، والمنصف ٦/٢ ، ٥٩/٣ ، وشرح الشافية للرضي ١٠٥/٣ .

(٢) يقال : حمارٌ حَيَدَى وهو الذي يحيد عن ظله لنشاطه ، و لم يجئ في نعوت المذكر شيء على فعَلَى غيره . انظر الخاطريات ١٥١/٢ ، والمنصف ٦/٢ ، ٥٩/٣ ، وشرح الشافية للرضي ١٠٥/٣ .

(٣) أي : داراء .

(٤) جمع بيِّن . انظر الكتاب ٣٥٤/٤ ، والمقتضب ٢٤٨/١١ ، والأصول ٢٨٧/٣ .

(٥) انظر الكتاب ٢٧١/٤ ، ٣٥٢ ، والأصول ٢٠٧/٣ . والتدورة : الدارة من الرمل ، والجمع: دَيِّرٌ، والتَّدوِرَةُ : المجلس عن السيرافي . اللسان (دور) .

ومنها :

٤٠ـ وَلَسْتَ بِالأَكْثَرِ مِنْهُمْ حَصًا   وَإِنَّمَا العِزَّةُ لِلْكَاثِرِ

البيتُ للأعشى[(١)].

والواوُ للعطف ، وليست التَّاءُ ضميرَ المخاطَب ، وهي اسمُ ليس ، وقد حُذِفَت العينُ لأجل سُكُون اللاَّم عند اتصال الفعل بالضَّمير .

و« بالأكثر » الباءُ زائدةٌ ، و« الأكثر » منصوبُ الموضع ؛ لأنه خبرُ ليس ، و« منهم » جارٌّ ومجرورٌ . **وفيه نَظَرٌ** ؛ لأنه يمتنع اجتماعُ « مِنْ » مع الألف واللام كقولك : زَيْدُ الأَفْضَلُ مِنْ عَمْرٍو .

قال أبو علي[(٢)] في « التَّذكرة »: اللاَّمُ للتَّعريف، و« مِنْ » للتَّخصيص، فلا وَجْهَ لاتِّصَالها بأَفْعَلَ بعد ذلك ، لكن جاز ذلك في هذا البيت لخمسة أوجُهٍ :

الأوَّلُ : أنَّ « مِنْ » هنا للظَّرْف بمنزلة في ، وهذا كما تقولُ : أَنْتَ أَكْرَمُ عَلَيَّ مِنَ النَّاسِ أي : في النَّاس .

والثَّاني : أنْ يكونَ « منهم » حالاً من الضَّمير في « الأكثر » ، والعاملُ فيه « أكثر » ، وقد عَمِلَ في الظَّرْف والجارِّ والمجرور فيعمل أيضاً

---

(١) ديوانه ص: ١٩٣. والشاهد في النوادر : ١٩٦ ، والمسائل العضديات : ٢٩ ، والشيرازيات ٢٢/١ ، وتكملة الإيضاح : ٣٠٧ ، وإيضاح شواهده للقيسي ٥٢٥/١ ، ولابن يسعون (المصباح) ٨٥١/١ ، والمقتصد في شرح التكملة ٥٩٧/٢ ، ٥٩٩ ، والخصائص ١٨٥/١، ٢٣٤/٣، وشرح المفصل ١٠٠/٦، ١٠٣، وشرح التسهيل ٥٨/٣، وارتشاف الضرب ٢٢١/٣، والخزانة ٢٥٠/٨.

(٢) انظر التكملة : ٣٠٧ ، والمسائل الشيرازيات ٢٠/١ .

فيه . قال الشَّاعرُ[1]:

فَإِنِّي رَأَيْتُ العِرْضَ أَحْوَجَ سَاعَةً ... إِلى الصَّوْنِ مِنْ رَيْطِ يَمَانٍ مُسَهَّمِ

والثَّالثُ : أنْ يتعلَّقَ بقوله : « لَسْتَ » أي : لَسْتَ منهم بالأكثرِ حصًا. واستجَازَهُ ابنُ يَسْعُونَ المغربيُّ[2].

والرَّابعُ : أنْ يكونَ « الأكثر » بمعنى الكثير ،كما كان الأَهْوَنُ بمعنى الهيِّن في قول الشَّاعر[3]:

تَجُرُّ بِالأَهْوَنِ مِنْ أَدْنَابِهَا

والخامسُ : أنْ يكونَ متعلِّقاً بمحذوفٍ أي : أعني منهم . ذَكَرَهُ أبو محمَّدِ بنِ السِّيرافي[4]، و لم يَكُنْ أبو عَمْرٍو الجاحظُ[5] لشيءٍ من هذه الوُجُوهِ بلاَحِظٍ ، فأخَذَ يُشنِّعُ على النُّحَاةِ ، ومَنْ تعرَّضَ بما ليس من شَأْنُهُ ضَاقَتْ مَحَجَّتُهُ ووَهَتْ حُجَّتُهُ .

[٧٠/أ] و« حصًا » نصبٌ على التَّمييز لـ« الأَكْثَر »،كما تقولُ/: زَيْدٌ الأَفْضَلُ

---

(١) هو أوس بن حجر، والبيت في ديوانه : ١٢١ . وانظر الحجة ١٨/١ ، والمسائل الحلبيات : ١٧٩ ، والشيرازيات ٢٣/١ ، والعضديات : ٢٩ ، والتكملة : ٣٠٨ ، وإيضاح أبياتها للقيسي ٥٢٩/٢، ولابن يسعون (المصباح) ٨٥٦/١ ، وشرحها (المقتصد) ٥٩٨/٢ ، ٦٠٠ ، وشرح المفصل ٦١/٢، ١٠٤/٦، وشرح الكافية ٧٧٥/١/٢ ، والخزانة ٢٦٣/٨ .

(٢) نقله في المصباح ٨٥٤/١ عن أبي عليٍّ ، ثم قال : وهذا قول جيد .

(٣) بيتٌ من الرجز لعُمَر بن لجأ التَّيمي في شعره الذي جمعه د. يحيى الجبوري ص : ١٥١ . وانظر تهذيب اللغة ٢٥٥/١٠ ، واللآلي ٩٦٧/٢ .

(٤) نقله عنه ابن يسعون في المصباح ٨٥٤/١ .

(٥) انظر الخصائص ١٨٦/١ .

أَباً ، والنَّاصبُ له « أَكثَرُ » ، ومعناه فيما قاله يعقوبٌ العدَدُ الكثيرُ . والواوُ حرف عطف ، و« ما » كافَّةٌ ، و« العزَّةُ » مبتدأٌ ، و« للكَاثِرِ » خَبَرُهُ ، والكَاثِرُ بمعنى الأكثَر والكَثِير ، وقد يكونُ بمعنى المكاثِر ، وبمعنى الغَالِبِ بالكَثْرَة .

قَالَ صَاحبُ « العَين »[1]: كَاثرُونَا فَكَثَرْنَاهُم أي: زِدْنَا على عَدَدِهِمْ فنَحْنُ كَاثِرُوْنَ .

* * *

ومنها :

٤١ ـ أَلاَ يَا بَيْـتُ بالعَلْـيَـاءِ بَيْتُ وَلَولاَ حُـبُّ أَهْلِكِ مَا أَتَـيْـتُ

البيتُ نَسَبَهُ الجَرميُّ إلى السَّمَوءَل اليهوديِّ[2].

« أَلاَ » حرفُ استفتاحٍ ، و« يا » حرفُ نداء ، و« بيتُ » مُنَادًى مُفرَدٌ مبنيٌّ على الضَّمِّ ، و« بالعلياء » جارٌّ ومجرورٌ ، والباءُ ظرفيَّة .

والعلياءُ أصلُهُ الواو ؛ لأنه من العُلُوِّ . قال أبو عليٍّ[3]: هو في البيت

---

(١) العين ٣٤٨/٥ .

(٢) ديوانه : ٨٥ ، ونسب في الكتاب ٢٠١/٢ إلى عمرو بن قنعاس . وعن القيسي في إيضاح شواهد الإيضاح أنه يروى لهانئ المرادي ، ويروى لتأبط شراً .
وانظر الاختيارين : ٢١١ ، وشرح أبيات الكتاب لابن السيرافي ٤٣٥/١ ، والنكت للأعلم ٥٥٢/١ ، وتحصيل عين الذهب : ٣١٣ ، والمسائل البصريات ٥٥٩/١ ، والشيرازيات ١٤٢/١ ، والتكملة : ٣٢١ ، وشرح أبياتها (المصباح) ٩٠٣/٢ ، والتمام : ٧٦ ، والمحتسب ٢٥٠/١ ، وشرح التصريف : ٥٣٨ ، وشرح شواهد المغني للسيوطي ٢١٥/١ ، والخزانة ٥٢/٣ .

(٣) انظر التكملة : ٣٢١ ، والمسائل الشيرازيات ١٤٢/١ .

عَلَمٌ على موضعٍ بعَيْنِهِ ، والأعلامُ قد تُغيَّرُ كثيراً . والعلياءُ رأسُ كُلِّ جَبَلٍ مُشْرِفٍ . قَالَ الخليلُ[1]: وفَعَلُوا ذلك طلباً للفَرْق بينَ ما لَهُ ذَكَرٌ وبين ما ليس كذلك .

وقال الفرَّاءُ[2]: وهذا ليس بشيءٍ لقولهم : الحَلْوَاءُ واللأْوَاءُ بالواو مع أنهما مؤنَّثَانِ لا ذَكَرَ لهما .

وقال أبو علي[3] أيضاً : ومثلُ ذلك في الشُّذوذ دَاهِيَةٌ دَهْيَاءُ[4]، والقياسُ دَهْوَاء ؛ لأنَّهَا من الواو . قَالَ العَجَّاج[5]:

إِذْ عَرَضَتْ دَاهِيَةٌ دُهْوِيَّه

فاللاَّمُ واوٌ هنا كانت فُعْلِيَّة أو فُعْلُويَّة ، وليس في العلياء ما يُوجِبُ قَلْبَ الواو ياءً ؛ ألاَ تَرَى إلى قولهم : قَنْوَاء وجَأْوَاء في مُؤَنَّث أَجْأَى[6]، فصحَّتُهَا هنا دليلٌ على شُذُوذِ القلب فيها . وعكسُ ذلك أَشَاوِي ، فأمَّا العُلْيا من قوله تَعَالى[7]: ﴿ وَكَلِمَةُ ٱللَّهِ هِىَ ٱلْعُلْيَا ﴾ ، فإبدالُ الواو ياءً

---

(١) لم أقف عليه في العين .

(٢) انظر المنصف ٣١٠/١ ، والتاج (حلأ) .

(٣) المسائل الشيرازيات ١٤٢/١ .

(٤) انظر إصلاح المنطق : ٢١٦ ، وتهذيبه : ٣٤٥ .

(٥) لم أقف عليه في ديوان العجاج بتحقيق د. عزة حسن . وانظر تهذيب اللغة ١٩٢/٨ ، والمحيط في اللغة ٤٦/٤ ، والمخصص ٣٦٦/٣ .

(٦) يقال : فرس أجْأَى وبعيرٌ أجْأى ، والأنثى جَأْوَاءُ . وهو سَوَادٌ في غُبْرَةٍ وحُمْرَةٍ . انظر الاشتقاق : ٢٧١ ، و المحيط في اللغة ٢١٢/٧ .

(٧) سورة التوبة ، من الآية (٤٠) .

فيها مُطَّرِدٌ في الاستعمال ، وإنْ كان شاذاً في القياس؛ ألا تراهم قالوا : الدُّنيا، وهي من دَنَوْتُ ، فأمَّا القُصْوَى فممَّا ما خَرَج على الأصل كالقَوَدَ، ورَجُلٌ رَوَعٌ[1] .

و« بيتُ » الثَّاني مبتدأٌ ، و« بالعلياء » خَبَرُهُ ، أو يكونُ خبرُهُ محذوفاً وتقديرُهُ : لي بالعلياء بَيْتٌ ، و« بالعلياء » حينئذ نصبٌ على الحال ؛ لأنه كان صفةً لـ« بيت » ، فلَمَّا تقدَّمَ على الموصوف انتصَبَ على ذلك .

قال أبو عليٍّ في «البَصْرِيَّات »[2]: ولا يجوزُ عندي أنْ يَكُونَ « بالعلياء » متعلقاً بمحذوفٍ على أنْ يكونَ حالاً، ولكن تعلُّقُهُ بمحذوفٍ لأنه خَبَرُ « بيتٍ » الثَّاني . ولذلك قال الجَرْميُّ : إنه خَاطَبَ البيتَ الأوَّلَ ، ثمَّ قَالَ : بالعلياء بَيْتٌ تَرَكْتُهُ لمكانك ؛ ألا ترى أنه لا يستقيمُ أنْ تقولَ مُبتدِئاً : يا زَيْدُ ولَولاَ عَمْرٌو أَكْرَمْتُكَ . وبعده :

وَلَوْلاَ حُبُّ أَهْلِكِ مَا أَتَيْتُ

*　　*　　*

(١) انظر الكتاب ٣٥٨/٤ ، والأصول ٢٥٣/٣ ، والإغفال ٢٣٢/٢ .

(٢) المسائل البصريات ٥٥٩/١ ـ ٥٦٠ .

ومنها[1]:

٤٢ ـ يَا لَيْتَهَا كَانَتْ لأَهْلِـــي إِبِلا
أَوْ هُزِلَتْ فِي جَدْبِ عَـامٍ أَوَّلا

المنادَى محذوفٌ تقديرُهُ: يَا قَوْمِ، ومثلُهُ قولُهُ عَزَّ اسمُهُ[2]: ﴿ أَلَّا يَسْجُدُوا ﴾.
وكذا قولُ الشَّاعر[3]:

[٧٠/ب] /يَا لَعْنَـةَ اللهِ وَالأَقْـوَامِ كُلِّهِـمُ وَالصَّالِحِيْنَ عَلَى سِمْعَانَ مِنْ جَارِ

والضَّميرُ اسْمٌ ، واسْمُ « كَانَتْ » مَضمَرٌ، و« إبلاً » خَبَرُهَا، و« لأَهْلِي » نَصْبٌ على الحال لأنه كان صِفَةً لإِبِل ، فلَمَّا تقدَّمَ صَارَ كذلك ، والجملةُ في موضع رفع خَبَرُ لَيْتَ ، والعائدُ منها الضَّميرُ المستقرُّ في « كانت »، و« أو » حرفُ عَطْفٍ ، و« هُزِلَتْ » عَطْفٌ على كَانَتْ ، و« في جَدْبِ عَامٍ » جَارٌّ ومجرورٌ ومُضَافٌ إليه ، وهو متعلِّقٌ بقوله : « هُزِلَتْ » .

---

(١) قال القيسي في إيضاح الشواهد ٥٢٣/١ : « نسبه بعض من قرأت لأبي النجم العجلي » . قلتُ : وهو غير موجود في ديوانه المطبوع . وانظر الكتاب ٢٨٩/٣ ، والنكت عليه ٨٦٢/٢ ، وتحصيل عين الذهب : ٤٨٠ ، وكتاب الشعر : ١٨/١ ، والمسائل الشيرازيات ٢٥/١ ، والتكملة: ٣٠٦، وشرحها (المقتصد) ٥٩١/١، ٥٩٤ ، والمصباح ٨٤٦/١ ، والمفصَّل : ٢٢٩ ، وشرحه لابن يعيش ٣٤/٦ ، ٩٧ ، والنهاية : ٥٢ ، واللسان (وأل) .

(٢) سورة الفرقان ، من الآية (٢٥) .

(٣) لم أقف على قائله . والبيت في الكتاب ٢١٩/٢، والأصول ٣٥٤/٢، واللامات للزجاجي : ٣٧ ، والإغفال ١١٨/٢ ، والمسائل الشيرازيات ١٩٥/١، وأمالي ابن الشجري ٦٩/٢، والإنصاف ١١٨/١، وشرح المفصل ٢٤/٢، ٤٠، وشرح الجمل ١١١/٢، وشرح التسهيل ٣٨٩/٣ ، وشرح ألفية ابن معط للرعيني ٤١٦/١ ، ٦٢٦ وغيرها . والشاعرُ يدعو على جاره سِمعان ؛ لأنَّهُ لم يَرْعَ حقَّ الجِوار . ويروى : (والأقوامِ كلهم والصالحين ...) .

و« أوَّل » يحتَمِلُ أنْ يَكُونَ صِفَةً لـ« عَام » ، لكنَّهُ لم ينصرفُ للصِّفَة ووَزْنِ الفِعْل الغَالِبِ ، ويحتملُ أنْ ينتصِبُ انتصَابَ الظَّرْف كأنه قَالَ : أو هُزِلَتْ في جَدْبِ عَامٍ قَبْلَ هذا العَام .

فإنْ قُلتَ : فما أصلُهُ ؟

أجبتُ : قال أبو عليٍّ[(١)]: أصلُهُ الصِّفَةُ بدليل قولِهِم : الأوَّلُ والأُولى، فهو كالأفضل والفُضْلَى فتقديرُهُ على هذا أنْ يكونَ متَّصِلاً بمِنْ كسائر أمثاله، ولا تصرفه كما لا تصرفُ آخَرَ إذا أرَدْتَ ذلك معه . ودليلُ جواز الحذْفِ قولُهُ سبحانه[(٢)]: ﴿ يَعْلَمُ ٱلسِّرَّ وَأَخْفَى ﴾ ، أي : أخْفَى منه ، ولذلكَ لم يَصْرِفْهُ .

وقيلَ : إنَّ « أَخْفَى » هنا فعلٌ ماضٍ بمعنى وَأَخْفَى السِّرَّ عن خَلْقِهِ ، فحَذَفَ المفعولَ .

وقال المازنيُّ[(٣)]: رَفَضُوا الفعلَ من أَوَّل .

فإنْ قلتَ : ولِمَ ذلك ؟

أجبتُ : قال أبو الفتح[(٤)]: لأنَّ فَاءَهُ وعينَهُ واوان ، فلو قالوا فيه : فَعَل يَفْعَلُ ، لكان فيه شيئان يَتَدَافَعَان ؛ إذ الذي فَاؤُهُ واوٌ تُكْسَرُ عَيْنُ مضارِعِهِ كيَعِدُ ، وما عينُهُ واوٌ تُضَمُّ فيه كيَقُولُ ، ومُحَالٌ أنْ تكونَ العين

---

(١) المسائل الشيرزيات ١/١٢ .

(٢) سورة طه ، من الآية (٧) .

(٣) في تصريفه . انظر نصه في المنصف ٢/٢٠١ .

(٤) المنصف ٢/٢٠١ .

مكسورَةً مضمومَةً في حال واحدةٍ ، ويَنضَافُ إلى ذلك ثِقَلُ الواوين .

نَعَمْ إذا لم يأتِ مثالُ وَعَوْتُ مع أنَّ بَابَ سَلَس وقَلَق أَكْثَرُ من باب دَدَن وكَوْكَب ، فألاَّ يجوزَ اجتماعُ الواوين فاءً وعيناً أَجْدَرُ ، وإذا رَفَضُوا الفعلَ فيه في الصَّحيح فرَفْضُهُم له في المعتلِّ أَوْلى .

وهنا تنبيهٌ :

وهو أنَّ ثعلباً[1] حَكَى عن الفرَّاء أنَّ « أوَّل » يجوزُ أنْ يكونَ من وَأَلْتُ ومِنْ أُلْتُ . والقياسُ يَدفَعُ ذلك ؛ لأنه كان يجبُ أنْ يكونَ على الأوَّل أَوْأَل ، فإنْ خَفَّفْتَ الهمزة نَقَلْتَ حَرَكَتَهَا إلى الواو وحَذَفْتَهَا فقُلْتَ: أَوَل ، وعلى الثَّاني : آوَل كآدَم ، وأصلُه أَأْوَل ، فقُلِبَت الهمزةُ الثانية ألفاً كراهةً لاجتماع الهمزتين. ولا سبيلَ إلى تشديد الواو على هذين القولين ، ولا يصحُّ قياسُ ذلك على قول بعضهم في سَوْءَة : سَوَّة ، وفي شَيءٍ : شَيٌّ لشُذُوذهما ، فقد تبيَّنَ أنَّ القولَ ما تقدَّمَ من كون الفاء والعين واوين .

فإن قلتَ : أيصحُّ تمسُّكُ الفرَّاء بالأُولى والأوائل ؟

أجبتُ : لا يصحُّ ذلك ؛ لأنَّ الأصلَ وُوْلى ، فقُلِبَت الواوُ الأولى همزةً على سبيل الوُجُوب لاجتماع الهمزتين ، وقولُ ابن الحاجب[2]: كان ذلك بالحَمْل على الأوَّل ضعيفٌ . وقد بينتُهُ في « شَرح تصريف ابن مالك »[3].

---

(١) النقل عنه في المنصف ٢/٢٠٢ .

(٢) الشافية ص : ٢٣ .

(٣) شرح التعريف : ١١٠ وما بعدها . وانظر إيجاز التعريف لابن مالك : ١٠٩ .

والأصلُ في أوائل أَوَاوِل[1]، فقُلِبت الواوُ الثانيةُ همزةً لانكسارها ولكراهة اجتماع واوين ليس بينهما إلاَّ حرفٌ ساكنٌ ، وهو حاجزٌ غير حَصِين ، لاسيَّمَا وهوالألف ، ولقُرْب الواو الثَّانية من الطَّرَف ، وذلكَ مَوْضِعُ التَّغْيير .

* * *

ومنها :

٤٣ ـ رَبَّاءُ شَــمَّاءَ لاَ يَأْوِي لِقُنَّـتِـهَـا ... إلاَّ السَّحَابُ وَإلاَّ الأَوْبُ وَالسَّبَلُ

البيتُ لمالكِ بن عُوَيمر الخُزَاعيِّ[2].

« رَبَّاءُ » وزنه فَعَّال ، وهمزته أصليةٌ لقولهم : رَبَأْتُ القَوْمَ ، وهو أبلَغُ من رَابئ ؛ /لأنَّ بناءَهُ موضوعٌ لذلك ، و« شَمَّاءُ » مجرورٌ بإضافةِ رَبَّاءَ إليها، لا [٧١/أ] ينصرفُ للتَّأنيث ولُزُومه ووزنها فَعْلاء . وهي الهضبَةُ المرتفعة ، واشتقاقُهَا من الشَّمَم ، وهو الارتفاعُ، وللمذكَّر أَشَمُّ، والجمعُ شُمٌّ. ومثله قولُ الآخَر[3]:

رَبَّاءُ مَرْقَبَةٍ قَوَّالُ مَخطَبَةٍ ... دَفَّاعُ مَعْطَبَةٍ قَطَّاعُ أَقْرَانِ

و« لا » حرفُ نَفْي ، و« يأوي » فعلٌ مستَقْبَلٌ مرفوعٌ سُكِّنَ لاعتلاله ،

---

(١) انظر الأصول ٣٤٠/٣ ، ٣٨٤ ، ٣٩١ ، والخصائص ١٩٤/١ .

(٢) وهو المعروف بالمتنخل الهذلي . واسمه مالك بن عويمر ، شاعر جاهلي مجيد من شعراء هذيل ، أخباره وشعره في الأغاني ١٤٥/٢٠ ، والشعر والشعراء : ٩٢/٢٤ ، والخزانة ١٥٠/٤ .
والبيت في شرح أشعار الهذليين ١٢٨٥/٣ . وانظر كتاب الشعر ٣٩٣/٢ ، والتكملة : ٢٦٩ ، وشرحها (المقتصد) ٥٠٨/١ ، وشرح أبياتها للقيسي ٤٥٣/٢ ، وشرحها لابن يسعون (المصباح) ٧٣٠/١ ، والمفصل : ١٢١ ، وشرحه ٥٩/٣ ، وأمالي ابن الشجري ٣٣/٢ ، والإفصاح لابن الطراوة : ١٨٢ ، والخزانة ٤/٥ .

(٣) هو أبو المثلم الهذلي . شرح أشعار الهذليين ٢٨٥/١ . وانظر المصباح ٧٣٣/١ .

و« لِقُنَّتِهَا » جارٌّ ومجرورٌ ، واللاَّمُ بمعنى إلى ، والتَّقديرُ : إلى قُنَّتِها ، وفي التَّنزيل[1]: ﴿ إِذْ أَوَيْنَآ إِلَى ٱلصَّخْرَةِ ﴾ . قال أبو عليٍّ[2]: في مثلُ قولِهِ عزَّ اسمُهُ[3]: ﴿ بِأَنَّ رَبَّكَ أَوْحَىٰ لَهَا ﴾ أي : إليها .

و« السَّحَابُ » فاعلُ يَأْوِي، و« الأَوْبُ » عَطْفٌ عليه ، وهو النَّحْلُ ؛ لأنها تَؤُوبُ إلى المياه إذا جَنَحَ اللَّيلُ[4]، والواحد آيبٌ ، فهو كصاحِب وصَحْبٌ ، وسيبويهِ يرى أنه اسمُ جَمْعٍ[5]، وأبو الحسَن الأخفَشُ يَرَى أنه جمعٌ مُكَسَّرٌ[6].

قال أبو عليٍّ[7]: ويحتَمِلُ أنْ يكونَ الأَوْبُ مَصْدَراً ، فيكونُ التَّقديرُ : ذَوَاتُ الأَوْبِ .

و« السَّبَلُ » المطَرُ ، وقيل : هو السَّحَابُ النَّازلُ المتَّصِلُ نُزُولُهُ على بُعْدٍ من رائِيْهِ ، وجازَ عطفُ السَّبَل على السَّحَاب لاختلاف اللَّفظَين ، وكونُ الأخَصِّ بعدَ الأعَمِّ ، فكان ذلك من باب عَطْفِ الشَّيء على غيره لَمَّا أفاد معنًى مختصّاً مبيّناً قد أُبْهِمَ في العموم ؛ ألا ترى قولَهُ تَعَالى[8]: ﴿ مَن كَانَ

---

(١) سورة الكهف ، من الآية (٦٣) .
(٢) كتاب الشعر ٣٦٠/٢ .
(٣) سورة الزلزلة ، من الآية (٥) .
(٤) قلتُ : اعترض علي بن حمزة البصري في التنبيهات على هذا المعني وهو أن (الأوب) هي النحل ، وهو الرأي الذي نقله عن أبي حنيفة الدينوري ، فشنع عليه قائلاً : « هو غالط في جميعه ومسيء في قوله : هذا قول أهل العلم » . قلتُ : ولم يرد هذا النص في التنبيهات المطبوعة بتحقيق العلامة الميمني، وهو موجود في نص التنبيهات الموجود على شبكة الانترنت .
(٥) هذا رأي أبي علي كما نقله ابن سيده في المخصص ٣٥٥/٢ .
(٦) انظر المخصص ٣٥٥/٢ .
(٧) النقل عنه في المصباح ٧٣٤/١ .
(٨) سورة البقرة ، من الآية (٩٨) .

عَدُوًّا لِّلَّهِ وَمَلَٰٓئِكَتِهِۦ وَرُسُلِهِۦ وَجِبْرِيلَ وَمِيكَىٰلَ ﴾ كيف عطَفَ فيه الأخَصَّ على الأعَمِّ للبيان ؛ إذ كان يُتوَهَّمُ في العُمُوم أن يكونا في الملائكة ، وألاَّ يكونا ، فرَفَعَ العطفُ بالأخصِّ هذا الإيهامَ ،كما رَفَعَ التَّوكيدُ المجَازَ ، وقَصَرَ اللَّفْظَ المؤكَّدَ على الحقيقة ، وكذلك قولُهُ سبحانه[1]: ﴿ فِيهِمَا فَٰكِهَةٌ وَنَخْلٌ وَرُمَّانٌ ﴾ ، وكذا قولُ الشَّاعر[2]:

أُكِـرُّ عَـلَـيْـهِـمْ دَعْـلَـجاً وَلَـبَـانَـهُ ... إِذَا مَا اشْتَكَى وَقْعَ الرِّمَاحِ تَحَمْحَمَا

و« دَعْلَج » اسمُ فَرَسِهِ ، واللَّبَانُ الصَّدْرُ ، وهو بعضُهُ فعَطَفَهُ على الكُلِّ ؛ لأنَّ ذلك أبلَغُ وأمْدَحُ ، ولهذا قال سبحانه[3]: ﴿ فَتَرَى ٱلْوَدْقَ يَخْرُجُ مِنْ خِلَٰلِهِۦ ﴾ حيث كان الوَدْقُ الماءَ النَّازِلَ نَفْسَهُ .

وسمعتُ شيخَنَا سَعْداً المغربيَّ رحمه الله تعالى يقولُ : يُمكِنُ أنْ يعنِيَ بالسَّبَل العَسَلَ لإسبالِهِ وسَيَلانِهِ على سبيلٍ واحِدٍ ، ولعَمَلِ النَّحْلِ للشَّهْدِ على طريقةٍ واحدةٍ .

وأَصْلُ السَّبْلِ الاستمرارُ على سَنَنٍ مستقيمٍ ، ولهذا قيلَ للطَّريق : سَبيل .

* * *

---

(١) سورة الرحمن ، الآية (٦٨) .

(٢) ثاني بيتين لعامر بن الطفيل في ديوانه ص : ١٣٤ يخاطب زوجته . ونسبهما الغندجاني في أسماء خيل العرب وفرسانها : ٩٩ إلى عبد عمرو بن شريح بن الأحوص بن جعفر بن كلاب قاله يوم فيف الريح مع اختلاف في بعض ألفاظه ، وقد ذكر محقق الحماسة ٩٥/١ أن ابن الأعرابي نسبه إلى عبد عمرو في إصلاح ما غلط فيه أبو عبدالله النمري مما فسره من أبيات الحماسة .
وانظر الحماسة ٩٥/١، وأسماء خيل العرب لابن زياد الأعرابي ٧٦ ، والمصباح ٧٣٥/١ .

(٣) سورة النور ، من الآية (٤٣) ، وسورة الروم ، من الآية (٤٨) .

ومنها :

٤٤ ـ أَبْلِغْ أَبَا دَخْتَنُـوسَ مَأْلُكَةً غَيْرَ الَّذِي قَدْ يُقَالُ مِلْكَذِب

أنشَدَهُ أبو عليٍّ في « التَّكملة »[١]، و لم يُسَمِّ قائلَهُ .

« أَبْلِغْ » فعلُ أمرٍ ، و« أبا » مفعولُهُ ، و« دَخْتَنُوس » كلمةٌ أعجميَّةٌ ، وأصلُهَا دَخْت نُوْش ، فعَرَّبوها وأبدَلَ بعضُهُم شِينَهَا سِيناً غيرَ مُعجَمَةٍ ، وهو الأكثَرُ في الاستعمال ، وبعضُهُم من دالها تاءً فقال : تَخْتَنُوس ، ولا يَنصَرفُ للعُجْمَةِ والعَلَميَّةِ .

و« المأْلُكَة » الرِّسالة ، وهي عند أبي الفتح[٢] مما قُدِّمَتْ عينُهُ على فائه ؛ لأنَّ أصل تركيبِهِ عنده هو لأَكَ ، فالفاءُ لامٌ ، والعينُ همزَةٌ ، واللامُ كافٌ ، وعلى هذا يُصرَّفُ الفعلُ . قال النَّابغةُ[٣]:

أَلِكْنِي إِلى النُّعْمَانِ حَيْثُ لَقِيْتَهُ

والأصلُ أَلْئِكْنِي، فخُفِّفَت الهمزَةُ بطَرْح كسرتها على اللاَّم وحَذْفِهَا، وعلى هذا جاءَ مَلأَكٌ، وعليه جاء ملائِكَةٌ ومَلاَئِكُ ، فذلك مَفْعَلٌ ومَفَاعِل،

---

(١) التكملة ص : ٢١٥ . ونُسب في شرح شواهد الإيضاح : ٢٨٨ إلى لقيط بن زرارة ، وجزم به ابن بري في اللسان (منن) . قلتُ : بل لقيط هو المخاطب بالبيت ودختنوس ابنته .
وانظر شرحها (المقتصد) ٢/ ، وشرح أبياتها للقيسي ٤٠٠/١ ، ولابن يسعون ٦٦٤/١ ، والخصائص ٣١١/١ ، ٢٧٥/٣ ، وسر الصناعة ٥٣٩/٢ ، وأمالي ابن الشجري ١٤٥/١ ، ١٦٨/٢ ، وشرح الخوارزمي على سقط الزند ١٣٦٧/٣ ، وشرح المفصل ٣٥/٨ ، ١٠٠/٩ ، وضرائر الشعر : ١١٤ .

(٢) الخصائص ٢٧٥/٣ ، والمنصف ١٠٣/٢ .

(٣) ديوانه : ١١٨ ، وعجزه :

فَأَهْدَى لَهُ اللهُ الغُيُوْثَ البَوَاكِرَا

ودَخلَت / التَّاءُ لتأنيث الجماعة ، و لم نَرَهُم استعمَلُوا الفعل بتقديم الهمزة، [٧١/ب] فوَزْنُ مَأْلُكَة مَفْعُلة .

وقال بعضُ المغاربة(١): وأوَّلُ مَنْ قال في مَلَك : إنَّ أصلَهُ مَأْلَك من الأُلوك الكِسَائيُّ . وقولُ أبي الفتح أَولى لِمَا ذُكِرَ .

وأُلْزِمَ مَأْلَكٌ التَّخفيفَ لكثرة الاستعمال ، ولأنَّ ميمَهُ صارت كأنها بدلٌ حتى صارَ التَّحقيقُ فيه مرفوضاً ، وأَتَوا به في الجمع على الأصل .

ونَصْبُهَا على أنها مفعولٌ ثانٍ لفعلِ الأمر ، و« غيرَ » صفةٌ لها ، و« الَّذي» موصولٌ ، و« قد يُقَالُ » صِلَتُهُ ، والعائدُ إليه هو القائم مَقَامَ الفاعل، وحُذِفَت نونُ « مِن » لسكونها وسكون لام المعرفة ، وعلى هذا أجازوا : ومِلآن ، وأصلُهُ مِنَ الآن ، فنُقِلَت حركةُ الهمزة إلى اللام وحُذِفَت، ثمَّ خُفِّفَت النُّونُ لأنَّ أصلَ اللاَّم السُّكُون ، والتَّخفيفُ عارضٌ .

وكذلك: ﴿ قَالُلآنَ ﴾(٢) في : قالوا الآن ، ثُمَّ خُفِّفَت الهمزةُ ونُقِلَت حرَكَتُهَا إلى اللاَّم ، وحُذِفَت واوُ الضَّمير لسُكُون اللاَّم أيضاً في الأصل ، إلاَّ أنَّ هذا في حروف العلَّة حَسَنٌ جائزٌ في النَّظْم والنَّثر لدلالة الحركة التي قبلها وهي من جِنْسِهَا عليها ، وحَذْفُ نون « مِن » غير حسن . وهي لغةٌ لبعض العَرَب .

---

(١) هو ابن يسعون كما في المصباح ٦٦٩/١ .

(٢) وردت في سورة البقرة ، من الآية (٧١) . وهذه قراءة ورش عن نافع . انظر إعراب القرآن ٢٣٧/١ ، والخصائص ٩١/٣، ٩٢ ، والجامع للقرطبي ٤٥٥/١ ، والمحرر الوجيز ٣٤٩/١ ، والدر المصون ٢٦١/١ ، والأشباه والنظائر ٥٣/١ ـ ٥٤ .

وإنَّما شُبِّهَت النُّونُ السَّاكنةُ بالحروف اللَّيِّنَةِ للغُنَّةِ التي فيها ، وكذلك كَثُرَتْ زيادتها ، وأُبدِلَتْ منها ، وتعاقَبَتْ معها على الكلمة الواحدة ، ومع ذلك فشبَّهُوها بالتَّنوين ، وهو قد يُحذَفُ لالتقاء السَّاكنين ، ولكونِ حَذْفِ نُونِ « مِن » شاذاً في القياس ، وإنْ كَثُرَ ذلك في استعمالهم مع لام المعرفة . قدَّمَ أبو عليٍّ الفارسيُّ مسأَلَةَ الكَمْأَةِ والمرْأَةِ ، والقياسُ فيهما الكمَة والمَرَة[1] .

كما أنَّ القياس تحريكُ النُّون لالتقاء السَّاكنين من غير حَذْفٍ ؛ لأنَّ الحروفَ لا يَلِيْقُ بها الحذْفُ . قال أبو الفتح[2]: وإنَّما يَكثُرُ ذلك في الأفعال ثمَّ في الأسماء ، وأمَّا الحروفُ فيَقِلُّ ذلك فيها جداً إلاَّ في التَّضعيف نحو رُبَّ وإنَّ .

فإنْ قيلَ : ولِمَ كَثُرَ ذلك في الأفعال والأسماء ؟

أجبتُ : لأنَّ الأفعالَ يُعلَمُ أصلُهَا بالاشتقاق والتصرُّف ، فلا يُخْشَى اللَّبْسُ بالحذْفِ فيها ، وكذلك الأسماءُ ، ولهذا قال النُّحَاةُ : الغالبُ على مُذ الاسميَّةُ لدُخُول الحَذْفِ عليها ، بخلاف مُنْذ . ولي فيها كلامٌ مبسوطٌ في « التَّعليق على كتاب المتَّبع »[3] فانظُرْهُ هُنَاكَ .

* * *

(١) انظر التكملة : ٢١٥ ، وقال في المسائل العسكرية : ٢٦٥ : على أن سيبويه قد حكى المراة والكماة في تخفيف المرأة والكمأة . وانظر الكتاب ٥٤٥/٣ .
والعبارة في (ت) : قدم أبو علي الفارسي ومثله الكمأة والمرأة .

(٢) المنصف ٢٣٠/٢ .

(٣) هو كتاب (المتبع في شرح كتاب اللمع) للعكبري كما أسلفت في المقدمة .

ومنها :

٥٤ ـ أَبِالمَوْتِ الَّذِي لاَ بُدَّ أَنِّي مُلاَقٍ لاَ أَبَاكِ تُخَوِّفِيْنِي

البيتُ لأبي حيَّةَ النُّمَيريِّ(١).

الهمزةُ للاستفهام على سبيل التَّوبيخ ، والباءُ سببيَّةٌ ، و« الموت » مجرورٌ بها ، و« الذي » موصولٌ ، و« لا بُدَّ » حرفُ نَفْيٍ ، و« بُدَّ » اسمُهَا مبنيٌّ على الفتح في الأصحِّ ، والياءُ اسمُ إنَّ ، و« مُلاَق » خَبرُهَا ، وحرفُ الجرِّ محذوفٌ ، وهو خبرُ لا ، أي : لا بُدَّ من لِقَائي إيَّاه ، والجملَةُ المنفيَّةُ صِلَةُ الذي ، والعائدُ محذوفٌ ، والتقديرُ: ملاقيه، والموصولُ مع صلته في موضع جرٍّ صفةٌ للمَوتِ .

وأصلُ « لاَ أَبَاكَ » لاَ أبا لَكَ ، فحُذِفَت اللاَّمُ لفظاً وهي مثبتةٌ تقديراً . يدلُّكَ على ذلك صحَّةُ دُخُول « لا » عليه ، ولولا ذلك لَمَا صَحَّ دُخُولُهَا عليه . قال أبو عليٍّ في « التَّذكرة » : جَازَ أنْ تَعْمَلَ « لا » في « أَبَاكَ » وهو

---

(١) هو الهيثم بن الربيع بن زرارة، من بني نمير بن عامر . شاعر مجيد فصيح راجز، من أهل البصرة، من مخضرمي الدولتين الأموية والعباسية . قيل : مات في آخر خلافة المنصور (سنة ١٥٨هـ). وقال البغدادي: توفي سنة بضع وثمانين ومائة. انظر الشعر والشعراء : ٢٩٩، والوافي بالوفيات ٤٣٤/٧ .
والبيت في شعره ص : ١٧٧ . ونسب إلى عنترة في التبصرة ٣٩١/١ وإيضاح شواهد الإيضاح ٢٨١/١ ، وهو غير موجود في ديوانه المطبوع بتحقيق الأستاذ محمد سعيد مولوي ، ، ونسب في أمالي ابن الشجري ٣٦٢/٢ إلى الأعشى وليس في ديوانه المطبوع بتحقيق د. محمد حسين .
ويرد البيت شاهداً في كتب اللغة على حذف اللام من (أباك) وحذف النون من (تخوفيني) .
وتجده في مجاز القرآن ٣٥٢/١، والمقتضب ٣٧٥/٤ ، والكامل ٦٧٠/٢ ، ١١٤٠/٣ ، والأصول ٤٧٥/١، واللامات : ١٠٣ ، والحجة ٣٣٤/٣ ، والإيضاح : ٢٦٠ ، وشرحه المقتصد ٨١١/٢، وشرح أبياته للقيسي ٢٨٠/١، والمنصف ٣٣٧/٢ ، والخصائص ٣٤٥/١ ، وإعراب الحماسة ١١٢/١ ، وشرح اللمع للثمانيني : ٢٥١ ، وما يجوز للشاعر في الضرورة : ١٦٤، وشرح المفصل ١٠٥/٢، وشرح التسهيل ٦٠/٢ ، ٦٣ ، ٢٢٦/٣، وشرح الألفية للمرادي ٤٢٤/١ ، والخزانة ١٠٠/٤ ـ ١٠٧ (عرضاً) .

معرفةٌ حيث كان مضافاً إلى معرفة ؛ لأنَّ المتكلِّمَ بهذا ليس قَصْدُهُ نَفْيُ الأب ، إنَّما قَصْدُهُ الذَّمُّ ، فهو كالمَثَل ، والتَّنوينُ مقَدَّرٌ كأنه : لاَ أَبَا لَكَ ، كما أنه مُقَدَّرٌ في : هَذَا ضَارِبُ زَيْدٍ غَداً ، فهو إذاً نكرةٌ مِثْلَهُ ، وهذا / [٧٢/أ] أَحَقُّ بالتَّنكير لدُخُول اللاَّم الموجِبَةِ لثبات التَّنوين .

ويجوزُ أنْ يكونَ « أَبَا » غيرَ مُضَافٍ، ولكنه رَدَّ لامَ الفعل في قوله(١):

كَأَنَّكَ فِيْنَا يَا أَبَاةِ غَرِيْبُ

وكقول الآخَر(٢):

وَلَكِنْ عَلَى أَقْدَامِنَا تَقْطُرُ الدِّمَا

فـ« لكَ » على هذا صفةٌ لقوله : أَبَا . ولا اعتراضَ بقولهم : لاَ أَبَا لَكَ ؛ لأنَّا قد قلنا : إنَّهُ مَثَلٌ ، والأمثالُ يجوزُ فيها ما لا يجوزُ في غيرها ،

---

(١) نسب في النوادر : ٥٧٥ إلى أبي الحُدْرُجَان (شاعر مجهول ذكره المرزباني فيمن غلبت كنيته على اسمه) . وصدر البيت :

تقولُ ابنتِي لَمَّا رَأَتْنِي شَاحِباً

وانظر معاني القرآن للأخفش ٨٠/١ ، وكتاب الشعر ١٧٠/١ ، والخصائص ٣٣٩/١ ، وشرح التسهيل ٤٠٧/٣ ، واللسان (أبى) ، وشرح ألفية ابن معط للرعيني ٦٥٠/٢ ، والتصريح ٦٣/٤ . وفي جميع النسخ : « كما أنك يا أباة غريب » .

(٢) هو الحصين بن الحُمام المُرِّي كما في الحماسة ١١٤/١ . وصدر البيت :

فَلَسْنَا على الأعْقَابِ تَدْمَى كُلُومُنا

وهو أحد أبيات ثلاثة نُسب بعضها في عيون الأخبار ١٢٥/١ إلى يزيد بن المهلب . وانظر الشاهد في مجالس العلماء : ٣٢٦ ، وأمالي الزجاجي : ٢٠٨ ، والمسائل البصريات ٦٢٦/٢ ، والحلبيات ص : ٨ ، والعضديات : ٢١٦، والمنصف ١٤٨/٢ ، وإيضاح شواهد الإيضاح ٣٩٣/١ ، والمصباح ٥٠٨/١ ، وأمالي ابن الشجري ٢٢٨/٢ ، ٤٦٩ ، وتثقيف اللسان : ٢٠٠ ، وشرح الملوكي : ٤١٥ ، وتذكرة النحاة : ١٤٢ . ولمزيد من التخريج راجع حواشي الحماسة . وفي (ح) : على أقطامنا .

وهو موضعُ تغييرٍ كالنداء .

وذَكَرَ بعضُهُم[1] أنَّ قوله : « لاَ أَبَا لَكَ » مَدْحٌ، و: « لاَ أُمَّ لَكَ » ذَمٌّ.

وقيلَ : يكونان جميعاً في المدح والذَّمِّ[2].

و« تُخَوِّفِيْنِي » أصله تُخَوِّفِيْنَنِي ، لكن حَذَفَ إحدى النُّونَين اضطراراً، كذا قال عليُّ بنُ سليمان الأخفش[3].

وقيل : حُذفت النُّونُ التي هي علامةُ الرَّفع[4]. وأبطَلَهُ أبو الفتح[5] بأنَّ دليلَ الإعراب لا يُحذَفُ .

وكان المبرِّدُ[6] يرى حذْفَ النُّونَ الثَّانيةَ ؛ لأنَّهَا إنَّما زيدت مع الياء في الواحد ليَسْلَمَ قبلها حرفُ الإعراب[7]. يَعني في مِثْلِ يَضْرِبُنِي إذ كانت الياءُ تَكْسِرُهُ ، وهكذا كان يقولُ في قول عَمْرِو بن مَعْدِيكرب[8]:

---

(١) هو ابن التياني في الموعب . نقله ابن يسعون في المصباح ٥٠٩/١ .

(٢) في المجموع المغيث ٩٠/١ تعقيباً على قولـه صلى الله عليه وسلَّم لرَجُلٍ يَحْدُو: « أُحْدُ لا أمَّ لـك » جاء قول المصنف : « قال مؤرج : هو ذمٌّ ؛ أي : أنت لقيط لا تعرف أمـك ، وقيـل : قـد يكـون مدحاً ، وقد يكون ذماً » .

(٣) نقله ابن يسعون في المصباح ٥١٠/١ . وعلي بن سليمان هو الأخفش الأصـغر ، إمـامٌ في النحـو . أخذ عن المبرد وثعلب . توفي سنة ٣١٥هـ . من تـصانيفه : كتـاب الأنـواء ، والتثنيـة ، والجـراد . انظر الفهرست : ١٢٣، وإشارة التعيين : ٢١٩ ، وبغية الوعاة ١٦٧/٢ .

(٤) هذا رأي سيبويه في الكتاب ٥١٩/٣ . وانظر الأصول ٢٠١/٢ ، وشرح عيـون سـيبويه : ٢٤٦ ، وعند الأخفش المحذوف الثانية لأنها التي تزاد ليترك ما قبلها على حاله . معاني القرآن ٢٥٤/١ .

(٥) التنبيه في إعراب الحماسة ١١٢/١ ـ ١١٣ .

(٦) المقتضب ٢٤٨/١ ، وانظر النكت ٩٦٤/٢ .

(٧) في (ص) : حروف الإعراب .

(٨) ديوانه : ١٧٣ . وانظر الكتاب ٥٢٠/٣ ، وشرح أبياته ٣٠٤/٢ ، والنكت عليه ٩٦٤/٢ ،

تـرَاهُ كَالثَّغَامِ يُعَلُّ مِسْـكاً يَسُوءُ الفَالِيَاتِ إِذَا فَلَيْنِي

يعني أنَّ النُّونَ الثَّانيةَ من « فَلَيْنِي » حُذِفَت وإنْ كانت الأُولى اسماً ؛ لأنَّهَا ضميرُ جماعةِ المؤنَّث ، والكَسْرَةُ في الأسماء لا تُكْرَهُ كما كُرِهَتْ في الفعل، لكنَّهَا حُذِفَتْ معه ،كما حُذِفَتْ مع المفرَدِ الذي هو « تخوَّفِينِي » ونحوه . فإن اضطُرَّ في الجَمْع حَرَّكَ النُّونَ التي هي علَمُ الرَّفع بالكَسْر ، يعني في مثل « يرهبون » ، ولم يمتنع من ذلك لأنها ليسَتْ حرفَ الإعراب فيُكْرَهُ الكَسْرُ فيها . وقرأ بعضُهُم[1]: ﴿ أَتُحَاجُّونَا فِي ٱللَّهِ ﴾ فحَذَفَ الأُولى الَّتي هي عَلَمُ الرَّفْع[2]، كما تقولُ : هُوَ يُمَكِّنِّي فتحذِفُ الضَّمَّةَ للتَّخفيف ، ولا يجوزُ أنْ تكونَ المحذوفةُ الثَّانيةَ ؛ لأنها من الأسماء المضمَرَةِ .

وقولُهُ : « أَبِالموتِ » يتعلَّقُ بـ« تُخَوِّفِينِي » ، وهو المفعولُ الثاني له ، وهذا جَلِيٌّ .

* * *

= ومعاني القرآن للفراء ٩٠/٢ ، والمقتضب ٣٧٥/٤ ، وإعراب القرآن ٥٦٠/١ ، والحجة لأبي علي ٣٣٤/٣ ، وشرح اللمع للثمانيني : ٤١٣ ، وشرح الكافية ١٦٣/١/٢ ، والخزانة ٣٧١/٥ .

(١) سورة البقرة من الآية (١٣٩) . ولم أقف على من ذكر حذف النون من هذه الكلمة في هذه الآية، بل جل من تعرض لها ذكر قراءة ابن محيصن بنون واحدة مشددة أدغَمَ النونين . وقد ذُكِرَ حذف إحدى النونين في قوله تعالى (أتحاجوني) من سورة الأنعام : ٨٠ ، وهي قراءة ابن عامر ونافع ، فلعل المصنف أرادها . انظر إعراب القرآن ٤١٨/١ ، ومشكل إعراب القرآن ٢٥٨/١ ، وانظر في هذه القراءة السبعة : ٢٦١ ، والحجة لأبي علي ٣٣٢/٣ (وفيها أن الحذف لغة لغطفان)، والحجة في القراءات السبع : ١٤٣ ، وجامع البيان : ٤٩٨ .

(٢) هذا رأي سيبويه في الكتاب ٥١٩/٣ كما سبق في الصفحة السابقة .

ومنها :

٤٦ ـ رُبَّ رِفْدٍ هَرَقْتُهُ ذَلِكَ الْيَـــــــوْمِ وَأَسْرَى مِنْ مَعْشَرٍ أَقْتَالِ

البيتُ للأعشى ميمونِ بنِ قَيْسٍ[١].

« رُبَّ » حرفُ جَرٍّ ، و« رِفْدٍ » مجرورٌ بها ، وهو القَدَحُ العظيم عن يَعقوبَ وغيرِه[٢] ، وروايةُ الأصمعيِّ « رِفد » بكَسْرِ الرَّاء ، وروايةُ أبي عُبَيْدَةَ[٣] « رَفد » بفتح الرَّاء . والرِّفْدُ بالكَسْرِ العَطِيَّةُ أيضاً ، وبفتحها المصْدَرُ، يُقالُ : رَفَدْتُهُ أَعَنْتُهُ ، وأَرْفَدْتُهُ لُغَةٌ فيه[٤]، وأَرْفَدْتُهُ أَعْطَيْتُهُ .

و« هَرَقْتُهُ » جملةٌ من فعل وفاعل ومفعول ، والهاءُ بدلٌ من الهمزة كما قالوا : هِيَّاكَ في إِيَّاكَ ، وهَرَحْتُ الدَّابَّةُ في أَرَحْتُ الدَّابَّةُ ، وهَنَرْتُ الثَّوبَ في أَنَرْتُ الثَّوبَ[٥]. وهذا وإنْ جازَ في كَلِمٍ صالحةِ العدَة ، فلا يقاس عليه ، فلا يُقالُ في أَحْمَد : هَحْمَد ، ولا في إِبْرَهِيْم : هِبْرَهِيم ، وإنَّما كان ذلك هَرَباً من ثِقَلِ الهمزة. وموضِعُهَا جَرٌّ لأنها صِفَةُ « رِفْد »، والعائدُ الهاءُ .

---

(١) ديوانه : ٦٣ . ونسب في الشواهد الكبرى ٢٥١/٣ إلى أعشى همدان ، ونفى البغدادي هذه النسبة لكون أعشى همدان متأخراً .
والبيت في المسائل الشيرازيات ٦٠٨/٢ ، والإيضاح : ٢٦٦ ، وشرحه (المقتصد) ٨٣١/٢ ، وشرح أبياته للقيسي ٢٨٤/١ ، والمصباح ٥١٣/١ ، والمفصل : ٢٩١ ، وشرحه ٢٨/٨ ، وشرح أبياته : ٥٥٩ ، وشرح شواهد الإيضاح المنسوب لابن بري : ٢١٥ ، ورسائل ابن السيد اللغوية: ١١٤، وشرح الجمل ٥٠٣/١، وشرح التسهيل ٣٣/١، ١٧٦/٣، وشرح الكافية ١١٧٩/٢/٢، والمغني : ٧٦٤ ، وشرح أبياته ٢٣٣/٧ ، والفصول المفيدة : ٢٥٦، ٢٦٢، والخزانة ٥٥٩/٩ .

(٢) انظر الألفاظ : ١٧٧ ، وتهذيبه : ٢٠٨ ، والأضداد للأنباري : ٣٤٠ .

(٣) مجاز القرآن ٢٩٨/١ .

(٤) في الإصلاح : ٣٥٧ : قال : « وقد رفدته ولا يقال : أرفدته » .

(٥) انظر شرح التصريف للثمانيني : ٢٨٠ ، وشرحه لابن يعيش : ٢٠٨ .

و« ذلك » نَصْبٌ على الظَّرْف ، و« اليوم » صفته ، أي : هَرَقْتُهُ في ذلك اليوم ، ويتعلَّقُ بقوله : هَرَقْتُهُ .

و« أَسْرَى » جمعُ أَسِير . قال ابنُ النَّحَّاس[1]: وأكثَرُ أهل اللُّغةِ يَذهَبُ إلى أنَّ الأَسْرَى الذين جاؤوا مُسْتَأْسِرِين، والأُسَارَى الَّذين صاروا في الوثاق. قال تَعَالى[2]: ﴿ مَا كَانَ لِنَبِيٍّ أَن يَكُونَ لَهُۥٓ أَسْرَىٰ ﴾ ، وقال تعالى[3]:/ ﴿ قُل لِّمَن فِيٓ أَيْدِيكُم مِّنَ الأُسَارَى ﴾ . [٧٢/ب]

وهو معطوفٌ على « رِفْد »، وعلامةُ جَرِّهِ فتحَةٌ مُقَدَّرَةٌ في أَلِفِهِ ؛ لأنه غيرُ منصرفٍ للتَّأنيث ولُزُومِهِ .

و« مِنْ مَعْشَرٍ » جارٌّ ومجرورٌ . و« أَقْتَال » صفةٌ لـ« مَعْشَر » ، وهو جمعُ « قِتْل » بكَسْرِ القاف ، قال يَعقُوبُ[4]: وهو العدوُّ ذو التِّرة . وقَالَ الأصمعيُّ[5]: الأقتال : الأقران ، وقال أبو عَمْرو : وهُمُ الشُّجعان .

ويتعلَّقُ الجارُّ والمجرور بمحذوفٍ هو صفةٌ لـ« أَسْرَى » ، والتَّقديرُ : وأَسْرَى كَائِنِينَ مِنْ مَعْشَرٍ . قال أبو علي في « التَّذكرة »[6]: قد كنَّا رأينا في قَولِ الأَعْشَى :

---

(١) حكاه في شرح القصائد التسع ٦٧٦/٢ عن السجستاني عن أبي عمرو بن العلاء .

(٢) سورة الأنفال ، من الآية (٦٧) .

(٣) سورة الأنفال ، من الآية (٧٠) . وهذه قراءة أبي عمرو. انظر السبعة: ٣٠٩، والتيسير : ٣٠٠ .

(٤) الذي في إصلاح المنطق ص : ٢٤ : « والقِتْل العدو ، وجمعه أقتال ... » . وانظر المعاني الكبير ٢١١/١ ، والمخصص ٨٥/٤ .

(٥) في كتاب الإبل له : ٩٧ قال عقب إيراد البيت : الأقتال الأعداء ، يقال : هو قِتلُكَ أي : عدوك. وفي المعاني الكبير ٢١١/١ : ويقال : الأقتال الأمثال . وانظر مقاييس اللغة ٤٨/٥ ، والمحيط في اللغة ٣٦٣/٥ ، والمخصص ٨٥/٤ .

(٦) النقل عنه في المصباح ٥١٣/١ . وانظر الإيضاح : ٢٦٦ ، والمسائل الشيرازيات ٦٠٨/٢ .

وَأَسْرَى مِنْ مَعْشَرٍ ... ...

أنَّ « مِنْ » يتعلَّقُ بمحذوفٍ ؛ ليكونَ صفةً لـ« أَسْرَى » ، لأنَّكَ إنْ علَّقْتَهُ بـ« أَسْرَى » دون مَا ذَكَرْنَا ، بقي المعطوفُ غيرَ مَوصُوفٍ ، وهذا لا يجوزُ ،كما لا يجوزُ في المعطوف عليه .

فإنْ قلتَ : فقد قال امرُؤُ القيس[1]:

أَلاَ رُبَّ يَوْمٍ قَدْ لَهَوْتُ وَسَاعَةٍ   بِأُنْسِــيَّةٍ كَأَنَّهَا خَـطُّ تِمْـثَـالِ

فعطَفَ سَاعَةً و لم يَصِفْهَا ؟

قيلَ : لَمَّا كانت السَّاعَةُ مشارِكَةً لليوم في الصِّفَةِ ، جاز أنْ تُحْذَفَ في اللَّفْظ وهي مُرَادَةٌ في المعنى ، فصارَتْ كالملفوظ بها ،كما أنَّ قولَهُم : زَيْدٌ ضَرَبْتُ إِيَّاهُ وَعَمْرٌو[2]، والجملةُ المحذوفُ منها كالملفوظ بها ، وليس الأَسْرَى كذلك لِعَدِمِ مُوافَقَةِ صِفَتِهِم صِفَةَ الرِّفْد . وإنْ شِئْتَ قُلتَ : إنَّ الإراقة إتلافٌ ، فكأنه قَالَ : رُبَّ رِفْدٍ أَتْلَفْتُهُ ، ومُسْتَأسِرِين من العِدَاةِ أَتْلَفْتُهُم ، فيَصِحُّ على هذا تَعَلُّقُهُ بـ« أَسْرَى » ، وحَذَفَ الصِّفَةَ . انتهى كلامُهُ .

وأخبرني شيخُنَا سَعْدٌ المغربيُّ[3] رحمه الله تَعَالى أنَّ القَاضِيَ أباالوليد[4]

---

(١) ديوانه : ٢٩ .

(٢) في (ص) : زيداً ضربتُ إياه وعمرو .

(٣) ونقله أيضاً ابن يسعون في المصباح ٥١٥/١ .

(٤) هو أبو الوليد هشام بن أحمد بن هشام بن خالد بن سعيد الوقشي النحوي اللغوي الأديب ، صاحب غريب الموطأ ، والطرر على الكامل وغيرها . توفي سنة ٤٨٩ هـ بدانية . انظر ترجمته في الصلة لابن بشكوال ٦١٩/٢ ، وبغية الوعاة ٣٢٧/٢ .

رَدَّ هذا القولَ على أبي عليٍّ ، وقال : هذا لا يَلزَمُ ؛ لأنَّ المعطوفَ قد يكونُ موصوفاً ، والمعطوفُ عليه غيرُ موصوف ، وبالعكس (كقولك : جَاءَني زَيْدٌ الفَقِيْهُ وَسَعِيْدٌ ، وجَاءَنِي زَيْدٌ وسَعِيْدٌ الفَقِيْهُ)[1] .

وقَالَ شيخُنَا : هذا الذي قَالَهُ القاضي صحيحٌ في الأعَمِّ ، والذي ذَهَبَ إليه أبو علي مخصوصٌ برُبَّ ، وسَبَبُهُ أنها للتَّقليل ، والتَّقليلُ كالنَّفْي، وحُكْمُ حرفِ النَّفْي أنْ يَدخُلَ على جملة ، ولَمَّا كان العاملُ فيها يَكثُرُ حَذْفُهُ التزَمُوا وَصْفَ مَعمولِهَا ليكُونَ ما بعد حَرْفِ النَّفْي في اللَّفظ جملةً ، وليَدُلَّ على المحذوف ، وليكونَ عِوَضاً منه وسَادّاً مَسَدَّهُ .

وهنا تنبيهٌ :

وهو أنَّ الأقْيَسَ أنْ تكونَ الصِّفةُ فِعْلاً وفاعلاً أو اسمَ فاعل أو ظرفاً، وأضعَفُ من ذلك كلِّهِ أنْ تكونَ اسماً محضاً .

وقال الصِّقِليُّ في « الحَوَاشِي »[2] : يجوزُ أنْ يتعلَّقَ « مِنْ مَعْشَرٍ » بـ « أَسْرَى » على وَجْهَين :

الأوَّلُ : أنْ يكونَ المعمولُ قائماً مَقَامَ الوصف[3]،كما قَامَ مَقَامَهُ في جَوَاز الابتداء بالنَّكرة .

والثَّاني : أنَّ « أَسْرَى » صفةٌ لموصوفٍ محذوفٍ أي : وقَومٍ أَسْرَى مِنْ مَعْشَرٍ ، والمعنى : رُبَّ رَجُلٍ كَانَتْ لَهُ إبِلٌ فَاستقتُهَا ، فَذَهَبَ كان

---

(١) ما بين القوسين ساقطٌ من (ص) .

(٢) هي حواشيه على الإيضاح ، كما ذكر المصنف في كتابه المحصول . ولا أعلم عنها شيئاً .

(٣) في (ت) : مقام الموصوف .

يحلبُهُ فِي الرِّفْد . ويجوزُ أنْ يكونَ على حَذْفِ مُضَافٍ أي : رُبَّ ذَوِي رِفْدٍ، أي : غيَّرْتُ نِعَمَهم لَمَّا أخذتُ نَعَمَهم[1].

وقالَ بعضُ الأشياخ[2]: الأَولى أنْ تكونَ إراقَةُ الأقداح كنايةً عن ذَهَابِ الأزواج من ذَوِي القِرَى والسَّمَاح . وهذا كقوله[3]:

وَلَوْ أَدْرَكَتْهُ صَفِرَ الوِطَابُ

أي : خَلاَ بَدَنُهُ مِنْ رُوْحِهِ /كما يخلو الزِّقُّ من اللَّبن[4]، وهذا جَلِيٌّ . [٧٣/أ]

* * *

ومنها :

٤٧ ـ فَغَدَتْ كِلاَ الفَرْجَيْنِ تَحْسِبُ أَنَّهُ مَــولَى المخَـافَةِ خَلْفُـهَـا وَأَمَامُـهَـا

البيتُ للَبيدِ بنِ ربيعة[5].

---

(١) كذا ضبط اللفظان في الأصل ، وفي (ت) :غيرت نعمتهم لما أخذت نعمتهم .

(٢) انظر الأضداد ص : ٣٤٠ .

(٣) هو امرؤ القيس، والبيت في ديوانه : ١٣٨ ، وصدره :

وأفـلـتَهُـنَّ عِـلبَــاءٌ جَـرِيْضاً

وانظر الشاهد في الأضداد للأنباري : ٣٤٠ .

(٤) انظر الأضداد ص : ٣٤٠ .

(٥) ديوانه : ٣١١ من معلقته ، وانظر شرح السبع الطوال : ٥٦٥، وشرح القصائد العشر : ٢٣٤ . والشاهد في الكتاب ٤٠٧/١ ، وتحصيل عين الذهب ص : ٢٣٦ ، والنكت عليه ٤٢٣/١ ، وإصلاح المنطق : ١١٢ ، وشرح أبياته : ، ٢٢١ ، والمقتضب ١٠٢/٣ ، ٣٤١/٤ ، والتبصرة ٣١٢/١ ، ٥٢٨ ، والأضداد : ٤٦ ، والإيضاح : ٢١١ ، وشرحه (المقتصد) ٦٥٣/٢ ، وشرح أبياته للقيسي ٢٣٢/١ ، والجمهرة ٤٦٣/١ ، وأمالي ابن الشجري ١٦٦/١، ٥٨٢/٢ ، والبسيط ٥٠٢/١ ، ٨٨٢/٢، وشرح المفصل ٤٤/٢ ، ١٢٩ .

الفاءُ حرفُ عَطْفٍ ، و« غَدَتْ » فعلٌ ناقصٌ من أخوات كان ، واسمها مضمَرٌ فيها يعودُ إلى البقرة الوحشيَّة ، والتَّاءُ للتَّأنيث ، ولامُ الفعل محذوفَةٌ لسُكُون التَّاء بعدها .

و« كِلاَ » أصلُهُ عند أبي عليٍّ[1] والعَبْديِّ كِلَيٌ ، ولامُهُ ياءٌ لوجهين :

الأوَّلُ : أنَّ الإمالةَ وَرَدَت فيه ، وهي من أدلَّةِ الياء ، ولا اعتدادَ بالعَشَا والمَكَا لشُذُوذِهِ .

والثَّاني : أنَّ الألِفَ المجهولَةَ إذا كانت لاماً حُكِمَ عليها بالياء ، وإذا كانت عيناً حُكِمَ عليها بالواو .

وأصلُهُ عند أبي الفتح كِلَوٌ[2]؛ لأنَّ التَّاءَ قد أُبْدِلَتْ منه ، ومعلومٌ أنَّ الكثيرَ إبدالُهَا من الواو دون الياء .

ولفظُهُ مُفْرَدٌ ، ومعناه التَّثنيةُ عند البصريِّ . وهو مرفوعٌ بالابتداء .

فإن قلتَ : أيجوزُ نصبُهُ على الظَّرْف[3] ؟

أجبتُ : مَنَعَ أبو علي[4] من ذلك لأنه مخصوصٌ. يعني أنَّ « غَدَتْ » فعلٌ لا يَتَعَدَّى ، وكذلك هو فيمَنْ رواه بالعين المهملة ، وما لا يتعدَّى لا يَنْصِبُ المخصوصَ .

---

(١) المسائل الشيرازيات ٤١١/٢ ، وانظر حديثاً سلف عن هذه الكلمة في البيت الثاني من النتيجة .

(٢) سر الصناعة ١٥١/١ ، وانظر شرح الشافية ٢٢١/١ ، ٧٠/٢ .

(٣) قال أبو جعفر النحاس في شرح القصائد التسع ١٥٦/١ : « الأجود في (كِلا) أن تكون في موضع نصبٍ على أنها ظرف » .

(٤) نص عليه في التعاليق كما نقله القيسي في إيضاح الشواهد ٢٣٤/١ ، فإن كان المراد بالتعليقة على الكتاب ، فأقول : لم أجد فيها شيئاً عن ذلك . وانظر الإيضاح : ٢١٠ ـ ٢١١ .

و« الفَرْجَين » مجرورٌ بإضافة «كِلاَ » إليـه ، والواحِـدُ فَـرْجٌ ، وهـو الثَّـغْـرُ .

وأخبرني شيخُنَا عن بعض شُيُوخ المغرب[1] بأنه يجوزُ أنْ يُسَمَّى الموضعُ المخُوفُ فَرْجاً على طريق التَّفاؤُل بانفراج ما يُخْشَى عُقْباه .

وقال ابنُ دُرَيد[2]: الفَرْجُ الثَّغْرُ بين مَوضِعَي المخافَة والأمن .

و« تحسَبُ » فيه لغتان : كَسْرُ السِّين وفتحُهَا ، والكَسْرُ يُعْزَى إلى النبي ﷺ[3]. وهو من أخواتِ ظَنَنْتُ ، والهاءُ اسمُ إنَّ ، ومَوضِعُهَا نَصْبٌ .

و« مَولى المخَافَةِ » مُضَافٌ ومُضَافٌ إليه، و« مولى » مرفوعٌ لأنه خَبرُ أنَّ . وفَسَّرَهُ ابنُ الأنباريِّ المتقدِّمُ[4] بالأَولى ، أي : هو أَوْلى بالمخافة . ومثلُهُ قولُهُ تَعَالى[5]: ﴿ ٱلنَّارُ هِىَ مَوْلَىٰكُمْ ﴾ أي : أَولى بكم .

ويجوزُ أنْ يكونَ المولى بمعنى الوَليِّ والحَلِيْفِ والجَارِ .

وفسَّرَهُ الآمديُّ[6] اللُّغويُّ بأَخِي المخافةِ (وصَاحِبِهَا .

وفَسَّرَهُ الأعلَمُ المغربيُّ[7] بموضع المخافَةِ)[8] ومُستَقَرِّهَا ، وأنه مع

---

(١) منهم ابن يسعون في المصباح ٤٢٩/١ .

(٢) جمهرة اللغة ٤٦٣/١ .

(٣) انظر قراءات النبي ﷺ لأبي عمر الدوري ص : ٨١ .

(٤) هو أبو بكر محمد بن القاسم المتوفي سنة ٣٢٨هـ . وسبقت ترجمته . وانظر كلامه عن « مولى المخافة » في شرح القصائد السبع الطوال : ٥٦٦ .

(٥) سورة الحديد ، من الآية (١٥) .

(٦) النقل عنه في المصباح ٤٢٩/١ .

(٧) تحصيل عين الذهب : ٢٣٦ ، والنكت على الكتاب ٤٢٣/١ ـ ٤٢٤ .
قلتُ : وهذا تفسير ابن السكيت في إصلاح المنطق : ١١٢ قال : « أي كلا موضع المخافة » .

(٨) ما بين القوسين ساقطٌ من (ص) .

معمولها في موضع نَصْبٍ بـ« تحسب » على أحد الوُجُوه الثَّلاثة .

و« تحسِبُ » في موضع رَفْع خَبَرٌ عن « كِلاَ » ، والعائدُ إليه الضَّميرُ في « أنه »، وإفرادُهُ دليلٌ على إفراد كِلاَ لَفْظاً ؛ لأنَّ العائدَ مطابقٌ لِمَا يَعودُ إليه.

و« خَلْفُهَا » و« أَمَامُهَا » قد تُصُرِّفَ فيهما ، وأُخْرِجَا عن الظَّرْفيَّةِ بجَعْلِهِمَا مرفوعَين ، وفي ذلك وُجُوهٌ أربعَةٌ :

الأوَّلُ : أن يكونا مبدلين من « مولى المخافة »، وهذا قول أبي عليٍّ[1] وغيره ؛ لأنَّ « مولى » وإنْ كان مُفرَداً فقد يقع في المعنى للاثنين .

والثاني : أنْ يكونا خَبَرَين لقوله: « إنَّهُ » ، فلها حينئذٍ ثلاثةُ أخبار .

والثالثُ : أنْ يكونا مُبدَلَين من « كِلاَ » .

والرَّابعُ : أنْ يكونا خَبَرَين لمبتدَأٍ محذوفٍ أي : هما خَلْفَهَا وأمَامَهَا.

والجَرْميُّ[2] يذهَبُ إلى أنَّ رفعَهُما مختصٌّ بالضَّرورة .

و«كِلاَ » وما في حيِّزها في موضع نَصْبٍ على أنَّهَا خَبَرُ « غَدَتْ » ، وإنْ جَعَلْتَ « غَدَتْ » تامَّةً كان موضعُهَا نصباً على الحال . وهذا واضحٌ .

* * *

ومنها :

[٧٣/ب] ٤٨ ـ /**إنَّ الَّتي نَاوَلْتَنِي فَرَدَدْتُهَا ... قُتِلَتْ قُتِلْتَ فَهَاتِهَا لَمْ تُقْتَلِ**

كِلْتَاهُمِا حَلَبُ العَصِيْرِ فَعَاطِنِي ... بِزُجَاجَةٍ أَرْخَاهُمِا لِلْمِفْصَلِ

---

(١) انظر النقل عنه في إيضاح شواهد الإيضاح ٢٣٤/١ . وانظر المسائل الشيرازيات ٤٥٨/٢ وما بعدها .

(٢) النقل عنه في المصباح ٤٢٨/١ .

هما لحسَّان[1].

« إنَّ » حرفٌ ينصبُ ويَرفعُ، و« الَّتي » مُؤنَّثُ الَّذي ، وهو مَوصُولٌ، و« نَاوَلْتَني » جملةٌ من فعلٍ وفاعلٍ ومفعولٍ ، وهي صلةُ « الَّتي » ، والعائدُ منها محذوفٌ ، والتَّقديرُ : نَاوَلْتَنِيْهَا ، ومجموعُ ذلك اسمُ إنَّ في موضع نَصْبٍ بها .

« فَرَدَدْتُهَا » جملةٌ من فعل وفاعل ومفعول معطوفةٌ بالفاء على الصِّلَةِ .

و« قُتِلَتْ » فعلٌ لم يُسَمَّ فاعلُهُ ، وفيه ضميرٌ مُسْتَكِنٌّ قائمٌ مَقَامَ الفاعل ، وموضعُ ذلك رفعٌ بخبر إنَّ ، والعائدُ إلى الاسم ذلكُ الضَّميرُ، والفاءُ حرفُ عَطْفٍ .

و« هَاتِ » فِعْلُ أَمْرٍ وهو الصَّحيحُ[2]، والهاءُ مُبدَلَةٌ من الهمزة التي هي فاءٌ في آتَى يُؤَاتِي ، ويَدُلُّ على فعليَّتِهِ قولُ الشَّاعر[3]:

---

(١) ديوانه : ٧٥/١ . وانظر أمالي ابن الشجري ٤٢٣/٢ ، ودرة الغواص : ١٥٦ ، وشرحها للخفاجي : ٤٤٢ ، وحاشيتها لابن بري : ٧٩١ ، والغيث المسجم ١٩٠/١، وحاشية البغدادي على شرح بانت سعاد ٤٩٣/١ ، والأشباه والنظائر ١٦٥/٣ ، والخزانة ٣٨٩/٤ .

(٢) على هذا أكثر النحويين ، وقد جوَّز الفارسي أن تكون (هاتِ) اسم فعل، وتبعه جماعة من النحويين. انظر : المسائل البصريات ٤٣٠/١-٤٣١، والصاحبي: ٢١٤، والمفصل: ١٨٤، وشرحه ٣٠/٤، وتقريب المقرب : ١٥٥ .

(٣) العين ٨٠/٤ ، وسر الصناعة ٥٥٣/٢ ، وشرح الملوكي: ٣٠٧ ، وشرح المفصل ٣٠/٤ ، والمحكم ٢٧٢/٤ ، وفيه : =

والله مَا يُعْطِي وَمَا يُهَاتِي

قلت : وقد نقل ابن الخباز رحمه الله عن شيخه (أبي حفص عمر بن مهران) في الغرة المخفية (الورقة ١٠٨ ـ مخطوط) حيث قال معلقاً على رأيٍ سَاقَهُ للعكبري محتجاً على فعليتها بقولهم : بهاتى يُهاتي مهاتاةً ، قال : « وقال شيخنا ـ رحمه الله ـ : هذا غلطٌ من أبي البقاء؛ لأن قولهم :

والفاعلُ مُستَكِنٌّ ، و« ها » و« لم تُقتَلِ » جملةٌ منصوبةُ الموضع على الحال أي : فهاتِهَا غيرَ مَقتُولَةٍ .

و« كِلْتَا » مؤنَّثُ كِلاَ ، والتَّاءُ مُبدَلَةٌ من حرف العلَّةِ على ما قدَّمْتُ، والألفُ للتَّأنيث ، (ووَزْنُهَا (فِعْلى) نحو ذِكْرَى .

وقالَ الجَرْمِيُّ[1]: التَّاءُ زائدةٌ للتَّأنيث)[2]، والألف لامُ الكلمة ، والوزن فِعْتَل . وزَيَّفَهُ النُّحَاةُ بعَدَم هذا البِنَاءِ ، وبسُكُونِ ما قبلها ، وذلك يَمْتنعُ منه تاءُ التَّأنيث ، وبكونها حَشْواً .

وهي مُضَافةٌ إلى ضمير المثنَّى ، ورَفْعُهَا بالابتداء .

و« حَلَبُ العَصِير » خَبرُهَا ، والفاء حرفُ عطف ، و« عاطِني » فعلُ أمر، وعلامةُ بنائه وإعرابه حذفُ الياء ، والنُّونُ وقايَةٌ ، والياءُ مفعولٌ أوَّلُ، و« بزُجَاجَةٍ » جارٌّ ومجرورٌ يتعلَّقُ بالفعل قبله .

و« أَرْخَى » أَفْعَل ، وهو مضافٌ إلى ضمير التَّثنية ، ومنصوبٌ بأنه مفعولٌ ثانٍ لقوله : « عَاطِنِي » .

و« للمِفْصَلِ » يتعلَّقُ بأَرْخَى . و« المِفْصَلُ » بكَسْر الميم وفتح الصَّاد

هاتى يُهاتي مأخوذٌ من لفظ هاتِ ، كما قالوا : سألتُكَ حاجةً فلَوْلَيْتَ لي ؛ أي : قلت : لو كان عندي ... » .

كما نقل الرعيني في شرحه على ألفية ابن معط ٥٢٢/٢ عن السيِّد ناصر الدين عبدُ المطلب بنُ المرتَضَى المعروفُ بـ (ابن بابْشَاه) هذا النص .

(١) انظر المسائل الشيرازيات ٤٢٠/٢ .

(٢) ما بين القوسين ساقطٌ من (ص) .

اللِّسَانُ ، وبعَكْسِ ذلك واحدُ مفاصل العظام ، ويحتمل المعنى كِلَيْهما .

وحَكَى صاحبُ « الأغاني »[1] وأسنَدَهُ إلى أبي ظَبْيَان الحِمَّاني قال : اجتَمَعَتْ جماعةٌ من الحيِّ على شرابٍ فيُغنِّي أحدُهُم بقول حسَّانَ هذا ، فقال رَجُلٌ منهم : كيف ذَكَرَ واحدةً بقوله :

إنَّ الَّتي نَاوَلْتَنِي فَرَدَدْتُهَا

ثمَّ قَالَ :

كِلْتَاهُمَا حَلَبُ العَصِيْر

فجَعَلَهُمَا اثنين . قال أبو ظَبْيَان : فلم يَقُلْ أَحَدٌ من الجماعة جواباً ، فحَلَفَ رَجُلٌ منهم بالطَّلاق ثلاثاً إنْ باتَ ولم يسأل القاضيَ عُبيدَ الله بنَ الحَسَن[2] عن تفسير هذا الشِّعر ، قال : فَسُقِطَ في أيدينا ليَمِيْنِهِ ، ثمَّ أجْمَعْنَا على قَصْدِ عُبيد الله ، فحدَّثني بعضُ أصحابنا السَّعديِّين قالَ : فيَمَّمْنَاهُ نتخَطَّى إليه الأحياءَ فصادَفْنَاهُ في مجلِسِهِ يُصلِّي بين العشاءَين ، فلَمَّا سَمِعَ حِسَّنَا أَوجَزَ في صلاته ، ثمَّ أقبلَ علينا فَقَالَ : ما حاجَتُكُم، فنَدَرَ رَجُلٌ منَّا كان أَحْسَنَنَا

---

(١) الأغاني ٢٨٨/٩ ـ ٢٨٩ . وانظر القصة في درة الغواص : ١٥٦ ، والغيث المسجم ١٩٠/١ ، وحاشية البغدادي على شرح بانت سعاد ٤٩٣/١ ، والأشباه والنظائر ١٦٥/٣ ، والخزانة ٣٨٩/٤ .

(٢) كذا في جميع النسخ . وقد نبه البغدادي رحمه الله في الخزانة ٣٨٩/٤ على أن الصيحي الحسن فقال : « الحسن بفتحتين ، وكذا رواية الحريري ، ووقع في الشرح تبعاً لأمالي ابن الشجري الحُسَين بزنة المصغَّر ، وهو تحريف من الكتَّاب » .

وهو القاضي عُبيد الله بن الحسن بن الحصين بن أبي الحر العنبري ، كان من سادات أهل البصرة علماً وفقهاً ، وكان ذا قدر وشرف يُرْمَق بالمهابة ، ولا يَسمح بالدعابة . توفي سنة ١٦٨هـ . انظر ترجمته في أخبار القضاة ٨٨/٢ ، وتهذيب التهذيب ٧/٧ .

نَفْثَةً فقال : نحنُ ـ أعزَّ الله القاضيَ ـ نَزَعْنَا إليك من طريق البصرة في حاجةٍ مهمَّةٍ وفيها بعضُ الشَّيء ، فإنْ أذِنْتَ لنا قُلنَا ، فقال : قُولُوا ، فذَكَرَ يمينَ الرُّجلِ / والشِّعْرَ ، فقال : أمَّا قولُهُ : « إنَّ الَّتِي نَاوَلْتَنِي » فإنه يعني الخَمْرَ ، وقولُهُ : « قُتِلَتْ » أرادَ مُزِجَتْ بالماء ، وقولُهُ : « كِلْتَاهُمَا حَلَبُ العَصِير » يعني الخمْرَ ومِزَاجَهَا ، فالخَمْرُ عصيرُ العِنَب ، والماءُ عصيرُ السَّحَاب، قَالَ الله تَعَالى[1]: ﴿ وَأَنزَلْنَا مِنَ ٱلْمُعْصِرَٰتِ مَآءً ثَجَّاجًا ﴾ ، انصَرِفُوا إذَا شِئْتُمْ . [٧٤/أ]

وقال النَّقيبُ ابن الشَّجريُّ[2]: وهذا التَّأويلُ يمنَعُ منه ثلاثةُ أشياءَ :

أحدهما : أنَّهُ قَالَ : «كِلْتَاهُمَا حَلَبُ العَصِير » و« كِلْتَا » موضوعةٌ لمؤَنَّثَين ، والماءُ مُذَكَّرٌ ، والتَّذكيرُ أبداً يُغَلَّبُ على التَّأنيث كتغليب القَمَرِ على الشَّمْس في قول الفَرَزْدَق[3]:

لَهَا قَمَرَاهَا وَالنُّجُومُ الطَّوَالِعُ

وليس للماء اسمٌ آخَرُ مؤنَّثٌ فيُحْمَلُ على المعنى ،كما قالوا : أَتَتْهُ كِتَابِي فَاحْتَقَرَهَا ؛ لأنَّ الكِتَابَ في المعنى صحيفَةٌ ، وكما قَالَ الشَّاعرُ[4]:

---

(١) سورة النبأ ، الآية (١٤) .

(٢) أمالي ابن الشجري ٤٢٣/٤ .

(٣) ديوانه : ٥١٩ . وانظر الكامل ١٤٣/١ ، والمقتضب ٣٢٤/٤ ، ومجالس العلماء ص : ٣٦ ، والتمام : ١٠٧ ، وإعراب القرآن المنسوب إلى الزجاج ٧٨٨/٢ ، وأمالي ابن الشجري ١٩/١ ، ٤٢٤/٢، وشرح الجمل ١٣٦/١ ، والمغني ص : ٩٠٠ ، وشرح أبياته ٨٨/٨ .

(٤) نُسبا في المذكر والمؤنث لابن الأنباري : ١٥١ والعقد الفريد ٢٥٩/٣ ، ٣٩٠/٥ إلى امرأة من العرب وقفت على قبر ابنها ، وهو الأنسب ، وعزاهما ابن سيده في المحكم ١٠٩/٢ إلى الأعشى ، وليسا في ديوانه المطبوع . وانظر مجاز القرآن ٧٦/٢ ، والأصول ٤٣٨/٣ ، وضرورة الشعر

قَامَتْ تُبَكِّيْـهِ عَلَى قَــبْـرِهِ　　　مَنْ لِيَ من بَعْدِكَ يَا عَامِرُ
تَرَكْتَنِي فِي الدَّارِ ذَا غُرْبَـةٍ　　　قَدْ ذَلَّ مَنْ لَيْسَ لَهُ نَاصِرُ

وكان الوجهُ أنْ يقولَ : ذَاتَ غُرْبَةٍ ، وإنَّمَا ذَكَّر لأنَّ المرأةَ إنسَانٌ ، فحَمَلَ على المعنى .

والثَّاني: أنه قالَ: « أَرْخَاهُمَا للمِفْصَلِ »، وأَفْعَلُ هذا موضوعٌ لمشتَركَيْنِ في معنًى ، وأَحَدُهُمَا يزيد على الآخَرِ في الوَصْفِ به ،كقولكَ : زَيْدٌ أَفْضَلُ الرَّجُلَيْنِ ، فزَيْدٌ والرَّجُلُ المضمومُ إليه مشتركان في الفَضْلِ إلاَّ أنَّ فَضْلَ زَيْدٍ يَزيدُ على فضل المقرُونِ به ، والماءُ لا يُشَارِكُ الخَمْرِ في إرخاء المِفصَل[1] .

والثَّالثُ : قولُهُ[2]: « فالخَمْرُ عَصِيرُ العِنَب » ، وقولُ حَسَّانَ :

« **حَلَبَ العَصِير** ... ... »

يَمْنَعُ من هذا ؛ لأنه إذا كان العصيرُ الخَمْرَ ، والحَلَبُ هو الخَمْرُ فقد أُضِيْفَت الخَمْرُ إلى نَفْسِهَا ، والشَّيءُ لا يضاف إلى نَفْسِهِ .

والصَّوَابُ أنه أرادَ كِلْتَا الخَمْرَتَين الصِّرْفُ والممزوجَةُ حَلَبُ العِنَبَ فَنَاولني أَشَدَّهُمَا إرخاءً للمِفْصَلِ .

* * *

للسيرافي : ٤٦ ، والإفصاح : ٦٨ ، وما يجوز للشاعر في الضرورة : ١٩٤ ، وأمالي ابن الشجري ٤٢٥/٢ ، والبلغة لابن الأنباري : ٦٥ ، والإنصاف: ٤٠٢ ، ٦١٧، واللباب للعكبري ١٠٢/٢، وشرح المفصل ١٠١/٥ ، وشرح الجمل ٥٦٩/٢ ،

(١) في (ت) : إرخاء الخمر .

(٢) أي القاضي عبد الله بن الحسن .

ومنها :

٤٩ ـ فَإِنَّ بَنِي حَرْبٍ كَمَا قَدْ عَلِمْتُمُ   مَـنَـاطَ الثُّرَيَّا قَـدْ تَعَلَّـتْ نُجُـومُـهَا

البيتُ لعبد الرَّحمن بنِ حَسَّان بنِ ثابتٍ(١).

الفاءُ حرفُ عطف ، و« إنَّ » حرفٌ ينصبُ الاسمَ ويرفعُ الخبرَ .

و« بَنِي حَرْبٍ » مُضَافٌ ومُضَافٌ إليه ، وهُوَ اسمُ إنَّ ، وعلامةُ نَصْبِهِ الياءُ ، وأصلُهُ بَنِين ، فحُذِفَتْ نونُهُ للإضافة .

وهنا تنبيهٌ :

وهو أنه وإنْ كان جمعُهُ على لفظِ الجمع السَّالِم ففيه شائبةٌ من التَّكسير ؛ ألا ترى أنَّ واحِدَهُ المستعمَلَ « ابنٌ » ، وليس بجارٍ عليه ، وإنَّما هو جارٍ على الأصل الأوَّلِ وهو بَنَوٌ ، فقياسُهُ بَنَوُوْن ، ثمَّ تُسْتَثْقَلُ الضَّمَّةُ على الواو فتُنْقَلُ إلى النُّون فتجتمعُ واوان الأُولى لامٌ ، والثَّانيةُ واوُ الجمع ، (فحُذِفَت الأُولى لدلالة الثَّانية على معنًى وهو الجمع)(٢)، والرَّفع لاعتلالها،

---

(١) شعره المجموع : ٥٢ ، وهو فيه بيتٌ مفرَدٌ وكذا في أغلب المصادر ، وقد انفرد ابنُ السيرافي في شرح أبيات الكتاب ٣٠٦/١ بإيراد بيت ثانٍ معه ، وقد أخل به شعرُهُ ، وكذلك أخل به شعرُ الأحوص الآتي ذكره . والشاهد بهذه النسبة في التبصرة ٣١٠/١ ، وتحصيل عين الذهب : ٢٣٨. ولعل هذه النسبة هي الأقرب حيث أورد ابن السيرافي قصة هذين البيتين وأنَّ عبد الرحمن بن حسان يمدح معاوية رضي الله عنهم جميعاً .
ومنسوب إلى الأحوص في الكتاب ٤١٣/١ ، والبيت في شعره المجموع : ١٤٢ . وبلا نسبة في المقتضب ٣٤٣/٤ ، والأصول ٢٠١/١ ، والمسائل المنثورة : ٢٣ ، وشرح عيون الكتاب : ٤١ ، والمخصص ٥٤/١٣ .

(٢) ما بين القوسين ساقط من (ص) .

أَعْنِي الأُولى بالسُّكُون ، فوَزْنُهُ فَعُون[1]، ولذلك أُنِّثَ فِعْلُهُ كقوله[2]:

... ... **تَسْتَبِحْ** ... **بَنُو اللَّقِيْطَةِ** ... ...

وقيل : بل ذلك لإرادته القَبيلَةَ، وقيل: بل لإضافته إلى المؤنَّثِ ، فهو إذاً كقوله[3]:

... ... **تَسَفَّهَتْ** **أَعَالِيَهَا / مَرُّ الرِّيَاحِ النَّوَاسِمِ** [٧٤/ب]

و« كما » الكافُ جَرٌّ ، و« ما » يجوزُ أن تكونَ موصولةً بمعنى الَّذي ، أو مَصْدريَّةً ، أو نكرةً مَوصُوفَةً .

و« عَلِمْتُمْ » بمعنى عَرَفْتُمْ ، ومفعولُهَا وهو العائدُ محذوفٌ تقديرُهُ : عَلِمْتُمُوْهُ ، وموضعُ الجارِّ والمجرورِ رَفْعٌ بأنه خبرُ إنَّ ، ويتعلَّقُ بمحذوفٍ ، وفيه ضميرٌ .

و« مَنَاطَ » هو من الأسماء المستَعْمَلَةِ استعمالَ الظُّرُوفِ، ووزنُهُ مَفْعَل ،

---

(١) في (ص) : فعول .

(٢) هو قُرَيطُ بنُ أُنَيف العنبريُّ كما في الحماسة ٥٧/١ ، والبيت بتمامه :

لَو كُنْتُ مِنْ مَازنٍ لم تَستَبح إبلي بَنُـو اللَّقِيْطَةِ مِنْ ذُهْـل بنِ شَيْبَانَا

وانظر مجالس ثعلب ٤٠٥/٢ ، وشرح الحماسة للمرزوقي ٢٦/١ ، وشرح الكافية ٦٢٨/١/٢ ، والمغني : ٣٠ ، ٣٣٨ ، وشرح أبياته ٨٣/١ ، والخزانة ٤٤١/٧ .

(٣) هو ذو الرمة، والبيت في ديوانه ٧٥٤/٢ ، وتمام البيت :

مَشَيْنَ كَمَا اهْتَزَّت رِمَاحٌ تَسَفَّهتْ أَعَـالِيَـهَا مَـرُّ الرِّيَـاحِ النَّواسِـمِ

والبيت في : الكتاب ٥٢/١ ، ٦٥ ، والكامل ٦٦٩/٢ ، والمقتضب ١٩٧/٤ ، والأصول ٧٢/٢، والمذكر والمؤنث لابن الأنباري : ٥٩٦ ، وإعراب القرآن ١٠٩/٢ ، ٢٧٧/٣ ، وشرح الجمل ٣٩٨/٢ ، وشرح التسهيل ١١١/٢ ، وشرح الألفية للمرادي ٤٢٧/١ ، والمساعد ٣٨٨/١ . ٤٨٠/٣ .

وأصلُهُ مَنْوَط ، فنُقِلَت الفتحةُ من الواو إلى النُّون ، وقُلِبَت ألفاً . وهو موضعُ النَّوط ، والنَّوْط مَصْدَرُ نُطْتُ الشَّيءَ بالشَّيءِ إذا عَلَّقْتَهُ به ، أي هو بالمكان الذي نِيْطَتْ به الثُّرَيَّا شبَّهوا ارتفاع منزلته بارتفاع منزلتها[1].

ومِمَّا جَرَى كذلك قولُهُم : « هُوَ مِنِّي مَزْجَرَ الكَلْبِ »[2]، (وذلك إذا كان مُبْعَداً مُهَاناً ، وتقديرُهُ : هو مَكَانَ مَزْجَرِ الكَلْبِ)[3]. و« هو مني مَعْقِدَ الإزار »، يُرِيدُونَ قُرْبَ المنزلة . و: « قَعَدَ مِنِّي مَقْعَدَ القَابلَةِ »، وذلك إذا أُلْصِقَ به من بين يديه .

و« مَنَاطَ » أيضاً يتعلَّقُ بمحذوفٍ ، وهو خبرٌ ثان لـ« إنَّ » .

و« الثُّرَيَّا » من الثَّروة بمعنى الكثرة ؛ لأنها سبعةٌ كواكِبٍ ، والأصلُ ثُرَيْوَا ، فقُلِبَت الواوُ ياءً لِمَا ذُكِرَ ، وهو مجرورٌ بإضافة « مَنَاطَ » إليه .

و« نُجُومُهَا » فاعلُ « تَعَلَّتْ » ، وموضعُ الجملة رفعٌ لأنه خبرٌ ثالثٌ لقوله : « إنَّ » ، والعائدُ إلى « مِنِّي » المضافُ إليه في « نُجُومُهَا » .

ويجوزُ أنْ يكونَ « قد تَعَلَّتْ » في موضع نَصْبٍ على الحال من الثُّرَيَّا، وذلك قليلٌ ، والعائدُ إليها الضَّميرُ من قوله : « نُجُومُهَا » .

ويجوزُ أنْ يكونَ « مَنَاطَ الثُّرَيَّا » حالاً من الضَّمير المحذوف ، وهو مفعول « عَلِمتُم » إذا قدَّرْتَهُ عَلِمْتُمُوهُم ، أي حالِّينَ مناط الثريا . وهذا بينٌ .

* * *

(١) في (ص) : شبهوا بارتفاع منزلتها .

(٢) انظر الكتاب ٤١٣/١ .

(٣) ما بين القوسين ساقطٌ من (ص) .

ومنها :

٥٠ـ مَتَى مَا تُنَاخِي عِنْدَ بَابِ ابْنِ هَاشِمٍ   تَرَاخَى وَتَلْقَى مِنْ فَوَاضِلِهِ يَدَا

البيتُ للأعشى[١].

« متى » شَرطيَّةٌ ، وهي ظرفُ زمانٍ ، ولا تُجَرُّ إلاَّ بإلى ، ولو سَمَّيْتَ بها لقُلْتَ في تثنيتها : مَتَيَان ، فقُلِبَت الألفُ ياءً لمجيء الإمالَةِ فيها .

و« ما » زائدةٌ هنا بين كلمة الشَّرْطِ ومجزومِهَا . ومثلُهُ قولُهُ سبحانه[٢]: ﴿ وَإِمَّا تَخَافَنَّ مِن قَوْمٍ خِيَانَةً ﴾ ، و﴿ أَيْنَمَا تَكُونُوا يُدْرِككُّمُ الْمَوْتُ ﴾[٣].

وجاءَتْ كذلك بين الجارِّ ومجروره. قَالَ تَعَالى[٤]: ﴿ مِمَّا خَطَايَاهُمْ أُغْرِقُوا ﴾ ، وقَالَ الشَّاعرُ[٥]:

فَإِنَّ لِمَا كُلِّ أَمْـرٍ قَرَارا   فَيَوماً مُقَاماً وَيَوماً فِرَارا

وبين المبتدأ وخَبرِهِ . قال الله تَعَالى[٦]: ﴿ وَقَلِيلٌ مَّا هُمْ ﴾ أي: هم قليلٌ.

---

(١) ديوانه : ١٨٥ من قصيدته التي مدح بها النبي ﷺ . وفيه : (تريحي وتلقي) .

(٢) سورة الأنفال ، من الآية (٥٨) .

(٣) سورة النساء ، من الآية(٧٨) .

(٤) سورة نوح ، من الآية (٢٥) . وهي قراءة أبي عمرو . السبعة : ٦٥٣ ، والتيسير : ٤٩٨ .

(٥) لم أقف على هذا البيت بهذه الصورة ، وصدره عجز بيت للأعشى في ديوانه : ١٠١ يمدح قيس ابن معديكرب ، وهو بتمامه :

إلى مَلِكٍ خَيرِ جيرَانِهِ   فَإِنَّ لِمَا كُلِّ أَمْـرٍ قَرَارا

وانظر البيت برواية المصنف في الأزهية : ٧٧ ، وأمالي ابن الشجري ٥٦٩/٢ . قال الهروي : أراد فإن لكل أمر قراراً ، و(ما) صلة ، ونصب مقيماً وفراراً أراد : يكون مقيماً ويوماً يفر فراراً .

(٦) سورة ص ، من الآية (٢٤) .

وبين المفعولَين ،كقوله تعالى[1]: ﴿ أَن يَضْرِبَ مَثَلًا مَّا بَعُوضَةً ﴾ .

وزَادَهَا الأعشَى في موضِعَين من بيتٍ ، قال[2]:

إمـَّا تـرَيْنَا حُفَاةً لاَ نِعَالَ لَنَا إِنَّا كَذَلِكِ مَا نَحْفَى وَنَنْتَعِلُ

وزَادَهَا أميَّةُ بنُ أبي الصَّلْتِ في ثلاثة مواضعَ من بيتٍ ، وهو[3]:

سَـلَعٌ مَا وَمِثْلُهُ عُشَرٌ مَا عَائِلٌ مَا وَعَالَتِ البَيْقُوْرَا

[٧٥/أ] / ذَكَرَ ابنُ قُتَيْبَةَ في كتاب « مَعَاني الشِّعْر »[4] أنَّ الأصمعيَّ ذَكَرَ عن عيسى بنِ عُمَرَ أنه قال : مَا أدري ما معنى هذا البيت ، ولا رَأيتُ أحداً يَعرِفُ معناه .

وقال غيرُهُ[5]: إنَّ أميَّةَ قالَهُ في سَنَةِ جَدْبٍ ، وكانوا في سَنَةِ الجَدْبِ يَجْمَعُونَ ما يَقدِرُون عليه من البَقَر، ثمَّ يَعقدون في أذنابها وثُنَنِ عَراقيبها[6] السَّلَعَ والعُشَر (لضَرْبَين من الشَّجَر) ، ثمَّ يَعْلُونَ بها في جَبَلٍ

(١) سورة البقرة ، من الآية (٢٦) .

(٢) ديوانه : ١٠٩ . وانظر الأزهية : ٨٠ ، ١٤٣ ، وأمالي ابن الشجري ٥٧٠/٢ ، المغني : ٤١٤ ، وشرح أبياته ٢٨٢/٥ ، والخزانة ٣٥١/١١ . وقوله : (كذلكِ) هو بكسر الكاف خطاب لامرأة.

(٣) ديوانه أمية بن أبي الصلت : ٢١٤ . وانظر الحيوان ٤٦٧/٤ ، وتأويل مشكل القرآن : ٩٥ ، وجمهرة اللغة ٣٢٢/١ ، والمسائل البغداديات : ٣٥٥ ، والأزهية : ٨١ ، والأزمنة والأمنكة للمرزوقي ١٢٤/٢ ، وسفر السعادة ٥٧٤/٢ ، وأمالي ابن الشجري ٥٧٠/٢ ، والمغني : ٤١٤ ، وشرح أبياته ٢٨٣/٥ ، والأشباه والنظائر ٣٣١/٣ . وحرفه بعضهم إلى (عسل ما) بدل (سلع ما) كما أشار ابن قتيبة .

(٤) لم أقف عليه في كتاب المعاني الكبير . وقد ذكره ابنُ قتيبةَ في تأويل مشكل القرآن : ٩٤ ـ ٩٥.

(٥) هو ابن الشجري في أماليه ٥٧٠/٢ . وانظر تهذيب اللغة ٦٠/٢ .

(٦) في الأزهية : ٨١ (بين عراقيبها) ، ورواية المصنف موافقة لرواية ابن الشجري في أماليه ٥٧٠/٢ (في ثُـنَـن عراقيبها) .

وَعْرٍ، ويُشْعِلُوْنَ فيه النَّارَ ، ويَضُجُّونَ بالدُّعاء والتَّضَرُّع ، وكانوا يرونَ ذلك من أسباب السُّقْيَا .

و« البَيْقُورُ » البَقَرُ[1]. و« العائل » الفقيرُ . وفي التنزيل[2]: ﴿ وَوَجَدَكَ عَآئِلًا فَأَغْنَىٰ ﴾ . ومعنى « عَالَت البَيْقُورا » أنَّ السَّنَةَ المجدِبَةَ أثقلَتْها بما حُمِّلَت من السَّلَع والعُشَر .

و« الثُّنَن » جمع ثُنَة[3]، وهو الشَّعْرُ المحيطُ بالعُرقُوب والظِّلْفِ والحافِر .

و« تُنَاخِي » مجرورٌ بمتى ، وأصله تُنَاخِيِين بوزن تُضَارِبِين ، فاستُثْقِلَت الكَسْرَةُ على الياء فحُذِفَت ، فالتقى ساكنان وهما الياءان، فحُذِفَت الأولى فبقي تُنَاخِين ، ووزنه تُفَاعِين ، ثمَّ حُذِفَت النُّونُ للجَزْم .

وهذه الياءُ عند سيبويه[4] ضميرٌ هو يدُلُّ على التَّأنيث قياساً على الأفعال المعْرَبَةِ بالنُّون ، فإنَّ حَرْفَ اللِّين قبلَ النُّون ضميرٌ فيها نحو : يَفْعَلُون ويَفْعَلان .

وعند أبي الحسن الأخفش[5] هي حرفٌ دالٌّ على التَّأنيث ، والضَّميرُ مُستَكِنٌّ قياساً على فعل المخاطَب المذكَّر[6]، وذلك ضميرُهُ مستكنٌّ فيه كقولكَ: يَفْعَل. وليس ذلكَ بلازم ؛ لأنَّ الأصْلَ الإفرادُ والتَّذكيرُ ، فإذا انتقل الضَّميرُ عن

---

(١) انظر تهذيب اللغة ٩/١١٨ .

(٢) سورة الضحى ، الآية (٨) .

(٣) انظر أمالي ابن الشجري ٢/٥٧٠ .

(٤) الكتاب ١/١٨ ـ ٢٠ .

(٥) انظر الانتصار : ٤٦ ، والنكت على الكتاب ١/١٢٤ ، وشرح المفصل ٣/٨٨ .

(٦) في (ت) المذكور .

ذلك وَجَبَ إبرازُهُ كما أُبْرِزَ في التَّثنية والجَمْع .

فإنْ قُلْتَ : فأين يَظهَرُ أثرُ الخلاَف بينهما ؟

أجبتُ : قد يَظهَرُ في العطف عليه من غير توكيدٍ ،كقولك : يَا هِنْدُ تَضْرِبِينَ وزَيْنَبَ ، فإنه عند سيبويه أحسَنُ لظُهُوره ، وعلى هذا كلَّمَا كَثُرَتْ حروفُهُ ازداد العطفُ عليه حُسْناً . وقد ذَكَرْتُهُ في « شَرْحِ الفُصُول »[1].

و« عند » ظرفُ مكان ، وفي فائه الضَّمُّ والفتحُ والكَسْرُ ، ولا يُجَرُّ بغير مِنْ .

و« باب »مجرورٌ بإضافته إليه ، وأصلُهُ بَوَب لقولهم : أَبْوَابٌ وبُوَيْبٌ .

و« ابن » مجرورٌ بإضافة « بابِ » إليه ، و« هاشِمٍ » مجرورٌ بإضافة « ابنِ » إليه ، و« تَرَاخَى » مجزومٌ لأنه جوابُ مَتَى ، وعلامةُ جَزْمِهِ حذفُ النُّون ، و« تَلْقَى » عطفٌ ، وأصله تَلْقَين ، فاستُثْقِلَت الكَسْرَةُ على الياء فنُقِلَتْ إلى القاف ، فالتَقَى ساكنان وهما الياءان ، فَحُذِفَت الأولى ثمَّ حُذِفَت النُّونُ للجَزْم، فوَزْنُهُ تَفْعَى .

و« من فواضِلِهِ » جارٌّ ومجرورٌ، ويجوز أنْ يكونَ صفةً لقوله: « يَدَا »، فَلَمَّا تقدَّمَ صارَ حَالاً ، فهو متعلِّقٌ بمحذوفٍ ، ويجوزُ أنْ يتعلَّقَ بقوله : « تَلْقَى » ، و« يَدَا » منصوبٌ به . وهذا وَاضِحٌ .

* * *

---

(١) المحصول (اللوحة ذات الرقم : ٤٨)

ومنها :

٥١ـ تَحِيَّةَ مَنْ لاَ قَاطِعٍ حَبْلَ وَاصِلٍ وَلاَ صَارِمٍ قَبْلَ الفِرَاقِ قَرِيْنَا

البيتُ للأسْوَد بنِ يَعْفُر[1].

« تحيَّةَ » نَصبٌ على المصدر ، أي : أُحَيِّيْكَ تحيَّةً مثلَ تحيَّةِ فلان ، ثمَّ حَذَفَ المصدَرَ الموصوفَ والمضافَ ، وأُقِيْمَ المضافُ إليه مُقَامَ المضاف فأُعْرِبَ بإعْرَابِهِ .

/ قال أبو عليٍّ[2] في تعليل ذلك: لأنِّي لا أفعَلُ فِعْلَ غَيري ، وإنَّما أَفْعَلُ مثلَ فِعْلِهِ . [٧٥/ب]

فإنْ قلتَ : أيجوزُ بقاؤُهُ على الجرِّ كقراءة مَنْ قرأ[3]: ﴿ تُرِيدُونَ عَرَضَ ٱلدُّنْيَا وَٱللَّهُ يُرِيدُ ٱلآخِرَةِ ﴾ أي : عَرَضَ الآخِرَةِ ، فحَذَفَ العَرَضَ وبقيت « الآخِرَة » على إعرابها ، وكذا قولُ الشَّاعر[4]:

---

(١) هو الأسودُ بنُ يَعْفُرَ بن عبد الأسود ، جاهلي من بني نهشل بن دارم ، يكنى أبا الجراح وكان أعمى ، عدَّه الجمحي في الطبقة الخامسة من فحول الجاهليين . انظر : طبقات الفحول ١٤٧، وسمط اللآلي ١/١١٤ ، والخزانة ١/٤٠٥-٤٠٦ . والبيت في شعره المجموع : ٦٣ . وهو في النوادر : ١٩٥ ، والأزهية : ١٦١ ، وأمالي ابن الشجري ٢/٥٣٩ .

(٢) لم أقف عليه في كتبه ومسائله المطبوعة .

(٣) سورة الأنفال ، من الآية (٦٧) . وهي قراءة شاذة لابن جماز . انظر المحتسب ١/٢٨١ .

(٤) وقائله عُبيد الله بن قيس الرقيات يرثي طلحة بن عبدالله بن خلف الخزاعي الذي يوصف بأنه كان أجود أهل البصرة في زمانه . والبيت في ديوانه : ٢٠ . وانظر المقتضب ٢/١٨٨ ، ٤/٧ ، والمذكر والمؤنث لابن الأنباري : ٥٦٣ ، والتكملة : ٢٣٣ ، والمسائل العسكريات : ٢٣٨، والإنصاف : ٣٦، وإيضاح شواهد الإيضاح ١/٤١٨ ، والتبيين : ٢٢٠ ، واللباب ١/١٢٤ ، وشرح المفصل ١/٤٧ ، وشرح التسهيل ٣/٢٧١ ، ورصف المباني : ٣٦٥ ، والهمع ٦/٢١٦ ، والدرر ٢/١٦٢ ، والخزانة ٨/١٠ .

رَحِـمَ اللهُ أَعْظُماً دَفَنُـوْهَا   بِسِجِسْتَانَ طَلْحَةَ الطَّلَحَاتِ

في رواية مَنْ رَوَى « طَلْحَةِ » بالجرِّ، والتقديرُ : أعْظُمَ طَلْحَةِ الطَّلَحَاتِ ؟

أَجَبْتُ : هذا يتوقَّفُ على المسموع مع أنهم لم يستعملوا هذا المقدَّر، بل هو شيءٌ يقتضيه المعنى ، وإذا كان كذلك امتنَعَ الجرُّ .

ولو رُفِعَ على تقدير : تحيَّتي تحيَّةُ مَنْ هُوَ كذلك جَازَ .

وأصل « تحيَّة » تَحْيِيَة ، فنُقِلَت كسرةُ الياء إلى الحاء ، وأُدْغِمَت الياءُ في الياء .

و« مَنْ » نكرةٌ موصوفةٌ ، والتَّقديرُ : تحيَّةَ إنسَان . و« لا » هنا عند الكوفيِّين اسمٌ بمعنى غير ، وهي صفةٌ لـ« مَنْ » ، ومضافةٌ إلى « قَاطِع » أي : تحيَّةَ إنْسَانٍ غَيرِ قَاطِعٍ ، ومثلُهُ : مَرَرْتُ برَجُلٍ لاَ كَرِيْمٍ وَلاَ شُجَاعٍ بالخفض على ما تقدَّمَ ، ولو رَفَعْتَ على إضمار « هو » فقُلْتَ: مَرَرْتُ برَجُلٍ لا كَرِيمٌ ولاَ شُجَاعٌ لكان جائزاً. وفي التَّنزيل[1]: ﴿ إِنَّهَا بَقَرَةٌ لَّا فَارِضٌ وَلَا بِكْرٌ ﴾، و﴿ وَفَٰكِهَةٍ كَثِيرَةٍ ۝٣٢ لَّا مَقْطُوعَةٍ وَلَا مَمْنُوعَةٍ ﴾[2]. وقبيحٌ أنْ يقالَ : لاَ كَرِيمٍ بالجرِّ أو: لاَ كَرِيمٌ بالرَّفع ، وتسْكُتُ من غير تكرار ، وربما شَذَّ ذلكَ في الشِّعر كقوله[3]:

---

(١) سورة البقرة ، من الآية (٦٨) .

(٢) سورة الواقعة ، الآيتان (٣٢ ، ٣٣) .

(٣) قائله رجل من بني سلول كما في الكتاب ٣٠٥/٢ . وانظر شرح أبياته ٥٢١/١ . ونسب للضَّحَّاك ابن هنَّام الرقاشي في شرح ما يقع فيه التصحيف والتحريف : ٤٠٥ ، وزهر الآداب ٦٧١/٣ ، ولباب الآداب ١٨٢/١ . وانظر البيت في المقتضب ٣٦٠/٤ ، والمفصل : ٩٧ ، وشرحه ١١٢/٢ ، والهمع ٢٠٧/٢ ، والخزانة ٣٦/٤ .

وَأَنْتَ امْرُؤٌ مِنَّا خُلِقْتَ لِغَيْرِنَا حَيَاتُكَ لاَ نَفْعٌ وَمَوْتُكَ فَاجِعُ

وكذلك قالوا في قولكَ[1]: غَضِبْتُ مِنْ لاَ شَيءٍ ، وخَرَجْتُ بلاَ زَادٍ أي : من غير شَيءٍ ، وبغير زادٍ .

فإن قلتَ : لو كانت « لا » اسماً لوَجَبَ إعرابُهَا ؟

أجبتُ : الحرفُ إذا استُعْمِلَ اسماً ففيه وجهان :

الأوَّلُ : أنْ تُبْقِيَه على لفظه وبنائه ؛ وذلك لأنك تُنَزِّلُهُ منزلةَ الاسم المبنيِّ ، وهو الأقْيَسُ عند النُّحَاة ،كقولكَ : هَلْ حَرْفُ استفهام ، ولم حَرْفُ نَفْيٍ .

والثاني : أنْ تُعربَهُ فتقولَ : هل حَرْفُ استفهام ، ولم حَرْفُ نَفْيٍ ، وتُجريه مُجْرَى مَا حُذِفَ لامُهُ نحو : غَدٍ ويَدٍ ، وهو جَيِّدٌ . ومنه قولُ المتنبي[2]:

مَن اقْتَضَى بِسَوَى الهِنْدِيِّ حَاجَتَهُ أَجَابَ كُلَّ سُؤَالٍ عَنْ هَلٍ بِلَمِ

وهنا تنبيهٌ :

وهو أنَّ بعضَهُم يُشدِّدُ آخِرَ هذا ،كما قال[3]:

---

(١) انظر الكتاب ٣٠٢/٢ ، والمقتضب ٣٥٨/٤ ، والأصول ٣٨٠/١ ، والإغفال ١١٧/٢ ، والأزهية ص : ١٦٠ ، وأمالي ابن الشَّجري ٣٦٣/١ ، ٥٣٩/٢ ، والجنى الداني : ٣٠١ .

(٢) ديوانه بشرح ابن جني (الفسر) ٦١٥/٣ ، وشرح الواحدي : ٧٢١ ، وشرح مشكل شعر المتنبي لابن سيده ص : ٣١٠ ، وبالشَّرح المنسُوب إلى أبي البقاء ١٦٠/٤ .

(٣) هو أبو زُبيد الطائي والبيت في ديوانه : ٥٧٨ (ضمن شعراء إسلاميون) . والبيت في : الكتاب ٢٦١/٣ ، وشرحه للسيرافي ١٩٧/١ ـ مطبوع ـ ، وشرح أبياته لابن السيرافي ٢١١/٢ ، والنكت عليه ٨٤٦/٢، والمقتضب ٣٧٠/١، وجمهرة اللغة ١٦٨/١، والأصول ٣٢٧/٣، وسرالصناعة =

إنَّ لَـيْـتـاً وإنَّ لَــوّاً عَـنَـاءُ

وربما أدخَلْتَ عليه مع ذلك لامَ التَّعريف .

حَكَى الخليلُ[1] قَالَ: قُلْتُ لأبي الدُّقَيْش: هَلْ لكَ في زُبْدٍ وتَمْرٍ، فقالَ: أَشَدُّ الهَلِّ وأَرْجَاهُ . ومنه قولُ الحَكَميِّ[2]:

هَـلْ لَكَ وَالهَـلُّ خَـيْــر

و« لا » هذه عند البصريين زائدةٌ للنَّفْي .

وجُرَّ « قاطع » بأنه صفةٌ لـ « مَنْ ». و« حَبْلَ واصِلٍ » مَنصوبٌ بـ « قَاطِع » لأنه اسمُ فاعلٍ مُعتَمِدٍ على موصوف .

وقولُهُ: « وَلاَ صَارم » معطوفٌ على قوله: « قَاطِع ». و« قبلَ الرِّفاق » منصوبٌ على أنه ظرفُ زمانٍ ، أي : قَبْلَ زَمَانِ الفِرَاقِ .

[٧٦/أ] واعلَمْ أنَّ « قَبْل » و« بَعْد » تُستَعْمَلان / تارةً للزَّمان وأخرى للمكان.

فإن قلتَ : فأيُّهُمَا أحقُّ وأَوْلى بهما ؟

أجبتُ : نَقَلَ شيخُنَا سعدٌ المغربيُّ رحمه الله تعالى عن بعض المتأخِّرينَ[3] أنَّ الأَولى بهم المكانُ لثلاثة أوجُهٍ :

= ٨٧٦/٢ ، والمنصف ١٥٣/٢ ، والصحاح (لا) ، وشرح المفصل ٣٠/٦ ، وشرح الجمل ٢٣٢/٢ ، وشرح الكافية الشافية ١٧٢٣/٤ ، وشرح الكافية ٣١٢/١/٢ ، ٣٤٢ ، ٥٣٥ ، والخزانة ١١١/١ ، ٢٧٥/٦ ، ٣٨٨ ، ٣١٩/٧ .

(١) العين ٣٥٢/٣ ، والفسر ٦١٧/٣ .

(٢) هو أبو نواس ، والبيت في ديوانه : ٤٤٢ من قصيدة يمدح فيها الفضل بن الرَّبيع أولها :

وَبَلْـدَةٍ فِيْـهَـا زَوَرْ صَـعْرَاءُ تَخْطى في صَعَرْ

(٣) في (ت) : بعض النحاة .

الأوَّلُ : امتناعُهُم من إضافتِهِمَا إلى الفعل (في حال السَّعَةِ ، وإنَّما يُضَافان إلى أنْ والفعل أو ما والفعل)[1]، قال تَعَالى[2]: ﴿ مِن قَبْلِ أَن تَأْتِيَنَا وَمِنۢ بَعْدِ مَا جِئْتَنَا ﴾ .

والثَّاني : إخبارُكَ بهما عن الجُثَّةِ كقولكَ: الجَبَلُ بَعْدَ الوادي، والوَادِي قَبْلَ الجَبَلِ ، وذلك ممتنعٌ في ظروف الزمان .

والثَّالثُ : أنهما الأصلُ في الغايات ، و لم تجدْهم أَدْخَلُوا في حكمهما إلاَّ ظُرُوفَ المكان كفَوقَ وتحتَ ووَرَاءَ وقُدَّامَ وعَلُ ، وهذا جليٌّ .

وَقَالَ أبو الكَرَم ابنُ الدَّبَّاس[3] في كتابه المسَمَّى بـ« المُعْلِم »: إنَّ الغالبَ عليهما الزَّمَانُ .

ولِقَائِلٍ أنْ يُجيبَ عنه بأنَّ إضافةَ الظَّرْفِ الزَّمانيِّ إلى الفعل ليسَتْ واجبةً حتى يَلزَمَ ذلك فيهما، ثمَّ ذلك يكونُ فيما تمكَّنَتْ ظرفيَّتُهُ الزَّمانيَّةُ ، وحيث اشتركا في الظَّرفَين وصارا لهما ، مُنِعَا ذلك تنبيهاً على ضعفهما ، وبأنَّ الإخبارَ بهما عن الجُثَّةِ وجَعْلَهُمَا غايةً قرينتان[4] من القرائن المخصِّصَةِ لهما بالمكان .

وقال أبو سعيدٍ السِّيرافيُّ في « شَرْحِ الكِتَاب »[5]: هما غيرُ متمكِّنَين فلا

---

(١) ما بين القوسين غير موجود في (ص) و(ح) .

(٢) سورة الأعراف ، من الآية (١٢٩) .

(٣) هو أبو الكرم المبارك بن فاخر ابن الدباس ، عالم بالعربية ، من أهل بغداد ، له كتب منها المعْلِم في النحو ، وشرح خطبة أدب الكاتب ، وجواب مسائل . توفي سنة ٥٠٠ هـ . انظر ترجمته في نزهة الألبا : ٢٨١ ، وإنباه الرواة /٢٥٦ ، ومعجم الأدباء ٥٤/١٧ ، والبلغة : ١٨١ ، وسير أعلام النبلاء ٢٨٢/٣٧ .

(٤) في (ص) : اتخذ قرينتان .

(٥) شرح الكتاب ١٢٤/٤ (مخطوط) ، وانظر الكتاب ٢٨٦/٣ ، والنكت عليه ٨٦١/٢ .

يُرْفَعَان ، والمانعُ من ذلك أنهما لَيْسَا باسمين لشيءٍ من الأوقات كاللَّيْل والنَّهَار والسَّاعَةِ والظُّهْر والعَصْر ، وإنما استُعْمِلاَ في الوقت للدَّلالة على التَّقديم والتَّأخير . يعني أنَّكَ إذا قلتَ : جِئْتُ قَبْلَ زَيْدٍ ، أَرْدَتَ تقديمَ زَمانِ مَجيئِكَ على زمان مجيئِهِ . فإذا قلتَ : جئتُ بعدَهُ ، أرَدْتَ تأخيرَ زمانِ مجيئِكَ عن زمان مجيئِهِ .

و« قرينا » منصوبٌ بـ« صارم » .

* * *

ومنها :

٥٢ ـ أَلَهْفَى بقُرَّى سَحْبَلٍ حِيْنَ أَجْلَبَتْ عَلَيْنَا الوَلاَيَا وَالعَدُوُّ المُبَاسِلُ

هذا من أبياتِ « الحَمَاسَة »[١] ، وهو لجَعْفَر بن عُلْبَةَ الحارثيِّ[٢] .

والهمزةُ في « أَلَهْفَى » نداءٌ . واللَّهْفُ مَصْدَرٌ ، والألفُ مبدَلَةٌ من ياءِ المتكلِّم ، والغرَضُ من ذلك مَدُّ الصَّوت لتعظيم الدَّلالة على التَّفَجُّع ، ولأنَّ الألِفَ أَخَفُّ ، والمعنى أَتَلَهَّفُ ، فالمصدَرُ مضافٌ إلى الفاعل .

والباءُ في قوله : « بَقُرَّى » ظرفيَّةٌ، وهو مقصورٌ ، وعلامةُ جرِّه كسرَةٌ مقدَّرةٌ في الألف ، وإن كان لا ينصرفُ ؛ لأنَّ الوزنَ فَعْلَى ، وهو مختصٌّ بالمؤنث ؛ إذ هو مضافٌ إلى « سَحْبَل » .

---

(١) الحماسة ٦٣/١ . وانظر شرحها للمرزوقي ٤٤/١ ، والصحاح (سحل) ، والمخصص ٦/٦ .

(٢) شاعر غزل مقل من مخضرمي الدولتين الأموية والعباسية ، قتله بنو عقيل صبراً لدماء كانوا يطلبونه بها . انظر أخباره في الأغاني ٤٥/٣ ، ومعجم الشعراء : ٢٩١ .

وهنا تنبيهٌ :

وهو أنَّ أبا الفتح نَقَلَ في « التَّنْبيه »[١] أنَّ بعضَهُم يَصرِفُ دُنْيَا ، وذَكَرَ في ذلك وجهين :

الأوَّلُ : أنَّ وزنَهُ فُعَيْل ، ونظيرُهُ عُلَيْب في اسم طائر[٢].

فإنْ قيلَ : فالألفُ التي هي لامٌ ما أصلُهَا ؟

أجبتُ : بأنه لم يتعرَّضْ لذلك ، لكن يقتضي القياسُ أنْ يكونَ من الواو لاشتقاق الكلمة من دَنَوْتُ ، والأصلُ : دُنْيَوٌ ، ثمَّ قُلِبَت الواوُ ياءً لوقوعها رابعةً ، ثمَّ قُلِبَت الياءُ ألفاً لتحرُّكها وانفتاح ما قبلها .

والثَّاني : أنَّ الألف للإلحاق بفُعْلَل كجُخْدَب على رأي الكوفيين والأخفش[٣]. وهو قَويٌّ ، وقد أوضحتُهُ في « شَرْح التَّصْريف »[٤].

نَعَمْ لا ينفكُّ هذا الوجهُ من ضَعْفٍ ؛ إذ /كان يجبُ أنْ يكون دُنْواً بالواو ، لزَوَالِ البناء المقتضي لقَلْبِهِ ياءً . [٧٦/ب]

---

(١) التنبيه في إعراب الحماسة : ٥٢٥ عن ابن الأعرابي، ومثله نقل في التمام : ٤٠ أيضاً عند قول الشاعر :

في سَعْيِ دُنْيَا طَالَمَا قَدْ مَدَّتِ

(٢) انظر الكتاب ٢٦٨/٤ ، والأصول ٢٠٤/٣ . وفي أدب الكاتب : ٥٩٧ : ولم يأت على فُعَيل إلا حرفٌ واحدٌ قالوا : عُلَيب اسم وادٍ ...

(٣) انظر التنبيه في شرح مشكلات الحماسة : ٥٢٥ ، والمنصف ٢٧/١ ، والمقتصد شرح التكملة ١١٧٠/٢ ، وشرح الشافية ٤٨/١ .

وقد أنكر سيبويه في الكتاب ٣٣٥/٢ هذا الوزن قال : « فليس في الكلام من بنات الأربعة على مثال فَعلَل ولا فُعِلِل ولا شيء من هذا النحو ... » .

(٤) شرح التعريف بضروري التصريف : ٢٨ ـ ٣٢ .

وعندي أنه يجوزُ أنْ يكون لَمَّا حَصَلَ القلْبُ في اللُّغَةِ الكثيرة ، حُمِلَ عليها في ذلك اللُّغَةُ القليلةُ . ونظيرُهُ قولُهُم : أَرْيَاح حَمْلاً على رِيَاح وريح ، وكذا شيبان عند مَنْ جَعَلَهُ من الشَّوْب ، وعلى بناء فَعْلاَن كحَمْدَان دون فَيْلان من ذلك .

و« سَحْبَلٍ » مجرورٌ بإضافةِ « قَرَّى » إليه .

و« حينَ » نَصْبٌ على الظَّرْف .

فإنْ قلتَ : فِبِمَ يتعلَّقُ الجارُّ والمجرورُ والظَّرْفُ ؟

أجبتُ : يحتملان أَوْجُهاً :

الأوَّلُ : أنْ يكونا ظَرْفَين للَّهْفِ ، كأنه قال : أَتَلَهَّفُ في هذا المكان وفي هذا الزَّمَان .

والثَّاني : أنْ يكونا حَالَين من اللَّهْفِ ؛ لأنَّ ظُرُوفَ الزَّمَانِ والمكان يصحُّ فيهما أنْ تكونَ أحوالاً للمصادر ،كما يصحُّ أن تكونَ أخباراً عنها ، فيتعلَّقان بمحذوفٍ ؛ أي : يا لَهْفِي واقعاً بهذا المكان في هذا الزَّمان ، والعاملُ في الحال حروفُ النِّداء .

والثَّالثُ : أنْ يتعلَّقَ « بقُرَّى » بالمصدر ، ويكون « حين » حالاً منه ، فيتعلَّقُ بمحذوف .

والرَّابعُ : عكس هذا، وهو أنْ يكونَ « بقُرَّى » حالاً، و« حين »ظَرْفاً له.

والخامسُ : أنْ يكونَ « بقُرَّى » حالاً من اللَّهْف ، فيتحمَّلُ حينئذٍ ضميراً عائداً إليه ، ويكونُ « حين » حالاً من ذلك الضَّمير.

والسَّادسُ : أن تكونَ « بقُرَّى » حالاً من ضمير المتكلِّم أي : يا لَهْفِي وأنا في ذلك المكان ، ولا يجوزُ أنْ يكونَ « حين » حالاً من الياء ولا من المكان؛ لأنهما جُثَّتَان، والزَّمانُ لا يكونُ حالاً منهما،كما لا يكونُ خبراً عنها.

فإنْ قُلْتَ : أيجوزُ أنْ يكونَ « بقُرَّى » حالاً من الياء ، و« حين » ظَرْفاً للَّهْف ؟

أجبتُ : لاَ ؛ لأنَّ المصْدَرَ لا يُفْصَلُ بينه وبين معموله بالأجنبيِّ .

فإنْ قُلْتَ : فهل يجوزُ أنْ يكونا صفةً للمَصْدَرِ ؟

أجبتُ : الجارُّ والمجرورُ والظَّرْفُ يُوصَفُ بهما النكراتُ لا المعارفُ ، و« أَلَهْفِى » معرفةٌ بالإضافة إلى الضَّمير .

و« الولايا » فاعلُ « أَجْلَبَتْ » ، وعلامة رفعه ضمَّةٌ مقدَّرَةٌ في الألف ، و« العدوُّ » عَطْفٌ على « الولايا » ، و« المباسلُ » صفةٌ له ، والجملةُ في موضع جرٍّ بإضافة الظَّرْفِ الزَّمانيِّ إليه ، وقد ذَكَرْتُ ما ينبغي في ذلك .

* * *

ومنها :

٥٣ ـ فَقَالُوا لَنَا ثِنْتَانِ لاَ بُـدَّ مِنْهُمَـا ... صُدُورُ رِمَاحٍ أُشْرِعَتْ أَوْ سَلاَسِلُ

البيتُ له أيضاً[(١)].

والفاءُ عاطفةٌ ، و« قالوا » فعلٌ وفاعلٌ ، و« لنا » جارٌّ ومجرورٌ ، وفي تعلُّقِهِ وجهان :

(١) أي لجعفر بن عُلْبَة الحارثي من المقطوعة التي منها البيت السابق وذكرها أبو تمام في الحماسة ٦٣/١ . وانظر شرحها للمرزوقي ٤٥/١ .

الأوَّلُ : أن يتعلَّقَ بـ« قالوا » ، أي : واجَهُونَا بذلك ، كقوله عَزَّ اسمُهُ[1]: ﴿ وَقَالَ لَهُمْ نَبِيُّهُمْ ﴾، فعلى هذا « ثنتان » مبتدأٌ ، وخبرُهُ محذوفٌ أي: ثنتان لا بُدَّ منهما كائنتان ، وإنْ شِئْتَ فقَدِّر الخَبرَ جَارّاً ومجروراً أي: لنا منكم ثنتان .

والثَّاني : أنْ يكونَ « لنا » خَبراً عن « ثنتان » فيتعلَّقُ بمحذوفٍ على ما يُقَرَّرُ في ذلك ، وموضعُ الجملة نَصْبٌ بـ« قالوا » .

[٧٧/أ] وأصلُ ثنتان ثِنْيَان ، فالتَّاءُ بدلٌ من اليَاء ، وليسَتْ / للتَّأنيث . أمَّا الأوَّلُ فلأنه مشتقٌّ من ثنِيْتُ ، وأمَّا الثَّاني فلسُكُون ما قبل التَّاء ، ونَصُّوا على أنَّ تاء التَّأنيث لا يكون ما قبلها إلاَّ مفتوحاً أو ألفاً ، ولذلك فَسَدَ قولُ الجَرْمِيِّ في كِلْتَا ، فالوَزْنُ فَعْلاَن .

وأمَّا « اثنَتَان » فالتَّاءُ للتَّأنيث ، واللاَّمُ محذوفةٌ ، والوزن افْعَتَان . قَالَ أبوالبَقَاء[2]: التَّاءُ بدلٌ من الياء ، والوزن افعلان .

فإنْ قيلَ : فالهمزة في أوَّلِهِ إنَّما تَدخُلُ للعوَضِ والابتداء ، وإذا لم يقع الحذفُ استحَالُ العِوَضُ ؟

أجبتُ : بأنه وإنْ لم يقع حَذْفٌ ، لكنَّ هذا العِوَضَ عن التَّغيير اللاَّحِق للكلمة بإبدالِ لامِهَا ، فالوزن افعلان[3].

---

(١) سورة البقرة ، من الآيتين (٢٤٧ ، ٢٤٨) .

(٢) اللباب ٣٣٩/٢ . وهذا كلام ابن جني في سر الصناعة ١٥٢/١ . وانظر شرح التصريف للثمانيني ص : ٣٥٢ ، وشرح الملوكي : ٣٠٠ ، والممتع ٣٨٨/١ .

(٣) في (ح) شطب على قوله : فالوزن افعلان .

و« لا » عاملةٌ عمل إنَّ ، و« بُدَّ » اسمُهَا ، و« منهما » في موضع رفع خبرُهَا ، والجملةُ المنفيَّةُ مرفوعةُ الموضع ؛ لأنها صفةُ قولِهِ : « ثنتان » ، والعائدُ الضَّميرُ في « منهما »، ولوَصْفِ النَّكرة شَاعَ الابتداءُ بها ، أو لتقدُّمِ خَبرِهَا المجرورِ في أحد القَولَين .

وهنا تنبيهٌ :

وهو أنَّ نظيرَهَا قــولُهُ تَعَالى[1]: ﴿ لَا جَـرَمَ أَنَّ لَهُمُ ٱلنَّارَ ﴾ . قَالَ الفرَّاءُ[2]: معناه لا بُدَّ ولا محالَةَ أنَّ لهم النَّارَ ، فعلى هذا حرفُ الجرِّ مُقَدَّرٌ ، أي: لا جَرَمَ أنَّ لهم ذلك ، كما تقولُ : لا بُدَّ من هذا ، ولا محالَةَ في هذا.

قال الزَّجَّاجُ[3] حكايةً عن قُطْرُبٍ : أنَّ « لاَ » ردٌّ ، أي : ليس الأمرُ كما وَصَفُوا ، جَرَمَ أنَّ لهم النَّارَ ، أي : وَجَبَ .

وقيلَ : إنَّ « لا » زائدةٌ ، وجَرَمَ فعلٌ ماضٍ معناه ثبَتَ وحَقَّ .

وقال المبرِّدُ[4]: أنَّ وما تعمَلُ فيه مرفوعةُ الموضع بـ« لا » ، بمنزلة أفضل في قولكَ : لاَ رَجُلَ أَفْضَلُ مِنْكَ .

وقولُهُ: « صُدُورُ رِمَاحٍ » والمعطوفُ عليه وهو « أَوْ سَلاَسِلُ » فيه وجهان :

الأوَّلُ : أنْ يكونَ خبرَ مبتدأٍ محذوفٍ ، أي : هما ذَلِكَ .

والثَّاني : أنْ يكونَ بدلاً من « ثِنْتَان » .

---

(١) سورة النحل ، من الآية (٦٢) .

(٢) جاء في معاني القرآن ٢/٨ عن (جَرَمَ) : « ... كلمة كانت في الأصل بمنزلة لا بد أنك قائم ، ولا محالة أنك ذاهبٌ فجرت على ذلك ، وكثر استعمالهم إياها حتى صارت بمنزلة حقاً » .

(٣) معاني القرآن وإعرابه ٣/٤٦ ، ٢٢٠ . ولم يحكها عن قطرب .

(٤) قال في المقتضب ٢/٣٥٠ : « فأنَّ مرتفعةٌ بجرَمَ ، ومعناها والله أعلم : حقَّ أنَّ لهم النار ... » .

فإنْ قيلَ : « أو » يقتضي أحَدَ السَّبَبين، و« ثِنْتَان » يقتضي الجمْعَ بينهما ؟

أَجَبْتُ : بأنَّ في ذلك وجوهاً :

الأوَّلُ : أنَّ « أو » بمعنى الواو ، كقوله تَعَالى[1]: ﴿ إِلَّا مَا حَمَلَتْ ظُهُورُهُمَآ أَوِ ٱلْحَوَايَآ ﴾ ، وقال تَعَالى[2]: ﴿ لَّعَلَّهُۥ يَتَذَكَّرُ أَوْ يَخْشَىٰ ﴾، و: ﴿ عُذْرًا أَوْ نُذْرًا ﴾[3]. وقالَ الشَّاعرُ[4]:

خَلِّ الطَّرِيْقَ وَاجْتَنِبْ أَرْمَامَا

إنَّ بِهَا أَكْـتَـــلَ أَوْ رِزَامَا

خُـوَيْـرِبَيْنِ يَـنْـقُـفَـانِ هَـامَـا

لَمْ يَدَعَا لِسَـــارِحٍ مُقَامَا

ألا تراهُ قال : خُوَيْرِبَين ، ولو كانت « أَوْ » لأحد السببين لقَالَ : خُوَيرِباً ، كما تقولُ : زَيْدٌ أو عَمْرٌو جَالِسٌ ، ولا تقولُ : جَالِسَان .

و« أَكْتَل » و« رِزَام » لِصَّانِ كانا يَقْطَعَانِ الطَّريقَ بأَرْمَام (وهو موضعٌ)[5]،

---

(١) سورة الأنعام ، من الآية (١٤٦) .

(٢) سورة طه ، من الآية (٤٤) .

(٣) سورة المرسلات ، الآية (٦) .

(٤) أبيات من الرجز نسبت إلى رجل من بني أسد ، وهي برواية : (ائت) مكان (خل) في بعض المصادر . وانظر الأبيات أو بعضها في الكتاب ١٤٩/٢ ، ومجاز القرآن ١٧٥/٢ ، والكامل ٩٣٧/٢ ، والمقتضب ٣١٥/٤ ، وأمالي ابن الشجري ٣/ ٧٦ ، والمغني : ٨٩ ، وشرح أبياته ٢٢/٢ ، ٣٧ ، والسان (خرب) . وأكتل ورزام : لصان كانا يقطعان الطريق بأرمام . وينقفان الهام : يستخرجان الدماغ والمخ. انظر اللسان (نقف) .

(٥) في معجم ما استعجم للبكري ١٤١/١ (أرم) : « إرمام بكسر أوله وبميمين كأنه مصدر أرم إرماما موضع في ديار طيىء أو ما يليها . قال زيد الخيل لما حضرته الوفاة ... وقال يعقوب إرمام واد لبني أسد ».

ويَنْقُفَانِ هَامَ مَنْ يَمُرُّ بها . وقال آخَرُ[1]:

وَلَوْ أَنَّ البُكَاءَ يَرُدُّ شَــيْئاً ... بَكَيْتُ عَلَى بُجَيْرٍ أَوْ عِفَاقِ

عَلَى المَرْأَيْنِ إِذْ هَلَكَا جَمِيْعاً ... لِشَأْنِهِمَا بِشَجْوٍ وَاشْتِيَاقِ

ألا تراه قال : على المَرْأَيْنِ ، ولولا أنَّ أَوْ بمعنى الواو لَمَا جَازَ ذلك .

وقال توبَةُ بنُ الحُمَيِّر[2]:

/ وَقَـدْ زَعَمَتْ لَيْلَى بِأَنِّيَ فَاجِرٌ ... لِنَفْسِي تُقَاهَا أَوْ عَلَيْهَا فُجُوْرُهَا [٧٧/ب]

أي : لِنَفْسِي تُقَاهَا وعَلَيْهَا فُجُورُهَا .

وهذا قولُ الكوفيِّين ، ولا بأسَ به لِمَا قدَّمْنَاهُ من الشَّواهد العربيَّة .

والثَّاني : أنَّ « أو » هنا تُفيدُ القَتْلَ في بعضهم ، والأَسْرَ في بعضهم ، والثِّنْتَان بجُمْلَتِهِم . وهذا كقولِكَ : كُنْتُ بِالبَصْرَةِ آكُلُ السَّمَكَ أَو التَّمْرَ ، وهنا تُفيدُ تفرُّقَهُما في زمانَين .

= وفي التاج (رمم) : أرمام جَبَل في دِيار باهِلَةَ ، وقيل : وادٍ يَصُب في الثَّلَبُوت من دِيار بَنِي أَسَد ، قاله نَصْر ، وقيل : وادٍ بين الحَاجِر وفَيْد .

(١) هو متمم بن نويرة ، والبيت في ديوانه : ١٢٤ (مالك ومتمم ابنا نويرة) ، وانظر : معاني الأخفش ٣٥/١ ، والأضداد للأنباري : ٢٨٠ ، والمسائل المنثورة : ٢٦٠ ، وأمالي المرتضى ٥٨/٢ ، والأزهية : ١١٦ ، وأمالي ابن الشجري ٧٦/٣ ، وتوجيه اللمع : ٣١٦ ، والخزانة ١٣١/٧ .

(٢) شاعر غزل لصٌّ من عشاق العرب المشهورين ، وهو صاحب ليلى الأخْيَلِيَّة ، خطبها إلى أبيها فمنعه منها . انظر أخبارهما في الأغاني ١٩٤/١١، والشعر والشعراء ٤٤٥/١ ، والمؤتلف والمختلف : ٩١ ، وزهر الآداب ٩٦٠/٢ ، وشرح أبيات المغني ٢٥/٢ ، ومقدمة ديوانه .
والبيت في ديوانه : ٣٧ . وانظر أمالي القالي ٨٨/١ ، وحروف المعاني للزجاجي : ٥٣، والتبصرة ١٣٢/١، والأزهية : ١١٤ ، وأمالي ابن الشجري ٧٤/٣ ، ورصف المباني : ٢١٢ ، ٤٨٩ ، والمغني : ٨٩ ، وشرح أبياته ٢٠/٢ .

والثَّالثُ : أنَّ كُلَّ واحدٍ من المقاتِلَةِ يَصِحُّ في حقِّهِ القَتْلُ أو الأَسْرُ .

والرَّابعُ : أنَّ « أو » على بابها ، والتَّقديرُ : لا بدَّ من أحدهما ، فحَذَفَ المضَافَ . قالَ تَعَالى[1]: ﴿ يَخْرُجُ مِنْهُمَا ٱللُّؤْلُؤُ وَٱلْمَرْجَانُ ﴾ ، أي : من أحدهما اللُّؤْلُؤُ ، ومن أحدهما المَرْجَانُ . وقال تَعَالى[2]: ﴿ لَوْلَا نُزِّلَ هَٰذَا ٱلْقُرْءَانُ عَلَىٰ رَجُلٍ مِّنَ ٱلْقَرْيَتَيْنِ عَظِيمٍ ﴾ أي : من أحدِ[3] القَرْيَتَين ، يعني الطَّائِفَ ومكَّةَ .

و« أُشْرِعَتْ » يحتمل وَجْهَين :

الأوَّلُ : أنْ تكونَ مرفوعةَ الموضع ؛ لأنها صِفَةُ « صُدُور » .

والثَّاني : أنْ تكونَ مجرورَةَ الموضع لأنَّهَا صفةُ « رِمَاح »، وهذا بيِّنٌ .

* * *

ومنها :

٥٤ـ فَقُلْنَا لَهُمْ تِلْكُمْ إذاً بَعْدَ كَرَّةٍ تُغَادِرُ صَرْعَى نَوْؤُهَا مُتَخَاذِلُ

البيتُ له أيضاً[4].

الفاءُ عاطفةٌ . و« قُلْنَا » جملةٌ من فعلٍ وفاعلٍ ، و« لهم » جارٌّ ومجرورٌ يتعلَّقُ بالفعل قبله .

والاسْمُ من قوله : « تِلْكُم » تِي ، وهو إشارةٌ إلى المؤنَّث ، واللامُ

---

(١) سورة الرحمن ، الآية (٢٢) .

(٢) سورة الزخرف ، من الآية (٣١) .

(٣) كذا في النسخ .

(٤) أي لجعفر بن عُلْبَة الحارثي من المقطوعة التي منها البيتان السابقان (٥٢ ـ ٥٣) في الحماسة ٦٣/١، وانظر شرحها للمرزوقي ٤٦/١ .

زِيْدَتْ لتدلَّ على بُعْدِ المشار إليه ، وكانت ساكنةً لأنَّ ذلك الأصلُ في كُلِّ مَزِيْدٍ إلاَّ أنْ تَدْعُوَ الحاجَةُ إلى تحريكه كما في نون التَّثنية ، لكن الْتَقَى ساكنان الياءُ واللاَّمُ ، فحُذِفَت الياءُ لأنَّ قبلَهَا الكَسْرَةَ تدلُّ عليها بخلاف اللاَّم ، ولأنـَّهَا معتلَّةٌ دونها ، ولأنها لغير معنًى بخلافها .

فإنْ قيلَ : فهلاَّ حُرِّكَتْ[1] كما فُعِلَ في « ذلكَ » ؟

أَجَبْتُ : تحريكُهَا بالفتح ممتنعٌ لِمَا فيه من اللَّبْسِ بلام المُلْك ، وتحريكُها بالكَسْــر مُستَثْقَلٌ لِمَا يَلزَمُ من وقوع ياءٍ بين كَسْــرَتَين ، وأمَّا « لامُ ذلكَ » فلم يُستَثْقَلْ تحريكُهَا به لعَدَم ما ذَكَرْنَا .

وقال أبو البقاء[2]: حُذِفَت الياءُ لأنَّ الكسرَةَ تدلُّ عليها بخلاف الألف في « ذَلِكَ » ، فإنها لو حُذِفَتْ لم تدُلَّ عليها الفتحةُ . ولا أدري ما الفرقُ بينهما ، وإنَّما أَثبتُّهُ لَعَلَّمَا غيري يَفهَمُهُ .

والكافُ حرفُ خطابٍ ؛ لأنها لو كانت اسماً لكان لها موضعٌ من الإعراب ، وذلك متعذِّرٌ ؛ إذ لا رافعَ ولا ناصبَ ولا جارَّ ؛ إذ أسماءُ الإشارة لا يصحُّ إضافَتُهَا لكونها معارفَ ، والتَّنكيرُ في « هؤلاءٍ » منوَّناً فيما حكاهُ الجوهريُّ[3] شَاذٌّ ، فلا يُقَاسُ عليه .

والميمُ دليلٌ على مجاوزَةِ الواحد ، فإنْ قَصَدْتَ التَّثنية زِيدَت الألفُ ،

---

(١) أي اللام من (تيلكم) حسبَ الأصل الذي أشار إليه المصنف .

(٢) لم أقف على نصه هذا مع أنه تحدث عن هذا الموضوع في المتبع ٤٧٢/٢ ، وانظر أيضاً اللباب ٤٨٧/١ .

(٣) الصحاح (ألا) ١٨٤٢/٢ . وكلمة (الجوهري) ساقطة من (ص) .

وإنْ قصَدْتَ الجمعَ زيْدَت الوَاوُ فقيل: تِلْكُمُو، وهي لُغةٌ ، والأشْهَرُ حَذْفُ الواو وإسْكانُ الميم طلباً للتَّخفيف مع الأمن من اللَّبْس .

وموضع « تِلْكُم » رفعٌ إمَّا مبتدأٌ وخبرُهُ محذوفٌ ؛ أي : تلكُم تَقَعُ ، ويجوزُ أنْ يكونَ الخبرُ « بَعْد كرة » فيتعلَّقُ بمحذوفٍ أي : تلكم مستقرَّةٌ بعدَ كَرَّةٍ .

[٧٨/أ] ويجوزُ / أنْ يكونَ المبتدأ محذوفاً أي : المطلوبُ تِلْكُم .

و« إذا » حرفٌ معناه الجوابُ والجزاءُ ، وهو مُهْمَلٌ ؛ إذ لا فعلَ بعدَه.

و« تُغَادِرُ » فاعلُهُ مُضمَرٌ ، و« صَرْعَى » مفعولُهُ ، وهو جمعُ صَرِيع ، وكلُّ ما كان على فَعِيْلٍ من الآفات جُمِعَ على فَعْلَى كمَرِيْضٍ ومَرْضَى ، وجَرِيْحٍ وجَرْحَى .

والجملَةُ مجرورة الموضع صفةٌ لـ« كرَّة » .

و« نَوْؤُهَا » مبتدأٌ ، و« مَتَخَاذِلُ » خَبرُهُ . والنَّوءُ مصدَرُ نَاءَ يَنُوءُ ، وهو مضافٌ إلى الفاعل ، أي : إذا أراد الصَّريعُ أنْ ينهَضَ خَذَلَتْهُ الجراحُ . وموضع الجملة نَصْبٌ صفةً لـ« صَرْعَى » .

* * *

ومنها :

٥٥ـ فَأُبْتُ إِلَى فَهْمٍ وَلَمْ أَكُ آئِبًا وَكَمْ مِثْلُهَا فَارَقْتُهَا وَهْيَ تَصْفِرُ

البيتُ لتأبَّطَ شَرّاً[١]، (وهو من « الحَمَاسة » أيضاً)[٢].

« أُبْتُ » بمعنى رَجَعْتُ ، وهو فعلٌ وفاعلٌ ، و« إلى فَهْم » متعلِّقٌ به ، والواوُ للحال ، و« ما » نافيةٌ ، و« آئباً » خبرُ « كُنْتُ » ، وموضعُ الجملة المنفيَّةِ نَصْبٌ على الحال ، والمعنى رَجَعْتُ إليهم ومَا كان ذلكَ في ظَنِّهِم أو ظَني لصُعُوبة الأَمْر .

ويُرْوَى : ومَا كِدْتُ آيِباً . وفيه شذوذٌ ؛ لأنه جَعَلَ خَبَرَ « كَادَ » اسمَ فاعلٍ ، ولايكونُ ذلك إلا فِعْلاً مُسْتَقْبلاً كقوله تَعَالى[٣]: ﴿ مِنۢ بَعۡدِ مَا كَادَ يَزِيغُ قُلُوبُ فَرِيقٖ مِّنۡهُمۡ ﴾، وجاز ذلك لأنها مُشبَّهَةٌ بكَانَ، و« كان » يجوز فيها ذلك ، كقولك : كَانَ زَيْدٌ قَائِماً . و« مِثْلُهَا » في هذا الشُّذُوذ عَسَى في قول الشَّاعر[٤]:

---

(١) ثابت بن جابر بن سفيان من فهم . يكنى أبا زهير ويلقب بـ(تأبط شراً) شاعرٌ جاهلي عدَّاءٌ ، وأحد الصعاليك ، كان يغزو على رجليه وحدَه . أخباره في الشعر والشعراء ٣١٢/١ ، والخزانة ١٣٧/١ . والبيت في ديوانه : ٩١ ، ٣٦٢ . وانظر الحماسة ٧٢/١ ، والتنبيه في إعرابها لابن جني ٥١/١، والخصائص ٣٩١/١ ، والاختيارين : ٢٩٥ ، والضرائر : ٢٦٥ ، وشرح المفصل ١٣/٧، وشرح الكافية ٨٢٥/٢/٢ ، ١٠٧٩ ، وشرح الألفية للمرادي ٢١٢/١ ، والخزانة ٣٧٤/٨ .

(٢) ما بين القوسين ساقط من (ح) و(ص) . انظر الحماسة ٧٢/١ .

(٣) سورة التوبة ، من الآية (١١٧) .

(٤) هو رؤبة ، والبيتان في ملحقات ديوانه : ١٨٥ . وانظر الخصائص ٩٨/١ ، وما خرجه ابن جني من شعر تأبط شراً في ملحق ديوانه : ٣٦٢ ، وشرح الكافية ١٠٧٠/٢/٢، وأمالي ابن الشجري ٢٥٢/١، وشرح الألفية للمرادي ٢١٢/١ ، والمساعد ٢٩٧/١ ، والمغني : ٢٠٣ ، وشرح أبياته ٣٤٢/٣ ، والخزانة ٣١٦/٩ .

أَكْـثَـرْتَ فِي العَذْلِ مُلِحّاً دَائِماً

لاَ تُكْثِرَنْ إِنِّي عَسَـيْتُ صَائِماً

وجاء في مَثَلٍ : « عَسَى الغُوَيْرُ أُبْؤُساً »[1].

وأجازَ عبدُ القاهر أنْ يكونَ الخبرُ محذوفاً ، والتَّقديرُ : عَسَى الغُوَيْرُ أنْ يَكُوْنَ أَبْؤُساً ، **فيجوزُ على هذا عندي** أنْ يكونَ التَّقديرُ : وما كِدْتُ أَكُوْنُ آئِباً . نَعَمْ هذا الذي ذَهَبْتُ إليه أقيَسُ ؛ ألا تراه حَذَفَ الموصولَ وهو أنْ وفِعْلُهُ ، وأبْقَى بعضَ الصِّلَةِ ، وليس في تقديري ذلك ، ولو قال عَبْدُ القَاهِرِ : التَّقديرُ : عَسَى الغُوَيرُ أنْ يَكُونَ أَبْؤُساً لَكَانَ سالماً من ذلكَ ، لكنَّهُ رَاعَى الأكثَرَ في خبر عَسَى .

وموضعُ الجملة المنفيَّةِ نَصْبٌ على الحال، وصاحبُهَا الضَّميرُ في « أُبْتُ »، والعاملُ فيها الفعلُ ، والعائدُ ضميرُ المتكلِّم في كُنْتُ أو كِدْتُ .

ويُرْوَى : « وكَمْ مِثْلِهَا » بالجرِّ ، فـ« كَمْ » خبريَّةٌ دالَّةٌ على التَّكثير ، وجُرَّ « مثل » بالإضافة ، أو بِمِنْ مقدَّرَةً ، وموضعُ « كَمْ » رفعٌ بالابتداء .

و« فَارَقْتُهَا » جملةٌ من فعلٍ وفاعلٍ ومفعولٍ ، وموضِعُهَا رفعٌ لأنه خَبَرُ « كَمْ » .

ويُرْوَى : « مثلَهَا » بالنَّصْب ، وفيه وجهان :

الأوَّلُ : أنَّ نَصْبَهُ على التَّمييز ، وكم استفهاميَّةٌ مقرَّرَةٌ .

---

(١) هذا من كلام الزَّبَّاء . انظر الأمثال لأبي عبيد : ٣٠٠ ، والمستقصى ١٦١/٢ . وراجع الكتاب ٥١/١ ، ١٥٩ ، ١٥٨/٣ .

والثَّاني : أنه منصوبٌ بفعلٍ مُقَدَّرٌ فَسَّرَهُ « فَارَقْتُها » ، وموضع « كم » رفعٌ بالابتداء ، والخبرُ « فَارَقْتُ » المقدَّرَةُ دون الظَّاهرة .

ويجوزُ أنْ يكونَ موضعُهَا نصباً على الظَّرْف .

ويُرْوَى: « مثلُهَا » بالرَّفْع على الابتداء ، و« فَارَقْتُهَا » خبرُهُ، و« كم » على هذا في موضع نَصْبٍ على الظَّرْف، أي: كَمْ يَوْماً أو يَوْمٍ على الوجهَين.

و« هي تَصْفِرُ » جملةٌ ابتدائيَّةٌ / في موضع نَصْبٍ على الحال من ضمير المفعول في « فَارَقْتُهَا » ، وهذا جَلِيٌّ . [٧٨/ب]

* * *

ومنها :

٥٦ـ إنِّي لَمُهْدٍ مِنْ ثَنَائِي فَقَاصِدٌ بِهِ لابْنِ عَمِّ الصِّدْقِ شَمْسِ بْنِ مَالِكِ

البيتُ لتأبَّط شرّاً[1]، وقيل : لغيره[2].

أصلُ « إنِّي » إنَّني ، فحُذِفَت إحدى النُّونات كَرَاهةً لاجتماعها ، وفي المحذوفة ثلاثةُ أقوالٍ :

أحدُها : أنها الثَّانيةُ من « إنَّ » وذلك لوجهين: الأوَّلُ: أنه تُحذَفُ كَثيراً للتَّخفيف . والثَّاني : تَطَرُّفُهَا ، وقد تكرَّرَ الإعلامُ بأنَّ الطَّرَفَ محلُّ التَّغيير .

---

(١) ديوانه : ١٤٨ . وانظر الحماسة ٧٥/١ ، وشرحها للمرزوقي ٩٢/١ . والبيت في أمالي القالي ١٣٣/٢ ، وشرح ما يقع فيه التصحيف والتحريف : ٣٤٩ ، وشرح الكافية ١٣٠/١/١ ، والعباب والتاج (شمس) ، والبحر المحيط ٣٩٣/٨ .

(٢) جاء في هامش ديوان تأبط شراً : ١٤٨ : « في التيجان : ٢٤٢ نسبت بعض أبيات القصيدة إلى السليك ابن السلكة » . قلتُ : وفي شعره : ٧٢ خمسة أبيات على هذا الوزن والروي .

وثانيها : أَنَّهَا الأُولى[1]؛ لأنَّ السَّاكِنَةَ أضعَفُ ، فهي بذلك أَولى ، ثمَّ أُسْكِنَت النونُ المفتوحَةُ ، وأُدْغِمَت في نون الوقاية .

وثالثُهَا[2]: أنَّهَا نُونُ الوِقَايَةِ لزيادتها، ولأنها المحذوفَةُ في لَعَلِّي . **وفيه ضَعْفٌ** ؛ لأنها زِيْدَت لمعنًى وهو وقاية مُشَابه الفعل من الكَسْر ، وما كان لمعنًى رَجَّحَ الأصلَ بدليل قاضٍ .

والياءُ اسمُ « إنَّ » في موضع نَصْبٍ ، واللاَّمُ للتَّأكيد ، وقد سَلَفَ ذِكْرُ مَوَاضِعِهَا .

و« مُهْدٍ » خَبَرُهَا ، وهو منقوصٌ . وأصله مُهْدِيٌ ، ثمَّ سُكِّنَت الياءُ استثقالاً للضَّمَّةِ عليها فالتقى ساكنان الياءُ والتَّنوين ، فحُذِفَت الياءُ .

و« مِنْ ثَنَائِي » جارٌّ ومجرورٌ ومُضافٌ ومضافٌ إليه .

و« مِنْ » تحتمل وجهين :

الأوَّلُ : أنْ تكونَ زائدةً عند الأخفش ، و« ثنائي » مفعولُ « مُهْدٍ »؛ إذ هو اسمُ الفاعل من أَهْدَى .

والثَّاني : أنْ يكونَ التَّقديرُ : إنِّي لَمُهْدٍ ثناءً من ثَنَائي ، فـ« مِنْ » للتَّبيين، وهي في موضع نصب صفةً للمفعول المحذوف، وإنْ قَدَّرْتَ المحذوفَ بعدها، كانت في موضع نَصْبٍ على الحال لتقدُّمِ الصِّفةِ على الموصوف .

والفاءُ عاطفـةٌ ، و« قَاصِدٌ » معطـوفٌ على « مُهْدٍ » ، و« به » يتعلَّقُ

---

(١) في (ص) : أنها الثانية .

(٢) في (ص) : ثانيها .

بـ « قَاصِدٌ » ، و« لابْنِ عَمٍّ » جارٌّ ومجرورٌ ومضافٌ إليه ، واللاَّمُ زائدةٌ ، أي : فقَاصِدٌ به ابنَ عَمٍّ ؛ لأنه مُتَعَدٍّ ، ولو تَقَدَّمَ المفعولُ عليه لكانت زيادةُ اللاَّم فيه حَسنَةٌ لضَعْفِ تعلُّقِهِ به إذ ذاك ، ولذاك جَازَ : زَيْدٌ ضَرَبْتُ برفع زَيدٍ بالابتداء على تقدير ضَرَبْتُهُ ، وامتنَعَ : ضَرَبْتُ زَيْدٌ .

وقال أبوالبقاء[1]: اللاَّمُ متعلِّقةٌ بـ« قاصِدٌ »؛ لأنَّكَ تقولُ: قَصَدْتُ له، وهذا عند البصريِّين، وأمَّا الكوفيُّونَ فيُعَلِّقُونَهَا بـ« مُهْدٍ »، والخلافُ في ذلك مشهورٌ.

ويُرْوَى « شَمْس » بفتح الشِّين ، وهو منقولٌ من الشَّمس المعروفة ، كتسميتهم بَدْراً ، وجَرُّهُ على البدل من قوله : « لابْنِ عَمٍ » .

ويُرْوَى بضمِّها[2]، وفيه وجهان :

الأوَّلُ : أنه يكونُ ذلك من تغايُرِ الأعلام لِيَقَعَ الفَرْقُ بين الجنس المنقول عنه ، والعَلَم المنقول إليه ، وذلك نحو : مَوْهَب بفتح الهاء ، وغيرُ العَلَم بكَسْر عَيْنِهِ كالمَوْرِد والمَوْعِد ، وكذلك مَكُوْزَة ، والقياسُ مَكَازَة كمَفَازَة .

والثَّاني : أنْ يكونَ جَمْعَ شَمُوس وهو العزيزُ النَّفْس الآنِفُ[3]، وكان قياسُهُ شُمُساً ،كصُبُر في جمع صَبُور ، لكن سُكن عينُهُ،/ وهذا الوجهُ [٧٩/أ] ضعيفٌ لقلَّةِ تسكين العين في هذا النَّحْو ، والتَّسْمِيَةُ بجَمْعِ الصِّفَةِ .

وجَرُّهُ على البدل من « ابنِ عَمٍّ » .

* * *

---

(١) لم أقف عليه فيما اطلعت من مؤلفاته المطبوعة .

(٢) انظر كلام العسكري على هذا الموضع في كتابه شرح ما يقع فيه التصحيف والتحريف : ٣٤٩ .

(٣) الذي وقفت عليه في المعاجم أن الرجل الشَّموس هو الرجل الصعب الخلق . انظر تهذيب اللغة ٢٠٥/١١ ، ومقاييس اللغة ٢١٣/٣ وغيرها .

ومنها :

٥٧ـ **يَظَلُّ بِمَـوْمَاةٍ وَيُمْسـِي بِغَيْرِهَـا جَحِيْشاً وَيَعْرَوْرِي ظُهُورَ الْمَهَالِكِ**

البيتُ له أيضاً[١].

و« يَظَلُّ » من أخوات كان ، ويجوزُ أنْ يكونَ مُستَأْنَفاً ، وأنْ يكونَ خَبَرَ ابتداءٍ محذوفٍ أي : هو يَظَلُّ . واختارَهُ أبو البقاء[٢] لكونه مُلْبِساً بما قبله لَفْظاً ، واسمُ « يَظَلُّ » مُضْمَرٌ فيه عائدٌ إلى ما تَقَدَّمَ .

و« بمَوْمَاة » جارٌّ ومجرورٌ ، والباءُ ظرفيَّةٌ بمعنى في ، والمَوْمَاةُ من مُضاعَفِ الميم والواو ، والأصلُ مَوْمَوَةٌ ، فقُلِبَت الواوُ أَلِفاً لتحرُّكِهَا وانفتاح ما قبلها ، والوَزْنُ (فَعْلَلَةٌ) كدَحْرَجَة .

فإن قُلتَ : فهَلاَّ كانت (فَوْعَلَةً) كصَوْمَعَةٍ ؟

أجبتُ : ذلك يُؤدِّي إلى أنْ يكونَ[٣] من باب (دَدَنٍ وكَوْكَبٍ ، ومَوْمَاةٌ فَاؤُهُ وعَيْنُهُ من حرف واحدٍ ، وبابُ المضاعَفِ أكثَرُ منه .

فإنْ قُلتَ : فهَلاَّ كانَتْ (فَعْلَوَةً) ؟

أجبتُ : ذلكَ يُؤدِّي إلى أنْ تَكون من بابِ)[٤] قَلَقٍ وسَلَسٍ ، وهو ما فُاؤُهُ ولامُهُ من حرْفٍ واحد ، وبابُ المضاعَفِ أكثَرُ منه أيضاً ، ولهذا

---

(١) أي لتأبط شراً ، والبيت في ديوانه : ١٥٢ ، وانظر الحماسة ١/٧٥ ، وشرحها للمرزوقي ١/٩٥، والمحكم واللسان (عري) .

(٢) لم أقف عليه في كتبه المطبوعة .

(٣) في (ح) : إلى جعل الكلمة .

(٤) ما بين القوسين ساقطٌ من (ص) .

امتنعَ أنْ يكونَ مَفْعَلَةً . ولشيءٍ آخَرَ وهو أنه ليس في الكَلِمِ العربيَّةِ ما فاؤُهُ واوٌ ولامُهُ كذلك .

فإنْ قُلتَ : فهَلاَّ كانت (فَعْلاَةً) ؟

أجبتُ : ذلك ممتنعٌ لإفضائِهِ بها إلى باب قَلَقٍ ، ولأنَّ زيادةَ الألف في هذا النَّحْوِ قليلٌ . وتُجمَعُ على مَوَامٍ ، ومَيَامٍ .

و« بمَوْمَاة » في موضع نَصْبٍ خبرُ يَظَلُّ .

و« يُمْسِي » عطْفٌ على « يَظَلُّ » . واسْمُهَا مُضْمَرٌ فيها .

و« بغيرها » في موضع نَصْبٍ خَبَرُ « يُمْسِي » .

و« جَحِيْشاً » نَصْبٌ على الحال ، ويجوزُ أنْ يكونَ « جَحِيشاً » خبرَ « يُمْسِي » . و« بغيرها » يتعلَّقُ بـ« جَحِيْشٍ » ، ويجوزُ أنْ يكونَ « بغيرها » و« جَحِيْشاً » خبرَين .

و« يَعْرَوْري » عطفٌ على « يُمْسِي » ، ويجوزُ أنْ يكونَ في موضع نَصْبٍ على الحال ، والمبتدأُ مُقَدَّرٌ .

و« ظُهُورَ المهالِك » مفعولُ « يَعْرَوْرِي » ، ومعناه يَرْكَبُ .

* * *

ومنها :

٥٨ ـ وَإِنْ هُوَ لَمْ يَحْمِلْ عَلَى النَّفْسِ ضَيْمَهَا
فَلَيْسَ إِلَى حُسْنِ الثَّنَاءِ جَمِيْلُ

البيتُ لعَبْدِ الملِكِ بنِ عَبْدِ الرَّحِيْمِ الحارثيِّ[١]، ويُرْوَى للسَّمَوْءَلِ بنِ عَادِيَاءَ اليهوديِّ[٢].

والواوُ عاطفةٌ، و« إنْ » حرفُ شَرْطٍ ، و« هو » ضميرٌ مرفوعٌ منفصِلٌ، والرَّافعُ له فِعلٌ مُقَدَّرٌ تقديرُهُ : وإنْ فَرَّطَ أو أَهْمَلَ ، فلَمَّا حَذَفَ الفعلَ وأتى بما يدلُّ عليه بَرَزَ ذلك الضَّميرُ المستكنُّ لزوال ما يَسْتَكِنُّ فيه . ومثلُهُ قولُهُ تَعَالى[٣]: ﴿ قُل لَّوْ أَنتُمْ تَمْلِكُونَ ﴾ وذلك لاقتضاء إنْ ولو الفعلَ ، وطَلَبِهِمَا له، فمَتَى لم يكُنْ في اللَّفْظِ قُدِّرَ .

و« لم » حَرْفُ جَزْم ، و« يَحْمِلْ » مجزومٌ به ، وفاعلُهُ مستكِنٌّ فيه ، و« على النَّفْسِ » يتعلَّقُ به ، و« ضَيْمَهَا » مفعولُهُ .

وهنا تنبيهٌ :

وهو أنَّ مرتَبَةَ المفعول الصَّريح مُتقَدِّمَةٌ على مَرْتَبَةِ الجارِّ والمجرور ، فإنْ

---

(١) جاء العبارة مقتضبة في (ح) و(ص) ونصهما : « البيت لعبد الرحيم ، والواو عاطفة »، والنص مثبت من (ت) . والشاعر هو عبد الملك بن عبد الرحيم الحارثي ، أبو الوليد. شاعرٌ عباسي من الفلجة من قرى الشام. يلقب بـ(اللحلاج) من أصحاب الجاحظ. قدم بغداد فسجنه الرشيد. أخباره في الأغاني ٢٢٢/١٠ ، وطبقات ابن المعتز : ٢٧٦ ، وشرح الحماسة للتبريزي ١٧٧/٢ ، ومقدمة ديوانه . والبيت في ديوانه : ٨٨ من قصيدة في الحماسة ٧٩/١. وفي حاشيتها ذكر للخلاف في نسبتها ، وانظر اللآلي ٥٩٥/١ ، وشرح شواهد المغني ٧٦/١ .

(٢) ديوانه : ٩٠ .

(٣) سورة الإسراء ، من الآية (١٠٠) .

تأخَّرَ عنهما كان في التَّقدير[1] مُقَدَّماً عليهما . نَعَمْ قد يتَّصِلُ بالمفعول الصَّريح ضميرٌ يعودُ على المجرور فيَلْزَمُ لذلك تقدُّمُ المجرور عليه كقولكَ : لَبِسْتُ من الثِّياب (أَلْيَنَهَا ، وغيرُ جائز : لَبِسْتُ أَلْيَنَهَا من الثِّيَابِ)[2]؛ لِمَا يَلْزَمُ من تقدُّمِ المضمَرِ على الظَّاهر لفظاً وتقديراً .

والفاءُ جوابُ الشَّرْطِ . و« ليس » فعلٌ على الأشهر، وقد سَلَفَ القولُ فيه، وهو من أخوات كان . و« سبيلُ » اسمُهُ،/ و« إلى حُسْنِ الثَّنَاء » [٧٩/ب] في موضع نَصْبٍ خَبَرُهُ ، والعائدُ إلى « هو » محذوفٌ ، أي : فليس له ، ويجوزُ أنْ يكونَ الخبر « له » ، و« إلى حُسْنِ الثَّناء » صفةٌ لـ« سبيل » في الأصل ، فلمَّا تَقَدَّمَ انتصَبَ على الحال .

* * *

ومنها :

٥٩ ـ وَإِنَّا لَقَوْمٌ لاَ نَرَى القَتْلَ سُبَّةً إِذَا مَا رَأَتْهُ عَامِرٌ وَسَلُوْلُ

البيتُ له أيضاً[3].

والواوُ عاطفةٌ ، والأصلُ : في « إنَّا » إنَّنَا ، فلَمَّا اجتمعت النُّوناتُ حُذِفَت الوُسْطَى ، وأُدْغِمَت الأُولى في الثَّانية الآنَ ، وهذا الأقوى .

---

(١) في (ت) : في التأخير .

(٢) ما بين القوسين ساقطٌ من (ص) .

(٣) لعبد الملك الحارثي . والبيت في ديوانه : ٨٨ ، وكذلك هو في ديوان السموءل : ٩١ . والبيت في الحماسة ٧٩/١ ، وانظر التنبيه في إعرابها لابن جني ٦٥/١ . ويروى (إنا أناس) . انظر الخصائص ١٥٠/٣ ، واتفاق المباني : ٢٠٩ .

و« لَقَوْمٌ » خَبرُ إنَّ ، واللاَّمُ للتَّأكيد ، و« لا » حَرْفُ نَفْي .

ويُرْوَى « مَا نَرَى » ، والمختارُ لاَ ؛ لأنَّهَا تنفي المستقبَلَ ، و« ما » إذا دَخَلَتْ على الماضي نَفَتْهُ، وإذا دَخَلَتْ على المضارع أفادَتْ نَفْيَهُ في الحال، ولذلكَ لا يَدْخُلُ في جواب الشَّرْطِ إلاَّ لا،كقولكَ : إنْ يَقُمْ زَيْدٌ لاَ يَقُمْ عَمْرٌو . وقال تَعَالى[1]: ﴿ إِن يُرِدْنِ ٱلرَّحْمَٰنُ بِضُرٍّ لَّا تُغْنِ عَنِّي ﴾ .

ومُرادُ الشَّاعر النَّفْيُ على الدوام .

وأصلُ « نَرَى » نَرْأَى ؛ لأنه مُضَارِعُ رَأَيْتُ ، فالهمزةُ عَينُ الكلمة لكن نُقِلَتْ حركتُهَا إلى السَّاكن قبلها وهو الرَّاءُ وحُذِفَتْ ، وقد جاء التَّحقيقُ شاذاً كقوله[2]:

أُرِيْ عَيْنَيَّ مَا لَمْ تَرْأَيَاهُ   كِلاَنَا عَالِمٌ بِالتُّرَّهَاتِ

واسمُ الفاعل رَاءٍ ، واسمُ المفعول مَرْئِيٌّ ، وأصلُهُ مَرْؤُوْيٌ ، فقُلِبَت الواوُ ياءً وأُدْغِمَت الياءُ في الياء ، وكُسِرَت الهمزةُ لأجل الياء بعدها ، فإذا أَمَرْتَ الواحدَ قُلْتَ في الوَصْل : رَ زَيْداً ، وفي الوقف : رَهْ ، فحُذِفَت اللاَّمُ لأجل الوقف . أو للجَزْمِ على المذهبين . والوَزْنُ (فَ) ؛ لأنَّ العينَ واللاَّمَ محذوفتان . وقُلْتَ للواحدة : رَيْ ، فهذه الياءُ عند سيبويه ضميرٌ للمؤنَّث،

---

(١) سورة يس ، من الآية (٢٣) .

(٢) هو سراقة البارقي ، والبيت في ديوانه : ٧٨ . وقد سبق تخريجه ص : ٣٣٦ .
قال المازني : « الاختيار عندي أن أرويه (لم تَرَيَاه) لأن الزحاف أيسر من رد هذا إلى أصله » . أمالي الزجاجي : ٨٨ ، ونقل هذه الرواية ابن جني في المحتسب ١٢٩/١ عن أبي الحسن .

وعند الأخفش حرفٌ للتَّأنيث ، والفاعلُ مستكِنٌّ أي : رَي أَنْتِ ، والوزن (فَيْ) . وقُلْتَ للاثنين مُطْلَقاً : رَيَا ، والوَزْنُ (فَيَا) ، وللمذكَّرِيْنَ رَوا ، والوَزْنُ (فَوا) ، وللمؤنَّثات : رَيْنَ ، فالياءُ لامُ الكلمة ، والوَزْنُ (فَلْنَ) ، والفاعلُ مُستَكِنٌّ أي : نَرَى نحن .

و« القَتْلَ » مفعولُهُ الأوَّلُ ، و« سُبَّةً » مفعولُهُ الثَّاني ، وهو بمعنى نَعْلَمُ التي بمعنى نَظُنُّ ؛ لأنَّ اليقينَ لا تختَلِفُ فيه العُقَلاء .

وقال أبو الفتح[1]: نَرَى بمعنى نَذْهَبُ ونَعْتَقِدُ ،كقولكَ : فلانٌ يَرَى رَأْيَ الخوارج ، أي : يعتقدُ ذلك. فيتعدَّى ذلك حينئذٍ إلى مفعولٍ واحدٍ.

و« سُبَّةً » نَصْبٌ على الحال . وموضعُ الجملة رفعٌ ؛ لأنها صفةُ قولِهِ : « لَقَوْمٌ » .

وهنا تنبيهٌ :

وهو أنه كان القياسُ أنْ يقولَ : لا يَرَوْنَ ؛ ليعودَ من الجملة ضميرٌ إلى الموصوف الذي هو « القوم » ، لكن حُمِلَ ذلك على المعنى كأنه قالَ: نحن لا نرى ، يدلُّكَ على ذلك أنك لو حَذَفْتَ « القوم » فقلتَ : إنَّا لا نَرَى صَحَّ اللَّفظُ والمعنى ، وكذلك تقولُ : أنا الَّذِي فَعَلَ ، وأنا الَّذِي فَعَلْتُ . وقد تقدَّمَ البحثُ فيه .

[٨٠/أ] و« إذا » ظرفٌ لِمَا يُستَقْبَلُ من / الزَّمان ، و« ما » زائدةٌ ، و« رَأَتْهُ » فعلٌ ومفعولٌ ، و« عامرٌ » فاعلُهُ ، وصَرَفَهُ لأنه أرادَ الحيَّ ، ومتى أردْتَ به

(١) التنبيه ص : ٦٧ .

القبيلَةَ لم ينصرف ، و« سَلُولُ » عطفٌ عليه ، ومَوْضِعُ الجملة جَرٌّ بإضافة « إذا » إليها ، والعاملُ فيها « نَرَى » .

وأقولُ : قولُهُ : « إذَا مَا رَأَتْهُ » وتَعَدِّيْـهِ إلى مفعولٍ واحدٍ ، يَدُلُّ على أنَّ « نَرَى » بمعنى نعتَقِدُ ، أي : لا نَعتَقِدُ القَتْلَ سُبَّةً إذا ما اعتقدَتْهُ هذه القبيلةُ ، وأمَّا إذا حَمَلْتَهُ على الظَّنِّ فلا بُدَّ من تقدير مفعولٍ آخَرَ أي : إذا ما ظنته كذلكَ ، وإنَّما يَسُوْغُ هذا على ما حَكَيْتُهُ عن أبي علي الفارسيِّ في إجازته الاقتصارَ على أحد المفعولَين في باب ظَنَنْتُ ، وهو مخالفٌ للمشهور. واللهُ أعلَمُ .

* * *

ومنها :

٦٠ـ وَكَفَّنْتُ وَحْدِي مُنْـذِراً فِي رِدَائِهِ وَصَـادَفَ حَوطاً مِنْ أَعَادِيَّ قَاتِلُ

البيتُ لَمَعْدَانَ بنِ جَوَّاسٍ الكِنْديِّ[١] .

الواوُ عاطفةٌ ، و«كَفَّنْتُ » فعلٌ وفاعلٌ ، وقولُهُ : « وَحْدِي » موضعُهُ نَصْبٌ على الحال من التَّاء في « كَفَّنْتُ » أي : كَفَّنْتُ مُنذِراً منفَرِداً .

---

(١) هو معدان بن جواس أحد بني كندة بن ثور ، شاعرٌ مخضرمٌ جاهليٌّ أدرك الإسلام وأسلم أيام عمر رضي الله عنه ، له حلف في ربيعة . انظر معجم الشعراء : ٣٣٥ ، والأعلام ٢٦٦/٧ .
والبيت أحد بيتين رواهما أبو تمام في الحماسة ٩٤/١ ، وانظر شرحها للمرزوقي ٧٦/١ . وقد اختلف في نسبتهما . قال البكري في اللآلي ٤٥٨/١ ، والتنبيه على الأمالي ٥٧/١ : ولا يُعلَمُ شاعرٌ اسمه معدان . ونُسبا إلى حجية بن المضرب ، وإلى معن بن المضرب . انظر : النوادر : ٥٣ ، والأمالي ١٨٧/١، وشرح الحماسة للتبريزي ١٤٩/١ ، والإنصاف : ٢١٥ .

فإنْ قُلتَ : وكيفُ جاز ذلك مع إضافته إلى ضمير المتكلِّم ؟

أَجَبْتُ : بأنه لا يتعرَّفُ بالإضافة ؛ لأنَّهُ مَصْدَرٌ محذوفُ الزِّيادة ، والأصلُ إيحاد ؛ لأنَّ الفعلَ أَوْحَدْتُ كأَكْرَمْتُ، وفيه بحثٌ وخلافٌ بينتُهُ في « المسَائِلِ الخلافيَّةِ » . وقال يونُسُ[1]: ينتصبُ على الظَّرْفِ ، وتقديرُهُ : مَرَرْتُ به على حِيَالِهِ .

ولم يجُرَّ إلاَّ في ثلاثة مواضِعَ : واحدٌ للمَدْحِ وهو قولهم : فُلاَنٌ نَسِيْجُ وَحْدِهِ ، واثنان للذَّمِّ وهو قولُهُم : فُلاَنٌ جَحِيْشُ وَحْدِهِ ، وعَوير وَحْدِهِ[2].

و« مُنْذِراً » منصوبٌ بقوله:كَفَّنْتُ ، و« في ردائه » متعلِّقٌ بالفعل قبله، و« صَادَفَ » عَطْفٌ على كَفَّنْتُ ، و« حُوْطاً » مفعولُهُ ، و« من أعَادِيَّ » جارٌّ ومجرورٌ ، وفيه وجهان :

الأوَّلُ : أنه مضافٌ إلى ياء المتكلِّم فيجتمعُ فيه ثلاثُ ياءات :

الأُولى ياءُ أَفَاعِيل وهي المنقلبةُ عن أَلِفِ أَفْعَال[3].

والثَّانيةُ منقلبةٌ عن الواو التي هي لامٌ في عَدُوٍّ ، انقَلَبَتْ ياءً لوقوع الياء ساكنة قبلَهَا .

والثَّالثةُ ياءُ المتكَلِّم . فتُحْذَفُ الوُسْطَى وهي اللاَّمُ ، وتُدْغَمُ الزَّائِدَةُ في ياء المتكَلِّمِ ، فوزنُهُ (أَفَاعيّ) ، ونظيرُهُ قولُهُم : يَا بُنَيَّ ، ومُصْرِخِيَّ . ويجوز

---

(١) انظر الكتاب ٣٧٨/١ .

(٢) انظر الكتاب ٣٧٧/١ ، والمقتضب ٢٤٢/٣ ، والجمهرة ٢١٢/١ ، والصحاح (جحش) .
وفي (ح) : عنيز ، وفي (ص) : عوير .

(٣) في (ت) : ياء أفعال .

أنْ يكونَ قَلَبَ من ياء المتكلِّم ألفاً تخفيفاً ،كما قالوا : أَلَهْفَى ، ووا أَسَفَى، ثم حُذِفَت الألفُ وبقيت الفتحةُ دالَّةً عليها .

والثَّاني : أنَّهُ غَيرُ مُضَافٍ ، والياءُ الأُولى ياءُ أَفَاعِيْل ، والياءُ الثَّانيةُ لامُ الكَلِمَة .

و لم يُصْرَفْ لوُجُود الجَمْع المخصوص بذلك .

و« قَاتِلُ » فاعلُ « صَادَفَ » ، و« مِنْ أعادِيَّ » نَصْبٌ على الحال ، وكان صفةً لـ« قاتل » ، وتقدَّمَ المفعولُ وهو « حُوْطاً » ؛ لإقامَةِ الوزن وتصحيح الرَّويِّ .

* * *

ومنها :

٦١ ـ قَوْمٌ إذَا لَبِسُوا الحَدِيْـ ـــدَ تَنَمَّرُوا حَلَقاً وَقِدّاً

البيتُ لعَمْرو بنِ مَعْدِيكَرِبَ[(١)].

و« قَوْمٌ » بالرَّفع خبرُ مبتدأ محذوفٍ أي : هُمْ قَومٌ، وبالنَّصْبُ على البَدَل من / قوله : « كَعْباً »[(٢)]، أو على إضمار أَعْني . و« إذَا » ظَرْفٌ لِمَا يُسْتَقْبَلُ من الزَّمَان ، و« لَبِسُوا » فِعلٌ وفاعلٌ ، و« الحديدَ » مفعولٌ له ، والجملَةُ في موضع جرٍّ بإضافة الظَّرْفِ الزَّمَانيِّ إليها ، و«تَنَمَّرُوا » فعلٌ وفاعلٌ ، وهو جوابُ « إذا » والعاملُ فيها . [٨٠/ب]

---

(١) شعره : ٨٠. وانظر الحماسة ١/١٠٤، وشرحها للمرزوقي ١/١٧٦، ونظام الغريب: ٨٩ ،١٠٠.

(٢) ذكره عمرو بن معديكرب في البيت السابق وهو :

وَعَلِمْتُ أنِّي يَومَ ذَا كَ مُنَـازِلٌ كَعْباً وَنَهْدا

و« حَلَقاً » يُحمَلُ نَصْبُهُ على أربعةِ أوجُهٍ :

الأوَّلُ : أنه منصوبٌ على التَّمييز ، والأصلُ : تَنَمَّرُ حَلَقُهُم أي : اشتدَّ وصار كجُلُودِ النمور ، ثمَّ أُسْنِدَ الفعلُ إليهم ، ونُصِبَ ذلك على التَّمييز ، وهو من باب تَفَقَّأَ الكَبْشُ شَحْماً .

والثَّاني : أنْ يكونَ منصوباً بفعلٍ محذوفٍ دَلَّ عليه « تَنَمَّرُوا » أي:[1] ولَبِسُوا حلقاً .

والثَّالثُ : أنْ يكونَ حَذَفَ حرْفَ الجرِّ أي : تَنَمَّرُوا بالحَلَق ، فلَمَّا حُذِفَ تَعَدَّى الفعلُ إليه فنَصَبَهُ .

والرَّابعُ : أنْ ينتصب انتصابَ المصدر أي : تَنَمَّروا تَنَمُّرَ حَلَق ، لكن حُذِفَ المضافُ ، وأُقِيمَ المضافُ إليه مُقامَهُ .

و« قِدّاً » معطوفٌ على قوله : « حَلَقاً » ؛ لأنَّهَا دُرُوعٌ أيضاً ، إلا أنه من قِدٍّ ، وتُسَمَّى اليَلَب[2].

فإنْ قُلتَ : فكيف يصحُّ تفسير الحديد بذلك ؟

أجبتُ : بوجهَين :

أحدهما : أنَّ الحَلَقَ حديدٌ ثمَّ عُطِفَ عليه القِدُّ من حيث هو دِرْعٌ لا من حيث هو حديدٌ .

والآخَرُ : أنه منصوبٌ بفِعْلٍ آخَرَ مقدَّرٍ أي: تَنَمَّرُوا حَلَقاً ولَبِسُوا

---

(١) (أي) ساقطة من (ص) و(ت) .

(٢) واحدتها : يَلَبة . انظر الغريب المصنف ٣٠٧/١ ، ونظام الغريب : ٩٩ .

قِدّاً، كقول الشَّاعر[1]:

يَا لَيْتَ زَوْجَكِ قَدْ غَدَا　　مُتَقَلِّــداً سَــيْفاً وَرُمْحاً

أي : وحاملاً رمحاً . وكذا قولُ الآخَرِ[2]:

فَعَلَفْتُهَا تِبْناً وَمَــاءً بَارِداً　　حَتَّى شَتَتْ هَمَّالَةً عَيْنَاهَا

أي : وسَقَيْتُهَا ماءً .

وهنا تنبيهٌ :

وهو أنه يُرْوَى خَلَقاً بالخاء المعجَمَة، وقَدّاً بفتح القاف، وهو منصوبٌ على التَّمييز أيضاً . والمعنى أنهم أَشْبَهُوا النُّمُورَ في أخلاقها وأجسامها ، وذاك دليلٌ على الجُرْأةِ والسُّرْعَةِ في النُّهُوض والإقدام ، وهو معنًى حَسَنٌ .

* * *

---

(١) هو عبد الله بن الزبعرى شاعر قريش في الجاهلية . والبيت في ديوانه : ١٨ ، وانظر معاني الفراء ١٢١/١، ١٢٣ ، ٤٧٣ ، والمقتضب ٥٠/٢ ، وكتاب الشعر ٥٣٢/٢ ، والإيضاح : ١٩٥ ، والخصائص ٤٣١/٢ ، والمقتصد ٦٦٢/١ ، وأمالي ابن الشجري ٨٢/٣ ، والإنصاف : ٤٨٨ ، وشرح المفصل ٥٠/٢ ، والفصول المفيدة : ٢٠٢ ، وشرح أبيات المغني ٩٢/٦ (عرضاً) ، والخزانة ١٠٨/٢، ٢٣٨/٦.

(٢) قال البغدادي : رأيت في حاشية نسخة صحيحة من الصحاح أنه لذي الرمة ففتشت ديوانه فلم أجده فيه . ونسبه الفراء في معاني القرآن ١٤/١ إلى بعض بني أسد يصف فرسه ، وفي ١٢٤/٣ عن بعض دبير . وانظر معاني القرآن للزجاج ١٦٨/٢ ، وكتاب الشعر ٥٣٣/٢ ، والخصائص ٥١/٢ ، وأمالي ابن الشجري ٨٢/٣ ، والإنصاف : ٤٨٨ ، والمغني : ٨٢٨ ، وشرح أبياته ٣٢٣/٧ ، والخزانة ١٣٩/٣ .

ومنها :

٦٢ـكَفَى بِجِسْمِي نُحُولاً أَنَّنِي رَجُلٌ لَوْلاَ مُخَاطَبَتِي إِيَّاكَ لَمْ تَرَنِي

البيتُ للمتَنبي[١]. «كفى» فعلٌ ماضٍ ، وهو من ذوات الياء ، والباء زائدةٌ.

* * *

ومنها[٢]:

٦٣ـوَتَرَاهُ أَصْغَرَ مَا تَرَاهُ نَاطِقاً وَيَكُوْنُ أَكْذَبَ مَا يَكُوْنُ وَيُقْسِمُ

الواو للعطف، و« تَرَاهُ » فعلٌ مُستَقْبَلٌ، وأصله تَرْأَيَهُ ، فخُفِّفت الهمزةُ بنقل حركتها إلى الرَّاء وحَذْفِهَا، والتُزِمَ ذلك فيها إلاَّ في الشُّذُوذ، ثمَّ قُلِبَت الياءُ ألفاً لتحرُّكِهَا وانفتاح ما قبلَهَا ، وهو من رُؤيَةِ العَين ، وفاعلُهُ ضميرُ المخاطَبِ ، والهاءُ مفعولُهُ .

و« أَصْغَرُ » أَفْعَلُ ، وهو للتَّفضيل ، ولا يُستَعْمَلُ إلاَّ بالألف واللاَّم أو بالإضافة أو بِمِنْ ، وكذلكَ فُرُوعه. فالأوَّلُ يَلزَمُ فيه مطابَقَةُ ما قبله، والثَّاني تجوزُ فيه المطابقَةُ وتَرْكُهَا، والاختيارُ المطابَقَةُ. ولذلك عِيْبَ على ثعْلَبٍ قولُهُ : أَفْصَحَهُنَّ في « فَصِيْحِهِ »[٣].

---

(١) ديوانه بشرح ابن جني (الفسر) ٦٤٩/٣ ، وشرحه للواحدي ص : ٥، وشرحه المنسوب إلى العكبري ١٨٦/٤ . وانظر الوساطة : ١٠٧. وهذا البيت ساقط من النسخة (ت) .

(٢) البيت لأبي الطيب المتنبي أيضاً في ديوانه بشرح ابن جني (الفسر) ٥٧٣/٣ ، وبشرح الواحدي : ٣٤٣ ، وشرحه المنسوب إلى العكبري ١٢٩/٤ . وانظر أمالي ابن الشجري ٥١/١ ، ٢٠٩/٣ .

(٣) الفصيح : ٢٦٠ . قال الجواليقي : وكان الأولى أن يقول : فصحاهنَّ لأنه الأفصح كما شرط ثعلب في كتابه . انظر الرد على الزجاج في مسائل أخذها على ثعلب للجواليقي : ٤٢ ، والارتشاف ١٧٧/٢ ، والمساعد ١٧٧/٢ . وعلق الزمخشري في الفائق (صقب ٣٠٧/٢ على المعترضين بهذه الكلمة على ثعلب بقوله : لا غميزة فيها على ثعلب .

والثَّالثُ مُقابلٌ للأوَّل .

ونَصْبُ « أَصْغَرَ » على المصدر؛ لأنه مضافٌ إلى « ما » ، وهي مصدريَّةٌ .

و« تَرَاهُ » الثَّانيةُ صِلَتُهَا ، والتَّقديرُ : وتَرَاهُ أَصْغَرَ رُؤْيَةً ، فهو كقولك: سِرْتُ أَشَدَّ السَّيْرِ ، وصُمْتُ أَحْسَنَ الصِّيَام .

و« نَاطِقاً » اسمُ فاعلٍ، وهو منصوبٌ على الحال من المفعول في قوله : « تَرَاهُ » الأُولى، والفعلُ هو ناصِبُهَا، والمعنى: تَرَاهُ نَاطِقاً / أَصْغَرَ منه سَاكناً . [٨١/أ]

وهنا تنبيهٌ :

وهو أنَّ التَّحقيرَ تَعَلَّقَ بالرُّؤيةَ في اللَّفظ ، والمرادُ تحقيرُ المرئيِّ .

فإنْ قُلتَ : فهَلاَّ جَعَلْتَ « تَرَاهُ » بمعنى العِلْم ، ويكونُ « ناطقاً » مفعولُهُ الثَّاني ؟

أجبتُ : يَضْعُفُ لوَجْهَين :

الأوَّلُ : من جهة المعنى لظُهُوره إذا كان بمعنى الإبصار أَتمَّ منه إذا كان بمعنى العِلْم .

والثَّاني : أنه يَلزَمُ أنْ يكونَ حَذَفَ من « تَرَاهُ » الثَّانيَةِ مفعولَهَا الثَّانيَ، وعُلَمَاءُ العربيَّةِ قاطبةً مَنَعوا الاقتصارَ على أحدهما دون الآخَر .

نَعَمْ قد تقدَّمَ من البحث ما يقتضي جوازُهُ قياساً لا سماعاً ، ويُوضِّحُهُ قولُهُ تَعَالى[1]: ﴿ وَلَا تَحْسَبَنَّ ٱلَّذِينَ يَبْخَلُونَ بِمَآ ءَاتَىٰهُمُ ٱللَّهُ مِن فَضْلِهِۦ هُوَ خَيْرًا لَّهُم ﴾

---

(١) سورة آل عمران ، من الآية (١٨٠) .

فيمَنْ قَرَأ بالتَّاء[1]. فالفاعلُ ضميرُ المخاطَبِ ، و« الَّذِيْنَ » معَ صِلَتِهَا مفعولُهُ الأوَّلُ ، وفيه مضافٌ مُقَدَّرٌ أي : بُخْلَ الَّذِين يَبْخَلُونَ ، وهو ضميرُ فَصْلٍ ، و« خَيْراً » مفعولُهُ ، ومَنْ قَرَأَ باليَاءِ[2] فـ« الَّذين » فاعلُهُ ، والمفعولُ الأوَّلُ محذوفٌ والتَّقديرُ: بُخلُهُم هو خيراً ، فعلى القراءتَين قد حُذِفَ الأوَّلُ لكنَّ الأُولى أَمْثَلُ لإقامة المضافِ إليه مُقَامَ المضاف ، بخلاف الثَّانية فإنه حُذِفَ و لم يُقَمْ شيءٌ مُقَامَهُ ، فعلى ذلك لو سَلَكَ المُعْرِبُ هذا الحَذْفَ لجاز .

و« يَكُونُ » فعلٌ مُستَقْبَلٌ ، وهو فعلٌ تامٌّ بمعنى يُوجَدُ ، وأصلُهُ يَكْوُنُ، فنُقِلَت الضَّمَّةُ من الواو إلى الكاف استثقالاً لها عليها ، هذا تعليلُ الفَرَّاء .

فإنْ قُلتَ : قَدْ سَكَنَ مَا قَبلَهَا وذلكَ يَنْفِي الاستثقالَ ، ويُجْرِيْهَا مُجْرَى الصَّحيح في تحمُّلِ الضَّمَّةِ ؟

أجبتُ بثلاثة أشياءَ :

الأوَّلُ : أنَّ الضَّمَّةَ هنا لازمةٌ فاستُثقِلَتْ للزومها ، بخلافها في قولكَ : هَذَا حِقْوٌ لعُرُوضِهَا ، يُبيِّنُ ذلك أنَّ الفتحةَ الخفيفةَ حيث لَزِمَتْ في الماضي استُثْقِلَتْ، ولذلك قَرَأَ الحَسَنُ البصْرِيُّ[3]: ﴿وَذَرُواْ مَا بَقِيْ مِنَ ٱلرِّبَوٰٓاْ﴾ بإسْكانِ الياءِ . وأنشَدَ ابنُ الدَّهَّان[4]:

هُوَ الخَلِيْفَةُ فَارْضُوا مَا رَضِيْ لَكَمُ ... مَاضِي الحُكُوْمَةِ مَا في حُكْمِهِ جَنَفُ

---

(١) وهي قراءة حمزة . انظر السبعة : ٢٢٠ ، والتيسير : ٢٥٧ .

(٢) وهم الجمهور . انظر السبعة : ٢٢٠ ، والتيسير : ٢٥٧ .

(٣) سورة البقرة ، من الآية (٢٧٨) . وانظر المحتسب ١٤١/١ . وفي مختصر الشواذ : ١٧ أن الحسن همزَ (الربا) . وفي النسخ الثلاث : (فذروا) وهو خطأ .

(٤) لجرير في ديوانه : ٣٩٠ . وانظر المحرر الوجيز ٢٧٢/١ ، ٤٠/٣ ، والكشاف ٣٤٩/١ .

والثَّاني : أنَّ ذلكَ الحكمَ في الاسم الَّذِي هو خفيفٌ ، وأمَّا الفعلُ فلاَ يُحتَمَلُ ذلك فيه لِثِقَلِهِ .

والثَّالثُ : أنَّ البصْرِيِّين عَلَّلُوا امتناعَ جمع ثوْبٍ وبَيْتٍ على أَفْعُل باستثقال الضَّمَّةِ على الواو والياء مع سُكُون ما قبلهما ، فلِمَ أنكروا ذلك هُنَا ؟

فإنْ قلتَ : فلِمَ نُقِلَت الفتحةُ في يخافُ ؟

أجبتُ بوجهين :

أحدهما : لحَمْلِهَا في ذلك على أُخْتَيْهَا طَلَباً لاطِّرَادِ الباب .

والآخَرُ : لاستثقالها حَيثُ لَزِمَتْ ، وفاعلُهُ مُضمَرٌ عائدٌ إلى المذموم .

و« أَكْذَبَ » أفْعَلُ ، ونَصْبُهُ على المصدر لإضافته إلى « ما » المصدريَّةِ.

و« يكونُ » الثَّانيةُ صِلَتُهَا ، وهي تامَّةٌ ، والتَّقديرُ: يُوجَدُ أَكْذَبَ وُجُودِهِ .

و« يُقْسِمُ » خبرُ مبتدأٍ محذوفٍ أي : وهو يُقْسِمُ ، والجملةُ منصوبةُ الموضع على الحال ، وصاحبُهَا فاعلُ « يكونُ » ، و« يكونُ » هو ناصبُهَا ، ولولا تقديرُ المبتدأ لَمَا جازَ دُخُولُ الواو ؛ لامتناع : جَاءَ زَيْدٌ وَيَضْحَكُ . ويجوزُ أنْ تكونَ الواوُ زائدةً ، ويُسْتَغْنَى عن تقدير المبتدأ .

فإنْ قُلتَ : فأَيُّهُمَا أوْجَهُ وأحْسَنُ ؟

أجبتُ : كِلاَهُمَا لا يَخْلُصُ عن تجوُّزٍ مَا بحذفٍ أو بزيادةٍ ، لكنَّ الحذْفَ أكثَرَ وأشهَرَ خصوصاً المبتدأ ، فإنَّ ذلك فيه واسعٌ .

وعندي هنا شيءٌ وهو أنهم يَجْنَحُونَ إلى حَذْفِ الجملة ، ويُرجِّحُونَهُ

على زيادة الواو ، وذلك في قوله تَعَالى[1]: ﴿ حَتَّىٰٓ إِذَا جَآءُوهَا وَفُتِحَتۡ أَبۡوَٰبُهَا ﴾ ،
أي : فَازُوا ونَعِمُوا ،/ فحَذْفُ المبتدأ على هذا أَهْوَنُ . [٨١/ب]

* * *

ومنها[2]:

٦٤ ـ أَتَأْذَنُ لي وَلَكَ السَّابِقَاتُ   أُجَـرِّبُـهُ لَكَ في ذَا الْـفَـتَـى

الهمزةُ للاستفهام، و« تَأْذَنُ » فعلٌ مستَقْبَلٌ مرفوعٌ بالتَّجَرُّدِ، أو بالوقوع، أو بحرف المضارَعَةِ. وقد تقدَّمَ ذِكْرُ ذلك . وفاعلُهُ ضميرُ المخاطَبِ، والمعنى الأمر أي ايْذَنْ ، كقوله تَعَالى[3]: ﴿ فَهَلۡ أَنتُم مُّنتَهُونَ ﴾، أي : انتهوا .

و« لي » متعلِّقٌ به، وموضعُهُ نَصْبٌ، والواو للحال، و« لك » جارٌّ ومجرورٌ وموضعُهُ رفعٌ ؛ لأنه خبرُ مبتدأٍ محذوفٍ، أي: ولكَ الأيادي ، والسَّابقاتُ نعتٌ له .

وقد جاء حَذْفُ الموصوف. قال تَعَالى[4]: ﴿ أَنِ ٱعۡمَلۡ سَٰبِغَٰتٍ ﴾ أي : دُرُوعاً سابغاتٍ، و﴿ وَدَانِيَةً عَلَيۡهِمۡ ظِلَٰلُهَا ﴾[5]، أي: وجَنَّةً دانيةً. و﴿ مِّنَ ٱلَّذِينَ هَادُواْ يُحَرِّفُونَ ٱلۡكَلِمَ عَن مَّوَاضِعِهِۦ ﴾[6]، أي: قومٌ يُحرِّفُونَ . وقال الشَّاعرُ[7]:

---

(١) سورة الزمر ، من الآية (٧٣) .
(٢) البيت لأبي الطيب المتنبي . شرح ديوانه لابن جني (الفسر) ١/١٤٧ ، وشرحه للواحدي : ٣٣٠ .
(٣) سورة المائدة ، من الآية (٩١) .
(٤) سورة سبأ ، من الآية (١١) .
(٥) سورة الإنسان ، من الآية (١٤) .
(٦) سورة النساء ، من الآية (٤٦) .
(٧) هو حكيم بن معيَّة الرَّبَعي . وسبق تخريجهما ص : ٢٠٩ .

لَوْ قُلْتُ مَا فِي قَوْمِهَا لَمْ تِيْثَـمِ
يَفْضِلُهَـا فِي حَسَبٍ وَمِيْسَـــمِ

أي : مَا فِي قَومِهَا أَحَدٌ يَفضُلُهَا . وكذلك قولُ الآخَرِ[1]:

كَأَنَّكَ مِنْ جِمَالِ بَنِي أُقَيْشٍ يُقَعْقَعُ خَلْفَ رِجْلَيْـهِ بِشَـنِّ

أي : جَمَلٌ من جِمَالِ بني أُقَيْشٍ .

وموضعُ الجملة نَصْبٌ على الحال ، وصاحبُهَا ضميرُ المخاطَبِ المستكِنِّ في قوله : « تَأْذَنُ » ، والفعلُ ناصبُهَا .

و« أُجرِّبُهُ » فعلٌ وفاعلٌ ومفعولٌ ، وفيه حَذْفَان (حذف الجار [وأن المصدرية])[2] أي : في أنْ أُجَرِّبَهُ ؛ لأنه يُقَالُ : أَذِنَ له في كذا ، غير أنَّ حَذْفَ حرفِ الجرِّ من أنْ وأنَّ مُطَّرِدٌ لطولهما بصِلَتِهِمَا ، وقد عُلِمَ بأنَّ الطُّولَ يُسَوِّغُ من الحذف ما لا يُسَوَّغُ عند عَدَمِهِ ، ويكفيك في ذلك استحسانُهُم حذْفَ العائد من الصِّلَةِ .

وحذَفَ « أَنْ » فارتَفَعَ الفعلُ ؛ لأنها لا تَعمَلُ محذوفةً عند البصريِّ إلاَّ بعِوَضٍ، وأجاز الكوفيُّ إعمالها،كذلك حَكَى الكِسَائيُّ :

---

(١) للنابغة في ديوانه ص : ١٢٦ . وانظر الكتاب ٣٤٥/٢ ، والنكت عليه ٦٤٦/١ ، وشرح أبياته ٥٨/٢، والمقتضب ١٣٦/٢، والأصول ١٧٨/٢، وسر الصناعة ٢٨٤/١، وشرح المفصل ٦١/١، ٥٩/٣، ٦٠ ، وشرح الكافية ١٠١٤/٢/١ ، والخزانة ٦٧/٥. وأقيش : حي من اليمن في إبلهم نفار ، ويقال : هم حي من الجن . والشن : الجلد اليابس .

(٢) ما بين القوسين ساقط من (ت) و(ص) ، والجملة مصححة في هامش (ح) مع عدم وضوح ما بين المعقوفين .

« خُذِ اللِّصَّ قَبْلَ يَأْخُـذَكَ »(١)، و« مُـرْهُ يَـبيعَهَا »(٢). وأنشَـدَ بعضُ الأدباء(٣):

وَحُــقَّ لِمَــنْ أَبُـو بَـكْرٍ أَبُـوْهُ　　　يُـوَفِّقَـهُ الَّـذِي رَفَــعَ الجِبَـالاَ

أي : أنْ يُوفِّقَه . وأتى به المتنبي في قوله(٤):

وَكُلَّمَـا لَقِـيَ الدِّيْنَـارُ صَاحِبَـهُ　　　فِي مُلْكِهِ افْتَرَقَا مِنْ قَبْلِ يَصْطَحِبَا

(**وهنا تنبيهٌ** : وهو أنَّ موضعَ المصدر بعد حذف الجارِّ نصبٌ بقوله : أتأذنُ)(٥).

وقيلَ : جُرَّ بحرفِ الجرِّ المقدَّرِ ، والجارُّ مع المجرور في موضع نَصْبٍ أيضاً . و« لَكَ » متعلِّقٌ بقوله : « أُجَرِّبه » تعلُّقَ المفعول من أجله .

و« ذا » اسمُ إشارةٍ مجرورٍ بفي ، وأَلِفُهُ منقلبةٌ عن ياءٍ هي عَيْنُهُ ، ولامُهُ محذوفةٌ .

فإنْ قُلْتَ : ولِمَ ذَهَبْتَ إلى ذلك ؟

أجبتُ : بأنَّ أَلِفَهُ أُمِيلَتْ، وذلك دليلُ الياء ، وإذا ثَبَتَ ذلك في

---

(١) ورد المثل بهذه الرواية في مجالس ثعلب ٣١٧/١ ، وكتاب الشعر : ٤٣٩ ، وشرح الكافية الشافية ١٥٥٩/٣ ، و شواهد التوضيح : ١٥٥ ، والارتشاف ٥/ ٢٤٢٠، والمغني : ٨٣٩ ، والهمع ٣٢٣/٢. وورد في مجمع الأمثال ٢٦٢/١ برواية : خذ اللص قبل أن يأخذك ، و لاشاهد فيها .

(٢) المشهور: مره يحفرها . انظر الكتاب ٩٩/٣، والمقتضب ٨٢/٢ ، والأصول ١٦٢/٢، و المغني: ٨٣٩ .

(٣) لم أقف عليه .

(٤) ديوانه بشرح ابن جني (الفسر) ٣٩٢/١ ، والشرح المنسوب إلى العكبري ١١٦/١ . وانظر البيت في أمالي ابن الشجري ٣٤٤/١ ، وضرائر الشعر : ١٥٢ .

(٥) ما بين القوسين ساقطٌ من (ت) . وفي (ص) : « بقوله : أجربه » ، ومثله في (ح) إلا أنه صحح بخط مغاير فكتب بدل أجربنه : أتأذن .

العَين، وَجَبَ أنْ يكونَ اللاَّمُ ياءً لعدم حَيَوْتُ ، وحَيَوَان أصله حَيَيَان ، قُلِبَت الياءُ الثَّانيةُ واواً كراهةً لاجتماع الياءَين .

و« الفتى » صفةٌ له ، وأصلُ أَلِفَهَا ياءٌ لقولكَ : فَتَيَان وفِتْيَةٌ ، وموضعُ الجارِّ والمجرور نَصْبٌ بقوله : « أُجَرِّبه » ، ويتعلَّقُ / به تعلُّقَ الظَّرفيَّةِ . [٨٢/أ]

* * *

ومنها[١]:

٦٥ـ عَزِيْزٌ أَسَا مَنْ دَاؤُهُ الحَدَقُ النُّجْلُ عَيَـاءٌ بِـهِ مَاتَ المُحِبُّـونَ مِنْ قَـبْـلُ

« عَزيزٌ » فَعِيْلٌ . يحتَمِلُ أَنْ يَكُونَ من عَزَّ الشَّيءُ إذا قَلَّ وُجُودُهُ ، ويحتَمِلُ أنْ يُرَادَ به شديدٌ صعبٌ غالبٌ للصَّبر من قولهم: عَزَّهُ يعزُّهُ. ومنه قولُهُ تَعَالى[٢]: ﴿ عَزِيزٌ عَلَيْهِ مَا عَنِتُّمْ ﴾أي: شديدٌ عليه عَنَتُكُم أي: هَلاَكُكُم .

ورَفْعُهُ يَحتَمِلُ أَنْ يَكُونَ خَبراً لقوله : « مَن » ، وهي إمَّا موصولةٌ أو موصوفةٌ .

و« دَاؤُهُ الحِدَقُ » جملةٌ من مبتدأٍ وخَبرٍ ، وهي صِلَتُهَا أو صِفَتُهَا .

و« النُّجْلُ » صفةٌ للحِدَق، و« الحِدَق » جمعُ حَدَقَةٍ ، وهي سوادُ العَين، وفَعَلَة تُجْمَعُ على فَعَل نحو : قَصَبَة وقَصَب ، وقد جاء في جمعها

---

(١) لأبي الطيب المتنبي في ديوانه بشرح ابن جني (الفسر) ٨٤/٣ ، وشرح أبي العلاء (معجز أحمد) ١٦٢/١ ، وشرحه للواحدي ص : ٦٦ ، والشرح المنسوب للعكبري ١٨٠/٣، وأمالي ابن الشجري ٢١٩/٣ .

(٢) سورة التوبة ، من الآية (١٢٨) .

حِدَاقٌ ، فذلك كرَقَبَة ورِقَاب ، ورَحَبَة ورِحَاب[1].

والنُّجْلُ جمعُ نَجْلاَء ، وهي سَعَةُ العين في حُسْنٍ ، والمصدَرُ النَّجَلُ بتحريك الجيم .

و« أسًا » منصوبٌ على التَّمييز ، وفيه وجهان :

أحدهما : الحزنُ ، وفعلُهُ أَسِيَ يَأْسَى .

والآخَرُ : العلاجُ والإصلاحُ ، وفِعلُهُ أَسَا يَأْسُو ، ويُقَالُ : أَسَوْتُ الجُرْحَ إذا أَصْلَحْتَهُ ودَاوَيتَهُ ، أَسْواً وأَساً[2]. قال الأَعْشَى[3]:

عِنْدَهُ البِرُّ وَالتُّقَى وَأَسَا الشَّـ ـقِّ وَحَمْلٌ لِمُضْلِعِ الأَثْقَالِ

وناصبُهُ « عزيزٌ ». ويحتملُ أنْ يكونَ « عزيزٌ » مبتدأٌ، و« مَنْ » مرفوعةٌ به ، وذلك على ما يراه الأخفَشُ والكوفيُّونَ[4] من إعمال اسم الفاعل واسم المفعول والصِّفَةِ المشبَّهَةِ غيرَ مُعتَمِدَةٍ .

وهنا تنبيهٌ :

وهو أنه رُوِيَ أيضاً بإضافة « أَسًا » إلى « مَنْ » ، فعلى هذا هو مبتدأٌ لتعرُّفِهِ بالإضافة أو لتخصُّصِهِ ، و« عزيز » خبرُهُ . وعلى المذهب الآخَـــرِ

---

(١) في (ت) : ورحيٍ ورحيان .

(٢) انظر المقصور والممدود للقالي : ٣١ ، ولابن ولاد : ٩ .

(٣) ديوانه : ٥٩ . وروايته :

عِنْدَهُ الحَزْمُ وَالتُّقَى وَأَسَا الصَّرْعِ وَحَمْلٌ لمضْلِعِ الأَثْقَالِ

وانظر المقصور والممدود لابن ولاد : ٩ ، وأمالي ابن الشجري ٣/٢٢١ .

(٤) انظر أمالي ابن الشجري ٣/٢٢٠ .

« عزيزٌ » مبتدأٌ ، و« مَنْ » مرفوعةٌ به .

وأمَّا « عَيَاءٌ » فإنْ شِئْتَ جَعَلْتَهُ خبراً بعد خبر كقولهم : هَذَا حُلْوٌ حَامِضٌ[1]، أي قد جَمَعَ الطَّعْمَين ، وإنْ شِئْتَ أبْدَلْتَهُ من « الحِدَق » ؛ لأنها هي الدَّاءُ في المعنى ، وهَمْزَتُهُ مُنْقَلبةٌ عن ياءٍ وأصلُهُ عَيَاي ، فلَمَّا وَقَعَتْ الياءُ طَرَفاً بعد ألِفٍ زائدةٍ قُلِبَتْ همزةً .

و« ماتَ » فعلٌ ماضٍ ، وأصله مَوَتَ ، فقُلِبَت الواوُ ألفاً لتحَرُّكِهَا وانفتاح ما قبلها . و« المحبُّونَ » فاعلُهُ . وقيل : مَبنيٌّ لقَطْعِهِ عن الإضافة ، و« به » متعلِّقةٌ بقوله : « مَاتَ » . والباءُ سببيَّةٌ أي : ماتَ المحبُّونَ بسببهِ ، والجملةُ الفعليَّةُ في موضع رفع صِفَةٌ لـ« عَيَاء » ، والعائدُ الضَّميرُ في « به » .

* * *

ومنها[2]:

٦٦ـ لاَ تَجزِني بِضَنًى بي بَعْدَهَا بَقَرٌ ❊ تَجْزِي دُمُوْعِيَ مَسْكُوباً بِمَسْكُوْبِ

كَنَى عن النِّسَاءِ بالبَقَر ، وذلك مَذْهَبُ العَرَب ، وإنَّما حَمَلَهُم على ذلك قَصْدُهُم إلى أنَّ سَوَادَ عُيُونِ النِّسَاءِ كَسَوَادِ عُيُونِ البَقَر. قال

---

(١) انظر الكتاب ٨٣/٢ ، والمقتضب ٣٠٨/٤ ، والأصول ١٥١/١، ١٥٥ ، والخصائص ١٥٨/٢ ، والخاطريات ١٩١/٢ .

(٢) لأبي الطيب المتنبي في ديوانه ١٦٠/١ . وانظر شرحه لأبي العلاء (معجز أحمد) ٣٧٧/١ ، وشرحه للواحدي : ٦٣٤، وأمالي ابن الشجري ٢٣١/٣ ، وشرح المشكل من شعر المتنبي : ١٨٥ .

عبدُالرَّحمن بنُ حَسَّان[1]:

صَفْرَاءُ مِنْ بَقَرِ الجِوَاءِ كَأَنَّمَا تَرَكَ الحَيَاءُ بِهَا رُدَاعَ سَقِيْمِ

الرُّدَاع وَجَعُ الجِسْم أجمع ، ويُرْوَى أيضاً : أَثَرُ الحَيَاء .

« لا » ناهيةٌ ، « تَجْزِني » مجزومٌ بها ، وعلامةُ الجزم حذفُ الياء ، وهذا وإنْ كان في اللَّفْظِ نَهْياً فإنه في المعنى دُعَاءٌ . ومثلُهُ قولُ الآخَرِ[2]:

فَلاَ تَشْلَلْ يَدٌ فَتَكَتْ بِعَمْرٍو فَإِنَّكَ لَنْ تَذِلَّ وَلَنْ تُضَامَا

/ وكذلك استعمالُ الدُّعاء بلَفْظِ الأمر كقولِكَ : لِيَقْطَعِ الله يَدَهُ . [٨٢/ب]

و« الضَّنَى » الدَّاءُ المخَامِرُ الذي إذا ظَنَّ صاحبُهُ أنه قد بَرِئَ نَكَسَ .

وقوله : « بِضَنًى » يتعلَّقُ بالفعل الذي هو « تَجْزني » .

و« بي » صفةٌ لـ« ضَنًى » يتعلَّقُ بمحذوفٍ ، و« فيه » ضميرٌ على القول المختار ، والتقديرُ : بضَنًى وَاقِعٍ لي ، أو وَقَعَ لي .

---

(١) تبع المصنفُ ابنَ الشجري في أماليه ٢٣٢/٣ في نسبة البيت إلى عبد الرحمن بن حسان . وقد نسبه المرتضى في أماليه ٤٦٧/١ إلى بشر بن عبد الرحمن الأنصاري .
ونسب في اللسان (ردع) إلى مجنون ليلى ، وأثبته جامع شعره عنه في ديوانه : ١٩٩ .
ونُسب إلى محمد بن بشير الخارجي ، وهو في ديوانه : ١١٩ .
وانظر البيت في الحماسة ١٠٨/٢ ، والأمالي ٢٠٣/١ ، واللآلي ٤٥٨/١ ، ومحاضرات الأدباء : ١٣٠ ، ومصارع العشاق ٢٦٦/١ ، ومصادر أخرى في تخريج الأبيات في الديوانين .

(٢) هو رجلٌ من بكر بن وائل (شاعر جاهليٌّ) . وانظر النوادر : ١٥٣ ، والفصيح : ٢٦٤ ، وشرحه (إسفار الفصيح) للهروي ٣٥٩/١ ، ورسالة الغفران : ٤٠٧ ، وأمالي ابن الشجري ٢٣٢/٣ ، والمغني : ٢٤٧ ، وشرح أبياته ١٥/٥ .

« بَعْدَهَا » منصوبٌ على الظَّرْفِ الزَّمَاني ، والمعنى : بَعْدَ فراقها أي : زَمَانَ فراقها ، فحَذَفَ المضافَ والمضافَ إليه ،كقوله تَعَالى[1] : ﴿ فَإِنَّهَا مِن تَقْوَى ٱلْقُلُوبِ ﴾. قال الزَّمَخْشَرِيُّ[2]: « المعنى من أفعال ذَوِي تَقْوى القُلُوب .

قال بعضُ مَنْ تَكَلَّمَ في شِعْرِهِ[3]: وناصبُ الظَّرْفَين يحتمل وجهين :

إنْ شِئْتَ أَعَمَلْتَ فيه المصدَرَ الذي هو ضَنًى . وإنْ شِئْتَ أَعْمَلْتَ فيه الجارَّ والمجرورَ وهو قولُهُ : « بي » ؛ لتعلُّقِهِ بالمحذوف » . انتهى كلامُهُ .

وأقولُ : الأوَّلُ سَهْوٌ ؛ لأنَّ المصْدَرَ متى وُصِفَ دَلَّ ذلك على تمامه وانقضاء أجزائه. أمَا ذكَرَ قولَ أبي الفتح في « اللُّمَع »[4] : ولا يجوزُ : عَجِبْتُ مِنْ ضَرْبِكَ الشَّدِيْدِ عَمْراً ، بل الوجهُ : عَجِبْتُ مِنْ ضَرْبِكَ عَمْراً الشَّدِيْدِ .

والهاءُ في قوله : « بَعْدَهَا » عائدةٌ على « بَقَر » وإنْ كانت متأخِّرَةً في اللَّفْظ لأنها في التَّقدير متقدِّمَةٌ ؛ إذ كانت فاعلُ « تَجْزِني » والفاعلُ رُتبَتُهُ التَّقديمُ. ومثلُهُ قولُهُ تَعَالى[5] : ﴿ فَأَوْجَسَ فِي نَفْسِهِۦ خِيفَةً مُّوسَىٰ ﴾ أي: أَوْجَسَ موسى خيفةً في نَفْسِهِ .

وفي الكلام حَذْفٌ ؛ إذ مُرَادُهُ : لاَ تَجْزِني بَقَرٌ بِضَنًى بي ضَنًى بها أي : ضَنًى واقعاً بها ، لكنَّهُ حَذَفَ ذلك لحصول العِلْم وتعلُّقِ المعنى به .

---

(١) سورة الحج ، من الآية (٣٢) .

(٢) الكشاف ٣/٣٣ .

(٣) أي في شعر أبي الطيب المتنبي . والمقصود ابن الشجري في أماليه ٣/٢٣٢ .

(٤) قاله في الخصائص ٣/٢٥٨ لا في اللمع .

(٥) سورة طه ، الآية (٦٧) .

وقولُهُ : « تَجْزِني » فِعلٌ مُستَقْبَلٌ ، وفاعلُهُ ضميرٌ عائدٌ على « بَقَر » ، وموضعُهُ رفعٌ بالصِّفَةِ لها ، و« دُمُوعي » مفعولُهُ .

و« مَسْكُوباً » لا يجوزُ انتصابُهُ على الحال من « دُمُوعي » ؛ لأنَّ الواحدَ المذكَّرَ لا يكونُ حالاً من الجمع؛ ألا تراكَ لا تقولُ[1]: طَلَعَتِ الخَيْلُ مُترادِفاً لكن مترادفةً، والأجْوَدُ أنْ تقولَ: مترادفاتٍ كما جاء في التَّنزيل[2]: ﴿ أَوَلَمْ يَرَوْا إِلَى ٱلطَّيْرِ فَوْقَهُمْ صَٰٓفَّٰتٍ ﴾ . فنَصْبُهُ إذاً على البدل من « دُمُوعي » بدلَ اشتمالٍ ، والضَّميرُ مُقَدَّرٌ ، والمعنى : تجزي دُمُوعيَ مَسْكُوباً منها بمسْكُوبٍ من دُمُوعِهَا .

ومثلُ ذلك في حَذْفِ الضَّمير من بَدَلِ الاشتمال قولُ الأَعْشَى[3]:

لَقَدْ كَانَ في حَوْلٍ ثوَاءٍ ثوَيْتَهُ تَقَضِّي لُبَانَاتٍ وَيَسْـأَمُ سَائِمُ

أَرَادَ : ثوَيْتُهُ أو ثويتُ فيه[4]، ولا شَاهِدَ حينئذٍ .

وخلاصة المعنى : أنه بَكَى عند الفُرْقَةِ وبَكَيْنَ فجَزَيْنَ دَمْعَهُ بدَمْعٍ ، فدَعَا لهنَّ بألاَّ يجزِيْنَهُ بضَنَاهُ ضَنًى كما جَزَيْنَهُ بالدَّمْع دَمْعاً ، فاعرِفْهُ .

* * *

---

(١) في (ح) و(ص) : ألا تراك تقول .

(٢) سورة الملك ، من الآية (١٩) .

(٣) ديوانه : ١٢٧ . وانظر الكتاب ٣٨/٣ ، ومعاني الأخفش ٦٤/١ ، والمقتضب ٢٧/١ ، ٢٦/٢ ، ٢٩٧/٤ ، والأصول ٤٨/٢ ، والتبصرة ١٥٩/١ ، ونتائج الفكر : ٣١٧ ، وأمالي ابن الشجري ١٣٠/٢، ٢٣٣/٣، وشرح المفصل ٦٥/٣ ، والبسيط ٢٣٤/١، ٤٠٧ ، ورصف المباني : ٤٢٣، والمغني : ٦٥٨ ، وشرح أبياته ٩١/٧ . وغيرها .

(٤) في (ت) ثويته فيه أو ثويت فيه .

ومنها[1]:

٦٧ ـ مُنًى كُنَّ لي أَنَّ البَيَاضَ خِضَابُ فَيَخْفَى بِتَبْيِيْضِ القُـرُوْنِ شَـبَابُ

« مُنًى » جمع مُنْيَة ، وألفُهُ منقلبةٌ عن الياء ، وهو مرفوعٌ بالابتداء مع تنكيره ، ووجهُ ذلك أنَّ النَّكرةَ إذا أَخْبَرْتَ عنها بجملةٍ تتضمَّنُ اسماً مَعرِفَةً جاز الابتداءُ بها ، كقولكَ : امْرَأَةٌ خَاطَبَتْني ، وكذلك إذا كانَ الخبرُ ظرفاً مضافاً إلى مُعَرَّفٍ[2] كقولكَ : رَجُلٌ خَلْفَكَ . قال الهُذَيْلُ بنُ مُجَاشِعٍ[3]:

[٨٣/أ] /وَنَارُ القِرَى فَوْقَ اليَفَاعِ وَنَارُهُمْ مُخَبَّـأَةٌ بَتٌّ عَلَيْـهَا وَبُـرْنُسُ

البَتُّ : الكِسَاءُ الغليظُ .

وإنَّما ضَعُفَ الابتداءُ بالنَّكرة لأنَّ النَّفْس تَتَنَبَّهُ بالمعرفة على طلب الفائدة ، وإذا كان المخبَرُ عنه مجهولاً كان الخبرُ حقيقاً بالاطراح وعدم الإصغاء إليه ، وحَدُّ الكلام إذا كان المبتدأُ منكوراً وتَضَمَّنَ خَبَرُهُ اسماً معروفاً تقدُّمُ الخبر كقولكَ : لِزَيْدٍ مَالٌ؛ لأنَّ الغَرَضَ في كلِّ خَبر أنْ يُتطرَّقَ إليه بالمعرفة فيُصَدَّرُ الكلامُ بها ، وهذا موجودٌ هنا ، فقولُكَ : لِزَيْدٍ مَالٌ في معنى: زَيْدٌ ذو مَالٍ ، فالمبتدأ الذي هو « مالٌ » ، هوالخبرُ في الحقيقة، وقولكَ: « لِزَيْدٌ » هو المبتدأ .

---

(١) لأبي الطيب المتنبي في ديوانه بشرح المتنبي (الفسر) ٥٨٧/١ ، ومعجز أحمد ١٤٦/٤ ، وشرح الواحدي : ٦٨٠ ، والشرح المنسوب للعكبري ٨٨/١ . وانظر أمالي ابن الشجري ١٩٣/٣ ، وشرح المشكل من شعر المتنبي ١٩٧/١ .

(٢) في (ت) : معروف .

(٣) لم أقف له على ترجمة ، والشاهد أحد أبيات يهجو فيها الطرماح بن حكيم ، ولم أقف عليه إلا عند ابن الشجري في أماليه ١٩٣/٣، وكذلك في حماسته : ٤٢٤ .

و« كنَّ لي » هو الخبرُ عنه ، أي : (وُجِدنَ لي ، و« كان » تامَّةٌ ، وهذا مفيدٌ لتضمُّن الخبر)[1] ضميرَ المتكلِّم ، وهو أعرفُ المعارف ، ولو قال : كنَّ لرَجُلٍ ، لم يَجُزْ لعدم الفائدة .

واستَحْسَنَ هذا بعضُ الأشياخ[2] وقال : إنه أصلٌ كبيرٌ. **وعندي فيه نظرٌ** لا يليقُ ذِكْرُهُ هنا .

وقولُهُ: « أنَّ البَيَاضَ خِضَابُ » يجوزُ في موضع « أنَّ » الرَّفعُ والنَّصْبُ، فالرَّفعُ على أنْ يكونَ خَبراً لمبتدأٍ محذوفٍ ، أي : إحداهنَّ أنَّ البياضَ خِضَابٌ ، والنَّصْبُ بإضمار تَمَنَّيْتُ . وجاز تقديرُه لدلالة « مُنًى » عليه ، كما أَضْمَرَ « يَتَّبِعُ » في قوله عزَّ وعلا[3]: ﴿ بَلْ مِلَّةَ إِبْرَٰهِـۧمَ حَنِيفًاۖ ﴾ .

فإنْ قلتَ : إنَّ التَّمَنِّي ممَّا لم يَثْبُتْ كالرَّجَاء والطَّمَع ، فبابُهُ أنْ يَدخُلَ على أنْ الخفيفَةِ . قَالَ لَبيدٌ[4]:

تَمَنَّى ابْنَتَايَ أَنْ يَعِيْشَ أَبُوْهُمَا وَهَلْ أَنَا إلاَّ مِنْ رَبِيْعَةَ أَوْ مُضَرْ

وأمَّا أنَّ الثَّقيلةُ التي هي للتَّحقيق فلا يَدخُلُ عليها إلاَّ أفعالُ اليقين لمشاكلتها لها في المعنى ؟

---

(١) ما بين القوسين ساقطٌ من (ت) .

(٢) هو ابن الشجري في أماليه ١٩٤/٣ .

(٣) سورة البقرة ، من الآية (١٣٢) .

(٤) ديوانه: ٢١٣ . وانظر التبصرة ١٣٢/١ ، والأزهية : ٢٩٣، وأمالي ابن الشجري ٧٥/٣ ، ١٩٥، وشرح المفصل ٩٩/٨ ، وشرح الكافية ١٣٢٦/٢/٢ ، والمغني : ٧٤١ ، ٨٧٨ ، وشرح أبياته ١٩٧/٧ ، والخزانة ٦٨/١١ .

أجبتُ : لا يمتنعُ دُخُولُ التَّمَنِّي على أنَّ الثَّقيلَةِ ، كما لم يمتنع دُخُولُ وَدِدْتُ عليها ،كما قال تَعَالى[1]: ﴿ وَتَوَدُّونَ أَنَّ غَيْرَ ذَاتِ ٱلشَّوْكَةِ تَكُونُ لَكُمْ ﴾ .

وقد دَخَلَ عليها خَافَ . قال تَعَالى[2]: ﴿ وَلَا تَخَافُونَ أَنَّكُمْ أَشْرَكْتُم بِٱللَّهِ ﴾ .

وجاء صريحُ التَّمني معها . قال الشَّاعرُ[3]:

مَا رَوْضَــةٌ إِلاَّ تَمَنَّـتْ أَنَّـهَـــا لَكَ مَضْجَعٌ وَلِخَطِّ قَبْرِكَ مَوْضِعُ

وجاء في شِعر أبي تمام دُخُول « اشْتَهَتْ » عليها ، قال[4]:

مَضَى طَاهِرَ الأَثوَابِ لَمْ تَبْقَ بُقْعَةٌ غَدَاةَ ثوَى إِلاَّ اشْـتَهَتْ أَنَّهَا قَبْرُ

ويجوزُ أنْ يكون « مُنًى » منصوبٌ نَصْبَ الظُّرُوف ، والجملَةُ بعدها نَعْتٌ لها فتتَّصِلُ « أنَّ » بما قبلها، أي: في جملة « مُنًى أَنَّ البَيَاضَ خِضَابُ »، كما قالوا : حَقّاً أَنَّكَ ذَاهِبٌ ، وأَكْبَرُ ظَنِّي أَنَّكَ ذَاهِبٌ ، يريدون في حقٍّ ، وفي أكبر ظَنِّي .

ولك في « أَنَّ » وجهان :

الأَوَّلُ : مَذهَبُ سيبويه والأخفَشِ والكوفيِّين[5] وهو رَفْعُهَا بالظَّرْف

---

(١) سورة الأنفال ، من الآية (٧) .

(٢) سورة الأنعام ، من الآية (٨١) .

(٣) هو دعبل بن علي الخزاعي ، والبيت في ديوانه : ١٠٤ من مقطوعة في رثاء الحسين رضي الله عنه . وانظر الحماسة البصرية ٢٠١/١ ، وأمالي ابن الشجري ١٩٦/٣ .

(٤) ديوان أبي تمام بشرح الأعلم ٣١٤/٢ من قصيدته المشهورة في رثاء محمد بن حُميد الطائي .

(٥) انظر الإنصاف : ٤٨ [المسألة : ٦] ، وراجع كتاب الجواهر (المطبوع بعنوان إعراب القرآن للزجاج) ٥١١/٢ ففيه باب مفرد لهذا الموضوع .

كما يرتفعُ الفاعلُ بفعله ، وكذا كلُّ مَصْدَرٍ يَتَقدَّمُهُ ظَرْفٌ ، وقد مثَّلَهُ[1] بقوله : غَداً الرَّحيلُ . وأنشَدَ[2]:

أَحَقّـاً أَنَّ جِيْـرَتَنَا اسْـتَقَلُّوا فَنِـيَّـتُنَـا وَنِـيَّـتُـهُمْ فَـرِيْـقُ

وأَنْشَدَ[3]:

أَحَقّاً بَنِي أَبْنَاءِ سَلْمَى بْنِ جَنْدَلٍ تَهَـدُّدُكُمْ إِيَّايَ وَسْـطَ المَجَالِسِ

/**والثَّاني** : مَذْهَبُ الخليل ، وهو أنه يَرْفَعُ المصدَرَ بالابتداء ، ويَجْعَلُ الظَّرْفَ خَبَرَه . [٨٣/ب]

ويَلْزَمُهَا[4] التَّأخيرُ لِمَا تقدَّمَ ذِكْرُهُ .

والفاءُ عاطفةٌ . و« يَخْفَى » فعلٌ مستَقْبَلٌ ، وبه يتعلَّقُ الجارُّ والمجرورُ .

و« القُرُون » الذَّوائِبُ ، واحِدُهَا قَرْنٌ ، و« شَبَابُ » فاعلُ « يَخْفَى» .

---

(١) أي سيبويه . انظر الكتاب ١٣٥/٣ .

(٢) الكتاب ١٣٦/٣ منسوباً إلى العبدي ، وهو للمفضل النكري في الأصمعيات ص : ٢٠٠ وهو نفسه العبدي . قيل : لُقِّبَ بالمفضل لهذه القصيدة التي مطلعها هذا البيت كما ذكر السيوطي في شرح شواهد المغني : ٦٢ ، وقيل هو لعم له اسمه عامر بن أسحم .
وتُعدُّ قصيدته هذه من المنصفات . انظر طبقات فحول الشعراء ٢٧٥/١ ، والاختيارين : ٢٤١ ، والمنصفات : ١٣ .
وانظر البيت في الأصول ٢٧٣/١ ، وأمالي ابن الشجري ١٩٧/٣ ، وشرح التسهيل ٢٣/٢ ، والجنى الداني : ٦٦ ، والمغني : ٧٩ ، وشرح أبياته ٣٤٦/١.

(٣) أي سيبويه في الكتاب ١٣٥/٣ . وهو للأسود بن يعفُر ، والبيت في ديوانه ص : ٤٢ . وانظر شرح أبيات الكتاب ٧٨/٢ ، والإغفال ٤٥٨/٢ ، والمسائل العضديات : ١٩٥، والمنثورة : ١٩٦، والجواهر للباقولي (المطبوع باسم إعراب القرآن للزجاج) ٥٢٥/٢ ، وأمالي ابن الشجري ١٩٧/٣ ، والخزانة ٤٠١/١ ، ٢٧٦/١٠ .

(٤) أي : أنَّ .

قَالَ المعرِّيُّ[1]: لو أنَّ هذا الكلامَ في غير الشِّعر لكان دُخُولُ الألف واللام في « شَبَابُ » أَحْسَنَ . وقد كَثُرَ ذلك في شعر امرئ القيس، قال[2]:

فَإِنْ أُمْسِ مَكْرُوباً فَيَا رُبَّ بُهْمَةٍ　　　كَشَفْتُ إِذَا مَا اسْوَدَّ وَجْهُ الجَبَانِ

فقَدْ أَسَاءَتِ الألفُ واللاَّمُ الوَزْنَ عند السَّامع ، وآثرَهَا المعرِّيُّ لأنها أَثبَتُ في تمكُّنِ المعنى . وكذا قولُ الآخَرِ[3]:

فَلَمَّا أَجَنَّ الشَّمْسَ عَنِّي غُؤُوْرُهَا　　　نَـزَلْتُ إِلَـيْـهِ قَائِـمـاً بِالحَضِـيْـضِ

وهنا تنبيهٌ :

وهو أنَّ الألفَ واللاَّمَ لو دَخَلَتْ في « شَبَاب » لكانت عِوَضاً من تعريف الإضافة ؛ إذ مُرادُهُ شَبَابِي ، ونظيرُهُ قولُهُم : حَسَنُ الوَجْهِ؛ إذ المرادُ وَجْهُهُ ، وهذا واضحٌ جَليٌّ .

* * *

(١) معجز أحمد ١٤٦/٤ .

(٢) ديوان امرئ القيس : ٨٦ .

(٣) هو امرؤ القيس أيضاً ، والبيت في ديوانه : ٧٤ .

ومنها[1]:

٦٨ ـ لِمَ لاَ تَحْذَرُ العَوَاقِبَ في غَيْـ ـــرِ الدَّنَايَا أَوَمَا عَلَيْكَ حَرَامُ

أصلُ لِمَ لِمَا ، لكن سَقَطَتْ ألفُ « ما » حين دخَلَتْ عليها اللامُ الجارَّةُ ، وذلك شأن ما الاستفهامية فرقاً بينها وبين الخبريَّةِ ، ومنه قولُهُ تَعَالى[2]: ﴿ عَمَّ يَتَسَآءَلُونَ ﴾ .

ويتعلَّقُ الجارُّ والمجرورُ بقوله : « تَحْذَرُ » ، لكن تقدَّمَ لأجل الاستفهام الذي له أوَّلُ الكلام ، وفاعلُ « تَحْذَرُ » ضميرٌ المخاطَب .

و« العواقب » جمعُ عاقبة ، والواوُ منقلبةٌ عن الألف حَمْلاً للتَّكسير على التَّصغير ؛ إذ هما من بابٍ واحدٍ . وانتصابُهَا بقوله : تَحْذَرُ .

و« الدَّنَايا » محلُّهَا جرٌّ بإضافة « غير » إليها ، وهي جمعُ دَنِيْئَة بالهمزة . والأصلُ فيها : دَنَائِئُ بهمزَتَين ، الأُولى منقلبةٌ عن ياء فَعِيْلة ، والثَّانيةُ لامُ الكلمة ، فثَقُلَ الجمعُ بينهما متحرِّكَتَين في الجمع الذي هو أقصى الجموع، فأُبْدِلَ من الثَّانية ياءٌ للكَسْرَة قبلَهَا فصار الدَّنَائِي بوَزْن الدَّنَاعِي ، ثمَّ طَلَبُوا التَّخفيف بتغييرٍ آخَرَ فأبدلوا من الكَسْرَةِ فتحةً ، فانقلَبَت الألفُ ياءً لتحرُّكِهَا وانفتاح ما قبلها فصار الدَّنَاءَا بوَزْنِ الدَّنَاعَا ، وإذا كانوا قد قالوا في الصَّحَاري والمداري: الصَّحَارَى والمدَارَى ،كان التَّغييرُ في ذوات الهَمْز

---

(١) لأبي الطيب في ديوان بشرح المتنبي (الفسر) ٥٤٠/٣ ، وشرحه لأبي العلاء (معجز أحمد) ٣٢٤/١، وللواحدي : ٢٥٠ ، والشرح المنسوب للعكبري : ١٠٠/٤ .

(٢) الآية الأولى من سورة النبأ .

أَوْلى، وحين آلَ إلى ذلك استُثْقِلَت الأمثالُ وهي أَلِفَانِ بينهما همزةٌ فأبدلوا منها الياءَ فقالوا : الدَّنَايَا . وهذا مُبَيَّنٌ في « شَرْحِ تصريف ابن مَالِكٍ »[1].

والجارُّ والمجرور يَحتَمِلُ أنْ يكونَ في موضع نَصْبٍ على الحال من العَوَاقِبِ ، أي : لِمَ لا تَحْذَرُ[2] العواقبَ كائنةً من غَير الدَّنَايَا ، فيحتَمِلُ حينئذٍ ضميراً ، ويحتملُ أنْ يتعلَّقَ بقوله : تَحْذَر ، فهو خالٍ من الضَّمير .

و« أو » حرفُ عَطْفٍ ، و« ما » يجوزُ أَنْ تكونَ موصولةً ونكرةً موصوفةً ، وقد حُذِفَ المبتدأ من الصِّلَةِ أو الصِّفَةِ ، كأنه قال : أو الذي هو عليكَ حَرَامٌ ، أو شَيءٌ هو عليك حرامٌ ، وسوَّغَ حَذْفَ المبتدأ الطُّولُ بقوله : عَلَيكَ ، كما رَوَى الخليلُ عن العَرَب : « مَا أَنَا بِالَّذِي قَائِلٌ لَكَ شَيْئاً » ،/ ومثله قولُهُ تَعَالى[3]: ﴿ وَهُوَ ٱلَّذِى فِى ٱلسَّمَآءِ ﴾ التَّقديرُ : الذي هو في السَّماء إلهٌ ، وحَسَّنَ حَذْفَ « هُو » تَقَدُّمُ ذِكْره ، وطولُ الكلام بـ« في » ومجرورها، وهو متعلِّقٌ بـ« إله » ؛ لأنه بمعنى معبودٌ في السَّمَاء . [٨٤/أ]

فإنْ قُلْتَ : فهلاَّ كان رَفْعُ « إله » بالابتداء ، و« في السَّمَاء » خبرُهُ ، والجملَةُ صِلَةٌ ، ويُستَغْنى بذلك عن تقدير مبتدأ ؟

أجبتُ : يمتنعُ ذلك لخُلُوِّ الصِّلَةِ من عائدٍ ملفوظٍ به أو مقدَّر .

وقولُهُ : « عليكَ » يتعلَّقُ بـ « حرام » ؛ لأنه في معنى اسم المفعول ،

---

(١) شرح التعريف بضروري التصريف : ١٢٠ وما بعدها ، وانظر إيجاز التعريف : ١٢١ .

(٢) في (ت) : أي : لا تحذر العواقب ...

(٣) سورة الزخرف ، من الآية (٨٤) .

أي : هو محرَّمٌ عليك .

وموضعُ « ما » جرٌّ بالعَطْفِ على « الدَّنَايَا » . وهذا ظاهرٌ .

*　　*　　*

ومنها [1]:

٦٩ ـ أَذَا الجُوْدِ أَعْطِ النَّاسَ مَا أَنْتَ مَالِكٌ　　وَلاَ تُعْطِيَنَّ النَّاسَ مَا أَنَا قَائِلُ

الهمزةُ للنِّداء ، و« ذَا الجُوْدِ » منادَى مضافٌ ، أي : يَا ذا الجُوْدِ .

« أَعْطِ » فعلُ أمر ، وعلامةُ بنائه حَذْفُ الياء التي هي لامُهُ ، وفاعلُهُ مُضْمَرٌ للمخَاطَبِ، وهو يتعدَّى إلى مفعولَين ثانيهما غير الأوَّلُ، و« النَّاس » مفعولُهُ .

و« ما » يجوزُ أنْ تكونَ موصولةً ، ويجوزُ أنْ تكونَ موصوفةً .

و« أنت مالكٌ » مبتدأٌ وخبرٌ، وهو صلَةٌ لـ« ما » أو صِفَةٌ لها، والعائدُ محذوفٌ أي: مالكُهُ، والموصولُ في موضع نَصْبٍ لأنه المفعولُ الثَّاني لقوله: أَعْطِ.

والواوُ حَرْفُ عَطْفٍ ، و« لاَ » حَرْفُ نَهْي، و« تُعْطِيَنَّ » مبْنِيٌّ لتأكيده بالنُّون الثَّقيلة ، وموضعُهُ جَزْمٌ بـ« لا » ، و« النَّاسَ » مفعولُهُ الأوَّلُ ، و« ما أنَا قَائِلُ » هو المفعولُ الثَّاني . و« ما » تحتملُ الوجهين ، والعائدُ أيضاً مقدَّرٌ أي : أنا قائلُهُ .

وقَالَ أبو الفَتْح [2]: معناهُ لاَ تُعْطِ النَّاسَ أَشْعَاري فيُفْسِدُوْهَا بِسَلْخِ مَعَانِيْهَا .

---

(١) لأبي الطيب المتنبي في الفسر ٨٤٢/٢ ، ومعجز أحمد ٣٩٧/٣ ، وشرح الواحدي : ٥٤٠ ، والصبح المنبي ٢٦/١ ، والشرح المنسوب للعكبري ١١٧/٣ . وانظر معاهد التنصيص ١٠/١ .

(٢) الفسر ٨٤٢/٢ .

وقَالَ المعرِّيُّ[1]: أَعْطِ النَّاسَ مَالَكَ ولا تُعْطِهِمْ شِعْري أي : لا تجعَلْهُم في طَبَقتي فيقولُ النَّاسُ أنتَ مِثْلَ فُلانٍ ، وشِعْرُكَ مثلُ شِعْره .

وقال بعضُ الفضلاء[2]: الذي أرادَهُ المتنبي غيرُ ما قَالاَهُ ، أمَّا الأوَّلُ فمُزَيَّفٌ لأمرين :

الأوَّلُ : أنه لا يُمكِنُهُ سَتْرُ مَدائِحِهِ عن النَّاس .

والثَّاني : أنَّ المرادَ بالمديح أنْ يسيرَ في النَّاس ، وأَجْوَدُ الشِّعْرِ ما تداوَلَتْهُ الألسُنُ وتناقلَتْهُ الرُّواةُ .

وأمَّا قولُ المعرِّي فهو قريبٌ وإنْ كان المتنبي لم يُرِدْهُ ، بل الأوْجَهُ أنَّ مُرَادَهُ : لا تُحْوِجْنِي إلى مَدْح غَيرِكَ .

* * *

ومنها[3]:

٧٠ ـ وَأَرْحَامُ شِعْرٍ يَتَّصِلْنَ لَدُنَّهُ وَأَرْحَامُ مَالٍ مَاتَنِي تَتَقَطَّعُ

« أَرْحَامُ شِعْر » مبتدأٌ، و« يَتَّصِلْنَ » فعلٌ مُستَقْبَلٌ مبنيٌّ وموضعُهُ رفعٌ ؛

---

(١) معجز أحمد ٣/٣٩٧ .

(٢) في غالب ظني أنه يقصد ابن المستوفي ، و لم أستطع التحقق من كلامه في شرحه على ديوان المتنبي وأبي تمام المسمى بـ(النظام) حيث لم أقف منه إلا على عشرة أجزاء ليس هذا منها . ومثل هذا الاعتراض سبق به أبو سهل الزوزني في كتابه (قشر الفَسر) ص : ٢٤٩ حيث اعترض على تفسير ابن جني وحده دون التعرض لذكر أبي العلاء فقال : ما أبعد هذا التفسير عن معناه .

(٣) للمتنبي أيضاً في ديوانه بشرح ابن جني (الفسر) ٢/٣٥٨ ، ومعجز أحمد ١/٢٦ ، وشرحه للواحدي ص : ٤٤ ، والشرح المنسوب للعكبري ٢/٢٤٠ . وانظر الوساطة ص : ٤٥٠ ، والتذكرة الحمدونية ٢/٣٨٥ ، والمنصف لابن وكيع ١/٤١ ، والصبح المنبي ١/٩١ .

لأنه خَبَرُ المبتدأ ، و« لَدُنَّهُ » يتعلَّقُ بقوله : « يَتَّصِلْنَ » . وقد أُنْكِرَ عليه تشديدُ النُّون لكونه غيرُ مَعْرُوفٍ في اللُّغَة . وعن ذلك أربعةُ أجوبةٍ[1]:

الأَوَّلُ : قولُ أبي الفتح[2] وهو أنه شَبَّهَ بعضَ الضَّمير ببعض ضرورةً، فكما قال : لَدُنِّي قالَ : لَدُنَّهُ ، فحَمَلَ أحدَ الضَّميرَين على صاحبه وإنْ لم يكُنْ في الهاء ما يُوجِبُ الإدغامَ ،كما قالوا : يَعِدُ ، فحَذَفوا الواوَ لوقوعها بين ياءٍ وكَسْرَةٍ ، ثمَّ قالوا : أَعِدُ ، وتَعِدُ ، ونَعِدُ، فحذفوها أيضاً مع انتفاء ذلكَ الموجِبِ .

والثَّاني : أنه يجوز أَنْ يكونَ ثقَّلَ النُّون ضرورةً ،/كما قالوا في الفَطِن الفَطِنّ ، وفي الجُبُن الجُبُنّ . وقال سُحَيم[3]: [٨٤/ب]

وَمَا دُمْيَةٌ مِنْ دُمَى مَيْسَنَا ... نَ مُعْجِبَةٌ نَظَــراً وَاتِّـصَافَا

أَرَادَ مَيْسَان فزادَ نوناً[4]. وقال الأسديُّ[5]:

---

(١) في (ت) أوجه .

(٢) الفسر ٣٥٨/٢ .

(٣) سُحيم عبد بني الحسحاس . تصغير الأسحم وهو الأسود . قتل في زمن عثمان رضي الله عنه ، وكان في لسانه لكنة أعجمية . انظر أخباره في طبقات فحول الشعراء ٤٣/١ ، والمغتالون من الشعراء ، والشعر والشعراء ٢٤١/١ .
والبيت في ديوانه : ٤٣ . وانظر الفسر ٣٥٩/٢ ، والخصائص ٢٨٢/١ ، ٤٣٧/٢ ، وسر الصناعة ١٤٧/١ ، ومعجم ما استعجم ١٢٨٤/٢، وأمالي ابن الشجري ٣٣٦/١، وضرائر الشعر: ٢٤١.

(٤) في الديوان : أراد صنماً من أصنام ميسنان . (وفي الحاشية تحت ميسنان : موضع بالشام) .

(٥) هو شقيق بن سُليك الأسدي (شاعر إسلاميٌّ) . والبيتُ أورده أبو تمام في الحماسية (١٧٠) ٢٦٣/١ من تحقيق د.عليان، وقد أحلت بها طبعة د. عسيلان . وجاء في هامش التحقيق : =

وَجَاشَتْ مِنْ جِبَالِ السُّغْدِ نَفْسِي وَجَاشَتْ مِنْ جِبَالِ خُوَارِرَزْمِ

أرادَ خُوَارَزْمَ فزادَ راءً أخرى .

والثَّالثُ : قولُ القاضي الجُرجانيِّ[1] وهو أنَّ الهاءَ لَمَّا كانت حلقيَّةً وكانت النُّونُ ساكنةً ومن حقِّها كذلك أنْ تُبَيَّنَ عند حروف الحَلْقِ حَسُنَ تشديدها لتَظْهَرَ ظهوراً شافياً .

والرَّابعُ : أنَّ النُّونَ أقرَبُ الحروف إلى حروف العلَّةِ ، وأكثَرُهَا بها شَبَهاً ؛ ألا تراها تُدْغَمُ في الواو والياء . وزِيْدَتْ ساكنةً ثالثةً في جَحَنْفَل[2] كزيادتها في فَدَوْكَس[3] وسَمَيْدَع[4] وعُذَافِر[5] .

وتُبدَلُ منها الألف في الوقف نحو : رَأَيْتُ زَيْداً ، وَاضْرِبَا .

= ورواها ابن العفيف لمعبد بن علقمة وقال : إنها لابن أبي شريك الأسدي قالها أيام كان الضحاك ابن قيس الفهري على الكوفة . وانظر شرحها للمرزوقي ٧٧٩/٢، وللتبريزي ٢٧٦/٢ .
وانظر البيت في الفسر ٣٦١/٢ ، وسر الصناعة ١٩٢/١، والمعرَّب : ١٨١، وأمالي ابن الشجري ٣٣٦/١ ، ومعجم البلدان ٤٨١/٢ ، ٩٥/٣ ، والمحكم (رزم) ٣٦/٩. وفيه : قيل : « إن خُوار مضافٌ إلى رَزم ، وقيل: أراد خُوارَزْم فزاد راءً ». وفي شرح الحماسة للتبريزي : « ويروى أيضاً خواءَرزم » .

(١) الوساطة : ٤٥١ .

(٢) الجحَنْفَل : العظيم من كل شيء . شرح أبنية سيبويه : ٥٩ ، وشرح أمثلته : ٧٣ ، وسفر السعادة ٢٠٢/١ .

(٣) فَدَوكَس : اسم رجل ، وهو ـ كما زعموا ـ الشديد . تفسير غريب الكتاب : ١٢١ ، وشرح أبنية سيبويه : ٩٦. وفي الاشتقاق : ٣٣٨ : بنو الفَدَوْكَس الذين منهم الأخطل . والفَدَوْكَس : الغليظ الجافي . وفي الصحاح ٩٥/٤ : الفدوكس الأسد .

(٤) السَّمَيْدَع : السيد . شرح أبنية سيبويه : ٧٩ . وانظر مجالس ثعلب ٤٧/١ .

(٥) العُذَافِر : اسم رجل ، وقيل : الغليظ الشديد . تفسير غريب الكتاب : ١٣٣ ، وشرح أبنية سيبويه : ٨٩ .

وجُعِلَتْ إعراباً في الأمثلة الخمسة كحروف العلَّةِ في الأسماء الستَّةِ على رأي .

وحُذِفَت عند سكونها إمَّا جوازاً نحو[1]: ﴿ قُلْ هُوَ ٱللَّهُ أَحَد ۝ ٱللَّهُ ٱلصَّمَدُ ﴾ في قراءة مَنْ حَذَفَ تنوينَ « أَحَد »[2]، و لم يُحَرِّكْهُ .

وإمَّا وجوباً في نحو : اضْرِبَ الرَّجُلَ . وإمَّا شُذوذاً كقوله[3]:

اضْرِبَ عَنْكَ الهُمُومَ طَارِقَهَا ... ضَرْبَكَ بِالسَّيْفِ قَوْنَسَ الفَرَسِ

كما أنَّ حرفَ العلَّةِ كذلك. وإذا اتَّضَحَ هذا فكما قالوا: الصَّيَارِيْف[4] وأَنْظُورُ[5]

---

(١) سور الإخلاص ، الآيتان (١-٢) .

(٢) هي قراءة أبي عمرو في أحد طرقه . انظر السبعة : ٧٠١ ، وجامع البيان : ٧٨٩ .

(٣) هو طرفة ، والبيت في ديوانه : ١٠٧ . ونقل أبو زيد الأنصاري في النوادر : ١٦٥ عن أبي حاتم قال : أنشدني الأخفش بيتاً مصنوعاً لطرفة ، وأنشَدَ البيت .
والبيت في جمهرة اللغة ٨٥٢/٢ ، والمسائل العسكريات : ١٣٠ ، والبغداديات : ٤٣٧ ، وسر الصناعة ٨٢/١ ، والخصائص ١٢٦/١، والصحاح (قنس) ، والإنصاف : ٤٥٤ ، والفريدة: ٧٣، وشرح المفصل ٣٣/٢ ، والمغني : ٨٤٢ ، وشرح أبياته ٣٥٨/٧ ، والهمع ٤٠٤/٤ ، والخزانة ٤٥٠/١١ . والقونس : عظمٌ ناتئ بين أذنَي الفرس .(الصحاح) .

(٤) من بيت الفرزدق في ديوانه ص : ٥٧٠ (طبعة الصاوي) وتمامه :
تَنْفي يَدَاها الحَصَى في كُلِّ هَاجِرَةٍ ... نَفْيَ الدَّراهِمِ تَنْقَادُ الصَّيارِيْفِ
وهو من شواهد سيبويه في الكتاب ١٠/١، وانظر الحجة لأبي علي ٤٤٧/٦، والإغفال ٣٧٣/٢ ، والخصائص ٣١٥/٢ ، وضرائر الشعر : ٣٦ ، والخزانة ٢٥٥/٢ وغيرها كثير .

(٥) من بيت منسوب لابن هرمة ، وأُثبت في ملحقات شعره : ٢٣٩ ، وتمامه :
وإنَّني حيثُمَا يَشْري الهوى بَصَري ... مِنْ حيثُمَا ما سَلَكُوا أدنو فأنظُورُو
وانظر المسائل الحلبيات ص : ١١٣ ، والحجة للأبي علي ٨٠/١ ، والخصائص ٣١٦/٢ ، وسر الصناعة ٢٩/١ ، وما يجوز للشاعر في الضرورة ص : ١٢٧ ، وضرائر الشعر : ٣٥ ، وشرح أبيات المغني ١٤٠/٦ ، والخزانة ١٢١/١ ، وغيرها .

ومُنْتَزَاحِ[1] فزادوها ، جاز للمتنبي أنْ يزيدَ النُّونَ .

نَعَمْ نَقَلَ القاضي الجرجانيُّ[2] أنه خُوطِبَ في ذلكَ فجَعَلَ مكان لَدُنَّهُ بِبَابِهِ ، ورُوي أيضاً بجوده[3].

وهنا تنبيهٌ :

وهو أنه استَعْمَلَ لَدُن بغير مِنْ ، وهو قليلٌ ، قال تَعَالى[4]: ﴿ مِن لَّدُنْ حَكِيمٍ عَلِيمٍ ﴾ ، و﴿ قَدْ بَلَغْتَ مِن لَّدُنِّي عُذْرًا ﴾[5]، وأنشَدَ سيبويه[6]:

مِنْ لَدُ شَوْلاً فَإلى إتْلائِهَا

وعذرُ المتنبي أنها قد استُعْمِلَتْ غيرَ مقترنة بمِنْ ، قالَ الشَّاعرُ[7]:

---

(١) من بيت لإبراهيم بن هرمة في شعره : ٩٥ وهو :

وأنتَ مِنَ الغوائل حين تُرْمَى ... ومِنْ ذَمِّ الرِّجَـالِ بمُنْتَزَاحِ

وانظر الحجة لأبي علي ١/٨١ ، وسر الصناعة ١/٢٥ ، ٢/٧١٩، وأمالي ابن الشجري ١/١٨٤، ٣٣٨ ، وشرح شواهد شروح الشافية ص : ٢٥ وغيرها .

(٢) الوساطة : ٤٥٠ .

(٣) انظر أمالي ابن الشجري ١/٣٣٨ .

(٤) سورة النمل ، من الآية (٦) .

(٥) سورة الكهف ، من الآية (٧٦) .

(٦) لم أقف على قائله . وهو في الكتاب ١/ ٢٦٤ ، وانظر شرحه ٢/٦٢ (مخطوط) ، والإغفال ١/٢١٥ ، ٢/٣٨٢ ، وسر الصناعة ٢/٢٦٦ ، وشرح المفصل ٤/١٠١ ، ٨/٣٥ ، وشرح التسهيل ١/٣٦٥، والمغني : ٥٥١ ، وشرح أبياته ٦/٢٨٧ ، والهمع ٢/١٠٥ ، والخزانة ٤/٢٣ .
والشَّوْلُ : جمعٌ واحدُهُ (شائلة) ، وهي الناقة التي خفَّ لبنها ، وارتفع ضرعها ، وأتى عليها من نَتاجها سبعة أشهر أو ثمانية .

(٧) هو عمرو بن حسَّان (شاعرٌ صحابيٌّ) . وانظر إصلاح المنطق : ٥٠ ، ٢٦٤ ، وتهذيبه : ٤١ ، والاختيارين : ١٦٥ ، والفسر ٢/٣٦٢ ، وأمالي ابن الشجري ١/٣٣٩ ، واللسان (قتر ، كثر) ، والخزانة ٧/١١٢ .

وَأَنَّ الكُثْرَ أَعْيَانِي قَدِيْماً وَلَمْ أُقْتِرْ لَـدُنْ أَنِّي غُـلامُ

وقال كُثَيِّرٌ[1]:

وَمَا زِلْتُ مِنْ لَيْلَى لَدُنْ أَنْ عَرَفْتُهَا لَكَالهَـائِـمِ المُقْـصَـى بِكُــلِّ مَـكَانِ

ومن غريب ما جاء فيها قراءةُ عاصِمٍ[2]: ﴿ لَدْنِهِ ﴾ . قال أبو علي[3]: ليست الكسرةُ فيه جَرّاً ، وإنَّما هي للالتقاء السَّاكنين ، وذلك أنَّ الدَّالَ أُسْكِنَتْ كما أُسْكِنَت الباءُ في سَبْع ، والنُّونُ بعدها ساكنةٌ ، فكُسِرَ الثَّاني منهما .

و« أَرْحَامُ مَالٍ » مبتدأٌ ، و« مَاتَنِي » خبرُهُ ، والأصلُ ما تَنِي عن أنْ تتقطَّعَ أي : ما تَفْتُرُ عن ذلك ، فحَذَفَ حرفَ الجرِّ ، ثمَّ حَذَفَ « أنْ » فرُفِعَ الفعلُ .

قَالَ أبو الفتح[4]: والمعنى أنه يحبُّ المديح فيهونُ له المالُ .

وقَالَ المعرِّيُّ[5]: « استعار الأرحام للشِّعْر والمال كما يَفعَلُ الشُّعَراءُ ،

---

(١) ديوانه : ١١٥ . وهو فيه برواية :

وَمَا زِلْتُ مِنْ لَيلَى لَدُنْ طَرَّ شَارِبي إلى اليَـوْم كَالمُقْصَـى بِكُلِّ سَــبِيْلِ

ويروى (ليلى) مكان (سلمى) ، و(مَـرَاد) مكان (بلاد) . وانظر المنصف ٥٢/٣ ، والفسر ٣٦٢/٢، والمغني : ٣٠٨ ، وشرح أبياته ٣٥٨/٤ ، والدرر ١٨٨/٢ ، وهو من غير نسبة في الهمع ٢/ ١٧٨. ويستشهد به أيضاً على دخول اللام على خبر (مازلت) ، وهو قوله : (كالهائم).

(٢) الآية (٤٠) من سورة النساء . وهذه قراءة عاصم برواية أبي بكر . انظر السبعة : ٣٨٨ ، وجامع البيان : ٤٧٥ ، ٦٠٠ ، والإقناع ٦٨٨/٢ .

(٣) الحجة ١٢٤/٥ .

(٤) الفسر ٣٦٢/٢ .

(٥) معجز أحمد ٣١٥/١ .

فيُخرِجُوْنَ الأشياءَ عن أصولها ، فيقولون: مَاءُ الصَّبَابَةِ، وغمامُ العطاء[1]».
انقضى كلامُهُ.

[٨٥/أ] **وفيه نَظَرٌ** ؛ لأنَّ الاستعارة ليست مختصَّةً بالشِّعْر ، وإنَّما هي ضَرْبٌ من البديع يتَّسِعُ في النَّثر كاتِّسَاعِهِ في النَّظْم ./ وقَد جَاءَ في الكتاب العَزيز من ذلك أَشْيَاءُ ، قَالَ تَعَالى[2]: ﴿ وَٱخْفِضْ لَهُمَا جَنَاحَ ٱلذُّلِّ مِنَ ٱلرَّحْمَةِ ﴾ ، استعارَ للذُّلِّ جَنَاحاً ، وهذا أبلَغُ من أنْ يُقَالَ : أَلِنْ لَهُمَا جَانِبَكَ .

وقال تَعَالى[3]: ﴿ يَوْمَ يُكْشَفُ عَن سَاقٍ ﴾، استَعَارَ لِشَدَّةِ الأمر سَاقاً؛ لأنكَ تقولُ لِمَنْ يحتاجُ أنْ تنبِّهَهُ : شَمِّر عن سَاقِكَ ، فيكونُ أَوْكَدَ من قَولكَ : جُدَّ في هَذا الأَمْر .

وقال تَعَالى[4]: ﴿ وَقَدِمْنَآ إِلَىٰ مَا عَمِلُواْ مِنْ عَمَلٍ فَجَعَلْنَـٰهُ هَبَآءً مَّنثُورًا ﴾، فحقيقةُ « قَدِمْنَا » عَمَدْنَا ، وقَدِمْنَا أبلَغُ لأنه دَلَّ به على ما كان من إمهاله لهم حتَّى كأنه كان غائباً عنهم ثمَّ قَدِمَ فاطَّلَعَ على غير ما ينبغي فجازاهم بحَسَبِهِ . ومعنى « فجَعَلْنَاهُ هَبَاءً مَنْثُوراً » أَبْطَلْنَاهُ ، لكنَّ ذلكَ أبلَغُ ، فعُدِلَ إليه .

وقال تَعَالى[5]: ﴿ إِنَّا لَمَّا طَغَا ٱلْمَآءُ حَمَلْنَـٰكُمْ فِى ٱلْجَارِيَةِ ﴾ فمعنى « طَغَى » عَلاَ وطَمَا ، لكنَّ ذلك أبلَغُ ؛ لِمَا فيه من الدلالة على القَهْر ؛ إذ الطُّغيانُ عُلُوٌّ فيه قهرٌ وغلَبَةٌ .

---

(١) جملة (وغمام العطاء) ساقطة من (ت) .
(٢) سورة الإسراء ، من الآية (٢٤) .
(٣) سورة القلم ، من الآية (٤٢) .
(٤) سورة الفرقان ، من الآية (٢٣) . وفي (ت) : وقدمنا إلى ما قدموا من عمل ، وهو خطأ .
(٥) سورة الحاقة ، من الآية (١١) .

ومن ذلك استعارةُ النَّبي ﷺ للغَيرَةِ أَنْفاً حين قَالَ[1]: « جَدَعَ الحَلاَلُ أَنْفَ الْغَيْرَةِ » .

ولولا تضمُّنُ الاستعارةِ زيادَةً المعنى على ما في الحقيقة لَمَا جازَ العدولُ إليها .

قالَ النَّقيبُ ابنُ الشَّجريِّ[2] رحمه الله تَعَالى : واتِّصَالُ أَرْحَامِ الشِّعْر عند الممدوح يحتمل معنيين :

أحدهما : أنْ يَقبَلَ الشِّعْرَ ويُثيبَ عليه ، فيحصُلُ بينهما اتِّصَالٌ كاتِّصَالِ القرابات .

والآخَرُ : أنه يُمدَحُ بأشعار كثيرة تجتمعُ عنده، فيتَّصِلُ بعضُهَا ببعض كاتِّصَالِ الأرحام .

وكذلك تَقَطُّعُ أرحام المال يحتمل معنَيَين :

أحدهما : أنْ تَفَرُّقَهُ بعد اجتماعه عليه كقَطْعِ الرَّحِم .

والآخَرُ : أنَّ المالَ لا يجتمع عنده ، فمَنْعُهُ ذلك كقَطْعِهِ لأرحامٍ مُشتَبِكَةٍ .

* * *

---

(١) لم أقف على هذا الأثر إلا في كتب الأدب . قال ابن الشجري في أماليه ٣٤٣/١ : « رأى النبي ﷺ علياً وفاطمة في بيت فردَّ عليهما الباب وقالَ : جدعَ الحلالُ أنفَ الغيرة » ، وجاء في مجمع الأمثال ١٦٣/١ : « قاله النبي ﷺ ليلة زُفَّت فاطمة إلى عليٍّ رضي الله تعالى عنهما ، وهذا حديثٌ يروى عن الحجاج بن منهال يرفعه ». وقد أورده الثعالبي في ثمار القلوب : ٣٣٠ ، وأبو هلال في ديوان المعاني ١٠١/١ ، ٩٥/٢ ، والصناعتين : ٨٥ . وانظر محاضرات الأدباء : ٤٦٥ ، والتذكرة الحمدونية ٣١٧/٢ .

(٢) الأمالي ٣٤٤/١ .

ومنها[1]:

٧١ـ بِمَا بِجَفْنَيْكِ مِنْ سِحْرٍ صِلِي دَنِفاً   يَهْوَى الحَيَاةَ وَأَمَّا إِنْ صَدَدْتِ فَلاَ

الباءُ قَسَمِيَّةٌ ، و« ما » يجوز أنْ تكونَ موصولةً[2]، وأنْ تكونَ نكرةً موصوفةً ، والباءُ الثَّانيةُ ظرفيَّةٌ بمعنى في ، و« جَفنَيْكِ » مجرورٌ بها . فإنْ جَعَلْتَ « ما » موصولةً لم تتعلَّق الباءُ إلاَّ بفعل للُزُومِ الصِّلَةِ الجملَةَ . ومثلُهُ قولُهُ تَعَالى[3]: ﴿ لَلَّذِى بِبَكَّةَ مُبَارَكًا ﴾ ، وإنْ جَعَلْتَهَا موصوفةً جازَ أنْ تُعلِّقَهَا بفعلٍ أو اسمِ فاعل .

و« مِنْ سِحْرٍ » يحتمل أنْ يتعلَّقَ بمحذوفٍ هو حالٌ من الضَّمير في الصِّلَةِ أو الصِّفَةِ ، وذلك هو العاملُ فيه . ويحتمل أنْ يتعلَّقَ بأحدهما تعلُّقَ المفعوليَّة .

و« صِلي » فعلُ أمر، والياءُ فيه عند سيبويه ضميرٌ دالٌّ على التَّأنيث ، وعند الأخفش حرفُ التَّأنيث ، والفاعلُ مُقَدَّرٌ .

وقوله : « بِمَا » يتعلَّقُ بمحذوفٍ هو حالٌ من الياء في « صِلي » ، أو من الضَّمير المقدَّر ، والعاملُ فيه « صِلي » ، والتَّقديرُ : صِلي مَسْؤُولَةً بِمَا في جَفْنَيْكِ ، كما تقولُ : بِاللهِ زُرْنِي ، أي : زُرْنِي مَسْؤُولاً باللهِ .

---

(١) لأبي الطيب المتنبي في ديوانه بشرح ابن جني (الفسر) ٣/٦٠ ، وشرح الواحدي : ٢٤ ، والشرح المنسوب للعكبري ٣/١٦٣ .

(٢) عبارة (يجوز أن تكون) ساقطة من (ت) .

(٣) سورة آل عمران ، من الآية (٩٦) .

و« دَنِفاً » مفعولُ « صِلِي » ، ويُقالُ للمريض : دَنِف بكَسْر النون ، فعلى هذا يُثَنَّى ويُجمَعُ ويُؤَنَّثُ ؛ لأنه صفةٌ كحَذِر / وبَطِر ، ودَنَف بفتح النُّون فعَلَى هذا يَلْزَمُ إفرَادُهُ ؛ لأنه مَصْدَرٌ مَوصُوفٌ به الشَّخْصُ . ونظيرُ ذلكَ : رَجُلٌ كريمٌ وكَرِمٌ . [٨٥/ب]

و« يَهْوَى الحَيَاةَ » جملةٌ منصوبةُ الموضع لأنَّهَا صفةُ دَنِف ، والعائدُ فاعلُ « يَهْوَى » ، والألفُ في « يَهْوَى » على هذا ثابتةٌ خَطّاً ، ويجوزُ أنْ يكونَ بغير ألف؛ لكونه جوابَ الأمر فسَقَطَتْ للجَزْمِ، ومثلُهُ قولُهُ تَعَالى[(١)]: ﴿ فَأَرْسِلْهُ مَعِيَ رِدْءًا يُصَدِّقُنِيٓ ﴾ ، قُرِئ بالرَّفْع والجزم[(٢)] .

وقد تقدَّمَ القولُ في « أمَّا » .

وقال أبو الفتح[(٣)]: « الفاءُ في قوله : « فَلاَ » جوابُ « أمَّا » لا جوابُ إنْ، ومثلُهُ قولُهُ تَعَالى[(٤)]: ﴿ وَأَمَّآ إِن كَانَ مِنْ أَصْحَٰبِ ٱلْيَمِينِ ۝ فَسَلَٰمٌ لَّكَ مِنْ أَصْحَٰبِ ٱلْيَمِينِ ﴾ . » انتهى كلامُهُ .

وإنَّما وَجَبَ ذلك لأنَّ « أمَّا » أَسْبَقُ الْمُجَابَينَ، وجوابُ الشَّرْط محذوفٌ دلَّ عليه الجوابُ المذكورُ ، وسَدَّ ذلكَ مَسَدَّهُ ، ونظيرُهُ قولُكَ : وَاللهِ إنْ زُرْتَني لأُكْرِمَنَّكَ ، جَعَلْتَ الجواب للقَسَم لتقدُّمِهِ ، وكذلك إنْ قدَّمْتَ الشَّرْطَ كان الجوابُ له كقولكَ : إنْ تَزُرْنِي وَاللهِ أُكْرِمْكَ ، وقالَ تَعَالى[(٥)]:

---

(١) سورة القصص ، من الآية (٣٤) .

(٢) قرأ الفعل (يصدقني) بالرفع عاصم وحمزة، وقرأ الباقون بالجزم . انظر السبعة : ٤٩٤، والتيسير: ٤٠١ .

(٣) الفسر ٦٠/٣ .

(٤) سورة الواقعة ، الآيتان (٩٠ ـ ٩١) .

(٥) سورة الحشر ، من الآية (١٢) .

﴿ لَئِنۡ أُخۡرِجُواْ لَا يَخۡرُجُونَ مَعَهُمۡ ﴾ ، لَمَّا كانت اللاَّمُ في « لئن » مُؤْذِنَةً بالقَسَم كانَ الجوابُ له ، والتَّقديرُ : وأمَّا إنْ صَدَدْتِ فلاَ يَهْوَى الحَيَاةَ ، فحُذِفَ ذلك لدلالة ما قبلَهُ عليه . ومثلُ قولِهِ في المعنى قولُ دِعْبِل[1]:

مَا أَطْيَبَ العَيْشَ فَأَمَّا عَلَى ... أَنْ لاَ أَرَى وَجْهَكِ يَوْماً فَلاَ

لَوْ أَنَّ يَوْماً مِنْكِ أَوْ سَاعَةً ... تُبَاعُ بِالدُّنْيَا إِذاً مَا غَلاَ

* * *

قالَ المؤلِّفُ وفَّقهُ الله لمراضيه[2]:

هَذَا آخِرُ ما تَيَسَّرَ لي ذِكْرُهُ ، وأَرْجُو من الله تَعَالى أنْ يَنْفَعَ به، ويَستُرَ ما عَرَضَ فيه من خَطأٍ كَبَا فيه جَوَادُ الفِكْرِ، أو سَهْوٍ اتَّفَقَ لِحُدُوثِ حَوَادِثِ الدَّهْرِ ، فهو العليمُ بخفِيِّ المقاصِدِ، والمستجَارُ به عند خُذْلانِ المسَاعِدِ. والحمدُ لله رَبِّ العَالمين أَوَّلاً وآخِراً ، وصلاتُهُ علَى سَيِّدِنَا محمَّدٍ النَّبيِّ الأُمِّيِّ وعَلَى آلِهِ وصَحْبِهِ وسَلَّمَ[3].

---

(١) ديوانه : ١٢١ . وانظر أمالي ابن الشجري ٣٥٧/١ . والشاعر هو دعبل الخزاعي أبو علي ابن علي بن رزين ، وقيل اسمه الحسن ولقبه دعبل . شاعر إسلامي جيد الشعر ، عاصر خلفاء بني العباس ، وهجا منهم المعتصم فطلبه ، لكن دعبلاً هرب واستتر . كان يجالس أبانواس وأباالشيص. انظر الشعر والشعراء ٢/ ٤٨٩ ، والأغاني ١٨/ ٢٩ ، ووفيات الأعيان ١٧٨/١، وتاريخ بغداد ٨/ ٣٨٢ .

(٢) في (ص) : رحمه الله .

(٣) جاء في آخر النسخة (ت) التركية ما نصه : تم الكتاب بحمد الله تعالى ، قال المؤلف رحمه الله : هذا آخر ما تيسر لي ذكره ، وأرجو من الله تعالى أن ينفع به ، ويستر ما عرض فيه من خطأ كبا فيه جوادُ الفكر ، أو سهوٍ اتفق لحدوث حودات الدهر ، فهو العالم بخفي المقاصد ، والمستجار به عند خذلان المساعد . ووقع الفراغ منه في الليلة المسفرة عن صباح الأحد سادس شعبان المبارك

ووافقَ الفرَاغُ من نَسْخِهِ ضاحي نهار الخميس سَادِسَ
عَشَرَ رَجبٍ المبارك سنةَ إحدى وتسعين وستِّمائةٍ على يدِ
أضعَفِ عبادِ الله تَعَالى حَسَن بنِ صالح بنِ أحمدَ بن جَعْفَرٍ،
رَحِمَ اللهُ مَنْ تَرَحَّمَ عليه وعلى المسلمين أجمعين[1].

* * *

= من سنة ست وسبعين وستمائة ، والحمد لله حق حمده ، وصلاته على محمد وآله الطاهرين .
هذا آخر ما وجد من هذا الكتاب الموسوم بقواعد المطارحة لمولانا الشيخ الإمام جمال الدين حسين بن إياز النحوي تغمده الله برحمته ، وأسكنه بحبوحة جنته بمنه وكرمه . كتبه العبد الفقير علي بن صخر العلوي الحسيني ، وكان الفراغ منه في يوم الخميس ثالث عشر صفر ختمه الله بالخيرات من سنة تسعين وستمائة الهلالية حامداً لله ومصلياً على محمد النبي وآله ، نقلاً من نسخة بخط الشيخ قطب الدين سيجر عتيق الشيخ المذكور رحمه الله تعالى .
وجاء في خاتمة نسخة (ص) : علقه لنفسه أضعف عباد الله عبد الله بن محمود الجيلي ، أصلحه الله وتاب عليه ، وغفر بفضله لوالديه فإنه مجيب الدعوات ، وهو الذي يقبل التوبة عن عباده ويعفو عن السيئات .
يقول العبد الفقير إلى الله القدير أبو عمر عبد الله بن عمر الحاج إبراهيم : وافق الفراغ من نسخه على جهاز الحاسب ظهر يوم الأربعاء تاسع جمادى الأولى من سنة تسع وعشرين وأربعمائة وألف من هجرة المصطفى عليه أفضل صلاة وأزكى سلام ، ويوافقها من تاريخ الميلاد الرابع عشر من شهر أيار من سنة ثمان وألفين للميلاد . وكان ذلك في مكتبي بجامعة الملك فهد للبترول والمعادن بمدينة الظهران شرقي المملكة السعودية . ثم كان الانتهاء من تحقيقه والتعليق عليه ومقابلة نسخه في شهر محرم الحرام من شهور سنة إحدى وثلاثين وأربعمائة وألف من هجرة المصطفى عليه الصلاة والسلام أحسن تقضيها بخير وعافية على جميع المسلمين . أسأل الله أن يتقبله مني ، وأن يجعله ذخراً لي يوم ألقاه، فلقد أفنيت فيه من زهرة شبابي ونفيس أوقاتي ما أحتسبه عنده سبحانه، أسأله تعالى أن يغفر لي ولمؤلفه وناسخه ولمن اطلع عليه وقرأه وأن يحشرنا جميعاً تحت لواء سيد المرسلين ، إنه نعم المولى ونعم النصير .

(١) جاء في هامش (ح) : انتهت المقابلة والاجتهاد في التصحيح في مجالس آخرها خامس عشر ربيع الآخر من سنة تسع وتسعين وستمائة . كتبه الفقير إلى الله تعالى حسن بن داود غفر الله له .

فهرس الفهارس

فهرس الآيات

* * *

فهرس الأحاديث والآثار

* * *

فهرس أمثال العرب وأقوالهم
وأمثلة النحويين

* * *

فهرس الأشعار والأرجاز

الدال

الراء

النون

الهاء

الواو

الياء

* * *

فهرس الأعلام

تنبيه : الأعلام المشهورة بكنيتها (ابن فلان) أو (أبو فلان) جعلت في أول الفهرس

* * *

فهرس الكتب الوارد في المتن

* * *

فهرس المصادر والمراجع

الألف

- **ائتلاف النصرة في اختلاف نحاة الكوفة والبصرة**. لعبد اللطيف بن أبي بكر الشرجي الزبيدي (ت٨٠٢هـ)، تحقيق: د. طارق الجنابي، عالم الكتب ـ بيروت، ط١ ـ ١٤٠٧هـ ـ ١٩٨٧م .
- **الإبدال**. لأبي يوسف يعقوب بن السكيت (ت٢٤٤هـ)، تحقيق: د. حسين محمد شرف ، الهيئة العامة لشؤون المطابع الأميرية ـ القاهرة، ١٣٩٨هـ ـ ١٩٧٨م .
- **الإبدال والمعاقبة والنظائر** . لأبي القاسم عبد الرحمن بن إسحاق الزجاجي (ت٣٤٠هـ)، تحقيق الأستاذ عز الدين التنوخي ، دار صادر ـ بيروت ، ط٢ ، ١٤١٢هـ ـ ١٩٩١م .
- **أبنية الأسماء والأفعال والمصادر** . لأبي القاسم علي بن جعفر بن القطاع الصقلي (ت٥١٥هـ)، تحقيق د.أحمد محمد عبدالدايم ، دار الكتب المصرية ـ القاهرة ، ١٩٩٩م .
- **إتحاف ذوي الاستحقاق ببعض مراد المرادي وزوائد أبي إسحاق** . لمحمد بن أحمد ابن غازي العثماني المكناسي (ت٩١٩هـ)، تحقيق حسين عبد المنعم بركات ، مكتبة الرشد ، ط١ ، ١٤٢٠هـ ـ ١٩٩٩م .
- **إتحاف الفاضل في الفعل المبني لغير الفاعل** . لمحمد علي بن علان الصديقي الشافعي (ت٧٧٦هـ)، دار الكتب العلمية ـ بيروت ، ط١ ، ١٤٠٧هـ ـ ١٩٨٧م .
- **إتحاف فضلاء البشر في القراءات الأربعة عشر**. للشيخ أحمد بن محمد البنا (ت١١١٧هـ)، تحقيق: د. شعبان محمد إسماعيل، عالم الكتب ـ بيروت، مكتبة الكليات الأزهرية ـ القاهرة، ط١ ـ ١٤٠٧هـ ـ ١٩٨٧م .
- **اتفاق المباني وافتراق المعاني** . لسليمان بن بنين الدقيقي (ت٦١٤هـ)، تحقيق د. يحيى عبد الرؤوف جبر ، دار عمار ـ عمان ، ط١ ، ١٤٠٥هـ ـ ١٩٨٥م .
- **الإحكام في أصول الأحكام**. لأبي محمد علي بن أحمد بن سعيد بن حزم الأندلسي (ت٤٥٦هـ).
- **أخبار القضاة** .لأبي بكر محمد بن خلف بن حيان بن صدقة الضبي البغدادي الملقب بوكيع (ت٣٠٦هـ) ، تحقيق عبد العزيز مصطفى المراغي ، المكتبة التجارية الكبرى ـ القاهرة ، ط١ ، ١٣٦٦هـ ـ ١٩٤٧م .
- **أخبار النحويين البصريين** ومراتبهم وأخذ بعضهم عن بعض. لأبي سعيد الحسن بن عبد الله بن المرزبان السيرافي (ت٣٦٨هـ)، تحقيق: أستاذنا الدكتور محمد إبراهيم البنا، دار الاعتصام، ط١ ـ ١٤٠٥هـ ـ ١٩٨٥م .
- **الاختيارين** . لأبي الحسن علي بن سليمان بن الفضل الأخفش الأصغر (ت٣١٥هـ) ، تحقيق د.فخر الدين قباوة ، ط٢ ، مؤسسة الرسالة ـ بيروت ، ١٤٠٤ هـ ـ ١٩٨٤م .
- **أدب الكاتب** . لأبي محمد عبد الله بن مسلم بن قتيبة (ت٢٧٦هـ)، تحقيق : محمد أحمد الدالي، مؤسسة الرسالة ـ ط٢ ـ ١٤٠٥هـ ـ ١٩٨٥م .
- **ارتشاف الضرب من لسان العرب** . لأبي حيان أثير الدين محمد بن يوسف الأندلسي (ت٧٤٥هـ)، تحقيق: د. رجب عثمان محمد ، مكتبة الخانجي ـ القاهرة ، ١٤١٨هـ ـ ١٩٩٨م .

▪ **إرشاد الأريب إلى معرفة الأديب** (معجم الأدباء). لشهاب الدين أبي عبد الله ياقوت ابن عبد الله الحموي الرومي البغدادي (ت٦٢٦هـ)، دار الفكر ـ دمشق، ١٤٠٠هـ ـ ١٩٨٠م .
▪ **الأزمنة والأمكنة** . لأبي علي أحمد بن محمد بن الحسن المرزوقي الأصفهاني (ت٤٢١هـ) ، دار الكتاب الإسلامي ـ القاهرة .
▪ **الأزهية في علم الحروف** . لعلي بن محمد النحوي الهروي (ت٤١٥هـ)، تحقيق : عبد المعين الملوحي، مطبوعات مجمع اللغة العربية ـ دمشق، ط٢ ـ ١٤٠٢هـ ـ ١٩٨١م .
▪ **أساس البلاغة** . لأبي القاسم محمود بن عمر الزمخشري (ت٥٣٨هـ)، تحقيق: عبد الرحيم محمود، دار المعرفة ـ ١٤٠٢هـ ـ ١٩٨٢م .
▪ **الاستدراك على أبي علي في الحجة** . لأبي الحسن علي بن الحسين الباقولي الأصفهاني (ت ٥٤٣ هـ) ، تحقيق : د. محمد أحمد الدالي ، مكتبة البابطين للشعر العربي ـ الكويت ط١ ـ ١٤٢٨هـ ـ ٢٠٠٧م .
▪ **الاستدراك على سيبويه في الأبنية** . لأبي بكر محمد بن الحسن الزُّبيدي (ت٣٧٩هـ)، تحقيق : د. حنا جميل حداد، دار العلوم للطباعة والنشر ـ الرياض، ط١ ـ ١٤٠٧هـ ـ ١٩٨٧م .
▪ **الاستغناء في أحكام الاستثناء**. لشهاب الدين أحمد بن إدريس القرافي (ت٦٨٢هـ)، تحقيق: د. طه محسن، منشورات وزارة الأوقاف العراقية ـ بغداد، مطبعة الإرشاد، ١٤٠٢هـ ـ ١٩٨٢م .
▪ **الاستيعاب في معرفة الأصحاب** . لأبي عمر يوسف بن عبد الله بن محمد بن عبد البر (ت٤٦٣هـ)، تحقيق: علي محمد البجاوي، مكتبة نهضة مصر ـ القاهرة .
▪ **أُسْدُ الغابة في معرفة الصحابة** . لعز الدين بن الأثير الجزري (ت٦٣٠هـ)، تحقيق : أستاذنا الدكتور محمد إبراهيم البنا وزميليه، دار الشعب ـ القاهرة ـ ١٩٧٠م .
▪ **أسرار العربية** . لأبي البركات عبد الرحمن بن محمد بن أبي سعيد الأنباري (ت٥٧٧هـ)، تحقيق : د. فخر الدين قدارة ، دار الجيل ـ بيروت ، ط١ ، ١٤١٥هـ ـ ١٩٩٥م ، والنسخة المطبوعة في مجمع اللغة العربية بدمشق بتحقيق الأستاذ : محمد بهجة البيطار ١٣٧٧هـ ـ ١٩٥٧م .
▪ **إسفار الفصيح** . لأبي سهل محمد بن علي بن محمد الهروي النحوي (ت ٤٣٣هـ) ، تحقيق د.أحمد سعيد قشاش ، مطبوعات الجامعة الإسلامية ـ المدينة المنورة ، ط١ ، ١٤٢٠هـ .
▪ **أسماء خيل العرب وفرسانها** . لأبي عبد الله محمد بن زياد الأعرابي (ت٢٣١هـ) ، تحقيق جرجس لوي دولابدا ، مطبعة بريل ليدن ١٩٢٨م .
▪ **أسماء خيل العرب وأنسابها وذكر فرسانها**. لأبي محمد الحسن بن أحمد الأعرابي (الأسود الغندجاني) (بعد٤٣٠هـ)، تحقيق: د. محمد علي سلطاني، مؤسسة الرسالة ـ بيروت، ١٤٠٢هـ ـ ١٩٨١م .
▪ **أسماء الريح** . لأبي عبد الله الحسين بن أحمد بن خالويه الهمذاني النحوي الشافعي (ت٣٧٠هـ)، تحقيق: د.حسين محمد شرف سنة ١٩٨٤م .
▪ **أسماء المغتالين من الأشراف في الجاهلية والإسلام وأسماء من قُتل من الشعراء**. لأبي جعفر محمد ابن حبيب البغدادي (ت٢٤٥هـ) تحقيق: عبد السلام هارون = نوادر المخطوطات .
▪ **إشارة التعيين في تراجم النحاة واللغويين**. لعبد الباقي بن عبد المجيد اليماني (ت٧٤٣هـ)، تحقيق: د. عبد المجيد دياب، مطبوعات مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية، ط١ ـ ١٤٠٦هـ ـ ١٩٨٦م .

- **الأشباه والنظائر** . لجلال الدين عبد الرحمن أبي بكر السيوطي (ت٩١١هـ)، تحقيق : مجموعة من الباحثين، من مطبوعات مجمع اللغة العربية ـ دمشق، ١٤٠٧هـ ـ ١٩٨٧م
- **الاشتقاق** . لأبي بكر محمد بن الحسن بن دريد (ت٣٢١هـ)، تحقيق: عبد السلام هارون، مكتبة الخانجي ـ القاهرة، ١٣٧٨هـ ـ ١٩٥٨م .
- **أشعار الشعراء الستة الجاهليين**. اختيار أبي الحجاج يوسف بن سليمان بن عيسى الأعلم الشنتمري (ت٤٧٦هـ)، دار الفطر ـ بيروت، ط١ ـ ١٤٠٢هـ ـ ١٩٨٢م .
- **الإصابة في تمييز الصحابة**. للحافظ شهاب الدين أحمد بن علي بن حجر العسقلاني (ت٨٥٢هـ)، (ومعه الاستيعاب)، دار الكتاب العربي ـ بيروت .
- **إصلاح المنطق**. لأبي يوسف يعقوب بن إسحاق بن السكيت (ت٢٤٤هـ)، تحقيق د. فخر الدين قباوة ، مكتبة لبنان ناشرون ـ بيروت ، ط١ ، ٢٠٠٦م .
- **الأصمعيات** . اختيار أبي سعيد عبد الملك بن قُريب الأصمعي (ت٢١٦هـ)، تحقيق : أحمد محمد شاكر، وعبد السلام هارون، ط٥، دار المعارف ـ القاهرة .
- **الأصول في النحو** . لأبي بكر محمد بن سهل بن السراج (ت٣١٦هـ)، تحقيق: د. عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة ـ بيروت، ط١، ١٤٠٥هـ ـ ١٩٨٥م .
- **الأضداد** . لأبي بكر محمد بن القاسم الأنباري (ت٣٢٨هـ)، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم ، المكتبة العصرية ـ صيدا ١٤٠٧هـ ـ ١٩٨٧م .
- **الأضداد في كلام العرب** . لأبي الطَّيب عبد الواحد بن علي اللغوي (ت٣٥١هـ)، تحقيق : د.عزة حسن ، مجمع اللغة العربية ـ دمشق ، ١٣٨٢هـ ـ ١٩٦٣م .
- **إعراب القرآن** . لأبي جعفر أحمد بن محمد بن إسماعيل النحاس (ت٣٣٨هـ)، تحقيق: د . زهير غازي زاهد ، عالم الكتب ـ بيروت، ط٢ ـ ١٤٠٥هـ ـ ١٩٨٥م .
- **إعراب القرآن المنسوب إلى الزجاج** = الجواهر .
- **إعراب القراءات السبع وعللها**. لأبي عبد الله الحسين بن أحمد بن خالويه الهمذاني النحوي الشافعي (ت٣٧٠هـ)، تحقيق: الدكتور عبد الرحمن بن سليمان العثيمين، مكتبة الخانجي ـ القاهرة، ط١ ـ ١٤١٣ ـ ١٩٩٢م .
- **إعراب القراءات الشواذ** . لأبي البقاء عبد الله بن الحسين العكبري (ت٦١٦هـ)، تحقيق: محمد السيد أحمد عزوز، عالم الكتب ـ بيروت، ط١، ١٤١٧هـ ـ ١٩٩٦م.
- **الأعلام** . لخير الدين الزركلي، دار العلم للملايين ـ بيروت، ط٧ ـ ١٩٨٦م .
- **الأغاني** . لأبي الفرج علي بن الحسين الأصفهاني (ت٣٥٦هـ)، إحياء التراث العربي مصورة عن طبعة دار الكتب المصرية ـ ١٣٥٧هـ ـ ١٩٧٤م .
- **الإغفال** . لأبي علي أحمد بن الحسن بن عبد الغفار الفارسي (ت ٣٧٧ هـ) ، تحقيق : د. عبد الله عمر الحاج إبراهيم ، المجمع الثقافي ـ أبو ظبي ، ومركز جمعة الماجد للتراث والثقافة ـ دبي ، ١٤٢٤هـ ـ ٢٠٠٣م .
- **الإفصاح في شرح أبيات مشكلة الإعراب** . لأبي نَصْرٍ الحَسَنِ بنِ أَسَدٍ الفارقي (ت ٤٨٧هـ) ، تحقيق الأستاذ سعيد الأفغاني ـ مؤسسة الرسالة ـ ١٩٨٠م .
- **الاقتضاب في شرح أدب الكتاب**. لأبي محمد عبد الله بن محمد بن السِّيد البطليوسي

(ت٥٢١هـ)، تحقيق: مصطفى السقا و د. حامد عبد المجيد، الهيئة العامة المصرية للكتاب ـ القاهرة ١٩٨١م .

- **الإقليد في شرح المفصل** . لتاج الدين أحمد بن محمود بن عمر الجندي (ت ٧٠٠ هـ) ، تحقيق محمود الدراويش ، جامعة الإمام ـ الرياض ، ط١ ، ١٤٢٣هـ ـ ٢٠٠٢م .
- **الإقناع في القراءات السبع**. لأبي جعفر أحمد بن علي بن أحمد بن خلف الأنصاري ابن الباذش (ت٥٤٠هـ)، تحقيق: د. عبد المجيد قطامش، منشورات مركز البحث العلمي بجامعة أم القرى ـ مكة المكرمة، دار الفكر ـ دمشق، ط١ ـ ١٤٠٣هـ .
- **إكمال الأعلام بتثليث الكلام**. لأبي عبد الله محمد بن عبد الله بن مالك الجياني (ت٦٧٢هـ) تحقيق سعد حمدان الغامدي، مطبوعات مركز البحث العلمي بجامعة أم القرى ـ مكة المكرمة، ط١ ـ ١٤٠٤هـ ـ ١٩٨٤م .
- **الألفاظ** . لأبي يوسف يعقوب بن إسحاق بن السكيت (ت٢٤٤هـ)، تحقيق د. فخر الدين قباوة، مكتبة لبنان ناشرون ـ بيروت ، ط١ ، ١٩٩٨م .
- **ألقاب الشعراء**. لأبي جعفر محمد بن حبيب البغدادي (ت٢٤٥هـ)، تحقيق : عبد السلام هارون (نوادر المخطوطات) .
- **أمالي الزجاجي**. لأبي القاسم عبد الرحمن بن إسحاق الزجاجي (ت٣٤٠هـ)، تحقيق: عبد السلام هارون، دار الجيل ـ بيروت، ط٢ ـ ١٤٠٧هـ ـ ١٩٨٧م .
- **أمالي ابن الشجري**. لأبي السعادات هبة الله بن علي بن حمزة الحسني المعروف بابن الشجري (ت٥٤٢هـ)، تحقيق: د. محمود محمد الطناحي، مكتبة الخانجي ـ القاهرة، ط١، ١٤١٣هـ ـ ١٩٩٢م
- **أمالي المرتضي** = غرر الفوائد ودرر الفوائد .
- **أمالي القالي**. إسماعيل بن القاسم أبي علي القالي البغدادي (ت٣٥٦هـ)، الهيئة المصرية للكتاب ـ القاهرة ١٩٧٥م . وطبعة المكتبة العصرية ـ صيدا ، تحقيق صلاح هلل ، وسيد الجليمي ، ١٤٢٧هـ ـ ٢٠٠٦م .
- **الأمثال**. لأبي عُبيد القاسم ين سلام (ت٢٢٤هـ)، تحقيق: د. عبد المجيد قطامش، دار المأمون للتراث ـ دمشق، مطبوعات مركز البحث العلمي بجامعة أم القرى ـ مكة المكرمة، ط١ ـ ١٤٠٠هـ ـ ١٩٨٠م .
- **إنباه الرواة على أنباه النحاة** . لجمال الدين أبي الحسن علي بن يوسف القفطي. تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار الفكر العربي ـ القاهرة، مؤسسة الكتب الثقافية ـ بيروت، ط١ ـ ١٤٠٦هـ ـ ١٩٨٦م .
- **الانتخاب في كشف أبيات مشكلة الإعراب** . لابن عدلان الموصلي النحوي (ت ٦٦٦هـ) تحقيق د. حاتم صالح الضامن ، مؤسسة الرسالة ، بيروت ، ط٢ ، ١٤٠٥هـ ـ ١٩٨٥.
- **الانتصار لسيبويه على المبرد**. لأبي العباس أحمد بن محمد بن ولاد التميمي النحوي (ت٣٣٢هـ)، تحقيق: د. زهير عبد المحسن سلطان، مؤسسة الرسالة، ط١، ١٤١٦هـ ـ ١٩٩٦م .
- **الإنصاف في مسائل الخلاف** . لأبي البركات عبد الرحمن بن محمد بن أبي سعيد الأنباري (ت٥٧٧هـ)، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد ، المكتبة العصرية ـ صيدا، ١١٤٠٧هـ ـ ١٩٨٧م.

- **الأوسط** . لابن المنذر . نسخة موجودة على الشبكة العنكبوتية .
- **الأيام والليالي والشهور**. لأبي زكريا يحيى بن زياد الفراء (ت٢٠٧هـ)، تحقيق: إبراهيم الأبياري، دار الكتب الإسلامية ودار الكتاب المصري ـ القاهرة، ط٢، ١٤٠٠هـ ـ ١٩٨٠م .
- **إيجاز التعريف في علم التصريف** . لجمال الدين محمد بن عبد الله بن مالك (ت٦٧٢هـ)، تحقيق: د . محمد المهدي سالم ، منشورات الجامعة الإسلامية ـ المدينة المنورة ، ط١ ، ١٤٢٢هـ ـ ٢٠٠٢م.
- **إيضاح الشعر** .(**شرح الأبيات المشكلة الإعراب**). لأبي علي الحسن بن أحمد بن عبد الغفار الفارسي (ت٣٧٧هـ)، تحقيق: د. حسن هنداوي، دار القلم، ط١، ١٤٠٧هـ ـ ١٩٨٧م . وتحقيق د. محمود الطناحي ، مكتبة الخانجي ـ القاهرة ١٤٠٨هـ ـ ١٩٨٨م .
- **إيضاح شواهد الإيضاح**. لأبي علي الحسن بن عبد الله القيسي (ق ٦هـ)، تحقيق: د. محمد بن محمود الدعجاني، دار الغرب الإسلامي ـ بيروت، ط١، ١٤٠٨هـ ـ ١٩٨٧م
- **الإيضاح العضدي**. لأبي علي الحسن بن أحمد بن عبد الغفار الفارسي (ت٣٧٧هـ)، تحقيق: د.حسن شاذلي فرهود، دار العلوم ـ الرياض، ط٢، ١٤٠٨هـ ـ ١٩٨٨م .
- **الإيضاح في شرح المفصل** . لأبي عمرو عثمان بن عمر المعروف بابن الحاجب النحوي (ت٦٤٦هـ)، تحقيق: موسى العليلي ـ وزارة الأوقاف العراقية ـ بغداد .
- **الإيضاح في علل النحو** . لأبي القاسم عبد الرحمن بن إسحاق الزجاجي (ت٣٤٠هـ)، تحقيق د.مازن المبارك ، دار النفائس ـ بيروت ، ط٤ ، ١٤٠٢هـ ـ ١٩٨٢م .
- **الإيناس في علم الأنساب** . للحسين بن علي المعروف بالوزير المغربي (ت٤١٨ هـ) ، تحقيق الشيخ حمد الجاسر ، منشورات النادي الأدبي بالرياض ، ط ١ ، ١٤٠٠هـ ـ ١٩٨٠م .

الباء

- **البارع في علم العروض**. لأبي القاسم علي بن جعفر بن القطاع (ت٥١٥هـ)، تحقيق د. أحمد محمد عبد الدايم، المكتبة الفيصلية، ١٤٠٥هـ ـ ١٩٨٥م .
- **البارع في اللغة**. لأبي علي إسماعيل بن القاسم القالي البغدادي (ت٣٥٦هـ)، تحقيق: هاشم الطعان، ساعدت جامعة بغداد على نشره، مكتبة النهضة ـ بغداد، دار الحضارة العربية ـ بيروت، ط١، ١٩٧٥م .
- **البحر المحيط**. لأبي حيان أثير الدين محمد بن يوسف الأندلسي (ت٧٤٥هـ)، دار الفكر ـ بيروت، ط٢ ـ ١٤٠٣هـ ـ ١٩٨٣م .
- **البديع في علم العربية** . لمجد الدين المبارك بن محمد الشيباني الجزري أبو السعادات (ت٦٠٦هـ)، تحقيق د.فتحي أحمد علي الدين ود.صالح العايد ، معهد البحوث العلمية بجامعة أم القرى ـ مكة المكرمة ، ط١ ، ١٤٢٠هـ .
- **البسيط في شرح جمل الزجاجي**. لابن أبي الربيع عبيد الله بن أحمد بن عبيد الله الإشبيلي السبتي (ت٦٨٨هـ)، تحقيق: أستاذنا الدكتور عياد بن عيد الثبيتي، دار الغرب الإسلامي ـ بيروت، ط١ ـ ١٤٠٧هـ ـ ١٩٨٦م .

- **بغية الآمال في معرفة النطق بجميع مستقبلات الأفعال** . لأبي جعفر أحمد بن يوسف اللبلي الفهري (ت ٦٩١هـ) ، تحقيق أستاذنا الدكتور سليمان بن إبراهيم العايد ، منشورات معهد اللغة العربية بجامعة أم القرى ـ مكة المكرمة ، ط١ ، ١٤١١هـ ـ ١٩٩١م .
- **بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة**. للحافظ جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي (ت٩١١هـ)، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، المكتبة العصرية ـ صيدا .
- **البلغة في تاريخ أئمة النحو واللغة**. لمجد الدين محمد بن يعقوب الفيروز أبادي (ت٨١٧هـ)، تحقيق: محمد المصري، منشورات مركز المخطوطات والتراث ـ الكويت، ط١ ـ ١٤٠٧هـ ـ ١٩٨٧م .
- **البلغة في الفرق بين المذكر والمؤنث** . لمجد الدين محمد بن يعقوب الفيروز أبادي (ت٨١٧هـ)، تحقيق د. رمضان عبد التواب ، دار الكتب ـ القاهرة ، ١٩٧٠م .
- **بهجة المجالس وأنس المجالس وشحذ الذاهن والهاجس** . لأبي عمر يوسف بن عبد الله بن محمد ابن عبد البر النمري القرطبي (ت٤٦٣هـ) ، تحقيق محمد مرسي الخولي، دار الكتب العلمية ـ بيروت .
- **البيان في غريب إعراب القرآن**. لأبي البركات عبد الرحمن بن محمد بن أبي سعيد الأنباري (ت٥٧٧هـ)، تحقيق: د. طه عبد الحميد طه، الهيئة العامة المصرية للكتاب ـ القاهرة، ١٤٠٠هـ ـ ١٩٨٠م .
- **البيان والتبيين**. لأبي عثمان عمرو بن بحر الجاحظ (ت٢٥٥هـ)، تحقيق: عبد السلام هارون، مكتبة الخانجي ـ القاهرة، ط٥ ـ ١٤٠٥هـ ـ ١٩٨٥م .

التاء

- **تأويل مشكل القرآن**. لأبي محمد عبد الله بن مسلم بن قتيبة (ت٢٧٦هـ)، تحقيق: السيد أحمد صقر، دار التراث ـ القاهرة، ط٣ ـ ١٣٩٣هـ ـ ١٩٧٣م .
- **تاج العروس من جواهر القاموس**. لمحب الدين محمد مرتضى الحسيني الواسطي الزَّبيدي (ت١٢٠٥هـ)، تحقيق: علي شيري، دار الفكر ـ بيروت، ط١ ـ ١٤١٤هـ ـ ١٩٩٤م .
- **تاريخ بغداد**. للحافظ أبي بكر أحمد بن علي الخطيب البغدادي (ت٤٦٣هـ)، دار الكتاب العربي ـ بيروت .
- **تاريخ العلماء النحويين** . لأبي المحاسن التنوخي (ت٤٤٢هـ) ، تحقيق عبد الفتاح الحلو ـ جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية ـ الرياض، ١٩٨١م .
- **تاريخ مدينة دمشق** . للحافظ المؤرخ أبي القاسم علي بن الحسن بن هبة الله بن عساكر الدمشقي (ت٥٧١هـ) . دار الفكر ـ دمشق .
- **تأويل مختلف الحديث** . لأبي محمد عبد الله بن مسلم بن قتيبة الدينوري (ت٢٧٦هـ)، تحقيق محمد محيي الدين الأصفر ، المكتب الإسلامي ـ دمشق ، ط١ ، ١٤٠٩هـ ـ ١٩٨٩م .
- **تأويل مشكل القرآن**. لأبي محمد عبد الله بن مسلم بن قتيبة (ت٢٧٦هـ)، تحقيق: السيد أحمد صقر، دار التراث ـ القاهرة، ط٣ ـ ١٣٩٣هـ ـ ١٩٧٣م .
- **التبصرة والتذكرة**. لأبي محمد عبد الله بن علي بن إسحاق الصيمري (ق ٤ هـ)، تحقيق : د.فتحي أحمد مصطفى علي الدين، مطبوعات مركز البحث العلمي بجامعة أم القرى ـ مكة

المكرمة، ١٤٠٢هـ ـ ١٩٨٢م .

- **التبيان في إعراب القرآن**. لأبي البقاء محب الدين عبد الله بن الحسين العكبري (ت٦١٦هـ)، تحقيق: علي محمد البجاوي، مطبعة عيسى البابي الحلبي وشركاه ـ القاهرة، ١٩٧٦م .
- **التبيان في شرح ديوان أبي الطيب المتنبي** المنسوب إلى العكبري، تحقيق: مصطفى السقا، وإبراهيم الأبياري وعبد الحفيظ شلبي، دار المعرفة ـ بيروت .
- **التبيين عن مذاهب النحويين البصريين والكوفيين**. لأبي البقاء عبد الله بن الحسين العكبري (ت٦١٦هـ)، تحقيق: الدكتور عبد الرحمن العثيمين، دار الغرب الإسلامي ـ بيروت، ط١، ١٤٠٦هـ ـ ١٩٨٦م .
- **تحفة الأحوذي بشرح جامع الترمذي** . لمحمد عبد الرحمن بن عبد الرحيم المباركفوري أبو العلا (ت١٣٥٣هـ) . دار الكتب العلمية — بيروت .
- **تحفة الأقران فيما قرئ بالتثليث من حروف القرآن**. لأبي جعفر أحمد بن يوسف الرعيني الغرناطي (ت٧٧٩هـ)، تحقيق: د. علي حسين البواب، دار المنارة ـ جدة، ط١، ١٤٠٧هـ ـ ١٩٨٧م .
- **تحصيل عين الذهب من معدن جوهر الأدب في علم مجازات العرب**، لأبي الحجاج يوسف بن سليمان الأعلم الشنتمري (ت٤٧٦هـ)، تحقيق: د. زهير عبد المحسن سلطان، دار الرسالة ـ بيروت، ط١، ١٤١٥هـ ـ ١٩٩٤م .
- **تخليص الشواهد وتلخيص الفوائد**. لأبي محمد عبد الله بن يوسف بن أحمد بن عبد الله بن هشام الأنصاري (ت٧٦١)، تحقيق: د. عباس مصطفى الصالحي، دار الكتاب العربي ـ بيروت، ط١، ١٤٠٦هـ ـ ١٩٨٦م .
- **التخمير** . لصدر الأفاضل القاسم بن الحسين الخوارزمي (ت٦١٧هـ)، تحقيق: أستاذنا الدكتور عبد الرحمن بن سليمان العثيمين، دار الغرب الإسلامي ـ بيروت، ط١، ١٤١٠هـ ـ ١٩٩٠م .
- **تذكرة الحفاظ**. لشمس الدين محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي (ت٧٤٨هـ)، دار إحياء التراث العربي ـ بيروت .
- **التذكرة الحمدونية** . لابن حمدون (ت ق ٦ هـ)، تحقيق إحسان عباس، وبكر عباس، دار صادر ـ بيروت ـ ط١ ـ ١٩٩٦م .
- **التذكرة السعدية** . للصاحب بهاء الدين المنشئ الإربلي (ت٦٩٢هـ) ، تحقيق د.نوري حمودي القيسي ، ود.حاتم صالح الضامن ، المجمع العلمي العراقي ـ بغداد ، ١٤٠٤هـ ـ ١٩٨٤م .
- **تذكرة النحاة**. لأبي حيان أثير الدين محمد بن يوسف الأندلسي (ت٧٤٥هـ)، تحقيق: د. عفيف عبد الرحمن، مؤسسة الرسالة، ط١، ١٤٠٦هـ ـ ١٩٨٦م .
- **التذييل والتكميل في شرح التسهيل**. لأبي حيان أثير محمد بن يوسف الأندلسي (٧٤٥هـ) ، تحقيق د. حسن محمود هنداوي ، الأجزاء١/٨ دار القلم ـ دمشق ، وكنوز أشبيليا ـ الرياض صدرت تباعاً من عام ١٤١٨هـ وحتى ١٤٣٠هـ .
- **ترشيح العلل في شرح الجمل** . لصدر الأفاضل القاسم بن الحسين الخوارزمي (ت٦١٧هـ)، تحقيق محسن سالم العميري ، معهد البحوث العلمية بجامعة أم القرى ـ مكة المكرمة ، ط١، ١٤١٨هـ .

- **تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد** . لجمال الدين محمد بن عبد الله بن مالك (ت٦٧٢هـ)، تحقيق محمد كامل بركات ، دار الكاتب العربي ـ القاهرة ، ١٣٨٧هـ ـ ١٩٦٧م .
- **التسهيل لعلوم التنزيل** . لابن جزي الكلبي محمد بن أحمد (ت٧٤١هـ) ، ط٤ دار الكتاب العربي ـ بيروت ، ١٤٠٣هـ ـ ١٩٨٣م ..
- **تفسير غريب ما في كتاب سيبويه**. لأبي حاتم سهل بن محمد السجستاني (ت٢٥٥هـ)، تحقيق : د. محسن سالم العميري، المكتبة التجارية ـ مكة المكرمة، ط١، ١٤١٤هـ ـ ١٩٩٣م .
- **تصحيح التصحيف** . لصلاح الدين خليل بن إيبك الصفدي (ت٧٦٤هـ)، تحقيق السيد الشرقاوي، مكتبة الخانجي ـ القاهرة ، ط١ ، ١٤٠٧هـ ـ ١٩٨٧م .
- **التصريح على التوضيح** . لخالد بن عبد الله الزهري (ت٩٠٥هـ)، تحقيق :د. عبد الفتاح بحيري إبراهيم ، الزهراء للإعلام العربي ـ القاهرة ، ط١ ، ١٤١٣هـ ـ ١٩٩٢م .
- **التعريفات** . لعلي بن محمد الجرجاني (ت ٨١٦ هـ) ، تحقيق إبراهيم الأبياري ، دار الكتاب العربي ـ بيروت ، ط٢ ، ١٤١٣هـ ـ ١٩٩٢م .
- **التعليقة على كتاب سيبويه** . لأبي علي الحسن بن أحمد بن عبد الغفار الفارسي (ت٣٧٧هـ)، تحقيق: د. عوض القوزي، ط١، ١٤١٢هـ ـ ١٩٩١م .
- **التعليقة في شرح المقرب** . لابن النحاس الحلبي بهاء الدين محمد بن إبراهيم (ت٦٩٨هـ) تحقيق : د.خيري عبد الراضي عبد اللطيف ، دار الزمان ـ المدينة المنورة ، ط١ ، ١٤٢٦هـ ـ ٢٠٠٥م .
- **تفسير القرآن للرازي** = مفاتيح الغيب .
- **تفسير المسائل المشكلة في أول المقتضب** . لأبي القاسم سعيد بن سعيد الفارقي (ت ٣٩١ م) ، تحقيق د. سمير أحمد معلوف ، معهد المخطوطات العربية ـ القاهرة ، ١٩٩٣م .
- **تفسير غريب ما في كتاب سيبويه**. لأبي حاتم سهل بن محمد السجستاني (ت٢٥٥هـ)، تحقيق الدكتور محسن سالم العميري، المكتبة التجارية ـ مكة المكرمة، ط١، ١٤١هـ ـ ١٩٩٣م .
- **تقريب المقرب في النحو**. لأبي حيان أثير الدين محمد بن يوسف الأندلسي (ت٧٤٥هـ)، تحقيق: محمد جاسم الديلمي، دار الندوة الجديدة ـ بيروت، ١٤٠٧هـ ـ ١٩٨٧م .
- **التكملة** . لأبي علي الحسن بن أحمد بن عبد الغفار الفارسي (ت٣٧٧هـ)، تحقيق د.كاظم بحر المرجان، بغداد، ١٤٠١هـ ـ ١٩٨١م .
- **التكملة والذيل والصلة** لكتاب تاج اللغة وصحاح العربية. للحسن بن محمد بن الحسن الصغاني (ت٦٥٠هـ)، تحقيق: إبراهيم الأبياري، وعبد العليم الطحاوي، ومحمد أبو الفضل إبراهيم، مطبوعات مجمع اللغة العربية ـ القاهرة ١٩٧٠م .
- **تلقيب القوافي وتلقيب حركاتها** . لأبي الحسن محمد بن أحمد بن كيسان (ت٢٩٩هـ)، ضمن كتاب (رسائل ونصوص في اللغة والأدب والتاريخ) ، تحقيق د.إبراهيم السامرائي، ط١، مكتبة المنار ـ الزرقاء ، ١٤٠٨هـ ـ ١٩٨٨م .
- **التمام في تفسير أشعار هذيل مما أغفله أبو سعيد السكري**. لأبي الفتح عثمان بن جني (ت٣٩٢هـ)، تحقيق: أحمد ناجي القيسي، وخديجة الحديثي، وأحمد مطلوب، مطبعة العاني ـ بغداد، ط١ ـ ١٣٨١هـ ـ ١٩٦٢م .
- **تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد** . لناظر الجيش محب الدين محمد بن يوسف (ت٧٧٨هـ) ،

تحقيق : مجموعة من الأساتذة ، دار السلام ـ القاهرة ، ط١ ، ١٤٢٨هـ ـ ٢٠٠٧م .

- **التنبيه في إعراب الحماسة** . لأبي الفتح عثمان بن جني (ت٣٩٢هـ)، تحقيق: د. حسن هنداوي، وزارة الأوقاف الكويتية ، ط١ ، ١٤٣٠هـ ـ ٢٠٠٩م .
- **التنبيه والإيضاح عما وقع في الصحاح**. لأبي محمد عبد الله بن بري (ت٥٨٢هـ)، تحقيق : مصطفى حجازي، الهيئة العامة المصرية للكتاب ـ القاهرة، ط١ ـ ١٩٨٠م .
- **تنقيح الألباب في شرح غوامض الكتاب الكتاب** . لأبي الحسن علي بن محمد بن علي بن خروف الإشبيلي (ت٦٠٩هـ)، تحقيق :خليفة محمد بديري ، منشورات كلية الدعوة الإسلامية ـ طرابلس الغرب ، ط١ ، ١٤١٥هـ ـ ١٩٩٥م .
- **التنبيهات**. لعلي بن حمزة البصري (ت٣٧٥هـ)، تحقيق: الأستاذ عبد العزيز الميمني، دار المعارف ـ القاهرة، ١٩٧٧م .
- **تهافت الفلاسفة** . لأبي محمد علي بن أحمد بن سعيد بن حزم الأندلسي (ت٤٥٦هـ) .
- **تهذيب إصلاح المنطق**. صنعة أبي زكريا يحيى بن علي الخطيب التبريزي (ت٥٠٢هـ)، تحقيق : د.فخر الدين قباوة ، منشورات دار الآفاق الجديدة ـ بيروت، ط١ ـ ١٤٠٣هـ ـ١٩٨٣م .
- **تهذيب الألفاظ** . لأبي زكريا يحيى بن علي الخطيب التبريزي (ت٥٠٢هـ)، تحقيق د. فخر الدين قباوة ، مكتبة لبنان ناشرون ـ بيروت ، ط١ ، ٢٠٠٥م .
- **تهذيب اللغة**. لأبي منصور محمد بن أحمد الأزهري الهروي (ت٣٧٠هـ)، تحقيق: عبد السلام هارون وآخرين، الدار المصري العامة للتأليف والترجمة ـ القاهرة ١٣٨٤هـ ـ ١٩٦٤م .
- **توجيه اللمع** . لأبي العباس أحمد بن الحسين الإربلي المَوصلي المعروف بابن الخباز (ت٦٣٩هـ)، تحقيق: د.عبد الله عمر الحاج إبراهيم، معهد البحوث العلمية بجامعة أم القرى ـ مكة المكرمة .
- **التيسير في القراءات السبع** . لأبي عمرو الداني (ت٤٤٤هـ) ، تحقيق : د. حاتم صالح الضامن ، مكتبة الصحابة ـ الشارقة ، ط١ ، ١٤٢٩هـ ـ ٢٠٠٨م .

الثاء

- **ثلاثة كتب في الأضداد**. للأصمعي والسجستاني وابن السكيت، تحقيق: د. أوغست هفنر، دار الكتب العلمية ـ بيروت .
- **ثمار القلوب في المضاف والمنسوب**. لأبي منصور عبد الملك بن محمد بن إسماعيل الثعالبي النيسابوري (ت٤٢٩هـ)، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار المعارف ـ القاهرة ـ ١٩٨٥م .

الجيم

- **الجامع في العروض والقوافي** . لأبي الحسن أحمد بن محمد العروضي (ت ٣٤٢ هـ) ، تحقيق د. زهير غازي زاهد ، والأستاذ هلال ناجي ، دار الجيل ـ بيروت ، ط١ ، ١٤١٦هـ ـ ١٩٩٦م .
- **الجامع الصغير لأحاديث البشير النذير**. لجلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي (ت٩١١هـ)، طبعة مصطفى البابي الحلبي ـ القاهرة، ١٣٧٣هـ ـ ١٩٥٤م .
- **جامع البيان** . لأبي جعفر الطبري (ت٣١٠هـ) تحقيق: محمود شاكر وأحمد شاكر ـ دار المعارف ـ مصر.
- **جامع البيان في القراءات السبع المشهورة** . لأبي عمرو الداني (ت٤٤٤هـ) ، تحقيق د. محمد صدوق الجزائري ، دار الكتب العلمية ـ بيروت ، ط١ ، ١٤٢٦هـ ـ ٢٠٠٦م .

- **الجامع لأحكام القرآن**. لأبي عبد الله محمد بن أحمد الأنصاري القرطبي (ت٦٧١هـ)، دار الكتب العلمية ـ بيروت، ط١، ١٤٠٨هـ ـ ١٩٨٨م، وطبعة دار الكتب المصري ١٣٥٣هـ ـ ١٩٣٥م .
- **الجزولية** = المقدمة الجزولية .
- **الجمل في النحو**. لأبي القاسم عبد الرحمن بن إسحاق الزجاجي (ت٣٤٠هـ)، تحقيق د. علي توفيق الحمد، مؤسسة الرسالة ـ بيروت، دار الأمل ـ إربد، ط٢ ـ ١٤٠٥هـ ـ ١٩٨٥م .
- **الجمل في النحو** . لعبد القاهر الجرجاني (ت ٤٧١ هـ) تحقيق يسري عبد الغني عبد الله ، دار الكتب العلمية ـ بيروت ، ط١، ١٤١٠هـ ـ ١٩٩٠م .
- **جمهرة أشعار العرب في الجاهلية والإسلام**. لأبي زيد محمد بن أبي الخطاب القرشي (أوائل القرن الرابع الهجري) حققه د. محمد علي الهاشمي، دار القلم ـ دمشق، ط١ ـ ١٤٠٦هـ ـ ١٩٨٦م .
- **جمهرة الأمثال** . لأبي هلال الحسن بن عبد الله بن سهل العسكري (ت٣٨٢هـ) ، دار الجيل ـ بيروت، ط٢ ـ ١٤٠٨هـ ـ ١٩٨٨م .
- **جمهرة أنساب العرب**. لأبي محمد علي بن أحمد بن سعيد بن حزم الأندلسي (ت٤٥٦هـ)، تحقيق: عبد السلام هارون، دار المعارف ـ القاهرة، ١٩٨٢م .
- **جمهرة اللغة**. لأبي بكر محمد بن الحسين بن دريد (ت٣٢١هـ)، تحقيق د. رمزي منير بعلبكي ، دار العلم للملايين ـ بيروت، ط١ ـ ١٩٨٧م .
- **الجنى الداني في حروف المعاني**. للحسن بن قاسم المرادي (ت٧٤٩هـ)، تحقيق: د. فخر الدين قباوة، والأستاذ نديم فاضل، دار الآفاق الجديدة ـ بيروت، ط٢ ـ ١٤٠٣هـ ـ ١٩٨٣م .
- **الجواهر** . (مطبوع بعنوان إعراب القرآن ومنسوب إلى الزجاج) لجامع العلوم علي بن الحسين الأصفهاني (ت ٥٤٢ هـ) ، تحقيق إبراهيم الأبياري ، دار الكتاب اللبناني ، ط٣ ، ١٤٠٦هـ ـ ١٩٨٦م .
- **جواهر الأدب في معرفة كلام العرب**. لعلاء الدين علي بن محمد بن علي الإربلي (ت٧٤١هـ)، تحقيق: د. حامد أحمد نيل، مكتبة النهضة المصرية ـ القاهرة، ١٤٠٤هـ ـ ١٩٨٤م .
- **الجيم** . لأبي عمرو إسحاق بن مِرار الشيباني (ت٢٠٥هـ)، تحقيق مجموعة من المحققين، مطبوعات مجمع اللغة العربية ـ القاهرة ١٣٩٥هـ ـ ١٩٧٥م .

الحاء

- **حاشية درة الغواص** . لأبي محمد عبد الله بن بري المقدسي المصري (ت٥٨٢ هـ)، تحقيق عبد الحفيظ فرغلي ، دار الجيل ـ بيروت ، ومكتبة التراث الإسلامي ـ القاهرة١٤١٧هـ ـ ١٩٩٦م .
- **حاشية شرح بانت سعاد** . لعبد القادر بن عمر البغدادي (ت١٠٩٣هـ)، تحقيق نظيف خواجة ـ دار صادر ـ بيروت ١٩٩٠م .
- **حاشية شرح الأشموني** . محمد بن علي الصبان (ت١٢٠٦هـ) دار إحياء الكتب العربية ـ القاهرة بحاشية الشرح = شرح ألفية ابن مالك .
- **الحجة في القراءات السبع**. للحسين بن أحمد بن خالويه (ت٣٧٠هـ)، تحقيق: د. عبد العال سالم مكرم، دار الشروق ـ بيروت، القاهرة، ط٢ ـ ١٣٩٧هـ ـ ١٩٧٧م .
- **حجة القراءات**. لأبي زُرعة عبد الرحمن بن محمد بن زنجلة (ت بعد ٤٠٣هـ)، تحقيق الأستاذ سعيد الأفغاني، مؤسسة الرسالة ـ بيروت، ط٣ ـ ١٤٠٢هـ ـ ١٩٨٢م .

- **الحجة للقراء السبعة**. لأبي علي الحسن بن أحمد بن عبد الغفار الفارسي (ت٣٧٧هـ)، تحقيق: بدر الدين قهوجي، وبشير جويجاتي، دار المأمون للتراث ـ دمشق، ط١ ـ ١٤٠٤هـ ـ ١٩٨٤م .
- **حروف المعاني** . لأبي القاسم عبد الرحمن بن إسحاق الزجاجي (ت ٣٤٠هـ) ، تحقيق د . علي توفيق الحمد ، مؤسسة الرسالة ـ بيروت ، ط٢ ، ١٤٠٦هـ ـ ١٩٨٦م .
- **الحلل في إصلاح الخلل من كتاب الجمل**. لأبي محمد عبد الله بن محمد بن السِّيد البطليوسي (ت٥٢١هـ)، تحقيق: سعيد عبد الكريم سعُّودي، منشورات وزارة الثقافة والإعلام العراقية ـ دار الرشيد للنشر ١٩٨٠م .
- **الحلل في شرح أبيات الجمل**. لأبي محمد عبد الله بن محمد بن السِّيد البطليوسي (ت٥٢١هـ)، تحقيق: د. مصطفى إمام، مطبعة الدار المصرية ـ القاهرة، ط١، ١٩٧٩م.
- **حلية الأولياء** . لأبي نعيم أحمد بن عبد الله الأصبهاني (ت٤٣٠هـ) ، مكتبة الخانجي ـ القاهرة ١٩٣٢م
- **الحلية فيما لكل فعل من تصريف وبنية** . ليوسف بن محمد بن عنترة (نهاية القرن السابع)، تحقيق : د.مصطفى بن حمزة . منشورات وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية المغربية ـ الرباط ، ط١ ، ٢٠٠٥م .
- **الحماسة** . لأبي الحجاج يوسف بن سليمان الأعلم الشنتمري (ت٤٧٦هـ) بشرحه ، مخطوط الزاوية الحمزاوية في المغرب .
- **الحماسة** . لأبي تمام حبيب بن أوس الطائي (ت٢٣١هـ)، تحقيق: د. عبد الله عبد الرحيم عسيلان، منشورات جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية ـ الرياض، ١٤٠١هـ ـ ١٩٨٩م. وتحقيق د. مصطفى عليان ، منشورات معهد البحوث العلمية بجامعة أم القرى ـ مكة المكرمة ، ١٤٢٣هـ .
- **الحماسة** . لأبي عبادة الوليد بن عُبيد البحتري (ت٢٨٤هـ)، دار الكتاب العربي ـ بيروت، ط٢ ـ ١٣٨٧هـ ـ ١٩٦٧م .
- **الحماسة الشجرية** . لأبي السعادات هبة الله بن علي بن حمزة الحسني المعروف بابن الشجري (ت٥٤٢هـ)، تحقيق: د. عبد المعين الملوحي وأسماء الحمصي ، دمشق ، ١٩٧٠م .
- **حياة الحيوان الكبرى** . كمال الدين محمد بن موسى بن عيسى الدميري (ت٨٠٨هـ)، تحقيق : أحمد حسن بسج ، ط٢ ، دار الكتب العلمية ـ بيروت ـ ١٤٢٤ هـ ـ ٢٠٠٣ م .
- **الحيوان**. لأبي عثمان عمرو بن بحر الجاحظ (ت٢٥٥هـ)، تحقيق: عبد السلام هارون، دار الكتاب العربي ـ بيروت .

الخاء

- **الخاطريات**. لأبي الفتح عثمان بن جني (ت٣٩٢هـ)، تحقيق: علي ذو الفقار شاكر، دار الغرب الإسلامي ـ بيروت، ط١ ـ ١٤٠٨هـ ـ ١٩٨٨م .
  والخاطريات (الجزء الثاني) رسالة ماجستير ، تحقيق الأخ الصديق سعيد بن محمد القرني ، جامعة أم القرى ـ مكة المكرمة ، ١٤١٧هـ ـ ١٩٩٦م .
- **خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب** . لعبد القادر بن عمر البغدادي (ت١٠٩٣هـ)، تحقيق:

عبد السلام هارون، مكتبة الخانجي ـ القاهرة، ط٣، ١٤٠٩هـ ـ ١٩٨٩م .

- **الخصائص** . لأبي الفتح عثمان بن جني (ت٣٩٢هـ)، تحقيق: محمد علي النجار، دار الكتاب العربي ـ بيروت، مصور عن طبعة دار الكتب المصري ١٣٧١هـ ـ ١٩٥٢م .
- **خَلْقُ الإنسان** . لأبي سعيد عبد الملك بن قُريب الأصمعي (ت٢١٦ هـ)، تحقيق: د. أوغست هفنر ، مكتبة المتنبي ـ القاهرة . (ضمن الكنز اللغوي)
- **خَلْقُ الإنسان**. لأبي محمد ثابت بن أبي ثابت اللغوي (ت ق ٣هـ)، تحقيق: عبد الستار أحمد فراج، الكويت ـ ١٩٦٥م .
- **خَلْقُ الإنسان**. للخطيب الإسكافي أبي عبد الله محمد بن عبد الله (ت٤٢٠ هـ) ، تحقيق حضر عواد العكل ، دار عمار ـ عمان ـ ودار الجيل ـ بيروت ، ط١ ، ١٤١١هـ ـ ١٩٩١م .
- **الخيل** . لأبي عبيدة معمر بن المثنى التيمي (ت٢١٠هـ) ، حيدر آباد الهند ١٣٥٨هـ .
- **الخيل** . لابن الأعرابي = أسماء خيل العرب .

الدال

- **الدر المصون في علوم الكتاب المكنون**. لأحمد بن يوسف المعروف بالسمين الحلبي (ت٧٥٦هـ)، دار الكتب العلمية ـ بيروت، ط١، ١٤١٤هـ ـ ١٩٩٤م .
- **درة الغواص في أوهام الخواص**. لأبي محمد القاسم بن علي الحريري (ت٥١٦هـ) ، تحقيق: عبد الحفيظ فرغلي علي القرني ، دار الجيل ـ القاهرة ، مكتبة التراث الإسلامي ـ القاهرة ، ط١ ، ١٤١٧هـ ـ ١٩٩٦م .
- **الدرر اللوامع على همع الهوامع** . لأحمد بن الأمين الشنقيطي . تحقيق د. عبد العال سالم مكرم، عالم الكتب ـ القاهرة ، ١٤٠١هـ ـ ٢٠٠١م .
- **دقائق التصريف** . للقاسم بن محمد بن سعيد المؤدب (ق٤ هـ) ، تحقيق د. حاتم الضامن ود . حسين تورال ، المجمع العلمي العراقي ، ١٤٠٧هـ ـ ١٩٨٧م .
- **دلائل الإعجاز** . لعبد القاهر الجرجاني (ت ٤٧١ هـ) ، تحقيق الشيخ محمود محمد شاكر ، مكتبة الخانجي ـ القاهرة ، ط٢ ، ١٤١٠هـ ـ ١٩٨٩م .
- **الديباج** . لأبي عُبيدة معمر بن المثنى التيمي (ت٢١٠هـ)، تحقيق د. عبد الله الجربوع ، ود. عبد الرحمن العثيمين ، مكتبة الخانجري ـ القاهرة ، ط١ ، ١٤١١هـ ـ ١٩٩١م .
- **ديوان (شعر) الأحوص الأنصاري**. جمع وتحقيق: عادل سليمان جمال، مكتبة الخانجي ـ القاهرة، ط٢ ـ ١٤١١هـ ـ ١٩٩٠م .
- **ديوان (شعر) الأخطل** . صنعة السكري رواية عن أبي جعفر محمد بن حبيب، تحقيق: د. فخر الدين قباوة، منشورات دار الآفاق الجديدة ـ بيروت، ط٢ ـ ١٣٩٩هـ ـ ١٩٧٩م .
- **ديوان الأدب** . لإسحاق بن إبراهيم الفارابي (ت٣٥٠هـ) ، تحقيق د. أحمد مختار عمر ، مجمع اللغة العربية ـ القاهرة ، ١٣٩٦هـ ـ ١٩٧٦م .
- **ديوان أبي الأسود الدؤلي** . صنعة أبي سعيد السكري ، تحقيق محمد حسن آل ياسين ، دار ومكتبة الهلال ـ بيروت ، ط٢ ، ١٤١٨هـ ـ ١٩٩٨م .
- **ديوان الأسود بن يعفر النهشلي** . جمع وتحقيق د. نوري حمودي القيسي ، مطبوعات وزارة الثقافة والإعلام ـ بغداد ، ١٩٧٠م .
- **ديوان الأعشى الكبير** ميمون بن قيس. تحقيق: د. محمد محمد حسين، مؤسسة الرسالة ـ بيروت،

ط٧ ـ ١٤٠٣هـ ـ ١٩٨٣م ، والصبح المنير في شعر أبي بصير والأعشين الآخرين .

- **ديوان أعشى باهلة** = الصبح المنير .
- **ديوان الأغلب العجلي** . جمع وتحقيق د. نوري حمودي القيسي ، عالم الكتب ـ بيروت ، ط١ ، ١٤٠٥هـ ـ ١٩٨٥م .
- **ديوان الأقيشر الأسدي** . جمع وتحقيق د. خليل الدويهي ، دار الكتاب العربي ـ بيروت ، ط١ ، ١٤١١هـ ـ ١٩٩١م .
- **ديوان امرئ القيس**. تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار المعارف ـ القاهرة، ط٤ ـ ١٩٨٤م .
- **ديوان (شعر) أمية بن أبي الصلت** (أمية بن أبي الصلت حياته وشعره) ، جمع وتحقيق د. بهجة عبد الغفور الحديثي ، مطبوعات وزارة الثقافة والإعلام ـ بغداد ، ١٩٧١م .
- **ديوان أوس بن حجر**. تحقيق: د. محمد يوسف نجم، دار صادر ـ بيروت، ط٣ ـ ١٣٩٩هـ ـ ١٩٧٩م .
- **ديوان بشر بن أبي خازم الأسدي**. تحقيق د.عزة حسن، دار الشرق العربي ـ حلب، ط٢ ، ١٤١٦هـ ـ ١٩٩٥م .
- **ديوان بني بكر في الجاهلية والإسلام**. جمع وتحقيق: الدكتور عبد العزيز نبوي، دار الزهراء للنشر ـ القاهرة، ط١، ١٤١٠هـ ـ ١٩٨٩م .
- **ديوان تأبط شراً**. جمع وتحقيق: علي ذو الفقار شاكر، دار الغرب الإسلامي ـ ط١ ـ ١٤٠٤هـ ـ ١٩٨٤م .
- **ديوان أبي تمام** بشرح الأعلم الشنتمري (ت٤٧٦هـ) ، تحقيق إبراهيم نادن . منشورات وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية بالمغرب ـ ١٤٢٥هـ ـ ٢٠٠٤م .
- **ديوان تميم بن أبيٍّ بن مقبل العجلاني**. تحقيق: د. عزة حسن، دمشق، ط١، ١٣٨١هـ ـ ١٩٦٢م.
- **ديوان توبة بن الحميِّر**. تحقيق: خليل إبراهيم العطية، مطبعة الإرشاد ـ بغداد، ١٣٧٨هـ ـ ١٩٦٨م.
- **ديوان جران العود صنعة محمد بن حبيب** . تحقيق د.نوري حمودي القيسي ، وزارة الثقافة العراقية ـ بغداد ١٩٨٢م
- **ديوان جرير**. تحقيق: د. نعمان محمد أمين طه، دار المعارف ـ القاهرة، ط٣ ـ ١٩٨٦م
- **ديوان حاتم الطائي** . رواية هشام بن محمد الكلبي ، تحقيق : د . عادل سليمان جمال ، مكتبة الخانجي ـ القاهرة ، ط٢ ، ١٤١١هـ ـ ١٩٩٠م .
- **ديوان حسان بن ثابت**. تحقيق: د. وليد عرفات، دار صادر ـ بيروت ـ ١٩٧٤م .
- **ديوان الحطيئة برواية وشرح ابن السكيت** (ت٢٤٦هـ)، تحقيق: د. نعمان محمد أمين طه، مكتبة الخانجي ـ القاهرة، ط١ ـ ١٤٠٧هـ ـ ١٩٨٧م .
- **ديوان حُميد بن ثور الهلالي**. صنعة الأستاذ عبد العزيز الميمني، دار الكتب المصرية ـ القاهرة، ١٣٧١هـ ـ ١٩٥١م .
- **ديوان (شعر) أبي حية النميري** . جمع وتحقيق د . يحيى الجبوري ، وزارة الثقافة ـ دمشق ١٩٦٥م.

- **ديوان (شعر) أبي دؤاد الإيادي**، تحقيق: غوستاف غرنباوم (ضمن دراسات في الأدب العربي) ترجمة د. إحسان عباس، ود. محمد يوسف نجم وآخرين، مكتبة الحياة ـ بيروت ١٩٥٩م.
- **ديوان دعبل بن علي الخزاعي** . جمع وتحقيق د. محمد يوسف نجم ، دار الثقافة ـ بيروت ، ١٤٠٩هـ ـ ١٩٨٩م .
- **ديوان ذي الرمة**. بشرح أبي نصر الباهلي، ورواية أبي العباس ثعلب، تحقيق: د. عبد القدوس أبو صالح ، مؤسسة الرسالة، ط٤ ـ ١٤١٤هـ ـ ١٩٩٣م .
- **ديوان رؤبة بن العجاج**. تحقيق: وليم بن الورد البروسي، منشورات دار الآفاق الجديدة ـ بيروت، ط٢ ـ ١٤٠٠هـ ـ ١٩٨٠م .
- **ديوان (شعر) أبي زبيد الطائي** . تحقيق د. نوري حمودي القيسي = شعراء إسلاميون .
- **ديوان (شعر) زهير بن أبي سُلمى** . صنعة الأعلم الشنتمري (ت٤٧٦هـ)، تحقيق : د . فخر الدين قباوة، منشورات دار الآفاق الجديدة ـ بيروت، ط٣ ـ ١٤٠٠هـ ـ ١٩٨٠م . وصنعة أبي العباس ثعلب (ت٢٩١هـ)، دار الكتب المصرية، ١٣٦٣هـ ـ ١٩٤٤م
- **ديوان (شعر) زياد الأعجم** . جمع وتحقيق د. يوسف حسين بكار ، دار المسيرة ، ط١ ، ١٤٠٣هـ ـ ١٩٨٣م .
- **ديوان سُحيم عبد بني الحسحاس** . صنعة نفطويه ، تحقيق الأستاذ عبد العزيز الميمني ، دار الكتب المصرية ـ القاهرة ، ط١ ، ١٣٦٩هـ ـ ١٩٥٠م .
- **ديوان سراقة البارقي** . تحقيق د. حسين نصار . مطبعة لجنة التأليف والترجمة والنشر ، القاهرة ـ ١٣٦٦هـ ـ ١٩٤٧م .
- **ديوان السليك بن السلكة** . جمع وتحقيق حمد آدم ثويني ، وكامل سعيد عواد ، مطبعة العاني ـ بغداد ، ط١ ، ١٤٠٤هـ ـ ١٩٨٤م .
- **ديوان السموءل** = ديوان عروة بن الورد والسموءل .
- **ديوان سويد بن أبي كاهل اليشكري** . تحقيق مها قنوت ، دمشق . وأيضاً ضمن (ديوان بني بكر في الجاهلية) .
- **ديوان سويد بن كراع العكلي** . جمع وتحقيق د. حاتم الضامن = شعراء مقلون .
- **ديوان الشماخ بن ضرار الذبياني**. تحقيق: صلاح الدين الهادي، دار المعارف ـ القاهرة، ١٩٧٧م
- **ديوان (شعر) ضمرة بن ضمرة النهشلي** . جمع وتحقيق د. هاشم طه شلاش ، (مجلة المورد) المجلد العاشر ، العددالثاني ، ١٤٠١هـ ـ ١٩٨١م .
- **ديوان أبي طالب** = غاية المطالب في شرح ديوان أبي طالب .
- **ديوان طرفة بن العبد بشرح الأعلم الشنتمري**. تحقيق: درية الخطيب، ولطفي الصقال، مطبوعات مجمع اللغة العربية ـ دمشق ١٣٩٥هـ ـ ١٩٧٥م .
- **ديوان الطفيل الغنوي** . تحقيق د. محمد عبد القادر أحمد ، دار الكتاب الجديد ـ بيروت ، ١٩٦٨م.
- **ديوان عامر بن الطفيل** . بشرح ابن الأنباري ، دار بيروت ، ١٤٠٢هـ ـ ١٩٨٢م .
- **ديوان العباس بن مرداس السُّلمي**. تحقيق: د. يحيى الجبوري، مؤسسة الرسالة ـ بيروت، ط١ ـ ١٤١٢هـ ـ ١٩٩١م .

- **ديوان (شعر) عبد الرحمن بن حسان الأنصاري** . جمع وتحقيق د. سامي مكي العاني ، مطبعة المعارف ـ بغداد .
- **ديوان عبد الملك بن عبد الرحيم الحارثي** . جمع وتحقيق د. زكي ذاكر العاني ، دار الرشيد ـ بغداد، ١٩٨٠م .
- **ديوان عبيد الله بن قيس الرقيات** . تحقيق يوسف نجم ١٩٥٨م ـ دار صادر ـ بيروت .
- **ديوان عَبيد بن الأبرص**. تحقيق: د. حسين نصار، مطبعة مصطفى البابي الحلبي وشركاه ـ القاهرة، ط١ ـ ١٣٧٧هـ ـ ١٩٥٧م .
- **ديوان أبي العتاهية** (أشعاره وأخباره) تحقيق د. شكري فيصل، دمشق ١٩٦٥م .
- **ديوان العجاج**. برواية وشرح عبد الملك بن قُريب الأصمعي (ت٢١٦هـ)، تحقيق: د.عزة حسن، مكتبة دار الشرق ـ بيروت ١٩٧١م . وتحقيق د. عبد الحفيظ السطلي ، مكتبة أطلس ـ دمشق ، ١٩٧١م .
- **ديوان عدي بن زيد العبادي** . تحقيق: محمد جبار المعيبد، دار الجمهورية ـ بغداد، ١٩٧٥م .
- **ديوان السموءل** (عروة بن الورد والسموءل). دار صادر ـ بيروت ، ١٤٠٢هـ ـ ١٩٨٢م .
- **ديوان عروة بن حزام العذري** . جمع وتحقيق انطوان القوال ، دار الجيل ـ بيروت ، ط١ ، ١٤١٦هـ ـ ١٩٩٥م .
- **ديوان (شعر) عروة بن الورد العبسي** صنعة ابن السكيت . تحقيق د.محمد فؤاد نعناع ، مكتبة الخانجي ـ القاهرة ، ط١ ، ١٤١٥هـ ـ ١٩٩٥م .
- **ديوان (شعر) بني عُقيل** . جمع وتحقيق د . عبدالعزيز محمد الفيصل ، (بدون) .
- **ديوان علقمة الفحل**. بشرح الأعلم الشنتمري (ت٤٧٦هـ)، تحقيق: لطفي الصقال ودرية الخطيب، دار الكتاب العربي ـ حلب، ط١ ـ ١٣٨٩هـ ـ ١٩٦٩م .
- **ديوان عمر بن أبي ربيعة**. تحقيق: وشرح محمد محيي الدين عبد الحميد، دار الأندلس للطباعة والنشر والتوزيع .
- **ديوان (شعر) عمر بن لجأ التيمي**. تحقيق: د. يحيى الجبوري، دار القلم ـ الكويت، ط٣ ـ ١٤٠٣هـ ـ ١٩٨٣م .
- **ديوان (شعر) عمرو بن معديكرب الزبيدي**. تحقيق: مطاع الطرابيشي، مطبوعات مجمع اللغة العربية ـ دمشق، ط٢ ـ ١٩٨٥م .
- **ديوان عمرو بن قَميئة** . تحقيق حسن كامل الصيرفي ، مطبوعات معهد المخطوطات العربية ـ القاهرة، ١٣٨٥هـ ـ ١٩٦٥م .
- **ديوان عمرو بن كلثوم التغلبي** . تحقيق أيمن ميدان ، مطبوعات نادي جدة الأدبي ـ جدة ، ط١، ١٤١٣هـ ـ ١٩٩٢م .
- **ديوان عنترة العبسي**. تحقيق محمد سعيد مولوي، المكتب الإسلامي، ط٢ ـ ١٤٠٣هـ ـ ١٩٨٣م.
- **ديوان الفرزدق**. دار بيروت للطباعة والنشر ـ بيروت ـ ١٤٠٤هـ ـ ١٩٨٤م . وتحقيق الصاوي ـ القاهرة ١٣٥٤هـ ـ ١٩٣٦م .
- **ديوان القطامي**. تحقيق: إبراهيم السامرائي، وأحمد مطلوب، دار الثقافة ـ بيروت، ط١، ١٩٦٠م.
- **ديوان قطري بن الفجاءة** = شعر الخوارج .

- **ديوان قيس بن الخطيم**. تحقيق: د. ناصر الدين الأسد، دار صادر ـ بيروت، ط٢ ـ ١٣٨٧هـ ـ ١٩٦٧م .
- **ديوان كثير عَزَّة**. تحقيق: د. إحسان عباس، دار الثقافة ـ بيروت ١٣٩١هـ ـ ١٩٧١م.
- **ديوان كعب بن زهير** . صنعة أبي سعيد السكري ، دار الكتب المصرية ـ القاهرة ، ١٩٥٠م .
- **ديوان كعب بن مالك** . دراسة وتحقيق سامي مكي العاني ، مكتبة النهضة ـ بغداد ، ١٣٩٨هـ .
- **ديوان (شعر) الكميت بن زيد الأسدي** . جمع وتحقيق: د. داود سلوم ، عالم الكتب ـ بيروت، ط٢، ١٤١٧هـ ـ ١٩٩٧م .
- **ديوان لبيد بن ربيعة** = شرح ديوان لبيد .
- **ديوان ليلى الأَخْيَلِيَّة**. جمع وتحقيق: خليل إبراهيم العطية، وجليل العطية، دار الجمهورية ـ بغداد، ط٢ ـ ١٣٩٧هـ ـ ١٩٧٧م .
- **ديوان متمم بن نويرة** = مالك ومتمم ابنا نويرة اليربوعي .
- **ديوان المتنبي** = شرح ديوان المتنبي .
- **ديوان مجنون ليلى**. جمع وتحقيق: عبد الستار أحمد فراج، مكتبة مصر ـ القاهرة، ١٩٧٩م.
- **ديوان أبي محجن الثقفي** . صنعة أبي هلال العسكري ، تحقيق د. صلاح الدين المنجد ، دار الكتاب الجديد ـ بيروت ، ط١ ، ١٣٨٩هـ ـ ١٩٧٠م .
- **ديوان محمد بن بشير الخارجي** . جمع وتحقيق محمد خير البقاعي ، دار قتيبة ـ دمشق ، ط١ ، ١٤٠٥هـ ـ ١٩٨٥م .
- **ديوان (شعر) المرار بن سعيد الفقعسي** . (ضمن شعراء أمويون ـ القسم الثاني) دراسة وتحقيق: د. نوري حمودي القيسي ، مطبوعات المجمع العلمي العراقي، ١٣٩٦ ـ ١٤٠٢هـ / ١٩٧٦ ـ ١٩٨٢م
- **ديوان مُزَرِّد بن ضرار الغطفاني** ، تحقيق خليل إبراهيم العطية ، مطبعة أسعد ـ بغداد ١٩٦٢م .
- **ديوان (شعر) المرقش الأكبر** = ديوان بني بكر في الجاهلية .
- **ديوان المعاني**. لأبي هلال الحسن بن عبد الله بن سهل العسكري (ت٣٨٢هـ)، عالم الكتب ـ بيروت .
- **ديوان المنخل اليشكري** = ديوان بين بكر في الجاهلية .
- **ديوان المهلهل** . جمع أنطوان محسن القوال ، دار الجيل ـ بيروت ، ط١ ، ١٤١٥هـ ـ ١٩٩٥م .
- **ديوان النابغة الجعدي** . تحقيق: عبد العزيز رباح، المكتب الإسلامي ـ دمشق، ط١ ـ ١٣٨٤هـ ـ ١٩٦٤م .
- **ديوان النابغة الذبياني**. تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار المعارف ـ القاهرة، ط٢ ـ ١٩٨٥م.
- **ديوان أبي النجم العجلي**. صنعة علاء الدين آغا، مطبوعات النادي الأدبي ـ بالرياض، ١٤٠١هـ.
- **ديوان النمر بن تولب** . (ضمن شعراء إسلاميون) .، تحقيق د. نوري حمودي القيسي، عالم الكتب ـ بيروت ، ط٢ ، ١٤٠٥هـ ـ ١٩٨٤م .
- **ديوان أبي نُواس**. تحقيق: أحمد عبد المجيد الغزالي، دار الكتاب العربي ـ بيروت، ١٤١٢هـ ـ ١٩٩٢م .

- **ديوان (شعر) هدبة بن خشرم العذري** . تحقيق د . يحيى الجبوري ، دار القلم ـ الكويت ، ط٢، ١٤٠٦هـ ـ ١٩٨٦م .
- **ديوان (شعر) إبراهيم بن هرمة القرشي** (ت١٧٦هـ)، تحقيق: محمد نفاع، وحسين عطوان، مطبوعات مجمع اللغة العربية ـ دمشق، ١٩٦٩م .

الذال

- **الذيل والتكملة لكتابي الموصول والصلة**. لأبي عبد الله محمد بن محمد بن عبد الملك الأنصاري المراكشي (ت٧٠٣هـ)، تحقيق: محمد بن شريفة (السفر الأول)، دار الثقافة ـ بيروت .

الراء

- **ربط الشوارد في حل الشواهد**. لابن الحنبلي رضي الدين محمد بن إبراهيم بن يوسف الحنفي التاذفي الحلبي (ت٩٧١هـ)، تحقيق أستاذنا الدكتور شعبان صلاح ، دار الثقافة العربية ـ القاهرة ، ط١ ـ ١٤٠٩هـ ـ ١٩٨٩م .
- **الرد على الزجاج في مسائل أخذها على ثعلب** . لأبي منصور موهوب بن أحمد بن محمد الجواليقي (ت٥٤٠هـ) .
- **رسائل في اللغة** . لأبي محمد عبد الله بن محمد بن السِّيد البطليوسي (ت٥٢١هـ)، تحقيق د. وليد محمد السراقبي ، منشورات مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية ـ الرياض ، ط١ ، ١٤٢٨هـ ـ ٢٠٠٧م .
- **رسالة الملائكة** . لأبي العلاء أحمد بن عبد الله بن سليمان التنوخي (ت ٤٤٩هـ) ، تحقيق الأستاذ محمد سليم الجندي ، منشورات دار الآفاق الجديدة ـ بيروت ، ط٣ ، ١٩٧٩م .
- **رسالة الغفران** . لأبي العلاء أحمد بن عبد الله بن سليمان التنوخي المعري (ت٤٤٩هـ)، تحقيق الأستاذ محمد سليم الجندي ، منشورات دار الآفاق الجديدة ـ بيروت ، ط٣ ، ١٩٧٩م .
- **رصف المباني في حروف المعاني**. لأحمد بن عبد النور المالقي (ت٧٠٢هـ)، تحقيق: د. أحمد محمد الخراط، دار القلم ـ دمشق، ١٤٠٥هـ ـ ١٩٨٥م .
- **روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني**. لأبي الفضل شهاب الدين محمود بن عبد الله الألوسي البغدادي (ت١٢٧٠هـ)، إدارة الطباعة المنيرية ـ القاهرة .
- **رياض الصالحين**. لأبي زكريا يحيى بن شرف النووي (ت٦٧٦هـ)، تحقيق شعيب الأرناؤوط، إدارة إحياء التراث الإسلامي ـ الدوحة ١٩٨٣م .
- **الريح** . للحسين بن أحمد بن خالويه (ت٣٧٠هـ) ، تحقيق د. حسين محمد شرف ، ١٩٨٤م .

الزاي

- **الزاهر في معاني كلمات الناس**. لأبي بكر محمد بن القاسم الأنباري (ت٣٢٨هـ)، تحقيق د.حاتم صالح الضامن، مؤسسة الرسالة ـ بيروت، ط١ ـ ١٤١٢هـ ـ ١٩٩٢م .
- **زهر الآداب وثمر الألباب** . لأبي إسحاق إبراهيم بن علي الحصري القيرواني (ت٤٥٣هـ) ، تحقيق د.صلاح الدين الهواري ، المكتبة العصرية ـ صيدا ، ط١ ، ١٤٢١هـ ـ ٢٠٠١م .
- **الزهرة** . لأبي بكر محمد بن داود الأصبهاني (ت ٢٩٧هـ) ، تحقيق د.إبراهيم السامرائي ود.نوري حمودي القيسي . مكتبة المنار ـ الزرقاء ، ط٢ ، ١٤٠٦هـ ـ ١٩٨٥م .

السين

- **السبعة في القراءات**. لأبي بكر أحمد بن موسى بن العباس بن مجاهد (ت٣٢٤هـ)، تحقيق د. شوقي ضيف، دار المعارف ـ القاهرة ، ط٣ ـ ١٩٨٨م.
- **سر صناعة الإعراب**. لأبي الفتح عثمان بن جني (ت٣٩٢هـ)، تحقيق: د. حسن هنداوي، دار القلم ـ دمشق، ط١، ١٤٠٥هـ ـ ١٩٨٥م .
- **سِفر السعادة وسفير الإفادة**. لأبي الحسن علم الدين علي بن محمد السخاوي (ت٦٤٣هـ)، تحقيق: محمد أحمد الدالي، مطبوعات مجمع اللغة العربية ـ دمشق، ١٤٠٣هـ ـ ١٩٨٣م .
- **سمط اللآلي** = اللآلي .
- **سنن الترمذي**. لأبي عيسى محمد بن عيسى الترمذي (٢٧٩هـ)، تحقيق: أحمد محمد شاكر وزملاؤه، مصطفى البابي الحلبي وشركاه ـ القاهرة، ط٢ ـ ١٣٩٨هـ ـ ١٩٧٨م.
- **سنن أبي داود** . لأبي داود سليمان بن الأشعث السجستاني (ت٢٧٥هـ)،دار الباز ـ مكة المكرمة.
- **سنن ابن ماجة** . لأبي عبد الله محمد بن يزيد القزويني (ت٢٧٥هـ)، تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي، المكتبة العلمية ـ بيروت .
- **سنن النسائي** . أحمد بن علي بن شعيب أبو عبد الرحمن النسائي (ت٣٠٣هـ)، دار الكتب العلمية ـ بيروت .
- **السيرافي النحوي** = شرح الكتاب للسيرافي .
- **سير أعلام النبلاء** . لأبي عبد الله شمس الدين محمد بن أحمد الذهبي (ت٧٤٨هـ) ، تحقيق : شعيب الأرناؤوط ومجموعة من الباحثين، مؤسسة الرسالة ـ بيروت، ط١، ١٤٠٥هـ ـ ١٩٨٥م .
- **السيرة النبوية**. لأبي محمد عبد الملك بن هشام (ت٢١٣هـ) تقريباً، تحقيق: مصطفى السقا وإبراهيم الأبياري وعبد الحفيظ شلبي، دار المعرفة ـ بيروت .

الشين

- **الشافية في علم التصريف** . لجمال الدين أبي عمرو عثمان بن عمر النحوي المعروف بابن الحاجب (ت ٦٤٦ هـ) ، تحقيق حسن أحمد عثمان ، المكتبة المكية ـ مكة المكرمة ، ط١ ، ١٤١٥هـ ـ ١٩٩٥م .
- **شرح أبنية سيبويه** . لأبي محمد سعيد بن المبارك بن الدهان (ت٥٦٩هـ) ، تحقيق : د.علاء محمد رأفت ، دار الطلائع ـ القاهرة ، ٢٠٠٣م .
- **شرح أبيات سيبويه**. لأبي محمد يوسف بن أبي سعيد السيرافي (ت٣٨٥هـ)، تحقيق: د. محمد علي سلطاني، دار المأمون ـ دمشق، ١٩٧٩م .
- **شرح أبيات الجمل** . لمحمد بن أحمد بن هشام اللخمي (ت٥٧٧هـ)، مخطوطة الأسكوريال .
- **شرح أبيات الكتاب للدقيقي** = لب الألباب في شرح أبيات الكتاب .
- **شرح أبيات مغني اللبيب**. لعبد القادر بن عمر البغدادي (ت١٠٩٣هـ)، تحقيق: عبد العزيز رباح، وأحمد يوسف الدقاق، دار المأمون للتراث ـ دمشق، ١٩٧٩م .
- **شرح أبيات المفصل والمتوسط** . للسيد علي بن محمد بن علي الشريف الجرجاني (ت ٨١٦ هـ)

تحقيق د. عبد الحميد جاسم الكبيسي ، دار البشائر الإسلامية ـ بيروت ، ط١ ، ١٤٢١هـ ـ ٢٠٠٠م .

- **شرح أدب الكاتب** . لأبي منصور موهوب بن أحمد الجواليقي (ت٥٤٠هـ) ، مكتبة القدسي ـ القاهرة ، ١٣٥٠هـ .
- **شرح أشعار الهذليين**. صنعة أبي سعيد الحسن بن الحسين السكري (ت٢٧٥هـ)، تحقيق: عبد الستار أحمد فراج، مراجعة محمود محمد شاكر، مكتبة دار العروبة ـ ١٣٨٤هـ ـ ١٩٦٥م .
- **شرح الأبيات المشكلة الإعراب للفارسي** = إيضاح الشعر .
- **شرح ألفية ابن مالك** . للأشموني . (ت٩٠٠ هـ) ، بحاشية الصبان وشرح الشواهد للعيني ، دار إحياء الكتب العربية ـ القاهرة .
- **شرح ألفية ابن مالك** . لبهاء الدين ابن عقيل (ت ٦٧٩ هـ) ، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد . المكتبة العصرية ـ صيدا ، ١٤٢٧هـ ـ ٢٠٠٦م .
- **شرح ألفية ابن مالك** . للحسن بن قاسم المرادي (ت٧٤٩هـ)، تحقيق د . فخر الدين قباوة ، دار ومكتبة المعارف ـ بيروت ، ط١ ، ١٤٢٨هـ ـ ٢٠٠٧م .
- **شرح ألفية ابن مالك لابن غازي** = إتحاف ذوي الاستحقاق .
- **شرح ألفية ابن معط** . لأبي جعفر أحمد بن يوسف الرعيني (ت ٧٩٠ هـ) (المجلد السابع) تحقيق د.عبد الله بن عمر الحاج إبراهيم ، رسالة دكتوراه بجامعة أم القرى ـ مكة المكرمة ، ١٤١٧هـ .
- **شرح ألفية ابن معط**. لابن القواس عبد العزيز بن جمعة بن زيد المَوصلي (ت٦٩٦هـ)، تحقيق : د.علي موسى الشوملي، مكتبة الخريجي ـ الرياض، ط١، ١٤٠٥هـ ـ ١٩٨٥م .
- **شرح أمثلة سيبويه للعطار** . اختصار أبي منصور الجواليقي (ت٥٤٠هـ) ، تحقيق د. صابر أبو السعود ، مكتبة الطليعة ـ أسيوط .
- **شرح الإيضاح** . لأبي البقاء عبد الله بن الحسين العكبري (ت٦١٦هـ)، تحقيق د.يحيى مير علم . (رسالة دكتوراه من كلية الآداب بجامعة دمشق ١٤١٢هـ ـ ١٩٩٢م) .
- **شرح التسهيل** . لجمال الدين محمد بن عبد الله بن مالك (ت٦٧٢هـ)، تحقيق : د . عبد الرحمن السيد، ود.محمد المختون، هجر للطباعة والنشر ـ القاهرة، ١٤١٠هـ ـ ١٩٩٠م .
- **شرح التسهيل لناظر الجيش** = تمهيد القواعد .
- **شرح التصريف** . لأبي القاسم عمر بن ثابت الثمانيني (ت٤٤٢هـ)، تحقيق د. إبراهيم البعيمي ، مكتبة الرشد ـ الرياض ، ط١، ١٤١٩هـ ـ ١٩٩٩م .
- **شرح التصريف الملوكي**. لموفق الدين يعيش بن علي بن يعيش الحلبي (ت٦٤٣هـ)، تحقيق : د.فخر الدين قباوة، المكتبة العربية ـ حلب، ط٣ ـ ١٣٩٣هـ ـ ١٩٧٣م .
- **شرح التعريف بضروري التصريف** . لابن إياز الحسين بن بدر بن إياز البغدادي (ت٦٨١هـ)، تحقيق: د. هادي نهر وهلال ناجي، در الفكر ـ عمار ، ط١ ، ١٤٢٢هـ ـ ٢٠٠٢م .
- **شرح المقدمة الجزولية الكبير** . للأستاذ أبي علي الشلوبين عمر بن محمد بن عمر الأزدي (ت٦٥٤هـ)، تحقيق : د. تركي بن سهو العتيبي ، مكتبة الرشد ـ الرياض ، ط١، ١٤١٣هـ ـ ١٩٩٣م .
- **شرح جمل الزجاجي**. لأبي الحسن علي بن مؤمن بن عصفور الإشبيلي (ت٦٦٩هـ)، تحقيق :

د.صاحب أبو جناح، وزارة الأوقاف العراقية ـ بغداد، ١٤٠٢هـ ـ ١٩٨٢م .

- **شرح جمل الزجاجي**. لأبي الحسن طاهر بن أحمد بن بابشاذ (ت٤٦٩هـ) مخطوطة مكتبة فيض الله بتركيا ذات الرقم : ١٩٤٨ .
- **شرح جمل الزجاجي**. لأبي الحسن علي بن محمد بن علي بن خروف الإشبيلي (ت٦٠٩هـ)، تحقيق : د. سلوى محمد عرب ، جامعة أم القرى ـ مكة المكرمة ، ط١ ، ١٤١٩هـ ـ ١٩٩٩م .
- **شرح جمل الزجاجي لابن أبي الربيع** = البسيط .
- **شرح درة الغواص** . لشهاب الدين أحمد بن محمد بن عمر الخفاجي (ت ١٠٦٩ هـ) ، تحقيق عبد الحفيظ فرغلي على القرني ، دار الجيل ـ بيروت ، ط ١ ، ١٤١٧ هـ ـ ١٩٩٦ م ٠
- **شرح ديوان الحماسة**. لأبي زكريا يحيى بن علي الخطيب التبريزي (ت٥٠٢هـ)، عالم الكتب ـ بيروت .
- **شرح ديوان الحماسة**. لأبي علي أحمد بن محمد بن الحسن المرزوقي (ت٤٢١هـ)، تحقيق أحمد أمين، وعبد السلام هارون، مطبعة لجنة التأليف والترجمة والنشر ـ القاهرة، ١٣٨٧هـ ـ ١٩٦٧م.
- **شرح ديوان أبي الطيب المتنبي** . لأبي الحسن علي بن أحمد بن محمد الواحدي (ت٤٦٨هـ)، تحقيق: فريدريخ ديتريصي، دار الكتاب الإسلامي ـ القاهرة .
- **شرح ديوان أبي الطيب المتنبي للعكبري** = التبيان .
- **شرح ديوان أبي الطيب المتنبي لابن جني** = الفسر .
- **شرح ديوان أبي الطيب المتنبي المنسوب لأبي العلاء المعري** = معجز أحمد .
- **شرح شافية ابن الحاجب**. لرضي الدين محمد بن الحسن الاستراباذي (ت٦٨٨هـ)، تحقيق: محمد نور الحسن، ومحمد الزفزاف، ومحمد محيي الدين عبد الحميد، دار الكتب العلمية ـ بيروت، ١٣٩٥هـ ـ ١٩٧٥م .
- **شرح ديوان لبيد بن ربيعة العامري**. تحقيق: الدكتور إحسان عباس، وزارة الإعلام ـ الكويت، ط٢، ١٩٨٤م .
- **شرح الشافية للأنصاري** = المناهج الكافية .
- **شرح الشافية للطف الله بن محمد بن الغياث** = المناهل الصافية .
- **شرح شواهد الإيضاح . المنسوب إلى ابن بري** أبي محمد عبد الله بن بري (ت٥٨٢هـ)، تحقيق: د. عيد مصطفى درويش، منشورات مجمع اللغة العربية ـ القاهرة، الهيئة العامة لشؤون المطابع الأميرية، ١٤٠٥هـ ـ ١٩٨٥م.
- **شرح شواهد شرح الشافية** . لعبد القادر بن عمر البغدادي (ت١٠٩٣هـ)، (منشور مع شرح الشافية) .
- **شرح شواهد شرح التحفة الوردية** . لعبد القادر بن عمر البغدادي (ت١٠٩٣هـ)، تحقيق : د.عبد الله بن علي الشلال ، مكتبة الرشد ـ الرياض ، ط١ ، ١٤٢١هـ ـ ٢٠٠١م .
- **شرح شواهد المغني** . لجلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي (ت٩١١هـ)، منشورات دار مكتبة الحياة ـ بيروت .
- **شرح العوامل المائة** . للشيخ لخالد بن عبد الله الزهري (ت٩٠٥هـ) .
- **شرح عيون الإعراب** . لأبي الحسن علي بن فضال المجاشعي (ت٤٧٩هـ) ، تحقيق د.حنا جميل

حداد ، مكتبة المنار ـ الزرقاء ، ط١ ، ١٤٠٦هـ ـ ١٩٨٥م .

- **شرح عيون كتاب سيبويه**. لأبي نصر هارون بن موسى القيسي القرطبي (ت٤٠١هـ)، تحقيق د.عبد ربه عبد اللطيف عبدربه ، مطبعة حسان ـ القاهرة ، ط١ ، ١٤٠٤هـ ـ ١٩٨٤م .
- **شرح الفصيح** . لابن هشام اللخمي (ت٥٧٧هـ)، تحقيق د. مهدي عبيد جاسم ، وزارة الثقافة والإعلام ـ بغداد ، ط١ ، ١٤٠٩هـ ـ ١٩٨٨م .
- **شرح القصائد التسع المشهورات** . لأبي جعفر أحمد بن محمد النحاس (ت٣٣٨هـ)، تحقيق: أحمد خطاب، دار الحرية للطباعة ـ بغداد ١٣٩٣هـ ـ ١٩٧٣م.
- **شرح القصائد السبع الطوال الجاهليات**. لأبي بكر محمد بن القاسم الأنباري (ت٣٢٨هـ)، تحقيق: الأستاذ عبد السلام هارون، دار المعارف ـ القاهرة، ط٤ ـ ١٤٠٠هـ ـ ١٩٨٠م .
- **شرح القصائد العشر** . لأبي زكريا يحيى بن علي الخطيب التبريزي (ت٥٠٢هـ)، تحقيق: د. فخر الدين قباوة ، منشورات دار الآفاق الجديدة ـ بيروت، ط٤، ١٤٠٠هـ ـ ١٩٨٠م .
- **شرح قواعد الإعراب للكافيجي** . لمحيي الدين الكافيجي (ت٨٧٩هـ)، تحقيق: د. فخر الدين قباوة ، دار طلاس ـ دمشق ط٣، ١٩٩٦ م .
- **شرح كافية ابن الحاجب**. لرضي الدين محمد بن الحسن الأستراباذي (ت٦٨٠هـ)، تحقيق د.حسن محمد الحفظي ود. يحيى بشير مصي ، جامعة الإمام محمد بن سعود ـ الرياض ، ط١ ، ١٤١٤هـ ـ ١٩٩٣م
- **شرح الكافية الشافية**. لجمال الدين محمد بن عبد الله بن مالك (ت٦٧٢هـ)، تحقيق: د. عبد المنعم أحمد هريدي، مطبوعات مركز البحث العلمي بجامعة أم القرى ـ مكة المكرمة، ط١، ١٤٠٢هـ ـ ١٩٨٢م .
- **شرح الكافية لابن الحاجب** = شرح المقدمة الكافية .
- **شرح كتاب سيبويه**. لأبي سعيد الحسن بن عبد الله بن المرزبان السيرافي (ت٣٦٨هـ)، مصور عن مخطوطة دار الكتب المصرية برقم : ١٣٦/١٣٧نحو . والجزء المطبوع بعنوان (السيرافي النحوي) بتحقيق: د. عبد المنعم فائز، دار الفكر ـ دمشق، ط١ ـ ١٤٠٣هـ ـ ١٩٨٣م . والأجزاء المطبوعة بدار الكتب المصرية (١ ـ ٦) .
- **شرح كتاب سيبويه لابن خروف** = تنقيح أولي الألباب في شرح غوامض الكتاب .
- **شرح اللمع لابن الدهان** = الغرة .
- **شرح اللمع** . لابن بَرهان أبي القاسم عبد الواحد بن علي العكبري (ت٤٥٦هـ)، تحقيق: د. فائز فارس، منشورات المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب ـ الكويت، ط١ ـ ١٤٠٤هـ ـ ١٩٨٤م.
- **شرح اللمع للثمانيني** (مطبوع باسم الفوائد والقواعد) . لعمر بن ثابت الثمانيني (ت ٤٤٢ هـ) ، تحقيق د. عبد الوهاب محمود الكحلة ، مؤسسة الرسالة ـ بيروت ، ط١ ١٤٢٢هـ ـ ٢٠٠٢م .
- **شرح اللمع** . للواسطي القاسم بن محمد الضرير (ت ق ٤٦٩ هـ) ، تحقيق : د. رجب عثمان محمد، مكتبة الخانجي ـ القاهرة ، ط١ ، ١٤٢٠هـ ـ ٢٠٠٠م .
- **شرح اللمع** . لأبي الحسن علي بن الحسين الباقولي الأصفهاني (ت ٥٤٣ هـ) ، تحقيق : د.إبراهيم محمد أبو عباة ، جامعة الإمام ـ الرياض ، ط١ ١٤١٠هـ ـ ١٩٩٠م .
- **شرح ما يقع فيه التصحيف والتحريف**. لأبي أحمد الحسن بن عبد الله بن سعيد العسكري

(ت٣٨٢هـ)، تحقيق: د. السيد محمد يوسف، مراجعة العلامة الأستاذ أحمد راتب النفاخ ، مطبوعات مجمع اللغة العربية ـ دمشق .

- **شرح مشكل شعر المتنبي** . لعلي بن إسماعيل بن سيده (ت٤٥٨هـ)، تحقيق د. محمد رضوان الداية . دار المأمون ـ دمشق ، ١٣٩٥هـ ـ ١٩٧٥م .
- **شرح المفصل**. لموفق الدين يعيش بن علي بن يعيش الحلبي (ت٦٤٣هـ)، عالم الكتب ـ بيروت .
- **شرح المفصل لابن الحاجب** = الإيضاح في شرح المفصل .
- **شرح المفصل للخوارزمي** = التخمير .
- **شرح المفضليات**. لأبي محمد القاسم بن محمد بن بشار الأنباري (ت٣٠٥هـ)، تحقيق : د. محمد نبيل طريفي ، دار صادر ـ بيروت ، ط١ ، ١٤٢٤هـ ـ ٢٠٠٣م .
- **شرح المفضليات**. لأبي زكريا يحيى بن علي الخطيب التبريزي (ت٥٠٢هـ)، تحقيق: د. فخر الدين قباوة، دار الكتب العلمية ـ بيروت، ط٢، ١٤٠٧هـ ـ ١٩٨٧م .
- **شرح المقدمة الكافية في علم الإعراب** . لأبي عمرو عثمان بن عمر المعروف بابن الحاجب النحوي (ت٦٤٦هـ)، تحقيق د. جمال عبد العاطي مخيمر ، مكتبة نزار الباز ـ مكرة المكرمة ، ، ط١ ، ١٤١٨هـ ـ ١٩٩٧م .
- **شرح المقدمة المحسبة** . لأبي طاهر بن أحمد بن بابشاذ (ت٤٦٩هـ)، تحقيق: خالد عبد الكريم ـ الكويت، ط١ ـ ١٩٧٦م .
- **شرح المقرب** للنحاس الحلبي = التعليقة .
- **شرح ملحة الإعراب** = اللمحة في شرح الملحة .
- **شرح نهج البلاغة** . لابن أبي الحديد (ت ٦٥٦ هـ) ، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم ، ١٩٦٧م.
- **شرح هاشميات الكميت بن زيد الأسدي** . لأبي رياش أحمد بن إبراهيم القيسي، تحقيق: د. داود سلوم، ود. نوري حمودي القيسي، عالم الكتب ومكتبة النهضة العربية ـ بيروت، ط١ ـ ١٤٠٤هـ ـ ١٩٨٤م .
- **شرح الهداية** . لأبي العباس أحمد بن عمار المهدوي (ت ٤٤٠ هـ)، تحقيق : د. حازم سعيد حيدر، مكتبة الرشد ـ الرياض ، ط١ ، ١٤١٦هـ ـ ١٩٩٥م .
- **شرح الوافية نظم الكافية** . لأبي عمرو عثمان بن عمر المعروف بابن الحاجب النحوي (ت٦٤٦هـ)، تحقيق د. موسى بناي العليلي ، الجامعة المستنصرية ـ بغداد ، ١٤٠٠هـ ـ ١٩٨٠م.
- **الشعر للفارسي** = إيضاح الشعر .
- **شعراء إسلاميون**. جمع وتحقيق: د. نوري حمودي القيسي، عالم الكتب ومكتبة النهضة العربية ـ بيروت، ط٢ ـ ١٤٠٥هـ ـ ١٩٨٤م .
- **شعراء أمويون**. دراسة وتحقيق: د. نوري حمودي القيسي: (الجزءان الثاني والثالث) من مطبوعات المجمع العلمي العراقي، ١٣٩٦ ـ ١٤٠٢هـ / ١٩٧٦ ـ ١٩٨٢م . (الجزء الرابع) من مطبوعات عالم الكتب، مكتبة النهضة العربية ـ بيروت، ط١، ١٤٠٥هـ ـ ١٩٨٥م .
- **شعراء مقلون**. جمع وتحقيق: د. حاتم صالح الضامن ، عالم الكتب ومكتبة النهضة العربية ـ بيروت، ط١ ـ ١٤٠٧هـ ـ ١٩٨٧م .
- **شعر الخوارج** . تحقيق د. إحسان عباس ، دار الثقافة ـ بيروت ، ١٩٧٤م .

- **الشعر والشعراء**. لأبي محمد عبد الله بن مسلم بن قتيبة الدينوري (ت٢٧٦هـ)، تحقيق: أحمد محمد شاكر، دار المعارف ـ القاهرة، ١٩٦٦م .
- **شواهد التوضيح والتصحيح لمشكلات الجامع الصحيح** . لجمال الدين محمد بن عبد الله بن مالك (ت٦٧٢هـ)، تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي، دار الكتب العلمية ـ بيروت .

الصاد

- **الصاحبي**. لأبي الحسين أحمد بن فارس بن زكريا (ت٣٩٥هـ)، تحقيق: السيد أحمد صقر، مطبعة عيسى البابي الحلبي ـ القاهرة ١٩٧٧م .
- **الصاهل والشاحج** . لأبي العلاء أحمد بن عبد الله بن سليمان التنوخي المعري (ت٤٤٩هـ) .
- **الصبح المنير في شعر أبي بصير** ميمون بن قيس الأعشى والأعشَين الآخرين، تحقيق رودلف هاير ـ فينا ١٩٢٧م . أعاد نشره دار قتيبة للطباعة والنشر والتوزيع ـ الكويت، ط٢ ـ ١٩٩٣م .
- **الصبح المنبي عن حيثية المتنبي** . ليوسف البديعي (١٠٧٣هـ)، تحقيق مصطفى السقا وآخرين . دار المعارف ـ القاهرة ، ١٩٦٣م .
- **الصحاح (تاج اللغة وصحاح العربية)** لإسماعيل بن حماد الجوهري (٣٩٥هـ)، تحقيق: أحمد عبد الغفور عطار، دار العلم للملايين ـ بيروت، ط٤ ـ ١٤١٠هـ ـ ١٩٩٠م . وتحقيق شهاب الدين أبي عمرو، دار الفكر ـ بيروت ، ط١ ، ١٤١٨هـ .
- **صحيح ابن حبان** . لمحمد بن حبان بن أحمد أبو حاتم البستي التميمي (ت٣٥٤هـ) ، تحقيق شعيب الأرناؤوط ، مؤسسة الرسالة ـ بيروت ، ط٤ ، ١٤١٤هـ ـ ١٩٩٣م .
- **الصداقة والصديق** . لأبي حيان التوحيدي (ت ٤١٤ هـ) ، تحقيق د. إبراهيم الكيلاني ، دار الفكر ـ دمشق ، ط١ ، ١٤١٩ هـ ـ ١٩٩٨م .
- **الصلة في تاريخ أئمة الأندلس وعلمائهم ومحدثيهم وفقهائهم وأدبائهم** . لابن بشكوال أبي القاسم خلف بن عبد الملك (ت٥٧٨هـ)، تحقيق عزت عطار الحسيني ، مكتبة الخانجي ـ القاهرة ، ط٢، ١٤١٤هـ ـ ١٩٩٤م .
- **الصناعتين** . لأبي هلال الحسن بن عبد الله بن سهل العسكري (ت٣٨٢هـ) ، تحقيق محمد علي البجاوي ، مطبعة الحلبي ـ القاهرة ، ١٩٧١م .

الضاد

- **ضرائر الشعر**. لأبي الحسن علي بن مؤمن بن عصفور الإشبيلي (ت٦٦٩هـ)، تحقيق: السيد إبراهيم محمد ، دار الأندلس للطباعة والنشر والتوزيع ـ بيروت ط١، ١٩٨٠م.
- **الضرائر الشعرية للقزاز** = ما يجوز للشاعر في الضرورة .
- **الضرائر وما يسوغ للشاعر دون الناثر** . لأبي المعالي محمود شكري الألوسي البغدادي (ت١٣٤٢هـ)، تحقيق محمد بهجة الأثري ، دار الآفاق العربية ـ القاهرة ـ ط١ ، ١٤١٨هـ ـ ١٩٩٨م .

الطاء

- **طبقات الشافعية الكبرى** . لتاج الدين السبكي (ت٧٧١هـ) ، تحقيق د.محمود محمد الطناحي ، ود.عبدالفتاح الحلو ، مطبعة عيسى البابي الحلبي ، الطبعة الأولى ، ١٣٨٣هـ .
- **طبقات الشعراء** . لعبد الله بن المعتز بن المتوكل بن المعتصم بن هارون الرشيد (ت٢٩٦هـ) ،

تحقيق عبد الستار أحمد فراج ، دار المعارف ـ القاهرة ط٤ ، ١٩٨١م .

- **طبقات فحول الشعراء**. لمحمد بن سلام الجمحي (ت٢٣١هـ)، تحقيق: محمود محمد شاكر، مطبعة المدني ـ القاهرة .
- **الطبقات الكبرى** . لمحمد بن سعد بن منيع الزهري (ت٢٣٠هـ)، دار صادر ـ بيروت .
- **طبقات المفسرين**. لشمس الدين محمد بن علي بن أحمد الداودي (ت٩٤٥هـ)، تحقيق: علي محمد عمر، مكتبة وهبة ـ القاهرة، ط١، ١٣٩٢هـ ـ ١٩٧٢م .
- **طبقات النحويين واللغويين**. لأبي بكر محمد بن الحسن الزُّبيدي الأندلسي (ت٣٨٠هـ) ، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم ، دار المعارف ـ القاهرة ، ١٩٨٤م .

العين

- **عبث الوليد شرح ديوان أبى الوليد بن عبيد البحترىّ الطائىّ** . لفيلسوف العربية أبى العلاء أحمد بن عبد الله بن سليمان المعري التنوخى اللغوي الشاعر (ت٤٤٩ هـ) . تحقيق محمد عبد الله المدني ، دار الرفاعي ـ الرياض ، ط٣، ١٤٠٥هـ ـ ١٩٨٥م .
- **العَقَقَة والبررة**. لأبي عُبيدة معمر بن المثنى (ت٢١٠هـ) تحقيق: عبد السلام هارون = نوادر المخطوطات .
- **العقد الفريد** . لأبي أحمد بن محمد بن عبد ربه الأندلسي (ت٣٢٨هـ)، تحقيق أحمد أمين وأحمد الزين وإبراهيم الأبياري ، لجنة التأليف والترجمة والنشر ـ القاهرة ، ط٣ ، ١٣٨٤هـ ـ ١٩٦٥م .
- **علل النحو** . لأبي الحسن محمد بن عبدالله الوراق (ت ٣٨١ هـ) تحقيق: د. محمود جاسم الدرويش. مكتبة الرشد ـ الرياض ، ط١ ، ١٤٢٠هـ ـ ١٩٩٩م .
- **العين** . لأبي عبد الرحمن الخليل بن أحمد الفراهيدي (ت١٧٥هـ) ، تحقيق : د. مهدي المخزومي، ود. إبراهيم السامرائي، منشورات الأعلمي للمطبوعات ـ بيروت، ط١ ـ ١٤٠٨هـ ـ ١٩٨٨م .
- **عيون الأخبار**. لأبي محمد عبد الله بن مسلم بن قتيبة (ت٢٧٦هـ)، دار الكتاب العربي ـ بيروت، نسخة مصورة عن طبعة دار الكتب المصرية ١٣٤٣هـ ـ ١٩٢٥م .

الغين

- **غاية المطالب في شرح ديوان أبي طالب**. جمع وتحقيق: محمد خليل الخطيب، مصر ـ ١٩٥٠ ـ ١٩٥١م .
- **غرائب التفسير وعجائب التأويل**. لتاج القراء محمود بن حمزة الكرماني (ت بعد ٥٣١هـ)، تحقيق: د. شمران سركال يونس العجلي، دار القبلة ـ جدة، ومؤسسة علوم القرآن ـ بيروت، ط١ ـ ١٤٠٨هـ ـ ١٩٨٨م .
- **الغرة في شرح اللمع**. لأبي محمد سعيد بن المبارك بن الدهان (ت٥٦٩هـ)، مخطوطة مكتبة كليج علي باشا بتركيا ذات الرقم : ٩٤٩ .
- **الغرة المخفية في شرح الدرة الألفية**. لأبي العباس أحمد بن الحسين الإربلي المَوصلي المعروف بابن الخباز (ت٦٣٩هـ) ، بتحقيق محمد حامد العبدلي ، دار الأنبار ـ بغداد ، ومخطوطة أحمد الثالث بتركيا ذات الرقم : ٧٦٩ .

- **غرر الفوائد ودرر القلائد** . للشريف المرتضي علي بن الحسن الموسوي العلوي (ت ٤٣٦ هـ) ، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم ، المكتبة العصرية ـ صيدا ، ط١ ، ١٤٢٥هـ ـ ٢٠٠٥م .
- **غريب الحديث** . لأبي إسحاق إبراهيم بن إسحاق الحربي (ت٢٨٥هـ)، تحقيق أستاذنا الدكتور سليمان بن إبراهيم العايد ، مطبوعات جامعة أم القرى ـ مكة المكرمة ، ط١ ، ١٤٠٥هـ ـ ١٩٨٥م .
- **غريب الحديث**. لأبي سليمان حمد بن محمد الخطابي (ت٣٨٨هـ)، تحقيق: عبد الكريم العزباوي، مطبوعات مركز البحث العلمي بجامعة أم القرى ـ مكة المكرمة، ط١ ـ ١٤٠٢هـ ـ ١٩٨٢م .
- **غريب الحديث** . لأبي الفرج عبد الرحمن بن علي بن محمد بن علي بن الجوزي (ت٥٩٧هـ)، تحقيق: د. عبد المعطي أمين قلعجي، دار الكتب العلمية ـ بيروت، ط١ ـ ١٤٠٥هـ ـ ١٩٨٥م .
- **الغريب المصنف**. لأبي عُبيد القاسم بن سلام (ت٢٢٤هـ)، تحقيق: د. محمد المختار العبيدي ، بيت الحكمة ودار سحنون ـ تونس ، ط٢ ، ١٤١٦هـ ـ ١٩٩٦م .
- **الغيث المسجم في شرح لامية العجم** . لصلاح الدين خليل بن إيبك الصفدي (ت٧٦٤هـ)، دار الكتب العلمية ـ بيروت ، ١٣٩٥هـ ـ ١٩٧٥م

الفاء

- **الفائق في غريب الحديث**. لأبي القاسم محمود بن عمر جار الله الزمخشري (ت٥٣٨هـ)، تحقيق : محمد علي البجاوي، ومحمد أبو الفضل إبراهيم، دار المعرفة ـ بيروت ، ط٢ .
- **الفاخر** . لأبي طالب المفضل بن سلمة بن عاصم (ت٢٩١هـ)، تحقيق : عبد العليم الطحاوي، الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٩٧٤م .
- **الفاخر في شرح جمل عبد القاهر** . لمحمد بن أبي الفتح البعلي (ت٧٠٩هـ) ، تحقيق د. ممدوح محمد خسارة ، مطبوعات المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب ـ الكويت ، ط١ ، ١٤٢٣هـ ـ ٢٠٠٢م .
- **الفاضل في الأدب**. لأبي العباس محمد بن يزيد المبرد (ت٢٨٥هـ) . تحقيق العلامة عبد العزيز الميمني الراجكوتي ، بدون .
- **فرائد المعاني في شرح حرز الأماني ووجه التهاني** . للإمام أبي عبد الله محمَّد بن محمَّد بن داود الصنهاجي المشهور بابن آجُرُّوم (ت٧٢٣ هـ) ، (رسالة دكتوراه) بجامعة أم القرى مقدمة من الأخ الزميل عبد الرحيم نبولسي ، ١٤١٧هـ ـ ١٩٩٦م .
- **فُرحة الأديب في الرد على ابن السيرافي في شرح أبيات سيبويه**. لأبي محمد الحسن بن أحمد الأعرابي (الأسود الغندجاني) (بعد٤٣٠هـ)، تحقيق: د. محمد علي سلطاني، دار قتيبة ـ دمشق ، ١٤١٠هـ ـ ١٩٨١م .
- **الفَرق بين الحروف الخمسة** . لأبي محمد عبد الله بن السيد البطليوسي (٥٢١هـ) ، تحقيق د.حمزة النشرتي ، مكتبة المتنبي ـ القاهرة ١٤٠٢هـ ـ ١٩٨٢م .
- **الفريدة في شرح القصيدة** . لأبي العباس أحمد بن الحسين الإربلي المَوصلي المعروف بابن الخباز (ت٦٣٩هـ) ، وهو شرح على قصيدة لابن الدهان في عويص الإعراب . تحقيق أستاذنا الدكتور عبد الرحمن بن سليمان العثيمين ، ط١ ، مكتبة الخانجي ـ القاهرة ١٤١٠ هـ – ١٩٩٠ م .
- **الفسر في شرح شعر أبي الطيب المتنبي** . لأبي الفتح عثمان بن جني (ت٣٩٢هـ) . تحقيق د.رضا رجب ، دار الينابيع ـ دمشق . ط١ ، ٢٠٠٤م .

- **فصل المقال في شرح كتاب الأمثال**. لأبي عُبيد عبد الله بن عبد العزيز البكري (ت٤٨٧هـ)، تحقيق: د. إحسان عباس ود. عبد المجيد عابدين، مؤسسة الرسالة ـ بيروت، ط٣، ١٤٠٣هـ ـ ١٩٨٣م .
- **الفصول المفيدة في الواو المزيد**. لصلاح الدين خليل بن كيكلدى العلائي (ت٧٦١هـ)، تحقيق أستاذنا الدكتور حسن موسى الشاعر ـ دار البشير ـ عمَّان ، ط١ ، ١٤١٠هـ ـ ١٩٩٠م .
- **الفصيح** . لأبي العباس أحمد بن يحيى ثعلب (ت٢٩١هـ)، تحقيق : د. عاطف مدكور، دار المعارف ـ القاهرة، ١٩٨٤م .
- **الفهرست** . لأبي الفرج محمد بن إسحاق بن النديم الوراق (ت٣٨٠هـ)، دار المعرفة ـ بيروت١٣٩٨هـ ـ ١٩٧٨م .
- **الفوائد المجموعة في الأحاديث الموضوعة** . لشيخ الإسلام محمد بن علي الشوكاني (ت١٢٥٠هـ)، تحقيق: عبد الرحمن يحيى المعلمي، مكتبة دار الباز ـ مكة المكرمة ١٤١٦هـ ـ ١٩٩٥م .
- **الفوائد المحصورة في شرح المقصورة** . لمحمد بن أحمد بن هشام اللخمي (ت٥٧٧هـ)، تحقيق : د.محمد حامد الحاج خلف ، منشورات وزارة الأوقاف المغربية ، ط١ ، ١٤٢٨هـ ـ ٢٠٠٧م .

القاف

- **قراءات النبي صلى الله عليه وسلم** . لأبي عمر حفص بن عمر الدوري (ت ٢٤٦ هـ) تحقيق : حكمت بشير ياسين، مكتبة الدار ـ المدينة المنورة ، ط١ ، ١٤٠٨هـ ـ ١٩٨٨م .
- **القوافي**. للقاضي أبي يعلى عبد الباقي بن عبد الله بن المحسن التنوخي (ت بعد ٤٨٧هـ)، تحقيق عمر الأسعد ومحيي الدين رمضان، دار الإرشاد ـ بيروت، ط١ ١٣٨٩هـ ـ ١٩٧٠م .
- **قشر الفسر** . للشيخ العميد أبي سهل محمد بن الحسن الزوزني العارض (ت٤٤٥هـ تقريباً) ، تحقيق د.عبد العزيز بن ناصر المانع ، منشورات مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية ـ الرياض ، ط١ ، ١٤٢٧هـ ـ ٢٠٠٦م .
- **قصد السبيل فيما في اللغة العربية من الدخيل** . لمحمد الأمين بن فضل الله المحبي (ت١١١١هـ) ، تحقيق د . عثمان محمود الصيني ، مكتبة التوبة ـ الرياض ، ط١ ، ١٤١٥هـ ـ ١٩٩٤م .
- **القطع والائتناف** . لأبي جعفر النحاس (ت ٣٣٨ هـ) ، تحقيق د. عبد الرحمن المطرودي . دار عالم الكتب ـ الرياض ، ط١، ١٤١٣هـ ـ ١٩٩٣م .
- **القوافي** . لأبي الحسن سعيد بن مسعدة الأخفش (ت٢١٥هـ)، تحقيق: د. عزة حسن ، مطبوعات وزارة الثقافة والسياحة والإرشاد القومي ـ دمشق ، ١٣٩٠هـ ـ ١٩٧٠م .
- **القوافي** . للقاضي أبي يعلى عبد الباقي بن عبد الله بن المحسن التنوخي (ت بعد ٤٨٧هـ)، تحقيق عمر الأسعد ومحيي الدين رمضان، دار الإرشاد ـ بيروت ، ط١ ١٣٨٩هـ ـ ١٩٧٠م .

الكاف

- **الكافي في شرح الإيضاح** . لابن أبي الربيع عبيد الله بن أحمد بن عبيد الله الإشبيلي السبتي (ت٦٨٨هـ)، تحقيق : د. فيصل الحفيان . مكتبة الرشد ـ الرياض ، ط١ ، ١٤٢٢هـ ـ ٢٠٠١م .
- **الكامل في التاريخ**. لعز الدين علي بن محمد بن الأثير الجزري (ت٦٣٠هـ)، مؤسسة التاريخ العربي ـ بيروت، ط١ ١٤٠٨هـ ـ ١٩٨٩م .

- **الكامل في اللغة والأدب**. لأبي العباس محمد بن يزيد المبرد (ت٢٨٥هـ)، تحقيق: محمد أحمد الدالي، مؤسسة الرسالة ـ بيروت، ط١ ـ ١٤٠٦هـ ـ ١٩٨٦م .
- **الكتاب**. لأبي بشر عمرو بن عثمان بن قنبر (ت١٨٠هـ)، تحقيق: عبد السلام هارون، عالم الكتب، ط٣ ـ ١٤٠٣هـ ـ ١٩٨٣م .
- **الكشاف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل**. لأبي القاسم محمود ابن عمر جار الله الزمخشري (ت٥٣٨هـ)، دار المعرفة ـ بيروت . وطبعة دار إحياء التراث العربي ـ بيروت بتحقيق عبد الرزاق المهدي .
- **كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون**. لمصطفى بن عبد الله الشهير بحاجي خليفة (ت١٠٦٧هـ) ، مكتبة المثنى، مصور عن طبعة استانبول ١٩٤١هـ.
- **الكشف عن وجوه القراءات وعللها وحججها**. لأبي محمد مكي بن أبي طالب القيسي (ت٤٣٧هـ)، تحقيق: د. محيي الدين رمضان، مؤسسة الرسالة ـ بيروت، ط٤ ـ ١٤٠٧هـ ـ ١٩٨٧م
- **كشف المشكلات وإيضاح المعضلات** . لجامع العلوم أبي الحسين علي بن الحسين الأصبهاني الباقولي (ت٥٤٣هـ) تحقيق الدكتور محمد الدالي، مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق ، ١٤١٥هـ .
- **الكناش في فني النحو والصرف** . للملك المؤيد عماد الدين أبي الفداء إسماعيل بن الأفضل الأيوبي (ت٧٣٢هـ) ، تحقيق د. رياض بن حسن الخوام ، المكتبة العصرية ـ بيروت ، ط١ ، ١٤٢٠هـ ـ ٢٠٠٠م .
- **الكنز اللغوي في اللسن العربي** . (يضم ثلاثة كتب هي : القلب والإبدال لابن السكيت ، والإبل للأصمعي ، وخلق الإنسان للأصمعي) . تحقيق د. أوغست هفنر ، مكتبة المتنبي ـ القاهرة

اللام

- **لباب الآداب** . لأبي منصور الثعالبي عبد الملك بن محمد بن إسماعيل الثعالبي النيسابوري (ت٤٢٩هـ) ، تحقيق أحمد حسن لبج، دار الكتب العلمية ـ بيروت ، ١٤١٧ هـ – ١٩٩٧ م
- **اللباب في علل البناء والإعراب**. لأبي البقاء عبد الله بن الحسين العكبري (ت٦١٦هـ)، تحقيق : د.غازي مختار طليمات، ود. عبد الإله نبهان، منشورات مركز جمعة الماجد بدبي، دار الفكر ـ دمشق، ط١ ـ ١٤١٦هـ ـ ١٩٩٥م .
- **لب الألباب في شرح أبيات الكتاب** . لسليمان بن بنين الدقيقي (ت٦١٤هـ)، . مخطوطة دار الكتب الوطنبة بتونس ذات الرقم : ٦٥٣٨ .
- **لسان العرب**. لأبي الفضل جمال الدين محمد بن مكرم بن منظور (ت٧١١هـ)، دار صادر ـ بيروت
- **اللآلي في شرح أمالي القالي**. لأبي عُبيد عبد الله بن عبد العزيز البكري الأندلسي (ت٤٨٧هـ)، تحقيق: الأستاذ عبد العزيز الميمني، دار الحديث ـ بيروت، ط٢ ـ ١٤٠٤هـ ـ ١٩٨٤م .
- **اللامات** . لأبي القاسم عبد الرحمن بن إسحاق الزجاجي (ت٣٣٧هـ)، تحقيق: د. مازن المبارك، دار الفكر ـ دمشق، ط٢ ـ ١٤٠٥هـ ـ ١٩٨٥م .
- **اللامات** . اللامات لعلي بن محمد الهروي (ت٤١٥هـ) تحقيق د. أحمد عبدالمنعم الرصد ،

دارمطبعة حسان ـ القاهرة ، ١٤٠٤هـ ـ ١٩٨٤م .

- **اللمحة في شرح الملحة** . لمحمد بن الحسن الصائغ (ت٧٢٠هـ) ، تحقيق د.إبراهيم سالم الصاعدي، الجامعة الإسلامية ـ المدينة المنورة ، ط١ ، ١٤٢٤هـ ـ ٢٠٠٤م .
- **ليس في كلام العرب**. للحسين بن أحمد بن خالويه (ت٣٧٠هـ)، تحقيق: أحمد عبد الغفور عطار، مكة المكرمة، ط٢، ١٣٩٩هـ ـ ١٩٧٩م .

الميم

- **المؤتلف والمختلف في أسماء الشعراء وكناهم وألقابهم وأنسابهم وبعض شعرهم**. لأبي القاسم الحسن بن بشر الآمدي (ت٣٧٠هـ)، تحقيق: د. كرنكو، دار الكتب العلمية ـ بيروت، ط٢ ـ ١٤٠٢هـ ـ ١٩٨٢م .
- **مالك ومتمم ابنا نويرة**. دراسة وتحقيق: ابتسام مرهون الصفار، مطبعة الإرشاد ـ بغداد ١٩٦٨م
- **ما يجوز للشاعر في الضرورة**. لأبي عبد الله محمد بن جعفر القزاز التميمي القيرواني (ت٤١٢هـ)، تحقيق: د. رمضان عبد التواب، ود. صلاح الدين الهادي، دار العروبة ـ الكويت، ١٩٨٢م .
- **ما يحتمل الشعر من الضرورة**. لأبي سعيد الحسن بن عبد الله بن المرزبان السيرافي (ت٣٦٨هـ)، تحقيق: د. عوض حمد القوزي، مطابع الفرزدق التجارية ـ الرياض، ط١ ـ ١٤٠٩هـ ـ ١٩٨٩م .
- **ما ينصرف وما لا ينصرف**. لأبي إسحاق إبراهيم بن السري الزجاج (ت٣١١هـ)، تحقيق: د. هدى محمود قراعة، مكتبة الخانجي ـ القاهرة، ط٢ ـ ١٤١٤هـ ـ ١٩٩٤م .
- **المؤتلف والمختلف في أسماء الشعراء وكناهم وألقابهم وأنسابهم وبعض شعرهم**. لأبي القاسم الحسن بن بشر الآمدي (ت٣٧٠هـ)، تحقيق: د. كرنكو، دار الكتب العلمية ـ بيروت، ط٢ ـ ١٤٠٢هـ ـ ١٩٨٢م .
- **المباحث الكاملية شرح المقدمة الجزولية** . لعلم الدين القاسم بن أحمد بن الموفق اللورقي الأندلسي (ت٦٦١هـ)، رسالة دكتوراه مقدمة من شعبان عبد الوهاب محمد عام ١٣٩٨هـ ـ بكلية دار العلوم .
- **المبهج في تفسير أسماء شعراء الحماسة**. لأبي الفتح عثمان بن جني (ت٣٩٢هـ)، تحقيق: د. حسن هنداوي، دار القلم ـ دمشق، ط١ ـ ١٤٠٧هـ ـ ١٩٨٧م .
- **المتبع في شرح اللمع** . لأبي البقاء العكبري (ت٦١٦هـ) ، تحقيق : د. عبد الحميدحمد الزوي ، منشورات جامعة قاريونس ـ بنغازي ، ط١، ١٩٩٤م .
- **مجاز القرآن**. لأبي عُبيدة معمر بن المثنى التيمي (ت٢١٠هـ)، تحقيق: د. فؤاد سزكين، مكتبة الخانجي ـ القاهرة ١٩٨٨م .
- **مجالس ثعلب**. لأبي العباس أحمد بن يحيى ثعلب (ت٢٩١هـ)، تحقيق: عبد السلام هارون، دار المعارف ـ القاهرة، ط٥، ١٤٠٠هـ ـ ١٩٨٠م .
- **مجالس العلماء** لأبي القاسم عبد الرحمن بن إسحاق الزجاجي (ت٣٤٠هـ)، تحقيق الأستاذ عبد السلام هارون ، الكويت ١٩٦٢م .
- **مجمع الأمثال**. لأبي الفضل أحمد بن محمد بن إبراهيم الميداني (ت٥١٨هـ)، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، عيسى البابي الحلبي ـ القاهرة، ١٣٩٨هـ ـ ١٩٧٨م .

- **مجمع الزوائد ومنبع الفوائد**. للحافظ نور الدين علي بن أبي بكر الهيثمي (ت٨٠٧هـ)، منشورات مؤسسة المعارف ـ بيروت ١٤٠٦هـ ـ ١٩٨٦م .
- **مجمل اللغة**. لأحمد بن فارس (ت٣٩٥هـ)، تحقيق: زهير عبد المحسن سلطان، مؤسسة الرسالة ـ بيروت، ط٢ ـ ١٤٠٦هـ ـ ١٩٨٦م .
- **المجموع المغيث في غريبي القرآن والحديث**. لأبي موسى محمد بن أبي بكر بن أبي عيسى المديني الأصفهاني (ت٥٨١هـ)، تحقيق: عبد الكريم العزباوي، منشورات مركز البحث العلمي بجامعة أم القرى ـ مكة المكرمة، ط١ ـ ١٤٠٨هـ ـ ١٩٨٨م .
- **المحاسن والمساوئ** . لإبراهيم البيهقي (القرن الرابع) ، دار صادر ـ بيروت ، ١٩٧٠هـ .
- **محاضرات الأدباء ومحاورات الشعراء والبلغاء**. لأبي القاسم حسين بن محمد الراغب الأصفهاني (ت٤٢٥هـ تقريباً)، المطبعة العامرية الشرفية ـ القاهرة ١٣٢٦هـ .
- **المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات**. لأبي الفتح عثمان بن جني (ت٣٩٢هـ)، تحقيق: عبد الحليم النجار وعلي النجدي ناصف وعبد الفتاح شلبي، المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية ـ القاهرة، ١٣٨٦هـ .
- **المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز**. لأبي محمد عبد الحق بن عطية الأندلسي (ت٥٤١هـ)، تحقيق: عبد العال السيد إبراهيم وآخرين، نشر وزارة الأوقاف والشؤون الدينية بدولة قطر، مؤسسة دار العلوم ـ الدوحة، ١٣٩٨ ـ ١٤٠٩هـ / ١٩٧٧ ـ ١٩٨٩م .
- **المحصول في شرح الفصول** . لابن إياز الحسين بن بدر (ت٦٨١هـ) مخطوط . نسخة الشيخ عارف حكمت بالمدينة النبوية .
- **المحكم والمحيط الأعظم** . لعلي بن إسماعيل بن سيده (ت٤٥٨هـ)، تحقيق: مصطفى السقا، وحسين نصار، مصطفى البابي الحلبي ـ القاهرة، ١٣٧٧ ـ ١٩٥٨م .
- **المحلى (وجوه النصب)** . لأبي بكر أحمد بن الحسين بن شُقير (ت ٣١٧ هـ) ، تحقيق د. فائز فارس ، مؤسسة الرسالة ـ بيروت ، ط١ ، ١٤٠٨هـ .
- **مختصر شواذ القراءات**. لأبي عبد الله الحسين بن أحمد بن خالويه الهمذاني النحوي الشافعي (ت٣٧٠هـ)، تحقيق: ج برجشتراسر، المطبعة الرحمانية ـ مصر ١٩٣٤هـ جمعية المستشرقين الألمانية
- **المخصص**. لأبي الحسن علي بن إسماعيل بن سيده الأندلسي (ت٤٥٨هـ)، دار إحياء التراث العربي ـ بيروت .
- **مختلف القبائل ومؤتلفها** . لأبي جعفر محمد بن حبيب البغدادي المتوفى سنة ٢٤٥هـ ، تحقيق الشيخ حمد الجاسر ، منشورات النادي الأدبي بالرياض ، ط ١ ، ١٤٠٠هـ ـ ١٩٨٠م . (منشور مع الإيناس) .
- **المذكر والمؤنث**. لأبي بكر محمد بن القاسم الأنباري (ت٣٢٨هـ)، تحقيق: د. طارق عبد عون الجنابي، وزارة الأوقاف العراقية ـ بغداد، مطبعة العاني، ط١، ١٩٨٧م .
- **المذكر والمؤنث** . لأبي زكريا يحيى بن زياد الفراء (ت٢٠٧هـ)، تحقيق : د. رمضان عبد التواب، مكتبة دار التراث ـ القاهرة ، ط٢ ، ١٩٨٩م .
- **المذكر والمؤنث** . لأبي حاتم سهل بن محمد بن عثمان السجستاني (ت٢٥٠هـ)، تحقيق : د.حاتم الضامن ، (مطبوعات مركز جمعة الماجد بدبي) ، دار الفكر ـ دمشق، ط١ ، ١٤١٨هـ ـ ١٩٩٧م

- **مراتب النحويين** . لأبي الطيب عبد الواحد بن علي اللغوي (ت٣٥١هـ)، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، دارالفكر العربي ـ ١٣٧٥هـ ـ ١٩٥٥م .
- **المرتجل في شرح الجمل** . لأبي محمد عبد الله بن أحمد بن الخشاب (ت٥٦٧هـ)، تحقيق الأستاذ علي حيدر ، دمشق ١٣٩٢هـ ـ ١٩٧٢م .
- **المزهر في علوم اللغة وأنواعها**. لجلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي (ت٩١١هـ)، تحقيق: محمد جاد المولى وصاحبيه، دار الفكر ـ بيروت.
- **المسائل البصريات**. لأبي علي الحسن بن أحمد بن عبد الغفار الفارسي (ت٣٧٧هـ)، تحقيق: د.محمد الشاطر أحمد، مطبعة المدني ـ القاهرة، ط١، ١٤٠٥هـ ـ ٩١٨٥م .
- **المسائل الحلبيات**. لأبي علي الحسن بن أحمد بن عبد الغفار الفارسي (ت٣٧٧هـ) ، تحقيق: د.حسن هنداوي، دار القلم ـ دمشق، ط١، ١٤٠٧هـ ـ ١٩٨٧م .
- **مسائل خلافية في النحو** . للعكبري أبي البقاء عبد الله بن الحسين العكبري (ت٦١٦هـ)، تحقيق: د.محمد خير الحلواني ، دار المأمون ـ دمشق ، ط٢ ، بدون .
- **المسائل الشيرازيات**. لأبي علي الحسن بن أحمد بن عبد الغفار الفارسي (ت٣٧٧هـ)، تحقيق: د.حسن هنداوي، كنوز إشبيليا ـ الرياض ، ط١، ١٤٢٤هـ ـ ٢٠٠٤م .
- **المسائل العسكرية** . لأبي علي الحسن بن أحمد بن عبد الغفار الفارسي (ت٣٧٧هـ) ، تحقيق : د.محمد الشاطر أحمد، مطبعة المدني ـ القاهرة، ط١، ١٤٠٣هـ ـ ١٩٨٢م .
- **المسائل العضديات**. لأبي علي الحسن بن أحمد بن عبد الغفار الفارسي (ت٣٧٧هـ)، تحقيق: د.علي جابر المنصوري، عالم الكتب ـ بيروت، ط١، ١٤٠٦هـ ـ ١٩٨٦م .
- **المسائل المشكلة المعروفة بالبغداديات**. لأبي علي الحسن بن أحمد بن عبد الغفار الفارسي (ت٣٧٧هـ)، تحقيق: صلاح الدين السنكاوي، مطبعة العاني ـ بغداد ١٩٨٣م
- **المسائل المنثورة**. لأبي علي الحسن بن أحمد بن عبدالغفار الفارسي (ت٣٧٧هـ)، تحقيق: شريف النجار، دار عمار ـ عمان ، ١٤٢٤هـ ـ ٢٠٠٤م .
- **مسالك الأبصار في ممالك الأمصار** . لابن فضل الله العمري شهاب الدين أبي العباس أحمد بن يحيى (ت٧٤٩هـ) ـ تحقيق د. محمد خريسات وآخرين ، مركز زايد للتراث والتاريخ ـ العين ، ٢٠٠١م .
- **المستقصى في أمثال العرب**. لأبي القاسم محمود بن عمر جار الله الزمخشري (ت٥٣٨هـ)، دار الكتب العلمية ـ بيروت، ١٣٩٧هـ ـ ١٩٧٧م .
- **المستنير في القراءات العشر** . لأبي طاهر أحمد بن علي بن عبيد الله بن سوارالبغدادي (ت٤٩٦هـ)، دار البحوث للدراسات الإسلامية وإحياء التراث الإسلامي ـ دبي ، ط١ ، ١٤٢٦هـ ـ ٢٠٠٥م .
- **المسند** . للإمام أحمد بن حنبل (ت٢٤١هـ)، تحقيق شعيب الأرناؤوط وآخرون ، مؤسسة الرسالة ـ دمشق ، ١٤٢٠هـ ـ ١٩٩٩م .
- **المسند** . للإمام الحافظ أبي بكر أحمد بن عمرو بن عبد الخالق البصري البزار (ت٢٩٢هـ)، فهرسة وترتيب علي نايف الشحود ، ملتقى أهل الحديث على الشبكة العنكبوتية .

- **مسند الشاميين** . لسليمان بن أحمد بن أيوب أبو القاسم الطبراني (ت ٣٦٠هـ) ، تحقيق حمدي عبد المجيد السلفي ، مؤسسة الرسالة ـ بيروت ، ط١ ، ١٤٠٥هـ ـ ١٩٨٤م .
- **مشكل إعراب القرآن.** لأبي محمد مكي بن أبي طالب القيسي (ت٤٣٧هـ)، تحقيق: د. حاتم صالح الضامن، مؤسسة الرسالة ـ بيروت، ط٢ ـ ١٤٠٧هـ ـ ١٩٨٧م .
- **المصباح في النحو** . لأبي الفتح ناصر بن أبي المكارم المطرزي (ت٦١٠هـ) ، تحقيق د.مقبول علي النعمة ، دار البشائر الإسلامية ـ بيروت ، ط١ ، ١٤١٤هـ ـ ١٩٩٣م .
- **المصباح لما أعتم من شواهد الإيضاح** . لأبي الحجاج يوسف بن يبقى بن يسعون (ت٥٤٢هـ تقريباً)، تحقيق : د. محمد حمود الدعجاني ، الجامعة الإسلامية ـ المدينة المنورة ـ ط١ ـ ١٤٢٩هـ .
- **المصباح المنير** . لأحمد بن محمد الفيومي (ت٧٧٠هـ)، مكتبة لبنان ـ بيروت ، ١٩٨٧م .
- **المصنف** . لأبي بكر عبد الله بن محمد بن أبي شيبة (ت ٢٣٥هـ) ، تحقيق يوسف كمال الحوت ، مكتبة الرشد ـ الرياض ، ١٤٠٩هـ .
- **المصون في الأدب** . لأبي أحمد العسكري (ت٣٨٢هـ) ، تحقيق عبد السلام هارون ، الكويت ، ١٩٦٠م .
- **المعارف.** لأبي محمد عبد الله بن مسلم بن قتيبة الدينوري (ت٢٧٦هـ)، تحقيق: د. ثروت عكاشة، دار المعارف ـ القاهرة، ط٤ ـ ١٩٨١م .
- **معاني الحروف.** المنسوب لأبي الحسن علي بن عيسى الرماني (ت٣٨٤هـ)، تحقيق أستاذنا الدكتور عبد الفتاح إسماعيل شلبي، مكتبة الطالب الجامعي ـ مكة المكرمة، ط٢، ١٤٠٧هـ ـ ١٩٨٦م.
- **المعاني الكبير في أبيات المعاني.** لأبي محمد عبد الله بن مسلم بن قتيبة الديونوري (ت٢٧٦هـ)، تحقيق: كرنكو، وعبد الرحمن المعلمي، دار الكتب العلمية ـ بيروت، ط١ ـ ١٤٠٥هـ ـ ١٩٨٤م .
- **معاني القرآن.** لأبي الحسن سعيد بن مسعدة الأخفش (ت٢١٥هـ)، تحقيق: د. هدى محمود قراعة، مكتبة الخانجي ـ القاهرة، ط١ ـ ١٤١١هـ ـ ١٩٩٠م .
- **معاني القرآن.** لأبي زكريا يحيى بن زياد الفراء (ت٢٠٧هـ)، تحقيق: أحمد يوسف نجاتي، ومحمد علي النجار، ود. عبد الفتاح شلبي، عالم الكتب ـ بيروت، ط٣ ـ ١٤٠٣هـ ـ ١٩٨٣م .
- **معاني القرآن وإعرابه.** لأبي إسحاق إبراهيم بن السري الزجاج (٣١١هـ)، تحقيق: د. عبدالجليل عبده شلبي ، عالم الكتب ـ بيروت، ط١ ـ ١٤٠٨هـ ـ ١٩٨٨م .
- **معاهد التنصيص على شواهد التلخيص** . لعبد الرحيم بن أحمد العباسي (ت٩٦٣هـ)، تحقيق : محمد محيي الدين عبد الحميد، عالم الكتب ـ بيروت، ١٣٦٧هـ ـ ١١٩٤٧م .
- **معاني القراءات** . لأبي منصور الأزهري (ت ٣٨٠هـ) ، تحقيق د. فتحي حجازي ، عالم الكتب ـ بيروت، ط١ ، ١٤٢٠هـ ـ ١٩٩٩م .
- **معجز أحمد** . المنسوب لأبي العلاء أحمد بن سليمان المعري (ت٤٤٩هـ)، تحقيق: د. عبد المجيد دياب، دار المعارف ـ القاهرة، ط٢، ١٤١٣هـ ـ ١٩٩٢م .
- **معجم الأدباء** = إرشاد الأريب إلى معرفة الأديب .
- **معجم الأمثال العربية القديمة** للدكتور عبد الرحمن عفيف، دار العلوم للطباعة والنشر ـ الرياض، ١٤٠٥هـ ـ ١٩٨٥م .

- **معجم البلدان**. لشهاب الدين أبي عبد الله ياقوت بن عبد الله الحموي الرومي البغدادي (ت٦٢٦هـ)، دار صادر ـ بيروت .
- **معجم الشُّعراء** . لأبي عبيد الله محمد بن عمران المرزباني (ت٣٨٤هـ)، تحقيق: عبد الستار أحمد فراج ، مكتبة النوري ـ دمشق . والطبعة التي بتحقيق د . كرنكو ، دار الكتب العلمية ـ بيروت، ط٢ ـ ١٤٠٢هـ ـ ١٩٨٢م .
- **معجم شواهد العربية** للأستاذ عبد السلام هارون، مكتبة الخانجي ـ القاهرة ، ط١ ـ ١٣٩٢هـ ـ ١٩٧٢م .
- **معجم علماء اللغة والنحو في الأندلس** . للدكتور رجب عبد الجواد إبراهيم ، الآفاق العربية ـ القاهرة ، ط١ ، ١٤٢٤هـ ـ ٢٠٠٤م .
- **معجم القراءات القرآنية**. إعداد الدكتور أحمد مختار عمر، والدكتور عبد العال سالم مكرم ، انتشارات أسوه ـ إيران، ط١ ـ ١٤١٢هـ ـ ١٩٩١م .
- **معجم القراءات** . إعداد الدكتور عبد اللطيف الخطيب ، دار سعد الدين ـ دمشق ، ط١ ، ١٤٢٢هـ ـ ٢٠٠٢م .
- **المعجم المفهرس لألفاظ القرآن الكريم**. وضعه محمد فؤاد عبد الباقي، دار الحديث ـ القاهرة ، ط٢ ـ ١٤٠٨هـ ـ ١٩٨٨م .
- **معجم ما استعجم من أسماء البلاد والمواضع**. لأبي عُبيد عبد الله بن عبد العزيز البكري الأندلسي (ت٤٨٧هـ)، تحقيق: مصطفى السقا، عالم الكتب ـ بيروت، ط٣ ـ ١٤٠٣هـ ـ ١٩٨٣م .
- **معجم مقاييس اللغة** = مقاييس اللغة .
- **المعرب من الكلام الأعجمي**. لأبي منصور موهوب بن أحمد الجواليقي (ت٥٤٠هـ)، تحقيق : د.ف عبد الرحيم، دار القلم ـ دمشق، ط١ ـ ١٤١٠هـ ـ ١٩٩٠م
- **معرفة القراء الكبار على الطبقات والأعصار**. لأبي عبد الله شمس الدين محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي (ت٧٤٨هـ)، تحقيق: بشار عواد معروف، وشعيب الأرناؤوط، وصالح مهدي عباس، مؤسسة الرسالة ـ بيروت، ط١ ـ ١٤٠٤هـ ـ ١٩٨٤م .
- **معلقة عمرو بن كلثوم بشرح أبي الحسن بن كيسان** (ت٢٩٩هـ)، تحقيق أستاذنا الدكتور محمد إبراهيم البنا ، دار الاعتصام ـ القاهرة، ط١ ـ ١٤٠٠هـ ـ ١٩٨٠م .
- **المعمرون والوصايا**. لأبي حاتم سهل بن محمد بن عثمان السجستاني (ت٢٥٠هـ)، تحقيق : عبد المنعم عامر، دار إحياء الكتب العربية ـ القاهرة، ١٩٦١م.
- **المغني في النحو** . لأبي الخير تقي الدين منصور بن فلاح اليمني (ت٦٨٠هـ) ، تحقيق : د.عبد الرزاق السعدي . منشورات وزارة الثقافة والإعلام ـ بغداد ، ط١ ، ١٩٩٩م .
- **مغني اللبيب عن كتب الأعاريب**. لأبي محمد جمال الدين عبد الله بن يوسف بن هشام الأنصاري (ت٧٦١هـ)، تحقيق: د. مازن المبارك، ومحمد علي حمد الله، ومراجعة سعيد الأفغاني، ط٥ ـ ١٩٧٩م .
- **مفاتيح الغيب** . لفخر الدين محمد بن عمر التميمي الرازي (ت ٦٠٦هـ) ، دار الكتب العلمية ـ بيروت ، ط١ ، ١٤٢١هـ ـ ٢٠٠٠م .
- **المفتاح في الصرف** . لأبي بكر عبد القاهر بن عبد الرحمن الجرجاني (ت ٤٧١هـ) ، تحقيق

د.علي توفيق الحمد ، دار الرسالة ـ بيروت ، ط١ ، ١٤٠٧هـ ـ ١٩٨٧م .

- **مفردات ألفاظ القرآن**. لأبي القاسم حسين بن محمد الراغب الأصفهاني (ت٤٢٥هـ تقريباً)، تحقيق: عدنان صفوان داودي، دار القلم ـ دمشق، ط١ ـ ١٤١٢هـ ـ ١٩٩٢م.
- **المفصل في علم العربية**. لأبي القاسم محمود بن عمر الزمخشري (ت٥٣٨هـ)، تقديم وتعليق د.محمد عز الدين السعيدي، دار إحياء العلوم ـ بيروت ط١ ـ ١٤١٠هـ ـ ١٩٩٠م .
- **المفضليات**. اختيار المفضل بن محمد بن يعلى الضبي (ت١٧٨هـ)، تحقيق: أحمد محمد شاكر وعبدالسلام هارون، ط٧ ـ ١٩٨٣م .
- **المقاصد الحسنة في بيان كثير من الأحاديث المشتهرة على الألسنة** . لشمس الدين محمد بن عبد الرحمن بن محمد (ت٩٠٢هـ) ، دار الكتاب العربي ـ بيروت .
- **المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية**. لأبي إسحاق الشاطبي (ت٧٩٠هـ) تحقيق : مجموعة من الأساتذة بجامعة أم القرى ، منشورات معهد البحوث العلمية بجامعة أم القرى ـ مكة المكرمة، ط١ ـ ١٤٢٨هـ .
- **المقاصد النحوية في شرح شواهد شروح الألفية**. لبدر الدين محمود بن أحمد بن موسى العيني (ت٨٥٥هـ)، تحقيق محمد باسل عيون السود ، دار الكتب العلمية ـ بيروت ، ١٤٢٦هـ ـ ٢٠٠٦م.
- **مقاييس اللغة** . لأبي الحسين أحمد بن فارس بن زكريا (ت٣٩٥هـ)، تحقيق: عبد السلام هارون، دار الجيل ـ بيروت، ط١ ـ ١٤١١هـ ـ ١٩٩١م .
- **مقاييس المقصور والممدود** . لأبي علي الحسن بن أحمد بن عبد الغفار الفارسي (ت٣٧٧هـ)، تحقيق: د.حسن هنداوي، كنوز إشبيليا ـ الرياض ، ط١، ١٤٢٤هـ ـ ٢٠٠٣م .
- **المقتصد في شرح الإيضاح**. لأبي بكر عبد القاهر بن عبد الرحمن الجرجاني (ت٤٧١هـ)، تحقيق: د.كاظم بحر المرجان، منشورات وزارة الثقافة والإعلام العراقية ـ دار الرشيد للنشر ١٩٨٢م .
- **المقتصد في شرح التكملة** . لأبي بكر عبد القاهر بن عبد الرحمن الجرجاني (ت٤٧١هـ)، تحقيق: د.أحمد الدويش ، منشورات جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية ـ الرياض ط١ ، ١٤٢٨هـ .
- **المقتضب**. لأبي العباس محمد بن يزيد المبرد (ت٢٨٥هـ)، تحقيق: محمد عبد الخالق عضيمة، المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية ـ القاهرة ـ ١٣٩٩هـ .
- **المقدمة الجزولية في النحو**. لأبي موسى عيسى بن عبد العزيز الجزولي (ت٦٠٧هـ)، تحقيق: د.شعبان عبد الوهاب محمد، أم القرى للطبع والنشر والتوزيع ـ القاهرة، ط١ ـ ١٤٠٨هـ ـ ١٩٨٨م .
- **المقرب** . لأبي الحسن علي بن مؤمن بن عصفور الإشبيلي (ت٦٦٩هـ)، تحقيق: أحمد عبد الستار الجواري، وعبد الله الجبوري، وزارة الأوقاف العراقية ـ بغداد، مطبعة العاني ١٩٨٦م .
- **المقصور والممدود**. لأبي العباس أحمد بن محمد بن الوليد بن ولاد النحوي (ت٣٣٢هـ)، تحقيق: محمد بدر الدين النعساني الحلبي، مكتبة الخانجي ـ القاهرة ، ط٢، ١٤١٣هـ ـ ١٩٩٣م .
- **المقصور والممدود**. لأبي علي القالي إسماعيل بن القاسم (ت٣٥٦هـ) ، تحقيق د. أحمد عبد المجيد هريدي ، مكتبة الخانجي ـ القاهرة ، ط١ ، ١٤١٩هـ ـ ١٩٩٩م .
- **الممتع في التصريف**. لأبي الحسن علي بن مؤمن بن عصفور الإشبيلي (ت ٦٦٩ هـ) ، تحقيق :

د.فخر الدين قباوة، دار المعرفة ـ بيروت، ط١ ـ ١٤٠٧هـ ـ ١٩٨٧م .

- **من آراء الزجاج النحوية**. للدكتور شعبان صلاح ، دار الثقافة العربية ـ القاهرة ، ط١ ـ ١٤١١هـ ـ ١٩٩١م .
- **المناهج الكافية في شرح الشافية** . للشيخ زكريا بن محمد الأنصاري (ت ٩٢٦ هـ) ، تحقيق د.رزان يحيى خدام ، سلسلة إصدرات الحكمة ـ لندن ، ط١ ، ١٤٢٤هـ ـ ٢٠٠٣ .
- **المناهل الصافية إلى كشف معاني الشافية** . للطف الله بن محمد بن الغياث (ت١٠٣٥هـ) ، تحقيق د. عبد الرحمن محمد شاهين ، مكتبة الشباب ـ القاهرة ، ١٩٨٥م .
- **المنتخب في غريب كلام العرب**. لأبي الحسن علي بن الحسن الهُنائي المعروف بكراع النمل (ت٣١٠هـ)، تحقيق: د. محمد أحمد العمري، مطبوعات مركز البحث العلمي بجامعة أم القرى ـ مكة المكرمة، ط١ ـ ١٤٠٩هـ ـ ١٩٨٩م .
- **المنصف شرح تصريف المازني** . لأبي الفتح عثمان بن جني (ت٣٩٢هـ)، تحقيق: إبراهيم مصطفى، وعبد الله أمين، مطبعة مصطفى البابي الحلبي ـ القاهرة، ط١، ١٣٧٣هـ ـ ١٩٥٤م .
- **من نُسب إلى أمِّه من الشعراء**. لأبي جعفر محمد بن حبيب (ت٢٤٥هـ) = نوادر المخطوطات .
- **منهج السالك في الكلام على ألفية ابن مالك**. لأبي حيان أثير الدين محمد بن يوسف (ت٧٤٥هـ)، تحقيق: سيدني جليزر ـ أمريكا، نيوهاون، ١٩٤٧م .
- **الموجز في النحو** . لأبي بكر محمد بن سهل بن السراج (ت٣١٦هـ)، تحقيق : مصطفى الشويمي ، بيروت، ط١، ١٩٦٥م .
- **الموسوعة الميسرة في تراجم أئمة التفسير والإقراء والنحو واللغة** . جمع وإعداد وليد الزبيري وآخرين ، إصدارات الحكمة ـ بريطانيا ، ط١، ١٤٢٤هـ ـ ٢٠٠٣م .
- **الموشح**. لأبي عبيد الله محمد بن عمران بن موسى المرزباني (ت٣٨٤هـ)، تحقيق: علي محمد البجاوي، دار الفكر العربي ـ القاهرة . بدون .
- **الموضح في وجوه القراءات وعللها** . لأبي عبد الله نصر بن علي بن محمد بن أبي مريم الشيرازي النحوي (ت بعد ٥٦٥هـ) تحقيق د. عمر حمدان الكبيسي ، منشورات الجمعية الخيرية لتحفيظ القرآن الكريم ـ جدة ، ط١ ـ ١٤١٤هـ ـ ١٩٩٣م .
- **الموطأ** . للإمام مالك بن أنس (ت١٧٩هـ)، برواية أبي مصعب الزهري المدني، تحقيق: د. بشار عواد معروف، ومحمود محمد خليل، مؤسسة الرسالة ـ بيروت، ط١، ١٤١٢هـ ـ ١٩٩٢م .
- **الموفي في النحو الكوفي** . للسيد صدر الدين المنغراوي الاستانبولي (ت ١٣٤٩ هـ) ، شرح وتحقيق الأستاذ محمد بهجة البيطار ، مجمع اللغة العربية ـ دمشق .

النون

- **نتائج الفكر**. لأبي القاسم عبد الرحمن بن عبد الله السهيلي (ت٥٨١هـ)، تحقيق: أستاذنا الدكتور محمد إبراهيم البنا، دار الرياض للنشر والتوزيع ـ الرياض . بدون .
- **نزهة الألباء في طبقات الأدباء**. لأبي البركات كمال الدين عبد الرحمن بن محمد الأنباري (ت٥٧٧هـ)، تحقيق: د. إبراهيم السامرائي، مكتبة المنار ـ الزرقاء، ط٣ ـ ١٤٠٥هـ ـ ١٩٨٥م .
- **نسب قريش** . لأبي عبد الله المصعب بن عبد الله بن المصعب الزبيري (ت ٢٣٦ هـ) ، تحقيق ليفي بروفنيسال ، دار المعارف ـ القاهرة ، ط٣ ، ١٩٨٢م .

- **نظام الغريب في اللغة**. لعيسى بن إبراهيم بن عبد الله الربعي (ت٤٨٠هـ)، مؤسسة الكتب الثقافية ـ بيروت، ١٤٠٧هـ ـ ١٩٨٧م .
- **نفس الصباح في غريب القرآن وناسخه ومنسوخه** . لأبي جعفر أحمد بن عبد الصمد بن أبي عبيدة الأنصاري الخزرجي (ت ٥٨٢هـ) .
- **النقائض** . لأبي عبيدة معمر بن المثنى (ت ٢١٠هـ) ، تحقيق بيفن ، ليدن ١٩٠٥ ـ ١٩٠٨م .
- **نقد الشعر** . لأبي الفرج قدامة بن جعفر (ت ٣٣٧هـ) ، تحقيق كمال مصطفى ، مكتبة الخانجي ـ القاهرة ، ١٩٧٩م .
- **نَكْتُ الهميان في نُكَتِ العميان**. لصلاح الدين خليل بن إيبك الصفدي (ت٧٦٤هـ)، تحقيق: احمد زكي باشا، المطبعة الجمالية ـ القاهرة، ١٣٢٩هـ ـ ١٩١١م .
- **النكت في تفسير كتاب سيبويه**. لأبي الحجاج يوسف بن سليمان الأعلم الشنتمري (ت٤٧٦هـ)، تحقيق: د. زهير عبد المحسن سلطان، منشورات معهد المخطوطات العربية ـ الكويت، ١٤٠٧هـ ـ ١٩٨٧م .
- **النهاية في شرح الكفاية** . لأبي العباس أحمد بن الحسين الإربلي المَوصلي المعروف بابن الخباز (ت٦٣٩هـ) ، تحقيق : عبد الله عمر الحاج إبراهيم (رسالة ماجستير) ، جامعة أم القرى ، ١٤١٢هـ .
- **النهاية في غريب الحديث والأثر**. لابن الأثير مجد الدين المبارك بن محمد الجزري (ت٦٠٦هـ) ، تحقيق: طاهر أحمد الزاوي، ود. محمود محمد الطناحي، دار الفكر ـ بيروت .
- **نوادر المخطوطات** . تحقيق : عبد السلام هارون، مطبعة عيسى البابي الحلبي وشركاه ـ القاهرة ، ط٢ ـ ١٣٩٣هـ ـ ١٩٧٣م .
- **النوادر** . لأبي مسحل الأعرابي عبدالله بن حريش (القرن الثالث الهجري) . تحقيق الدكتور عزة حسن ، مطبوعات مجمع اللغة العربية ـ دمشق ، ط١ ، ١٩٦١م .
- **النوادر في اللغة** . لأبي زيد سعيد بن أوس بن ثابت الأنصاري (ت٢١٥هـ) ، تحقيق : د . محمد عبد القادر أحمد ، دار الشروق ـ بيروت، القاهرة، ط١ ـ ١٤٠١هـ ـ ١٩٨١م.

الهاء

- **هدى مهاة الكلتين** . لابن النحاس الحلبي بهاء الدين محمد بن إبراهيم (ت٦٩٨هـ) تحقيق د.تركي بن سهو العتيبي ، مطبعة المدني ـ القاهرة ، ط١ ، ١٤١٤هـ ـ ١٩٩٣م .
- **هدية العارفين في أسماء المؤلفين وآثار المصنفين من كشف الظنون**. لإسماعيل باشا البغدادي (ت١٣٣٩هـ) ، دار الفكر ١٤٠٢هـ ـ ١٩٨٢م .
- **همع الهوامع شرح جمع الجوامع**. لجلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي (ت٩١١هـ)، تحقيق: د. عبد العال سالم مكرم، دار البحوث العلمية ـ الكويت، ط١ ـ ١٤٠٠هـ ـ ١٩٨٠م .

الواو

- **الوافي بالوفيات** . لصلاح الدين خليل بن أيبك الصفدي (ت٧٦٤هـ)، منشورات جمعية المستشرقين الألمانية ـ فرانز شتاينر بفيسبادن، ط٢، باعتناء محمد يوسف نجم ١٣٨١هـ ـ ١٩٦٢م.
- **الوافي في العروض والقوافي**. ليحيى بن علي الخطيب التبريزي (ت٥٠٢هـ)، تحقيق د. فخر الدين قباوة ، دار الفكر ـ دمشق ، ط٤ ، ١٤٠٧هـ ـ ١٩٨٦م .

- **الوجيز في شرح قراءات القرأة الثمانية أئمة الأمصار الخمسة** . لأبي علي الحسن بن علي الأهوازي المقرئ (ت٤٤٦هـ) ، تحقيق د. دريد حسن أحمد ، دار الغرب الإسلامي ـ بيروت ، ط١ ، ١٤٢٢هـ ـ ٢٠٠٢م .
- **الوحشيات** . لأبي تمام حبيب بن أوس الطائي (ت٢٣١هـ)، تحقيق: العلامة الأستاذ عبد العزيز الميمني الراجكوتي، دار المعارف ـ القاهرة، ط٣ ـ ١٩٨٧م .
- **الوساطة بين المتنبي وخصومه**. للقاضي علي بن عبد العزيز الجرجاني (ت٣٦٦هـ)، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، وعلي محمد البجاوي، مطبعة عيسى البابي الحلبي ـ القاهرة، ط٤ ـ ١٤٨٦هـ ـ ١٩٦٦م .
- **وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان**. لأبي العباس شمس الدين أحمد بن محمد بن أبي بكر بن خلكان (ت٦٨١هـ)، تحقيق: د. إحسان عباس، دار صادر ـ بيروت، ١٣٩٨هـ ـ ١٩٧٨م .
- **وقعة صفين** . لنصر بن مزاحم المنقري (ت ٢١٢هـ)، تحقيق عبد السلام محمد هارون ، ط٢ ، مكتبة الخانجي ـ القاهرة ، ١٤٠١هـ .

* * *

فهرس الموضوعات

صفحات مقدمة التحقيق

صفحات النص المحقق

النتيجة : في ذكر أبيات متفرقة وبيان مشكل إعرابها :

٦١ ـ قَـوْمٌ إِذَا لَبِـسُوا الحَدِيْـ ـدَ تَنَمَّرُوا حَلَقاً وَقِدّاً ٤٩٨

٦٢ ـ كَفَى بِجِسْمِي نُحُولاً أَنَّنِي رَجُلٌ لَوْلاَ مُخَاطَبَتِي إِيَّاكَ لَمْ تَـرَنِي ٥٠١

٦٣ ـ وَتَـرَاهُ أَصْغَـرَ مَـا تَـرَاهُ نَاطِقـاً وَيَكُوْنُ أَكْذَبَ مَا يَكُوْنُ وَيُقْسِمُ ٥٠١

٦٤ ـ أَتَـأْذَنُ لـي وَلَـكَ السَّابِقَاتُ أُجَرِّبُـهُ لَكَ في ذَا الْفَتَى ٥٠٥

٦٥ ـ عَزِيْـزٌ أَسَا مَنْ دَاؤُهُ الحَدَقُ النُّجْلُ عَيَاءٌ بِهِ مَاتَ الُمحِبُّونَ مِنْ قَبْلُ ٥٠٨

٦٦ ـ لاَ تَجـزِني بِضَنًى بي بَعْدَهَا بَقَـرٌ تَجْزِي دُمُوْعِيَ مَسْكُوباً بِمَسْكُوْبِ ٥١٠

٦٧ ـ مُنًى كُنَّ لي أَنَّ البَيَاضَ خِضَابُ فَيَخْفَى بِتَبْيِيْضِ القُرُوْنِ شَبَابُ ٥١٤

٦٨ ـ لِمَ لاَ تَحْذَرُ العَوَاقِبَ في غَيْـ ـرِ الدَّنَايَا أَوَمَا عَلَيْكَ حَرَامُ ٥١٧

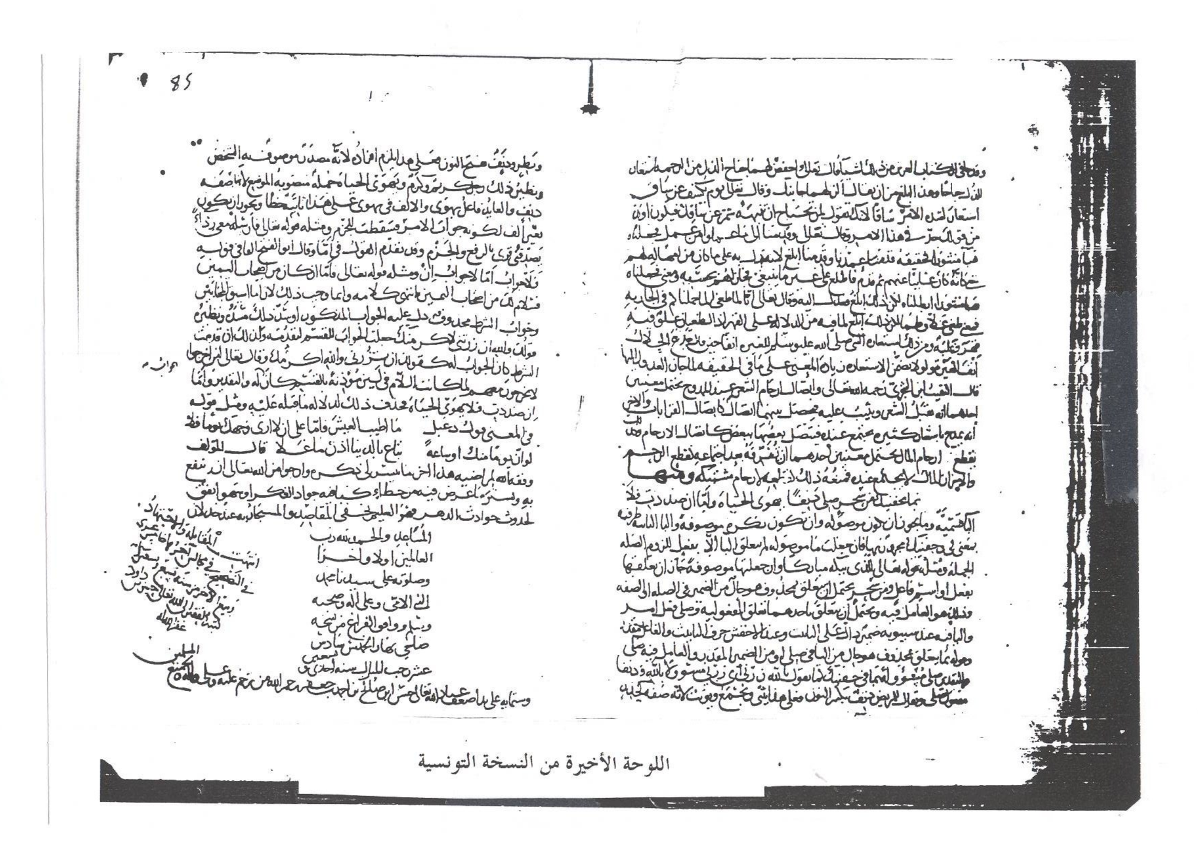
٦٩ ـ أَذَا الجُوْدِ أَعْطِ النَّاسَ مَا أَنْتَ مَالِكٌ وَلاَ تُعْطِيَنَّ النَّاسَ مَا أَنَا قَائِلُ ٥٢١

٧٠ ـ وَأَرْحَامُ شِعْرٍ يَتَّصِلْنَ لَدُنَّهُ وَأَرْحَامُ مَالٍ مَاتَنِي تَتَقَطَّعُ ٥٢٢

٧١ ـ بِمَا بِجَفْنَيْكِ مِنْ سِحْرٍ صِلِي دَنِفاً يَهْوَى الحَيَاةَ وَأَمَّا إِنْ صَدَدْتِ فَلاَ ٥٣٠



اللوحة الأولى من النسخة التونسية



اللوحة الأخيرة من النسخة التونسية



اللوحة الأولى من النسخة المصرية

بسم الله الرحمن الرحيم

اللوحة الثانية من النسخة المصرية

١٤٨

١٤٩

اللوحة الأخيرة من النسخة المصرية

اللوحة الأولى من النسخة التركية

بسم الله الرحمن الرحيم

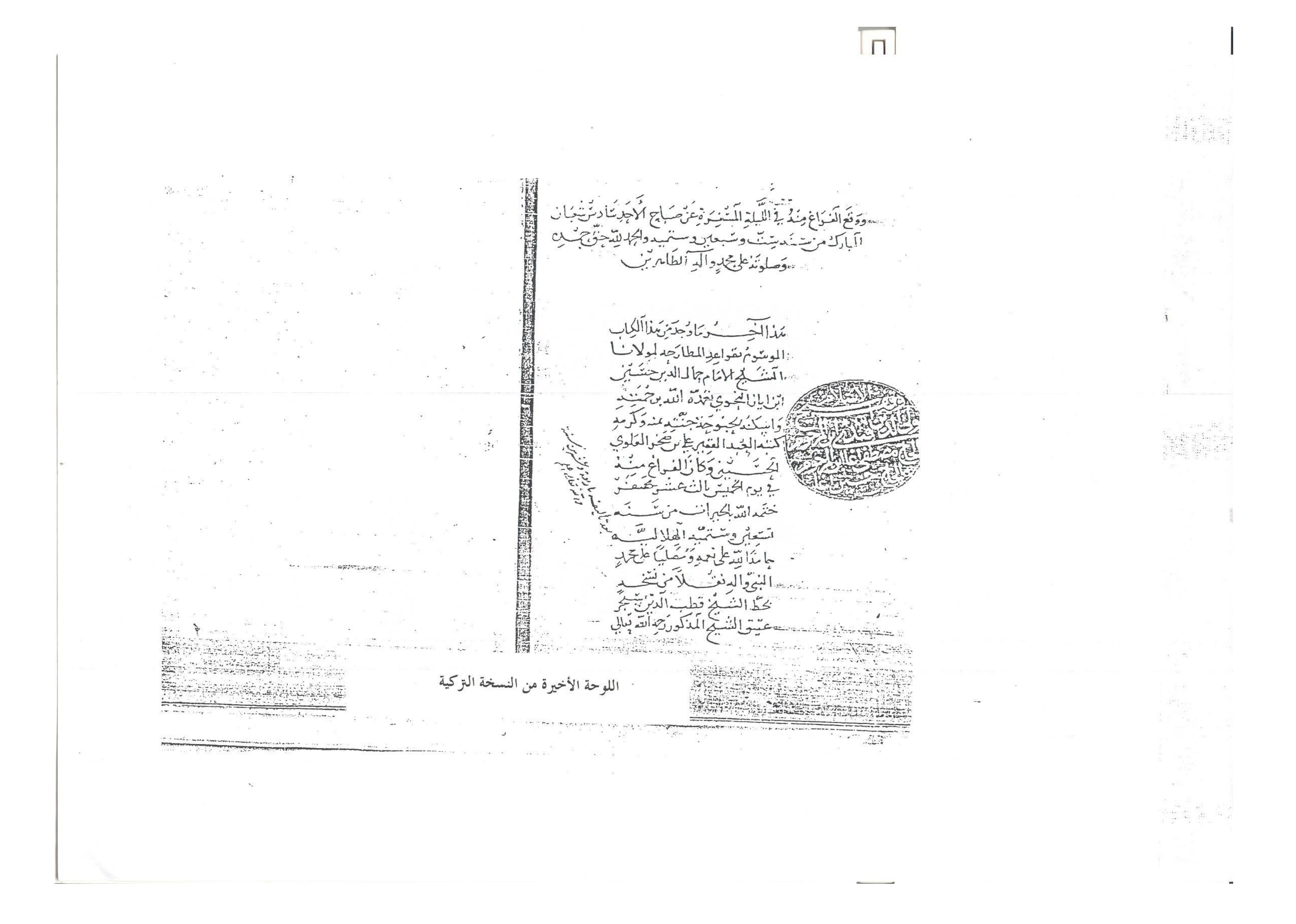
قال الشيخ الامام العلامه اوحد دهره وفريد عصره جمال الدنيا والدين حسين بن اياز ادام الله تاييده وتمهيده وتسديده ورفع في الانام ... كما سيّر في الافاق ذكره بحمد واله الطاهرين

الحمد لله مستحق الحمد واهله الهادي الى طرق الخير وسبله حمدا يوازي عوارفه ونستديم نعمه ونمتري صوب المزيد فيهما وديمه وصلواته على من اصطفاه من اشرف القبائل وايده بواضح الدلائل وطمس بنبوته معالم الباطل وحلى بهداه جيد الحق العاطل سيدنا محمد النبي المختار وعلى اله الكرام الاطهار وصحبه المنتخبين الاخيار ... وبعد فلم يزل يختلج بصدري ويتردد في فكري ... بضاعتي من العلم وجمود فكرتي بالنسبة الى اولي الفهم ان اضع كتابا في قواعد المطارحة وانفع فيه المطلع حق مناصحة وارتبه ترتيبا يعرف نفعه ويحل في القلوب وقعه ... عذري في تقصير نعم انه تاليف مخترع ونمط ما فيه متبع وقد وضعته على خمس مقدمات وستة ... وبالله استعين ... نبتدئ بعون الله المقدمة الاولى

اعلم ان الكلمات ثلث اسم وفعل وحرف لان الكلمة اما ان تستقل بالدلالة على ما وضعت له او لا تستقل وغير المستقل الحرف والمستقل اما ان تشعر مع دلالتها على معنى بزمنه

المحصل او لا تشعر فان لم تشعر فهي الاسم وان شعرت فهي الفعل وهذا الوجه اقوى من غيره لاشتماله على التقسيم المتردد بين النفي والاثبات فالاسم ما دل على معنى في نفسه غير مقترن باحد الازمنة الثلثة وفي اشتقاقه قولان احدهما وهو الاولى للبصريين وهو انه مشتق من السمو لظهور المسمى به بعد خفائه او لعلوه على قسيميه واصله سمو كعدل او سمو كقفل ولو قيل انه محذوف من سمى كهدى وسمي كرضي وهما لغتان مستعملتان فيه لكان جيدا عندي فان قلت فقد همز من ذلك سكون العين لينال نقل الى الفا فاحتيج الى همزة الوصل اجيب ... اذ اصله بنو بدليل ابناء كقلم واقلام وكذلك ابنت فابكيت الفا والعين متحركة ووزنه على هذا افع لانه محذوف اللام والثاني للكوفيين وهو انه من الوسم وهو محذوف الفا ووزنه اعل وابطل باسماء وسمي وسميت وسميك دون اوسام ووسيم ووسمت ووسمك ويقوي الاول كثرة حذف اللام وقلة حذف الفا في غير المصادر واسم ليس منها والثالث انه من السما وهي العلامه فهو محذوف السين ووزنه افل ويبطله ما ذكر وعلاماته لفظية ومعنوية فاللفظية في اوله واوسطه واخره ففي اوله الالف واللام وحرف الجر وحرف النداء وفي اوسطه يا التصغير والف التكسير وفي اخره التنوين ويا النسب والف التثنية ونونها وواو الجمع

اللوحة الثانية من النسخة التركية



ووقع الفراغ منه في الليلة المسفرة عن صباح الأحد سادس شعبان
المبارك من سنة ست وسبعين وستمائة والحمد لله حق حمده
وصلواته على محمد وآله الطاهرين

هذا آخر ما وجد من هذا الكتاب
الموسوم بقواعد المطارحة لمولانا
الشيخ الإمام جمال الدين حسين
ابن إياز النحوي تغمده الله برحمته
وأسكنه بحبوحة جنته بمنه وكرمه
كتبه العبد الفقير علي بن محمد العلوي
الحسيني وكان الفراغ منه
في يوم الخميس ثالث عشر صفر
ختمه الله بالخيرات من سنة
تسعين وستمائة الهلالية
حامداً لله على نعمه ومصلياً على محمد
النبي وآله نقلاً من نسخة
بخط الشيخ قطب الدين سنجر
عتيق الشيخ المذكور رحمه الله تعالى

اللوحة الأخيرة من النسخة التركية